عثمـاني مسعود

الثورة التحريرية

أمام الرهان الصعب



دار الهدى
عين مليلة . الجزائر

الثورة

دار الهدى
للطباعة والنشر والتوزيع
المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر
الهاتف: 032.44.92.00 / 032.44.95.47 الفاكس: 032.44.94.18
web: www.elhouda.com e-mail: darelhouda@yahoo.fr

عنوان الكتاب: الثورة التحريرية
اسم المؤلف: عثماني مسعود
الحجم: 24 X 16
عدد الصفحات: 736
الرقم التسلسلي: 2012 - 07
رقم الإيداع القانوني: 2012 - 512
ردمك: 1 - 446 - 26 - 9947 - 978
سنة الطبع: 2012

الفروع
عين مليلة: - طريق باتنة الهاتف: 030.34.46.85 الفاكس: 030.34.46.84 عين مليلة

عثماني مسعود

الثورة التحريرية

أ ا ا□ا ا ـب



الباب الأول

الفصل الأول:

- خلفيات الصراع الفرنسي الجزائري
- الاحتلال الفرنسي للجزائر
- الوضع الداخلي في الجزائر
- بداية الاحتلال
- ما الحل؟

خلفيات الصراع الفرنسي الجزائري

أصل الصراع: للصراع الجزائري الفرنسي جذور في التاريخ تمتد إلى الحروب الصليبية الحاقدة على الإسلام، ولم تكن الدول والأوطان يومها قد أخذت شكلها الحالي، كما لم تكن التجارة والصناعة قد راجت، فالأطماع قد توسّعت بعد التطور الصناعي، عندما أخذت الحروب تكشف عن نوايا وأطماع أخرى، وتخلق ضغائن وأحقادا جديدة تضاف إلى عامل الدين.

وقد تكون الفتوحات الإسلامية التي تمّت على أيدي الفاتحين العثمانيين في أوروبا هي التي أيقظت الغرب من سباته وأدّت إلى تنامي الحقد على الإسلام عموما وعلى الدول التي تشن الحرب ضد سفنها البحرية على وجه الخصوص، ولم تكن الحدود البحرية ولا كان مفهوم المياه الإقليمية قد أخذ بعده الحالي، وإنما هي من مستحدثات هذا الصراع، كما لم تكن المشاعر الإنسانية المجردة من كل تعصب ديني أو عرقي قد أخذت بعدا إنسانيا محضا كالذي ظهر عند الفلاسفة فيما بعد.

فالحرب في البداية لم تكن ذات طابع استعماري استطاني، إنما كانت تتم في شكل فتوحات من أجل نشر العقيدة، ثم تحولت إلى غارات انتقامية فحملات تأديبية ثم إلى قرصنة ولصوصية متبادلة نشطت فيها معظم الدول الأوروبية مجتمعةومتفردة في مواجهة القوة البحرية (الجزائرية التركية) دارت رحاها في عرض البحر المتوسط وحتى خارجه، والأحرى بنا أن لا ننكر أو نخجل من أنفسنا إذا قلنا بأن أسطولنا كان يمارس القرصنة أو ما عرف أيضا باللصوصية البحرية، بل يجب أن نضع مفهوم القرصنة في إطاره الشرعي ﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُواْ اللهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ مَعَ الْـمُتَّقِينَ**﴾ [سورة البقرة الآية: 194] وأن نوضح بأن تلك العمليات البحرية كانت في

البداية ضد الغزاة الإسبان والبرتغاليين الذين راحوا يغيرون على الشواطئ الجزائرية بدافع الانتقام أو النكاية من المهجّرين الأندلسيين الذين أخرجوا من ديارهم وجرّدوا من أموالهم ورمي بهم في عرض البحر.

كما كانت تتم أيضا ضد سفن دول تعتبر في حالة حرب معلنة ضدّ الجزائر في حين كانت سفن الدول التي تربطها معاهدات واتفاقات تجارية مع الدولة الجزائرية تتحرك بكل حرية في عرض البحر، مع العلم بأن البحرية الجزائرية لم تكتسب هذه القوة إلا بعد مجيء الإخوة (عروج، خير الدين، إلياس، إسحاق) سنة 1534م، ولم تكن فرنسا مستهدفة من قبل هذه القوة البحرية، إذ كانت تربطها بالجزائر إتفاقات ومعاهدات صداقة وتحالف منذ 1534م، خلال عهد فرانسوا الأول الذي أرسل سفيرا له إلى دولة الجزائر (جون لافوري) سنة 1535م، وارتبطت فرنسا بعدها بعشرات الاتفاقيات والمعاهدات مع الدولة الجزائرية بلغت إلى غاية سنة 1606م، 57 معاهدة واتفاقا[1]. غير أن نوايا الاحتلال بدأت تلوح في الأفق من بعيد من قبل ملوك فرنسا كانت بدايتها عبارة عن مشروع سخيف أراد به الملك: شارل التاسع جسّ نبض السلطان العثماني سليم الثاني (1566 – 1574م) عندما اقترح عليه تعيين أخيه هنري الثالث ملكا على الجزائر مقابل دفع الجزية سنويا، لم تتمكن فرنسا من اتخاذ أي إجراء عسكري لأنها لم تكن من القوة بمكان يسمح لها بالإقدام على أي عمل عدواني ضد الجزائر، فراحت تناور وتتحين الفرص، وبتاريخ 1606م أقدم ضابط مغامر فلاماني بلجيكي يهودي باختراق البحرية الجزائرية، اسمه "سيمون دانسر كاكا" زعم انه أسلم وسمّى نفسه مراد رايس وانضم إلى البحرية الجزائرية ودرسها عن قرب فلما عرف أسرارها فرّ إلى فرنسا ومعه مدفعين برونزيين حيث سلمهما لوزير بحرية لويس الثالث عشر Louis XIII الدوق دي غيز – فطالب حسن باشا رئيس دولة الجزائر إذ ذاك بإعادة المدفعين إلى الجزائر، فلما لم تستجب

(1) أصالية أم انفصالية. للسيد مولود قاسم الجزء الثاني الصفحة : 297.

الحكومة الفرنسية أعلن الحرب على لويس الثالث عشر، فكانت هذه بداية الأزمة بين الجزائر وفرنسا، وبعد عشر سنوات من هروب سيمون دانسر عاد في غارة بحرية على الجزائر حيث خرّب مدينة برشك (بني حواء) تخريبا كاملا وفرّ إلى بلاده، وخلال هذه السنة 1618م توصل البلدان إلى اتفاق وتقرّر أن يذهب وفد من الجزائر إلى فرنسا ليجدّد معاهدة سلم وصداقة مع لويس الثالث عشر ملك فرنسا، فغادر وفد من 40 شخصا الجزائر برئاسة (سنان آغا) بنيّة استرجاع المدفعين وتوقيع المعاهدة مع فرنسا، وفي أثناء تواجد الوفد بفرنسا (مرسيليا) شاع أن باخرة فرنسية عادت من الشرق محمّلة بالحرير والتوابل قد اصطدمت بسفينة جزائرية في عرض مياه البحر مما أدى إلى إغراق السفينة الفرنسية، ولم ينج منها سوى شخصين تنقلا سباحة إلى مرسيليا، وهناك أذاعا الخبر، فهب في الحال سكان مرسيليا وهجموا على الفندق حيث كان يقيم الجزائريون وذبحوهم عن آخرهم ولم ينج سوى اثنين كانا يتفسّحان في الخارج، واستؤنفت الحرب من جديد عشر سنوات أخرى أي إلى سنة 1628م، ففي هذه السنة أعاد الفرنسيون المدفعين البرونزيين، وانتهت الحرب بعد عشرين سنة من الغارات ومن المواجهات البحرية – هذه كانت البداية، ولا شك أن الحرب لم تكن مقننة، فكانت تشمل القطع البحرية وتؤدي إلى مواجهات عسكرية مباشرة، كما كانت تمس السفن التجارية لكلا البلدين مما يؤدّي إلى سقوط قتلى ووقوع أسرى وسلب ونهب وسبي من كلا الطرفين.

والمؤسف أن كثيرا من كتب التاريخ تتحدث عن الأسرى المسيحيين وتصف الغارات التي كانت تشنها القطع البحرية الجزائرية بالقرصنة أو باللصوصية البحرية أو بقطاع الطرق ولا تتحدث عن أسرى المسلمين ولا عن الهجمات التي كانت تشنها القطع البحرية من الضفة الأخرى على المدن السّاحلية، ومردّ ذلك في نظري يعود إلى جملة من العوامل ساهمت بشكل فعال في تضخيم وتهويل تلك الغارات منها:

1) عرقلة الحركة التجارية بشكل جدي وتعطيل مرور السفن وتعرضها للتفتيش والمراقبة في أعالي البحار.

2) تعرض بعض الشخصيات للأسر مثل: الأميرة "كاترين دي ميدسيس"، وبعض الكتاب مثل: "بفايفر" (الألماني) الذي عاش وعاين احتلال مدينة الجزائر، الكاتب الفرنسي: "رينيار"، والإسباني: "ميقال دي ثرفانتيمين"، وقد استطاع هؤلاء أن ينقلوا وأن ينشروا بين مواطنيهم معاناتهم خلال الأسر والاستعباد.

3) ولا نستبعد أن تكون بعض الهجمات التي كانت تشنها بعض القطع البحرية الجزائرية ضد السفن التجارية من أجل الحصول على الغنائم، كالحرير والذهب والسبي...

4) كما لا نستبعد أن تكون المشاعر الإنسانية اتّجاه الرقيق قد استيقظت عند شعوبهم قبلنا، مما حدا بزعماء وساسة الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر "فيينا" سنة 1814م تعرضوا خلاله لجملة من القضايا منها:

1) مسألة الاتجار بالرقيق.

2) القرصنة المغربية

3) تحرير الأسرى المسيحيين بالجزائر.

وآخر بـ/ "لاشابيل" سنة 1818م بالتأكيد على نفس النقاط، وفي وثيقة باسم المؤتمر، حررت بتاريخ 9 جوان 1815م حديث صريح عن تحريم القرصنة في الجزائر صيغت بشكل يثير عن قصد استفزاز الداي لأن الدول الأوروبية صارت تعي تماما موقف الداي، وضعف الأجهزة الحكومية بما في ذلك الأسطول البحري الذي كان يشكل الدرع الواقي ضد الحملات البحرية الفرنسية والبريطانية على الجزائر، وبعد هذا المؤتمر اتضحت نوايا الدول الأوروبية في احتلال الجزائر، وبدأ السباق بين فرنسا وبريطانيا

غير أن بريطانيا كانت حذرة متردّدة بخلاف فرنسا التي كانت تتحين الفرص وتبحث عن الذرائع والمسوّغات التي تسمح لها بالتدخّل في الجزائر لاسيما بعد التقرير الذي وصلها من المهندس النقيب: "بوتان" الذي أرسله نابليون سنة 1808م في مهمة تجسّسية لدراسة أوضاع الجزائريين عن كثب ولمعرفة البنية العسكرية عموما، وكذا الموانع التي يمكن أن تعرقل تقدم القوات الفرنسية في حالة الهجوم ثم وضع مخطط لإنزال بحري محتمل، وكان المخطط الذي وضعه بوتان حسب المؤرخ "هنري غارو" الدليل العملي للحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م.

الإحتلال الفرنسي للجزائر

ظل الصراع ذا طابع ديني طوال قرون من الزمن، بحيث كانت الدول الأوروبية تصفه بالهمجية وبالقرصنة، بينما كانت دولة الجزائر – كما كانت تسمى – تصفه بالجهاد ضدّ أعداء العقيدة، وقد تطور هذا الصراع منذ القرن السادس عشر إلى صراع حضاري بين مجتمع تفتّقت لديه أسباب المدنية وراح يتطور بسرعة في جميع مناحي الحياة وبين مجتمع تقليدي محافظ ظل يراوح مكانه، بل ويرفض أحيانا الأخذ بهذه الأسباب حتى وإن توفرت لديه الشروط، فقد انتشر الإسلام بالسيف وسجل المسلمون انتصارات باهرة وفتوحات عظيمة بالسيف وحده – حسب زعم بعض المتزمتين من العلماء المسلمين ممن استفتاهم السلطان العثماني في شأن تطوير القوات المسلحة العثمانية على غرار التطور الحاصل في الأسلحة وفي وسائل النقل لدى الدول الأوروبية –، هذه القناعة الخاطئة في العقيدة وفي أصول الدين، كانت من جملة الأسباب التي ساهمت في الركود الحضاري وفي الجمود الفكري والإنحطاط بين الدول الإسلامية، وكانت السبب في النّكسات التي حلت بها والتي منها السيطرة والاحتلال، فمن باب الصراحة الإعتراف بأن القوات الفرنسية المهاجمة كانت تملك من أسباب التفوق على القوات الجزائرية ما يضمن لها النصر، والتوسع

بالإضافة إلى عامل المفاجأة والسرعة في التنفيذ، فلو توفر للقوات الجزائرية نفس التنظيم ونفس التأطير ونفس الأسلحة بالإضافة إلى خطط حربية مرنة لما تمكنت القوات الفرنسية من تثبيت أقدامها في شاطئ سيدي فرج. وبدون أن نحصر هذه الأسباب في نقطة واحدة نقول بأن التّسيّب واللامبالاة والانغماس في الملذات وتقليد المسؤوليات لغير مستحقيها وإهمال شؤون الرعية والاستخفاف بالطرف الآخر وعدم أخذ الأمور بجدية، رغم التهديدات المتوالية والتحذيرات المستمرة والإملاءات القاسية واستفزازات الأميرال: "كوليت" للداي، فهي كلها مؤشرات تنبئ بقرب الهجوم، غير أن الداي لم يقدر خطورة الوضع، رغم المعلومات التي كانت تصله باحتمال الهجوم على مدينة الجزائر.

الوضع الداخلي للبلاد

مؤشرات الهجوم باتت واضحة لكل متتبّع بصير من خلال:

1) الحصار المفروض على السواحل الجزائرية منذ ثلاث سنوات لقطع الإمدادات.

2) رسائل التهديد والإملاءات المهينة لسيادة الدولة.

3) الاستفزازات المتكررة من قبل القطع البحرية الراسية قبالة السواحل الجزائرية التي أصبحت مكشوفة بعد انهزام الأسطول الجزائري التركي أمام الأسطول الروسي في معركة "نفرين" باليونان 20 أكتوبر 1827م، مما أدى إلى تجريد الجزائر من قوتها البحرية رمز قوتها وسر تفوقها – لمدة ثلاثة قرون – وسيطرتها بلا منازع على البحر المتوسط. وهذه فرصة ذهبية بالنسبة للدول التي كانت تتطلع إلى تحطيم كيانها بنية الانتقام مثل: فرنسا وبريطانيا وإسبانيا.

كما أن مؤشرات الخلل داخل أجهزة الدولة كانت تصل إلى فرنسا بانتظام بواسطة قنصلها في مدينة الجزائر وتغريها مثل:

1) ضعف القيادة.

2) الخلاف بين الداي والجيش الانكشاري كقوة نظامية.

3) انكشاف الثغور.

4) نقص في التعبئة.

5) ضعف العلاقة بالرعية، وهذه وحدها كفيلة بأن تغري الدولة المهاجمة وتعزّز أملها في الانتصار بأقل تكلفة.

وحتى لا نقيّد أسباب الهزيمة في تفوق القوات المهاجمة، وضعف وسائل الدفاع من جانب القوات الجزائرية وحدها، بل يجب أن نلفت نظر القارئ أيضا إلى الطابع الرسمي لعملية الهجوم والتنسيق الواضح بين السلك الدبلوماسي المتمثل في قناصلة فرنسا في الجزائر وحكومتهم في فرنسا من خلال الرسائل المتبادلة حول الموضوع وإلى الاستراتيجية المتبعة والتخطيط المحكم لموقع الإنزال والتعبئة العامة، وفوق هذا كله اعتبار عملية الهجوم هذه عملا وطنيا وموقفا رسميا صادرا (بتاريخ 10 جانفي 1830) عن أعلى هيئة في الدولة الفرنسية وموقّعا من قبل الملك شارل العاشر في شكل مرسوم بتعيين الكونت "دي بورمون" وزير الحرب قائدا للحملة، وبتاريخ 12 مارس 1830م أخطرت الحكومة الفرنسية السفراء الأجانب في باريس بمذكرة رسمية عزمها على توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر. هذه التقاليد الحضارية لم يكن معمولا بها في مؤسساتنا الرسمية، أعني رئاسة الدولة الجزائرية، فقد كانت القرارات فردية والارتجال هو السّمة المميزة للنشاط الحكومي، وكانت فرنسا تعرف ذلك من خلال شبكة الجوسسة التي كان يديرها قنصلها المقيم في مدينة الجزائر، يبقى أن نعترف بأن سرّ التفوّق لم يكن عسكريا صرفا، إنما كان تفوقا حضاريا، بامتلاك فرنسا أساليب متطورة ونظم حديثة يفتقر إليها الجانب الجزائري وانتهاج طرق حديثة في: صياغة القرار، وفي التخطيط له وفي التعبئة والتجنيد، وفي التضليل

الإعلامي، وسرعة التنفيذ وهذا ما يفتقر إليه الداي المستبد بقراراته، مما أوقعه في حالة من الارتباك ولم يستفق من الصدمة إلا بعد أن اقتربت القوات الفرنسية من أسوار المدينة، فراح يعرض بنفسه شروطا مذلة ومهينة، غير أن قائد الحملة الفرنسية كان يرفض كل عرض من قبل الداي ولا يرضى بغير التنازل عن السيادة بديلا، فكان الوضع الداخلي للبلاد كله ينبئ بالسقوط فلم تكن هناك أجهزة إنذار من منارات معلومة لحراس السواحل ولا كانت هناك فرق متحركة لحراسة السواحل خلال الليل على الأقل، أو نقاط ثابتة في أماكن تصلح للإنزال لإبلاغ السلطة في الوقت المناسب قبل أن تُرسّخ القوات المهاجمة أقدامها وتتحصن في موقع الإنزال بكل اطمئنان.

ففي ترجمة لكتاب ألّفه: "سيمون بفايفر" - الطبيب الألماني - الأسير عاش الأحداث عن قرب وعاين كثيرا من الوقائع وأشرف على معالجة المرضى والجرحى أثناء وبعد الهجوم يتحدث "بفايفر" عن الخلافات وعن توتر للعلاقات بين الداي ووزرائه وبين الداي والجيش الإنكشاري بسبب التحدي الذي أظهرته سفينة فرنسية عندما اقتربت من الحامية، كما يصف بفايفر استعداد الداي للحرب لكنه ينتقده في تهاونه في تنظيم وسائل الدفاع عن البر الجزائري واعتداده بقوته البحرية واستهانته في نفس الوقت بقوة فرنسا[1].

وحتى لا نتوغل بعيدا في هذا الموضوع نقول بأن عوامل الفساد، والتغني بالأمجاد واجترار نشوة انتصارات الأجداد والشّره في تحصيل الأموال وبناء القصور، وما إلى ذلك من وسائل الترف كان قد صرف أنظار هؤلاء الحكام عن مشاكل الرعية وأحوال الأمة بصفة عامة، فانصرف مَنٌ دُونهم من المسؤولين إلى شؤونهم الخاصة، فساد التواكل واللامبالاة لا سيما من قبل الأتراك وهم السادة ومنهم القادة، وذلك لضعف الصلة العاطفية بالوطن، وقلّ الانضباط واهتزت الثقة بين

(1) مجلة الثقافة العدد 21 السنة 1974 الصفحة 114، ترجمة : أبو العيد دودو.

الرعية وبين المسؤولين وأمست البلاد معرضة لكل الاحتمالات، ولا يفوتنا هنا أن ننقل إلى القارئ تعليقا لأحمد أفندي وهو ممن شهد الاحتلال نقلته المجلة الأسيوية العدد -20- في شكل رسالة. يقول محرّرها السابق الذكر "إن أمر الجزائر قد انتهى، ولكن هذا شيء غير مهم، المهم أن يعيش سلطاننا، فإن له حيثما نظر منطقة أكثر إزدهارا وثباتا من الجزائر"، مثل هذا الكلام لا يصدر بالطبع عن وطني خالص أصيل يعتز بنسبه ويفتخر بانتمائه، وإنما يصدر عادة عن مواطن هجين حظه من الوطن الرّيع والإقامة.

مقارنة بين تعدادي القوتين:

لم تكن الحملة الفرنسية كبيرة جدا من حيث التعداد وقوة التسليح مما يمكنها من افتكاك النصر وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر، لكنها كانت ضخمة بالمقارنة مع الحملات السابقة التي شنتها على مدينة القل 1663م وعلى مدينة جيجل 1664م وعلى مدينة شرشال 1682م... فقد تجمع بميناء طولون قبل الإقلاع 37000 جندي من القوات البرية و1700 بحار مزوّد بـ 103 سفن حربية وعدد كبير من السفن التجارية تم استئجارها لحمل الجنود والمؤن، وتعتبر قوة ضخمة مقارنة بقوات الدفاع الجزائرية التي لا تتعدى 6000 جندي نظامي من الجيش الإنكشاري مرابطة حول الميناء ووراء التحصينات للدفاع عن المدينة وقطع مدفعية جاهزة للاستعمال، وبعض السفن الحربية التي لم يعد بإمكانها حماية المدينة مهما أظهرت من المقاومة.

بداية الاحتلال

أقلعت البحرية الفرنسية من ميناء طولون بتاريخ 25 ماي 1830م، وبتاريخ 13 جوان كانت قد رست قبالة سيدي فرج غرب مدينة الجزائر بحوالي 28 كلم حيث مقر السلطة تطبيقا لمخطط النقيب بوتان، وتم الإنزال دون مقاومة تذكر، ممّا يؤكد عدم وجود حراس للسواحل كقوات نظامية ثابتة أو متحركة تناوش القوات

المهاجمة في انتظار وصول التعزيزات، ووفق خطة عسكرية محكمة توضّح نيّة الاحتلال شرعت هذه القوات مباشرة بعد النزول بوضع التحصينات وحفر الخنادق، ونصب المدفعية في أماكن محصنة لكسر أيّة هجمة محتملة من طرف قوات الدفاع – الجزائرية – ومنعها من اقتحام المعسكر وقد ظلت هذه القوات تعزّز مواقعها وتراقب من قريب ردّ فعل القوات الجزائرية التي لم تبد أية حركة إلا بعد أسبوع، شعر الداي بالخطر عندما علم بتمركز القوات الفرنسية في سيدي فرج وطلب من ولاة الأقاليم إرسال قوات للدفاع عن الجزائر واستنفر المواطنين في الأرياف، وطلب من المفتي إصدار الفتوى للدفاع عن دار الجهاد فأقبل الناس مسرعين من كل حدب وصوب، وكانوا قوة لا بأس بها من حيث العدد لكن بدون تدريب وبدون قيادة عسكرية كفأة، ولم يكونوا حتى في مستوى جنود الإحتياط، فأقاموا معسكرات بعيدة عن القوات الفرنسية في انتظار هيكلتها وتنظيمها وبتاريخ 19 جوان شنّت القوات الجزائرية الهجوم على المعسكر الفرنسي بسيدي فرج فتحقق لها بعض النصر أوصلها إلى مواقع تمركز القوات الفرنسية، غير أن تحصن هذه القوات الجيّد واستعمالها للمدفعية حالت دون مواصلة تقدم القوات الجزائرية بل أوقعت بها خسائر فادحة، فانسحبت من الميدان بدون تغطية، فتحول الانسحاب إلى فوضى أغرت القوات الفرنسية بالخروج من تحصيناتها ومطاردة فلول القوات الجزائرية المهاجمة – المنهزمة – سلسلة طويلة من الأخطاء ارتكبت من قبل الداي ومن قبل صهره إبراهيم آغا، قائد القوات المسلحة الذي لا يرقى فكره إلى مرتبة قيادة سرية عسكرية، مكنت القوات الفرنسية من تعزيز تحصيناتها، فكانت تعليماته في مجملها سلسلة من النكسات، فقد أوهم المقاتلين بإعطائهم أسلحة قتال لكنهم عندما اقتربوا من الميدان أعطاهم الفؤوس لحفر خنادق تحول دون تقدم القوات الغازية، وقد شحّ على المقاتلين بالذخيرة، فكان يعطي للجندي المقاتل 10 رصاصات، وظلّ يردّد بأن ما وُزّع من الذخيرة كاف لإبادة نصف

الجيش المهاجم، وقد ترتب عن هذا انتشار الفوضى وسط المقاتلين فأساءوا الظن في القيادة، وفي خضم تتابع النكسات ظهرت فجأة النعرة القومية (الجزائرية – التركية) فتبودلت الإغتيالات بين الطرفين صدرت على إثرها أوامر بتنفيذ إعدامات رسمية فرفض إبراهيم آغا تنفيذها.

كل شيء يرشح البلد للسقوط، قائد غير جدير بمنصب القيادة، جيش يفتقر إلى التدريب والتسليح ولا يملك من القوة إلا إرادة القتال، سلطة تتداعى للسقوط، ولم تعد تفكر فيما سيؤول إليه مصير البلاد، بقدر ما كانت تفكر في مدخراتها من الأموال والكنوز. فمثل هذه القيادة لا يمكن أن توقف زحف جيش مدرب جيد التسليح والتأطير واثق من النّصر على الخصم لعلمه بهشاشة النظام السائد في البلاد وضعف القوات المسلحة التي يعتد بها، فراحت القوات الفرنسية تزحف نحو العاصمة، فلما شعر الداي بالهزيمة وبخيانة وزيره للمالية الذي راح يفاوض الغزاة سرّا، أوفد من جانبه يوم 4 جويلية 1830م القائد بومزراق مصطفى لمفاوضة "دي بورمون" وتحمّل تعهدات قاسية عرضها بنفسه على "دي بورمون" منها:

1) الإعفاء من كل الدّيون السابقة.

2) تحمل أعباء الحملة العسكرية كاملة.

3) إعطاء امتيازات خاصة لفرنسا في الجزائر.

غير أن قائد الحملة الفرنسية أصرّ على الاستسلام بدون قيد أو شرط وأملى شروطه على الداي فقبلها، وتبادل معه الزيارات يوم 7/ 7/ 1830م، أي بعد سقوط العاصمة، فضمن له السلامة والهجرة حيث يشاء، وأن يحمل معه من الأموال ما شاء فحمل الداي من الأموال ما خف وزنه وغلا ثمنه، وغادر الجزائر مع 110 أشخاص اختارهم بنفسه وتوجه إلى "نابولي" بإيطاليا ثم إلى الإسكندرية التي استقر بها – توفي سنة 1838م، كما تم ترحيل 502 تركيّا ممن



كانوا يعملون في أسلاك الإدارة أو الجيش إلى الأناضول مباشرة بعد الاحتلال أي بتاريخ 11 جويلية 1830م، فاغتبط اليهود بما حل بالدولة الجزائرية، واندفعوا مع القوات الغازية في النهب والسلب والاعتداءات على الجزائريين.

خطر الاستيطان:

"السيف في رقاب العرب والمحراث في يد المستعمر الفرنسي" هذه العبارة التي جادت بها عبقرية "بيجو" أحد غلاة الاستعمار والحاكم العام للجزائر سنة 1840م، لا تحتاج إلى تفسير، فهي تعبر بصدق عن النوايا المسبقة للاحتلال وتكشف عن الوجه الخفي الذي جرّدت فرنسا من أجله هذه الحملة الضخمة، فجاءت العملية وفق مخطط مدروس أعدّ بعناية من قبل هيآت مسؤولة في الدّولة الفرنسية، فكانت بدايته تحطيم كيان الدولة الجزائرية، وإزالة رموز السيادة الوطنية ثم السيطرة التدريجية على مناطق ذات أهمية يتم تحويلها بالتدريج إلى محميات زراعية أو مناطق شبه عسكرية، يبعد خلالها السكان عن أراضيهم بالتجريد والتهجير أو التشريد والإبعاد في حالة المقاومة، أو النقل الإجباري لاعتبارات أمنية، وفتحت باب الهجرة للأروبيين من مختلف الجنسيات أملا في أن تخلق أجواءا ومناخات أوروبية تضمن الاستقرار لجنودها المقيمين بالضرورة في حالة تأهب دائمة داخل الوطن الجزائري وللموظفين الذين وجدوا أنفسهم يعيشون وسط أجواء محافظة تختلف تماما عن أجواء الإباحة التي اعتادوا عليها في أوطانهم الأصلية.

وبالرغم من أن الرقم المعلن عنه (25 ألف مستوطن) – سنة 1832م يبدو كبيرا خلال سنتين فقط من الاحتلال، غير أن إدارة الاحتلال التي كانت ترغب في أن يحل بالجزائر أكبر عدد ممكن من الفرنسيين أو الأوروبيين لعمارة الأرض المحتلة ونشر الأفكار الغربية والتعجيل بالقضاء على الشخصية الإسلامية واجتثاث كلّ المقومات الوطنية، والتقاليد المحلية، ترى أن وتيرة الهجرة بهذا العدد غير كافية، فسنّت قانونا يقضي بإدماج الجزائر في فرنسا، فأصدرت مرسوما في 22 جوان 1834م

اعتبرت فيه الجزائر من الممتلكات الفرنسية ففتحت الباب بذلك على مصراعيه للمغامرين الأوروبيين وللمجرمين الفارين من وجه العدالة في أوروبا، فوجدوا في الجزائر ملجأ آمنا ومرتعا خصبا، فارتفع العدد بسرعة ليصل سنة 1846م إلى 120 ألف مستوطن، وليقفز سة 1876م إلى 344 ألف، وفي سنة 1911م إلى 752 ألف من الفرنسيين و189 ألف من باقي الأروبيين[1]، هذه الأرقام تعني المستوطنين وحدهم ولا تشمل الإداريين والموظفين في المصالح والمؤسسات العمومية مما يجعل العدد الفعلي للأروبيين يزيد كثيرا عن الرقم المعلن عنه. هذه الهجرة المكثفة للعنصر الأوروبي إلى الجزائر تخللتها عمليات استيلاء على الأراضي من قبل قوّات الاحتلال لتوطين هذه الموجات البشرية المتدفّقة من وراء البحر وإعطائهم التّسهيلات لتملّك الأراضي، فاستولت في البداية على أملاك الأوقاف الدّينية، وجرّدت المناهضين للاحتلال من أملاكهم، كما اعتبرت أملاك الفارّين من الاجتياح أملاكا شاغرة، وراحت تبحث عن ذرائع أخرى قصد الاستيلاء على مزيد من الأراضي واستقدام أكبر عدد ممكن من الأوروبيين للإستقرار بالجزائر، هذه السلوكات العدوانية من قبل سلطات الاحتلال للحصول على الأراضي بالمجان أغرت المستوطنين الأوروبيين، فراحوا يمارسون ضغوطات على الحكومة لسنّ قوانين جديدة تبيح لهم الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلاحية وإنشاء مراكز إضافية للاستيطان وراحوا يروّجون لمقولة – تقول -: "ليست الأراضي هي التي تنقص المعمرين ولكن المعمرين هم الذين ينقصون الأراضي". ومن بين هؤلاء الأوروبيين الذين أصبحوا يشكلون قاعدة النظام الاستعماري في الوطن نجد الإسبانيين بكثرة في الغرب الجزائري، كوهران وضواحيها، كما نجد الإيطاليين والمالطين في شرق البلاد مثل: عنابة والقالة، بالإضافة إلى عناصر أخرى أقل عددا من السويسريين والهولانديين ومن دول الشمال، وكان الفرنسيون ينظرون إليهم بشيء من التعالي والاحتقار، وهذا

---

(1) المختصر في تاريخ الجزائر للدكتور: صالح فركوس، الصفحة: 215.



يعني أن الانسجام بين هذه المجموعات الوافدة من وراء البحر لم يكن كاملا، غير أن المصلحة المشتركة قد وحّدت بين هذه الشرائح وحوّلتها مع مرور الزمن إلى خليط متجانس له خصوصيات المجتمع الفرنسي باعتباره يشكل الأغلبية وباعتبار حكومته مصدرا للقوانين والتشريعات التي تخضع لها وجوبا هذه الجاليات ثم في الأخير الجهة الراعية لمصالح هذه المجموعات بغض النظر عن انتماءاتها العرقية، وشيئا فشيئا تحقق الالتحام بين الأوروبيين في الوطن الجزائري الملحق تعسّفا بالدولة المحتلة – قانون 22 جوان 1834م – كونهم يشكلون الأقلية العرقية وسط مجتمع مهزوم من المسلمين – الأهالي – الذين كانوا يظهرون لهم التقية ويضمرون لهم العداء والحقد، فكلهم محتلين وكلهم معتدين ومغتصبين، وهذا الإحساس المشترك هو الذي حرك مشاعر الأوربيين فشعروا بالحاجة إلى الاتحاد والتقارب لمواجهة أي عمل عدائي محتمل يقوم به الأهالي، فهم يدركون تماما الطريقة التي أوصلتهم للسيطرة على أراضي ليست أراضيهم وهم واعون كذلك بالوسائل التي استعملها أجدادهم لإخضاع هذا البلد عنوة فظل هاجس الخوف يقض مضاجعهم ويثير في نفوسهم الفزع من أن يستجمع هؤلاء الضعفاء قوتهم ذات يوم وينتزعون منهم ما سلبوه بالقوة، ويوضح هذه الحيرة التي لازمت الأوروبيين طوال مدة الاحتلال اتجاه المستقبل تدخل الدكتور: "سلاكرو" خلال مداولات المجلس الجزائري – شهر نوفمبر 1954م – عندما قال: "إن المغامرة الكبرى قد بدأت، وكلنا نعلم ذلك، وإنني أقولها من أعلى هذا المنبر "إنني خائف" فثلاثة أجيال من عائلتي يرقدون تحت أرض الجزائر ولا أريد بأي حال أن أتخلى عنهم". وقد ظلت هذه الحيرة ملازمة لهم رغم الإمكانات المتاحة والحماية المتوفرة والاستقرار المؤكد، إلا أنها حالات نفسية خاصة تعتري كل سارق مغتصب وكل معتد أثيم.

ومما يؤكد تمسك هؤلاء الإقطاعيين بالأرض تحولهم المفاجئ من زارعين مستغلين للأرض إلى ميليشيات مسلحة في إطار الدفاع الذاتي، كما كان عليهم أن

يستجيبوا لتعليمات السلطة العسكرية وأن ينسقوا معها فيما يتعلق بالدفاع المحلي وقد كان هذا المخطط معمولا به منذ 1842م من أجل تحقيق أحلام عبّر عنها "بريقوست بارادول" بقوله: "ليس علينا أن نجعل من الجزائر ميدانا لتدريب الجيش الفرنسي عسكريا، بل علينا أن نجعل منها أرضا فرنسية يقطنها الفرنسيون يملكوها ويزرعونها ويتدبرون شؤونها" هذه التصريحات والأقوال تكشف لنا بوضوح عن المشروع الاستعاري وعن مخططه الرامي إلى:

1) تدمير البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري وتفكيك الأسر والمجموعات القبلية – التركيبة التقليدية للمجتمع الجزائري – في الريف خاصة.

2) إرغام بعض القبائل خاصة الحدودية منها للهجرة إلى البلدان المجاورة ثم اعتبار أراضيها أملاكا شاغرة.

3) إجبار سكان الأراضي الخصبة على النزوح إلى الجبال للاحتماء بها ثم الاستيلاء على أراضيهم.

إن هذه المراكز الاستيطانية تجمع التي بين عناصرها حب المغامرة والتسلط هي التي ستصبح فيما بعد قاعدة النظام الاستعماري، والطرف الفاعل في المعادلة السياسية في أي صراع سوف ينشب بين الأهالي - حسب تعبيرهم – وسلطة الاحتلال في المستقبل وفي أي حوار يقود إلى البحث عن الحل، وقد انبثق من أوساط قاعدة النظام الكولونيالي ساسة محنكون وقادة عسكريون أدّوا أدوارا خطيرة من أجل الإبقاء على السيطرة الفرنسية مهما بلغت التكاليف وارتفعت التضحيات، بعض هذه العناصر يظهرون تعلقهم المزعوم بالجزائر ويزعمون أنهم جزائريون بالمولد والنسب مثل: المارشال "جوان" أصيل مدينة عنابة، حائز على أعلى "رتبة" في الجيش الفرنسي، عارض دوغول حول مشروع تقرير المصير الذي عرضه سنة 1959م رغم

الصداقة التي كانت تجمعهما من خمسين سنة والجنرال "جوهو" قائد أركان القوات الجوية من مواليد: وهران قاد محاولة الانقلاب على الحكومة الفرنسية 22- 24 أفريل 1961م مع كل من: سالان وزيلر وشال.

وكان من نتائج هذا التوسع والاستيلاء على الأراضي الفلاحية من قبل المستوطنين أن تحوّل الفلاّح الجزائري إلى مضطهد في وطنه ثم إلى أجير في أرضه وإلى مسخّر بدن مقابل، واشتدت الحاجة ببعضهم فعرض ما تبقى في حوزته من الأشرطة على السفوح للبيع، فوجد المستوطنون صيغة جديدة للتوسع على حساب الجزائريين فازدادت الهوة عمقا بين الفلاح الجزائري والمعمر الأوروبي مما حمل أحد الضباط الفرنسيين بأن يتنبأ بما سيؤول إليه الوضع قائلا: "إن الهوة التي تعمقت بين المعمرين والأهالي سيأتي اليوم الذي تردم فيه بالجثث".

وقد تمكن هؤلاء المغامرون الأوروبيون بفضل المساعدات المالية التي كانت تتدفق عليهم من فرنسا والتقنيات الزراعية المطبقة من تحقيق مردود فلاحي معتبر فتعلقوا بالأرض أكثر وازداد جشعهم في الاستحواذ على أي مكان تتوفر فيه عناصر الحياة، حسب ما كان يرى الحاكم العام "بيجو سنة 1841م حيث يقول: "يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيثما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة، بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستعمرين المستوطنين وأن تصبح هذه الأرض الخصبة من أملاكهم الشخصية"(1) وشيئا فشيئا تحوّل هؤلاء المستوطنون داخل الوطن الجزائري إلى قوة ضاغطة على الحكومة الفرنسية، كثيرا ما كانت تملي على الحاكم العام السياسة التي يجب أن ينتهجها بل وتلزم الحكومة على إدراج انشغالاتها ضمن جلساتها الرسمية، ولما كانت رغباتهم تتفق كليّة مع ما كانت تحلم به الدولة المستعمرة،

---

(1) الثورة الجزائرية: العماد مصطفى طلاس/ بسام العسلي. ص 60 – 61.

فإن الحكومة الفرنسية لن تتوانى في البحث عن صيغ تسمح لهؤلاء المستوطنين بامتلاك المزيد من الأراضي وتجريد السكان منها، وحول هذه النقطة بالذات، وفي اجتماع للحكومة الفرنسية بتاريخ 3 – 10 نوفمبر 1856م تم تحديد الشروط التي بموجبها تتحدد أملاك الدولة "الدولة الفرنسية" في شكل قانون وضعته لهذا الغرض، وهذه فقرة من هذا القانون ((إن سكان البلاد الأصليين الذين لا يقدمون البرهان على جدارتهم بملكية الأرض يعتبرون أمام القانون مستثمرين أو مستأجرين تستطيع الدولة تهجيرهم لتصبح أراضيهم ملكا للمستوطنين"[1]، فازدادت بذلك أوضاع السكان تعقيدا بعد أن اتخذت المصادرات شكلا قانونيا، فتحول السكان من مستثمرين إلى أجراء لدى المستوطنين، ومن أسياد إلى رعايا بدون حقوق سياسية، فازدادت الهوة اتساعا بين الطائفتين.

وبالرغم من أن بعض الدراسات كانت تؤكد تناقص عدد الأوروبيين في الريف عن طريق النزوح إلى المدن حيث وسائل الرفاهية والأمن أيضا، وخاصة في المناطق التي كانت مسرحا لأحداث 8 ماي 1945، وأن الأوروبيين لم يعودوا يخفون تشاؤمهم من المستقبل الغامض وخشيتهم من الذوبان داخل مجتمع الأهالي المحيطين بهم والذين يتكاثرون بسرعة، فراحت الهوة تزداد عمقا بين المجموعتين ليس من حيث الإمكانات المادية المسخرة لكل طائفة فقط، لكن من النّاحية الفكرية والاجتماعية والسياسية بصفة عامة، فالمسلمون أو الأهالي كما يصفهم الأوروبيون تدنّي مستوى المعيشة لديهم وانخفض إلى درجة البؤس، بالإضافة إلى انعدام الظروف الصحية حيث حرموا من مؤسسات التعليم وأبعدوا عن الحياة السياسية، ناهيك عن الخدمات والمرافق العمومية المتصلة بحياة الأفراد عموما، بينما نجد أن هذه الخدمات مكفولة بل مضمونة للأوروبيين المستوطنين علاوة على خدمات أخرى ذات طابع ترفيهي.

(1) المرجع السابق — الصفحة: 61.

إن هذه الفوارق تثير بالتأكيد حفيظة الجزائريين وتشحن نفوسهم بالحقد والكراهية لجنس قدم من وراء البحر فاستولى على الأرض وصرف إليها منابع المياه وجرّدهم من وسائل العيش، في حين ظل الأوروبيون ينظرون إلى الجزائرين المهزومين نظرة استخفاف واحتقار ونسبوا إليهم كثيرا من الرذائل يتفق بعضها مع خصال المجتمع الريفي وبعضها يتولّد في النفس البشرية نتيجة ضغوط ومؤثرات خارجية كالمواربة والخداع والمكر، باختصار، فالوضعيتان راحتا تتحركان في اتجاهين متعاكسين، وضعية مجتمع ينمو بتوفر وسائل وإمكانات مادية تساعد على النموّ، ومجتمع ينهار لانعدام وسائل وشروط النمو، فظل المجتمع الأول ينتظر بلهفة انقراض الثاني ليفسح له المجال للاستيلاء على ما تبقى من الأرض، بينما راح الثاني ينتظر الفرصة للانقضاض على الذي سلب أرضه وصنع ذله، فكلاهما راح يضمر الشر للآخر وينتظر الفرصة المواتية للظفر به، وهذا ما تؤكده أحداث سنة 1916م في بلزمة، فحسب الدكتور: "شارل روبير أجرون" فإن "دواوير": أولادعون ومركوندة، وأولاد بوعون، وأولاد فاطمة، ومراونة، ووادي الماء الذين كانوا أول الثائرين... قد سبق لهم أن ثاروا سنة 1871م

فصودرت أملاكهم وطردوا من ديارهم وأنشئت فيها مراكز ومستوطنات للمعمرين: كورناي (مراونة) برنيلي (وادي الماء)، باستور (سريانة)... فحين لا يتحمل الإنسان الظلم أكثر من طاقته تفيض نفسه غيظا فيرتكب من الفظائع ما لم يكن هو نفسه يتصور ذلك، كما حدث في منجم العالية قرب فليفلة – بسكيكدة – حيث قتل 37 أوروبيا من بينهم 23 طفلا خلال انتفاضة 20 أوت 1955م، نتيجة الانتهاكات والاعتداءات على الحرمات من قبل الأوروبيين، والتي كانت تصيب المواطن في الصميم وتدفع به إلى البحث عن أي صيغة تخلصه من العبودية والذّل ولو كان ذلك بتطبيق مقولة "شمشوم" (عليّ وعلى أعدائي يارب).

ما الحل؟

لم يعد التعايش ممكنا بين طرفي النزاع بسبب الفوارق التي ظلت تتعمق بين الفئتين

* فئة غرّها ما تحقق لها من المكاسب المادية في مجال الصناعة والزراعة والفنون فعزت ذلك إلى التفوق العرقي للجنس الأوروبي، فاحتقرت غيره، وقد ضمنت لها سلطة الاحتلال الحماية القانونية المطلقة عن طريق سلسلة من المراسيم والقرارات الجائرة التي كانت تصدر بانتظام لتضمن لها الاستقرار مثل:

1) مرسوم 14 مارس 1848م الذي ينص على أن الجزائر جزء من فرنسا.

2) قانون 14 جويلية 1865م الذي يعتبر المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين.

3) مجموعة من القوانين الاستثنائية الرهيبة عرفت بقوانين الأنديجنيا "الأهالي" منذ سنة 1874م وتخص السكان الأصليين أو الأهالي كما يصطلح على تسميتهم تُحوِّل بمقتضاها السلطة القضائية إلى السلطات الإدارية وترفع الضمانات عن حرية الأفراد

4) إقرار صفة المواطنة لجميع الأوروبيين مهما كانت جنسياتهم الأصلية وانتماؤهم العرقي ومنحهم حق التمثيل في البرلمان، واعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية منذ سنة 1848م.

* وفئة أخرى أقرت بالهزيمة وشعرت بالتهميش وبالإحباط أيضا بعد سلسلة من المحاولات الفاشلة جلبت إليه المزيد من البؤس والفقر والتشريد، فازدادت أوضاعها سوءا، وكان للنكبات التي تعرضت لها الجزائر بسبب المجاعة من سنة 1845م إلى سنة 1850م ومن سنة 1866م إلى 1868م وقع سيء للغاية أثّر بشكل قوي على معنويات السكان وحطم كل الأحلام في نفوسهم.

هذا التباين في الأوضاع والتنافر في الأفكار سوف يؤدي بالضرورة إلى حدوث صدام بين قوتين غير متكافئتين، وغير متماثلتين، قوة تؤمن بعدالة قضيتها وتحاول أن تدافع عنها، وترى أن ذلك حقّ وواجب لكنها لا تملك من وسائل القوة إلا الإيمان بحقها في الحياة، وتعلم أنها لن تصل إلى ما تصبو إليه إلا إذا أهرقت في سبيل ذلك أنهار من الدماء.

﴿لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران الآية: 92] وقوة أخرى توهم نفسها بأن ما تحقق لها مكسب شرعي، وترى في قوانين الدولة المحتلة مسوغات تجيز لها ذلك وهي تملك من وسائل الغطرسة والبطش ما ترى أنه كاف لسحق كل حركة مناوئة، وأن مطلب الأهالي أبعد من نجوم السماء، فتشبّثت بالأرض وتعلقت بها كالأخطبوط.

وهكذا تبدو الآفاق مظلمة عند كل منهما فراحت السحب الداكنة التي أمطرت الدماء والدموع ذات يوم من شهر ماي 1945 تعبر الأجواء وتنذر بانفجار محتمل للوضع في أية لحظة.

الباب الثاني

الفصل الأول:

- مرحلة الإستفاقة.
- استعادة الوعي بالذات
- ظهور الحركات الوطنية
- نجم شمال إفريقيا
- حزب الشعب
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- الحزب الشيوعي
- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان
- الزوايا الدينية
- النشاط الكشفي
- ظهور الحركة الكشفية في الجزائر
- أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

الفصل الثاني:

- النظرة الخاطئة للإستعمار.
- وجها لوجه
- البحث عن مخرج
- نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل
- بيان أول نوفمبر
- لماذا تأسيس حزب ثوري جديد
- حزب جبهة التحرير الوطني

الفَصْلُ الأَوَّلُ

استعادة الوعي بالذات

لعل أحداث الحرب العالمية الأولى كانت الصّدمة القوية التي هزت الضمائر وحركت العواطف القومية في كثير من المحميات والمستعمرات، عندما وجدت الشعوب المغلوبة نفسها سوقا للخردوات تباع وتشترى كبقية السلع المعروضة في أسواق حرب مدمرة لا تجني من ثمارها إلا الموت والإعاقة والفواجع، فانهارت القيم الاجتماعية والخلقية، وتحولت مكاتب التجنيد إلى أسواق للعرض والطلب مثل: أسواق الرّق، فكان الأثرياء والمقربون من السّلطات الاستعمارية يبادلون أبناءهم بأبناء الفقراء مقابل أثمان زهيدة، فأصابت هذه السلوكات غير الأخلاقية الطبقة المسحوقة من المجتمع في الصميم، فشعرت بالإهانة والغبن أكثر من أي وقت مضى! فاعترضت في بعض المناطق عن تقديم أبنائها وقودا لحرب لا شأن لهم بها وتمرّدت على الإحتلال، فتعرضت للتنكيل والتدمير فأحرقوا ولعنوا وشووا وساموهم سوء العذاب حسب تعبير صحيفة الإقدام الصادرة في سبتمبر 1922، مثلما حدث في منطقة بلزمة بالأوراس، وفي تلمسان خرجت الأمهات نائحات باكيات خلف أبنائهن وهن يردّدن "ردّوا إلينا أبناءنا". واكتفى أعيان قسنطينة بإرسال عريضة (26 - 9 - 1916) جاء فيها "إن التخلي عن أبنائنا ونسائنا وأموالنا من أجل فرنسا تضحية تتجاوز حدود قوانا" واحتجاجات أخرى مماثلة من أعيان باتنة.

غير أن هذه الإحتجاجات والرسائل لم تلق أي صدى لدى سلطات الاحتلال، فازداد وضع الأسر بؤسا وتعاسة فشعرت باليأس وبالإحباط، ولم يكن هذا الشعور شعور الأسر البائسة والمجندين وحدهم، إنما كان شعور كل الشرفاء والمخلصين لهذا الوطن داخل الوطن وفي المهجر أيضا، وقد تولّد عنه تململ وسط الشخصيات

الوطنية حينا من الدهر ظلت خلالها تبحث عن مخرج من هذه الأزمة إلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، فعاد الأمير: خالد، حفيد عبد القادر إلى أرض الوطن والتقى على انفراد بشخصيات وطنية من مثقفين ومهتمين بالشؤون السياسية، وراح يوقظ النفوس ويشحذ الهمم، وبعد سلسلة من المشاورات توصّلوا إلى صيغة، فقاموا بتحرير عريضة إلى مؤتمر السّلام بباريس سنة 1919م تضمّنت ثلاثة بنود أساسية وواضحة وهي:

1) الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها.

2) انتخاب مجلس وطني حر تنبثق عنه حكومة البلاد.

3) وضع الجزائر تحت رعاية الأمم المتحدة.

فكانت هذه أول زفرة تصدر من صدر جسم عليل ظل يصارع الموت منذ ما يقرب من قرن من الاحتلال، ومع أن الأقوياء المجتمعين في باريس لم يصغوا لهذا النداء، غير أن جُرأة الأمير بلفته للرأي العام في أعلى مؤتمر عالمي وتذكيره بمبادئ "ويلسون" الشهيرة في حق شعوب المستعمرات في تقرير مصيرها يعد قفزة عملاقة أحرجت بدون شك السلطات الفرنسية التي كانت ترى أن الجزائر أرض فرنسية وأن الاستقلال عنها ضرب من الوهم.

ظهور الحركة الوطنية

ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة العظمة – فرنسا – منتشية بالنصر على جارة قوية ظلت تتطلع دوما إلى احتلال مركز الصّدارة وامتلاك القرار السياسي ولو باستعمال القوة. بدأت شعوب المستعمرات والمحميات تتطلع بدورها إلى إشراكها في تسيير شؤون أوطانها دون أن تطمح في البداية في الاستقلال، وقد شجّعها على ذلك الرئيس الأمريكي "ويلسون" بمشروعه المعلن عنه سنة 1917م، والذي تضمن من بين مبادئه الأربعة عشر حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وفي هذا

الإطار تقدمت شخصيات وطنية بزعامة الأمير: خالد إلى رؤساء الدّول المنتصرة المجتمعة في مؤتمر السّلام بباريس بمشروع، كما أسلفنا على أمل أن تراعي هذه الدول حق هذه الشعوب التي مثّلت أرخص وقود خلال الحرب العالمية الأولى في تقرير مصيرها، غير أن ذلك كان يوم وهذا يوم، فعاد الوفد بخيبة أمل كبيرة، وأيقن الأمير ومن معه بأن لا فائدة من تقديم العرائض والالتماسات، فاستقال من الجيش الفرنسي سنة 1920م وتفرغ للعمل الوطني في أوساط الطبقات الشعبية خاصة، فراح يخطب في الجماهير ويعقد التجمعات يفضح فيها جرائم الاستعمار ويكشف عن نواياه في هدم المقومات الأساسية للمجتمع وتفكيك البنية الاجتماعية والاستيلاء على مزيد من الأراضي وتجريد السكان منها، والظلم والتعسف في استعمال السلطة لتكريس فعل الاحتلال، وأخذ يشنّ الحملات في الصحف يندّد فيها بهذه الجرائم وهذه الممارسات غير الأخلاقية ويطالب فرنسا الاستعمارية بإعادة الحق المسلوب إلى أهله...

وقد تولى منذ 1922.10.22م، إدارة جريدة الإقدام، وخاض على صفحاتها معارك صحفية عديدة نالت إعجاب الرأي العام لأنها كانت تستجيب لمطالبه وتعبّر عن مشاعره وآماله، فالتف حوله الشعب وتحوّل في ظرف وجيز إلى شخصية وطنية لها أنصار ومؤيدون، كما أزعج في نفس الوقت إدارة الاحتلال ومن يسير في ركابها، واتُّهم بزرع أفكار تدعو إلى بعث الدّولة الجزائرية الموؤودة، فكانت صفحات الإقدام بحق منبرا من منابر النضال الوطني كشفت للرأي العام داخل الوطن ما يعانيه الجزائريون من التعسف ومن القهر والإذلال، ويسجل التاريخ للأمير وقفة مشرفة خالدة تمجّد ذكراه على مرّ السنين، عندما خرج من بين الصفوف في أثناء زيارة الرئيس الفرنسي "ملران" إلى الجزائر، وارتجل كلمة أمام الجمهور استنكر فيها الحيف المسلّط على الجزائريين، وطالب فرنسا برفع هيمنتها على السكان، فاهتزله جمهور المسلمين وتجاوب مع خطابه المرتجل بالهتافات والزغاريد، مما أغضب السلطة

الاستعمارية، فراحت تتحين الفرص وتبحث عن الذرائع لتحدّ من نشاطه فبدأت بمحاربة جريدة الإقدام التي كان يتولّى إدارتها وينشر مقالاته عبر صفحاتها بإصدار غرامة مالية في حق الجريدة، وأمام عجز إدارة الجريدة عن تسديد المبلغ توقفت عن الصدور، وانفضّ أصحابه من حوله بعد تعرّضهم للتهديد والنفي والتوقيف. شعر الأمير بأن إدارة الاحتلال عازمة على التخلص منه عندما أرسلت إليه من يساومه بين الرحيل إلى خارج الوطن والتخلي عن كامل حقوقه أو السجن – بصفته ضابط سابق في الجيش الفرنسي – فاختار اللّجوء إلى الإسكندرية – بمصر – ورفض الذهاب إلى دمشق موطنه الثاني لأنها كانت تحت الانتداب الفرنسي.

لم يلبث الأمير طويلا في مدينة الإسكندرية حيث لم يتوفر له المناخ الملائم لمواصلة نشاطه الوطني، فاختار الهجرة إلى أرض فرنسا نفسها سنة 1924م، حيث تقيم جالية مغاربية كبيرة واندمج بسرعة في الأوساط العمالية واطلع على أوضاعهم المزرية، فراح يذكي في نفوسهم الروح الوطنية ويهاجم فرنسا في عقر دارها ويدعو المهاجرين إلى التكتل والوحدة، فضايق هذا العناد منه السلطة الفرنسية، فتآمرت مع سلطة الانتداب البريطاني في مصر، ومع الملك فؤاد، فاغتنموا فرصة زيارة الأمير إلى عائلته بالإسكندرية وقاموا بسجنه ووضعه تحت الإقامة الجبرية.

لم يؤسس الأمير حزبا سياسيا يضمن له الشرعية القانونية فقد كان مقتنعا بأنه يناضل من أجل قضية عادلة فتجشم الأخطار وتحدّى الصعاب واستطاع أن يحرّك الحسّ الوطني في النفوس، وأن يزرع الأمل في القلوب، فأثمر هذا المجهود في أوساط العمال في المهجر، حيث بعض التنظيمات النقابية والهياكل النّظامية التي احتضنت هذه البذرة ووفّرت لها شروط النموّ وسط العمال أوّلا، فكان أول لقاء ضم الطبقة العمالية المغاربية بتاريخ 1924/12/7 بعثوا على إثره رسالة تهنئة إلى الأمير: عبد الكريم الخطابي على إثر انتصاره على الإسبان في معركة "أنوال" وأعلنوا عن

تضامنهم من أجل تحرير المغرب... هذا الموقف الذي تبنّاه المؤتمر يشير بوضوح إلى وجود نزعة قومية تدعو إلى التحرر من الاستعمار تبنّته الحركة العمالية وسط بلد لم تكن فيه الحريات الفردية مقيدة، كما هو الحال في المستعمرات حيث الطبقة المسحوقة المجرّدة من الحقوق الأساسية ومن حرية التعبير، فكانت الطبقة العمالية تعتبر أن التمييز العنصري الذي كانوا يتعرضون له في مناصب الشغل وفي الإقامة، والأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشونها في المهجر عموما ترجع أساسا إلى أنهم ينتمون إلى بلدان لا تتمتع بالسيادة، فجمعوا بين النشاط النقابي والنضال السياسي إلى أن طغى النضال السياسي على النشاط النقابي وغلب الفكر التحرري ذي النزعة القومية على الحقوق الاجتماعية، وفي ظرف قصير نسبيا انضم إلى الحركة آلاف من العمال المهاجرين تجاوز الأربعة آلاف، مما شجع بعض العناصر القيادية في التنظيم إلى التفكير في ترقية التنظيم إلى حزب سياسي شرعي يدافع عن حقوق عمال شمال إفريقيا ويسعى إلى ترقية الفكر التحرري بين العمال المهاجرين والذي سوف يتحول بعد فترة قصيرة إلى مطلب صريح يدعو إلى الاستقلال الوطني.

وفي هذا الإطار عقد اجتماع تأسيسي بتاريخ 15 ماي 1927م بنهج "بروتان" بباريس حسب السيد "بانون أكلي" أحد مؤسسي النجم[1]، ومن باب الأمانة التذكير بأن للتنظيم جذور أخرى حتى وإن لم تكن أساسية وتتمثل في الجمعية الدينية التي حلت نفسها بعد عام من النشاط بسبب خلافات بين أقطابها، فمن بين أنقاضها طلع النجم[2].

(1) (2) الثورة الجزائرية في عامها الأول للدكتور: الزبيري ص: 71.

نجم شمال إفريقيا (26 جوان 1927)

كان النجم عند ظهوره مجرد حركة عمالية من حيث المبدأ، لكنه أدرج ضمن مطالبه الأساسية مطلبا آخر سياسيا وهو الاستقلال والتحرّر.



L'Étoile Nord-Africaine
L'Association pour la défense
des Peuples colonisés
ORGANISENT AVEC LE CONCOURS
DES REPRÉSENTANTS DES PEUPLES OPPRIMÉS
un GRAND MEETING qui aura lieu
le VENDREDI 26 JUIN à 20 h. 30
Salle de la Mutualité, 24, Rue St-Victor (MÉTRO : Maubert-Mutualité)
Sous la Présidence du Pr LANGEVIN, Félicien CHALAYE, Andrée VIOLLIS

ORATEURS :

HABIB BOURGUIBA, le Chef du Parti Néo-Destourien.
MESSALI HADJ, Président de l'Etoile Nord-Africaine.
Un Orateur du Parti Nationaliste Syrien.
EL MOGHRABI, du Parti National marocain.
Me Jean LONGUET, du Parti Socialiste.

M. LOZERAY, Député communiste de Paris, Vice-Président de la Commission des Colonies.
RAMANAJATO, représentant de Madagascar.
Un représentant de l'Afrique noire.
N'GUYEN, Indochinois.
BOINEUF, Antillais.
Un Orateur du Parti Radical.

تاريخ تأسيس النجم
شعار النجم يؤكد الطابع الديني للحركة رغم وجود عناصر من قوميات ومذاهب سياسية أخرى

انتخبت اللجنة المركزية المنبثقة عن الحزب في جلستها المنعقدة بتاريخ 2 جويلية 1927 السيد: الحاج علي عبد القادر – مناضل بارز في الحزب الشيوعي الفرنسي – رئيسا لها، كما أسندت الأمانة العامة إلى السيد: الحاج مصالي، ولما كان رئيس الحزب عضوا بارزا في الحزب الشيوعي فإن النجم ظهر منذ تأسيسه كفرع من الحزب الشيوعي الفرنسي الأمر الذي نفّر منه أغلبية العناصر المؤطرة للحزب الذين كانوا قبل كل شيء مسلمين.



مصالي الحاج مؤسس النجم

إن الشيوعيين لم يكن يهمهم استقلال الجزائر بقدر ما كانت تهمّهم خدمة المصالح الشيوعية، فقد أظهروا رفضهم الصريح لمطالب النجم المتعلقة باستقلال الجزائر وانفصالها عن فرنسا، ولاشك أن هذه المطالب تكون قد أزعجت حكومة

"أندري تارديو" أيضا، بعد تأسيس النجم بعامين فقط، ودفعت بها إلى دعوة العناصر القيادية في الحزب للمثول أمام قاضي التحقيق، وقد تم على إثرها حلّ "نجم شمال إفريقيا" سنة 1929م، فتفرقت العناصر القيادية لكنها لم تستجب لقرار المحكمة وعلى رأسها: الحاج علي عبد القادر. لم يحل التنافر الواضح بين العناصر المسلمة والشّيوعية في الحزب دون سفر الحاج مصالي إلى موسكو لحضور اجتماعات الأممية الشّيوعية الثالثة بصفته المسؤول الأول عن النّجم، وقد مكّنته هذه الزيارة من ربط علائق مع بعض الطلائع التحررية التي حضرت الاجتماع واكسبته مزيدا من الثقة بحتمية النصر، لقد كان مصالي يفضل النضال في إطار وحدة الشّمال الإفريقي، مما دفع به إلى تأسيس حركة جديدة تحمل اسم "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا".

إن التسمية - كما نلاحظ - توحي برغبة الحاج مصالي في التخلص من العناصر الشيوعية في النجم سواء كانوا فرنسيين أو جزائريين مع أنه ظل يؤمن بمثاليّة الاشتراكيين والشيوعيين، وقد كان متزوّجا من فرنسية تعد عنصرا بارزا في الحزب الشيوعي الفرنسي، ولم يتخلص من هذه الرواسب بصفة نهائية إلا بعد التقائه بالأمير: شكيب أرسلان في سويسرا، ويعود إلى الأمير: شكيب أرسلان الفضل في إيقاظ الضمير الإسلامي لدى الحاج مصالي، وكان أيضا لرفض الشخصيات التي حاول الإتصال بها داخل الوطن لدعم ومساندة الحزب بدعوى أنه عنصر من الحزب الشيوعي الفرنسي المرفوض من قبل الجزائريين المتمسّكين بعقيد تهم الإسلامية أثر بالغ في تحوّل شخص مصالي من شيوعيّ خالص إلى مسلم ثابت العقيدة والدين، فقرّر الابتعاد عن الشيوعيّين الفرنسيين.

لم يحل قرار حل الحزب الذي لم يلتزم به مصالي ومؤيدوه دون مواصلة النشاط السياسي بالرغم من عدم التفاف الجزائريين داخل الوطن في البداية حول حزب النجم ظنّا منهم بأنه امتداد للحزب الشيوعي الذي يرفض فكرة الانفصال عن فرنسا علاوة عن معتقده الفاسد.

عدم الالتزام بالحظر من قبل مصالي جلب إليه مزيدا من المتاعب، إذ ألقي عليه القبض بعد المؤتمر العام الذي انعقد خارج ظل الشرعية في 28 ماي 1933م وسجن لمدة سنتين (1933 - 1935)، ولم يسمح له باستئناف نشاطه إلا بعد وصول جبهة التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين إلى الحكم سنة 1936م إلا أنهم أعادوا حل الحزب من جديد في يناير 1937م، مواقف الحزب جلبت إليه كثيرا من المتاعب، إذ كان النضال في تلك الفترة عسيرا وشاقا، فكان دعاة الاستقلال يحاضرون في النوادي وفي المقاهي فيتعرضون للضرب والشتم والبصاق من شريحة مهزومة ظلت تفضل الخبز على الكرامة، فراح عناصرها يرددون: دعونا وشأننا أتريدون ان تقطعوا عنا الخبز، لا نريد مشاكل، كما جلبت إليه كثيرا من الأنصار من الطبقة الكادحة خاصة من الفئة التي كانت مواقف الحزب تعكس طموحاتها ومعاناتها اليومية، ومن الفئة الأكثر حرمانا داخل الوطن التي كانت تشكل أغلب عناصره المتحمسة المؤيدة لأفكاره التحرّرية، غير أن هذه الفئة نفسها لا تخلو من عناصر كانوا يواجهون الدعوة بالفتور أو بالشك[1]، فكان هذا الحزب أكثر الأحزاب شعبية وأوسعها قاعدة، وكان جديرا بهذه التسمية (حزب الشعب).

حزب الشعب

في مدينة "نانتير" الفرنسية وبتاريخ 11 مارس 1937 وتحت شعار (لا اندماج ولا انفصال) ولكن دعوة إلى التطور والتحرّر، اجتمع أحباب البيان وجلّهم عناصر من حزب "نجم شمال إفريقيا" المحظور وقرروا تأسيس حزب جديد تحت اسم "حزب الشعب الجزائري"، وقد ساندهم أعضاء الحزب في الجزائر بعد أن انفصل عنهم الوطنيون في الشقيقتين تونس والمغرب وأسّسوا أحزابا مستقلة تتولى الدفاع عن قضاياهم، فقد أسس علاّل الفاسي حزب الاستقلال في المغرب، كما أسس

(1) أو بالتعالي "أَبَشَرٌ يهدوننا".

الحبيب بورقيبة الحزب الدستوري الجديد في تونس، فكان هذا الانفصال من الناحية الشكلية موضوعي لأن الوضع السياسي في البلدين الشقيقين يختلف، فتونس والمغرب وضعتا تحت الحماية حيث ظلت الهياكل الإدارية فيهما قائمة يسيّرها مواطنون تونسيون أو مغاربة لكنها تخضع للإشراف المباشر من السلطة الحاكمة، أما الوضع في الجزائر فشيء آخر، لذلك رأت الأحزاب في هذين البلدين أن ربط مصيريهما بمصير الحركة الوطنية في الجزائر سوف يجُرُّهما إلى متاعب أكثر، نظرا لاختلاف الأوضاع السياسية، كما أسلفنا، والقراءة المتأنية لشعار الحزب "لا اندماج ولا انفصال" يلاحظ أن هناك تراجعا في مواقف الحزب التي كانت تبدو متشددة في سنواتها السّابقة مما عرض زعيم الحزب لمضايقات السّلطة الاستعمارية.

غير أن بعض المؤرخين كانوا يرون فيها مجرد مناورة سياسية تعطي للحزب قدرا من المرونة في ممارسة نشاطه وإيصال أفكاره إلى جميع الطبقات في المجتمع، وقد كان هذا الشعار موضع تنديد واحتجاج من قبل عناصر من الحزب المحظور "نجم شمال إفريقيا" واعتبروه ردّة ونكوصا، إذ كان برنامج النّجم يدعو إلى النضال من أجل الاستقلال الكامل والانفصال المطلق عن فرنسا. ولما أدرك مصالي أن العمق الاستراتيجي لحركته الجديدة يكمن داخل الوطن يمّم نحوه، واستطاع أن يهزّ خلال المؤتمر الإسلامي المنعقد بالملعب البلدي بتاريخ 2 أوت 1936م مشاعر المواطنين وأن يحدث وسط الجمهور دويّا هائلا شدّ إليه أنظار المؤتمرين عندما رفع حفنة من التراب وقال: "إن هذا التراب الزكي ليس للبيع". وعندما اكتشف أن لخطابه بل ولأفكاره عموما صدى عميقا في نفوس المواطنين قرّر نقل مقر الحزب إلى الجزائر خلال شهر جوان 1937م، وفي شهر جويلية أنشئت اتحادية العاصمة وبعدها بشهر أنشئت اتحادية قسنطينة، وقد أدهش هذا الانتشار السريع لأفكار حزب الشعب السلطة الاستعمارية التي كانت تراقب نشاطاته فأصدرت قرارا بأيام قلائل قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية يحظر على الحزب أي نشاط.

أعاد حزب الشعب زرع الأمل من جديد في قلوب المواطنين بعد اليأس، فانخرطوا بالآلاف في اتحاديات الحزب على مستوى القطر فأحدث هذا الانتشار تحوّلا كبيرا في مفاهيم الشعب وخاصة عندما خاض الحزب غمار الانتخابات البلدية بعد شهرين من تنصيبه داخل الوطن وحقّق فوزا لم يكن منتظرا، ولاحظ الشعب كيف أن حزبه يتمسك بالمثل العليا ويترفّع عن تلك التقاليد الموروثة، والأفكار البالية التي كانت تعتبر المقياس في اختيار الأسماء من بين العائلات الكبيرة أو الزوايا الدّينية أو القبائل ذات الشهرة أو السائرة في ركاب السّلطة، أو ممن أفنوا حياتهم في الخدمة العسكرية الفرنسية، فازداد ثقة بالحزب والتفافا حوله.

ولم يكن لقرار المنع الذي صدر من قبل سلطة الاحتلال أيّ أثر سوى غلق المقرات التي وضعت تحت المراقبة خلال مدة الحرب، بينما راحت التنظيمات الحزبية تمارس نشاطاتها في السّر طوال مدة الحرب بل كانت الحرب فرصة أذكت في المراطنين روح المواطنة فازدادوا تعلقا بالحزب، وكانت أخبار الحرب تصل إلى الناس عن طريق المجندين أو الإداريين أو عن طريق المناشير، فراحوا يتابعون تطوّر الأحداث عن كثب، وكانت المفاجأة سارّة عندما وقعت باريس في أيدي الألمان وأصبحت فرنسا العظمة مستعمرة ألمانية، فاعتقدوا أن ساعة الخلاص قد حانت، فازدادوا تعلقا بالتنظيمات الحزبية التي ظلت تنشط خارج الهياكل الرسمية، وتعتبر فترة الحرب أخصب فترة في النضال الوطني وذلك بسبب:

1) ملاحقة الأمن للعناصر الوطنية.

2) التعبئة العامة التي أوجدت متاعب كبيرة للمواطنين.

3) وبسبب كذلك توفر الظروف الملائمة لجمع الأسلحة والاتّجار بها أو ادّخارها، وبعد نزول قوات الحلفاء في الثّامن من نوفمبر 1942م، رأت التّيارات الوطنية مجتمعةأن الفرصة ملائمة لتذكير الحلفاء بالمطالب الشّرعية للشّعب الجزائري، فقاموا بتحرير وثيقة عرفت باسم: بيان الشعب الجزائري خلال شهر

فبراير 1943م، وقام وفد من الأحزاب الوطنية بتسليم البيان إلى السلطة الحاكمة التي وعدت بدراسته لكنها لم تفعل، ولن تفعل، والمستخلص الإيجابي من هذا البيان المشترك هو التقارب الحاصل بين الوطنين والإصلاحيين في الأفكار ولو أن صيغة البيان كانت تعكس بجلاء تشبّث كل تيّار بمنهجه التقليدي إلا أنّه كان يعبّر بصورة أو بأخرى على الأقل عن وجود اهتمامات مشتركة، ويستطيع قارئ البيان من أول وهلة أن يصنّف هذه المطالب وأن ينسبها إلى أحزابها السياسية، ومن خلال النقاط التالية في البيان نجد.

1) استنكار الاستعمار وإلغاؤه على اعتبار أنه أحد ألوان الرّق الجماعي وهو السبب في وجود النّزاعات والخصومات بين الدول.

2) تزويد الجزائر بدستور خاص بها يضمن لها على وجه الخصوص.

أولا: الحرية والمساواة المطلقة بين جميع السكان بدون تمييز في العنصر والدين.

ثالثا: الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على نفس المستوى الذي تتمتع به الفرنسية

سادسا: حرية العبادة بالنسبة لجميع السكان وتطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة بالنسبة للدين الإسلامي.

سابعا: اشتراك الجزائريين بشكل فوري وفعّال في حكم بلادهم.

وأن يحدِّد أيضا الأحزاب والحركات التي شاركت في إصدار البيان بالنظر إلى نوعية المطالب والمستوى الذي كانت تطمح في الوصول إليه.

وتأتي أحداث 8 ماي 1945م، حين خرج المواطنون في كل من سطيف وقسنطينة وخراطة في مظاهرات سلمية للتعبير عن فرحتهم بنهاية الحرب التي كانوا الوقود الرخيص فيها حيث كانوا يساقون إلى الموت كالقطعان، ولم يكن ذلك ابتهاجا منهم بنصر مؤزر شاركوا في صنعه على دول المحور بما يزيد عن 50 ألف ضحية حسب



المصادر الفرنسية و80 ألف ضحية حسب المصادر الجزائرية، وإنما كان ذلك قصد تذكير السلطات الاستعمارية بالوعود التي قطعتها على نفسها خلال الحرب للنظر في مطالب الأهالي كما تسمّيهم – استصغارا لشأنهم – وأوضح دليل لدينا في كون المظاهرة ذات طابع وطني أن أول شهيد – شعال بوزيد – كان يحمل الراية الوطنية، وهو تعبير صريح عن رغبة الشعب في بعث الدولة الجزائرية الموؤودة، فكان الجزاء من قبل سلطة الاحتلال: القتل، والتشريد، والتنكيل، والنفي، والإبعاد، وصور أخرى من العذاب يندي لها الجبين إذ بلغ الحقد بالجنرال "فافرود" أن أطلق أسرى الحرب الإيطاليين للاشتراك في المجازر الرهيبة تحقيقا لـ "أنا وابن عمي على الأعداء" وفي هيليوبوليس في قالمة كان القمع من قبل الجنرال "دوقال" رهيبا حيث أحرق المواطنون في أفران الجير وهم أحياء.

وعلى الرغم من أن أصابع الاتّهام في تحريض الشعب قد وجهت إلى حزب الشعب المحظور، وبالرغم من أن قادته لم ينكروا ذلك فإن سلطات الاستعمار قامت بحملة ضد قادة: حزب "البيان" وحلت "جمعية أحباب البيان" كما منعت مدارس جمعية العلماء من التدريس "فكلهم في الهمّ شرق" ولم ينج من الأحزاب السياسية سوى الحزب الشيوعي الذي أسقط القناع عن وجهه وكشف عن معاداته الصريحة للتيار الوطني، حاولت عناصر من جمعية أحباب البيان "المعتدلون" ومن جمعية العلماء تبرئة حزبيهما من الأحداث الدّامية وعن استنكارهم ومعارضتهم لها أملا في الحصول على العفو وإطلاق سراح زعيميهما المعتقلين (فرحات عباس) و(البشير الإبراهيمي) فأصدروا بيانا يدينون فيه أعمال الشغب ويندّدون بمن تسبب فيها، غير أن هذا الالتماس لم يجد نفعا، فقد ظل الزّعيمان رهن الحبس إلى أن صدر قرار العفو خلال شهر مارس 1946م.

وكان للعنف المفرط من قبل سلطات الاحتلال ما أفقد الأمل في الحلول الوسطية التي كان البعض يأمل في الوصول إليها، وهكذا بدأت فكرة العمل المسلح

تتخمر في الأزهان وبدأ التّململ داخل عناصر من حزب الشعب في وقت أخذ الإحباط واليأس يسيطران على التيارات الأخرى، فلا المساواة ولا الإدماج ولا مطلب التجنيس تحقق، وآمن الجميع بأن التعلق بالحلّ السلمي مضيعه للوقت وأن أقصر طريق للوصول إلى الهدف المنشود هو ما تفتفت عنه ذهنية المناضل "قدور بوساطور" – عضو المجلس الجزائري وعنصر قيادي في حزب البيان – الذي علّق على مهزلة المجلس الجزائري، بقوله: "لم يبق مع الاستعمار غير الهراوة" ونفس الانطباع تشكل عند المناضل: محمد بلوزداد الذي عبّر أمام مناضلي بسكرة بعد الأحداث الدامية في كل من سطيف وقالمة، بقوله: "إن المواجهة القادمة لن تكون بغير السلاح" وهذان التعبيران الصادران عن مناضلين قياديين يعكسان بوضوح مستوى الإحباط واليأس الذي آل إليه مناضلو التيارات السياسية، كما يعكس من جهة أخرى إصرار هؤلاء المناضلين على استرداد الحق المسلوب بالعنف الثوري إذا تعذر الوصول إليه بالطرق السلمية، وهكذا بدأ النضال ينحى منحى آخر أكثر راديكالية وأكثر واقعيّة، فبدأت فكرة الثورة المسلحة تتبلور في الأذهان وتشق طريقها على ضوء التطورات السلبية التي أعقبت أحداث 8 ماي 1945م فأنشأت قيادة حزب الشعب أول خلية مسلحة بقيادة الشاب: محمد بلوزداد، وهي ذات مهام مزدوجة.1) حماية العناصر القيادية. 2) الرد على استفزازات رجال الشّرطة الذين يواصلون عمليات القمع بلا هوادة في أوساط الوطنيين. فكان هذا أول تحدّ أظهرته قيادة الحزب قبل أن تتهيّأ لها الفرص وتتاح لها الظروف لإعلان الثورة.

وهكذا نجد أن الحظر لم يمنع الحزب من اتخاذ جملة من القرارات بل ربما أهم القرارات قبل أن أن يعيد هيكلة مناضليه في تنظيم جديد من حيث التسمية قديم من حيث الأفكار والمبادئ.

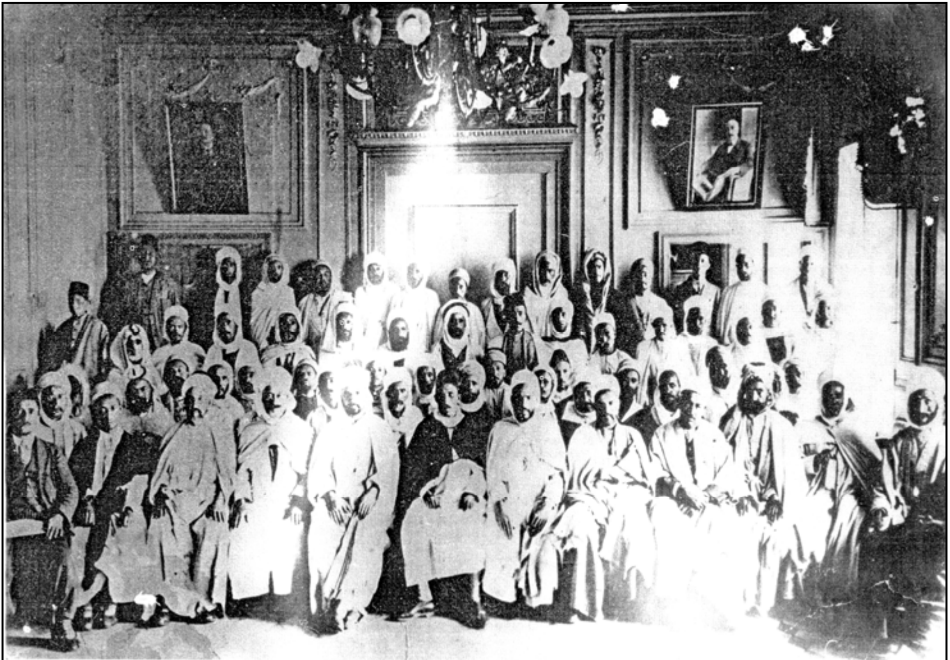
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
1931 – 1956م

من غير الإنصاف القول بأن حزب الشعب كان وحده التيّار السياسي الذي حرّك الضمير الوطني وأعاد للمواطنين الأمل في استعادة الحقوق المغتصبة، إنّما كانت شهرته بسبب النهج المتشدّد الذي تمسك به من جهة وإلى استقطابه الواسع للمواطنين من مختلف الشّرائح من جهة ثانية.

فقبل أن تتمخّض اللقاءات بين شخصيات وطنية في حي القصبة سنة 1935م عن ميلاد أول خلية ذات طابع سياسي لتوجه الدعوة إلى رئيس حزب: نجم شمال إفريقيا لزيارة الجزائر، حيث يتوفّر المناخ الملائم لنشر أفكار حزبه والدّعوة إليها. كانت حركة جمعية العلماء المسلمين قد تأسست بصفة رسمية، وراحت تباشر نشاطها علانية، لكن بصيغة أخرى غير الصيغة التي كان يدعو إليها حزب الشعب، فقد تبنّت الحركة المنهج السلمي الإصلاحي، وكانت ترى أن حل القضية الجزائرية لا يحدث قطيعة مع الإطار القانوني القائم، وفي هذا السياق يسافر رئيسها ومؤسّسها ضمن وفد رسمي انبثق عن المؤتمر الإسلامي إلى باريس. يضم الوفد العلماء والمنتخبين والشيوعيين ليقدم جملة من المطالب بعضها يكرّس بالصريح فعل الاحتلال صراحة، وبالرغم من ذلك فإن الرد من قبل الحكومة الفرنسية الممثلة في وزيرها للدفاع "إدواردا لادي" جاء سلبيا ومخيبا للآمال، وهذا الموقف من رئيس الجمعية يناقض تماما مبادئه ونشاطاته الإصلاحية منذ أن كان شابّا داعية يلقي الدروس في المساجد، وهو صاحب قصيدة، شعب الجزائر مسلم، وفيها:

من كان يبغي ودنا * فله الكرامة والرحب**
ومن كان يبغي ذلنا * فله المهانة والحرب**

غير أننا نستطيع أن نعد هذه الأبيات تطورا في مواقفه الشخصية بعد سلسلة من التجارب والصّدامات مع إدارة الاحتلال، فقد احتفظت له جريدة المنتقد في عددها رقم "1" الصادرة سنة 1925م برأي آخر أورده السيد: محمد حربي في كتابه "الثورة الجزائرية سنوات المخاض" الصفحة: 118، نصه: "إن الشعب الجزائري شعب ضعيف ومتخلّف فهو في حاجة ماسة إلى حماية أمّة قوية ومتحضّرة تمكّنه من السير قدما في طريق الحضارة والتقدّم!"، ولسنا ندري مَنْ هذه الأم الرؤوم التي ستتكفل بالشعب الجزائري!. فإلى جمعية العلماء يعود الفضل في القضاء على كثير من البدع والانحرافات في المجتمع، ونشر وإحياء المبادئ الإسلامية والتعليم العربي وإيقاظ الحسّ الوطني، توفي مؤسسّها الشيخ: "عبد الحميد بن باديس" يوم 1940/04/16م، وتولى بعده الشيخ: "محمد البشير الابراهيمي" تسيير الجمعية.



الجلسة التمهيدية لتأسيس جمعية العلماء

الحزب الشيوعي
1936 - 1955م

أنشئ هذا الحزب على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الجزائري الفرنسي التي كانت تضم الأوروبيين والمسلمين على حدّ سواء منذ سنة 1924م، ولم يكن في أي وقت من الأوقات حزبا جزائريا صرفا، وقد ظل كذلك مدة إحدى عشرة سنة إلى أن حصلت المجموعة الجزائرية في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي في "فليربان" على إذن بإنشاء حزب مستقل سنة 1935م، غير أنه لم ينفصل عن المجرّة، فقد ظل تابعا يتلقى تعليماته من موسكو بواسطة الحزب الشّيوعي الفرنسي، وظل يعمل في إطار ما تمليه عليه المصالح الشيوعيّة مذبذبا في أفكاره متأرجحا في مواقفه، فقد تبنّى أفكار المؤتمر الإسلامي سنة 1936م بالمطالبة بالاستقلال والحرية، وفي نفس السنة ساند مقترحات "بلوم – فيوليت" الرّامية إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية، وفي إطار الاتحاد ضمن الديمقراطية الفرنسية حسب تعبير زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي "موريس طوبير"، عبّر عن معاداته للنازية أسوة بجميع الأحزاب الشيوعية لحظة اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م، لكنّه عاد ليعلن عن معاداته للاستعمار غداة توقيع معاهدة الميثاق النّازي – السّوفياتي في نفس السنة. فالمتتبعون لتطورات نشاط الحزب الشيوعي يجمعون على أن هذه التقلبات في المواقف من قبل قادة الحزب لا تعكس سياسة الحزب بقدر ما تعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه، فلم تكن لديه مبادئ ثابتة يعمل في إطارها فهو حين يساند الوطنيين في الدعوة إلى الاستقلال عن فرنسا إنما كوسيلة للضغط على حكومة فرنسا من أجل القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية حسب ما يمليه عليه مذهبه الاشتراكي والفلسفة الشيوعيّة. لم يتطوّر هذا الحزب كثيرا نظرا لعدم

انسجام أفكاره مع المطالب الوطنية داخل الوطن، نادى بقمع الحركة الوطنية سنة 1945م وندّد في الثاني من نوفمبر 1954م بجبهة التحرير الوطني، بل أرسل وفدا إلى الأوراس ليخبر الرفاق هناك بأن الحركة - الثورة - لا حظ لها في النجاح.

الصدى الذي يتمتع به صنعته جريدة الجمهورية التي كانت تعادي وتندد بالاستعمار.

حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

1946 - 1956م

حركة سياسية محترمة لها خصائص ومميزات تميّزها عن بقية الحركات السياسية، كوَّنها الصّيدلي: فرحات عباس سنة 1946م، غير أن للحركة جذورا تمتد إلى ما قبل هذه السنة بعشرين سنة كاملة، وفلسفة تنطلق من وهم عدمي تُنكر أصلا وجود دولة جزائرية مستقلة وتدعو صراحة للاندماج مع فرنسا، وهي فكرة نادى بها الدكتور: التهامي قبلها، وبسبب انبهار عباس بالحضارة الغربية وبالثقافة الفرنسية خاصة فضّل الاندماج على التحرّر وناضل من أجله لحد التّطرف كقوله: "لا وجود لوطن اسمه الوطن الجزائري، وعليه فلا داعي للموت من أجل وطن لا وجود له".تعرض لانتقادات لاذعة من طرف جمعية العلماء خاصة، ورد عليه ابن باديس بقصيدته المشهورة شعب الجزائري مسلم، وفيها:

مـن رام إدماجا له * رام الـمحال من الطلب**

يحتل الأعيان والمثقفون في حزب البيان الصّدارة، فهو بذلك حزب النخبة وقادته يعدّون من رجال البرلمان المحنّكين، وكانوا يرون أنفسهم كذلك، فحجب عنهم هذا السّراب الخادع حقيقة الوضع السائد وسط الطبقات الشعبية المسحوقة التي لا يسمح لها وضعها بالارتقاء إلى مستواهم لتطرح انشغالاتها الاجتماعية



والسّياسية، عرفت هذه الحركة كثيرا من التقلّبات في المواقف وكثيرا من التسميات ولم يدرك رئيسها حقيقة الوضع إلا بعد أن أفلتت الأمور من يده وخابت كل الاتصالات التي كان يجريها مع السلطات الاستعمارية. وبعد أن لمس الرفض المطلق لأطروحاته الاندماجية من قبل الجماهير الشعبية انفصل أولا عن الطبيب ابن جلول صاحب فيدرالية المنتخبين المسلمين وأسّس حزبا جديدا عرف باسم: الإتحاد الشعبي الجزائري سنة 1938م، ويلاحظ من خلال التسمية الجديدة أن مؤسس الحزب يراهن هذه المرة على الجماهير الشعبية ويأمل بأن تكون الدّعامة القوية لحزبه، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدّى إلى توقيف نشاط جميع الأحزاب من ضمنها "حزب الاتحاد الشعبي الجزائري" قبل أن تعطي له الفرصة الكافية ليعدّل مساره السيّاسي ويحتكّ بالجماهير التي أرادها أن تكون قاعدة لحزبه.

أدّت أحداث الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أهوال إلى تغيير جذري في قناعات رئيس الحزب وفي نهجه السياسي عندما لاحظ الجزائريين يساقون إلى الموت في حرب لا شأن لهم بها يدفعون أرواحهم رخيصة دفاعا عن أرض ليست أرضهم وفي سبيل حرية لا يعرفون لها اسما ولا يذوقون لها طعما يرسلون إلى الفناء ليضمنوا لغيرهم البقاء، وقد ظهر هذا التغيير واضحا في البيان المشترك الذي كلف بصياغته من قبل شخصيات وطنية وسياسية وتقديمه إلى الوالي العام بالجزائر السيد: "بايروتون" في الواحد والثلاثين من مارس 1943م، شهور قليلة بعد نزول قوات الحلفاء بالجزائر ويلاحظ من خلال البيان أن عباس تخلى عن فكرة الاندماج لصالح وضع دستور خاص بالجزائر.

قابل دوغول الشخصية العسكرية الفرنسية القوية خلال الحرب العالمية الثانية في مدينة الجزائر، وحاول أن يشرح له مشروعه السياسي الذي كان يتوخاه، غير أن دوغول رد عليه بدهاء "إنك تعتزم أن تكون بدون شك رئيسا للجمهورية الجزائرية المقبلة"، وتأتي أحداث 8 ماي 1945م لتنزل فوق رأس عباس كالصاعقة ليفقد

بعدها الأمل تماما ويدرك عقم ما كان يتصوره وتفاهة ما كان يحلم به ويتأكد من أن "إدواردا لاند" الذي قابله الوفد سنة 1936م كان جادّا وناصحا إيّاهم عندما قال لهم: "بأن فرنسا تملك المدافع والرشاشات ولن تتردّد في استعمالها" ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [سورة آل عمران الآية: 118].تعرض للاعتقال حتى وإن لم يكن له أي دور في تحريك الجماهير ودفعها إلى التظاهر في الثامن من ماي 1945م، أسّس بعد الإفراج عنه في مارس 1946م "حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان"، وانتخب في أثنائها في ثاني برلمان تأسيسي فرنسي، فيرسل من على منبره آخر برقية تحذير للسلطات الاستعمارية، عندما قال: "إنها فرصتكم الأخيرة" قناعته السياسية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية أو جزها في إجابة مفعمة بالوقار والرزانة أمام الجنرال: دوغول خلال مقابلة له في أتون الحرب ع 2، عندما قال: "لست أتمنى أكثر من أن أجد نفسي يوما ما بالقرب منك ممثلا للجزائر لنسير مع فرنسا[1]". حاول تجديد العلاقة مع دوغول خلال الحرب التحريرية قبل أن يلتحق بالوفد الخارجي، غير أن دوغول رفض طلبه بدعوى أنه لا يملك القرار السياسي[2]، فوجئ باندلاع الثورة المسلحة 1 نوفمبر 1954م، فأدلى بتصريح يدل على التشاؤم وتوقع تكرار مأساة 8 ماي 1945، وبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب صدر له مقال في العدد السادس والأربعين من جريدة الجمهورية يعكس موقفه السلبي من الثورة، أصرّ على مواصلة العمل في إطار تطبيق برنامجه الإصلاحي ودخل بواسطة الدكتور: أحمد فرنسيس – عنصر قيادي في الحزب عضو في المجلس الجزائري – في مفاوضات عقيمة مع سوستيل أظهر من خلالها تجاهله التام لجبهة التحرير، كممثل شرعي للشعب الجزائري ولبيان أول نوفمبر – النّص المرجعي – ظل سجينا لفكرة الاندماج والاتحاد مع فرنسا من خلال المقالات التي راح يكتبها والتصريحات التي كان يدلي بها، فلما شعرت قيادة الجبهة في المنطقة الثانية بتجاوزه

(1) (2) مذكرات — أمل — للجنرال: دوغول، الصفحة: 134.

للخط الأحمر، وبعد سلسلة من التحذيرات التي أعقبت جمعه لتبرعات ومساهمات من قبل المواطنين في سطيف وضواحيها أصدرت في حقه حكما بالإعدام مع مجموعة من المتردّدين أو المناهضين للثورة، فلمّا نفذ حكم الإعدام في ابن أخيه علاوة عباس شعر بخطورة المرحلة وبجدية الجبهة فيما تقرره وأنّه معرض للتصفية إذا لم يسارع في معالجة الموقف وتخطّي المرحلة، وبالرغم من حساسية الموقف والحقد الدفين الذي يكنه لقيادة المنطقة الثانية التي أصدت في حقه حكم الإعدام، فإنه شعر بعد تردّد بأن لا ملجأ من الجبهة إلا إلى الجبهة، فشد الرحال إلى القاهرة، وانضم للوفد الخارجي في 22 أفريل 1956، حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان مفعم بالأحداث، غير أنه ظل متشبثا بأفكار تخص النخبة وحدها، يمتاز بالديناميكية في الحركة وباستقطاب قدر لا بأس به من المثقفين الحاملين للثقافة الفرنسية والحالمين بالاندماج بين الشعبين تحصل على عدد من المناصب في المجلس الجزائري، وكان لكتلته البرلمانية موقفا مشرّفا في لائحة (61) للمنتخبين المسلمين المتضمنة لثلاث نقاط:

1) وقف جميع العمليات العسكرية.

2) إطلاق سراح المساجين.

3) التفاوض مع المحاربين.

نال عباس شرف رئاسة أول حكومة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني سبتمبر 1958م وناضل بإخلاص من أجل التحرر الكامل بعيدا عن وهم الاندماج بين الشعبين.

وقد ردّ على دوغول عندما وصل إلى سدّة الحكم وراح يلوّح بتطبيق مشروع الاندماج بالقوة، بقوله: نفضل أن نكون 10 ملايين من الجثث على أن نكون 10 ملايين من الفرنسيين[1].

---

(1) نصر بلا ثمن للأستاذ: محمد عباس الصفحة: 257.

الزوايا الدينية أو الرباطات

أصل الرّباط: الرباط هو المكان الذي يرابط فيه المجاهدون لحماية الثغور في البلدان الإسلامية، وبه سمي المكان الذي يلجأ إليه الزاهد في الدنيا أو الناسك المتعبد أو الصوفي حسب ما اصطلح على تسميته في الشرق فيما بعد للتفرغ للعبادة والابتعاد عن مشاغل الحياة الزائفة، ولم تكن هذه الرباطات في أول أمرها مؤسسات قائمة تتوفر على مرافق للإيواء والإطعام إنما ظهر ذلك فيما بعد، فقد كانت عبارة عن كهوف أو مغارات في أعماق الأودية أو في قمم أو سفوح الجبال معزولة عن الناس بعيدة عن الحركة والضجيج يرتادها أشخاص عرفوا بين الناس بالاستقامة والزهد والعزوف عن متاع الدنيا لممارسة بعض الطقوس الدينية خلال فترات معيّنة – مواسم العبادة – أعياد ومناسبات وأوقات أخرى، ولم تلبث هذه الرباطات بعد وفاة مرتاديها أن تحولت إلى مزارات بدعوى أن أصحابها كانوا محل تقديس وتبجيل واحترام من قبل الناس ثم لتتّخذ بعدها شكلا آخر حيث تحولت إلى أماكن مقدسة تشد إليها الرحال للزيارة والترك من قبل الكثير من الناس، ممن لا علم لهم بأمور الدين، وبمساهمات هؤلاء وجهدهم شيّدت في تلك الأماكن أقبيّة متواضعة فوق أضرحة الصوفية أو ما عرف فيما بعد بالشيوخ أو الأولياء، فتحولت هذه الأماكن من مزارات إلى أماكن للعبادة والدعاء والتمسّح، تقدم فيها النذر وترجى منها الشفاعة والبركة والذريّة الصالحة، وقد تبنى هذه الأقبية في أماكن أخرى مباركة حسب زعمهم لأن الشيخ أمر بذلك أو نوى أن يفعل ذلك، وقد عرفت هذه البنايات بالجوامع – جمع جامع – ثم بالزوايا أخيرا، ولم نعثر على سبب تسميتها بالزوايا التي أصبحت اسم العلم لها واشتهرت بها، ويتولى الإشراف على هذه الزوايا ورثة الشيخ من أبنائه أو إخوته، وقد لا يتوفر هؤلاء الورثة على نفس الصفات التي كان يتوفر عليها الشيخ من علم وزهد وتقوى، غير أن التقاليد تقتضي أن يكون رعاة الزوايا من ورثة الشيوخ ويبقى العلم والورع والتقوى أمورا أخرى،

فقدسية الضّريح وبركة المكان كفيلة بأن تضفي على الزاوية جوّا من التقديس وأن تحيطها بهالة من الاحترام والتقدير، والإذعان للشيخ والانصياع له يعد من الواجبات المقدسة ومخالفته أو عصيانه يجلب الوبال وينقص البركة من رزق فاعله – هكذا يعتقدون – ومع مرور الزمن تحولت بعض الزوايا إلى مؤسسات تعليمية لتحفيظ القرآن الكريم وشيء من المبادئ الفقهية وبعض المتون في اللغة وأصبحت مقصدا لطلاب العلم ومحجة للمريدين ممّا أدى إلى خلق جو من التنافس في الحصول على الشهرة بكثرة عدد الطلبة والمريدين وما يدرّه ذلك على الزوايا من الخيرات التي تأتيها في الغالب عن طريق الهبات ومن الأملاك الموقوفة على الزوايا نفسها، وتنقسم الزوايا إلى ثلاثة أقسام أساسية.

1) **الزوايا التعليمية**: وهي التي اختارت التدريس، وهي عبارة عن مؤسسات تربوية بدون مناهج يقصدها الطلبة من مختلف الجهات والأعمار لنيل العلم والتفقه في الدين، طرق التعليم فيها عقيمة تقوم على السّرد والتلقين ولا تدعو بتاتا إلى إعمال العقل بالتحليل والتعليل والنقد، وبالتالي فهي تستند إلى قاعدة (اعتقد ولا تنتقد) – هذه الزوايا رغم عقم طرقها التربوية وقلة إمكاناتها وضعف وسائلها كانت المكان المناسب لتحفيظ القرآن الكريم وشرح بعض المتون في اللغة وتلقين بعض المبادئ في الدين، ولما لم تكن هناك مؤسسات تربوية تنافسها، فقد كانت بالنسبة للمجتمع الريفي خاصة تعد مراكز إشعاع ومصادر علم ومعرفة.

2) **الزوايا الخونية**: وكلمة الخونية مشتقة كما يبدو من الإخوة في الدين أو في الانتساب إلى الطريقة على غرار الجمعية الخيرية الشيعية المعروفة بـ/ إخوان الصفا. التي اتخذت من البصرة مقرّا لها أو هي تشبيه للمريدين للزاوية بالأخوات الراهبات عند النّصارى – هذه الزوايا منتشرة بكثرة، وقد انقطع إليها كثير من الناس ممن ساء حالهم وقلّت حيلهم وعجزوا عن الكسب أو المعافاة وظنوا أنهم بتقرّبهم من الشيخ أو تردّدهم عن الزاوية مرة بعد مرة فإن بركات من السماء سوف

تغمرهم، وقد ينقطع بعضهم لخدمة شيخ الزاوية سنوات حتى إذا رضي عنه صارت له ملكات وكرامات يستمدّها من روح الشيخ الطّاهرة ويصبح بعدها محل تقدير وتبجيل بين الناس – هذا النوع من الزوايا يقصدها الناس للتبرك والشفاعة وطلب الرزق والذرية أو للتّداوي من أمراض عضوية كانت أم نفسية وغالبا ما تكون مجرّد هلوسة وأوهام، وفي مجال التداوي والعلاج فإن الشيخ الذي لا يملك خبرة في العلاج يوهم مرضاه دائما بأن ما ألمّ بهم كان بسبب الجن أو بسبب الأرواح الشريرة وما إلى ذلك من الأمور الغيبية التي لا يجد المريض لها تفسيرا فيذغن ويستسلم.

3) زوايا الدّروشة: هذا النوع من الزوايا انتشرت بدورها بكثرة ومعظم مريديها مهلوسين يقصدون هذه الزوايا للتعبّد أو هكذا يعتقدون وطرق العبادة عندهم عجيبة غريبة فهم يقرأون المدائح بشكل جماعي، وتكون القراءة غالبا مصحوبة بإيقاعات منتظمة على الدف أو بالتصفيق، أو بقراءة أوراد وأدعية بصورة جماعية كذلك، وقد يبلغ الانفعال ببعضهم الذّروة فينسلخ عن الذات الواعية ويصاب بالإغماء، وقد يأكل الجمر أو يبتلع حديدة حمئة فيظن من حوله من الناس أنه حظي بتزكية الشيخ ومكّنه من الفناء في ذاته. والذي يهمنا من أمر هذه الزوايا صلتها الوثيقة بالجماهير الشعبية واستغلالها للمشاعر الدينية في التأثير على النفوس، فظن الجهلة من الناس بأن هؤلاء الشيوخ هم شفعاؤنا عند الله وأن التسليم بما يزعمونه ويأتون به من الخوارق التي لا يرقى إليها عقل البشر جزء من الإيمان، فحرّفوا الدين وحنّطوا العقول وشوّهوا العقيدة وأساؤوا إلى الإسلام، وإذا كان بعض الكتاب يرون بأن هذه الزوايا ساهمت في إيقاظ الوعي الديني والحس الوطني في جيل نوفمبر، ذكر الدكتور: العربي الزبيري منها: زاوية شلاطة، وزاوية بلحدّاد بجرجرة، وزاوية بلحملاوي، وأنها كانت قد تجاوبت مع الثورة بمجرد اندلاعها، نقول بأن القياس لا يقوم على الاستثناء، وفي الوطن مآت من الزوايا كانت لها مواقف أخرى، غير أن الذي تجاوب مع الثورة وأكد

نصرته للقضية الوطنية هم طلاب مدرسة الإصلاح التي أنشأها ابن باديس، فكانوا في الطليعة غداة اندلاع الثورة التحريرية، وقد تحققت نبوءة ابن باديس فيهم قبل عقدين من الزمن تقريبا حين خاطبهم بهذه الأبيات:

يا نشء أنت رجاؤنا * وبك الصّباح قد اقترب**
خذ للحياة سلاحها * وخذ الخطوبة ولا تهب**
وارفع منار العدل والإ * حسان واصدم من غصب**

مع أننا لا ننكر بأن يكون للوازع الديني أثره في إيقاظ المشاعر الدينية والوطنية لمريدي هذه الزوايا ومشاركتهم في الثورة، كما لا ننكر بأن الزوايا كانت المرجعية الدينية وكانت مركز القرار خلال فترة المقاومة بل كان بعض الشيوخ، شيوخ زوايا وقوّادا للمقاومة في نفس الوقت، وعندما تفطن الاستعمار إلى انقياد المواطنين لشيوخ هذه الزوايا وخضوعهم لهم، تعامل معهم بدهاء فرفع عنهم الضرائب ومنحهم بعض الامتيازات وسعى إلى التقرب منهم واستمالتهم إليه، فضمن له هؤلاء الشيوخ بدورهم تأطير المجتمع المحيط بهم وضمان الولاء له والتسليم بسلطته مع الالتزام بدفع الضريبة في موعدها دون خدمات عمومية مقابلة، فكانت الزوايا في هذه الحالة وسيلة تخذير وكبح لجماح المواطن من أجل المحافظة على الأمن العام وعدم التصدي للتوسع الاستعماري، فعندما أدركت سلطات الاحتلال أخيرا العلاقة القائمة بين شيوخ الزوايا ومريديهم وسائر المواطنين ومقدار الانضباط والطاعة التي يكنها السكان لشيوخ الزوايا، سعت إلى ترويضهم واستمالتهم بأية وسيلة، فأحصت عدد الزوايا وعرفت طرقها وعدد مريديها ومناطق نفوذها وقدرة شيوخها على التأثير على السكان.

ولم يدم ذلك طويلا ليتحوّل الكثير من هؤلاء الشيوخ من النقيض إلى النقيض وصاروا عملاء ممتازين وجعلوا من الزوايا أوكارا للجوسسة والمخبرين بعد أن كانت منابر للعلم والمعرفة.

ويمكن تقسيم هذه الزوايا بعد فترة المقاومة إلى قسمين اثنين:

أ) زوايا ملتزمة أو حيادية.

ب) زوايا منحرفة.

الزوايا الملتزمة: هي الزوايا التي ظلت وفيّة للإسلام تؤدي رسالتها على النهج التقليدي وتسعى إلى ترسيخ العقيدة الإسلامية في النفوس، لم تتأثر كثيرا بالضغوطات التي تمارسها عليها السلطة الاستعمارية أو هي لزمت التّقيّة "واتّقوا منهم تقاة" وابتعدت عن مشاكل السّياسة، وربّما تكون قد تعهدت أمام السّلطات بذلك ولزمت الحياد، فظلت هذه السلطات تراقبها من بعيد دون أن تتدخل في شؤونها الدّاخلية.

الزوايا المنحرفة: وهي التي رضخت لإدارة الاحتلال وسقطت في حبائله وتحوّلت من مراكز إشعاع إلى أوكار للمخبرين ومخابر للتخدير وتعاونت مع الاستعمار في إماتة النخوة القومية في نفوس الجزائريين، وراحت تؤكد بأن الاحتلال قضاء نزل والتصدي له ومحاربته ضرب من الجنون لأنه يمتلك قوات لا تقهر وأنه فوق كل ذلك منصور من الرحمان: "واعلموا أن هذه الدولة رحمة من الرحمن..." مقتطف من خطبة لحسن دواجي إمام مسجد شرشال يوم 11 مارس 1904م، وبعض هذه النماذج كان قد انضم طواعية إلى الاستعمار ووقف إلى جانبه ضد المقاومة الوطنية كما فعل شيوخ الزاوية التيجانية بعين ماضي "الأغواط" سنة 1838م ضدّ الأمير عبد القادر، ولكي يبرهن شيخ هذه الزاوية عن وفائه المطلق لسلطة الاحتلال تزوج بفرنسية حسب الطقوس المسيحية على يد الكاردينال "لافيجري" السيء الذكر[1] وكما فعل قبله حمودة بن الفقون عند دخول الفرنسيين إلى قسنطينة

(1) مجلة الثقافة العدد: 21 السنة 1974 الملحق الصفحة: 32.

ومثله محمد الشاذلي القسنطيني، فهؤلاء لم يكونوا في حاجة إلى ترويض أو تخدير بحكم طبيعتهم الفطرية المستعدة للعمالة، وبالرغم من ذلك فقد ظلت سلطة الإحتلال تتحفظ من معظم الزوايا وتنظر إليها على أنها مصادر للفتن وبؤر للتوتر، ففي انتفاضة الأوراس سنة 1916م، اعتبرت الزوايا المثير الطبيعي للانتفاضة، لكنه وبعد تحريات قام بها مفتش البلديات "أكتاف ديبون" شملت كل الزوايا المتواجدة بالأوراس تأكد له من خلال هذه التحريات أن معظم الزوايا كانت لها مواقف سلبية وذكر أسماء بعض منها، واعترف صراحة بأنها كانت أوكارا للجوسسة ولعب شيوخها دور مخبرين متعاونين مع إدارة الاحتلال، وقد أنحى "ديبونت" باللائمة فقط على زاوية علي بن عمر بطولقة لأنها لم تظهر عداءها للثورة، ولم تقم بالتهدئة، وما دام بعض العناصر النشيطين في هذه الانتفاضة يعتبرون من منتوج هذه الزوايا أوهُم عناصر مغذية ومشجعة على التمرد مثل: "محمد بلوذيني" شيخ "سقانة" وبعض المقدّمين فالعموم يتبع الاستثناء في عرف الاستعمار، فمن غير الإنصاف تبرئة هذه الزوايا.

إن الحكم على الزوايا كمؤسّسات دينية أو كمراكز إشعاع فكري منذ نشأتها واعتبار شيوخها ومريديها خلص للقضية الوطنية تفنده كثير من الحقائق نشرتها الأجهزة الرسمية لإدارة الاحتلال وأكدتها الوقائع والأحداث عبر عقود من الزمن، فقد تزعمت في بداية الاحتلال المقاومة باسم الجهاد، فلما تفطن الاستعمار إلى قوة تأثيرها في النفوس سعى إلى تحييدها أو ترويض شيوخها بشتى الوسائل إلى أن تمكن من صرف بعضها عن دورها الروحي والتثقيفي وأسند إليها مهام أخرى قذرة مارستها بكفاءة.

النشاط الكشفي

يعتبر النشاط الكشفي تنظيما حديث النشأة إذ ابتدعه الجنرال الأنكليزي "بادن باول" (1857 – 1941)، وقد وضع أسسه في البداية في شكل جمعيات ومنظمات أهدافها إنسانية رياضية تهذيبية، ونظرا للطابع الإنساني والبعد التربوي الذي هو أساس هذا التنظيم فإنه سرعان ما عمّ كل الأقطار وانتشر في كل دول العالم حيث ظهرت تنظيمات كشفية كثيرة تطوّرت من حيث التنظيم ومن حيث البرامج واعتبرت مدرسة خاصة عرفت باسم "المدرسة الكشفية" ووُفّرت لها مراكز ومخيمات خاصة وعُني بها من طرف الدوّل المتحضرة، بعد أن اكتشفوا أنها ميدان خصب للتربية غير المباشرة وحقل لزراعة أفكار وتكوين قناعات وتوجهات سياسية وإعداد أجيال تدافع عن القيم الإنسانية والأبعاد الحضارية للمجتمع البشري وتفتخر بالقيم الوطنية وبالتراث الحضاري كموروث ثقافي للأمة.

ظهور الحركة الكشفية في الجزائر

يعتبر ظهور الحركة الكشفية في الجزائر امتدادا لتطور هذه الحركة في فرنسا خلال فترة الاحتلال على أيدي الأوروبيين المستوطنين بعد أن لمسوا في نشاطاتها أهدافا تربوية مثاليّة، وكان هذا بعد الحرب العالميّة الأولى مباشرة، وكانت الأفواج الكشفية تحمل أسماء تثير إحساس الجزائريين الذين كانوا يشكلون بعض عناصر هذه الأفواج مثل: "الكشافة الفرنسية"، "الكشافة الإسرائيلية"، "الكشافة الكاثوليكية"، وكان لاحتفالات القرن التي أرادت بها فرنسا أن تستفز مشاعر الجزائريين بمناسبة مرور قرن على احتلال الجزائر والعروض التي قامت بها والشعارات التي رفعتها ما أثار غضب الجزائريين الذين كانوا يشكلون جزءا من الحركة الكشفية الفرنسية وتدرّبوا ضمن صفوفها ودفع بهم إلى الانفصال عنها

وتأسيس أفواج ونوادي كشفية إسلامية مستقلة. فكانت النواة الأولى للحركة الكشفية الجزائرية، وكانت تحمل أسماء تبعث على الأمل وتدعو إلى التفاؤل، مثل: (الرجاء – الصباح – الأمل – الإقبال – القطب – الفلاح)، ويعد الشهيد: محمد بوراس 1908 – 1941 أبرز عنصر في الحركة الكشفية الجزائرية منذ تأسيسها، فقد نشط في تأسيس الأفواج الكشفية وفي تأطيرها وتنشيطها في عدة مدن، وكانت له اتصالات ولقاءات بنادي الترقي – ملتقى روّاد حركة الإصلاح في الوطن ومركز الإشعاع الفكري في العاصمة – فاستمع إلى محاضرات قدّمها دعاة الإصلاح مثل: ابن باديس، الإبراهيمي، العقبي، وقد تأثر بالمنهج الإصلاحي للجمعية وحاول أن يحذو حذوها وأن يتبنّى أفكارها في إعداد منظومة كشفية إسلامية العقيدة جزائرية الموطن حرة تعتز بماضيها الحضاري وتتطلع إلى المستقبل الزاهر.

وكان لكل فوج نشيد خاص يترنم به ساعات اللقاء أو يستفتح به نشاطاته الكشفية وهذه الأناشيد علاوة على طابعها التثقيفي والتهذيبي والتربوي تتضمن كثيرا من الأفكار التي تعمل على إحياء النعرة القومية وبعث الرّوح الوطنية في نفوس الأطفال وتنشئتهم نشأة إسلامية خالصة.

وهذه مقتطفات من نشيد كشافة الرجاء:

إنا على الناس سدنا * وسيد الناس لا يساد[1]**

في عزمنا اليوم أن نعيد * تاريا الماضي المجيد[2]**

ولا شك أن ما توحي به هذه الأبيات سوف يشعر الأطفال بما كان لأجدادهم من الفضل والشرف وسوف تبعث في نفوسهم النخوة والمروءة وعزة النفس فيرفضون التّبعية ويمقتون الاحتلال، وهذا مالا تقبل به إدارة الاحتلال.

---

(1) (2) ديوان محمد العيد آل خليفة ص 567، نشرته الشهاب 1936.

مقتطفات أخرى من نشيد كشافة الإقبال:

نفديك بالرّوح والبدن * يا موطن الأشبال**
فنحن في السرّ والعلن * حماتك الأبطال[1]**

قد لا يتجرأ المدرب على التصريح بما تتضمنه هذه الأبيات، وقد لا يكون الطفل بدوره مهيأ لإدراك معانيها بسهولة لكنها ومضات برق وشعاع أمل يتجرعه الطفل في صباه حتى إذا كبر وفهم معانيها خاض الخطوب لاسترداد الحق المغصوب.

هذه المقطوعات الشعرية وأمثالها تحمل في طياتها كثيرا من القيم الوطنية والدينية والخلقية والاجتماعية، صيغت في ألفاظ عذبة ونظم جميل ونسق تعبيري جذاب يسهل فهمه، وهي في مجملها تعد موردا عذبا وزادا معينا للطفل يترنّم بها وهو يافع ويستشعر بها درب الحياة وهو شاب ويتخذها منهاج حياته وهو راشد.


الشهيد: محمد بوراس

علاقة محمد بوراس بالإصلاحيين في الجمعية، والإقبال على الإنخراط في التشكيلات الكشفية من قبل الأطفال الجزائريين شكّلت لديه حافزا قويًّا وطموحا فاق كثيرا الإمكانات المتاحة، فراح يفكّر في إنشاء جامعة الكشافة الإسلامية على غرار جامعة الكشافة الكاثوليكية والإسرائيلية بهدف جمع وتوحيد برامج عمل الأفواج الكشفية الإسلامية وتأطيرها، فتقدم بطلب إلى الحكومة سنة 1935م بهذا الشأن، وعندما وصلت الحكومة الاشتراكية (الجبهة الشعبية) إلى الحكم عام 1936م عرض عليها مشروع قانون جامعة الكشافة الإسلامية الجزائرية

(1) ديوان محمد العيد آل خليفة ص 570، نشرته الشهاب 1937.

فحظي طلبه بالموافقة، وبعد جهود مكثفة وسعي حثيث تمكن من إنشاء هذه الجامعة وتوحيد صفوفها سنة 1937م، وعقد أوّل تجمع كشفي لها سنة 1939م من 27 إلى 29 جويلية بالحراش – الجزائر العاصمة – تحت شعار: (الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا)، وقد اختتم أشغاله باحتفال بهيج تحت الرئاسة الشرفية لابن باديس في قاعة الماجستيك.

فهذا التطور السريع للحركة الكشفية، وارتباط قياديها بحركة الإصلاح الوطنية لاشك أنه سوف يثير قلق إدارة الاحتلال، وسوف تعمل على إفشاله بكل الوسائل، فقد راحت الأفواج الكشفية تجوب مناطق الوطن في رحلات منتظمة وتشارك في إحياء السّهرات، وتترنّم بأناشيد وطنية تذكي حماس الشباب وتحمل معها راية لم يكن الناس قد عرفوها من قبل بأنها رمز للسيادة الضائعة والأمل المعقود، فأثارت بهذه التحركات إعجاب كثير من الأسر الجزائرية فراحت تشجع أبناءها للانضمام إلى هذه الأفواج، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية اتخذت حكومة "فيشي" قرارا بدمج كل الحركات الكشفية في حركة حكومية واحدة تخضع للمراقبة المستمرة، فشلّت من الناحية الإدارية نشاط الجامعة الإسلامية للكشافة الجزائرية، غير أن عناصر هذه الجامعة الكشفية تجاهلوا قرار السلطة الاستعمارية وراحوا يواصلون نشاطاتهم في إطار الجامعة الكشفية ويطالبون باستقلال حركتهم، فأبعدت الحكومة الفرنسية عميد الكشافة: محمد بوراس، وفي غضون شهور قليلة لفقّت ضده تهمة التعاون مع الألمان ومحاولة القيام بثورة، فحكمت عليه مع اثنين من رفقائه بالإعدام، وقد نفذ فيهم حكم الإعدام خلال شهر ماي 1941م، حاولت الولاية العامة بعد إعدام محمد بوراس تليين مواقفها مراعاة لظروف الحرب والعمل على دمج الحركة الكشفية الجزائرية في المنظمات الشبانية الفرنسية بدعوى التكفل بالتأطير والتنظيم والتغطية المادية من قبل

الحكومة، أما الهدف غير المعلن فهو إعطاء هذه الحركات تكوينا يتماشى مع سياسة الاستعمار ويخدم مصالحه وتجريدها من المقومات الشخصية ومن القيم النبيلة التي دأبت الحركة الكشفية الإسلامية على غرسها في نفوس الأشبال.

فرصة أخرى أتاحتها ظروف الحرب لقادة الكشّافة الإسلامية، عندما استقرت الحكومة الفرنسية المؤقتة في الجزائر – حكومة دوغول – فاقتصرت رقابتها على الناحية الفنية فقط، فضاعف قادة الحركة خلالها نشاطاتهم من أجل تكوين حركة كشفية وطنية مستقلة، وتوّجت هذه المجهودات بلقاء وطني في تلمسان سنة 1944م، وقد ضم اللقاء أكثر من 450 شابا تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة تم خلاله توحيد جميع التنظيمات المحلية في حركة كشفية موحدة، كما تمّت معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالتنظيم وأمست الحركة تنتظر فقط الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة الفرنسية باستقلالها عن الحركة الكشفية الفرنسية، غير أن الحكومة التي ظلت تتابع نشاط هذا التنظيم وتتوجس خيفة مما سيتمخض عنه في الآفاق المستقبلية إن لم تحسم أمره بسرعة، فلما واتتها الفرصة بعد أحداث 8 ماي 1945م، قامت بحلّ الحركة وشلّ جميع نشاطاتها وإتلاف ومصادرة ممتلكاتها ووسائلها وإحالة كثير من العناصر منها إلى العدالة وأعدمت 45 شخصا من قادتها.

مما سبق نلاحظ أن الكشافة الإسلامية كانت تمثل رافدا من روافد الحركة الوطنية بل كانت مركز إشعاع فكري ومدرسة تكوين أشبال ساهمت بشكل كبير في إيقاظ الوعي القومي والوطني من خلال النشاطات التي كانت تقوم بها في الأوساط الشعبية خاصة.



أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية

تسمية جديدة لحركة سياسية قديمة تم حلها قبل اندلاع الحرب ع 2 بأيام – حزب الشعب – غير أنها وبالرغم من القيود المفروضة عليها خلال الحرب وسجن رئيسها فإن فترة الحرب تكاد تكون أخصب فترة في النضال السّياسي، فقد أيقظت طبول الحرب الحسّ الوطني في نفوس الأحرار في الوطن، فانضموا إلى الخلايا المنتشرة في كامل القطر، هذه الحركة بعثها من جديد الحاج مصالي بعد عودته من المنفى سنة 1946م، ولكي يؤكّد شرعيتها شارك بها في الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من نوفمبر سنة 1946م بالرّغم من معارضة الأحزاب السّياسية الأخرى، وفاز بخمسة مقاعد نيابية، قلة عدد المناصب التي حاز عليها لم يمنع عناصرها من أن ينقلوا إلى الجمعية الوطنية الفرنسية مطالب الحزب، والتي منها: عدم شرعيّة الاحتلال واعتبار الجزائر جزء من فرنسا، غير أن مطالبها ذهبت أدراج الريّاح كسابقاتها. بدأ الشقاق مبكّرا يدبّ بين عناصر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لأسباب تتعلق من حيث المبدأ بالمنهج السياسي المتبع، فعنصر الشباب قد سئم من الخطابات الجوفاء، ومن بيانات الاستنكار والتنديد التي لم يكن لها أي صدى لدى إدارة الاحتلال، ويريد البحث عن أساليب أخرى أكثر جدية وأكثر حزما وصرامة ولا يريد أن يظهر بمظهر من يستجدي السّلطة لتمنّ عليه بوطن مغصوب وحرية مسلوبة، غير أن قيادة الحزب المتمثلة في شخص الحاج مصالي المعروف بجرأته لم تتجاوز حدّ الشعارات والخطابات المرسلة والبيانات المندّدة، وظلت تتعلق بخيط أوهن من خيط العنكبوت، كما ظل رئيسها يعتد بنضاله الطويل وبمبلغ تضحياته من أجل إيصال – أنين – الجزائريين إلى أسماع السلطة الاستعمارية، وكان يرى أنه الأجدر بقيادة الحزب وصاحب القرارات الحاسمة بصفته المؤسس الأول والقائد بلا منازع للحركة منذ نشأتها، ولم يكن هذا السلوك يرضي الأجيال الجديدة التي تطمح بدورها إلى إسماع أصواتها وتفهُّم مشاعرها وتقدير طموحاتها.

كانت البداية إتهام القيادة بالعجز في مسايرة الأحداث والتعلق بمشاريع واهية ظلت تؤكد للاستعمار باستمرار عجز الحركة الوطنية عن التقدم خطوة إلى الأمام واتخاذ قرار حاسم يتجاوز الخطوط الحمراء التي رسمتها إدارة الاحتلال، وترى أن هذا الجمود قد يضعف الحركة ويسقط من هيبتها، ولما لم تكن الحلول الوسطية ممكنة لتصلب الطرفين بموقفيهما، راحت الهوة تتعمق بين القيادة والقاعدة، ومع مرور الزمن تحول هذا التشنّج إلى تذمّرواسع وسط مناضلي الحركة، حاولت قيادة الحركة تدارك الموقف من خلال مؤتمر استثنائي للحزب عقد يوم 15 فيفري 1947، وكانت قرارات المؤتمر تستجيب إلى حدّ ما للتيارات الثلاثة التي ظهرت وسط الحركة، وقد أرضى القرار المتعلق بإنشاء منظمة ذات صبغة عسكرية فئة الشباب الطموحة وعدّت ذلك انتصارا وفوزا ساحقا لمطالبها.

أسندت قيادة هذه المنظمة إلى لجنة تتكون من: 1) أحمد بن بلة. 2) محمد بوضياف. 3) محمد بلوزداد. 4) العربي بن مهيدي. 5) بوجمعة سويداني.

تستجيب أهداف هذا التنظيم – ذي الصفة العسكرية – لرغبة الشباب خاصة المتعطش لخوض معركة الاستقلال، وبمجرد أن بدأت نشاطاتها في جمع السلاح والتدريب على استعماله على أيدي مجنّدين سابقين في جيش الاحتلال في الجبال ووسط الغابات حتى تهافت عليها الشباب بالمآت، إذ بلغ عدد المنخرطين بعد سنة من تكوينها حوالي 2000، حسب ملحمة: عمار قليل[1] والثورة في عامها الأول للدكتور: العربي الزبيري[2]. واستطاعت أن تتغلغل بسرعة في أوساط الجماهير وأن تكسب عطفهم وتضامنهم رغم السرية التامة التي كانت تمارس فيها نشاطاتها.

تولى قيادة المنظمة على التوالي كل من: محمد بلوزداد، أيت أحمد وأحمد بن بلة، غير أنه وبعد سنتين من النشاط المدرج ضمن التحضير للعمل الثوري المسلح

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لعمار قليل الجزء الأول الصفحة: 118.
(2) الثورة الجزائرية في عامها الأول، الدكتور: محمد العربي الزبيري – الصفحة: 79.

انكشف نشاط هذه المنظمة في مدينة "تبسة" وتختلف الروايات في أسباب انكشاف المنظمة فالرواية الأكثر شيوعا تذكر أن شخصا اسمه: عبد القادر - أورحيم – خياري، اتّهم بالتعامل مع البوليس الاستعماري، فأرسل محمد العربي بن مهيدي عناصر من المنظمة للقبض عليه، غير أنه أفلت منها ولجأ إلى البوليس، وهناك أدلى بكل ما كان لديه من المعلومات حول نشاط المنظمة. هذه الرواية بالرغم من أن السّياق فيها محكم لكنها ليست الدليل القاطع لأن عناصر المنظمة ينشطون بأسماء مستعارة، فمهما تكن معرفة هذا العميل بعناصر المنظمة فلن تتجاوز مجموعة من الأشخاص، ويرجّح الدكتور الزبيري في كتابه: الثورة في عامها الأول أن تكون عناصر قيادة الحزب هي التي كشفت للأمن الاستعماري عن هذه المنظمة(1). ولهذا التأويل عندي ما يبرّر ذلك لجملة من الأسباب أهمها:

1) فشل الحزب في تحقيق أي مكسب سياسي أو تقدّم في مجال النضال السّلمي مدة أكثر من سنتين.

2) أن المنظمة الخاصة استطاعت أن تحقق نجاحات أكثر مما كانت تتصوره قيادة الحزب حيث تمكنت من مدّ جذورها إلى أعماق المجتمع ونيل عطفه، واعتقدت بأنها سوف تفلت من قبضتها حال اكتمال هياكلها.

3) دعوة قيادة الحزب للعناصر المطاردة من قبل البوليس إلى تسليم أنفسهم عندما طلبوا من الحزب إيجاد حلّ لهم بتوفير أسباب الهجرة أو الدفاع عنهم، مما يجعل القارئ يعتقد باحتمال وجود نوع من العلاقة بين قيادة الحزب والأمن.

4) وقد يكون ذلك بسبب الاختراق المباشر بواسطة العميل: بلحاج الجيلالي – إطار في المنظمة – الذي انكشفت عمالته خلال جلسات محاكمة أعضاء المنظمة وظهرت بشكل جلي خلال الثورة.

---

(1) الثورة في عامها الأول للدكتور العربي الزبيري الصفحة 79.

وهكذا راحت الهوة تزداد اتّساعا بين بضع مآت من الشباب من مناضلي الحزب – حركة انتصار للحريات الديمقراطية – أعضاء في المنظمة الخاصة الذين وجدوا أنفسهم مطاردين من قبل جهاز القمع الاستعماري، وبين قيادة الحزب التي كان لها ضلع في إنشاء المنظمة حتى وإن لم تكن متحمّسة إلى ذلك، فقد تمكن جهاز الأمن بسرعة من تفكيك هذه الشبكة وزج بعناصرها في السجن، وقد صدرت في حقهم أحكام متفاوتة بين السجن والإعدام، وكان من ضمنهم المناضلان: أحمد بن بلة ومحمد خيضر، وظلت منطقة الأوراس وحدها بمنأى عن هذه الأحداث مما جعلها تتحول إلى ملجإ للعناصر المطاردة، وقد قدّر لهذه العناصر أن تساهم في تجذير الوطنية في نفوس أهلها وأن تكوّن بينهم نواة صلبة من الوطنيين الأوفياء، كانوا أساتذة في الوطنية وروّادا في النضال ورموزا في التضحية.

لم تفلح محاولة إعادة بعث هذا التنظيم من قبل بعض الإطارات التي نجت من الاعتقال سنة 1951م لأن قيادة الحزب سارعت إلى حل التنظيم نهائيا دون مراعاة للأوضاع الاجتماعية والسياسية. هذا الموقف المتخاذل من قيادة الحزب برز بصورة جلية بانضمام حزب الشعب - حركة الانتصار - للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها التي تشكلت من جمعية العلماء ومن أحزاب أخرى معروفة بنهجها السياسي المهادن، والتي ظلت ومازالت تعتقد بأن بيانات التنديد ورسائل الاستعطاف والوعيد سوف تجبر جيشا من المعمرين على الرحيل إلى أوطانهم، وتعود إليهم الجزائر - وديعة - دون جهد أو تضحية، وفي أسوإ الحالات سوف يقتسمون معهم تركة الأجداد باعتبار الجزائر حسب منطق المحتلين (مالا متروكا) يكون لنا بعضه ولهم البقية، لنا السفوح ولهم البطاح. إن سياسة الكرّ والفرّ في الفراغ أفقدت الأحزاب مصداقيتها وصارت مجرد هياكل بلا مضامين تحظى في أحسن الحالات بمناصب في المجلس الجزائري وباستقبالات بروتوكولية من قبل

شخصيات في الحكومة الفرنسية أو الوالي العام فيعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان إلا غرورا فيتعلقون بالسّراب الخادع ويلهثون وراءه حتى إذا انكشفت لهم قواعد اللعبة عادوا إلى نقطة الصفر، وراحوا يبحثون عن صيغ أخرى للمناورة، والظاهر أن قيادات هذه الأحزاب تنقصها الشجاعة والثقة في الشعب والاستعداد للمغامرة والتضحية الكبرى.

سياسة التراوح في المكان الواحد من طرف قيادة الحزب وعدم إظهارها الجدية في كثير من القرارات التي تتطلب الموضوعية في الطرح والجرأة في التنفيذ والتي كانت السمّة المميزة للحركة منذ تأسيسها فيما يتعلق باستقلال البلاد واسترجاع السيادة الوطنية، هذه السياسة أدّت إلى ظهور كثير من التناقضات كان بإمكان قيادة الحزب أن تتجاوزها، وقد تحولت مع مرور الزمن إلى أزمة ثقة عميقة، حسب تعبير السيد: محمد بوضياف أحد أقطاب المنظمة الخاصة جعلت عناصر هذه المنظمة الناجين من قبضة الأمن يبحثون عن مخرج من هذه الأزمة ولو اقتضى ذلك إيجاد تنظيم بديل، وفي هذا الإطار تشكلت لجنة خاصة من أربعة أشخاص اصطلح على تسميتهم فيما بعد بمهندسي الثورة لتتخذ جملة من القرارات – خارج إطار الحزب التقليدي بشقيه – أهمّها:

1) إعادة تأسيس المنظمة الخاصة.

2) الشروع في تحضير وسائل العمل المسلح.

3) التفكير في توحيد الأحزاب السياسية من جديد.

4) ربط الاتصال بالوطنيين الذين بادروا بالعمل الثوري في كل من تونس والمغرب، وحول هذه النقطة بالذات أوفد المجاهد: عبد الكريم الخطابي من القاهرة مناضلين من المغرب هما: 1) الهاشمي الطوّد. 2) حمادي عبد العزيز. حيث اتصلا بـ محمد بوضياف، وبحثا معه آفاق العمل المسلّح المشترك في أقطار المغرب الإسلامي

الثلاثة، هذه المبادرة تركت آثارا إيجابية في نفو س مناضلي المنظمة وشجعتهم على الاستمرار في العمل، أما على مستوى قيادة الحزب جناح اللجنة المركزية فقد دعت إلى عقد مؤتمر طارئ خلال شهر أفريل 1953م، كان من نتائجه:

1) إعادة بعث الديمقراطية في الحزب.

2) إقصاء بعض العناصر من المنظمة الخاصة بسبب تصلبهم وتمسّكهم في الدّعوة إلى العنف الثوري.

3) نزع السلطة من يد مصالي الحاج المتفرد بقرارات الحزب. ولم تحل الأزمة بين الجناحين (المركزي والمصالي) من مشاركة بعض الشخصيات الفاعلة في هذا المؤتمر، أمثال: ابن بولعيد، ابن عبد المالك، مهري... وبعدها بسنة تقريبا عقد أنصار مصالي مؤتمرا لهم "بهورنو" ببلجيكا خلال شهر جويلية 1954م لمعالجة أزمة الحزب، وخرج المؤتمرون بقرارت زادت الأزمة عمقا، وعصفت بالحزب العتيد، حيث قرّر المؤتمر:

1) إقصاء أعضاء المنظمة الخاصة.

2) حل اللجنة المركزية للحزب.

3) مبايعة مصالي مدى الحياة... وبعدها بشهر واحد عقدت اللجنة المركزية مؤتمرا آخر لها من 13 إلى 16 أوت 1954م، أعلنوا فيه عن:

1) بطلان قرارات مؤتمر هورنو.

2) تجريد مصالي من مهامه... ولقد كان لهذا التنافر الذي طغت عليه النزعة الفردية آثار سيئة على مستقبل الحزب، لولا الأجل المحتوم الذي أودي بحياته مع انطلاق الثورة المسلحة.

هذه الأزمة الثلاثية الأبعاد مزّقت الحركة شرّ ممزّق فغاب التعقل واستبد كل طرف برأيه، ولو اقتصر الصّراع على الأطر النظامية في أعلى الجهاز لهان لكنه امتد إلى الهياكل القاعدية حيث الآفاق ضيقة والأفكار سطحية والانقياد صعب.

الفَصْلُ الثَّانِي

النظرة الخاطئة للاستعمار

النظرة الخاطئة لإدارة الاحتلال الناتجة عن التحليل الشكلي للوضع الاجتماعي في المستعمرة والاعتقاد بأن المجتمع الجزائري منهار اجتماعيا منهك اقتصاديا نهشته الحروب وتوالت عليه الهزائم خلال مرحلة المقاومة، فقد كثيرا من الأطر النظامية التي كان يتحصّن بها وكثيرا من العناصر التي كانت تشحنه بأفكار معادية للاستعمار كشيوخ الزوايا الدينية التي استطاع الاستعمار أنّ يستميل الكثير منها مقابل امتيازات مادية وأن يحرّف بعضها لتصبح أداة للتخذير ووسيلة للتنويم بزرعه لأفكار تدعو إلى اليأس وتبعث على التسليم "أولها رومية وآخرها رومية"، وضع اقتصادي منهار، وضع اجتماعي مزري، نسبة الأمية وصلت إلى أعلى مستوى لها خاصة بين سكان الرّيف ووسط الأحياء الشعبية في أطراف المدن حيث تحتشد الطبقات الهشة من المجتمع النّاقمة على الوضع والمهيأة للانفجار بتوفر الظروف الملائمة. النظرة الخاطئة هذه غذتها تقارير حراس الغابات الذين كانوا يجوبون الأرياف كرعاة البقر ويسلطون المغارم على الناس بسبب أو بدون سبب بما كانوا يلاحظونه من الخوف ويجدونه من الذل عند السكان وغرّتهم تقارير القياد وأعوانهم من أن الناس قد استكانوا للاحتلال، فاستنكفوا واستكبروا واطمأنوا للوضع.

هذه الصورة المفزعة التي صنع الاحتلال أهم فصولها هي خلاصة التحليل المعياري عند قادة الاحتلال وعلى ضوئها كانوا يتخذون القرارات التي ظلت دوما تعمل على تكريس الوضع للحصول على مزيد من الأراضي للمعمرين، مزيد من اليد العاملة الرخيصة، مزيد من المجندين للموت بالمجان، مزيد من الضرائب لتطوير اقتصاد ما وراء البحر، بالرغم من أن بعض المطالب التي كانت تتقدم بها جمعيات وأحزاب سياسية معتمدة في غاية التواضع * فصل الدين عن الدولة.

*حق التعليم لجميع الأطفال. * الحرية والمساواة. * حق الانتخاب بالنسبة للمرأة. * الاعتراف باللغة العربية. غير أن السلطة الاستعمارية ظلت ترفض هذه المطالب باستمرار لأن تحقيق هذه المطالب في نظرها سوف يعمل على ترقية الإنسان الأهلي كما يصفونه، وعندها سوف يتحول إلى شيء آخر.

فقد ظلت نظرة الاستعمار اتجاه الشعوب المغلوبة (المستعمرة) ثابتة ولم تتطور مع الأحداث في العالم من حولها، ومن هذه النظرة الجامدة استوحى الزعيم الفيتنامي "جياب" مقولته الشهيرة "الاستعمار تلميذ بليد".وظلت ردود قادته تتراوح بين اليأس والرّجاء طوال ثلاثة عقود من الزمن إذ لم يقدموا خلالها شيئا ملموسا يتعلق به المواطنون لتحقيق مبدأ "خذ وطالب" في انتظار المزيد، منذ أن تقدم الأمير: خالد صحبة وفد يتكون من الشخصيات السياسية إلى مؤتمر فرساي سنة 1919م بعريضة تتضمن مطالب أساسية، مرورا ببيان الشعب الجزائري الذي تقدمت به الجمعيات والأحزاب متحدة سنة 1936م، وبالبيان الذي تقدم به "أحباب البيان" إلى الوالي العالم "بايروتون" سنة 1943م، فكانت الردود دائما تعبّر عن عدم الإكتراث. هذا التصلب في الموقف والعناد في الرأي سوف يدفع بالأحزاب إلى مراجعة سياساتها. والرد الذي يمكن للإدارة أن تعتد به وتعده إيجابيا حول المطالب السياسية للأحزاب هو إحياؤها لمشروع – بلوم/ فيوليت، لسنة 1936 في شكل قانون صدر في 7 مارس 1944م والذي يقضي بمنح الجنسية الفرنسية (صفة مواطن) لبضعة آلاف من النّخبة الجزائرية ما بين 20 إلى 25 ألف، لأن هذا المشروع يخفي وراءه ما يخفي من المناورة والخداع فهو: * يرضي الأحزاب المعتدلة دعاة الإدماج من جهة ويبعدها عن الحزب الراديكالي – حزب الشعب – الدّاعي إلى الاستقلال الكامل عن فرنسا بعد التقارب الذي حصل بين هذين الحزبين. * يجرّد الأمة من العناصر

اللاّمعة فيها بعد أن تصبح لديها صفة مواطن - فرنسي - كامل الحقوق والامتيازات. * تدفع ببقية السكان إلى الشعور بالدّونية والقبول بالحرية المقيدة. غير أن هذا القانون ظل مجرد حبر على ورق بعد أن رفضه المستوطنون أنفسهم.

ترى كم يلزمنا من الوقت ليدرك الساسة من الجانبين استحالة تطبيق فكرة الدّمج بين الشعبين الجزائري والفرنسي؟ واعتبار ذلك وَهْم ظل يراود شريحة من القادة السياسيين المتشبّعين بالثقافة الفرنسية طوال ما يقرب من ثلاثة عقود.

فهذا التصور لن يزول من أذهانهم إلا بظهور تطورات جديدة في القضية الوطنية، كالذي حدث بعد اندلاع الثورة التحريرية تُشْعِر الاستعمار بجدية الحركة الوطنية وترغمها على اتخاذ مواقف أكثر مرونة اتجاه المطالب السياسية للشعب الجزائري، وهذا ما حصل بعد إعلان الثورة، فقد سارعت عدة أطراف رسمية في الحكومة الاستعمارية تدعو إلى تحقيق مشروع الدمج كمطلب سياسي، غير أن القرار لم يعد الآن بيد الاندماجيين، ولم يعد ممكنا تطبيقه لأن مركز القرار قد تحوّل إلى الثوريين الذين يرفضون كل مساومة لا تحقق مطلب الاستقلال الناجز للشعب الجزائري، وبعد سنوات من المخاض الأليم يأتي الجنرال: دوغول إلى الحكم ليطرح الفكرة من وجهة نظره بقوله: "وقد كنت قبل كل شيء استبعد من مجال الإمكانات كل فكرة ترمي إلى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي، ولعل ذلك كله كان ممكنا قبل مئة عام، لو تمكنوا آنذاك أن ينقلوا إلى الجزائر عدة ملايين من الفرنسيين، وأن يضمنوا هجرة عدد مماثل من الجزائريين إلى فرنسا"...

"وكانت نواة هذا الحل قائمة في المشروع الذي أنشئ واضمحل سنة 1947م، أما في الوقت الراهن فقد فات الأوان لفرض أي نوع من التّبعية، ذلك لأن منبت الأسرة الإسلامية ودينها وطرق معيشتها، ومعاملتها ردحا من الزمن كفئة دنيا، مهملة، مهزومة، جعلها تتمتع بشخصية قوية جدا ومؤلمة جدا بحيث لا تدع أحدا

يمزّق كيانها أو يسودها"[1]. فالجنرال دوغول الذي جاء إلى الحكم كمنقذ للدولة الفرنسية المتداعية للسقوط بفعل المشاكل التي تتخبط فيها وعلى رأسها الحرب المدمرة الدائرة في الجزائر منذ أربع سنوات، نظر إلى المسألة نظرة تحليلية عميقة لا من أجل سواد عيون الجزائريين لكن من أجل شرف فرنسا الغارقة في مستنقع لا قعر له "إننا كنا أمام مأساة كاملة مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد"[2]، فقد أدركت الحكومة الاستعمارية الآن الهوة العميقة التي تفصل بين الشعبين وعرفت أن مطلب الدمج كان حلم حزب تجاوزته الأحداث تربطه بدوغول شخصيا علاقة احترام متبادلة والآن وبعد أن لعلع صوت الرصاص في الجبال، وتعالت الزغاريد من الأكواخ، واختلطت بعويل النائحات، فلم يعد هناك أمل في الترقيع، وهذا الإعتراف الرسمي من قبل شخصية مرموقة في عالم السياسة بوجود مقومات راسخة لدى الأسرة الإسلامية ومعاملتها كفئة دنيا مهملة من قبل الاحتلال هي التي أكسبتها المناعة وجعلتها تتمتع بشخصية قوية جدا ومؤلمة جدا حسب تعبير الرئيس: دوغول تمنعها من الانحلال والذوبان في مجتمع آخر، يجعلنا نفهم بأن السلطة الاستعمارية كانت تدرك ذلك إلا أنها لم تكن جادة في البحث عن الحل وأي حل؟ حلّ يضع المشكل الجزائري على المحك بعيدا عن أساليب المراوغة والمواربة التي ظلت حكومة باريس تتبعها طوال عقود من الزمن حسب اعترافات دوغول في مذكراته[3]، فإذا كانت الجمعية الوطنية الفرنسية قد رفضت المصادقة على قانون الدولة الجزائرية المرتبطة بفرنسا الذي ظل يطالب بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في دورتها الخريفية لسنة 1947، سنتان فقط بعد أهوال الحرب العالمية الثانية التي هزت كل الضمائر في العالم، فإن هذه السياسة الخرقاء التي لا تساير تطور الأحداث من حولها وتصرّ على استعباد شعب ظل يرزح تحت نير

(1) مذكرات "أمل" للجنرال دوغول الصفحتان: 53، 64.
(2) مذكرات "أمل" للجنرال دوغول الصفحة 49.
(3) مذكرات الجنرال دوغول "أمل" الصفحة 20.

الاحتلال أكثر من قرن من الزمن وتتستر وراء مشاريع وهمية لمخادعة الرأي العام سوف تواجه بتبنّيها لهذه السياسة أو ضاعا أكثر تعقيدا عندما تهتز الثقة بين القيادة والقاعدة بالنسبة للأحزاب، وحتى بين الجيش والقيادة عندما تساوره الشكوك بأنه يقاتل من أجل قضية لا تستدعي حلا عسكريا وقد تلحق العار بالشرف العسكري لجيش الاحتلال.

غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية صادقت على قانون آخر وضع على المقاس وذلك قصد امتصاص غضب الأحزاب بإنشائها لمجلس جزائري من 60 نائبا مسلما مقابل 60 نائبا من الأوروبيين.

المجلس ذو صلاحيات مالية محدودة ويعمل تحت مراقبة الحاكم العام وخلق أجواء من التنافس السياسي والصراع على المقاعد النيابية بين التشكيلات الحزبية، كما صادقت على أربعة تراتيب أخرى ذات أهمية منها:

1) إلغاء البلديات المختلطة
2) استقلال الشعائر الدينية الإسلامية.
3) تدريس اللغة العربية في جميع مراحل التعليم.
4) حق التصويت بالنسبة للمرأة.

وبالرغم من أن هذه التراتيب الممنوحة تعد ضمن أولوية الأولويات، غير أنها سوف تلقي معارضة كالعادة من غلاة المستعمرين المستوطنين ومن طرف الأحزاب الوطنية ممثلي الشعب المعتدلين والراديكاليين على السواء، لقد حاول "شاتنيو"[1] تطبيقه، ولكنه لم يلبث أن عزل من منصبه كوالي عام بسبب الضغوط التي مارسها الأوروبيون بإتهامه بموالاة العرب.

---

(1) الوالي العام بالجزائر.

وعلى الرغم من أن التشكيلات السياسية الوطنية لم تقتنع بجدوى هذا القانون أو بما يمكن أن يعود به من فائدة على السكان، إلا أنها لم تجد في النهاية بدّا من الاستسلام له، بعد أن عجزت على إيجاد حلّ بديل، فقد دخلت معركة الانتخابات البلدية شهرا واحدا بعد المصادقة على القانون وسجلت فوزا غير منتظر، فأغضب هذا المستوطنون وزاد من تطرفهم وسخطهم على الوالي العام "شاتنيو" الذي لم يعمل في نظرهم على كبح جماح الحركة الوطنية، فاستبدل بالاشتراكي السّيئ السّمعة والأثر "إدمون نايجلان" الذي سعى جاهدا إلى تحطيم الشخصية الوطنية وشلّ نشاط الحركات السياسية، واشتهر بتزييف نتائج الانتخابات لسنة 1948م، والقضاء على كل أمل ظل يحدو أنصار التيار الوطني المعتدل في حين جذّر وعن غير قصد التيار الوطني المتطرّف داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية خاصة الدّاعية إلى العنف الثوري كأقصر طريق للوصول إلى الهدف المنشود – الاستقلال الوطني – والتي فهمت قواعد اللعبة ولم تعد تنخدع بالوعود.

ومهما يكن فإن ما سيحدث بعد سنوات قليلة نتيجة هذه السياسة الخرقاء من أهوال سوف يصيب الشعبين في الصّميم، وهي التي ستكشف لقادة الاحتلال عن سوء في التقدير وعقم في التفكير لن يستفيقوا منه إلا بعد الصدمة. هذه النظرة الخاطئة المبنية على اعتقاد سخيف بأن الجزائر "ملك متروك" لهم الحق في الاستحواذ عليه، وأن أهلها عشائر متناحرة لم يكونوا في أي من الأوقات دولة ذات سيادة ستقود حتما إلى نشوب صراع مرير واندلاع عنف ثوري يرغم السلطة الاستعمارية على مراجعة مخططاتها.

وجها لوجه

ماذا عسى للتيارات الوطنية أن تفعل بعد أن أسقط نايجلان آخر ورقة في يد السلطة الإستعمارية ظلت الأحزاب تنتظر الكشف عنها، وأثبت لهم بأن كانوا يحلمون به أبعد من نجوم السماء، وأن الوصول إليه لن يكون على ظهر البراق ودونه أنهار من الدماء وجماجم الرجال. هذا السلوك غير الحضاري وغير الإنساني من قبل الحاكم العام أربك الأحزاب السياسية ووضعها في موقف حرج عندما كشف لهم عن الوجه الخفي الذي ظل الحكام قبله يسترونه تحت طائلة من التبريرات والمزاعم التي لا يقبل بها العقل ولا المنطق، لكن نايجلان وجد لها مسوّغات تافهة برّر سلوكه مثل قوله: "لقد كان لنا الاختيار بين انتخابات يزيفها حزب الشعب، وانتخابات تزيفها الإدارة فاخترنا الأخيرة" يصرّح بهذا جهارًا نهارا وهو يعلم أن حزب الشعب الجزائري لا يمتلك الأدوات التي تمكنه من تزييف النتائج، يبقى على الأحزاب السياسية بعد الذي حدث أن تتخذ أي موقف تراه مناسبا وأن لا تقتصر على الاستنكار والتنديد، غير أنها لم تجرأ على أن تتخذ أي موقف ولم يكن بوسعها أن تفعل لأن هذه الاستفزازات المقصودة من قبل الحاكم العام أريد بها دفع الحركات الوطنية إلى الاحتجاج وإبداء اعتراضها عن النتائج المعلنة واللجوء إلى التظاهر أو ما شاكل ذلك، مما يتيح له ضرب الحركة بقوة كما حصل في الثامن من ماي سنة 1945م. وبعد سنتين من هذه المهزلة حاولت الأحزاب أن تسترجع أنفاسها وأن تستجمع قواها في جبهة موحدة عرفت باسم "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها"، وظنت التشكيلات السيّاسية أن هذا التكتل سوف يكون له صدى لدى السلطات الاستعمارية، غير أن كثيرا من إطارات حركة الانتصار كانت ترى في انضمام الحركة إلى الجبهة نكسة لأنها لا ترضى بغير الاستقلال الكامل بديلا، وما لبثت هذه الجبهة أن تلاشت وعاد كل تيار إلى نهجه السياسي.

البحث عن مخرج

أيقنت الحركة الوطنية بعد التزييف المفضوح للانتخابات من قبل الوالي العام بأنها تسير في طريق مسدود، وبأن السلطة الاستعمارية لن تسمح لها بالوصول إلى ماكانت تصبو إليه مادامت ترى بأن الغاية تبرر الوسيلة، فانكفأت بعض الأحزاب عن نفسها ولم تتخذ أي موقف، فالحزب الشيوعي راح يسبح ضد التيار كما عوّدنا ولم يطور مواقفه بما يخدم القضية الوطنية، اشترك مع حزب البيان وجمعية العلماء وحركة الانتصار في تشكيل جبهة موحدة سنة 1951م، لكن هذه الجبهة لم تعمر طويلا لأنها لم ترض العناصر الفاعلة في حركة الانتصار خاصة فسقطت بعد عام.

أما حزب البيان فقد تكونت لدى رئيسه قناعة بعد الانتقادات اللاذعة من جمعية العلماء والمكايد المفضوحة من قبل الإدارة بأن ما كان يدعو إليه من الدمج، وهم وضلالة، وظل يبحث عن نفسه إلى أن ترسخت لديه فكرة العنف الثوري، وإن لم يكن مستعدا للمغامرة، نستشف ذلك من قول عباس سنة 1953: "ليس هناك حل آخر سوى الرشاشات"[1]، وتظل جمعية العلماء تتبنى الإصلاح وترجّح النضال السلمي وتحاول الابتعاد ما أمكن عن السيّاسة وعن العنف لكي تظل مؤسسة علمية قائمة على الإصلاح ومحاربة البدع والتوعية والتثقيف والتهذيب وقلبها معلق بالوطن، بينما تبقى حركة الانتصار وحدها تصنع الحدث، فالتململ وصل إلى القاعدة النضالية واحتدم الصراع بين الشقين المصالي والمركزي وبين عناصر من المنظمة الخاصة واشرأبّت الأعناق إلى ما سوف تصنعه القيادات في مؤتمرها ومن سيغلب من، فتدخلت عناصر ممن يغلبون الهوى على العقل فراحوا يدعون إلى الأبدية والأزلية والمرجعية التاريخية للحاج مصالي مثل: (مرباح ومزغنة...) ووقفت عناصر أخرى ضد هذا التيار وراحت تصرّعلى التداول على السّلطة وعلى الحوار الهادئ مثل: (الأحول ودخيلي)... وسط هذه الأجواء المشحونة بالتوتر

(1) مجلة المسار المغربي سنة 1989.

وبالانقسامات الداخلية في حزب الجماهير كانت هناك مجموعة أخرى من مناضلي المنظمة الخاصة ممن فقدو الأمل في الجناحين تتحرك في صمت وتحاول إعادة ربط الاتصال بعناصر المنظمة وتكوين أداة ثورية فعالة تسمو بسيّاستها فوق كل الرتب وتعلو فوق كل الألقاب وتؤمن بأن الكرامة لا تتجزأ، فلا اتّحاد ولا إدماج ولا تبعية لدولة اغتصبت أرضا وشرّدت شعبا وحطّمت كيانا وزعزعت وطنا ذي سيادة معترف بها، وراحت تدعي بأن الوطن الجزائري "عبارة عن نسيج مزركش من قبائل وشعوب ومداشر وعناصر متعددة، وليست هناك أمة وليس هناك شعب وأنه ليس له تاريخ وإنه لم يكن أمة"[1].

هذه الافتراءات تفنّدها الحقائق وتدحضها البراهين التاريخية التي تؤكد أسبقية الأمة الجزائرية بعشرات السنين، إن هذه القناعة الزائفة تؤكد إصرار الاستعمار على استعمال كل الحيل كي يظل جاثما على هذه الأرض، وما دام الأمر كذلك فإن الوسائل السلمية لم تعد مجدية وأن الصراع سوف يأخذ أبعادا أخرى تكون أكثر واقعية وأكثر دراماتيكية.

وما لا شك أن الأحزاب الوطنية كانت تدرك ذلك لكنها لم تكن مستعدة للمغامرة، ولم تكن واثقة من الاستجابات التلقائية للسكان، فراحت تعد ولا تفي وتتوعد ولا تفعل شيئا إلى أن جاءت نكبة المنظمة الخاصة التي أعادت تصنيف المناضلين داخل الحزب العتيد حسب القناعات والاستعدادات، وقد أدى هذا التصنيف إلى بروز عناصر من المنظمة شكلت نواة حيّة راحت تجذب إليها أشد المناضلين صلابة وأكثرهم وفاء واستعدادا للتضحية، فكانت البداية قيام كل من: سيدي علي عبد الحميد وبشير دخلي - من حركة الانتصار - ومحمد بوضياف - من المنظمة الخاصة بمحاولة لم الشمل، وحول هذه النقطة بالذات يقول المرحوم: محمد

---

(1) من خطاب الرئيس دوغول ألقاه يوم 16 سبتمبر 1958/ عن كتاب أصالية أم انفصالية للمرحوم مولود قاسم الجزء الأول الصفحة : 403.

بوضياف في حديث أدلى به لجريدة الشعب بتاريخ 16 نوفمبر 1988م، "التقيت بابن مهيدي وبيطاط، وقررنا الاتصال بابن بولعيد واتصلت من جهة أخرى بالمناضل بشير دخلي – رئيس لجنة التنظيم في حركة الانتصارات واتفقنا على القيام بمحاولة لوقف التصدع وحماية القاعدة النضالية من التمزق الذي أصاب القيادة، ومن هذه اللقاءات تولّدت فكرة تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"[(1)] غير أن السيد محمد عباس في كتابه: "نصر بلا ثمن" يرى أن عناصر المنظمة الخاصة الذين بادروا بالمحاولة هم: مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف بالتنسيق مع كل من محمد دخلي (سي البشير) ورمضان بوشبوبة، هؤلاء الأربعة اتفقوا في البداية على العمل على حماية الهياكل النظامية لحركة الانتصار من الانهيار ثم اللجوء إلى مؤتمر استثنائي للفصل في النزاع[(2)]، ولم يحدد كل منهما الفترة الزمنية التي جرت فيها هذه اللقاءات ولا مكانها، غير أن مضمون النشاطات وحده كاف لتحديد الإطار الزمني الذي جرت فيه ويكون ذلك على وجه التحديد أواخر سنة 1953م وأوائل سنة 1954م بين المؤتمرين المذكورين سابقا، والذين يهمّنا هنا هو أن هؤلاء المناضلين كانوا على درجة كبيرة من الوعي بالذات والثقة في النفس والغيرة على مصير الحركة، فقد أقدموا بعدها على إنشاء حركة حيادية سميت "باللجنة الثورية للوحدة والعمل" في 23 مارس 1954م، ويلاحظ أن التسمية منتقاة بعناية وأن هدف اللجنة متضمن في مدلولها وأن برنامجها نابع من تناسق ألفاظها، أصدرت هذه اللجنة في ظرف قصير نشرة "الوطني" حاولت من خلالها أن تشرح للجمهور أهدافها السيّاسية، غير أنها توقفت بعد صدور ستة أعداد منها وآخر عدد من النشرة صدر في 5 جويلية 1954م، وقد يكون انضمام عناصر من اللجنة المركزية (دخلي - بوشبوبة) إلى اللجنة الثورية هو الذي أوهم المصاليين بأن هذه اللجنة أداة مسخرة لخدمة أهداف اللجنة المركزية – الخصم

(1) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد عمار قليل – الجزء الأول – الصفحة: 176.

(2) نصر بلا ثمن – محمد عباس الكتاب الأول الصفحة: 53.

التقليدي للعناصر المصالية – وقد فاتهم بأن محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد (عضو في اللجنة المركزية) قد تصرفا بدهاء عندما أقحما عناصر على درجة من المسؤولية في حركة الانتصار، في اللجنة الثورية وذلك قصد الاستفادة من:

1) الدعم السياسي للجنة المركزية.

2) الدعم المالي بالاستفادة من أموال الحزب التي كانت بحوزتهما، علاوة على أن النشاط داخل حركة سياسية معتمدة يوفر لهما نوعا من التغطية ويصرف عنهما الأنظار خلال تنقلاتهما المستمرة، وفي اعتقادي أن الغرض من إنشاء اللجنة الثورية هو إيجاد حركة سياسية بديلة يلتف حولها إطارات الحزب الحياديون وعناصر المنظمة الخاصة المطاردون، وكل الأوفياء ممن كانوا يألمون مما آلت إليه حركتهم السياسية التي كانوا يعلقون عليها آمالا كبيرة، وعندما لم تتمكن هذه الحركة من استقطاب جمهور المناضلين حلت نفسها بتاريخ 20 جويلية 1954م، وقد عوّدتنا الأحزاب السياسية منذ نشأتها على هذا النوع من المناورات السياسية عندما تشتد بها الأزمات قصد ضمان استمرارية النّضال داخل أطر بديلة مؤقّتا في انتظار رفع الحظر أو زوال المنع، فقد سبق أن رفع حزب الشعب شعار "الاتحاد والعمل" عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية واشترك مع حزب البيان وجمعية العلماء في تجمع "أحباب البيان والحرية" واشتركت هذه الأحزاب والجمعيات في تكوين "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" خلال شهر أوت من سنة 1951م، غير أن هذه التشكيلات التي تولد مع الأزمات وتنتهي بنهايتها أو عندما تخف حدّتها، لم تشكل أي ضغط أو تهديد جدّي للسلطات الاستعمارية التي ظلت تستخف بها إلى أن وصلت إلى طريق مسدود.

ومهما يكن الأمر فإن هذه اللجنة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) كانت بمثابة نقطة تحوّل في تاريخ الحركات الوطنية، فقد أخذ مؤسّسوها وأعضاؤها القضية الوطنية بمنتهى الجدية والحذر في نفس الوقت وأظهروا من الاستعداد والتفاني في

خدمة الوطن ما يفوق الإمكانات المتاحة، ومن الثقة في النفس ونكران الذّات ما أصبح فيما بعد محلّ إعجاب حتى من طرف رؤساء الحركات الوطنية الذين كانوا يقابلون عملهم بالاستخفاف ويتّهمونهم بأنهم مغامرين يعرّضون مصير الشعب للتدمير، ولا أدل على ذلك من تلك التصريحات الساخرة والمتشائمة التي أدلى بها رؤساء هذه الأحزاب والجمعيات – سيأتي ذكرها فيما بعد – فبعد انتهاء مهام اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد ثلاثة أشهر من النشاط الحثيث أوضحت خلالها أهدافها من خلال "نشرتها الوطني" وبعد أن توضّحت مواقف قادة الحزب[1] الذي انفصلت عنه عناصر هذه اللجنة، شرع أعضاؤها في عملية تحسيس حثيثة من خلال سلسلة من الاتصالات السريعة بالعناصر الوطنية المتفائلة والمتعطشة للحرية في مناطق مختلفة من الوطن وخارجه قصد التوعية والاستشارة والتعبئة في نفس الوقت، ولم تكن عملية الإقناع سهلة فقد اعترضتهم عراقيل وصعوبات حادة في جميع مناطق الوطن باستثناء الأوراس أدت أحيانا إلى مواجهات كلامية عنيفة بين أنصار العمل المباشر – الثوريون وجماعات المركزيين والمصاليين الذين راحوا يعلّلون فشلهم في نقص التعبئة والاستعداد لدى الجماهير مما حدا بابن مهيدي إلى الإفصاح عن الحقيقة بقوله: "ألقوا بالثورة إلى الشارع يتلقفها الشعب" وقابل بعض القادة التحدي بالتحدي، والعناد بالعناد وأصرّوا على إشعال الثورة حتى وإن لم تتوفر الإمكانات المادية، مثل ما فعل محمد بوضياف في اجتماع انعقد بأولاد يعيش بالبليدة، حيث تمكن محمد يزيد وحسين لحول – من المركزيين – من استمالة عدد من أنصاره - العمل المباشر - بدعوى عدم توفر الظروف الملائمة للشروع في العمل المباشر، فقابل إصرارهم بإصرار مماثل، وأعلن في تحدّ واضح: "سنعلن الثورة ولو بالاعتماد على قردة الشفة".

(1) حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

وفي كل الحالات فإن مستوى التحليل لم يكن متكافئا عند مختلف الشرائح الاجتماعية، فالتصريحات الرافضة أو المتشككة أو المتشائمة كانت تصدر في الغالب عن أشخاص مستوى التحليل عندهم بسيط وأفكارهم ضحلة وليس بمقدورهم النظر إلى أبعد من ذلك، ولكن الأمر كان خلاف ذلك بالنسبة للشخصيات السياسية المثقفة، ففي هذه الفترة - النصف الأول من سنة 1954م- يصرح الدكتور الأمين دباغين بأن "الظروف الداخلية والخارجية باتت مناسبة لإعلان الثورة وأن الجماهير مستعدة للالتفاف حول الجماعة التي تبادر بذلك".ويؤكد السيد: الطيب بوالحروف غداة انعقاد مؤتمر المركزيين في نفس الشهر "بأن الإحساس السائد يؤكد أن من يطلق الرّصاصة الأولى سيكتب له الفوز بلا منازع"[1] وفي اتصال شخصي بالسيد: أحمد بن بلة "ببرن (سويسرا)" ذي العلاقة الجيدة بالمصريين يوضح ابن بلة لبوضياف أن المصريين يشترطون أن تكون الانطلاقة بمبادرة محلية اعتمادا على الإمكانات الذاتية، مهما تكن محدودة، وعندما تؤكد المقاومة صمودها فسيصلها الدعم من الحكومة المصرية - وهذا ما حصل-.

فحسب السيد: عبد الحميد مهري فإن بوضياف عندها انتهى إلى خلاف مع محمد – بشير – دخلي مسؤول التنظيم في حركة الانتصار وأحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل راح يبحث عن صيغة جديدة للعمل من أجل ضمان استمرارية التحضير للعمل المسلح، ومن هنا جاءت فكرة الاعتماد أولا على عناصر من مناضلي المنظمة الخاصة، فقد كان التجاوب بين هذه العناصر قويا بحكم الظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها وطبيعيا تحكمه علاقات العمل الجادّ والمثمر، والقاسم المشترك بين هذه العناصر هي الوطنية الخالصة، ومن بين هذه العناصر انبثقت لجنة الخمسة التي تحولت إلى لجنة مشرفة ومديرة للاجتماع الذي انعقد بالمدنيّة في أواخر جوان 1954م (25 جوان حسب السيد: محمد بوضياف) تحت

(1) نصر بلا ثمن لـ/محمد عباس – الكتاب الأول – الصفحة : 63.

رئاسة مصطفى بن بولعيد باعتباره أكبر الحاضرين سنا، والعنصر الوحيد العضو في اللجنة المركزية... وقع الاجتماع بدار إلياس دريش بالمدنية – العاصمة – وقد حضره واحد وعشرون عضوا بالإضافة إلى صاحب المنزل.

خصصت جلسة الصباح للاستماع إلى تقرير مفصل حول الأسباب الكامنة وراء أزمة الحزب وإلى نشاط المنظمة الخاصة (1947 - 1951) والنكبة التي حلت بها.

وخصصت جلسة المساء لمعالجة القضايا التي تضمنها التقرير (أزمة الحزب، وكذا آفاق المنظمة وتطور الحركة الوطنية نحو العمل المباشر بتوفر كل المعطيات، وفيها تقرر إعلان الثورة دون تحديد لتاريخ الإنطلاقة، وثُبتت اللجنة الخماسية كلجنة مشرفة على التحضير للثورة ومنسّقها: محمد بوضياف.

نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل

بعد أن حسم اجتماع (22) في الموضوع وبعد تشكيل لجنة مشرفة تحولت الأنظار إلى منطقة القبائل ذات التوجه المصالي، وأبرز شخصية في المنطقة كريم بلقاسم فكلفت اللجنة كلا من: محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد بالاتصال به ومحاولة إقناعه بالانضمام إلى اللجنة الخماسية، غير أن كريم بلقاسم امتنع في البداية وتحفظ فيما بعد من احتمال نجاح حركة ظهرت هكذا فجأة دون أن يكون لها سند مادي أو تتمتع بدعم معنوي من كلا جناحي حركة الانتصار المنشقّة وتأخذ على عاتقها أعباء مسؤولية جسيمة، وظل متمسكا بموقفه، ونظرا لأهمية المنطقة وثقلها السياسي عمدت اللجنة إلى إعداد استبيان موجه للمصاليين والمركزيين بواسطة كل من: كريم بلقاسم وعمر أوعمران وقد تضمن الاستبيان ثلاث نقاط واضحة تحدد بجلاء موقف الحزب من الثورة، وهي:

1) هل أنتم مع الثورة أم لا؟
2) ما نوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة اندلاعها؟
3) ما هو موقفكم إذا اندلعت الثورة من خارج صفوفكم؟

وقد كلف كريم بلقاسم شخصيًا مع نائبه أوعمران بعرض الاستبيان على المصاليين والمركزيين كل على حده، فرفض المصاليون المبادرة من أساسها وقابلوا أصحابها بالازدراء واتهموهم بالديماغوجية، أما المركزيون فكان موقفهم مؤيدا للثورة، لكن ليس الآن، بعد أن عرف كريم موقف جناحي الحركة واتضح له أن الثورة لديهما مجرد تصور وفلسفة بدون تطبيق أعلن عن تأييده للجنة وانضم إليها في أواخر أوت 1954م، وصارت اللجنة بعدها تعرف باسم، لجنة الستة، وقد أخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد للثورة من خلال سلسلة من الاجتماعات كانت تعقدها كان آخرها الاجتماع الذي عقد بدار مراد بوقشورة بتاريخ 23 أكتوبر 1954م، وفي هذا الاجتماع تم الإعلان عن تأسيس حركة وليدة سميت باسم "جبهة التحرير الوطني" وهي التي ستتولى قيادة الثورة المسلحة بلا منازع، وقد خلد هذا الاجتماع بالصورة التذكارية المشهورة للزعماء الستة.

وهؤلاء الزعماء الستة كانوا قبل اليوم قادة مغمورين، فلم يكونوا سياسيين محنكين ولا كانوا قادة عسكريين بارعين أو أصحاب ثقافة وخبرة واسعة في هذا الميدان، لكنهم كانوا قادة ملهمين، اجتمعت فيهم خصال نادرة قلّ أن تتوفر في غيرهم من الرجال مثل: الإخلاص التام، والوفاء بالعهد والصدق في العمل والشجاعة النّادرة. فقد تجلت صور العظمة والكبرياء



القادة التاريخيون الستة
الواقفون من اليمين: محمد بوضياف – مراد ديدوش – مصطفى بن بولعيد – رابح بيطاط –
الجالسون من اليمين: محمد العربي بن مهيدي – كريم بلقاسم

في كثير من أعمالهم الفردية والجماعية، فلا مجال عندهم للصدفة أو للعفوية أو الارتجال وكل شيء كان عندهم جدّ. فبهذه الخصال الحميدة ارتقوا أسباب المجد والشرف ونالوا شرف الدنيا وكرامة الآخرة، فقد كانت قرارات اللجنة الخماسية ثم السداسية بعد انضمام كريم إليها قرارات تاريخية تشهد لهؤلاء الزعماء بالعظمة وبالوطنية الخالصة وبُعد النظر.

فعلى الصعيد الخارجي: تم إيفاد: محمد بوضياف في أكثر من رحلة إلى القاهرة وسويسرا قصد تنسيق المواقف مع نشطاء بارزين في المنظمة الخاصة فرّوا من سجن البليدة سنة 1950م والتحقوا بالقاهرة وهم على التوالي: أحمد ابن بلة ومحمد خيضر ثم أيت أحمد، فاتصل بوضياف بأحمد بن بلة في بداية جويلية 1954م "ببرن" سويسرا قصد التشاور معه في مسألة الإعلان عن العمل المسلح ومعرفة موقف المصريين من الثورة في حالة اندلاعها، وفي لقاء ثان جمعهما :ببرن" أوضح له ابن بلة موقف السلطات المصرية – مع الثورة، لكن بعد اندلاعها – كما أوفدت اللجنة مصطفى بن بولعيد كمبعوث خاص لمقابلة الحاج مصالي قصد تحديد موقفه من الثورة في حالة اندلاعها غير أن جنون الكبرياء والعظمة جعله يحتقر كل قرار لا يصدر عنه شخصيا، فكان مما نقله عنه ابن بولعيد قوله: "سي الحاج انتهى إذ أن ما سمعته منه لا يمت إلى الحكمة ولا إلى العقل ولا إلى المصلحة العليا للوطن والحزب" (فقالوا أبشر يهدوننا).

أما على الصعيد الداخلي: على مستوى الإعلام:

1) أعدت اللجنة استبيانا من ثلاث نقاط أرسل إلى جناحي الحركة، فأكدت من خلاله العناصر المسؤولة في الحزب موقفها السلبي من الثورة في حالة اندلاعها.


الشهيد: محمد العيشاوي
محرر بيان أول نوفمبر

2) كلفت كلا من السيدين: محمد بوضياف ومراد ديدوش بصياغة نداء أول نوفمبر وبيان موجة للجيش الفرنسي حسب بعض المؤرخين(1)، والأرجح أن الذي قام بصياغة البيان هو: الصحفي محمد العيشاوي وكان للزعيمين المذكورين أعلاه شرف المراجعة والضبط في صيغته النهائية، وقد تولى محمد العيشاوي رقن وسحب البيان في دار علي زعموم في: إغيل إمولان بالقبائل الكبرى لأن صيغة البيان تدل على أن صاحبها كان يتمتع بقدر لا بأس به من الاحتراف، وكان في وضع مريح سمح له باختيار الألفاظ الدالة على المعاني بسهولة، والعبارات البليغة والحجج الدامغة، تعرض فيها للواقع، ثم تناول الآفاق... كما تناول الوضع الداخلي والخارجي وأوجز في تحديد المطالب... وكان من المقرر أن يوزع البيان ليلة أول نوفمبر على كامل التراب الوطني إشعارًا ببدء العمليات وتبصرة للمواطنين الذين سوف يتساءلون عن الحدث العظيم، غير أنه ولأسباب أمنية ونقص في الوسائل فإن البيان لم يوزّع على الأرجح سوى في منطقة القبائل، ولم تغفل القيادة في أن تبعث بالبيان إلى الوفد الخارجي ليذاع عبر إذاعة (صوت العرب) بالقاهرة ساعات بعد بدء العمليات القتالية ضد أهداف استعمارية.

التسليح: يعتبر التسليح النقطة الأكثر أهمية والتي كانت تؤرق جميع القادة وكل المناضلين، اعتمدت اللجنة في البداية على مخزون المنظمة الخاصة وما تم جمعه في الأوراس – المنطقة الأكثر نشاطا في تهريب السلاح وتخزينه – وقد كلفت في نفس الوقت أعضاء فاعلين مقربين من العناصر القيادية بإحصاء الأسلحة المتوفرة لدى المواطنين سواء كانت أسلحة حربية أو غير حربية، واتخذت بالإضافة إلى ذلك تدابير استعجالية مثل:

* شراء الأسلحة من لدن المواطنين.

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لعمار قليل الجزء الأول الصفحة: 183.

* تكوين ورشات عمل لصناعة الألغام، وفي هذا الإطار انتظم تربّص مغلق بخرايصية بدار قدور ابن طويل دام 24 سا أشرف عليه مصطفى بن بولعيد، وشارك فيه كل بوصوف وعبد المالك رمضان والحاج بن علا وبوعجاج الزبير والمرزوقي وديدوش مراد ورابح بيطاط وبوجمعة سويداني... معظم الأسلحة التي كانت في حوزة المنظمة الخاصة أو التي تم تخزينها في الحجاج بآريس تم تسريبها عبر الحدود الليبية والتونسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، استعانت اللجنة بالسيد: عبد الكريم الفاسي - مناضل مغربي معروف - فتعهد بإمداد اللجنة بكمية من الأسلحة مقابل مبلغ مالي متفق عليه، فأخل بالتزاماته، ويرى محمد عباس حسب شهادة المناضل: عبد الكريم الخطيب أن الأمن الإسباني كان قد أفشل العملية[1] وبقيت المنطقة الخامسة المحاذية للحدود المغربية من أفقر المناطق من حيث التسليح حتى أن قائدها: العربي بن مهيدي كان بحوزته ليلة الفاتح من نوفمبر مسدس 7.65 وعيارين نارين - لا غير - شهادة محمد بوضياف - ونفس السيناريو حدث لابن بولعيد على الحدود الشرقية مع مهرب تونسي اسمه: عز الدين عزوز، كان قد وعد كلاًّ من: محمد بوضياف وديدوش مراد بسويسرا بشراء كمية من الأسلحة ووضعها تحت تصرفهما في ليبيا، غير أن هذا الشخص لم يف بالتزاماته بدوره، والحال أن الدول العربية المجاورة للجزائر كانت ما تزال ترزح تحت نير الاحتلال، فلم يكن بوسعها أن تفعل شيئا، أما الدول العربية التي لم تخضع للاحتلال كالسعودية أو التي تحررت كدول المشرق ومصر - وهي كلها خارج النّطاق الجغرافي المحيط بالوطن الجزائري - فلم تكن تثق تماما بوجود طليعة في الجزائر تستطيع أن تتحدى الاستعمار وتصمد أمامه ثم تصنع من صمودها ملحمة فأسطورة تنال إعجاب العالم إلى أن تفتك استقلالها، وهذا ما يفهم من حديث قصير جرى بين كل من: أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي سافر إلى "برن" - سويسرا - يستطلع موقف الحكومة المصرية

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس — الصفحة: 69.

الدولة الرائدة في العالم العربي من الثورة الجزائرية في حالة اندلاعها، واتضح من خطاب ابن بلة ذي العلاقة الخاصة بالسلطات المصرية بأن الحكومة المصرية لن تتردد في مساعداتنا، لكن بعد أن نؤكد صمودنا أمام قوات الاحتلال، ويستشف ذلك أيضا من خلال حديث جرى بين الأمير فيصل والحاج مصالي عندما زار السعودية لأداء فريضة الحج سنة 1951م، وبصفته رئيس حركة سياسية، اقتضت التقاليد الخوض في مسائل ذات طابع سياسي مع الملك عبد العزيز والأمير فيصل وزير الخارجية، ولما لم يكن الأمير فيصل واثقا من احتمال اندلاع ثورة في الجزائر، فقد سأل مصالي، هل تستطيعون الصمود ستة أشهر؟ فكان جواب مصالي في منتهى العناد والتحدي عندما أجاب الأمير: بل نستطيع الصمود الدّهر كله، عندها رد الأمير فيصل: "إذا صمدتم ستة أشهر يكون بعدها كل شيء على حسابنا"(1).

نشطت عدّة ورشات في صنع القنابل التقليدية في عدة مناطق من الوطن ووفّرت مخزونا لا بأس به من المتفجرات، وأهم الورشات بالأوراس كانت بدار أسمايحي بلقاسم بباتنة منذ سنة 1952م ودار بعزي بالحجاج - آريس - ثم بعدها بضيعتي ابن بولعيد بفم الطوب وتازولت، أما التموين بالمواد المتفجرة فكان يقوم به المناضل: أحمد أنواورة مسؤول ورشة في منجم إيشمول وسليمان ملكمي مقاول وصاحب محجرة وقد استغل مسؤولو هذه الورشات خبرة بعض العسكريين الجزائريين العاملين في صفوف القوات الفرنسية مثل: السرجان سليمان وبلحاج الجيلالي(2)... وفي الجلسة الأخيرة للزعماء الستة المنعقدة بدار مراد بوقشورة يوم 23 أكتوبر 1954، كما ورد من قبل قصد وضع آخر



نموذج من القنابل التقليدية التي كانت تصنعها الحركة.

(1) نصر بلا ثمن، لـ/ محمد عباس، الصفحتان: 84 – 85.
(2) الثورة الجزائرية — سنوات المخاض لـ/ محمد حربي، الصفحة: 71.

اللمسات قبل الشروع في العمل المباشر قرر هؤلاء الزعماء إنشاء حزب سياسي لاحتواء الانتفاضة وتمثيلها عرف باسم جبهة التحرير الوطني، بعد أن أصرّ المصاليون والمركزيون على السواء على رفض مشروع الانتفاضة لاعتبارات يراها أقطاب الثورة واهية وغير مؤسسة، وليكون هذا الحزب السياسي بمثابة الإطار الملائم لتغطية أعمال الانتفاضة في الدّاخل ولتوفير الغطاء السياسي في الخارج وليؤكد من جهة أخرى للحركات السياسية الأخرى على أنه التيار الوحيد الذي استجاب لطموحات الشعب الجزائري والقادر على تمثيله، وكل التيارات الأخرى حسب برنامج حزب جبهة التحرير الوطني ملزمة بالتسليم له باعتباره الممثل الشرعي للشعب الجزائري، وقد رفض بإصرار انضواء عناصر أخرى تحت لواء الحركة الثورية إذا لم يتنصلوا من انتماءاتهم الحزبية السابقة، بل قام بتصفية العديد منهم ممن أظهروا العناد وأصروا على الكفاح تحت راية الحزب الشيوعي مثل ما حدث في الأوراس مع كل من: العيد العمراني وموريس لوبلان، مما يؤكد حنكة هؤلاء الزعماء في إنشائهم لحركة سياسية تتحمل أعباء الثورة وتبِعاتها وحدها تجنبا لتباين الأفكار وتنوع مصادر القرار، والتنافس بين الوحدات، وما إلى ذلك من الأعمال التي سوف تخل بالنظام العام، وأوضح مثال في هذا الصدد ما حدث مع زعيم حركة الانتصار: الحاج مصالي الذي أصر على أن قرار الاعلان عن الثورة لا يتم إلا في إطار مؤتمر حزبي شامل، لكنه ما إن اندلعت الثورة وتأكد من إصرار وعزم قادة الثورة على المقاومة حتى سارع إلى تبني الانتفاضة لانتزاع شرف المبادرة من أيديهم ولاحتواء الانتفاضة والتحدث باسمها، ففي لمحة أدلى بها مناضلون في حركة الانتصار ظلوا أوفياء للحاج مصالي أن هذا الأخير قال بصريح العبارة لأنصاره يوم 4 نوفمبر 1954م: "لا تسألوا عمن فجّر الثورة، حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة"[1].

---

(1) نصر بلا ثمن، لـ/ محمد عباس – الصفحة: 79.

فهذا القرار السياسي يدل على ارتفاع درجة الوعي بالموضوع ودقة الإحساس والشعور بالمسؤولية عند هؤلاء الزعماء، فلو لم يفعلوا ذلك لكانت الانتفاضة مجرد حركة تمرد وعصيان، قد تتبناها أطراف غير مسؤولة وتحاول احتواءها كما حدث مع الحركة الوطنية الجزائرية التي أنشأها مصالي وقادها محمد بلونيس، واستنزفت من جهد الثورة الكثير، وقد تم في الجلسة الأخيرة كذلك تنظيم التراب الوطني وتحديد القطاعات الجغرافية للعمليات القتالية بحيث تم تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وعلى رأس كل منطقة أحد قادة الثورة البارزين، فعلى رأس: المنطقة الأولى - أوراس النمامشة - مصطفى بن بولعيد وعلى رأس المنطقة الثانية - الشّمال القسنطيني - ديدوش مراد، وعن المنطقة الثالثة - منطقة القبائل - كريم بلقاسم، وعن المنطقة الرابعة - العاصمة وضواحيها - رابح بيطاط، وعن المنطقة الخامسة - وهران - العربي بن مهيدي، وعين لكل رئيس منطقة نائب، وهؤلاء النواب على التوالي هم: بشير شيحاني، يوسف زيروت، عمر أوعمران، بوجمعة سويداني، عبد الحفيظ بوالصوف.

أما الأهداف العسكرية للهجمات الأولى فقد تم تحديدها في آخر لحظة على مستوى كل قطاع خوفا من تسرّب الأخبار إلى العدو وإفشال مخططات الثورة.

تحديد تاريخ بدء العمليات القتالية ضد الأهداف الاستعمارية: ففي هذه الجلسة تم الاتفاق بين الزعماء الستة عن تاريخ بدء العمليات القتالية ضد قوات الاحتلال، وقد حدّد التاريخ بالساعة صفر من يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954م، ولا أعتقد باستغلال هؤلاء الزعماء لعيد الأموات وعيد القديسين يومي 1 و2 نوفمبر لمباغتة قوات العدو، كما ورد في بعض الكتب، فالرّبط بينهما لا يمجّد الثورة بقدر ما يسيء إليها، وبغض النظر عن الخسائر التي سوف تترتب عن الهجمات التي سوف يشنّها الثوار على مستوى كامل التراب الوطني، فإن حجم العمليات (العدد) وتوزيعها على أغلب مناطق الوطن وتوقيتها هي التي سوف تهز قوات الاحتلال والسّلطة

الإدارية وتشعرها بوجود تنظيم ذي طابع ثوري هدفه زعزعة الأمن العام وتهديد الكيان الاستعماري في الوطن الجزائري، والمؤسف أن محاضر هذه الجلسات لم يعثر عليها لتكون سندا موضوعيا لكل باحث أو مهتم بالتاريخ الوطني، وكل المعلومات المتوفرة حول هذه المواضيع مستقاة من أفواه بعض الرجال الذين صنعوا الحدث وقدّر لهم أن يشهدوا الاستقلال، وكانوا روادا في الحركة الوطنية، ويصعب على الباحث أن يميّز بين الخطإ والصواب عندما تتناقض الآراء وتختلف الرّوايات في مسائل تعد من صميم الموضوع، مثل: العناصر المشاركة في اتخاذ أهم القرارات، بعض الأقوال المنسوبة للزعماء، تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات، مواقف بعض الشخصيات الفاعلة في الحركة الوطنية، ردود أفعال صدرت من بعض الشخصيات والقيادات السياسية الوطنية، نتائج العمليات... وتبقى الرواية هي المصدر الوحيد في تاريخنا المعاصر بالرغم من الطعون التي يمكن أن توجه إليها، نظرا للسرية التامة التي كانت تطبع جلسات الزعماء، لخطورة المهمة التي قد تؤدي في حالة تسريب أية معلومة إلى جهاز الأمن الاستعماري إلى تقويض المشروع الثوري من أساسه، ونظرا كذلك للصدمات النفسية التي تعرض لها هؤلاء الزعماء خلال الثورة في سجون الاستعمار مثل: رابح بيطاط، ومحمد بوضياف، وتزاحم الأحداث وكثرتها مما قد يوقع الراوي في أخطاء نتيجة النّسيان وطول العهد، بالإضافة إلى عامل العاطفة وتغليب الهوى على العقل، ولا يجد الباحث هنا من حل سوى إعمال العقل في الموضوع بمحاولة تصنيف هذه الأحداث وتحديد الإطار الزماني الذي جرت فيه والربط بين القرارات والوقائع وردود الأفعال الصادرة عن الجهات الرسمية (إدارة الاحتلال) والحركات السياسية وتعاليق الصحف وغيرها، وإذا كانت ردود الأفعال ترد في البداية مقتضبة وغير واضحة ولا تعكس الأحداث تماما إلا أنها تعبر بصدق عن حدوث صدمة عنيفة في الأوساط الاستعمارية وحتى في الأوساط السياسية الوطنية التي ما انفكت تعلق آمالا على الحلول السلمية أو التي ترغب في

إدماج عناصر متنافرة لا تقبل المزج أصلا، ولعل أحسن ما قيل في هذا الموضوع جاء على لسان الرئيس دوغول خلال فترة حكمه بعد أن لمس بنفسه خلال جولات مكوكية إلى عدة مناطق في الوطن إصرار الشعب الجزائري على المقاومة والنُّزوع إلى الاستقلال فقال: "لو وضعت رأس جزائري وفرنسي في قدر وتركته يغلي مدة قرن من الزمن ثم كشفت عنهما لوجدت الجزائري جزائريا والفرنسي فرنسيّا".

وعليه فإن الحذر في الكتابة التاريخية عندما تنعدم المصادر الموثوقة أمر مطلوب للغاية، فكثير من المراجع المعتمدة من قبل المهتمين بالتاريخ الوطني والتي كانت تصدر خلال مرحلة الكفاح المسلح كانت تعبر عن وجهة نظر ولم تكن طرفا حياديا في الموضوع مثل: صحيفة المجاهد ذات الطابع الاعلامي والدعائي، وكثير من الصّحف الفرنسية - اليمينية خاصة-

بيان أول نوفمبر

يعتبر بيان أول نوفمبر أول وثيقة تصدر عن حزب جديد غير معتمد من قبل سلطة الاحتلال وغير معروف لدى عامة الشعب الجزائري وحتى لدى الطبقة السياسية، وهو حزب جبهة التحرير الوطني، والبيان عبارة عن وثيقة مرجعية أو قانون يحدد بوضوح المعالم الكبرى لهذه الحركة والقرارات التي سوف تتمخض عنها خلال فترة الحرب التحريرية، حيث تنتهي بعض البنود فيها بمجرد الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة الاستعمارية باستقلال الشعب الجزائري وعودة السيادة الوطنية، وتمتد بنود أخرى إلى ما بعد نوال الاستقلال لتحدّد معالم الدولة الجزائرية المرتقبة وطبيعة النظام فيها، وبالرغم من تسارع الأحداث وخطورة المرحلة فإن البيان كان وافيا، وقد تضمن في خطوطه العريضة بإيجاز:

1) الأسباب التي حملت هذه الثلة من المناضلين إلى اللجوء إلى الكفاح المسلح.

2) فشل الأطروحات السلمية ودخول الزّعامات السياسية المحترفة في نفق مظلم قد لا ينتهي بحل مشرّف للقضية الوطنية.

3) تحديد الإطار الذي يتم فيه التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا توفرت النّوايا، وتجريد كل الحركات السياسية الأخرى من حق التمثيل.

4) تحديد السياسة الدّاخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني ووسائل الكفاح المسلح.

5) تحديد موقف الجبهة من مسائل ترى أنها سوف تكون محور الصراع في المفاوضات المحتملة وهي:

أ) الأوروبيون المستوطنون في الجزائر.

ب) المصالح الفرنسية في جزائر ما بعد الاستقلال.

إن القراءة المتأنية لهذه الوثيقة تحملنا على الاعتقاد بأن البيان قد أعد من قبل عناصر محترفة وربّما تكون لجنة الستة الأقطاب قد راجعت الصياغة قبل الطبع في جلستها الأخيرة يوم 1954.10.23م، وما يرجّح هذا الاعتقاد هو أن البيان الذي سحب من قبل المناضل الشهيد: محمد عيشاوي بدار الإخوة: زعموم بالقبائل الكبرى لم يتم توزيعه إلا في نطاق ضيق- المنطقة 3 - القبائل، والنقطة الأخرى التي تحملنا على ترجيح هذا المنحى هي الصورة المثالية والتحليل الموضوعي لأبعاد الكفاح المسلح وما سوف يترتب عنه خلال مرحلة المفاوضات من تصلب الموقف الفرنسي حفاظا على مصالح الأوروبيين المستوطنين وعلى المصالح الاقتصادية والثقافية المكتسبة.

هذه النقطة بالذات تؤكد الكفاءة السياسية التي يتمتع بها هؤلاء الزعماء الذين يفترض فيهم أنهم من منتوج المنظمة الخاصة وتغلب عليهم الصفة العسكرية، وكيف تحولوا عندما أملت الضرورة ذلك إلى سياسيين أكفاء مؤهلين بل إلى منظرين ومفكرين يستقرؤون الأحداث ويستنبطون الأحكام في مسائل تعد من صميم المعركة ضد الاستعمار.

وبالرغم من هذه الكفاءة السياسية فالتواضع والشعور بالنقص ظل السمة المميزة لنشاط هؤلاء الزعماء، والرّغبة في استكمال هذا النقص هو الذي حدا بهؤلاء الزعماء: محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد وبلقاسم كريم إلى البحث عن شخصية سياسية مرموقة تتصدّروا جهة الأحداث، واختيارهم للدكتور: الأمين دباغين – مناضل قديم في حزب الشعب إلى سنة 1949م – إنما كان بسبب مواقفه وقناعته الشخصية التي تتفق إلى حد بعيد مع النظرة السياسية لهؤلاء الزعماء، غير أن الدكتور: دباغين طلب مهلة للتفكير ثم اعتذر في الأخير، بعد أن رأى أن منطقتي الأوراس والقبائل وحدهما المؤهّلتان لخوض المعركة، وكانت له قراءات سياسية أخرى.

وحسب السيد: محمد بوضياف فإن محاولات أخرى تمت مع شخصيات سياسية معروفة – لم يذكر أسماءها – إلا أنها لم تسفر عن أية نتيجة، فحسب السيد: بوضياف دائما فإن سبب إحجام هؤلاء المناضلين عن تقلد المسؤولية والدخول في المعترك السياسي للحركة الجديدة ناتج عن عدم قناعتهم بالاختيار الاستراتيجي لزعماء جبهة التحرير الوطني، وهذه القناعة الخاطئة ترسّخت في أذهان بعض الشخصيات السياسية بعد أحداث 8 ماي 1945م وظلت تتغلغل في أعماقها حينا من الدهر، ولم يستفيقوا من هذا السبات إلا بعد أحداث 20 أوت 1955م ﴿**يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا**﴾ [سورة يس الآية: 52] فوصفوا هؤلاء الزعماء بالمغامرين وبالمجانين لجرأتهم على اتخاذ قرار حاسم لا مردّ له، ونحن بدونا نشاركهم الرأي ونصف هؤلاء الزعماء بالمغامرين لكن بالمفهوم النبيل لكلمة (مغامرون)، لأن من يؤسس حزبا سياسيا يقود معركة شرسة ضد عدوّ غاشم اعتمادا على قدرات كامنة لم تتضح له بعد قبل أسبوع واحد فقط من القيام بالثورة جدير بهذه التسمية، ومهما تكن المخاطر التي تنطوي عليها هذه المغامرة فهي أفضل من الجبن وأشرف من الاستكانة وأسمى من الذل.

بيان أول نوفمبر 1954

« أيها الشعب الجزائري ،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية :

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة ، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي ، ورغبتنا أيضاً هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فاننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل . أما في الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية . التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين .

ان أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد . فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبداً بين الأقطار الثلاثة .

ان كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فاننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث

وهكذا ، فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها ، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء ، محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية . ان المرحلة خطيرة .

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، ان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلان عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى ، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية .

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم :

« جبهة التحرير الوطني »

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الصرفة ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا -

الهدف :

الاستقلال الوطني : بواسطة :

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية .
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .
- التطهير السياسي باعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاماً في تخلفنا الحالي
- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق الوحدة الافريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي
- تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

وانسجاماً مع المبادئ الثورية ، واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

صورة لـ: النص الأصلي لبيان أول نوفمبر موجه للشعب الجزائري
"باللغة العربية"

...ONT DE LIBERATION
NATIONALE

PROCLAMATION

PEUPLE ALGERIEN ,

...X MILITANTS DE LA CAUSE NATIONALE ,

A vous qui êtes appelés à nous juger, le premier d'une façon ...nérale, les seconds tout particulièrement, notre souci, en diffusant ... présente proclamation, est de vous éclairer sur les raisons profondes ... nous ont poussé à agir, en vous exposant notre programme, le sens de ...re action, le bien-fondé de nos vues dont le but demeure L'INDEPENDANCE ...TIONALE dans le cadre Nord-Africain. Notre désir aussi est de vous ...iter la confusion que pourraient entretenir l'impérialisme et ses ...nts administratifs et autres politicailleurs véreux.

Nous considérons avant tout qu'après des décades de lutte, ... Mouvement National a atteint sa phase finale de réalisation. En ef...t, le but du mouvement révolutionnaire étant de créer toutes les condi...ons favorables pour le déclenchement d'une action libératrice, nous ...timons que : sur le plan interne, le peuple est uni derrière le mot ...'ordre d'indépendance et d'action, et sur le plan externe, le climat de ...étente est favorable pour le réglement des problèmes mineurs dont le

APPEL

PEUPLE ALGERIEN,

A l'exemple des peuples qui ont brisé les chaînes de l'esclava...ge et de l'oppression ,

En accord avec tes frères Marocains et Tunisiens auxquels tu es lié par des siècles d'histoire, de civilisation et de souffrance, tu ne dois pas oublier un seul instant que notre avenir à tous est commun.

Par conséquent, il n'y a pas de raison, pour ne pas unifier, confondre et intensifier notre lutte. Notre salut est un et notre déli...vrance est une, dissocier le problème maghribin c'est aller contre une réalité historique qui, à dater de 1830, fait notre malheur à tous.

En outre, pense un peu à ta situation humiliante de colonisé, réduit sur son propre sol à la condition honteuse de serviteur et de misérable surexploité par une poignée de privilégiés, classe dominante et égoïste qui ne cherche que son profit sous le couvert fallacieux et trompeur de civilisation et d'émancipation.

A propos de civilisation, nous te rappelons quelques dates il...lustres : 1830 avec ses rapines et ses crimes au nom du droit du plus fort; 1871 suivie de massacres et d'expropriations qui ont frappé des milliers d'Algériens; 1945 avec ses 40.000 victimes; 1948 et ses élections à la Naegelen; 1950 avec son fameux complot. Comme tu le constates, avec

صورة لـ: النص الأصلي لبيان أول نوفمبر موجه للشعب الجزائري
"باللغة الفرنسية"

لماذا تأسيس حزب ثوري جديد ؟

ظل السؤال مطروحا منذ أن حسم اجتماع (22) الموقف لصالح دعاة العمل المسلح، ما الإطار السياسي الذي يضمن الغطاء الإعلامي لهذه الانتفاضة؟ وبعبارة أوضح ما هي الحركة السياسية التي تستطيع أن تقود الأحداث بشجاعة وأن تتحمل أعباء المسؤولية بكفاءة وأن تتصدى للهجمات السياسية المضادة للثورة، وكان أمام هؤلاء الزعماء ثلاث خيارات أساسية.

- أن يكون ذلك تحت لواء حزب الشعب الذي تجرأ ذات سنة وجاهر بالدعوة إلى الاستقلال.
- أن يكون ذلك تحت راية حركة الانتصار (جناح المركزيين) التي تشارك هؤلاء الزعماء الرأي في الدعوة إلى العمل المسلح، لكنها تفضل التّريث إلى حين.
- أن يكون ذلك تحت راية حزب جديد وتحييد الحركتين السابقتين – مع ما ينطوي عليه هذا العمل من المتاعب قد تسيء إلى الحزب الجديد الذي سوف يعوّل كثيرا على مناضلي الحركتين – جناحا حركة الانتصار – في الانضمام إلى العمل المسلح.



حزب جبهة التحرير الوطني

فعن الاختيار الأول، فإن مناضلي الحركة الوطنية يقدرون مواقف قيادة حزب الشعب – حركة الانتصار – الجزائري، والأقطاب الستة – مفجّري الثورة – كانوا مناضلين أوفياء لهذا الحزب قبل التصدع الذي حدث غداة اكتشاف المنظمة الخاصة – مارس 1950 – ورفض قيادة الحزب إعادة هيكلة المنظمة مرة أخرى، مما أدى إلى تشرد عناصر هذه المنظمة بين الدّاخل والخارج، وزجّ بالكثير منهم في سجون الاستعمار، وقد ازدادت أوضاع الحزب تدهورا عندما رفض أعضاء اللّجنة المركزية منح رئيس الحزب: الحاج مصالي السّلطة المطلقة وتمسّكوا بمبدأ الديموقراطية، فانقسم الحزب بذلك على نفسه وفقد بريقه وقوته، فالمعاناة الشخصية للحاج مصالي من أجل القضية الوطنية لا تبرر مطلبه، ولا يتفق هذا المطلب مع المتغيرات السياسية ومع التطورات الإيجابية داخل الحركة وارتقاء مناضلين أكفاء في مناصب المسؤولية داخل جهاز الحزب، وحفاظا على وحدة الحزب أظهر الأقطاب الستة قدرا من المرونة وآثروا استغلال تجربته السّياسية والاستفادة من خبرته بدل القطيعة وكانوا ينتظرون منه تفهّم الوضعية وتقدير الموقف ومسايرة المستجدات على الساحتين المحلية والإقليمية، فأرسلوا إليه وفدا لمحاورته في الموضوع، غير أنه أصرّ على أن الحسم في موضوع كهذا لا يتم إلا في إطار مؤتمر حزبي شامل، فأكّد بهذه الذريعة الواهية عجزه عن مسايرة التطورات لأن الإعلان عن الثورة لا يجوز أن يتم بواسطة مكبرات الصوت، فانحرف عن المسار وجرّ خلفه قاعدة نضالية عريضة أحسنت الظن في القائد وأساءت إلى الوطن من حيث تدري أو لا تدري.

أما الاختيار الثاني – حركة الانتصار – (جناح المركزيين) فكانت أكثر تفهّما، غير أنها كانت ترى أن الأوضاع السياسية – الإقليمية والمحلية وحتى الدولية لم تكن

لتخدم القضية الوطنية وبذلك فإن جناح المركزيين في حركة الانتصار يفضلون التأجيل إلى أجل غير مسمّى، وما من شك في أن عناصر هذه الحركة مافتئت تؤرقها مجازر الثامن من ماي 1945م.

ولم يبق أمام الأقطاب الستة من حلّ سوى تأسيس حزب جديد يشكل الإطار السياسي للمقاومة ويحمل أفكارا ثورية تستجيب لطموحات شريحة واسعة من مجتمع سئم من الوعود وملّ الانتظار، غير أن صدى هذه الحركة قد لا يجد منفذا إلى قلوب الجماهير عن طريق الاجتماعات والملتقيات، فتلك مرحلة تجاوزتها الأحداث، فكان أيضا لابدّ من توعية الجماهير وتطويعها وسط أنغام الرشاشات وطلقات البارود وهدير الدّبابات، وكان مؤسّسو الجبهة واثقين من أن غطرسة الاستعمار سوف تساهم بشكل كبير في توعية الشعب وسوف تعلّمه عن طريق القمع كيف يتألّم وكيف يموت من أجل هذا الوطن.

الباب الثالث

الفصل الأول:

- ساعات قبل الانفجار
- الإنفجار
- أصداء الانتفاضة في الأوساط الإعلامية
- تقويم العمليات القتالية الأولى وردود الأفعال العسكرية من قبل العدو
- نتائج العمليات على مستوى المناطق
- ردود أفعال محلية
- ردود أفعال الطبقة السياسية الوطنية
- لمحة سريعة عن مواقف الحركات السياسية متفردة
- حزب البيان الديمقراطي الجزائري
- الإصلاحيون (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)
- الحزب الشيوعي الجزائري
- الحركة الوطنية الجزائرية
- ردود أفعال القوات العسكرية الفرنسية
- استراتيجية موحدة وحرب على أكثر من صعيد
- أساليب القتال لدى وحدات جيش التحرير الوطني

ساعات قبل الانفجار

بعد اللقاء التاريخي الأخير المخلَّد بالصورة التذكارية للزعماء الستة يومي (24.23).1954.10 يعود كل قائد إلى منطقة نشاطه ليستكمل الترتيبات الضرورية لاستقبال اليوم الموعود - 1 نوفمبر 1954 - ، وقد اتفق قادة الثورة على تنظيم لقاء بعد اندلاع الثورة حدّد بين العاشر والثاني عشر من شهر جانفي 1955م لتقويم الأوضاع السّياسية والعسكرية ولتنسيق المواقف والعمليات ضد الأهداف الاستعمارية.

فلم تعد المسألة بعد الآن مسألة نوايا أو قرارات، إنما هي مسألة أفعال وإجراءات في مجالات التنظيم والتّسليح والتأطير، وتوزيع المهام وقيادة العمليات، وهي مهام في غاية الخطورة والدقة ولن يقوى على حملها كل الرجال، وبعد سلسلة من اللقاءات المحلية مع القادة المساعدين كشف خلالها قادة المناطق عن تاريخ بدء العمليات القتالية، كما تم تحديد الأهداف بدقة.

وقد حرص قادة المناطق على تنفيذ القرارات المتفق عليها في مواعيدها وضمان السّرية التّامة لتحقيق عنصر المفاجأة، قصد إرباك العدو من جهة وتحقيق أكبر قدر من الخسائر في صفوفه من جهة ثانية، ولم تحل بعض العراقيل التي اعترضت نشاطات ومساعي القادة في الساعات الأخيرة من الاستمرار في استكمال الترتيبات اللازمة.

فقد اعترض قادة محليون على تعيين رابح بيطاط على رأس المنطقة الثانية، فكان أن أجرى اتصالات سريعة مع ديدوش مراد في المنطقة الرابعة وتبادلا في قيادة المنطقتين الثانية والرابعة، حيث أشرف بيطاط بنفسه على قيادة عملية الهجوم ليلة أول نوفمبر على ثكنة "بيزو" بالبليدة وانتقل ديدوش إلى المنطقة الثانية وقاد

العمليات الأولى بنجاح إلى أن استشهد في معركة وادي بوكركر يوم 18 جانفي 1955 وقد تخلى بعض العناصر عن المهام الموكلة إليهم في البليدة – المنطقة الرابعة – عندما أقنعهم المركزيون بعدم جدوى هذه الانتفاضة، فأسرع القائد "أوعمران" بتعويض هؤلاء العناصر بعناصر أخرى من المنطقة الثالثة، ولم تسجل في المنطقتين الأولى والثالثة صعوبات تذكر قبل اندلاع الثورة، ولعل هذا ما توصل إليه تحليل الدكتور: "الأمين دبّاغين" عندما عرض عليه وفد من القيادة السداسية تصدر الواجهة السياسية للأحداث.

الانفجار

بالرغم من أن "جان فوجور" مدير إدارة الأمن كان يعلم أنه ومنذ شهر أفريل 1954م أن شيئا ما بصدد الإعداد، ويعترف بأن بعض التقارير التي كانت تصله تتحدث عن وجود مجموعات من شمال إفريقيا تتدرب في مصر، أما مصلحة الاستعلامات فقد كانت تؤكد له بأن كل شيء يدبّر في القاهرة، وان الرئيس هو أحمد بن بلة العضو السابق في المنظمة الخاصة – تقرير 23 أكتوبر 1954[1]، غير أن هذه التحذيرات لم تكن كافية بالنسبة لسلطات الاحتلال التي لم تتضح لديها الرؤيا بشكل يسمح لها باتخاذ إجراءات ردعية ضد مناضلي حركة الانتصار التي ترى أنها المتسبّبة في اندلاع أعمال عنف فيما بعد، هذه التقارير التي كانت مصالح الاستخبارات الفرنسية تستقيها من مصادرها الخاصة يغلب عليها الطابع الإجمالي وتنقصها الدقة والموضوعية، إذ لم يتأكد لديها سوى وجود وفد رسمي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة ويتكون من كل من:

(1) محمد حربي – الثورة الجزائرية – سنوات الإجهاض الصفحة: 24.

1) أحمد بن بلة، 2) حسين آيت أحمد، 3) محمد خيضر، وربّما عناصر أخرى من حركة الانتصار – جناح المصاليّين – كانوا في مهمة أخرى في إطار المساعي السّياسية لدرء الصدع بين جناحي الحركة.

وكان لغموض هذه التقارير التي لم تتمكن بعد سلطات الاحتلال من تحديد هوية العناصر الفاعلة في الجبهة ومن مراقبة نشاطاتها داخل الوطن وخارجه أثر إيجابيٌّ جدّا سمح للزعماء الستة باستكمال الترتيبات الضرورية في ظروف أمنية أقل خطرا، فكانت المفاجأة تامة ليلة أول نوفمبر، عندما أُذن لمناضلي جبهة التحرير بمهاجمة أهداف عسكرية أو شبه عسكرية ومنشآت قاعدية يستخدمها جيش الاحتلال كالطرقات والجسور ووسائل الاتصال أو ضدّ من يشتبه فيهم بأنهم سوف يكونون مصدر خطر على مقاتلي ثورة التحرير كحراس الغابات وأعوان البلديات المسلّحين، وقد أعطيت للمقاتلين تعليمات صارمة بأن لا يتعرضوا للمدنيين من الفرنسيين أو من الجزائريين ممن يشتبه في تعاونهم مع الاستعمار، وكانت أهداف هذه الهجمات محدودة وتتلخّص فيما يلي:

1) إحداث صدمة عنيفة لدى سلطات الاحتلال بواسطة هجمات منسقة وسريعة على مستوى كامل التراب الوطني.

2) مهاجمة ثكنات عسكرية ومحاولة الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة.

3) تحطيم بعض المنشآت القاعدية لتعطيل حركة مرور القوات الاستعمارية.

4) تخريب وسائل الاتصال كخطوط الهاتف لمنع قوات الاحتلال من استغلالها.

5) تخريب مخازن التموين كالتعاضديات ومخازن الحبوب والوقود...

وهكذا، وبالرغم من أنّ معظم الأهداف كانت متواضعة وأن الخسائر الناتجة عنها لا تمثل عبئا ثقيلا يضرّ باقتصاد الاستعمار أو يشل نشاط قواته، غير أن الزمن

المختار وتناسق الهجمات وتشابه الوسائل المستعملة وتنظيم مجموعات الهجوم تدل كلها عن وجود مخطط مدروس وبنضج، كما عبرت عن ذلك صحيفة "صدى الجزائر" الصادرة يوم 2 نوفمبر 1954م.

تتحدث جبهة التحرير عن – 80 – عملية قتالية شنّها مجاهدو ليلة أول نوفمبر على مستوى التراب الوطني، بينما لم تعترف فرنسا سوى بوقوع – 30 – هجمة على معاقل الاستعمار ومنشآته، ويبدوا أن سلطة الاحتلال تريد التقليل من هول الصدمة التي أصابتها لطمأنة المستوطنين الذين أذهلتهم هذه الهجمات المنسّقة من حيث الإطار الزماني، وبالرغم من أن الخسائر المادية كانت محدودة بالمقارنة مع عدد الهجمات – فقد اعترفت صحيفة صدى الجزائر الفرنسية بثمانية قتلى وخسائر مادية أخرى – فإن الذهول الذي أصاب الاستعمار كان سببه الجرأة التي حملت هذا التنظيم على اللجوء إلى العنف وإظهار التحدي، وكذا السرية التامة التي تم فيها الإعداد لهذه الهجمات، وفي انتظار التحريات التي سوف تقوم بها مصالحها للأمن لتحديد هويّة الفاعلين، راحت توجه أصابع الإتهام إلى مصر أحيانا وإلى – فلاقة – الجنوب التونسي – الوصاية كما يصطلح عليها – قصد التقليل من التأثير المعنوي على نفسيات المستوطنين وعموم الفرنسيين ودعاة الاستعمار في الجزائر، والحق أن مصر بموقفها الثابت لمناصرة القضية الوطنية وإذاعتها لبيان أول نوفمبر من إذاعة (صوت العرب) بالقاهرة وإعلانها عن مساندة الثورة الجزائرية تكون قد أوهمت فرنسا بأن لها ضلعا في الأحداث التي جرت ليلة أول نوفمبر، وسوف تبحث فرنسا من الآن عن ذريعة لاتخاذ إجراءات ردعية ضدها[1] (العدوان الثلاثي 1956)، فكانت التصريحات التي أدلى بها جلّ المسؤولين في إدارة الاحتلال تصب في هذا الاتجاه، وحاولت فوق ذلك تقديم صورة مشوّهة لنشاط مجموعات القتال – الثوار – ووصف أعمالها بالإجرام، فقد جاء على لسان الحاكم العام للجزائر "روجي

---

(1) تصريح رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" 12 نوفمبر 1954م.

ليونار" بأنه "في الليلة المنصرمة وفي نقاط مختلفة من التراب الجزائري وبصفة خاصة شرق محافظة قسنطينة وفي منطقة الأوراس قامت مجموعات صغيرة من الإرهابيين بارتكاب 30 عملية تخريبية متفاوتة الخطورة... هذا وأن السكان الذين نطمئنهم بهذه المناسبة ونعدهم بأن الحاكم العام سوف يقوم بكل ما في وسعه لتوفير الأمن وقمع هذه الأعمال الإجرامية[1].

وإذا كان متزعمو الثورة لا ينتظرون من فرنسا أن تمطر الجبال بالعطور أو تستقبل مدبّرو الأحداث بالزهور، فإن مثل هذه التهديدات لن تخيفهم ولن تثنيهم عن عزمهم فقد هدّد قبله رئيس الحكومة "منديس فرانس" في خطاب له بالمناسبة قائلا: "لا ينتظرن أحد منا أن نتفاهم مع المتمردين ولا أية تسوية... فالمقاطعة الجزائرية فرنسية منذ عهد بعيد"[2] ونفس الخطاب جاء على لسان وزيره للداخلية "فرانسوا ميتران" بتاريخ 7 نوفمبر 1954م حيث قال بالمختصر المفيد: "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"، وهو ما سيكون إلى أن يتضح لساسة فرنسا ومتعطشي الدماء بأن الجزائر لم تكن ذات يوم مالا متروكا كما يدّعون، وأنّ الحيازة التي يتذرّعون بها وهم وخبل، فعندها تكون جثث الضّحايا قد ملأت الأودية وغطّت القمم، ثمة فقط يبدأ التفكير في البحث عن الحل السلمي للقضية.

---

(1) روجي ليونار الحاكم العام للجزائر.

(2) تصريح "منديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 12 نوفمبر 1954م.

أصداء الحدث في الصحافة الفرنسية

ATTENTATS TERRORISTES EN ALGÉRIE : 8 morts

MONTRES DERMONT OR ACIER PLAQUÉ

L'ÉCHO D'ALGER

15 FRANCS

AGIR VITE ET FORT

LE REMANIEMENT DU MINISTERE

M. Mendès-France a reçu hier le général Kœnig

— ancien ministre — de la Défense nationale

Le président du Conseil rencontrera à nouveau vendredi les "pressentis" socialistes

AU TERME D'UNE CAMPAGNE VIOLENTE ET SANS PITIÉ

Les États-Unis votent aujourd'hui

Les républicains dirigés par Eisenhower conserveront-ils la majorité au Congrès ?

Près de 65 % d'abstentions sont à craindre

Les dépouilles des victimes ont du être ramenées à dos d'hommes

Lyon a fait à S.M. HAILÉ SÉLASSIÉ un accueil digne du "roi des rois"

L'EMPEREUR D'ÉTHIOPIE EST ... A PARIS

REBONDISSEMENT DE LA GRÈVE DES DOCKERS BRITANNIQUES

LA ROYAUTÉ DE MARIE A ÉTÉ SOLENNELLEMENT PROCLAMÉE A SAINT-PIERRE PAR S.S. PIE XII

REFLETS DU JOUR

ÉLECTIONS AMÉRICAINES

La réunification de l'Allemagne

Les experts des Trois préparent la réponse à la proposition soviétique

Ils ont tenu hier à Londres une première conférence

Le mariage de la petite nièce du général de Castries

DU VRAI... DU FAUX

LUEURS SUR LES SOUCOUPES

IV · SOUCOUPES ANCIENNES

AIME MICHEL

صورة للصفحة الأولى من جريدة /صدى الجزائر/ الفرنسية L' ÉCHO – D'ALGER
الصادرة بالجزائر يوم 2 نوفمبر 1954م تسجل أول عملية حربية
قامت بها الطلائع الثورية الجزائرية

من صحيفة صدى الجزائر قراءة في العمود الخاص بالحدث

ضرورة التدخل العاجل وبقوة

في اللّيلة التي سبقت عيد الأموات. وبينما كان الجميع يتهيّأ للاحتفال بذكرى الأموات – كل الأموات – جرت وفي نفس الوقت في عدة نقاط من الجزائر سلسلة من الهجومات الإرهابية.

لقد كانت حصيلة هذه العمليات الإرهابية عددا من القتلى والجرحى، وكذا أضرار مادية كان أهمّها: بعزازقة وبوفاريك وخاصة في الشمال القسنطيني، الزمن المختار، تناسق الهجمات، تشابه الوسائل المستعملة، تنظيم مجموعات الهجوم المرتدية للزيّ العسكري وخاصة تلك التي تنشط في الناحية الحدودية الجزائرية التّونسية، كلّ هذا نابع وبوضوح عن مخطّط مدروس وبنضج.

لا نستطيع القول بأن الأدمغة المدبّرة والتي حددت ساعة المؤامرة كانت تعتقد أنّ الوضع الرّاهن للجزائر سيفتح الطريق لعمليات تكون أكثر عمقا واتساعا، وأنها ستكون وقود حريق لانتفاضة شاملة. كما لا نستطيع القول بأنّه وفي هذا الوقت بالذات الذي باتت فيه الحواجز الأمنية غير فعّالة. إن كان مسؤولي هذه الأعمال البشعة يستطيعون محو أمن ووحدة عمالتنا.

أمام هذا الاستفزاز الدّموي الموجّه بدون شكّ لضرب الرأي العام العالمي! فإن سكان إقليمنا يحافظون على هدوئهم واضعين ثقتهم – في شبكة الأمن، لكن بالمقابل يتساءلون ويلاحظون أن الأعمال الإرهابية الأكثر إنتشارا والأحسن تنظيما قد وقعت على الحدود الجزائرية – التونسية بالتنسيق الأكيد مع "فلاڤة" جبال جنوب الوصاية (السلطة).

وهذا يؤكد ومع الأسف ما كتبناه على هذه الأعمدة يوم 26 جويلية الأخير حول المشكل التونسي الذي لم يتم حله بعد.

لقد قلنا في ذلك الوقت بالخصوص أنه من غير الممكن الشّروع في حوار صريح ومثمر في جو يسوده الإجرام، لا شيء يمكن فعله في إتجاه إعادة التنسيق الفرنسي التونسي ما دامت الأجواء هناك يسودها أدنى قدر من الفوضى والعنف.

يبقى المشكل اليوم مطروحا بأكمله وعلى الحكومة التحلّي بالصرامة لحله.

لقد سجل السكان بارتياح الضمانات التي أعطاها الحاكم العام بخصوص إجراءات الحماية والقمع التي يتطلبها الوضع والتي دخلت حيز التنفيذ، وأنه أي الحاكم يمتلك وسائل تدخل إضافية.

السكان يثقون في قوات الحماية من أجل فرض احترام النظام والأمن العامين، ولكنهم يتمنون أيضا تزويدهم بوسائل تمكنهم من تأدية مهماتهم الحساسة في أرضية صعبة، يجب العمل بسرعة على سحق عصابة الإجرام وبقوة.

السّلم الاجتماعي يدعو إلى ذلك – انتهى –



تعليق المؤلف

هذه ترجمة شبه حرفية لما ورد في جريدة "صدى الجزائر" الفرنسية الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1954م، تناول فيها كاتب هذا العمود موضوع العمليات الحربية التي جرت وقائعها في عدة نقاط من الوطن الجزائري ليلة 31. 10 – 1. 11. 1954م، ويلاحظ أن الصحيفة لا تتوفر على قدر واف من المعلومات التي تعكس سير وطبيعة العمليات الهجومية هذه فأعطاها كاتب العمود صفة الإرهابية. كما يلاحظ التحيز الواضح للصحيفة والتي تعكس بجلاء الموقف الرسمي للحكومة.

فالصحيفة لم تستطع تعيين سوى نقطتين اثنين هما: لعزازقة وبوفاريك، تعرضتا لهجوم مباغت من قبل الثوار، من أصل أكثر من ثلاثين عملية هجوم تعرضت لها مواقع مستهدفة ليلة أول نوفمبر 1954م. كما أنها لم تستطع تحديد مناطق العمليات في الشرق الجزائري وبالذات في منطقة الأوراس. وزعم كاتب هذه المقالة أنها جرت في الحدود الجزائرية – التونسية. وبالتنسيق مع "فلاقة" الجنوب التونسي كما يصفهم.

والحال أن عنصر المفاجأة أفقد إعلام الاستعمار الموضوعية في الطرح، كما أفقد الحكام القدرة على الاعتراف بشرعية المطلب، فراحوا يكيلون التهم مرة إلى تونس ومرة أخرى إلى مصر.

حتى إن بعض الصحف توهمت بأن طائرات شراعية تزود الثوار بالسلاح.

"........... وفي إظهار وجودهم في بدلات عسكرية من اللون (الكاكي) وفي استعراضاتهم التي يقومون بها وفي تسلّحهم القوي الذي يأتيهم حسب كل احتمال عن طريق الجو"[1].

---

(1) من مقال ورد في صحيفة L'information الفرنسية بتاريخ 29 – 4 – 1955م.

أصداء الانتفاضة في الأوساط الإعلامية

شكلّت أحداث العنف التي اندلعت في الجزائر فجأة مادة إعلامية خصبة أسالت كثيرا من الأقلام في الصحف على اختلاف توجّهاتها السّياسية، وقد تناولت هذه الصحف الموضوع استنادا إلى التصريحات التي أدلى بها الرّسميون في إدارة الاحتلال من خلال تقييمهم للوضع، لذا كانت الكتابات الصحفية منذ بداية الأحداث تعكس المواقف الرسمية للإدارة وتعزّزها، فكانت تنشر أخبارا مشوّهة تسيء إلى سمعة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني وتصف أعمالهم بالإجرام، وتقدم تحليلات خاطئة لأصول الانتفاضة إنطلاقا من مسلمة لا شية فيها، وهي أن الجزائر أرض فرنسية وسكانها رعايا فرنسيون يخضعون لقوانين استثنائية وهم ملزمون بالعمل بها وكل رفض أو اعتراض عنها يعد عصيانا وتمرّدا على النظام العام ويعرض صاحبها لإجراءات عقابية صارمة، فمن هذا المنطلق التّعسفي كانت إدارة الاحتلال تتعامل مع المواطنين الجزائريين لتكريس فعل الاحتلال إلى أن تحول إلى قناعة ثم إلى ثقافة وسلوك بالنسبة للأوروبيين فكانت الصحف الفرنسية تعالج الموضوع من هذا المنظور وتنظر إلى الأحداث على أنها أعمال إجرامية مجرّدة ومؤامرة ضد النظام العام، ففي قراءة للعمود الخاص الذي تناول الحدث الصفحة 10 من صحيفة صدى الجزائر الفرنسية الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1954م، ندرك مدى تحامل كاتب العمود على الثورة من خلال السياق العام ومن خلال العبارات التي انتقاها بشكل يثير انفعال القارئ.

وقصد التشكيك في الأهداف النبيلة والنوايا الحقيقية لجبهة التحرير الوطني أو عزت السلطات الفرنسية إلى الصحف بأن تسلط الأضواء على مسار حياة بعض الثوار ممن كانت لهم سوابق عدلية، وانضموا إلى جبهة التحرير الوطني، ففي هذا الإطار نشرت الصحف الفرنسية في أعمدتها البارزة تعاليق عن جيش التحرير

الوطني المزعوم حسب تعبيرها، وأنه يضم بين عناصره قادة بارزين أصحاب سوابق عدلية خطيرة لا تقوى الجبال على حملها حسب تعبير صحيفة صدى الجزائر – واستدلوا على ذلك بالبطل: قرين بلقاسم الذي تصفه الصحيفة بأنه ترأس مجموعة من الإرهابيين بدلا من أن يستسلم للعدالة، بهذا المنطق تحاول الصحف أن تحرّف الثورة التحريرية وأن تجعل منها أداة للإرهاب مما يبيح لها ممارسة القمع بمختلف أشكاله وصوره، وإذا كان ثمة من معارض للسياسة الاستعمارية في الجزائر لكن من منظور خاص أيضا، فإن ذلك نجده لدى التيارات الشيوعية، فمنذ..1954.11.4م تصدَّرَ جريدة "الإباحي" الشيوعية عنوان كبير "إفريقيا الشمالية شعب واحد يناضل ضد الإمبريالية" وفي 11 نوفمبر 1954، كتبت تقول: "يمكننا أن نقول أن حربا جديدة كحرب الهند الصينية قد بدأت" ومن جهة أخرى تناولت جريدة الحقيقة الصادرة (12 - 26) نوفمبر 1954م عن الحزب الشيوعي الأممي الموضوع وأكدت على لسان مكتبها السياسي ما يلي: "لنتذكر الهند الصينية! لقد وعدونا إذ ذاك بعملية تطهير بسيطة ثم كانت تلك الحرب القدرة التي تواصلت ثمان سنوات، فلا يجب أن ننتظر ثمان سنوات أخرى لنعترف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال، نقول "لا للحرب القذرة في الجزائر"[(1)].

وباختصار فإن الإعلام في بداية الأحداث خاصة كان بعيدا كل البعد عن الأحداث داخل الوطن، وعلى الرغم من نتائجه السلبية ومن السموم التي كان ينفثها لتضليل الرأي العام وادعاءاته بأن 500 فلاقي[(2)] تسلّلوا من الجنوب التونسي إلى داخل الجزائر وأن طائرات شراعية بدون أضواء تنقل المؤن والأسلحة ليلا إلى الأوراس انطلاقا من ليبيا، وأن هذه الاعتداءات هي من تدبير أطراف خارجية..

(1) الثورة الجزائرية سنوات المخاض لـ/ محمد حربي الصفحة: 26.
(2) تعني كلمة فلاقي في اللهجة المحلية التونسية – قاطع الطريق – وقد استعارتها السلطة الاستعمارية لتشويه صورة المجاهدين وتصفهم بأنهم قطاع طرق.

وهكذا راحت تنشر أقوالا متناقضة ومتضاربة، فقد صرح الوالي العام "ليونار روجي" في حفل رسمي بأن المتمردين لا يزيد عددهم عن 400 شخص، وعنونت في نفس الوقت صحيفة "صدى الجزائر الفرنسية" بأن قوات الأمن ألقت القبض على 750 شخصا وقتلت وجرحت 70 من المتمردين وتعني بهم المجاهدين.

هكذا تعامل الإعلام الفرنسي مع أحداث العنف التي اندلعت في الجزائر، والتي أخطأ في تحديد مصدرها فراح يخبط خبط عشواء.

ولم يكن لجبهة التحرير الوطني شيء من ذلك، غير أن أصداء الانتفاضة وآثارها على الساحة الأمنية هي وحدها المادة الإعلامية التي استطاعت الجبهة أن تسوّقها وأن تحدث بها صدمة قوية أفقدت إعلام الاستعمار المصداقية في الطرح، وقد ترك افتقارها لوسائل الإعلام كالتي يتوفر عليها الخصم مثل: الإذاعة والتلفزيون والصحف ووسائل النّشر المختلفة فراغا كبيرا سمح للسلطات الاستعمارية بأن تكيف الأحداث وتزيّف الوقائع بما يخدم مصالحها، فوصفت جيش التحرير بالفلاقة وتعني بهم "قطاع الطرق" باللهجة التونسية، ولا يخفى على أحد ما لهذه الكلمة من تأثير على نفسيات سكان الريف (مهد الثورة) خاصة ممن كانوا يعانون من خطر هذه اللّصوصية، فاستغلوا هذا المفهوم لتشكيك السكان في النوايا الحقيقية للمجاهدين.

كما كان لموت المعلم "مونيرو" وجرح زوجته في مضايق تيغانمين بالأوراس أثر سيّء على العمليات القتالية ضد الأهداف الاستعمارية لم تستطع الجبهة دفعه أو تبريره لعدم امتلاكها لوسائل الإعلام، ولكي تعزل سلطة الاحتلال هذه السرايا من المجاهدين عن بقية السكان راحت تتحدث عن عناصر كانت لها سوابق عدلية فاعتصمت بالجبال. فلما عرفت التنظيمات السرية للجبهة خطر هذه العناصر رأت أن مصلحتها أن تضمهم إليها لتستفيد من تجربتهم القتالية ومن إصرارهم على الرفض القاطع للأحكام الصادرة ضدهم وتخليصهم من السلبيات التي أدت بهم إلى الانحراف، فراح الإعلام الاستعماري يتحدث عن الجرائم المنسوبة إليهم

ويصفهم بأوصاف تثير حساسية المواطنين وتنفّرهم من هذه السّرايا التي يقودها منحرفون أخلاقيا فارون من وجه العدالة – حسب تعبيرهم – أمثال: قرين بلقاسم، رمضان حسوني، حسين برحايل، وهؤلاء الثلاثة كانوا قادة لفصائل في بداية الثورة واستشهدوا في ميدان الشرف.

ولم يكن بوسع الجبهة أن تواجه هذه الهجمة الإعلامية الشرسة إلا بنزاهة رجالها ومطابقة أقوالها لأفعالها والعمل على إعطاء المصداقية الكاملة لأبعادها السياسية والعسكرية في الميدان، ولم يلبث التأثير الإعلامي من الجانبين أن أوجد أوضاعا جديدة في أوساط السكان على وجه الخصوص تم خلالها وبشكل تلقائي تصنيف السكان إلى ثلاث فئات.

1) فئة هيّجتها العواطف القومية والدينية وحمّشتها الحرب بمجرد اندلاعها فأظهرت تعاطفا مع الثورة وراحت تقدم لها الدّعم المادي والمعنوي دون حاجة إلى توعية سياسية أو تكوين مسبق ولم تتضرّر أصلا بالتضليل الإعلامي الاستعماري على اختلاف صوره، ولم تكن تملك من التكوين السياسي في المجال الوطني سوى أن هذه الأرض هي أرض الإسلام وأن الكفار دخلوها عنوة وسلبوا أهلها حريتهم وأموالهم، أما الحيز الجغرافي أو العمق التاريخي لهذا الوطن فذاك شأن يعني المثقفين والمسؤولين، وكان للحملات الشرسة التي شنّها الاستعمار ضد عناصر هذه الفئة وما تعرضوا له من التنكيل والقتل والتشريد ما ألهب عواطفهم الدينية والوطنية **﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾** [سورة التوبة: الآية: 118]، فأصّروا على النضال رغم المكاره وتعلقوا بالأمل رغم المعاناة وراحوا ينتظرون النصر من السماء.

2) فئة لم تكن واثقة من النّصر رغم إيمانها بشرعية النضال ضد الكفار، لذا كانت تسرّ بعدائها للاستعمار، لكنها لم تكن لتغامر بمساعدة الثوار، فاختارت

مسك العصا من الوسط، وانتظار ما ستسفر عنه الأحداث، فهي حين تقدم الدّعم للثورة لا حبّا في الثورة لكن خوفا من نقمة الثوار وتظهر الحياد للاستعمار وتتعلق به، - نريد الهناء لا غير -

3) فئة مهزومة نفسيّا أذهلتها القوة المدمّرة للاستعمار، فانهارت معنوياتها قبل أن تخوض الحرب واعتقدت أن هذه الثورة مغامرة كسابقاتها وأن نتيجتها حتما سوف تكون وبالا على مدبّريها ومن يقف إلى جانبهم فسارعوا مبكرين إلى معسكرات العدو للاحتماء بها أو لتقديم خدمات مجانية لإثبات الولاء المطلق للسّلطة، وإلى هذه الفئة تنتمي فئة قدامى المحاربين في صفوف القوات الفرنسية ممن يسميهم دوغول بأخوّة السلاح، فقد اختارت العمل المباشر عن قناعة مع الاستعمار وظلت شريحة منهم تعيش وسط السكان في القرى والأرياف تؤدي دورها بحذر شديد، تسدد الاشتراكات للثورة بانتظام حتى لا تثير شكوك المناضلين لكنها تتعامل مع المعسكرات في سرية تامة.

إن هذا التقسيم المظهري أملته الظروف في بداية الأحداث، لكنه وبعد سنة من القتال أظهر فيها المقاتلون الثوار نوعا جديدا من المقاومة وسجلوا بطولات رائعة وصمودا مثاليّا أمام قوات استعمارية مدجّجة بمختلف الأسلحة وبالطيران الحربي وحققوا انتصارات في أكثر من موقع، فلما لاحظ السكان الدبابات والمصفحات العسكرية تهرع لنجدة قافلة عسكرية وقعت في كمين أو طائرات مقاتلة تحاول فك الحصار عن وحدة عسكرية لجنود الاحتلال أو سيارات إسعاف وطائرات عمودية تنقل الموتى أو تخلي الجرحى من ميدان القتال، ازدادت ثقتهم بالنصر، وتعلقوا أكثر بالثورة، هذه الحوادث اليومية تقريبا في حياة سكان الريف – النواة الصلبة للثورة – كانت أبلغ أثر من قول كل صحيفة (السيف أصدق أنباء من الكتب)[1] وأصدق من

---

(1) شطر من بيت شعري لأبي الطيب المتنبي.

كل تعبير مكتوب أو مسموع، والحال أن تأثير إعلام الاستعمار على سكان الريف كان محدودا جدّا، فقد كانوا أقرب إلى الحقائق وأبعد الناس عن الصحف التي لا يحسنون قراءتها حتى وإن وجدت – فربّ ضارة نافعة – وحتى عن الوسائل السمعية البصرية الأخرى التي لا يمتلكونها في الغالب.

ومن الطبيعي أن تكون الحرب سجالا (هزائم وانتصارات) وأن تكون أساليب التنكيل ووسائل القمع عند الاستعمار كما عوّدنا في منتهى الفظاعة والقسوة، وهذه الممارسات كفيلة بأن تحط من معنويات السكان وتدفع بهم إلى الحضيض بواسطة القصف الجماعي والقنبلة العشوائية ومصادرات لمخزونات الحبوب بالجملة، سجن وتشريد وتعذيب وانتهاكات للحرمات، غير أن هذه الممارسات لم تثن السكان عن عزمهم وظلت مواقفهم ثابتة وثقتهم بالنصر أكيدة، فكان حالهم أشبه بحال الذهب الإبريز، كلما عرض على النّار ازداد إشراقا، وقد عملت هذه الظروف على انصهار الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ومعاناة في فئة واحدة تتألف من أسر الشهداء والمجاهدين والمسجونين والمناضلين وضحايا القمع والمتعاطفين مع الثورة، هذه الفئة ظلت تشكل نسيجا اجتماعيا هشا لكنه أكثر تماسكا وتضامنا مع أنه يفتقر إلى الحماية ولا يمتلك من أسباب القوة إلا الإيمان بقضيته العادلة، وتقف إلى جانب هذه الشريحة الهشة شريحة اجتماعية واسعة من بقية المواطنين ممن لا علاقة لهم بمعسكر العدو، وتقف على الجانب الآخر شريحة أخرى تحمل قناعات مغايرة وتتألف من أسر الخونة وتعيش في شكل تجمعات محمية ومحروسة لكنها مهمشة من الناحية الاجتماعية، وقد تختلط مع بقية السكان لكن ذلك يكون نادرا، ومن الأسر المشبوهة أو المرتدة لأسباب اجتماعية، وهذه الأسر تشكل كذلك نسيجا اجتماعيا مختلطا تجمعها القناعة المشتركة، وتعيش في ظروف اجتماعية متميزة، وقد تطورت العلاقات بين الأسر فجأة مع بداية الثورة من علاقات انتماء مشتركة إلى علاقات

ولاء، وذاب مفهوم القبيلة أو العائلة بسرعة وتشكّل بدلا منه مفهوم الولاء الواحد، ويندر أن تجتمع عائلتان في حوش واحد من الفئتين فإذا حدث يكون ذلك لأسباب وظروف قاهرة أملتها العلائق الأسرية، غير أن لكل قاعدة استثناء، والاستثناء هنا هو وجود عائلات أو أفراد وجدوا أنفسهم بسبب ظروف قاهرة وسط معسكر ولا يتعاطفون معه بتاتا إلا أنهم يظهرون له ذلك اتقاء شرّه فانضموا إليه عن غير قناعة، وقد لعبوا أدوارا إيجابية من مواقع غير مشبوهة، كان لها أبلغ الأثر وقدموا خدمات جليلة للثورة، كتسريب المعلومات أو الكشف عن الوشاة أو وسائل مادية مختلفة، وقد ظل هذا التصنيف ثابتا إلى أن انتهت الثورة.

إن الاعتقاد بوجود شعب جاهز لاحتضان الثورة معبإ لخوض المعركة كما يعبر عن ذلك الأستاذ: محمد عباس في كتابه (نصر بلا ثمن) لا يعبر عن الحقيقة فليس لدى الأستاذ سندا قويا يؤكد به هذا الزّعم، فالجاهزية إن صح هذا التعبير صنعتها الثورة، والمواقف الثورية صاغتها وصقلتها أحداث العنف التي تصدي بها الاستعمار للانتفاضة، وقد نخجل من أنفسنا عندما نكشف عن أرقام مخزية لعدد الحركي المتعاونين مع الاستعمار أوردتها صحيفة المجاهد الصادرة بتاريخ 4 أفريل 1960م والصورة المثالية التي أظهرتها منطقتا الأوراس والقبائل في بداية الثورة كانت الاستثناء والاستثناء يحتجّ به ولا يقاس عليه، فقد أشارت تقارير أعدتها قيادة المنطقة الخامسة أن مجموعات من الفلاحين تقوم بمطاردة المقاومين وإيقافهم[1] مثل هذا الرد السلبي لا يعكس الصورة المثالية للشعب الجزائري التي يتحدث عنها الكثير من قبيل الاستئناس والتفاخر.

---

(1) الثورة الجزائرية — سنوات المخاض/لمحمد حربي/ الصفحة: 32.



تقويم العمليات القتالية الأولى وردود الأفعال العسكرية من قبل العدو

لم تكن العناصر المتأهّبة للقيام بعمليات الهجوم ليلة أول نوفمبر 1954م تمتلك من التجربة القتالية ما يؤهلها للقيام بعمليات هجوم خاطفة وتحقيق نتائج كبيرة، رغم توفر عنصر المفاجأة، وحتى العناصر التي أدت الخدمة العسكرية الإجبارية في صفوف القوات الاستعمارية وقُدّر لها أن تشارك في الحربين العالميتين، فقد خاضت حرب مواقع وفي ظروف تختلف تماما من حيث التنظيم العسكري والكفاءة القتالية ونوعية السّلاح والتأطير والتّحصينات ووجه المقارنة بين هذه وتلك غير منطقية، إذ أن الهجوم على مؤسّسات عسكرية محصّنة ومقرات للشرطة والدّرك من قبل مقاتلين لا يمتلكون أسلحة قتالية فعّالة ولا يتوفرون على قدر كاف من المعلومات عن المواقع المستهدفة بالإضافة إلى التجربة القتالية المتواضعة أو المنعدمة والتأطير الضّعيف يجعل من الأهداف المحققة غاية ما تستطيع هذه المجموعات تحقيقه، ولم تكن القيادة تطمح في أن تحقق أبعد من تلك التي تحققت – فأول المطر قطر ثم ينهمر – وهذا ما حصل، فكان يكفي أن تكون هذه العمليات متزامنة وشاملة وضد أهداف استراتيجية استعمارية للدّلالة على طابعها السياسي وللتأكيد على أنها من فعل تنظيم ذي طابع عسكري لجأ إلى العنف لتحقيق مكاسب سياسية، وبالرغم من أن النتائج كانت متواضعة كما سنبين فيما بعد إلا أن الرسالة كانت واضحة والمضمون كان صريحا، وأن الإدعاء من قبل الاستعمار بوجود مؤامرة خارجية مغالطة وتضليل أراد من ورائه عزل الثورة عن السكان (المواطنين) وفكّ الارتباط والتلاحم الذي يحتمل أن يحصل بينهما، وطمأنة المعمرين بأن ما حصل مجرد أحداث معزولة سوف تحقق فيها لتكشف عن مدبّري هذه الأفعال الإجرامية حسب تعبيرها، غير أن مجرد تأمل بسيط في تصريح "فرانسوا ميتران" وزير داخلية فرنسا آنذاك بقوله: "إنها الحرب" يدرك القارئ من خلاله له أن فرنسا قد قرأت الرسالة وفهمت المحتوى.

نتائج العمليات على مستوى المناطق

المنطقة الأولى: بلغ عدد المشاركين في الهجمات الأولى ليلة أول نوفمبر 1954 على مستوى تراب المنطقة الأولى (أوراس – النمامشة) 359 شخصا حسب ما هو مبين في رسالة ضبطتها مصالح الأمن الفرنسية عند القائد ابن بولعيد لدى إلقاء القبض عليه في تونس، وقد تم تنظيم هؤلاء المجاهدين في شكل سرايا بعضها مكلف بالصّدام أو بالتخريب وبعضها مكلّف بالدّعم والإسناد من أجل تنفيذ – 30 – هجمة ضد 30 هدفا تمّ التخطيط لها على مستوى منطقة أوراس – النمامشة – بالإضافة إلى عين مليلة والخروب، فكانت الحصيلة كالتالي: فمن أصل 30 عملية تم التخطيط لها فشلت عمليتان اثنتان ونعني بالفشل هنا عدم إقدام العناصر المكلفة بتنفيذ العملية أصلا وانسحابها من الميدان لأسباب غامضة مثل: عملية الهجوم على ثكنة الدّرك بآريس التي لم يحضر من العناصر المكلفة بتنفيذها سوى قائد المجموعة (أحمد أنواورة)، وقد تخلت سرية عين مليلة عن المهمة الموكلة إليها كذلك.

وقد جرت أهم العمليات على النحو التالي:

1) خنشلة: ففي هجوم قاده الشهيد: عباس لغرور على مقر الدائرة قصد الاستيلاء عليها تم تبادل إطلاق النار مع الحراس مما أدى إلى الحيلولة دون تمكن المجموعة من اقتحام المقرّ، في حين تمكنت مجموعة: ابن عباس الغزالي من الاستيلاء على مقر الشرطة وحجز ثلاث مسدّسات، وقد تعرض كذلك مقر الدرك والثكنة لهجوم مباغت أسفر عن مصرع قائدالحامية وجرح أحد الصبايحية جرحا بليغا أودى بحياته فيما بعد، وفي يابوس هاجمت مجموعة: علي تامن منزل القائد واستولت على سلاحين حربيين.

2) وفي باتنة: قاد الهجوم عبيد محمد الطاهر وبوشمال، وقد استهدف الهجوم ثكنة قناصي إفريقيا حيث كان من المقرر اقتحام الثكنة، غير أن تأخر مجموعة الدّعم، لبعد المسافة أدى إلى تأخر موعد الهجوم حتى الساعة الثالثة صباحا، بعض المصادر تتحدث عن تحذيرات صدرت من قائد حامية بسكرة التي تعرضت لهجوم في الساعة صفر من يوم أول نوفمبر، غير أن مجموعة الهجوم اشتبكت مع عناصر الحراسة وقتلت الحارس وضابط المخفر.

3) بسكرة: عند الساعة منتصف الليل بالضبط قامت مجموعة حسين برحايل بمهاجمة مقر الشرطة في قلب المدينة كما هاجمت مجموعة أخرى مقر البلدية وحاولت إضرام النار في المولد الكهربائي وفي معمل النجارة "غوردن"، وقد خلفت هذه الهجمات 4 جرحى في صفوف العدو وخسائر مادية معتبرة، وقد شنّت مجموعات أخرى هجمات مماثلة في كل من: تكوت وفم الطوب والولجة وسريانة وتيغانمين، بالإضافة إلى عمليات تخريب للمنشآت القاعدية على مستوى الطريق الوطني رقم – 31 – لتعطيل النجدات العسكرية من باتنة.

المنطقة الثانية: فحسب ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل ضابط من نفس المنطقة فإن الانطلاقة في المنطقة الثانية كانت رمزية والمشاركة كانت محدودة إذ لم يحضر حسبه عند الموعد سوى (17) شخصا ومعهم سلاح حربي واحد نوع: ڤارة (نصف آلي) فتوزعوا إلى أفواج صغيرة حيث قاموا بمهاجمة مركز الجندرمة – بالسمندو – زيروت يوسف حاليا – ومهاجمة حراس بلدة: سان شارل وتجريدهم من سلاحهم، ولم تسجل ناحية عنابة التي أسندت إلى عمار بن عودة أية عملية تذكر.

المنطقة الثالثة: عدد العمليات في المنطقة الثالثة كان محدودا كذلك فقد تم قتل حارس غابة حاول اعتراض مجموعة كانت متوجهة إلى ذراع الميزان في تيزي غنيف وإصابة آخر في تيزي نثلاث، ولعل الحارسان كانا مستهدفين بنية

تجريدهما من سلاحيهما الحربيين بالإضافة إلى عمليات تخريب وتحطيم للمنشآت القاعدية كالجسور وخطوط الهاتف في كل من: لعزازقة وتيغزرت وبرج منايل، معسكر الماريشال: ربيقال...

المنطقة الرابعة: تعززت المنطقة الرابعة بفوج من 21 مجاهدا من المنطقة الثالثة بقيادة: عمار أوعمران قصد ضمان المشاركة الفعلية والناجحة في العمليات الأولى، وكان مخطط قيادة المنطقة الرابعة طموحا، إذ قررت مهاجمة ثكنتي بوفاريك والبليدة العسكريتين ومقر الإذاعة ومجمع الهاتف ومخازن موري للبترول ومصانع الخفاف...

* **ففي البليدة**: تمت مهاجمة ثكنة (بيزو) بقيادة قائد المنطقة رابح بيطاط، وأمام فشل العملية اضطرت المجموعة إلى الانسحاب إلى جبال الشريعة.

* **وفي بوفاريك**: أدى تخريب الجسور الثلاثة بين الجزائر والبليدة قبل الأوان إلى وضع الجيش في حالة تأهب مما أفشل مخطط الهجوم على الثكنة قصد السيطرة عليها، غير أن مجموعة عمار أوعمران وبوجمعة سويداني تمكنت من اقتحام المخفر وغنم 6 بنادق و4 رشاشات بتواطؤ مع المجند الجزائري في القوات الفرنسية السعيد بن طوبال، كما أضرمت المجموعة النار في تعاضدية الحوامض.

* **باب علي**: وقع تحطيم مخازن معمل الورق "سلوناف" في بابا علي.

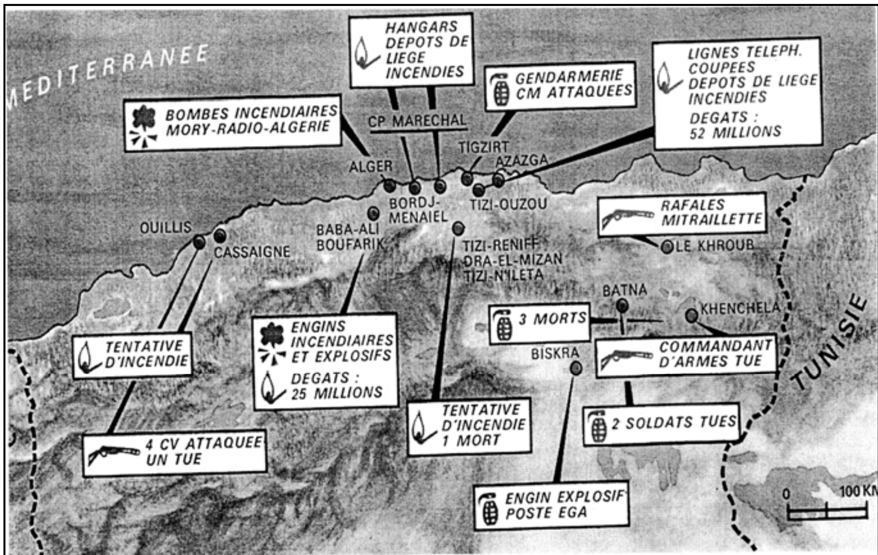
* **الجزائر العاصمة**: تمكنت مجموعة يقودها الزبير بوعجاج بمعية محمد مرزوقي وعبد الرحمان قاسي وعثمان بلوزداد من وضع قنابل في مقر الإذاعة ومعمل الغاز وفي مخازن موري للبترول، بينما تخلت مجموعتان أخريان عن مهمتيهما، بعد أن سمعتا دوي الإنفجارات، وهي مجموعة (بسكر) كان قد عهد إليها أمر تفجير مركز التلفون ومجموعة "نبطي" التي أوكلت إليها مهمة إضرام النار في مصانع الخفاف.

المنطقة الخامسة: * الظهرة: قامت مجموعة عبد المالك رمضان بمهاجمة ضيعتين "بين ويلس" و"بوسكي"، كما هاجمت "كاسيني" وقد تم خلال هذه الهجمات مقتل حارس كان يتأهب لإعطاء إنذار قرب البلدية المختلطة، كما تم قتل آخر وهو "فرانسوا لورن".

* **سيدي بلعباس**: هاجم أحمد زهانة (شهر حميدة) مقر إدارة الغابات وقتل الحارس.

* **ريو سلادو**: حاولت مجموعة يقودها وضاح بن عودة إخراج قطار وهران – عين تيموشنت عن السكة لكنها فقدت أحد رجالها (براحو قده) الذي توفي في المستشفى متأثرا بجراحه يوم 10 نوفمبر 1954م.

كانت هذه حصيلة أهم العمليات التي وقعت ليلة الفاتح نوفمبر، وكان لتزامنها وشموليتها لمختلف مناطق الوطن ما أشعر إدارة الاحتلال بوجود مخطط مكتمل الجوانب هدفه زعزعة الأمن في المستعمرة ويستدعي التحرك بسرعة وبحزم.



تقييم أولي لـ/ عمليات الفاتح نوفمبر 1954
صادر عن أجهزة الأمن الاستعمارية

ردود أفعال محلية

إذا كان من الغلو القول بأن الشعب كان كله معبأ لخوض غمار الحرب ضد الاستعمار، فليس من الغلو القول بأنه كان مهيأ بشكل تلقائي لفعل شيء ما حال توفر الظروف الملائمة، فالتوعية والتكوين السياسي الذي مارسته الحركات السياسية داخل الوطن وفي المهجر قد ساهم في إيقاظ الوعي القومي في نفوس شرائح لا بأس بها من المجتمع، وأعاد إليهم الأمل في إعادة بعث الدولة الجزائرية الموؤودة، غير أن العنف لم يكن مدرجا ضمن الوسائل الممكنة للوصول إلى الغاية وهي الاستقلال الوطني، فكانت الحركات الوطنية تناضل في البداية من أجل تحرير الجزائريين من القوانين الجائرة التي سنّها الاستعمار وقيّد بها حرية المواطنين كقانون "الأنديجنيا" (قانون الأهالي) ثم المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الأوروبيين – المستوطنين – وأخيرا المطالبة بالاندماج بين الشعبين الفرنسي والجزائري وهذا المطلب الأخير لا يعكس حلم شعب عانى من ويلات الاستدمار بقدر ما يمثل طموح طبقة سياسية متشبّعة بالفكر الغربي منبهرة بالصّرح الحضاري للمجتمع الأوروبي.

وقد ظل حزب الشعب وحده الرائد في النضال الوطني الذي يعكس حلم الطبقات الاجتماعية الأكثر تضرّرا من الممارسات التعسّفية للاستعمار وأعوانه، إلا أن جرأته في المطالبة بالإستقلال الكامل ظلت مجرد مشروع عجز قادته عن تجسيده بل رفضوا في الأخير الفكرة من أساسها وزعموا أن ذلك من اختصاص المؤتمر الشامل في وقت كان الحزب يعاني فيه من التصدع والتشرذم، وهذا مالا يتحقق.

لذا، نرى أن الصيغة التي استعملها المؤرخ الفرنسي "ايف كوريير" (عدم الاكتراث) كانت أكثر واقعية، فقد قابل الشعب تعاقب الأحداث في البداية بنوع من عدم الإكتراث لأنها كانت في نظره مجرّد أحداث عابرة وحوادث معزولة سوف تسحقها قوات القمع الاستعمارية بسرعة، وحتى تلك الطلائع الأولى من مجاهدي ليلة أول نوفمبر لم تكن تعرف نوايا القيادة إلا بعد أن تم توزيع السلاح وتنظيم



السرايا – وهذه من مستلزمات الحرب – إذ ليس من المعقول أن يعلن عن الهدف من الدّعوة إلى الاجتماع قبل هذا الأوان وهذه الطلائع نفسها حتى وإن تشبّعت بالفكر السياسي وبالعنف الثوري قد فوجئت بقرار القيادة ووجدت نفسها بين خيارين:

* مغامرة غير مأمونة العواقب.

* فشل ذريع، ويعني أيضا الخيانة الكبرى، فآثرت المغامرة على الخيانة وفضلت الموت الشريف على النكوص والرّدة.

وهذا من نبل أخلاق وكرم صفات مجاهدي أول نوفمبر، وقد انحصر التأييد الشعبي في الشهور الأولى بين أسر المجاهدين والمناضلين التي كانت المموّن الطبيعي للثورة وقليل من المتعاطفين في الأرياف، وكان للتكتيك المتبع من قبل الفصائل الأولى من المجاهدين بتجنب حرب المواجهة مع عدو شرس يتفوق من حيث العدد والعدة ما أطال عمر الثورة، فبدأ الوعي الوطني والبعد الثوري يعم الأسر الأكثر حرمانا، وبدأت معها موجات القمع والتنكيل من قبل الاستعمار، فتولد نتيجة هذه الممارسات التعسّفية شعور بالغضب والحقد لدى هذه الأسر، فأظهرت تعاطفا أكثر مع الثورة حتى وإن لم تكن قادرة على الجهر به لكنها من الناحية العملية كانت تقدم دعما غير محدود للمجاهدين ولأسر الضحايا، وسرعان ما تحولت هذه الأسر إلى مراكز إمداد وتموين وإلى قواعد ثابتة لها نظامها الخاص، كما تولد نتيجة هذه الممارسات لدى قليل من الأسر شعور بالإحباط واليأس، فانزاحت إلى المعسكرات للاحتماء بها حتى وإن لم تظهر عداءها للثورة، وظل الريف مصدرا للتموين وقاعدة ثابتة للثورة رغم المصادرات التي لجأ إليها الاستعمار وأساليب التجويع المتّبعة لتجفيف منابع التموين، مما اضطر السكان والمجاهدين في بعض الفترات إلى الاستعانة بثمار الأشجار والنباتات البرية، كالبلوط وحب العرعار والطاقة. فكان الريف بحق الوسط الطبيعي الذي احتضن الثورة وكان المجاهدون في الريف كالحوت وسط الماء.

ردود أفعال الطبقة السياسية الوطنية

الطبقة السياسية جزء من هذا المجتمع، فاجأتها الأحداث كغيرها من الشرائح الاجتماعية وخلفت لديها صدمة عنيفة أفقدتها الصواب، فراحت كل حركة على حده تطلق، ومن موقع المسؤولية ردود أفعال سلبية وتصريحات تدعو إلى اليأس والتشاؤم، وأوصافا أخرى خيّبت آمال مفجّري الثورة التحريرية.

والحال أن هذه الحركات التي لم تستشر، أصلا في مسألة الكفاح المسلح باستثناء حركة الانتصار بشقيها (المركزي – والمصالي) ولم تكن على علم بالتطورات التي حدثت داخل حركة الانتصار التي مزقتها الخلافات الداخلية. كانت ترى فيما حصل داخل الحركة انتكاسة قد تضعف من قوتها وتحملها على انتهاج سياسة أكثر مرونة، أما بالنسبة لعناصر المنظمة الخاصة المطاردين من قبل البوليس الاستعماري، فهم لا يستطيعون في نظر هذه الحركات القيام بأي عمل خارج الإطار السياسي الذي ينتمون إليه (حركة الانتصار) وتشاركهم في هذه النظرة الخاطئة حركة الانتصار نفسها، وعليه فإن الإعلان عن الثورة دون علم هذه الحركات كان بمثابة صدمة قوية أصابتها في الصميم، واعتقدت بأن نكبة 8 ماي 1945 على وشك الحدوث، فجاءت تصريحاتها متشائمة تحاول من خلالها أن تبرئ نفسها، وأن تحمّل أولئك المغامرين المجانين كما جاء في بعض التصريحات مسؤولية ما حدث. وفوق كل ذلك فإن زعماء هذه الحركات يعتبرون في السلم الاجتماعي من الوجهاء ومن الطبقة الأرستوقراطية وكانوا يرون أنفسهم كذلك، فكانت نظرتهم الفوقية لمفجري الثورة – العصامين – نظرة استعلاء حملتهم على الاعتقاد بأنه من غير المنطقي أن تبرز من بين الطبقات الاجتماعية الرّثة طليعة تتحدّى كل الصعاب وتتمتّع بقدرة فائقة على التنظيم وبشجاعة نادرة مكنتها من القفز فوق كل الموانع، وأن تعد تنظيما مسلّحا متماسكا وسط قاعدة شعبية عريضة تحتضن هذا التنظيم وتغذّيه، ومجموعة

هياكل ملحقة بهذا التنظيم تنشط في الداخل والخارج وتتكفل وحدها بالدعاية للثورة لتضمن استمراريتها، فقد ظنوا أنها مجرد هبّة كسابقاتها تشتعل بقوة ثم تنطفئ بسرعة كما تفعل الشهب في السماء، وتخلّف وراءها مزيدا من الدمار والخراب.

غير أنهم ما لبثوا أن تفطّنوا إلى أمر هامّ وهو محاولة استغلال هذه الأحداث لتحقيق مكاسب سياسية لفائدة هذه الحركات - إن لم يكن ذلك بإيعاز من السلطة الاستعمارية التي بدأت تبحث عن صيغة لتشكيل قوة ثالثة تمكّنها من عزل جبهة التحرير الوطني - بدليل أنهم دخلوا في حوار مع سلطة الاحتلال (ماي 1955) عندما حاول جاك سوستيل الوالي العام من خلال ممثله المقدّم: "فيليكس مونتاي" ربط الصّلة بالحركات الوطنية لامتصاص غضب الشعب، وقد جرى ذلك في لقاء موسّع بينه وبين ممثلي كل من:

- الحركة المصالية وقد مثّلها المحامي: وقواق.
- حركة الانتصار – جناح المركزيين – وقد مثّلها الحاج: شرشالي.
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقد مثّله الدكتور: أحمد فرنسيس.
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقد مثّلها الشيخ: محمد خير الدين.

وقد خلف هذا اللقاء ردود أفعال قوية لدى المعمرين الذين اعتبروه رضوخا من قبل الحكومة الفرنسية لمطالب المتمرّدين - حسب تعبيرهم - ومن قبل جبهة التحرير الوطني الذي اعتبرته بدورها طعنة من الخلف، وذكّرت هذه الحركات مرة أخرى بنص بيان أول نوفمبر بأن لا تفاوض إلا مع جبهة التحرير الوطني، فأصدرت عقب هذه المفاوضات سلسلة من التحذيرات ضد عناصر تمادت في تجاهلها لجبهة التحرير الوطني.

وهكذا نرى أن قيادات هذه الأحزاب ظلت ترى في نفسها الملهم أو المرشد الذي يستطيع إيجاد صيغة توفيقية لحل المشكل الجزائري وأنها الأجدر بتمثيل هذا الشعب وظلت متمسكة بمشاريعها التي لم تعد تتماشى مع التطورات السياسية

والأمنية، ولولا إصرار الجبهة وعزمها وإظهارها للصرامة في أقسى صورها وصمود الشعب واحتضانه للثورة لجرّ هؤلاء الزعماء القضية الوطنية إلى منحى آخر، وكان لمسار الثورة شأن غير الذي عرفناه لتعود سياسة الترقيعات التي نسفتها الجبهة تماما عندما اختارت العنف الثوري، والآن وقد فرضت نفسها على الساحة الوطنية فلا مجال بعده للمناورة، وليس للأحزاب خيار بعد الآن إما مع الثورة وإما ضدها.

وعندما أيقنوا أن قرارات الجبهة كلها حزم أَوْصَد بعضهم الباب وانكفأ عن نفسه والتحق البعض الآخر بالثورة وانضووا تحت لوائها بعد أن عجزوا عن احتوائها.

لمحة سريعة عن مواقف الحركات السياسية متفرّدة

حزب البيان الديمقراطي الجزائري:

عرف هذا الحزب عدة تسميات وتقلبات في المواقف وعدة تشكيلات وصور منذ تأسيسه، وسياسته نابعة من قناعة شخصية لزعيم هذا الحزب السيّد: فرحات عباس المتشبع بالثقافة الفرنسية وبالفكر الغربي، قضى شطرا من حياته عضوا في البرلمان الفرنسي إلى أن التحق بالوفد الخارجي في القاهرة في 1956.4.22، أتيحت له فرص الاتصال بشخصيات سياسية فرنسية من مستوى رفيع مثل: الجنرال دوغول، منذ الأربعينات فترسخت في نفسه فكرة الزعامة وظل متشوقا إليها إلى أن تمكن من اعتلاء أول حكومة مؤقتة أسّستها جبهة التحرير سنة 1958، يتمتع وسط حزبه بمنزلة محترمة وكذا وسط حركة الإصلاحيين، فوجئ يوم 1 نوفمبر باندلاع الأحداث على مستوى القطر فأذهلته المفاجأة، وهول الموقف، ففاضت نفسه بعبارات قاسية تدل على التشاؤم وسوء الظن في الجبهة، فأدلى بعبارات موجزة تعكس موقفه المبدئي من الأحداث حيث قال بالصريح: "إنها الفوضى واليأس والمغامرة"، وكان لموت المعلم "مونيرو" صباح يوم الاثنين 1 نوفمبر في مضايق تيغانمين جنوب آريس وقع خاص في نفس عباس فاعتبر موته خسارة، وكتب في

جريدة الجمهورية اللسان المركزي للحزب "إن موت المعلم "مونيرو" قد أث ر فينا تأثيرا عميقا وبكيفية خاصة، إنها خسارة أصابتنا في الصميم، بل إن الشعب الجزائري كلّه قد أصيب في أعماقه"، فهذان التصريحان الواضحان كانا كافيين لتحديد موقف حزب البيان من الثورة، وكان لمضمونهما تأثير خاص على الطبقة السياسية للقاعدة النضالية للحزب باعتبارها صادرة عن شخصية محترمة لها ثقلها السياسي، ردود أفعاله السّلبية اتجاه الثورة، ومواقفه التي تتعارض مع نص بيان أول نوفمبر ورفضه الاعتراف بالجبهة كممثل شرعي للشعب الجزائري اعتبرتها الجبهة من حيث الشكل سلوكات مضادة للكفاح المسلح، فراح يقفز فوق الخطوط الحمراء التي وضعتها الجبهة دون أن يعير أي اهتمام للتحذيرات التي كانت تصدر عن قيادة المنطقة الثانية، أجرى خلالها عدة اتصالات مع السلطات الاستعمارية بنية التفاوض معها لحل الأزمة القائمة (الثورة) وهذه الاتصالات، مهما تكن نتائجها فهي لا تلبي المطلب الصريح للجبهة ألا وهو الاستقلال التّام، وبعد سلسلة من الإخفاقات مع السلطة الاستعمارية، حاول الاتصال بالجبهة فاتصل بقادة المنطقة الرابعة "عبان رمضان وعمار أوعمران" فحذّره عبان حسب اعترافات عباس نفسه من مواصلة التفاوض مع السلطات الفرنسية، وأكّد له من جديد بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، غير أنه لم يأبه لهذه التحذيرات وراح يناور بالاتصال المباشر أحيانا وعن طريق البيانات والتصريحات في القنوات أو في الصحف أحيانا أخرى فاعتبرت الجبهة هذه المناورات تحدّيا للشرعية الثورية وعبثا بالتضحيات الجسيمة للشعب وخرقا صريحا لمبادئ بيان أول نوفمبر، فأصدرت قيادة المنطقة الثانية حكما بالإعدام ضده وضد شخصيات فاعلة من حزبه، وعند ما نفذ حكم الإعدام في ابن أخيه علاوة عباس بعد أحداث 20 أوت 1955م عرف أن قرارات الجبهة كلها جدٌّ، غير أنه لم يقطع خيوط الاتصال بالسلطة الفرنسية وظل حريصا على حماية مصالحها بمقترحات جديدة منها:

- مبدأ الفيدرالية والاتحاد مع فرنسا.
- إنشاء مجموعات فرنسية إسلامية...

غير أن مواقف الحزب بدأت تتطوّر نحو الإيجاب والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعيّ للحركة الثورية في الجزائر منذ سبتمبر 1955م من خلال المشاركة الإيجابية في صياغة اللائحة المشهورة بلائحة – 61 – (نائبا) في المجلس الجزائري يوم 1955.9.26 والتي تقرّ صراحة بأن المفاوضات تكون مع المحاربين وحدهم وهو اعتراف صريح بالجبهة، وقبل أن يخطو عباس الخطوة الكبرى ليلتحق بالوفد الخارجي بالقاهرة عرّج على فرنسا وحاول الاتصال بالجنرال دوغول للتباحث معه في الموضوع، غير أن دوغول رفض طلبه إذ أنه لم يعد في مركز قرار يسمح له باتخاذ موقف حيال القضية الجزائرية[1]، فعاد عباس إلى الجزائر بعد أن استنفذ كل الأوراق وشد الرحال إلى القاهرة لينضم للوفد الخارجي.

الإصلاحيون "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"

بالرغم من المكانة المتميزة التي كانت تحظى بها جمعية العلماء، ومن التقدير والاحترام الذي كان يكنّه قادة الأحزاب والمناضلون للعلماء عامة ولدعاة الإصلاح خاصة، وعلى الرّغم من أن الجمعية لم تكن حركة سياسية بالمفهوم التقليدي المعمول به، وشريكا سياسيا جديرا بالاستشارة في مسألة خطيرة تتعلق بمصير وطن مسلوب وأمة مستعبدة، فقد وجدت نفسها في واجهة الأحداث منذ أن اندلعت الثورة، وكان أولى بها أن تتريث حتى يتبين لها الخيط الأبيض من الخيط الأسود لتكون أحكامها وجيهة ورأيها سديد.

ولاشك أن صدمة الانتفاضة وحدّتها وشموليتها، والتّعتيم الإعلامي الذي ساد نشاط مفجّري الثورة قبل اندلاع الأحداث هو الذي دفع بها إلى اتخاذ موقف

---

(1) مذكرات — أمل — للجنرال: دوغول الصفحة: 134.

سلبي اتجاه الثورة، غير أنه وبعد أسابيع قليلة من بدء الانتفاضة وظهور معطيات ومستجدات أخرى على الساحة الوطنية والأمنية أفرزتها الحوادث المستمرة وكشفت عنها الصحف الاستعمارية خاصة، تعكس مانص عليه بيان أول نوفمبر الذي تحصلت الجمعية على عدة نسخ منه، وهي أن الانتفاضة تجري خارج الأطر السياسية التقليدية تقودها عناصر من قدامى المنظمة الخاصة لا يتمتعون بشهرة واسعة أو بمكانة مرموقة وسط الحركة التي كانوا ينتمون إليها – حزب الشعب ثم حركة الانتصار – عدا ابن بولعيد الذي كانت له صفة عضو اللجنة المركزية، وبالتالي – وفي تقدير أعضاء الجمعية – فلن تكون لدى هؤلاء أي حصانة سياسية أو مقدرة على الإشراف والتنظيم، وبدأت الشكوك تساور أعضاء الجمعية حول مقدرة هذا التنظيم الذي يحمل اسم جبهة التحرير الوطني على الصمود والتصدي للقوات الفرنسية، علاوة على ما تسرّب من معلومات عبر الصحف الفرنسية قصد التشهير بالثورة عن وجود أشخاص ضمن الطلائع الأولى كانوا خارجين عن القانون ويعدون في نظر العدالة مجرمين لارتكابهم جرائم في حق أبرياء، فتوهّمت بأن هذا التنظيم لن يعدوا أن يكون مجرّد عصابة قد لا تصمد طويلا أمام الرد العنيف للسلطة الاستعمارية، وهذه المواقف يعكس بجلاء قناعة الأحزاب والجمعيات النخبوية التي لا تجمعها بقاعدتها النضالية سوى علاقة الاشتراك أو الاقتراع، وهكذا نرى أن رد فعل الحركة المصالية يختلف تماما عن رد فعل الحركات والجمعيات الأخرى، حيث أن مصالي أُخْطِرَ رسميا بواسطة وفد رسمي بقيادة ابن بولعيد بعزم عناصر من حزبه على اللجوء إلى العنف الثوري ضد الاستعمار دون أن يحدّد له الموعد بدقة، فلمّا علم باندلاع الثورة خشي أن يضيع منه شرف المبادأة وفضل السبق، فراح يسعى لاحتواء الثورة بشتى الوسائل، كما سنبين ذلك في موضع آخر، أما الجمعية فقد راحت تستسقي الأخبار وتحاول إيجاد تفسير لما يقع من أحداث عنف متبادلة، حيث

جاء في افتتاحية صحيفة البصائر ليوم 5 نوفمبر 1954م ما يلي: "فلحدّ الساعة لم نتصل بالتفاصيل المقنعة عن الحوادث، وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار (وكالات الأنباء)"[1]، وبالرغم من أن الصحيفة ظلت تؤكد جهلها بهوية مدبّري هذه الحوادث، فالجمعية لم تلتزم الصمت في انتظار ما ستبديه الأيام، فراحت تطلق تصريحات تحاول من خلالها استغلال الوضع لخدمة مصالحها وتعزيز مواقفها، بعض التصريحات تؤكد بوضوح ثقة الجمعية في السلطة الفرنسية في معالجة الأوضاع السياسية داخل البلاد "الحكومة الفرنسية تستطيع معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرّة وإعلان برنامجها إعلانا صريحا وإقدامها على تنفيذه مهما كانت معارضة رجال الرجعية الاستعمارية الذين لا يريدون إلا الرجوع إلى الوراء وسلوك سياسة الشدة والعنف والقسوة والانتقام الجماعي" عن جريدة البصائر/ فتجاهلت بذلك محتوى بيان أول نوفمبر الذي ينص صراحة بأن لا حوار مع السلطة الاستعمارية إلا بعد الاعتراف الرسمي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، وأن أسلوب الترقيعات والحلول الجزئية لم يعد مقنعا بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.

هكذا نجد أن الجمعية قد أقحمت نفسها في مسائل ذات طابع سياسي كانت قد تعهدت في قانونها الأساسي بأن لا تخوض فيها بتاتا، حيث ورد في الفصل الثالث من هذا القانون "لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية" - من قانون الجمعية/ فقد كان برنامجها الإصلاحي على عهد مؤسسها ابن باديس - رحمه الله ينطلق من مسلّمة لا غموض فيها وهي أن الشعب الجزائري قد أدركه الانحطاط والضعف واستشري فيه الفساد وعمّت فيه البدع والخرافات ولن يعود إلى سابق عهده إلا إذا تمسّك بعقيدته الصحيحة وسعى للتكيف مع النظم الحضارية وامتلك أسباب الرقي

(1) مذكرات الشيخ: محمد خير الدين رئيس الجمعية بالنيابة الجزء الأول الصفحة: 388.

مستندا في هذه النظرة إلى الآية الكريمة: ﴿**إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ [سورة الرعد الآية: 11]، ولعل المواقف السلبية لبعض الأحزاب السياسية في مسائل تناقض برنامج الجمعية الإصلاحي - كمشروع الإدماج - الذي يعني الذوبان في مجتمع يتفوق عنا من حيث العدد ومن حيث الرقي ويختلف عنا في العقيدة وفي التقاليد، مما يجرنا إلى الانسلاخ من هويتنا القومية والحضارية، ومواقف أخرى للحزب الشيوعي الذي أنكر وجود أمة جزائرية لها كيان متميز ووطن مستقل، ففي خطاب ألقاه "موريس توزير" سنة 1939م جاء فيه "إن الجزائر أمة في طور التكوين سيكون شعبها خليطا طريفا من عناصر أوروبية وعربية وبربرية يتمخص دمجها عن جنس جديد اسمه الجنس الجزائري، لكن هذه الأمة لم ترتق بعد إلى مستوى النضج" لعل هذه المواقف السلبية للحركات الموصوفة بالوطنية أو بالمعارضة أحيانا هي التي حملت الجمعية منذ عهد مؤسّسها الشيخ: عبد الحميد بن باديس على الدخول في المعترك السياسي كمدافع عن الهوية الوطنية والعقيدة الإسلامية للأمة الجزائرية، غير أن حكما إجماليا كهذا من الخطل تعميمه على بقية العناصر في الجمعية، فقد أظهر بعض العلماء ولاءهم للثورة أمثال: العربي التبسي، وأحمد رضا حوحو وتأييدا غير مشروط لها، ولما لم تكن الجمعية – كبقية الأحزاب – مستعدة لحل نفسها والتسليم لقيادة حركة جديدة – جبهة التحرير الوطني – اختارت العنف وسيلة لتحقيق هدف مثالي صعب المنال اسمه الاستقلال الكامل، ولم تكن واثقة من قدرة هذا التنظيم على الصّمود أمام القوات الاستعمارية، راحت تناور لتعزيز مركزها بين التيارات الأخرى في أي حوار محتمل يتم مع السلطة الفرنسية.

لقد كتب صاحب افتتاحية البصائر الصادرة بتاريخ: 4 فيفري 1955م العدد: 304 ما يلي: "إن برنامج التغييرات الأساسية الأصولية في أمور البلاد لا يمكن أن يرتجل في باريس ارتجالا، بل يجب أن يكون نتيجة بحث ودراسة عميقة مع ممثلي الأمة الحقيقيين الذين يتكلمون باسم سائر الأحزاب والهيآت والمنظمات القومية".

وهكذا يظل شيوخ الجمعية وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة يراوحون مكانهم ولم يتطور موقفهم قيد أنملة في اتجاه الحل الثوري، لقد حاولت الجمعية تبرئة نفسها ممّا حدث من خلال تصريح ورد على لسان زعيمها الشيخ: محمد خير الدين، عندما طلب منه الشيخ: حسين الميلي إعانة مادية لفائدة جبهة التحرير الوطني فأجابه: "إننا لا نريد أن نعتبر كأعداء، لكننا حين تحالفنا في ماي 1945 مع حزب الشعب الجزائري في إطار منظمة أحباب البيان والحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب، أما اليوم فإن الوضع يختلف إننا لسنا طرفا فيما وقع لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم"(1)، فالأزمة إذا كانت أزمة ثقة بين جبهة التحرير الوطني كحركة وليدة لم تتطور في نموها بشكل طبيعي مثل بقية الحركات الأخرى حتى يكون لها أنصار ومؤيدون بل هي حركة ثورية أشهرت السلاح قبل أن تعلن عن برنامجها السياسي وبين الحركات السياسية المحترفة التي لم تحقق شيئا ملموسا تعتد به طوال حياتها السياسية، وهكذا راحت هذه الحركات تنازع الجبهة شرعية التمثيل، ولن تحل هذه الأحزاب نفسها لفائدة الجبهة كحزب بدون اعتماد إلا إذا بلغت القلوب الحناجر، وهذا ما سيحصل عندما ينفذ صبر الجبهة وتبدأ معها مرحلة التصفيات الجسدية ضد أشخاص من حزب البيان ومن الجمعية بعد أن تمادت الحركتان في التعامل مع السلطة وصلت إلى مستوى التفاوض مع سوستيل – ماي 1955 – وقد تجاهلت كل النداءات والتحذيرات الصادرة عن قيادة المنطقة الثانية خاصة، فعندما بدأ تنفيذ الأحكام بالإعدام، راحت قيادات هذه الأحزاب تبحث عن مخرج وتحاول التقرّب من الجبهة لتكفّر عن سيئاتها، لاسيما، بعد أن عاشت ملحمة 20 أوت 1955، ولاحظت إصرار الجبهة على المقاومة والتلاحم الكامل بين الجبهة والسكان، فكان أن أصدرت أخيرا بيان 7 جانفي 1956 تعلن فيه عن حل الجمعية ليلتحق أفرادها فرادى بالجبهة في الداخل والخارج، ولا يفوتنا أن ننوه

(1) الثورة الجزائرية سنوات الإجهاض/ لـ محمد حربي الصفحة : 42.

بموقف رئيس الجمعية محمد البشير الإبراهيمي الذي كان متواجدا في القاهرة، فقد وجه من هناك بيانا مطوّلا إلى الشعب الجزائري يوم 8 نوفمبر 1954 حيا فيه الطلائع الأولى من المجاهدين وحث الشعب وحرّضه على الجهاد المقدّس فهو السبيل الوحيد إلى إحدى الحسنيين: إما موت وراءه الجنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة[1]، وقد أذيع البيان من عدة إذاعات عربية، كما كانت للشيخ: العربي التبسي مواقف جريئة مؤيدة للثورة كانت تنشرها له صحيفة البصائر في افتتاحياتها وتتضمن دعوات صريحة إلى الجهاد والالتحاق بركب الثورة، وهذه فقرة من افتتاحية جريدة البصائر ليوم 8 فيفري 1955 العدد 306، "إنّهم رجال تململوا وتحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطّم أمامها كل معترض مهما كانت قوته، وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة، وقد حملوا أرواحهم فوق أيديهم يزحفون إلى الأمام ولا يتقهقرون أبدا إلى الخلف[2]، وبسبب هذه المواقف المساندة والمحرّضة على الثورة اختطفه المظليون من بيته، وأعدم حيث لا يعرف له اليوم قبر.

وكانت لرضا حوحو – كاتب عام للجمعية – مواقف مشرّفة ومناصرة للثورة وبسببها اقتيد من بيته بقسنطينة إلى مكان مجهول، ولم يعثر له على أثر إلا بعد حصول الجزائر على الاستقلال حيث وجدت جثته وسط أجداث أخرى في حفرة عميقة قريبا من الخروب. كان هؤلاء يمثلون قلة في الجمعية، وقياسنا كان على العموم لا على الاستثناء.

---

(1) نشرته البصائر في عددها: 276 السنة 7.

(2) نشرته عن البصائر العدد 306 صدرت بتاريخ 8 فيفري 1955.

الحزب الشيوعي الجزائري

يتكون الحزب الشيوعي الجزائري من خليط من المسلمين الجزائريين ومن الفرنسيين جمعتهم القناعة المشتركة والمذهب السياسي المشترك، وقد ظلت مواقف هذا الحزب مضطربة منذ أن انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936م، لسببين رئيسيين هما:

1) ظل الحزب يتلقى التوجيهات من الحزب الأم بالوطن الفرنسي.

2) كون عناصره غير قادرة على الجمع بين الوفاء للمذهب السياسي للحزب الشيوعي.

والنّزوع إلى فكرة الاستقلال الوطني التي ينادي بها حزب الشعب، ثم جبهة التحرير الوطني فيما بعد، فمن وجهة نظر هذا الحزب فإن إمكانية التعايش بين الجزائريين والفرنسيين في وطن واحد ممكنة، والاستيطان حسب رأيه أهون من الاستغلال، هذه التناقضات في أفكار الحزب تتنافى مع نص بيان أول نوفمبر الذي ينص صراحة على أن هدف الجبهة هو الاستقلال الكامل وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، غير أنه ومن الخطل الجزم بأن كل الجزائريين المنضوين تحت لواء الحزب الشيوعي يشاركون قيادة الحزب هذه المواقف، فالعديد من الجزائريين تستّروا وراء الحزب الشيوعي لأنهم وجدوا تحت لوائه غطاء شرعيّا يسمح لهم بمناوأة سياسية الاستعمار التوسّعية ومحاربة الاستيطان كظاهرة من مظاهر الاستغلال والاستعباد، ولا أدل على ذلك من تحوّل عناصر من هذا الحزب كانوا قادة أوفياء للحزب الشيوعي وتحوّلوا بعد اندلاع الثورة عن قناعة إلى مناضلين مخلصين في صفوف جبهة التحرير الوطني، أمثال: عمار أوزقان، عبد الرحمن بوشامة، عز الدين مارزي، وانضمام عناصر أخرى باسم الحزب الشيوعي إلى الثورة أمثال: العيد العمراني، محمد قروف، وموريس لوبلان، غير أن قيادة الثورة اشترطت عليهم التنصل من أحزابهم قبل الانضمام إلى الجبهة طبقا لمبادئ بيان

أول نوفمبر لتحقيق مبدإ القيادة الموحدة للثورة، وبعد تردّد من قبل العناصر الثلاثة تنصّل محمد قروف من أفكار حزبه الشيوعي وانضم إلى الجبهة وبقي الآخران أوفياء لأيديولوجية حزبهما فتم تحييدهما.

وكان قادة الحزب الشيوعي مقتنعين تماما بأن الثورة التي لن تقودها طبقة العمال والفلاحين ضد الاستغلال الفاحش والبرجوازية المتعفنة، يكون مآلها الفشل، وكأن الثورة في مفهومهم ثورة خبز لا ثورة كرامة، وهذا ما عبّر عنه المكتب السياسي للحزب غداة اندلاع الثورة 2 نوفمبر 1954م، بعد الجلسة الطارئة لإطارات الحزب في بيان أصدره، أدان فيه جبهة التحرير الوطني وأعلن أنه أرسل وفدا برئاسة "نيكولا زانتا سكي" ليخبر الرفاق في الأوراس بأن الحركة لاحظّ لها في النجاح وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد".

ويشترك الحزب الشيوعي مع الأحزاب الأخرى في أنّ العنف لن يحلّ المشكلة الجزائرية وأن الدبلوماسية وحدها هي السبيل الوحيد لإيجاد حلّ لهذه المعضلة، أما فكرة تصفية الاستعمار فهي في نظر هذه الأحزاب أبعد من نجوم السماء، ويتفق هذا الحزب كذلك مع الأحزاب الأخرى في رفض العمل تحت لواء جبهة التحرير الوطني، لأنها اختارت العنف وسيلة لاسترداد الحق المسلوب بدون توعية وبدون إمكانات مادية، يقودها أشخاص مغامرون عصاميون مغمورون، فالحزب الشيوعي مثل بقية الأحزاب مازالت تؤرقه مجازر 8 ماي 1945م بالرغم من أن موقفه من هذه الأحداث كان مخزيا حتى لا نقول سلبيا، فهو يدّعي تمثيل الطبقة الرّثة من المجتمع والطبقة البروليتاريا إلا أنه أبعد ما يكون عن هذه الطبقات ولا يعرف حقيقتها، فهي التي صنعت الملحمة ورفعت لواء التحدي ضد الاستعمار، فهي – هذه الطبقة – لا تهمها المشاريع السياسية ولا تتمتع بنظرة عميقة تعرف فقط أن هذا الوطن جزائري منذ الأزل لا يقبل الضم ولا الإدماج ولا الإيجار، فلما واتتها الفرصة انتفضت كالمارد وانطلقت كالسهم لتطهّر أرضا دنّسها الغزاة ولتحرّر وطنا جاوز الظالمون فيه المدى.

وأخيرا اضطرت الأحزاب إلى حل نفسها سنة 1956 عندما فرضت الجبهة موقفها على الصعيدين الداخلي: (على مستوى العمليات العسكرية وعلى مستوى التنظيم والهيكلة) والخارجي: (على مستوى التوعية والتنظيم في المهجر، وعن طريق التمثيل في الهيآت والمنظمات والجمعيات ذات الطابع الدبلوماسي)، بينما بقي الحزب الشيوعي متواريا طوال الثورة إلى أن بزغ فجر الاستقلال وغداة مؤتمر طرابلس سنة 1962م، ظهر فجأة وراح يوزع مناشير تذكّر ببرنامج الحزب وتعمل على إعادة بعثه من جديد، اشتهر الحزب الشيوعي باستقطابه للعناصر المثقفة اللامعة غير أن هذه العناصر ظلت حبيسة أفكار ومصطلحات ضيقة ومفاهيم غامضة مثل: الاستغلال، الهيمنة، البرجوازية،... وهي وجوه متعددة لعملة واحدة اسمها الاستعمار الاستيطاني.

الحركة الوطنية الجزائرية

قامت الحركة الوطنية الجزائرية على انقاض حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومؤسّسها هو: الحاج مصالي، العضو البارز في حزب نجم شمال إفريقيا ومؤسس حزب الشعب الجزائري 1937 وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946، وقد اختلف المؤرخون حول تاريخ تأسيس هذه الحركة، وحدّدوا لذلك ثلاثة تواريخ:

أ) خلال مؤتمر هورنو ببلجيكا.

ب) في اليوم الثاني من اندلاع الثورة أي 2 نوفمبر 1954م.

جـ) في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر 1954م... وانا أستبعد أن يكون تأسيس هذه الحركة خلال مؤتمر الحزب / بهورنو/ لأن هدف المؤتمر كان تأكيد قوة الحزب بحل اللجنة المركزية المارقة عن إرادة الحزب، ومبايعة مصالي كرئيس للحزب مدى الحياة، ولم يرد في خطابات أعضاء اللّجنة المركزية ولا مقررات المصاليين ما يوحي بقيام حركة جديدة تحمل اسم: الحركة الوطنية الجزائرية.

ويستبعد كذلك أن يكون تاريخ إنشاء هذه الحركة يوم 2 نوفمبر لسبب بسيط هو أن الحاج مصالي حاول احتواء الثورة ودفع بعناصر من حزبه إلى اختراق صفوف الجبهة ومحاولة التحكم فيها وتوجيه مسارها، كما تؤكد ذلك التعليمات الصادرة عنه شخصيا إلى عناصر من حزبه مثل: "لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة لكن حاولوا اختراق صفوفها والتحكم فيها"[1]، والعبارة التي وردت في رسالته الموجهة إلى رئيس وزراء سوريا بتاريخ 10 مارس 1957 وما تتضمنه من مغالطات هي وحدها التي ترجّح هذا التاريخ، وهو وقت متأخر جدّا ولا يعتدّ به، فقد جاء في رسالته هذه بأن "جبهة التحرير الوطني المكوّنة من عناصر مطرودة من حزبه – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – قد فشلت في إشعال فتيل الثورة، إذ ولدت وماتت في يوم واحد، وفي اليوم الثاني قامت الحركة الوطنية الجزائرية برفع لواء الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري"، وقد جاء في نفس الرسالة "بأن الثورة بقيادة مصالي قد تمركزت في الأوراس وفي منطقة القبائل حيث يوجد مسؤولان عُرفا بوفائهما وولائهما للزعيم مصالي، وهما: مصطفى بن بولعيد، وبلقاسم كريم.

وهكذا نجد أن مصالي الذي كان قد رفض عرضا تقدم به وفد موفد من قبل لجنة (22) برئاسة ابن بولعيد بتزعم الثورة تقديرا لماضيه السياسي في قيادة الحزب الوطني والذي أصرّ على أن الثورة لن تتم إلا إذا كان ذلك بقرار من المؤتمر – الشامل – يتنكّر لموقفه عندما فوجئ باندلاع الثورة والتي لم يتمكن بعد من تحديد أقطابها، فخشي أن يفوته شرف المبادأة وفضل السّبق، فراح يشيع بين المهاجرين حيث يكثر أنصاره وفي منطقة القبائل بأنه هو الذي أشعل الثورة ودعا أنصاره إلى الإنضمام إليها ومحاولة التحكم فيها بكل الوسائل – حتى بالتصفيات الجسدية للعناصر القيادية، ولا شك أن جبهة التحرير لم تتفطن إلى هذا السلوك الإجرامي إلا بعد أن دخل حيز التنفيذ، فاخترق كثير من أنصار مصالي صفوف جيش التحرير

(1) تصريح لمولاي مرباح أقرب مساعدي مصالي نشرته جريدة الشعب بتاريخ: 1986.10.20.

الوطني لا سيما في الولايتين الثالثة والرابعة وحاولوا الوصول إلى مراكز القيادة قصد التحكم في مصادر القرار وتسيير الثورة باسم مصالي قبل أن تتمكن الحركة الوطنية من تنظيم وحدات مسلحة مقاتلة يقودها "محمد بللونيس" بداية سنة 1955م، وتسمى هذه الوحدات نفسها: "الجيش الوطني للشعب الجزائري" وقد بلغ عدد جنوده خلال سنة 1955م (600) جندي مسلحين بـ/ 1200 بندقية و70 ألف رصاصة حسب ما نشره السيد: محمد حربي[1] فتطورت هذه الحركة فيما بعد إلى أن صارت أخطر تنظيم تحدّي الثورة وساهم في إضعافها، وسنخصص لها فصلا آخر عندما نتناول موضوع الحركات المناوئة للثورة، غير أن الذي يهمنا هنا هو الموقف السياسي للحاج مصالي: اتجاه الثورة وتطوّر هذا الموقف من محاولة احتواء للثورة عن طريق الاختراق والتصفيات حسب التوصية التي بعث بها إلى أنصاره "لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة، واصلوا غمار الكفاح، وحاولوا السيطرة على الحركة" إلى مواجهة مسلحة معلنة استنزفت كثيرا من جهد الثورة، تشترك الحركة المصالية مع الأحزاب الأخرى في تجاهل حزب جبهة التحرير الوطني وتعمل على احتوائها بشتى الوسائل، غير أن هذه الحركة لما رأت صمود جبهة التحرير في وجه الحملات العسكرية الضخمة وعجز هذه الحملات على القضاء على فلول جيش التحرير الوطني المعتصمة بالجبال وفي الأدغال، اعتبرت قيادات الثورة عناصر منشقة لا تتمتع بالشرعية – مما يبيح لها الدخول في مواجهات مسلحة معها – ولا بالكفاءة السياسية، فحاولت في البداية تطويع هذه العناصر عن طريق الحوار الهادي مع الوفد الخارجي بالقاهرة بواسطة ممثليها الشخصيين ثم إيفادهما إلى القاهرة في هذا الشأن وهما: أحمد مزغنة ومبارك عبد الله الفيلالي، ومع قيادة الثورة في منطقة القبائل بواسطة الحاج: علي أرزقي، عضو المكتب السياسي للحركة تم إيفاده إلى المنطقة بتاريخ 1954.11.16.

---

(1) عن محفوظات الثورة الجزائرية جمع وتحقيق: محمد حربي.

وقد طرح أرزقي مسألة القيادة السيّاسية للمقاومة ودور مصالي فيها على السيد: كريم بلقاسم قائد المنطقة (3)، وفيما كان ممثلو الحركة المصالية يبحثون عن موقع للزعيم مصالي على رأس المقاومة، كان عناصر الجبهة في الداخل والخارج يحاولون إقناع المصاليين بالانضمام إلى الجبهة والعمل تحت لوائها، فبدا لمصالي أن عناصر الجبهة وهم مناضلون سابقون في حزبه قد شقّوا عصا الطاعة وجازفوا برصيده النضالي وبمصير الحركة الوطنية بصفة عامة بما أظهروه من العناد حسب فهمه، إلا أنه لم يبد خلال هذه المدة أي مشروع سيّاسي على ضوء التطورات الأمنية والمستجدات على الساحة الوطنية، على غرار المشروع السياسي للجبهة المتمثل في بيان أول نوفمبر الذي شرّح أبعاد الأزمة.

حاول وبذكاء أن يظهر على مسرح الأحداث وأن يستقطب الأنظار على أنه الزعيم السياسي الوحيد الذي يستطيع تمثيل الشعب الجزائري في أية مفاوضات من خلال كلمات مقتضبة ألقاها يوم 8 نوفمبر 1954م مادّا فيها يد الأخوة إلى الشعب الفرنسي وإلى الطبقة العاملة منه خاصة مطالبا بوضع حدّ للاستعمار، إلا أنه لم يحدّد طبيعة الاستقلال ولا نوعية العلاقات التي تربط الجزائر المستقلة بالدولة المستعمرة. تَشبُّع الزعيم بالنزعة الفردية انعكس بقوة على سلوكاته بعد اندلاع الثورة وانطفاء الأضواء المسلّطة على شخصيته، وكان سبب المأساة الأليمة التي أودت بحياة مآت من المغرّر بهم من المنضوين تحت لواء جيش بللونيس، ومآت من جنود جيش التحرير الوطني في مواجهات عنيفة حطّمت كيان جيش بللونيس كلية وأضعفت جيش التحرير الوطني في مناطق تعدّ استراتيجية بالنسبة للثورة، كما كان سبب تدمير أكثر الأحزاب شعبية – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – ومهما تكن نوايا الحاج مصالي في إنشائه للجيش الوطني الجزائري كقوة موازية لجيش التحرير الوطني الذراع العسكري للجبهة، في مستهل سنة 1955م، فقد كان يعرف تماما أن القوة العسكرية إذا لم تخضع لقيادة واحدة قصد التحكم في تسيير وتقييم العمليات

العسكرية فإن الثورة مآلها الفشل "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" ومادامت الجبهة قد أنشأت هياكل في الدّاخل والخارج واستطاعت في ظرف وجيز أن تحقق مكاسب سيّاسية وعسكرية، فالأحرى بالزعيم أن يتحلّى بالرّوح الرياضية وأن ينضم إلى الجبهة ما دامت الغاية واحدة وهي الاستقلال الوطني الذي تجرّأ ونادى به من زمان، غير أن الصورة التي ظهر بها التنظيم العسكري للحركة الوطنية الجزائرية – المصالية – منذ بداية نشأته يثير الرّيبة عند أكثر الناس غباء، ولا يترك أي مجال للشك بأن وراء هذه الحركة أطراف مغذية وداعمة، قبل أن تكشف الأحداث عن ذلك، فحسب إحدى وثائق الثورة التحريرية نشرها المؤرخ السيد: محمد حربي، في كتابه: "جبهة التحرير الوطني بين الحقيقة والسراب" فإن عدد جنود الجيش الوطني للشعب الجزائري بلغ في مستهل سنة 1955م 600 جندي أي ضعف عدد جنود جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى – أحسن المناطق تنظيما – ليلة الفاتح نوفمبر البالغ عددهم (359) حسب وثيقة رسمية عثر عليها عند قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد عند توقيفه بتونس مدججة بـ 1200 قطعة سلاح حربي، وهو ما لم تستطع الثورة جمعه خلال مرحلة الإعداد، وكمية من الذخيرة تقدر بـ 70 ألف رصاصة تكفي للقتال على المتوسط لمدة سنة.

هذه المعطيات تجعلنا نتساءل عن مصادر هذا التموين وعن قنوات الإمداد ووسائله، فإذا لم نجد الإجابة المقنعة لهذه التساؤلات نكتفي بما صرح به "روبير لاكوست" الوالي العام للجزائر للصحف الفرنسية والذي عاصر تطور هذه الحركة خلال سنتي (1956 - 1957) بقوله: "إن هدف الحركة الوطنية هو إضعاف جبهة التحرير الوطني ليس إلا" وكان قبله أن أسرّ "جاك سوستيل" للمستشرق الأستاذ ماسينيون خلال شهر ديسمبر 1955م، قائلا: "إن مصالي هو ورقتي الأخيرة"[1].

---

(1) الثورة الجزائرية للعماد مصطفى طلاس، الصفحة : 203.

ردود أفعال القوات العسكرية الفرنسية

من الطبيعي أن يكون ردّ فعل القوات الفرنسية سريعا وعنيفا في نفس الوقت قصد إجهاض الثورة وإرهاب الأهالي وحملهم على التنكر للثورة والتصدي للمجاهدين، فقد أقدمت فرنسا وبسرعة على رفع عدد جنودها في الجزائر من 56500 ألف إلى 100 ألف جندي، بالموازاة مع مشاريع وهمية قصد تضليل المواطنين بجدية السلطة في البحث عن حل سياسي وسلمي لمشكلة الاستعمار في الجزائر بالعودة إلى برامج ومخططات تجاوزتها الأحداث، كقانون 1947م الخاص بالجزائر والذي رفضه المستوطنون رغم تفاهة الإصلاحات التي كان يهدف إليها.

فعلى الصعيد الأمني: قامت قوات الأمن صبيحة يوم 2 نوفمبر 1954م بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المشتبه فيهم من عامة المواطنين، ومن الأسر التي التحق بعض أفرادها بالثورة بصفة خاصة، ومن وُشي بهم بأنهم كانوا يمتلكون أسلحة عسكرية أو حتى أسلحة صيد قبل الثورة، ولقي هؤلاء الموقوفون خلال عمليات الاستنطاق – قصد حملهم على الإقرار بامتلاك السّلاح – من العذاب الشديد ما لا تقوى عليه أجسام البشر، وتوسعت عملية الاعتقالات بعد الحصول على بعض الاعترافات تحت التهديد بالموت أو نتيجة التعذيب لتشمل كل مشتبه فيه من عامة الشعب، فتحولت الثكنات إلى محتشدات ومراكز للتعذيب تخللتها موجة من الإعدامات الفردية أو الجماعية للمدنيين لترهيب السّكان وزرع الرّعب في نفوسهم وحملهم على التّقية واللجوء إلى مراكز الاستعمار لطلب الحماية، وبدأت معها موجة ترحيل السكان من الريف ومصادرة مخزونات الحبوب وقطعان المواشي فوضعت الأهالي على حافة الفقر، ولمنع هؤلاء من العودة إلى قرارهم قام عساكر الاحتلال بتدمير هذه القرى أو بحرقها.

وقد ظن الاستعمار بأن الإفراط في القسوة هو الأسلوب الأمثل الذي سوف يحد من المدّ الثوري إلى المناطق التي لم تصلها الثورة بعد، ويرغم الثائرين على الإستسلام وطلب الأمان من سلطة الاحتلال ويعجّل بالتالي بنهاية الانتفاضة، غير أن ما حصل كان عكس ذلك تماما، فالمبحوث عنهم من المدنيين لم يجدوا ملجأ يحتمون به إلا بين أحضان الثوار فعززوا صفوف الثورة بمجندين جددا، والموقوفون من المدنيين والمسجونون ممن عرفوا بطش جنود الاستعمار تحوّل معظمهم إلى مناضلين وتفانوا في خدمة الثورة بعد أن أطلق سراحهم، وظل السكان يزوّدون الثورة من داخل القرى المطوقة بطرق شتى.

غير أنه من الغلوّ أن ندعي بأن خلخلة السكان بهذا الشكل وتركهم لمصادر عيشهم بتهجيرهم القسري وتدمير قراهم لم يؤثر سلبا على معنوياتهم، لا سيما تلك الأسر التي سيق أربابها إلى السّجون أو أعدموا إلا أنها لم تصل إلى حافة الإنهيار، وظلت صامدة تقتسم مع الأسر الأخرى ما توفّر لديها من القوت في انتظار حلول ساعة الفرج وسرعان ما تعوّد السكان على شظف العيش وتكيّفوا مع البؤس، قساوة في الإقامة وخشونة في الملبس والمأكل... والحال أن الأوضاع عند أغلب الأسر تكاد تكون متشابهة والفروق الموجودة بينها في مصادر العيش لا تكاد تذكر.

ومن الخطل أن نزعم كذلك بأن تهجير السكان من الريف ومصادرة أقواتهم وقطعانهم من الماشية لم يؤثر سلبا على الثورة باعتبار الريف – أعني سكان الريف – المموّن الطبيعي للثورة في سنواتها الأولى، فعندما تفطن الاستعمار إلى هذه العلاقة حاول تجفيف منابع التموين كما يصطلح على ذلك ساسته لتجويع الثوار وإجبارهم على الاستسلام، فكان على المجاهدين أن يفتكوا أقواتهم بأنفسهم كما يفتكون أسلحتهم من أيدي عدوهم فاضطروا إلى أن يطرقوا أبواب البيوت ليلا في أطراف القرى المطوّقة أو المحروسة عندما يشتد بهم ألم الجوع، وقد يكون صاحب البيت عميلا فيوشي بهم أو حركيا فيغتال الطارق عنوة أو يأسره وهو في وضع مزري قد لا

يقوى معه حتى على الفرار، وعندما يشتد الحصار على القرى المطوقة أو الموضوعة تحت المراقبة المكثفة يضطر المجاهدون للاستعانة بثمار النباتات البرية كالبلوط وحب العرعار والطاقة وحتى بعض النباتات ذات المذاق المقبول، وعندما اكتشف الاستعمار هذه الوضعية أرسل أعوانا له إلى الجبل في زي مجاهدين يتظاهرون بأنهم عناصر من دوريات عابرة يبحثون عن مراكز للتموين للتزوّد بالضروريات فيغتر المواطنون من مظهرهم ومن حديثهم ويرشدونهم إلى مراكز التموين أو إلى مناضلين نشيطين في هذه المراكز فتنطلي الحيلة على السكان ويكتشف الاستعمار هذه المراكز فينكّل ويشرّد ويصادر كل شيء يجده في هذه المراكز، وقد يفرض غرامات مالية مرهقة على سكان القرية أو القبيلة عقابا لهم على إيوائهم لهذه المراكز ومشاركتهم في التموين.





هؤلاء كلهم أوروبيون لكن في زي مجاهدين، قصد تضليل المواطنين
التعليق لصحيفة ايستوريا ص 931.

أما على الصعيد العسكري: فقد تعززت الوحدات العسكرية بوحدات أخرى استقدمتها الحكومة على عجل، وكان معظم عناصرها من شباب الخدمة العسكرية الإجبارية.



فرنسيون في زي مجاهدين بهدف تضليل المواطنين

تمركزت هذه الوحدات على مشارف المدن والقرى وفي المفترقات والمعابر وكل الأماكن الإستراتيجية، غير أن هذه الوحدات التي نقلت إلى الميدان على عجل كانت قليلة التدريب ناقصة التجربة، فكانت بذلك هدفا مثاليّا وطعما سائغا لمقاتلي جيش التحرير الوطني في أكثر من موقعة، فجرى ترحيلها واستبدالها بوحدات محترفة من اللّفيف الأجنبي ومن القناصة السنيغاليين، وطوابير من الجنود المغاربة العائدين من حرب الهند الصينية المدربين على حرب العصابات ومؤطرين بعناصر ممتازة حازت على أوسمة شرف عسكرية مثل: الجنرال شاريير، والجنرال بارلانج، والعقيدين: ديكورنو، وبيجار المتمرّسين على حرب العصابات بالمغرب وفي الهند الصينية، وقبل أن تشرع هذه القوات الضخمة في حملتها العسكرية على المنطقتين الأولى: أوراس النمامشة والثانية: الشمال القسنطيني، سبقتها حملة دعائية شرسة لترهيب الأهالي من جهة ولتمجيد المظليين والقوات الفرنسية عموما، فراحت الطائرات الاستكشافية تلقي بأطنان من المنشورات فوق القرى وفي الجبال وفي الأدغال وفي كل مكان يعتقد الاستعمار بوجود مجاهدين فيه، ومما جاء في هذه المناشير "عما قريب سينزل السّخط على رؤوس المتمرّدين، بعد ذلك سيحلّ السّلم الفرنسي من جديد".



جنود سنيغاليون شاركوا في عملية فيوليب بالأوراس منذ 2 نوفمبر

بالإضافة إلى أقوال وتصريحات تجري في نفس السياق، كالتصريح الذي ورد على لسان الجنرال: شاريير، وهو يتأهب للقيام بحملته الشرسة على الأوراس، ومما قاله شاريير في هذا الصدد: "أنا ما جئت هنا لأجرّد الشاوية من سلاحهم، لكني جئت لأخيّرهم على أي حطب يشوون"(1)، ولسوء حظ هذا الجنرال، فإن العامل الدعائي قليل التأثير وسط مجتمع تشير الإحصاءات الرسمية أن نسبة الأمية فيه تساوي أو تفوق 95% - فربّ ضارة نافعة - وكان القصد من هذه الحملة الدعائية رفع معنويات جيش الاحتلال العائد من الهند الصينية مهزوما، وهو يتأهب للصدام مع فصائل المجاهدين الذين لم يختبر بعد شجاعتهم واستبسالهم في القتال، فكانت هذه الحملة التي أشرف عليها الوالي العام "ليونار روجي" بنفسه بداية من 19 جانفي 1955م بقوة قوامها 5000 جندي مدعمة بالطائرات الاستكشافية والمقنبلة وبمدفعية الميدان من مختلف العيارات أول عملية اختبار تجُسّ فيها القوات الفرنسية مدى صلابة فصائل الثوار وصمودها وأسلوب قتالها، ومع أن الحملة التي أريد لها أن تكون عملية تطهير شاملة لجبال الأوراس من المتمرّدين كما تصفهم ليسود السلم الفرنسي الموهوم قد تحوّلت إلى تجربة قتالية أخرى لم يتعود عليها جيش الاحتلال الذي لم يتمرس جيّدا على حرب العصابات ولم يقدر الصعوبات التي سوف تعترضه بفعل الموانع الطبيعية التي سوف يستفيد منها الخصم، وهذا ما دفع بالحاكم العام إلى الاعتراف في مقر نيابة العمالة بباتنة يوم 21 جانفي 1955م بأن: "تصفية المنطقة والقضاء النهائي على التمرّد يتطلبان شهورا عديدة بسبب ما يخلقه الميدان والمحيط



طائرة استطلاعية تراقب وتدعم القوات الفرنسية

---

(1) حرب الجزائر لـ/ هنري علاق، الجزء الثالث الصفحة: 492.

من صعوبات كبيرة ومتنوعة"[1]، فهذا الكلام الصادر عن أعلى مسؤول في المستعمرة واضح وصريح بأن ما كان يعد به الضباط جنودهم من أن الحملة مجرد نزهة حديث خرافة ووهم، فالميدان محفوف بالمخاطر والصعوبات "فعمق الأودية يضطر السالكين لأمضاء عدة ساعات قبل الانتقال من ضفة إلى أخرى، حيث يصرّح قادة الطائرات الاستطلاعية بكل يأس، لكن الفلاقة يوجدون هنا بقربكم على بعد مآت من الأمتار"[2]، وحظ المجاهدين في أية مواجهة محتملة هو معرفتهم الجيّدة بالمسالك الغابية بين الأحراش والأودية، فهم يفتقرون إلى الأسلحة التي تكافئ أسلحة عدوّهم وإلى التخطيط والتدريب والخبرة القتالية، وبالتالي، فهم ليسوا سواء مع عدوهم الذي يتفوق بشكل كبير من حيث التعداد والتسليح والخبرة القتالية باعتباره قوة نظامية وجيشا مدربّا ومهيكلا في وحدات مؤهلة لممارسة مهامها حسب الاختصاص وتتوفر على أسلحة متكاملة ووسائل اتصال عصرية، ومدد متواصل لا ينضب، غير أن الذي أدهش قادة العمليات العسكرية هي الشجاعة الفائقة والإصرار على المقاومة من قبل جنود جيش التحرير الوطني – جيل أول نوفمبر خاصة – والحماس الفيّاض الذي ظل يتجدّد بصفة تلقائية مهما تكن النّكسات التي تتعرض لها فصائل المجاهدين إذ يكفي أن يلتقي جنود هذه الفصائل بعد معركة ضاربة فيتبادلون التهاني وينشدون سوية:


جنود جيش التحرير الوطني يتبادلون التهاني بعد المعركة

جزائرنا يا بلاد الجدود * نهضنا نحطم عنك القيود**

ففيك برغم العدا سنسود * ونعصف بالظلم والظّالمين**

(1) الثورة الجزائرية في عامها الأول/ للدكتور: العربي الزبيري، الصفحة: 125.

(2) عن التاريخ العسكري لحرب الجزائر لـ/ هنري لومير، الصفحة: 41.



فتتجدّد العزائم وتشحذ الهمم... وسرعان ما تعود جنود جيش التحرير الوطني على هذا النمط من الحياة وأصبح القتال عندهم مجرد عادة وألفة فاستساغوه رغم مرارته، واكتسبوا بعد فترة خبرة قتالية متميّزة أربكت قوات الاحتلال بواسطة الضربات الخاطفة للوحدات المتنقلة مشيا على الأقدام أو بواسطة العربات، ويظل الوقت المفضل لتنفيذ هذه الهجمات الخاطفة ساعات المساء حتى تتمكن الفلول المهاجمة من الإنسحاب بعيدا خلال الليل إلى الأماكن الآمنة، وعنصر المباغتة هو الأسلوب المفضل الذي تشنّه غالبا على مؤخرات الوحدات المتنقلة أو على الأجنحة أثناء عملية التمشيط لتظل بقية الوحدة في حالة من الشلل التام.

ولئن استطاعت القوات الفرنسية خلال هجماتها الأولى أن تحقق بعض النجاح ضد فصائل جيش التحرير الوطني وتحييد بعض قادة الفصائل مثل: الشهيد: ابن عبد المالك رمضان من مجموعة - 22 - مساء الخميس 4 نوفمبر، والشهيد: باجي مختار، من مجموعة - 22 - كذلك في الحدود الشرقية بناحية سوق أهراس صبيحة يوم 20 نوفمبر 1954م والشهيد: قرين بلقاسم وهو من المارقين عن القانون الفرنسي قبل الثورة، قائد فوج ليلة الفاتح من نوفمبر استشهد يوم 29 نوفمبر 1954 بناحية أريس، فقد تلقت بالمقابل ضربات أشد إيلاما خلال عمليتي فيرونيك وفيوليت في الأوراس وفي كل من الزرقاء وجلال والقعقاع وتافسور وخنقة أمعاش، وإذا كانت الثورة رزئت في هؤلاء القادة الشهداء، فقد تعزّزت في نفس الفترة بعشرات من المجاهدين وكانت ترى في موتهم مثالا في التضحية ونموذجا في الفداء وعربون وفاء لمبادئ أول نوفمبر، وبالتالي فإن موتهم لن يفتّ في عضد الثوار ولن يثني المجاهدون عن عزمهم وإصرارهم على الكفاح حتى النصر.

وبعد مرور نصف عام من اندلاع الثورة تأكد لقادة الاحتلال بأن وسائل الرّدع غير كافية وأن نطاق الثورة مافتئ يزداد انتشارا، وثقة الأهالي بالثوّار تزداد اتّساعا، فحاولوا تدارك الوضع باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، وفي هذا الصدد كتب

المارشال: جوان بتاريخ 18 ماي 1955 إلى رئيس الحكومة الفرنسية يحثه على الإسراع في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على الثورة، ومما جاء في مراسلته: "إن الوضع في الجزائر خطير جدّا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معمّمة تحت لواء الجهاد وذلك في سائر عمالة قسنطينة"[1]، فهذه صرخة قائد يحمل أعلى رتبة في الجيش الفرنسي ينذر فيها بخطورة الوضع في الجزائر، وهي التي سوف تحمل الحكومة الفرنسية على إستصدار قوانين استثنائية جديدة تفرض المزيد من الضغط على السّكان وترسل المزيد من الإمدادات العسكرية لتكريس الهيمنة الاستعمارية، واستجاب قادا الحكومة الفرنسية: "منديس فرانس/ وإدكارفور" من بعده، وأعطيا الضوء الأخضر للحاكمين: "روجي ليونار/ وجاك سوستيل" من بعده لفتح المحتشدات والمعتقلات وشن حملات اعتقالات واسعة تخللتها عمليات إعدامات عشوائية للموقوفين، وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وأعطيا للجنرالات وقادة الوحدات التفويض الكامل لتفسير مبدأ المسؤولية الجماعية، فكان كل مسؤول يطبقه وفق ما يمليه عليه مزاجه، فإذا تعرضت ثكنة عسكرية لطلقات نارية من قناصة مجاهدين، فقائد الثكنة له الحق في أن يصب جام غضبه على القرى المجاورة بالقصف العشوائي بالمدفعية أو بالرشاشات، وحين يقوم المجاهدون بنصب كمين لقافلة عسكرية فرنسيّة فإن قائد الوحدة له الحق في أن يلقي القبض على أعيان القرية أو أقرباء المجاهدين أو المسبّلين ويقوم بإعدامهم، هذه الممارسات التعسّفية رغم قساوتها لم تحدّ من نشاط فصائل جيش التحرير الوطني ولم تحل دون مواصلة الدّعم المادي والمعنوي من طرف القوى الوطنية بين السكان.

وقد تمّ خلال هذه الفترة تجميع كل العناصر التي تعتقد السلطات المحليّة أنهم يشكلون القوة الحية وسط المجتمع وإرسالهم إلى المعتقلات التي أنشئت لهذا الغرض في عدة نقاط من الوطن منها: معتقلا: الجرف وشلال بـ/ المسيلة ثم

(1) الثورة الجزائرية في عامها الأول، للدكتور: العربي الزبيري الصفحة: 128.

فتحهما في أوت 1955م ومعتقل: أفلو وبوسوي وبطيوة وغيرها، وعملية التجميع هذه لم تكن مجرد عملية حجز أو إبعاد وعزل عن بقية السكان بنيّة الانتقام، إنما كان القصد منها العمل على إفراغ هذه الشريحة الحيّة من القيم الوطنية النبيلة وإعادة شحنها بقيم أخرى تمجّد الحضارة الغربية والفكر الغربي وتؤكّد فضلهما على الدّول المستعمرة التي أخرجتها من ظلمات الجهل حسب زعمهم!... غير أن ما حدث جاء خلاف ذلك، فقد تحولت هذه المحتشدات التي تضم أشخاصا من مختلف المناطق ومن مختلف الأعمار والمستويات إلى مراكز لتعميم القيم الوطنية وتمجيد الكفاح المسلح وتخليد مآثر الثورة وتعميق كراهية الاحتلال بين المعتقلين، كما ساهمت هذه التجمعات في توعيّتهم السيّاسية وفي تكوينهم وعمقّت في نفوسهم الحسّ الوطني، فأظهروا تعلّقهم بالثورة أكثر، والتحق الكثير منهم بالثورة بعد الإفراج عنه من المعتقل، غير أن لكل قاعدة استثناء والقياس هنا على العموم لا على الاستثناء، فقد تكون هناك وسط المعتقلين عناصر لها قابلية التّطويع، فتتحوّل بعد خضوعها لعدة اختبارات نفسية لدى مكاتب الشؤون الأهلية أو لدى مكاتب خاصة في المعتقل إلى عناصر عميلة تمارس الجوسسة بين المعتقلين، لكنها تعيش وسط المجموعة حياة عادية وتقدم تقاريرها الشفوية بانتظام خلال عمليات الاستنطاق الشكلية التي تتم بصفة دورية لهذه العناصر.

استراتيجية موحدة وحرب على أكثر من صعيد

بالموازاة مع الحملات الشرسة التي أعلنتها الحكومة الفرنسية ضد فصائل جيش التحرير الوطني يعدّ أفرادها بالمآت تفتقر إلى التسليح والتدريب على تقنيات القتال، واستنادا لوصية الجنرال: شاريير الذي أشار في تقرير عسكري له إلى "أن ما يجري في الجزائر حاليا يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وعليه ينبغي في نظري – حسبه – أن لا ننسى بأن التأنّي والضّعف لا ينفعان في البلاد الإسلامية"[1].

(1) الثورة الجزائرية في عامها الأول للدكتور: العربي الزبيري، الصفحة: 127.

حاولت سلطات الاحتلال أن تصرف نظر الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي التي تتفق من حيث المبدأ على نبذ العنف وأن تصنع منها قوة ثالثة "تتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين غلاة الكولون ومجانين الوطنيين" على حدّة تعبير "سوستيل" لتجرّ خلفها الشّعب إلى إجراءات تهدئة للأوضاع ثم تعمل بعدها على تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947م الذي يضمن للجزائريين بعض الحقوق السياسية في وطنهم المسلوب والذي كان قد رفضه المستوطنون بشدّة لأن حصول الأهالي على المواطنة – في وطنهم – سوف يجعل من الأوروبيين أقلية لا تقوى على منافسة السّكان "الأهالي" في المجالس الانتخابية فيتحوّل القرار السياسي إلى أيد المسلمين فتضيع منهم الامتيازات التي كانوا قد استحوذوا عليها، وظل هذا القرار جامدا إلى أن حركته الأحداث، فحاول سوستيل استغلاله كإجراء كان ذات يوم حلُما يراود الطبقة السياسية الوطنية، فانساقت وراءه - هذه الطبقة - وظنت أنه الإطار الملائم لمعالجة الأزمة بدل المقاومة غير المجدية.

وفي هذا الإطار استقبل مساء يوم 28 مارس 1955م ممثلوا الحركات والأحزاب السياسية التالية:

- الدكتور: أحمد فرنسيس/ عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الشيخ: محمد خير الدين/ عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الحاج شرشالي/ العضو السابق في اللجنة المركزية عن حركة الانتصار.

غير أن هذا اللقاء لم يسفر عن أي شيء.

سعى بعدها إلى ربط الاتصال بالموقوفين من حركة الانتصار "أعضاء اللجنة المركزية" قصد استدراجهم لمشروعه الرّامي إلى إقصاء جبهة التحرير، فاختار لهذه المهمّة الرائد: "فانسان مونتاي" الذي زار كلا من يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان في سجنهما بسركاجي ليطرح عليهما الفكرة بالصيغة التالية: "فرنسا

ستتفاوض ذات يوم لكن ليس مع القتلة بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية"، غير أن الفكرة كانت واضحة عند المعتقلين فلم يتلق ردّا إيجابيا، راهن بعدها على عباس باعتباره الشخصية السياسية القوية في البلاد، إلاّ أن عباس بدأ يشعر وأن مركزه بدأ يتضعضع فلم تترك له الجبهة مجالا للمناورة، فكان يفاوض ولا يمتلك حق القرار، فالتفت سوستيل عندها إلى شخصية الموثق: عبد الرحمان فارس نائب بالمجلس الجزائري، وحاول استدراجه لمشروعه الرامي إلى تشكيل قوة ثالثة تنبذ العنف وتندّد به وتقدم مشروعا سياسيا يقوّض مشروع الجبهة...

هذه المناورات السياسية كانت تثير قلق جبهة التحرير بكل تأكيد، لأنها تطعن في شرعيتها من جهة وتستخف بالتضحيات الجسيمة التي كان الشعب يقدمها بسخاء من جهة ثانية، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تقديم حلول هي أدنى مما تصبو إليه الجبهة، وتعمل على تكريس الوضع الاستعماري القائم بتبنّيها لسيّاسة نبذ العنف الذي ظل جنرالات فرنسا يلوّحون به، ويدعون إليه بل ويمارسونه عن قناعة ويعتبرون ذلك عملا تبشيريّا كما عبر عن ذلك الجنرال: "لموريسيار" بقوله: "يبدو لي أن الحرب حين يتعلق الأمر بشعوب متخلّفة عمل تبشيري خاصة بالنسبة إلى أناس لا يعرفون غير السلاح كلغة إقناع، وإنني أعتبر الاحتلال وسيلة كبرى لتوريد الأفكار"... "ففي الحدود الفاصلة بين المدنية والهمجية لابد من وجود رجال يحملون السيف"[1].

وهكذا تكون هذه الحركات السيّاسية قد سارت في اتجاه معاكس لاختيار الشعب أو الأغلبية الساحقة من الشعب حتى لا نغالي في التقدير، وعملت على تقويض آماله وطموحاته في الانعتاق والحرية، كانت هذه قناعة قادة الثورة وسيدافعون عنها بكل وسيلة، وعليه فإن هؤلاء السياسيين المحترفين الذين لا

---

(1) الثورة الجزائرية سنوات المخاض/ لـ محمد حربي الصفحة : 82.

يريدون التّسليم لإرادة الجبهة والانضواء تحت قيادتها سيجدون أنفسهم بعد أقل من سنة وسط متاهات ليس لها أكثر من مخرجين اثنين إمّا الانضمام إلى جبهة التحرير لخوض غمار الكفاح المسلح أو الإرتماء في أحضان المعسكر المعادي للثورة. ولم تكن القوة الثالثة هي المشروع الوحيد الذي راهن عليه سوستيل للطعن في مصداقية الجبهة وإضعاف كيانها وتحطيمها، فقد وظف بالموازاة مع هذا المشروع مشروعا آخر ذا طابع اجتماعي إنساني من حيث المظهر أشرفت عليه الباحثة "جيرمان تيون" مختصة في السلالات البشرية – قضت 6 سنوات وسط المجتمع الأوراسي (1934 - 1940) ودرست بنيته الاجتماعية بتعمق وطرق تفكيره وأساليب عيشه – حاولت هذه الباحثة المكنّاة ذات يوم (بالأوراسية) بإيعاز من سوستيل أن تنشئ مراكز اجتماعية تابعة إداريا لوزارة التربية، الغرض منها التخفيف من معاناة الفقراء ومواساة المعوزين، بعد أن لاحظت هذه الباحثة التي تغلغلت في عمق المجتمع الأوراسي والعالمة بالوضع الاجتماعي المزري لسكان الأرياف خاصة بأن هؤلاء الفقراء المعوزّين أكثر الناس إقبالا على الثورة وأشدّهم كراهية للاستعمار، فأرادت أن تضمن لهم العيش السويّ وسط مجتمع مستقرّ، وأن تخفف من معاناتهم اليومية حتى لا ينضموا إلى الثورة.

سوستيل مثقف لامع بين الفرنسيين، راهنت عليه الحكومة الفرنسية لمعالجة الخلفيّة السياسية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع أحداث عنف في الجزائر، فراهن بدوره على مثقفين لامعين مثله، أمثال: جيرمان تيون وفانسان مونتاي وآخرين، وحاول عن طريقهم تقويض مشروع الجبهة بشتى الوسائل.



جيرمان تيون

هيّجته أحداث 20 أوت 1955م، فارتكب حماقات جرّدته من صفاته الإنسانية كمفكّر ومثقف وعالم، فقوّض مشاريعه بوحشية وخرج من الجزائر مذموما مدحورا.

ولم يكن بمقدور الجبهة أن تقوم بنفس الجهود التي يقوم بها نظام الاحتلال عن طريق الإغراء والرّشوة والترقية في السلاليم الاجتماعية والإعفاء من الضرائب ومنح الامتيازات، كما كان يفعل ضباط الشؤون الأهلية (صاص) وسط المجتمع، كما لم تكن تملك من وسائل الإعلام للدفاع عن مشاريعها أو التشهير بمشاريع المستعمر أو وسائل الاتصال أو النقل قصد تنسيق المواقف وتوحيد الجهود للتصدي للهجمة الشّرسة متعددة الأبعاد التي واجهت بها فرنسا الثورة منذ اندلاعها.

فقد انقطع الاتصال بين الزعماء الأقطاب منذ آخر جلسة جمعتهم بدار مراد بوقشور بتاريخ 24 أكتوبر 1954م، فراح كل قائد يتصرف بمفرده تقريبا بناء على تصوّرات واجتهادات أساسها نص بيان أول نوفمبر، كمرجع وتصور وفلسفة تبنّتها الجبهة، لذا فإن القاعدة الذّهبية التي تضمن استمرارية نظام الجبهة وانتشاره وشموليته لمختلف الشرائح الاجتماعية هي الخطابات السياسية وسط الفئات الاجتماعية الأكثر حساسيّة (طبقة الفقراء والمعوزّين والعمال البسطاء...) قصد ترسيخ وتعميق الفكر الثوري بين هذه الفئات على أن تكون هذه الاتصالات مقرونة بالعنف الثوري الذي لا يقبل الرأفة والرّحمة مع الخونة والوشاة حتى يتأكد المتشكّكون من جدّية الحركة الثورية ومن قوّتها، ولم يكن بوسع الجبهة أن تفعل غير ذلك، ولولا هذا الحزم الذي التزمت به منذ البداية لأمكن للقوة الثالثة التي سعى سوستيل إلى إنشائها أن تبرز على الساحة الوطنية وأن تقوّض مشروع جبهة التحرير فيتحوّل عناصرها من وطنيين أوفياء إلى مارقين عن القانون بدون تغطية سياسية أو قانونية.

أساليب القتال لدى وحدات جيش التحرير الوطني

تشير بعض التقديرات إلى أن عدد جنود جيش التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954 لم يتجاوز 1200 جندي على أكثر تقدير مقابل 56500 جندي فرنسي كانت متمركزة في الجزائر، وهذه الطليعة من المجاهدين المتأهبة للقتال عن طواعية كانت تفتقر إلى السّلاح والتّدريب والتّجربة القتالية، مقابل وحدات فرنسية مسلحة تسليحا جيدا ومهيكلة وفق النظم العسكرية الحديثة، كما أنها تمتلك تجربة قتالية لا بأس بها في كل من المغرب وتونس والهند الصينية، بعض هذه الوحدات متخصّصة تلقت تكوينا خاصا يسمح لها بالعمل في مختلف الميادين، أقوى سلاح تمتلكه عناصر جيش التحرير الوطني هي القناعة التامة بعدالة القضية التي يدافعون عنها، وبالتالي فهم مصرّون على القتال مهما تكن التضحيات إلى أن يتحقق الهدف – الاستقلال الوطني – وأضعف سلاح لدى القوات الفرنسية أن معظم جنودها يشعرون بأنهم يقاتلون من أجل شرف الفيلق الذي ينتسبون إليه لا من أجل الوطن أو تكريس فعل الاحتلال، وكذا الحال بالنسبة للعملاء والمأجورين من دول مختلفة كالألمان، والإيطاليين، والإسبان، والأفارقة بصفة عامة، وقد استطاع قادة الثورة وبذكاء أن يوظفوا الدين لصالح القضية الوطنية وأن يعتبرو الدفاع عن الوطن جزءا من الإيمان، فسميّ الجندي (مجاهدا) والقتيل (شهيدا) والمناضل (مسبّلا) فامتزج مفهوم الوطنية بمفهوم العقيدة، وتحوّل الصراع إلى صراع عقائدي وفهم الناس أن لا فرق بين الدين والوطن، فهانت عليهم أنفسهم وهبّوا بدون تردّد لتحرير أرض الإسلام المغتصبة من أرجاس الكفر والطغيان، فأظهروا من الإستعداد للموت في سبيل تحرير الوطن ما فاق تصور قادة الثورة أنفسهم ومن التحدي والعناد ما أدهش قادة الاحتلال، وقد شهد الجنرال: بيجار الذي أشرف على تعذيب الشهيد: العربي بن مهيدي، بذلك عندما قال بالصريح: "لو كان عندي عشرة مثله لغزوت العالم"، ورغم الفارق الضخم في التعداد فإن هاجس الخوف ظل يقض مضاجع قادة

الاحتلال ودفع بالحكومة الفرنسيّة لتعزيز جيشها بوحدات أخرى متخصصة فارتفع بذلك عدد القوات الفرنسية ليصل خلال شهر فيفري إلى 83400 جندي ثم إلى 100000 جندي في نهاية السداسي الأول من سنة 1955م جلهم ممن تدربوا على حرب العصابات في الفيتنام، وهكذا نجد أن فكرة التكافؤ بين الأعداد لن تتحقق أبدا، ناهيك عن نوعية السلاح وطريقة استخدامه، وعليه فإن وضعية كهذه سوف تجعل من الحرب في الجزائر شيئا آخر، فحرب المواجهة في غياب التكافؤ لن تحصل إلا عند الضرورة، وإذا حصل أن تحقق التكافؤ بين مجموعتين فذلك إنما يكون بسبب عوامل أخرى ظرفية أو جغرافية أو تكتيكية، فضلا من أن يتحقق النّصر لقوة ضعيفة على حساب قوة قوية، إذا فلا غرابة أن تجري الحرب في الجزائر بين قوتين غير متكافئتين بنسبة 100/2، وعلى الرغم من ذلك فلن يكون للحملات العسكرية الضخمة التي قادها أعتى الجنرالات في الأوراس وفي القبائل خلال شهر جانفي 1955 أثر كبير على مجرى الأحداث، فجنود جيش التحرير الوطني أدركوا منذ البداية هذه الفوارق فتبنوا الحرب الخاطفة وحاولوا تجنب المواجهة المباشرة للتّقليل ما أمكن من الخسائر في الأرواح بسبب استخدام العدوّ للأسلحة الفتّاكة، كالنّابّالم والغازات الخانقة والسّامة والقنابل ذات التدمير الشامل وغيرها، بالإضافة إلى القصف الجوّي المركّز، فكانت الخطة المعمول بها عادة هي الهجمات السريعة الخاطفة على الثكنات أو على مؤخرات الوحدات أو مقدماتها أو أجنحتها عند التمشيط مما يجعل بقية الوحدة في حالة شلل تام أو جزئي، أو بواسطة كمائن ترصد لها أماكن تتوفر على تحصينات طبيعية: أحراش، صخور... تشترك في هذه الهجمات عناصر منتخبة تتصف بالشّجاعة والخفّة والتّجربة القتالية، وذلك لإحداث أكبر قدر من الخسائر في صفوف العدوّ، غير أن هذا الأسلوب المفضل لم يمنع جيش التحرير الوطني من أن يخوض معارك الشرف ضد قوات الاحتلال منذ الشّهور الأولى، فقد اصطدمت القوات الفرنسية منذ الأسبوع الأول بفصيلة من المجاهدين

بخنقة أمعاش بناحية "فم الطوب" قرب شلية بالأوراس، وعندما لم تجد هذه الفصيلة بدّا من المواجهة، تحوّلت المناوشة إلى معركة ضارية أبلى فيها مقاتلو جيش التحرير الوطني بلاء حسنا، وأغلب هذا النوع من المعارك يفرض على وحدات جيش التحرير الوطني خلال عمليات مسح شاملة لقطاع جغرافي يشتبه فيه، كما حدث في معركة الجرف الشهيرة سبتمبر 1955م، وقد يستدرج جنود جيش التحرير الوطني قوات الاحتلال إلى أماكن حصينة للمناوشة فيتحوّل القتال إلى صدام ثم إلى معركة وقد تتضاعف حدة القتال بوصول تعزيزات لكلا القوتين أو عند محاولة فك الحصار من قبل وحدة من وحدات المجاهدين على المجموعة المحاصرة، وهكذا فأن أساليب القتال لا تخضع لنفس العوامل، وغالبا ما تكون نتيجة حتميّة تفرضها عوامل مختلفة ومتداخلة ولا تخضع لتخطيط مسبق يراعي جملة من الاعتبارات تضمن لجنود جيش التحرير الوطني النصر الحاسم، ما عدا عند الكمائن، لذا كان حظ جيش التحرير الوطني من الإنتصارات ضئيلا، ولتجنّب أكبر قدر من الخسائر في أثناء الحملات خاصة فإن وحدات جيش التحرير الوطني كانت تتوزّع إلى أفواج بحيث ينشط كل فوج في الغالب في المنطقة التي ينتسب إليها إقليميا حيث يعرف الطبيعة الجغرافية جيّدا ويستطيع التّحرك بمرونة نسبيّا، ويعرف كذلك مراكز التموين والعناصر المسؤولة عن ذلك، ولعل هذا ما دفع بالسيد: "محمد حربي" إلى القول بأن المجاهدين في الأوراس يعيشون وسط السكان كالسمك في الماء، غير أن ما ورد في كتاب: حرب الجزائر للمؤرخ: "هنري علاق" بأن جنود بعض القبائل لا تستطيع أن تنشط خارج مواطنها وذكر أسماء بعض القبائل في عمق الأوراس، وزعم أن أفرادها لا يستطيعون التحرك خارج الأماكن التي تقطنها قبائلهم، فالمؤرخ هنري علاق لم يكن مجانبا تماما للحقيقة فقد حصل نوع من التشنّج والبرودة في العلاقات بين رؤساء الوحدات خلال فترة غياب ابن بولعيد، نتيجة الصّراع على السّلطة فلزم بعضهم الحياد واستقر وسط قبيلته فترة من الزمن، إلا أن ذلك يُعد

الاستثناء والقياس في القاعدة يكون على العموم لا على الاستثناء، وعندما تنتهي الحملات الضخمة تعود هذه الوحدات إلى تجميع عناصرها من جديد في شكل وحدات أو فصائل أو أفواج وتنشيط الهياكل النظامية الأخرى: كالتموين والعلاج والاستخبارات والقضاء والاتصال...

وقد قلل هذا التكتيك كثيرا من خسائر جيش التحرير الوطني في أثناء الحملات الضخمة التي خطط لها الجنرال: شال، فيما بعد، رغم التأثير السيّئ لها على الثورة، ويظل مجال تحرّك وحدات جيش التحرير الوطني داخل الإطار الجغرافي حسب التنظيم المعمول به، حيث يخضع جميع العناصر داخل القطاع الجغرافي إلى القيادة العسكرية أو السياسية الموحّدة التي ينتسب إليها (قسمة – ناحية – منطقة...) وكل العمليات العسكرية التي تشنها سرايا جيش التحرير الوطني تخضع وجوبا لترخيص مسبق من قبل قيادة النّاحية قصد اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية تحسّبا لرد فعل القوّات الاستعمارية، وخاصة في محيط الأماكن حيث تتواجد مراكز التموين والعلاج أو مراكز إيواء المصابين بالعاهات الدائمة والعجزة.



في مكتب ضابط الشؤون الأهلية حيث تتم الصفقات مع عناصر تم ترويضها

ولعل أخطر جهاز عرفته الثورة منذ بدايتها هو جهاز مكتب الشؤون الأهلية الذي أنشأه الجنرال: بارلانج القادم من أغادير بالمغرب والحائز على مجموعة من أوسمة الشرف العسكرية، فقد استطاع هذا الجهاز أن يطوع لإرادته جزائريين من طينة خاصة وأن يجرّدهم تماما من الحسّ الوطني ليتحوّلوا إلى مجرد أدوات مسخّرة لخدمة الأغراض الاستعمارية فمارسوا التنكيل بالمنظمات المدنية والتعذيب والجوسسة... فكانوا في كثير من الأحيان أخطر من عساكر الاحتلال.

الباب الرابع

الفصل الأول:

- موقف الجالية الجزائرية في المهجر
- نشاط الوفد الخارجي على الصعيد العسكري، السياسي، الدبلوماسي

الفصل الثاني:

- الحركات المناوئة للثورة
- حرب على أكثر من صعيد (الحركات المناوئة)
- تنظيم "جان سرفي"
- الحركة الوطنية الجزائرية
- نهاية التنظيم المسلح لبللونيس
- ترى هل كان الحاج مصالي على نفس الخط مع بللونيس؟
- حركة شريف بن سعيدي
- حركة بلحاج الجيلالي عبد القادر
- حركة السعيد بوعلام باشا آغا
- وجه آخر من وجوه الصراع ضد جبهة التحرير الوطني

الفصل الأول
موقف الجالية الجزائرية في المهجر

لم تكن الجالية الجزائرية في فرنسا خاصة بمعزل عن الأحداث السيّاسية منذ ظهور الأحزاب السياسية، بل كانت البذرة الحيّة التي تفتقت عن شعلة النضال السيّاسي داخل أكثر الأحزاب شعبيّة – حزب الشعب – وكانت لها مواقف مشرّفة أثبتت من خلالها هويتها الوطنية والتزامها بالخط الوطني، وقد توافرت لها جملة من الأسباب بعضها موضوعية وبعضها سياسية جعلتها تتحمّس للنضال السياسي.

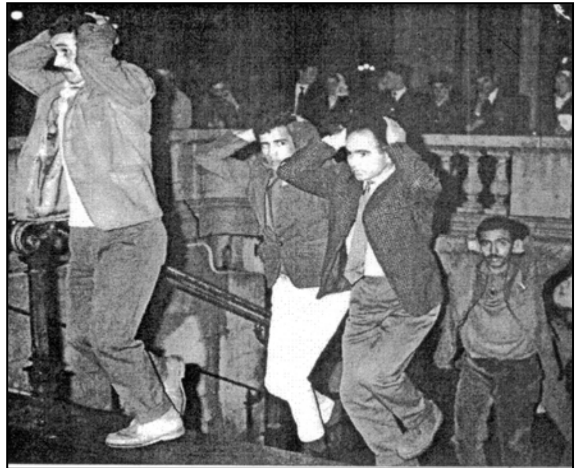
* **الأسباب الموضوعية**: تشكل الجاليات في البلدان المصنعة الطبقات الرثة وسط المجتمع وتعاني من مشاكل حادة تجعلها تدرك وبسهولة الفوارق التي تميّزها عن الطبقة العاملة التي تنتمي إلى نفس البلد في مجالي الحقوق والواجبات وفي الإقامة وغيرها، فيتكون لديها شعور بالنقص وبالتذمر والحقد اتجاه الجهات المستخدمة وبخاصة عندما تمثل هذه الجهة الهيمنة الاستعمارية، وهذا الشعور يولّد لدى الجاليات الحاجة إلى الحماية والبحث عن الإطار الملائم للتكتل قصد ضمان أدنى قدر من المساواة في الحقوق والواجبات بين العمال.

* **الأسباب السياسية**: يسود الجالية في بلد تسوده الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية التعبير والفكر والنشر والتظاهر والاحتجاج، وهي مسائل لم يألفها في وطنه المكبل بقوانين صارمة وأنظمة جائرة، إحساس بالرغبة في التحرر من القيود المفروضة عليه في وطنه لإثبات وجوده، وقد يجد الحاجة في نفسه إلى النضال بهدف تحقيق نفس الأضاع السياسية في وطنه حيث الحريات مقيدة والحقوق غير مكفولة.

هذه الأسباب باختصار هي التي ساهمت في رفع مستوى الوعي لدى المهاجرين فتجاوبوا بحماس مع الأمير: خالد حفيد الأمير عبد القادر في دورته سنة 1924، ومع * الحزب الشيوعي ثم * نجم شمال إفريقيا، وأخيرا * حزب الشعب الجزائري

الذي رفع التحدي وطالب جهارا بالاستقلال الوطني، فانضموا إليه وهاجروا بعض الأحزاب الأخرى كالحزب الشيوعي، غير أنه ومن باب المجازفة الإدعاء بأن كل المغتربين كانوا على درجة واحدة من الوعي ومن الوطنية والإحساس بالواجب الوطني، فقد أغرت المدنية الغربية عددا غير قليل منهم وانغمسوا في عالم الشهوات والملذات وسط مجتمع يرى في الإباحة تقدما وفي الضياع حرية، فتاهوا في عالم من الفساد وتجرّدوا من كل القيم، فقد بلغ عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا وحدها سنة 1954م 450 ألف مهاجر وهو عدد لا بأس به، وقد يكون أكثر قابلية للتجاوب مع الثورة مما لو كان داخل الوطن كونه: *يعيش ظروفا قاسية وسط مجتمع على جانب كبير من التّرف والرفاهية، *يتألف من شريحة الشباب والكهول القادرة على تحمل أعباء المسؤولية، *يعيش خارج الوطن حيث كانت تطبّق الأحكام الاستثنائية – في الجزائر – قبل الإعلان عن حالة الطوارئ بعد الثالث من أفريل 1955م، فقُيّدت بعده كل الحريات الفردية ومُنعت الاجتماعات وكل النشاطات.

لهذه الأسباب اعتبرت الجالية الجزائرية في المهجر إحدى الرّهانات التي وضعتها قيادة الثورة في حسبانها، بالإضافة إلى كونها تعيش وسط الدولة المحتلة، وتعتبر قنبلة موقوتة حالما يصل بها النّضج المستوى المطلوب، عندها سوف تجعل من استقرار الدولة المحتلة شيئا آخر، وكان هذا أحد مقاصد جبهة التحرير الوطني التي أوفدت حسب ما جاء في كتاب "حملة الحقائب" للكاتبين: هيروفي هامون –



أدت الجالية الجزائرية دورها كاملا في المهجر وهذا مظهر من مظاهر التنكيل بالجزائريين خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961م التي قتل فيها مآت من الجزائريين.

وباتريك روتمان، المناضل: مراد طربوش/ كأول ممثل للجبهة بفرنسا قصد توعية العمال الجزائريين – دون ذكر للتاريخ – وبعد وصول طربوش إلى فرنسا قام بجولة استطلاعية في مختلف مدن فرنسا لتحسيس العمال الجزائريين بالمستجدات السياسية والعسكرية في الوطن الجزائري والكشف عن مدى استعدادهم لدعم الثورة ماديا وبشريا، وقد كانت مهمة طربوش في غاية الصعوبة لأن جلّ مناضلي حركة الانتصار في المهجر يعتقدون تماما أن مصالي هو الذي يقود العمل المسلح وهم يقدسون الزعيم ولا يرضون بغيره بديلا، وكان أول عمل تنظيمي قام به قيامه بتجنيد مجموعة من 5 أشخاص – كل واحد من هؤلاء الخمسة مسؤول على قسمة لحركة الانتصار – وكلفهم بتنصيب خلايا حزبية للجبهة وطلب منهم نسخ بيان أول نوفمبر وتوزيعه على أوسع نطاق، وقد أعد بعد هذه الجولة تقريرا في الموضوع بعث به إلى السيد: محمد بوضياف – المنسق الوطني – في سويسرا، وقد ورد في كتاب: الولاية السابعة للسيد: علي هارون – مناضل بارز في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا "أن مهاجرين في مدينة "أسوسو" الفرنسية يعملون في مصانع "بيجو" للسيارات تلقوا منشورات من مكتب الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة تضمنت نداء أول نوفمبر فاستبشروا خيرا بقيام الثورة"(1) وقد أيد غالبية عمال المهجر إعلان الثورة واعتبروا أنفسهم مجنّدين لخدمة الوطن، ومما ساعد على هيكلة العمال الجزائريين في تنظيم واحد عرف باسم: "فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني" كون السيد: محمد بوضياف الذي كان مسؤولا سابقا لإتحادية فرنسا – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – هو نفسه الذي تابع هيكلة فيدرالية فرنسا لصالح جبهة التحرير الوطني، ولتذليل الصعوبات التي اعترضت السيد: طربوش في مهمته اضطر السيد: محمد بوضياف إلى دعوة بعض المناضلين إلى اللّوكسامبورغ وأقنعهم بضرورة التّعاون مع منسق الفيدرالية.

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة، لـ/عمار قليل الجزء الأول عن مجلة أول نوفمبر عدد خاص جويلية 1987.



غير أن الشرطة الفرنسية ما لبثت أن اعتقلت السيد: طربوش بعد تسلمها للتقرير المرسل إلى السيد: بوضياف الذي اعتقل بدوره من قبل الشرطة السويسرية وصودرت منه وثائقه وسلمت إلى الشرطة الفرنسية، فاضطر مكتب الفيدرالية إلى تكوين قيادة جماعية من السادة: 1) الدوم بن سالم، 2) غراس، 3) مشاطي، تم على إثر ذلك تنظيم التراب الفرنسي بتقسيمه إلى أربع مناطق قصد التحكم بصورة أفضل في أوضاع العمال وتجنيدهم، ولم تكن عملية التوعية والتجنيد وسط العمال في المهجر أقل خطورة منها داخل الوطن، فهناك شريحة من النفعيّين ممن يهمّهم التحصيل النّقدي فقط، ومن لا يأبهون بالأوضاع السياسية التي تمرّ بها بلادهم ولا تنفع فيهم النّصيحة أو التوعية، فكانوا يكتفون بردود مختصرة، "دعونا من المشاكل"، "نحن نريد أن نعيش فقط"، "جئنا هنا لنأكل الخبز لا غير"، وهذه المواقف السّلبية ليست غريبة، فقد أظهر قسم من السكان داخل الوطن نفسه عدم الإكتراث بما يجري حوله من أحداث مع بداية الثورة، حسب شهادة العديد من المؤرخين، غير أن تفاقم الأزمة أقحم هذه الشريحة التي أظهرت الحياد وألزمها على اختيار المعسكر الذي يناسبها، ولعلّ أخطر تنظيم تحدّى مناضلي الجبهة في فرنسا هي الحركة الوطنية – المصالية – التي أنشأها الحاج مصالي في أواخر ديسمبر 1954م، عندما تأكّد له بأن الجبهة ترفض الوصاية ولا تقبل التبنّي أو الإحتواء وتصرّ على ضم كل التنظيمات السّياسية الأخرى إليها في تنظيم واحد اسمه: جبهة التحرير الوطني، وهذا في نظر مصالي عقوق من مناضلين تشرّبوا القيم الوطنية داخل حزبه وتعلّموا أبجدية النضال تحت قيادته، وبعد سلسلة من الاتصالات أجراها مع الوفد الخارجي بواسطة ممثله الشخصي: أحمد مزغنة، ومع المنطقة الثالثة بواسطة السيد: علي أرزقي (1954.11.16)، ولاحظ أن عناصر الجبهة يعتبرون زعامة مصالي شيئا من الماضي بل أصرت قيادة المنطقة الثالثة التي يعوّل عليها مصالي، على التحاقه بالجبهة دون قيد أو شرط، ولم يكن للبيان السياسي الذي صدر بعد إنتهاء المفاوضات مع الوفد

الخارجي بتاريخ 11 جانفي 1955م بالقاهرة والموقع من طرف: محمد خيضر/ عن الجبهة – وأحمد مزغنة/ عن الحركة الوطنية – وحسين لحول/ عن حركة الانتصار – أي أثر في تقريب وجهات النظر وتلطيف الأجواء، وقد أعطاه كل مسؤول مدلولا يتفق مع رغبته واتجاهه السياسي، وفي آخر جانفي من سنة 1955م، بدأت العلاقات تتأزم بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية عندما اختفى السيد: العربي أو لبصير الموفد من قبل الحركة الوطنية إلى الرّيف المغربي لشراء الأسلحة في أفريل 1955م، واتهم عناصر الجبهة بتدبير عملية الاغتيال، تطوّر الموقف بعدها بسرعة عندما بدأ هذا التنظيم يفكر في إنشاء جيش خاص مواز لجيش التحرير الوطني، وبظهور هذا الجيش على الساحة الوطنية كقوة يتعمّق الخلاف أكثر ويتجذّر الصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية ويتحوّل مع مرور الزمن إلى مأساة حقيقية مزّقت كيان الحركة الوطنية وشتّتت شملها، قسم من هذا الصراع جرى وسط الجالية الجزائرية في المهجر، فقد بدأ الصراع إعلاميا سلميا حيث راح كل طرف يسعى ويحاول احتواء الطرف الآخر، غير أن الموقف ما لبث أن تطور عندما قام السيد: مختار زيتوني – مناضل في الحركة الوطنية الجزائرية بتوزيع مناشير انتقد فيها الجبهة التي فتحت الباب على مصراعيه أمام التيارات الأخرى، كالشيوعيين والإصلاحيين والبيانيين، وقد وصف المنشور الجبهة بأنها سلة تحتوي على خونة، وقد ردّت الجبهة بتوزيع مناشير مماثلة توضح بأن المعركة معركة الجميع وأن مسؤولية تحرير الوطن تقع على عاتق جميع الجزائريين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

فحسب السيد: محمد المروكي مسؤول في الحركة الوطنية – المصالية – فإن الحركة الوطنية أبدت تصلّبا وعنادا كبيرين إزاء جبهة التحرير الوطني، فقابلت جبهة التحرير الوطني هذا العناد والتصلب بعناد مثله وتطور الموقف واحتدم الصراع من صراع إعلامي إلى صراع دموي امتدّ من دانكرك بشمال فرنسا إلى مرسيليا بأقصى الجنوب حيث بدأت مرحلة التصفيات الجسدية بين الجانبين على

مستوى كامل التراب الفرنسي، وقد راحت الحركة الوطنية تفقد مواقعها شيئا فشيئا إلى أن حُسم الصراع لفائدة جبهة التحرير الوطني وبحصيلة ثقيلة قدّرتها صحيفة "لوموند" الفرنسية الصادرة بتاريخ 1962.3.20 بـ/ 4000 قتيل و9000 جريح خلال 1200 عملية، غير أن بعض المصالح في فرنسا نفسها نشرت أرقاما أخرى أكثر شؤما، فقد قدرت عدد القتلى بـ/ 10000 قتيل وعدد الجرحى ب/ 25000 جريح[1].

لكن الصراع مع الحركة الوطنية المصالية يظل جزءا فقط من الكفاح الذي خاضه المهاجرون ضد الاستعمار بجميع أشكاله، فقد تحولت الجالية الجزائرية – مناضلو جبهة التحرير عندما اكتمل نضجها السيّاسي، وإضعاف الحركة الوطنية التي راهن عليها الاستعمار إلى مصدر خطر حقيقي داخل الوطن الفرنسي نفسه وخاصة حين بدأت في تنفيذ عملياتها ضد أهداف اقتصادية وعسكرية مثل: معامل تكرير البترول، مستودعات الوقود، مصانع الأسلحة، ومنشآت عسكرية أخرى تساهم في تمويل الحرب القذرة ضد الشعب الجزائري، وضد شخصيات سياسية متطرفة.

ولم يقتصر نشاط الجالية الجزائرية على هذه الأعمال وحدها، بل كان المموّن الرئيسي للثورة، حسب اعترافات قادة الثورة أنفسهم، ففي حديث خاص للسيد: لخضر بن طوبال، عضو الحكومة المؤقتة خلال المؤتمر الوطني الذي انعقد في أفريل 1964م مع إطارات الولاية الثانية أن نسبة 60% من الأموال التي تموّن الثورة كانت تأتي من الجالية الجزائرية بفرنسا[2] بواسطة اتحادياتها، وقد استطاعت الفيدرالية أن تكسب عطف وتأييد بعض الأصدقاء في فرنسا نفسها من خلال شبكة الدّعم التي كان يديرها المفكر الفرنسي الحر "جانس" والتي كانت تضم حوالي 3000 منخرط – وقد اعترف الملازم المؤرخ/ إيف كوريير في كتابه: ساعة العقداء ط/ باريس سنة 1970م، أن هذه الشبكة تتكون من كتاب ومفكرين وصحفيين وفنانين وكثير من

---

(1) المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية لـ/الرائد: عمار ملاح، الصفحتان" 203 – 204.

(2) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل – الجزء الأول – الصفحة: 352.

الأحرار، وكانت مهمتها نقل الأموال والأسلحة وإيواء المبحوث عنهم من فدائيي جبهة التحرير الوطني، وقد تطوع بعض المناضلين من المناصرين للقضية الجزائرية أمثال: "هنري كونيال" و"فرنسيس جاكسون" للقيام بنقل الأموال إلى الجبهة وقد دفع "كونيال" حياته ثمنا لمواقفه الإنسانية النّبيلة حيث اغتاله أعوان النظام الاستعماري واعتبروه خائنا.

ومن الخطل أن نختصر نضال الجالية الجزائرية في صفحات خلال حرب امتدت أكثر من سبع سنوات، غير أن المرحلة التي التزمنا بها اقتضت منا ذلك.

نشاط الوفد الخارجي

أول من عرف بهذه التسمية هم الزعماء الثلاثة 1) أحمد بن بلا، 2) حسين آيت أحمد، 3) محمد خيضر، الفارون من سجن البليدة بتاريخ 16 مارس 1952، التحقوا بالقاهرة وشكّلوا مكتبا هناك عرف فيما بعد بمكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة[1]، قبل أن تلتحق بهم شخصيات تاريخية أخرى من حركة الانتصار، ويضم بعض المؤرخين هؤلاء الزعماء الثلاثة إلى قائمة الزعماء الستة الذين أوكلت إليهم مهمة الإعداد للثورة وقيادتها من قبل لجنة (22)، على الرغم من أنهم لم يكونوا أعضاء في هذه اللجنة، غير أن أفكارهم كانت منسجمة تماما مع أفكار عناصر هذه اللجنة، فآيت أحمد وابن بلا أحمد، كلاهما عمل مسؤولا للمنظمة الخاصة فترة من الزمن، وتقدر هذه اللجنة - 22 - الظروف الأمنية التي حالت دون دخولهم إلى الوطن للمشاركة في القرار التاريخي على مستوى اللجنة، فراحوا ينشطون في هذا الاتجاه قبل أن تندلع الشرارة الأولى للثورة، فأحمد بن بلا ذو الصلة الوثيقة بكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية في مصر، استطاع عن طريق العلاقات الخاصة أن يقنع حاشية زعيم الثورة في مصر - جمال عبد الناصر - بوجود طليعة ثورية تعمل

(1) بعد اندلاع الثورة.

الآن دون كلل للتحضير للثورة في الجزائر، وقد تلقى وعدا من قادة الثورة في مصر منذ أفريل 1954م، وقبل أن تجتمع لجنة – 22 – بإمكانية تقديم الدّعم السيّاسي والعسكري للشعب الجزائري في حالة اندلاع الثورة – وكان وعدا مفعولا – ومن المرجّح أن يكون عناصر الوفد الخارجي على علم بقرار لجنة – 22 – المتعلق بالثورة حتى وإن لم يكونوا يعرفون التاريخ الذي سوف تبدأ فيه العمليات القتالية لأن هذا التاريخ حدد فيما بعد من قبل لجنة الستة، يستشف ذلك من حديث خاص جرى بين السيد: محمد خيضر والسيد: فرحات عباس خلال شهر جويلية بالقاهرة، عندما قال خيضر لعباس: "بأن وضعا جديدا سيفرض علينا نفسه ويجعلنا مجبرين للعمل في حزب واحد" ويبدو أن خيضر كان يعني شيئا، وقد فهم عباس عنه شيئا آخر، من خلال التساؤل الذي طرحه على خيضر عما إذا كان هذا الوضع الجديد يشبه تجمع أحباب البيان والحرية خلال الحرب العالمية الثانية – إيتلاف بين التيارات الوطنية – فلم يكاشفه خيضر بالحقيقة، واكتفى بالإجابة: "نعم، ولكن بكيفية أفضل"، وهكذا نرى أن فكر كل منهما كان قد انصرف إلى ما كان يمني به نفسه من وضع جديد، فالسيد: خيضر، ذو النزعة الثورية، كان يعني بأن البلاد مقبلة على أمر هام وحدث عظيم يتعلق بمصير وطن وأمة، وسوف يجبرنا هذا الوضع على التكتل والاتحاد لمواجهة الموقف من أجل تحقيق النصر، وفهم عباس ذو النزعة السلمية أن الأمر يتعلق بتوحيد الأفكار والتوجهات السياسية على غرار ما حدث إبان الحرب الكونية الأخيرة، والذي يهمّنا من وراء هذا السياق هو التأكيد بأن أعضاء الوفد الخارجي كانوا على علم بقرار لجنة – 22 – المتعلق بالثورة، وأن عباس قد أوحي إليه بالموضوع لكنه تصور أن الأمر يتعلق بحدث سياسي عابر.

وبتاريخ 29 أكتوبر 1954م تسلّم أعضاء الوفد رسالة من السيد: محمد بوضياف "ببرن" سويسرا يخبر مكتب الجبهة بأنه قد تمت تزكيته من قبل أعضاء لجنة الستة كمتحدث باسم الثورة على الصعيد الخارجي ومنسق بين الداخل والخارج أي بين

قادة الداخل والوفد الخارجي، وما لبث السيد: بوضياف أن التحق بدوره بالوفد منذ 2 نوفمبر 1954، وبعد التقييم السّلبي لنتائج العمليات في المنطقة الخامسة – وهران – نظرا للنّقص الفادح في السّلاح، اضطر ابن مهيدي إلى عبور الحدود المغربية بحثا عن السّلاح والتحق أخيرا بدوره في مطلع جانفي 1955م بالوفد الخارجي، ليطلع أعضاء الوفد عن مجريات الأحداث في الدّاخل، وفعل ابن بولعيد، قائد المنطقة الأولى مثله فاجتاز الحدود الجزائرية التونسية خلال شهر فيفري 1955م، وعندما كان يهمّ باجتياز الحدود الليبية التونسية تم إيقافه، وكان ابن بولعيد بدوره يريد الذهاب إلى المشرق بحثا عن الأسلحة لتلبية حاجات المتطوعين المتزايدة ولمواجهة الحملات العسكرية الفرنسية المتتالية، مثل: (حملة "فيرونيك" 19 جانفي 1955 وحملة "فيوليت" 23 جانفي 1955م.

فقد أدرك قادة الثورة في الداخل والخارج وبنفس القناعة بأن صدى العمليات القتالية في الدّاخل هو وحده الذي سيخلق الأجواء السياسية الملائمة في الخارج، ويضفي على الصراع القائم بين طرفي النزاع الطّابع التّحرري، فيلفت ذلك نظر الدول الشقيقة والمحبة للسلام في العالم المناهضة للاستعمار لمساندة الشعب الجزائري والوقوف معه في محنته، وتندّد بالغطرسة الاستعمارية وبجرائمه البشعة، ولتحقيق ذلك لا بد من وضع مشكلة التسليح ضمن أولوية الأولويات قصد ضمان استمرارية وحدّة القتال في انتظار الحصول على الدّعم من أطراف متعاطفة مع القضية الوطنية.

وفي هذا الإطار قام مسؤولون جزائريون ومصريون بدراسة المسألة وضبط كل الملابسات بها وتحديد ممرّات العبور، وقد اعترضهم صعوبات حادة، فلم يجدوا أمامهم أكثر من صيغتين اثنتين لا ثالث لهما: 1) شراء السلاح عن طريق مهربين دوليين، 2) الاعتماد على مخزون الجيش المصري، وعندما عرضت الصيغتان على الرئيس: جمال عبد الناصر تحفظ من الصيغة الأولى لأسباب أمنية، وقرر استخدام بعض قطع الأسطول المصري لنقل الكمية اللاّزمة على جناح السّرعة وكلف المشير: عبد الحكيم عامر قائد الجيش المصري بالسّهر على إنجاح العملية، وكانت أول



شحنة من الأسلحة تنقل على متن "اليخت – انتصار" إلى إحدى الموانئ القديمة بـ/ طرابلس "بليبيا" وقد توالت بعدها شحنات من الأسلحة، إلا أنها ظلت غير كافية قياسا مع متطلبات جيش التحرير الوطني الذي تضاعف عدده عشر مرات خلال سنة واحدة، بالإضافة إلى حدّة القتال وصعوبة تعويض الأسلحة المفقودة.

وقصد تلبية حاجات المنطقة الخامسة نظّمت عملية أخرى كانت أكثر إثارة وصعوبة بل كانت مغامرة وإنتحارا، وذلك بواسطة مركب كان عبارة عن زورق إنقاذ أدخل عليه صاحبه – والد الملكة "دينا" عاهلة المملكة الأردنية – تعديلات ليصبح "يختا" قبل أن يهديه لابنته الملكة باسمها "دينا"، اليخت مرقم بالأردن ويحمل علم هذا البلد وكان في حالة رثة تفرض عليه التحرك قريبا من الشواطئ وأن لا يجازف بالإبحار في أعماق البحار، وكان قائده "جان ميلان باتشيش" اليوغسلافي المسلم يعرف حالة "اليخت" ويعلم أن به ثقبا تتسرب منه مياه الأمواج، لكنه تكتم على ذلك، قائد الربان "إبراهيم النيال" سوداني الجنسية متخصّص في تجارة التهريب كان على علاقة خاصة بأحمد بن بلا، وكان برفقته بحّارة مصريين وشاميين وميكانيكي ليبي.

أقلع المركب من ميناء الاسكندرية يوم 28 فيفري 1955م وكان في توديعه ضابط مصري ومسؤول جزائري وعلى متنه 21 طنّا من الأسلحة والذخيرة الحربية (750 قطعة سلاح) حسب المصادر المغربية، بالإضافة إلى بعض الطلبة الجزائريين المتطوعين، وهم حسب فتحي الذيب ضابط المخابرات المصرية، 1) محمد بوخروبة، 2) محمد الصالح العرفاوي، 3) محمد عبد الرحمان الجيلالي، 4) محمد حسين (سي أحمد)، 5) عبد العزيز مشري، 6) علي مجاوي، 7) أحمد شنوت.

كان بعض هؤلاء الطلبة قد تلقى تكوينا أوّليّا في مدارس حربية متخصّصة وتدرب على فنون القتال وحرب العصابات، كانت الرحلة شاقة محفوفة بالمخاطر مليئة بالمفاجآت والتحديات طوال مسافة الإبحار من الإسكندرية إلى ناحية الناظور

بالمغرب بسبب العواصف الشديدة أحيانا وبسبب محاولات الإفلات من السفن والقوارب الفرنسية التي تراقب مياه البحر المتوسط، فقد اضطر "اليخت" للتوقف في "درنه" ثم في "بنغازي" بليبيا، ونظرا لثقل الحمولة اتفق قائد الرّحلة النذير بوزار مع أحمد بن بلة الذي زار المركب في ميناء طرابلس يوم 8 مارس على التخفيف من حمولة "اليخت" بالتخلص من بعض ركاب السفينة، وهكذا تم إنزال ثلاثة من الطلبة المتطوعين في ليبيا ليواصل بوزار رحلته مع بقية الركاب ميمّما وجهته نحو صقلية، وبتاريخ 20 مارس غادر المركب صقلية في اتجاه الشواطئ المغربية وحوالي الساعة الخامسة من مساء يوم 26 مارس لاحت للركاب الشواطئ الجزائرية، فكان أول من شاهدها محمد بوخروبة حسب رواية النذير بوزار، فراح يصيح: يا الخاوة بلادنا يا الخاوة بلادنا، ثم أسرع إلى بوزار يقبّله، فراح الطلبة ينشدون بأصوات مبحوحة متعبة

بـــــلادي بـــــلادي * أنـت حـبّي وفـؤادي**

وهكذا، وبعد أربعة أيام من المراقبة يقترب اليخت بحذر من الشّواطئ المغربية وظل ينتظر الإشارة المتفق عليها مع ثوار المنطقة الخامسة، وفي حدود الساعة العاشرة والنّصف من مساء يوم 30 مارس تلقى المركب الإشارة المتّفق عليها فاتّجه نحوها، وبمجرد وصول المركب إلى الشاطئ مدت الحبال وثُبّت المركب وبسرعة كبيرة ونشاط حثيث قام الجنود المكلّفون بحراسة الشاطئ بإنزال الحمولة ونقلها بعيدا عن المكان حيث يتم توزيعها بين جيشي التحرير الجزائري والمغربي تقوم بعدها المجموعات المعنية بنقل الكميات المخصصة لها بواسطة الحمير إلى المخابئ بعيدا عن الأماكن التي يمكن أن تتعرض للتفتيش، وفي صبيحة اليوم الموالي اكتشف حراس السواحل الإسبان القارب "اليخت" فقاموا بسحبه إلى الميناء (ميناء كابودي) حيث تم تفتيشه والتّحري مع ركابه، وعندما لم يجدوا شيئا يريبهم اعتبروا ذلك جنوحا اضطراريّا حسب ما صرّح به ركاب المركب، فانتهز طاقم المركب الفرصة للنزول

والإقامة في الفندق تحت غطاء إصلاح المركب في انتظار ربط الاتصال بقيادة المنطقة، ومن هناك تم تهريب محمد بوخروبة (هواري بومدين) ورفاقه إلى داخل الجزائر، ليقلع بعد ذلك "اليخت" ويعود أدراجه بعد نجاح العملية، وتعتبر هذه العملية في بداية الثورة عملية مثيرة للغاية، نظرا لقلة التجربة وضعف الخبرة في ميدان التهريب وعدم وجود قراصنة ثقات يمكن الاعتماد عليهم، كما يعتبر تهريب السّلاح من أكثر العمليات خطورة، سيما وأن البحر المتوسط يموج كله بالقطع البحرية لقوات الحلف الأطلسي، وكانت المراكب الفرنسية تفرض رقابة على السّفن التى تعبر السواحل المغاربية، وهذه العملية التي استطردنا في ذكر بعض مراحلها جزء من ثمرة نضال الوفد الخارجي ونشاطه الدؤوب مع قادة الثورة في مصر التي لعبت الدور الريادي في تمويل وتنشيط الكفاح المسلح رغم كلّ الصعوبات التي كانت تعترضها والتحذيرات التي كانت تتلقاها من فرنسا، بعد أن أيقنت من صدق المشاعر الوطنية لدى الأشقاء في الجزائر من خلال الشروع في الكفاح المسلح لاسترداد الحقّ المغتصب بل وإظهار التحدي والصمود الأسطوري أمام الحملات العسكرية الفرنسية الشرسة، فأثار هذا العناد والصمود إعجاب قادة الثورة في مصر وحرّك في نفوسهم النخوة القومية، فأدركوا حاجة الشعب الجزائري إلى التضامن العربي ومآزرة الدول المناهضة للاستعمار فأظهروا مساندتهم المطلقة للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري وتحدّوا كل الصعاب بما في ذلك تهديدات الدول المتحالفة (فرنسا، بريطانيا، إسرائيل) ضدها، وقد كانت هذه التهديدات خلال سنة 1955م مجرّد تصريحات عدائية وتشنّج في العلاقات، وظلت تتصاعد شيئا فشيئا لتتحوّل إلى تدخل سافر وصدام مسلح بداية من 30 أكتوبر 1956م، اشتهر باسم: العدوان الثلاثي على مصر، وقد اكتسى طابعا انتقاميا محظا على خلفية أن مصر في نظر هذه الدول هي العقل المدبّر والقاعدة الخلفية للثورة الجزائرية، ولا غرو أن تتوهم هذه الدول بأن الأمر كذلك، فقد ظلت فرنسا شهورا بعد اندلاع الثورة

توهم شعبها بأن طائرات مصرية بدون أضواء تلقي الأسلحة خلال الليل للثوار... وهذه مقتطفات من مذكرات العقيد فتحي الذيب ضابط في المخابرات المصرية مكلف بملف التنسيق مع الثورة الجزائرية، يقول العقيد: "التزاما منّا بتنفيذ قرارات الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة الحربية، ولمعرفتنا بالإمكانات المحدودة للإخوة الجزائريين من الأسلحة والذخيرة، وحاجة المكافحين الملحّة لها لمواصلة مسيرة النضال بلا توقف باشرنا التحضير لتزويدهم بالأسلحة... لدعم قاعدة الولايات الشرقية مع التركيز على الأوراس التي تشتد فيها الثورة... وذلك بتكليف بعض الإخوة الليبيين المتخصصين في تهريب السلاح من القواعد البريطانية المتواجدة فوق التراب الليبي... وكذلك الذخيرة نظير دفع ثمنه"(1)، ومع وجود هذا الإصرار، فإن هاتين المحاولتين لن تكونا الأخيرتين فقد كانتا عمليتين استعجاليتين استوجبتهما ظروف الحرب الدائرة وحاجة المقاتلين الماسة إلى السّلاح من أجل الصمود ومواصلة القتال في انتظار ظهور بوادر أخرى أو إيجاد قنوات أخرى لمعضلة التسليح بالإعتماد على الدول الشقيقة والصديقة أو عن طريق السّوق الموازية بواسطة مهربين دوليين وقراصنة محترفين، وقد أظهرت عدة دول عربية فيما بعد مساندتها وتضامنها واستعدادها لتزويد الثورة الجزائرية بالسّلاح والمال مثل: العراق، سوريا، المملكة العربية السعودية، ومع تطور الأحداث أظهرت دول إسلامية أخرى مناهضة للاستعمار عطفها على الثورة الجزائرية فتنوعت المصادر رغم العراقيل والصعوبات التي ظلت تعترض دخول السلاح إلى الجزائر، وقد ظلت المناطق الداخلية تعاني من نقص فادح في السلاح لم تجد له حلا، مما أثر سلبا على مردود العمليات العسكرية في بعض المناطق، وحتى الشعار الذي رفعه القائد: زيغود يوسف أمام جنوده، عندما قال: "سلاحكم فوق أكتاف عدوّكم"، لم يعد مُجديا، لأن انتزاع السلاح من أيد العدو يحتاج إلى سلاح مثله أو خيرًا منه.

---

(1) ملحمة الجزائر – للمجاهد: عمار قليل — الجزء الأول الصفحة: 261.

غير أننا إذا قارنّا بين كميّة السلاح التي تم تهريبها إلى الداخل بكيفية أو بأخرى بعدد المتطوعين للقتال والفارين من بطش الاستعمار، نجد أن هذه الكمية لا تساوي شيئا، ولا تسد حاجة الثورة إلى السلاح، ناهيك عن نوعية الأسلحة التي يتطلبها القتال مع عدو شرس يتفوق من حيث العدد والعدة ويمتلك أسلحة متطورة ومتكاملة وذخيرة حربية لا تنضب، وهكذا نجد أن الشعار الذي رفعه "زيغود يوسف" أمام جنوده كان مجرد حلم ظل يراود قادة الفصائل من المجاهدين لأن الوصول إلى تجريد جنود العدو من أسلحتهم يحتاج إلى جنود مدربين أكفاء ومسلّحين تسليحا جيدا، وهذه الصفات قليلة بين جنودنا، لأن وحدات جيش التحرير الوطني لا تتوفر فيها صفات الجيوش النظامية، من حيث التنظيم والتسليح وامتلاك الخطط الحربية، ففي سرية واحدة نجد شبابا وكهولا وحتى الشيوخ أحيانا مزوّدين بأسلحة فردية تدعمها أسلحة آلية أو نصف آلية وأحيانا أسلحة رشاشة موزعة على الأفراد بكيفية لا تستجيب لمتطلبات العمليات الحربية من حيث الأداء... أسلحة هجوم، دفاع، تغطية، انسحاب... فك الحصار... وهذا الوضع يدركه جيّدا قادة الوحدات مما جعلهم يختارون حرب العصابات... مناوشة الثكنات... نصب كمائن... اعتراض قوافل... وقد تكتسي هذه العمليات أحيانا الطابع الاستعراضي للتعبير عن التحدي أو الطابع الانتقامي أو للتأثير على نفسيات جنود العدو... وقد تحدث هذه العمليات بعد ترصد طويل مما يضمن نجاح العملية وتجريد قتلى العدو من أسلحتهم، وهكذا نجد أن التعبير الذي استخدمه العقيد: فتحي الذيب... (لمواصلة مسيرة النضال....) يدل دلالة واضحة عن وضعية المقاتلين الثوار.

نشاط الوفد على الصعيد السياسي

تماشيا مع النشاط ذي الطابع العسكري ومحاولة إمداد الثوار بشحنات من الأسلحة والذخيرة الحربية لضمان استمرارية الثورة، مما يعطي الفرصة للوفد بإثارة القضية ببعدها الوطني على أنها قضية تصفية استعمار وينفي الشائعة التي روّجت لها إدارة الاحتلال بأن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد تمرّد محلي أو عدوان خارجي أو ما إلى ذلك من الأغلوطات التي روّج لها الاستعمار الذي ظل يؤكّد للعالم بأن الجزائر جزء من فرنسا! فكانت أول بادرة قام بها الوفد الخارجي هو الإعلان عن اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر على أمواج الأثير عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة، ليعلم العالم أن في الجزائر طليعة ثورية اختارت طريق العنف لاسترداد الوطن المسلوب، ويدرك أن وهم الجزائر فرنسية لن يطول أمده، وأن الكفاح المسلح أمسى قناعة شعب سئم من العبودية وملّ من الذل فتململ ثم تحرك ولن يضع السلاح إلا بعد أن يتحرر الوطن الجزائري بأكمله، ولإيضاح نوايا حزب جبهة التحرير الوطني السّلمية بادر السيد: محمد خيضر المكلف بالشؤون السياسية في الوفد الخارجي بعقد مؤتمر صحفي في 1954.11.15م تعرض فيه لشروط التسوية حسب منظور جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر واعتبر الكفاح المسلّح في الجزائر امتدادا للكفاح في الدولتين الشقيقتين تونس والمغرب اللتين تربطهما بالجزائر الروابط القومية والإقليمية والدينية، ووسيلة لإعادة بعث الدولة الجزائرية، ومن أجل تجسيد مفهوم وحدة المغرب سارع أعضاء الوفد للتنسيق مع حركتي التحرّر في كل من المغرب وتونس لقطع الطريق أمام حكومة "إدغارفور" التي راحت تعمل على تحييد المقاومة في كل من المغرب وتونس قصد التفرغ لقمع الثورة في الجزائر، حيث تقدم كل من السيدين: أحمد بن بلا ومحمد بوضياف بورقة عمل لممثلي الحركتين تتضمن نقطتين أساسيتين هما:

1) توحيد الكفاح المسلح في إطار جيش تحرير المغرب العربي.
2) وضع أسس لوحدة الأقطار الثلاثة – رغم تباين الوضعيات السياسية في البلدان الثلاثة.

وكان من نتائج هذه المساعي اتّفاق قادة المقاومة المغاربة على ضرورة الاستمرار في المقاومة حتى الاستقلال التام، وقد أدرك قادة الاحتلال خطورة هذه الوحدة فسارعوا إلى تهدئة الأوضاع في القطرين الشقيقين، بإعادة الملك محمد بن يوسف (الخامس) من منفاه بمد غشقر وفتح باب مفاوضات "إكس لوبان" مع ممثلي الحركات التحررية في المغرب – نوفمبر 1955م، والسماح لصالح بن يوسف أمين عام للحزب الدستوري الجديد بالعودة إلى بلاده في منتصف سبتمبر 1955، وقد شعرت الحكومة الفرنسية بخطورة هذا التنسيق الذي استمر عمليا بضعة شهور تجسّد في عدة صور ومظاهر عسكرية وسياسية منها: عمليات ليلة 2 أكتوبر 1955 من طرف جيشي التحرير المغربي والجزائري... ومن الطبيعي أن يضايق هذا التنسيق سلطة الاحتلال وأن تسارع إلى فتح مفاوضات مع الملك: محمد الخامس نفسه ومع الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان قد قبل مبدئيا بوقف القتال في اتفاق تمهيدي خلال شهر ديسمبر 1954 بتجريد المقاومين التونسيين من سلاحهم ووقف العمليات المسلحة (فيما عرف فيما بعد بالاستقلال الداخلي) لتتوّج هذه المحادثات بحصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما في الثاني من مارس 1956م بالنسبة للمغرب وفي العشرين منه بالنسبة لتونس.

وعلى المستوى المحلي: حاول الوفد الخارجي إقناع ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية كتنظيم محدث مواز لجبهة التحرير الوطني بالعمل ضمن إطار جبهة التحرير التنظيم الذي هيأ للثورة وأشعل فتيلها في ربوع الوطن، غير أن عناصر الحركة الوطنية ظلت متصلبة في مواقفها متشبثة بالقطب الأحادي وبالزّعامة التاريخية للحاج مصالي، وزعموا أن الحركة الوطنية هي التي أعلنت الثورة وأن مناضليها هم الذين

يخوضون الحرب ضد الاحتلال في الجزائر، وقد وجد هذا الادّعاء صدى واسعا في أوساط الجالية الجزائرية في فرنسا وفي مناطق أخرى داخل الوطن، وهذا الصدى يعكس بجلاء السّمعة التي كانت تتمتع بها حركة الانتصار قبل حصول الانشقاق داخلها وتتحدث بعض المصادر بأن نوعا من الوفاق يكون قد حصل بين جميع الأطراف المهتمّة بالقضية الوطنية ووقع بتاريخ 17 فيفري 1955 في شكل اتفاق بين:

- أحمد بن بلا / وآيت أحمد/ عن جبهة التحرير الوطني.
- أحمد مزغنة – والشاذلي المكي/ عن الحركة الوطنية الجزائرية
- لحول حسين – ومحمد يزيد / عن اللجنة المركزية.
- محمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورتيلاني/ عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- أحمد بيوض/ عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

غير أن هذا الاتفاق ولد ميتا بسبب تنصل الحركة الوطنية عن ما صدر عن ممثّليها في القاهرة اللذين كانا يعملان بصفة انفرادية ويسعيان إلى إيجاد مواقع للحركة في المحافل الدولية، ومنها محاولة تمثيل الحركة الوطنية في مؤتمر باندونغ 1955.4.18 وباستثناء عناصر اللجنة المركزية، فقد بقيت التنظيمات السياسية الأخرى متردّدة بين الإقدام والإحجام، ما عدا الحركة الوطنية التي أظهرت موقفا مناوئا واعتقدت بأن تحرك عناصر الجبهة تطاولاً واستحواذا على شرعيّة مكتسبة من سنين طويلة، وظلت كل منهما (الجبهة والحركة) تحاول تحييد الأخرى أو احتوائها إلى أن احتكمتا إلى العنف، وقد وجدت الجبهة صعوبة كبيرة في ترسيخ أقدامها بين العمال المهاجرين، فقد ترسخت في أذهانهم فكرة الرمزية المتجسّدة في شخصية الحاج مصالي أبو النضال السياسي في الجزائر، فكانت الجالية بذلك عرضة لتيارين متنافسين ومسرحا فيما بعد لقتال مرير بين الأشقاء، ومع مرور الزمن تمكنت الجبهة

من أن تفرض نفسها وأن تحتل كثيرا من المدن وتزاحم الحركة المصالية بل وتقصيها، أخذت الجالية تدرك شيئا فشيئا حقيقة ما يجري داخل الوطن بفضل نشاط ممثلي الجبهة في أوساط العمال وعلى رأسهم السيد: محمد بوضياف، بصفته مسؤول التنظيم في اتحادية فرنسا سابقا، ولم يقتصر نشاط الاتحادية على التوعية والتجنيد والمساهمات المالية فقط، بل راح يعمل على تعبئة كل الطاقات وإنشاء تنظيمات فرعية كإتحاد الطلبة المسلمين... كما راح يسعى إلى كسب أنصار ومؤيدين وسط المجتمع الفرنسي نفسه والتقرب من عناصر معروفة بمواقفها المعتدلة وأفكارها الحرة والمتعاطفة مع الشعوب المقهورة، مثل: الأديب: فوانسوا موريياك"، والمستشرق: ماسنيون، والصحفي: روبير بارا، وغيرهم من الكتاب والفنانين من ذي الآراء الحرّة والاتجاهات المساندة للشعوب التي تحاول الخلاص من الهيمنة والاستعباد... ولم تمرّ سنة واحدة على اندلاع الثورة حتى بلغ النضج وسط الطبقة العمالية في المهجر مستوى لا بأس به جعل الاتحادية تفكر في إصدار صحيفة عشية الذكرى الأولى لإندلاع الثورة لإطلاع الطبقة العمالية المعنية والمهتمة بالأحداث السياسية على الساحة الوطنية، وهكذا تم إصدار صحيفة: المقاومة، مع بداية السنة الثانية للثورة، ولما وجد السيد: محمد بوضياف في هذه المبادرة المقدامة نتائج تبعث على الأمل والتفاؤل قرر إصدار صحيفة مماثلة بالمغرب وأخرى بتونس لتمكين الجالية الجزائرية في البلدين الشقيقين من الإطلاع على نشاط العمال الجزائريين في المهجر، وعلى نشاط المقاومة بصفة عامة.

على المستوى الدبلوماسي: فبعد أقل من شهرين من اندلاع الثورة التحريرية يصل صداها إلى منتديات دولية وتُثار كقضية تصفية استعمار، وليس كشأن داخلي يخص فرنسا وحدها باعتبار الجزائر جزء من فرنسا حسب زعمهم، مما يبيح لهم مواجهة الانتفاضة بالقمع والتنكيل، ففي أواخر ديسمبر 1954م، اجتمع قادة دول "كولومبو" الخمسة بمدينة: "بوغور" الأندونوسية في إطار التحضير لمؤتمر

"باندونغ" تم خلاله إدراج القضية الجزائرية كقضية تحرّر وتصفية استعمار في جدول أعمال المؤتمر بفضل الدعم العربي والإسلامي من جهة وبفضل صمود المقاومة أمام الحملات التي بدأت تشنّها القوات الفرنسية، وكان الوفد الجزائري الممثل في شخص كل من: حسين آيت أحمد، ومحمد يزيد، كممثلين لجبهة التحرير الوطني موفدا من قبل الوفد الخارجي بالقاهرة حاضرا عشية انعقاد المؤتمر الذي تحضره 29 دولة، والمنعقد في جزيرة "ياوي" الأندونوسية ابتداء من 1955.4.18، وقد عالج المؤتمر القضية كقضية تصفية استعمار، وعبّر المؤتمرون عن مساندتهم المطلقة للشعوب الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب) في تقرير مصيرها، وطالبوا من فرنسا العمل على حل قضايا هذه الشعوب لضمان استقرار الأوضاع في شمال إفريقيا، ويعتبر نداء المؤتمر مكسبا سيّاسيا كبيرا للقضية الجزائرية التي لم يصل صداها بعد إلى كثير من دول العالم.

وفي الدورة العاشرة للأمم المتحدة وفي نفس السنة تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدّورة بأغلبية صوت واحد 27/28، فاحتجّ الوفد الفرنسي وانسحب "آلان بيني" وزير خارجية فرنسا من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار، وأمام ضغوط فرنسا وحلفائها تراجع مكتب الجمعية وسحب القضية، غير أن تسجيل القضية وسحبها خلّف دويّا واسعا داخل الجمعية لصالح القضية الجزائرية التي تسعى فرنسا إلى طمسها وتكميم أفواه أنصارها، وهذه المساعي مجرّد محطات في نشاط الوفد، فضلا عن نشاطات أخرى من خلال الاتصالات بالجمعيات وبالمنظمات والهيآت الدولية للتعريف بالقضية الوطنية وتعريّة أكاذيب الاستعمار وادّعاءاته الباطلة.

الفَصْلُ الثَّانِي

حرب على أكثر من صعيد (الحركات المناوئة)

تمتلك سلطات الاحتلال شبكة واسعة من المكاتب المختصة في الدعاية والتضليل وحبك المؤامرات والإغراء وأساليب أخرى كثيرة تواجه بها الخصم للتقليل من شأنه أو لتبديد جهوده باستدراجه إلى مواجهات هامشية تضعف من قوته وتنهكه، فقامت بتجنيد عدة مصالح مكلفة بهذه المهام، وكان أشدها خطرا، "مكتب المصالح الإدارية المختصة" الذي أنشأه الثنائي "بارلانج" و"غوصو" بإيعاز من "جاك سوستيل" خلال شهر أفريل 1955م، ويعد هذا المكتب واجهة ممتازة للحرب النفسية باعتباره مصلحة متقدمة فضلا عن مهامّه الإدارية والأمنية، وهذه المكاتب هي التي تشرف على تكوين خلايا مضادة للثورة، عرفت في البداية باسم المخازنية، حيث اقتصرت مهامها على حراسة المكاتب الإدارية والشخصيات الحكومية ـ وعندما لاحظت هذه المكاتب الإقبال على الانخراط في هذه الخلايا تحت طائلة من الإغراءات المادية والمعنوية، عملت على تشكيل وحدات مسلحة يؤطرها ضباط فرنسيّون بمساعدة محاربين قدامى في الجيش الفرنسي، وتعمل شبه مستقلة عن وحدات الجيش الفرنسي، لكنها تخضع لأوامره وتعمل بالتنسيق معه، وقد عرفت هذه الوحدات من الجزائريين العاملين عن طواعية في الجيش الفرنسي باسم القومية أو الحركي، ومن المفارقات أن هاتين اللفظتين من حيث مدلولهما اللغوي تدلان على مفهومين نبيلين، لكنهما جرّدتا من معناهما وشحنتا بمفهومين سلبيين وأطلقتا على شريحة في المجتمع باعت عرضها ورهنت وطنها وسخّرت نفسها لمهام قذرة أدّتها بكفاءة عالية ضد بني جنسها، مقابل أثمان بخسة وفرنكات معدودة.

ومع مرور الزمن وتطور الأحداث وازدياد حاجة سلطة الاحتلال لمجندين جددا، أنشأت وحدات أخرى ذات مهام متعددة: 1) الحركي النظاميون المتعاقدون

مع جيش الاحتلال. 2) المفرزات المتنقلة للحماية الريفية G.M.P.R، 3) المفرزات الأمنية المتنقلة G.M.S، 4) فئة المخازنية الملحقة عمليا بالمصالح الإدارية المختصة، بالإضافة إلى فصائل أخرى تعمل ضمن وحدات الجيش الفرنسي وبالتنسيق معه.

أما الأسباب التي جعلتهم يرتمون في أحضان الاستعمار ويَـخْلُصون في خدمته فتختلف بين شخص وآخر، بعض هذه الأسباب نفسيّة، كالشعور المسبق بالهزيمة والإقرار بتفوّق الخصم والحكم بأن التفوق هو الذي سيصنع النصر، وبعضها اجتماعية، كالخوف من الانتهاكات ومصادرة الممتلكات والتقرب من السلطة، وبعضها سياسية، كضعف التكوين السيّاسي ونقص في التّوعية والتنافس بين القبائل أو الأسر بنيّة الانتقام، بالإضافة إلى أسباب أخرى متفرقة، منها: التحزب ضد أطراف أخرى ذات ميولات وطنيّة، الرغبة في الانتقام والأخذ بالثأر، طلب الاسترزاق.

غير أن هذه الأسباب مجتمعة لا تبرر تلك الأعمال البشعة والجرائم الخطيرة والانتهاكات والمصادرات والسلب والنهب ضد الأبرياء من بني جنسهم.

تطور هذا الإطار بشكل مذهل من 26 ألف سنة 1956 إلى 90 ألف سنة 1958 إلى 150 ألف سنة 1961، إذ نجد أن بعض القبائل التي تعرضت لأعمال القمع والمصادرات والنهب خلال الانتفاضات السّابقة قد تكرّست في أعماقها الهزيمة، فخشيت أن تتكرر ضدها تلك الأعمال البشعة، فاندفعت سبّاقة إلى العمالة لتتّقي شرًّا مستطيرًا لم يقع بعد، (واتقوا منهم تقاة)، وقد عمد الضباط المؤطرون لهذه الوحدات على توريط عناصر من هذه المجموعات في أعمال القتل والتّعذيب والتّنكيل، وتغاضوا عنها في انتهاكات للحرمات وأعمال مخلّة بالشرف، فتحولت هذه العناصر مع مرور الزمن إلى ذئاب شرسة ووحوش ضارية، أحلى الساعات عندها تلك التي يسمح لهم فيها بمداهمة القرى وتفتيش الديار أو باستنطاق أسرى أو موقوفين مدنيين، عندها تختفي كل مظاهر الانسانية لتحل محلها مظاهر أخرى

أشد وحشية من وحشية الوحوش، ولدينا من الأدلة المادية ما نستطيع أن نؤكد به صحة ادعاءاتنا، غير أننا أردنا أن نتجنب التعيين وأن نكتفي بالعموم رغبة منا في تجنب حساسيّات الجيل الجديد الذي يُظهر (كتنظيم) تعاطفه الصريح مع الآباء ﴿وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الزخرف الآية: 23].

ومن نافلة القول الإقرار بوجود عناصر قليلة بين وحدات القومية تتعاطف مع المدنيين وحتى مع المجاهدين تُسرِّب المعلومات بحذر وتمد المناضلين في سريّة تامة ببعض الحاجات وحتى بالذّخيرة أو اللّباس العسكري وغيرها من الحاجات الشخصية وتتلقى مقابل ذلك بيانات من الجهة المسؤولة تؤكد مساهمتها في الثورة بدافع من الوطنية أو من قبيل التعاطف مع الأقارب أو الأصدقاء أو من باب التّقى، غير أن هذه الشريحة التي ظلت متمسكة بقدر من الوطنية وبشيء من الغيرة على هذا الشعب الصامد رغم المحن كانت تعزّز من جهة أخرى جانب الاستعمار وتدعمه بوقوفها معه ولو كان ذلك شكليّا.

وهذه الظاهرة المرضية في المجتمع لا تخص هذا الجيل وحده بل هي انتكاسات وردّة عاشتها الثورات والانتفاضات السابقة منذ عهد الأمير عبد القادر، غير أن أسبابها كانت تختلف بين جيل وجيل، فالأسباب التي حملت شيوخ الزاوية التيجانية على التصدي لمقاومة الأمير عبد القادر والوقوف إلى جانب فرنسا قبل أن تصل إلى عين ماضي حيث مقر الزاوية، ناتجة في ظاهرها عن التنافس بين الزاويتين الرحمانية والتيجانية.

وقد خلّد سيدي: محمد الكبير شيخ الزاوية هذه الرّدة في خطبة له بعين ماضي أمام الكولونيل "سيكوني" جاء فيها: "إن من الواجب علينا إعانة حبيبة قلوبنا فرنسا ماديّا وأدبيّا وسيّاسيّا، إن أجدادي قد أحسنوا صنعا في انضمامهم إلى فرنسا قبل أن تصل إلى بلادنا، ففي عام 1838م، كان أحد أجدادي قد أظهر شجاعة نادرة

في مقاومة أكبر عدو لفرنسا (عبد القادر الجزائري)[1]"، بينما نجد أن الأسباب التي حملت ابن قانة على الارتماء في أحضان الاستعمار وخيانة صهره "أحمد باي" هي الطمع وحب الكسب والتملك والقيادة وقد سار خلفهما خلق كثير.

وتعدّ هذه الظاهرة أخطر ظاهرة واجهتها الثورة التحريرية لشموليتها لربوع الوطن كله ولديمومتها، فقد عايشت الثورة من بدايتها إلى نهايتها وشكّلت في آخر لحظة ورقة مساومة رخيصة أعاقت سير المفاوضات حيث تمسّك بها الوفد الفرنسي المفاوض "في إيفيان" وأصرّ على تقديم ضمانات رسمية من الوفد الجزائري لصيانة حياة مجرمين قتلة من الخونة والمرتدّين، ونظرا لاعتبارات سياسية واجتماعية أذعن الوفد الجزائري وقبل بالمطلب الفرنسي وأصدر العفو الشامل على من وصفوا بالحركي أو بالقومية، غير أن ما لم يكن منتظرا أن يظل هؤلاء رغم تمتّعهم بحق الحياة كمنحة وهبها لهم الشعب الجزائري بعد أن سلبوا ماله وعرضه وشرّدوه في أرضه، وبحق المواطنة وكل الحقوق المدنية الأخرى يسيرون في الاتجاه المعاكس للمصلحة الوطنية ويظل التاريخ بالنسبة إليهم شبحا مخيفا يؤرقهم، كلما مرت ذكرى من ذكريات التاريخ المجيدة، ومن غرائب الدّهر أن يتحوّل هذا النّكوص إلى تقليد بل إلى إرث ينتقل من الآباء إلى الأبناء، وأن يجاهر هؤلاء بكراهيتهم، للتاريخ لأنهم لم يجدوا فيه فسحة يعتزون بها أو ملجأ يحتمون به أو حيّزا يتربّعون عليه، وبعداوتهم للثورة والطعن في رموزها، ولدينا في هذه النقطة أكثر من مثال وأكثر من دليل.

تنظيم جان سرفي

تمكنت إدارة الاحتلال من إيجاد أكثر من قوة مناوئة للثورة ومن تعبئة كل الطاقات المناهضة لجيش التحرير الوطني حتى تتمكن من إنهاكه في مناوشات ومعارك هامشية لتستنزف طاقاته حتى إذا بلغ به الضعف مستوى الوهن أوكاد

(1) مجلة الثقافة — العدد: 21 — جوان — جويلية 1974 عن مجلة الفتح — عدد: 275.

انقضت عليه بإمكاناتها الهائلة، ولعل أول تنظيم ظهر في هذا المجال كان في قلب الأوراس – المنطقة التي أظهرت التحدّي – يقود هذا التنظيم باحث في السلالات البشرية كان قد اختار "منعه" بقلب الأوراس مقرّا له وسط مجموعة من الآباء البيض – واسمه "جان سيرفي"، فقد طوى هذا الباحث المثقف صفحات البحث والدّراسة فجأة، وتحوّل إلى شيء آخر بمجرد اندلاع الثورة، فكشف بذلك عن حقيقته وعن مهمته المزدوجة، حاول في البداية أن يستثير النعرات القبلية بين قبيلتي أولاد عبدي – منطقة نشاطه كباحث – وقبيلة التوابة – التي ينحدر من صلبها ابن بولعيد – زاعما أن التمرّد من فعل التوابة وتجب مقاومتهم والتّصدي لهم، وعندما لم يفلح في هذه المناورة، انتقل إلى آريس بؤرة التوتر حيث أنشأ بها أول خلية للدفاع الذّاتي، تكفّلت في البداية بحراسة المصالح الإدارية والمسؤولين، إلا أنها ما لبثت أن تطوّرت مع تطوّر الأحداث وتحوّلت إلى تشكيلات مسلحة عرفت باسم: المخازنية ثم القومية أو الحركي، وعناصرها هم نفس العناصر التي أشرنا إليها قبل ولهم نفس الدّوافع ونفس الخصائص، غادر "جان سيرفي" منطقة آريس لأسباب غير واضحة وانتقل إلى منطقة "زكار" واستقر في ناحية بني معاد طوال سنوات (1955 – 1956 – 1957 - 1958)، واستطاع أن يجنّد إلى جانبه ما يربو عن 1000 حركي وأن يطوّعها لخدمة المصالح الاستعمارية والقيام بالعمليات العسكرية إلى جانب القوات الفرنسية وقد عمّرت هذه الحركة طويلا مقارنة بالحركات المناوئة الأخرى، ولولا قرار إدارة الاحتلال بوضع جميع التشكيلات ذات الطابع العسكري تحت إشراف القيادة العامة قصد التحكم في سيرورة النشاطات العسكرية لظلت حركة "جان سيرفي" صامدة في مواجهة الثورة حتى الاستقلال، وقد كوفئ "جان سيرفي" بترقية في مستوى المهمة التي أداها بكفاءة حيث استدعى إلى الولاية العامة للقيام بمهمة الإشراف على تكوين إطارات القوة الثالثة لتكون على موعد مع الجزائر المستقلّة، وهي مسؤولية خطيرة لا يستطيع القيام بها إلا المثقفون اللامعون من أمثال: جاك

سوستيل وجان سيرفي والسيدة: جيرمان تيون وآخرين، هاجروا البحث العلمي عن طواعيّة ووضعوا أنفسهم في خدمة المصالح الإستعمارية ونسجوا من المكائد والدسائس مالا يتسع المقام لذكرها، ويكفي أن يكون سوستيل بطل مجزرة 20 أوت 1955م – 12 ألف ضحية – رائدهم.

الحركة الوطنية الجزائرية

وتُعد هذه الحركة التي ورد ذكرها في أكثر من فصل من هذا الكتاب أخطر حركة مناوئة لجيش وجبهة التحرير الوطني منذ اليوم الثاني من اندلاع الثورة بسبب تبنّيها للثورة وتضليلها لشريحة واسعة من المجتمع في الداخل والخارج، سيما وأنها ارتبطت بزعيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – الحاج مصالي – الشخصية الحزبية المعروفة منذ تأسيس حزب "نجم شمال إفريقيا" سنة 1926م، فقد اعتقد كثير من المناضلين في حركة الانتصار ممّن لم تشملهم التوعية صدق هذا الإدعاء وأن الثورة من تصميم وإعداد وتنفيذ الحاج مصالي فساروا خلف الحركة الوطنية وانضموا إليها بدافع من الوطنية، والحركة الوطنية مثل جبهة التحرير الوطني تجمع بين النشاطين السياسي والعسكري، ومن الطبيعي أن يبحث لها مؤسّسها – مصالي – عن شخصية معروفة وذات شهرة مثل: كريم بلقاسم أو عمّار أوعمران لقيادة العمل المسلّح، ولما علم بانضمام هذين العنصرين البارزين إلى جبهة التحرير الوطني بواسطة الحاج: علي أرزقي عضو المكتب السياسي في الحركة الوطنية – المصالية – من خلال لقاء جمعه بهما في 16 نوفمبر 1954م، راح يبحث عن شخصية أخرى إلى أن وجد ضالته في: محمد بلونيس المناضل السابق في حزب الشعب، والذي ينتمي إلى نفس المنطقة ذات الكثافة العالية من المناضلين الأوفياء المتشبّعين بالفكر المصالي، فكانت منطقة القبائل ذات العدد الهائل من المناضلين الذين ينتمون إلى هذه الحركة في الدّاخل والخارج مرشّحة لاحتضان الحركة حسب مخطّط الحاج مصالي، وعندما

لم تسفر محاولات القادة السيّاسيين في الوفد الخارجي عن نتيجة تذكر بعد لقاء جمع أعضاء من الوفد الخارجي مع ممثلي الحركة الوطنية في الجامعة العربية (أحمد مزغنة – و– الشاذلي المكي) وبعد اللقاء الفاشل بين أرزقي وكريم في المنطقة الثالثة والذي أكد فيه كريم على ضرورة التحاق الحاج مصالي بجبهة التحرير الوطني دون قيد أو شرط، تبيّن للحركة عدم جدوى هذه اللقاءات، فراحت تفكر في إنشاء جيش خاص بها منذ مطلع مارس 1955م، وهذه الفكرة لن تقبل بها جبهة التحرير الوطني وسوف تتصدى لها بالتأكيد، إذ لا يصح أن تتقاسم الحركتان الموارد البشرية والمادية، وأن تكون لكل منهما وجهة نظر مختلفة في قضية واحدة لا تحتمل أكثر من حلّ ولا تقبل القسمة إلا على نفسها، وبعد أن فشلت محاولات التسوية في الداخل والخارج، وبعد رفض قيادة الحركة في فرنسا تزكية ميثاق الوفاق الموقّع في 17 فيفري 1955م من قبل مختلف التيارات السياسية في الوطن بمشاركة الـ (ح، و، ج) الممثلة في: أحمد مزغنة والشاذلي المكي، وبعد سلسلة من الانتقادات اللاّذعة لجبهة التحرير الوطني كتنظيم يغلب عليه الطابع العسكري وهذه الصفة حسب رأي الـ (ح، و، ج) لا ترشّحه كإطار لتجميع القوى الوطنية، وانتقادات مماثلة للوفد الخارجي هذا التصعيد بلغ ذروته خلال شهر مارس 1955م، فبدأت الأوضاع بعدها تتجه نحو المواجهة، وقد وجدت مصالح الاستخبارات الفرنسية في هذا التشنج الذي تحوّل بسرعة إلى احتقان ثم إلى تأهب للصّدام، بعد ظهور عناصر مسلحة من هذه الحركة في عدة أماكن من المنطقة الثالثة (بني وادو – قنزات – حيزو...) فرصة ملائمة لتعميق الهوة بين الخصمين ودفعهما إلى الاقتتال، ويؤكد ذلك تقرير للأمن العسكري حول الفترة الممتدة من أكتوبر 1955م إلى ماي 1956م بالمنطقة الثالثة حيث جاء في التقرير "يستحق الحقد الذي يكنه قادة الجبهة لقادة الحركة اهتمامنا لأنه يمكن أن نحتاج إليه لصب الزّيت على النار"[1] وتؤكّده كذلك رسالة عبان رمضان إلى محمد

(1) نصر بلا ثمن — لـ/ محمد عباس، الصفحة: 408.

خيضر – سياسي الوفد الخارجي – في 20 سبتمبر 1955م، حيث يقول عبان في هذه الرسالة: "إن مصالي والأسلحة من أكبر المشاكل التي تواجهنا" ويضيف "إن مصالي أصبح العدو الأول للجزائر" وعبارات أخرى قاسية تؤكد أن الصّدام محتمل وأنّ المواجهة قاب قوسين أو أدنى، وهذا ما سوف يحصل بعد أن انسدّت كلّ الأبواب وأوصدت قنوات الحوار نتيجة إصرار المصاليين على فرض الأبوّة بالقوة وعلى احتواء الجبهة وعدم الاعتراف بشرعيتها. ورفض الجبهة من جانبها كل مساومة في هذا الشأن فقد أصبحت نظاما مكتمل الهياكل أكّد أهليته لقيادة الثورة واسترعى اهتمام معظم الشرائح الاجتماعية، فشعرت قيادة المنطقة الثالثة بمزاحمة (ح، و، ج) لها داخل منطقة نشاطها وتبنّيها لاستراتيجية مشبوهة تعيق نشاط جيش وجبهة التحرير الوطني وتشكّك المناضلين وعامة المواطنين في مصداقيتها، فعزمت على التخلص منها وتحييدها بالقوّة، فأصدرت الأمر إلى كل من: الصادق دهيليس لمراقبة نشاط المجموعة التي تنشط في ناحية بني "وادو" وتصفيتها في الوقت المناسب.

وإلى القائد: آيت حمّودة عميروش لمتابعة تحرّك عناصر هذه الحركة في الناحية الشرقية (قنزات وحيرز) في ضواحي البويرة وتحييدها عند اللّزوم، فكانت بداية الإقتتال في شهر أكتوبر 1955م، وعندما شعر "بلونيس" مسؤول الجناح المسلح في الحركة الوطنية بقوّة الخصم وعدم القدرة على التّصدي انتقل إلى الناحية الجنوبيّة وتمركز في قطاع جغرافي واسع يشمل أراضي كل من الولايات الثالثة والرابعة والسادسة – حسب تقطيع مؤتمر الصومام فيما بعد – وكان هذا الانتقال التكتيكي بارعًا للغاية، فقد مكن بلونيس من:


الجنرال بلونيس وجنوده

1) احتلال منطقة واسعة تسمح له بالتحرك في أكثر من اتجاه وبمرونة كافية.

2) التّمركز في منطقة لم يصل إليها بعد المدّ الثوري مما يجعل المواطنين يعتقدون عن جهل بأن الحركة الوطنية هي التي تقود الثورة فعلا.

3) الابتعاد عن مراكز القيادة لعناصر الجبهة وعن مناطق التوتر إلى حين اكتمال تنظيم الهياكل التنظيمية للوحدات المسلحة وامتلاك القدرة على المواجهة.

وسوف تتحول هذه المنطقة الشّاسعة فعلا إلى حلبة صراع مرير بين الجبهة والحركة الوطنية طوال سنوات (1956 – 1957 – 1958)، وقد استطاعت الحركة الوطنية أن تجنّد قوات قوامها 12000 جندي، وهي قوة تعادل في المتوسط جيش ولاية من الولايات النشطة وأن تخوض حربا شرسة ضد جيش التحرير الوطني، وكان لاعتقاد جنود الحركة الرّاسخ أنهم يدافعون من أجل القضية الوطنية ما جعلهم يستميتون في الدفاع عن مبادئ وقناعات قادتها، وامتد الصراع إلى المدن، فاغتال فدائيو الجبهة ممثل الحركة في الجزائر العاصمة (الصادق الريحاني)، وخلال فترة قصيرة أخذ الصراع بعدًا خطيرًا، حيث لم يقتصر على المواجهة المسلحة بين الوحدات بل انتقل إلى مناضلي الحركتين، وبدأت التصفيات الجسدية على أوسع نطاق بين عناصر الجالية الجزائرية في فرنسا، ولم تعد المحاولات التي قامت بها شخصيات وطنية على أعلى مستوى تجدي نفعا، مثل: مشروع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين كل من: أحمد بن بلا عن جبهة التحرير ومحمد مروك عن الحركة الوطنية في سجن "لاصانتي" مقر إقامة أحمد بن بلا بتاريخ 17 جوان 1957م، واعتقدت الحركة الوطنية أن بمقدورها تحقيق النصر على الجبهة، وحققت فعلا نجاحات في المنطقة الشاسعة التي ظلت خاضعة لها فترة، مما حدا بالجبهة إلى تعبئة وتشكيل وحدات من عدة ولايات لمجابهة النمو المطّرد للجيش الوطني الجزائري الذراع العسكري لهذه الحركة فكانت الأخضرية وجبل مناعة (الجلفة) وجبل اللّوح (المدية) وجبل بوكحيل (المسيلة) مسرحا لمعارك ضارية بين الطرفين، وقد تمكّن

كريم قائد المنطقة الثالثة أن يستميل إليه عددا لا بأس به من جنود الحركة الوطنية، فانضموا إلى جيش التحرير الوطني، غير أن نواة صلبة ظلت وفيّة لـ/ بللونيس ولقائد الحركة الوطنية مصالي الحاج، وقد تفطّنت بعض العناصر في الحركة من أن الجيش الوطني لا يناوش ثكنات الاستعمار ولا يعترض القوافل، كما أن جيش الاحتلال لا يهاجم هذا الجيش، فساورتهم الشّكوك حول وطنية وصدق هذه الحركة، ففرّ بعضهم وانضم إلى جنود جيش التحرير الوطني وأجهز بلونيس على البعض الآخر، حيث بدأت مرحلة التصفيات داخل الحركة ضد المتشكّكين في مشاعره الوطنية، سيما بعد أن دشّن أول اتصال علني له بالوالي العام "جاك سوستيل" الذي اعترف بذلك عندما أسرّ إلى المستشرق الأستاذ "ماسينيون" خلال شهر ديسمبر 1955م، قائلا: "إن مصالي هو ورقتي الأخيرة"[1]، وقد ظل هاجس التضحية بلا فائدة يراود العديد من جنود وقادة هذه الحركة نتيجة جهلهم بمشروع الجبهة كحركة سياسية تهدف إلى استقطاب جميع الفعاليات السياسية في الوطن لهدف واحد هو تحرير البلاد من الاستعمار، وتقديسهم المفرط لزعامة جامدة ظلت تراوح مكانها حينا من الدهر، فلما تجاوزتها الأحداث خرجت فجأة وراحت تنادي "من ليس معنا فهو ضدنا".

وليس غريبا أن يحكم مؤتمر الصومام – 20 أوت 1955م – على الحركة المصالية بالخيانة بعد أن تبين لقادة الثورة وجود تواطئ مفضوح وتنسيق بين الحركة الوطنية وقوات الأمن الاستعمارية من أجل تقويض مشروع الجبهة، وتمكين الشرطة الفرنسية من قيادة الثورة بواسطة الحركة المصالية، حسبما جاء في رسالة لعبان رمضان مسؤول المنطقة الخاصة – الجزائر العاصمة – بعث بها إلى السيد: محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي بتاريخ 29 فيفري 1956، حيث يقول: "أمرنا بإعدام كلّ مصالي واع بدون

---

(1) الثورة الجزائرية/ لـ العماد مصطفى طلاس – الصفحة : 203.

محاكمة"، واتّهم مصالي صراحة بالتعامل مع الشرطة الفرنسية من أجل تدمير الجبهة ومحاولاته اختراق صفوفها بعناصر مندسة تعمل على تمزيق وحدة جيش التحرير الوطني وزرع الشك في مصداقيته.

وقد جاءت حادثة "ملوزة" ببني يلمان التي ذهب ضحيتها زهاء 300 من المدنيين العزل بتاريخ 28 ماي 1957م والتي نسبت إلى جبهة التحرير لتدعم صف بللونيس بعناصر كانت متردّدة، فتطوّعت بالجملة لصالح هذه الحركة، كما استغلت أجهزة المخابرات الفرنسية الحادثة وقامت بتضخيمها إلى أن بلغ صداها الأمم المتحدة محاولة التّشهير بالجبهة والتّنديد بها في كل المستويات، فقد أعلن الرئيس الفرنسي – آنذاك – "روني كوتي" عن تأثّره الشّديد بهذه الحادثة! وناشد الضمير العالمي أن يدين هذا العمل ويستنكره، ولجأت الحكومة الفرنسية إلى الأمم المتحدة "بنيويورك" فأكّدت بأن مناقشة القضية الجزائرية بطلب من الجبهة خطأ لأن الجبهة لا يخولها أن تمثل شعبا تقوم بذبحه، وقد جدّد بللونيس بعد هذه الحادثة مباشرة اتصاله بالمخابرات الفرنسية حيث جرى بينه وبين ضباط هذا الجهاز لقاء تنسيقي في بني يلمان (31 ماي 1957م) أسفر عن اتفاق بين الطرفين حول مسائل ذات أهمية وتعد من صميم العمل المشترك.

1) محاربة جبهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تموينها.

2) تنفيذ العمليّات تحت إشراف مصالح المخابرات الفرنسية ووضع وحدة كومندوس فرنسية على أهبة الاستعداد للتّدخل إلى جانب قوات بللونيس تحت قيادة النقيب "ريكون".

3) إنشاء شبكة مخابرات تتولى تزويد السّلطات الفرنسية بالمعلومات المطلوبة عن تنظيم جبهة التحرير الوطني بالمنطقة.

نهاية التنظيم المسلح لبللونيس

ظهرت عدة مؤشرات جديدة عقب محاولة الانقلاب التي قادها الجنرال "ماسو" قائد جنود المظليين والمسؤول عن الأمن في العاصمة وضواحيها بمؤازرة وتأييد المعمرين، وقد تم على إثرها توجيه نداء إلى الجنرال "دوغول" الشخصية التاريخية المعروفة لتولي مقاليد الحكم في فرنسا، وهذا بتاريخ 13 ماي 1958م وقد زعزعت هذه الحركة أركان الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تداعت للسقوط بل سقطت فعلا بسبب عجزها عن معالجة أزمة الحرب في الجزائر، مما أدى إلى حدوث عدة متغيرات سياسية وعسكرية، ولعل أكثر هذه المتغيرات أهمية بالنسبة للجانب العسكري هو توحيد الفصائل والتشكيلات العسكرية ووضع حدّ لنشاط القوات غير النظامية ودمجها ووضعها تحت إشراف القوات الحكومية، وقد أساء بللونيس فهم قرار السّلطة أو صعب عليه هضمه، فاعتصم بجبل "مناعة" – الجلفة – بداية من يوم 8 جويلية 1958م، حيث تمّت محاصرته من قبل القوات الفرنسية ومهاجمته بتاريخ 14 جويلية 1958م حيث سقط قتيلا، غير أن ما أورده المجاهد: عمار قليل في ملحمة الجزائر الجديدة حول النهاية المخزية لهذا العميل يختلف عما ذكرناه اعتمادا على مراجع أخرى، فهو يرى أن الإدارة الاستعمارية في الجزائر طلبت من "بللونيس" أن ينضم إلى حركة الانقلاب التي قادها الجيش بقيادة الجنرال "ماسو" قصد إسقاط الحكومة في باريس، غير أن بللونيس رفض هذه الدعوة فوقع على إثرها صدام مسلّح بينه وبين الانقلابيين فسقط بللونيس قتيلا في نفس اليوم الذي وقع فيه الانقلاب – 13 ماي 1958م[1] – وسواء أكانت الرواية الأولى أو الثانية هي الأصح، فكلتاهما تؤكّد وجود تنسيق وعمل مشترك بين الجيشين – جيش الاحتلال والجيش الوطني الجزائري – الذراع العسكري للحركة الوطنية المصالية – غير أن

(1) ملحمة الجزائر الجديدة، لـ/ عمار قليل، الجزء 2 الصفحة: 47.

القضاء النهائي على هذا التنظيم لم ينته إلا بعد الاستقلال، فقد ظلت فلول من هذه الحركة بقيادة "عبد الله السلمي" تتحرك شمال الولاية السادسة لكنها لم تكن من القوة بمكان يسمح لها بمهاجمة قوات جيش التحرير الوطني، وقد شهدت الولاية السادسة بعد وقف القتال صدامات مسلحة بين جيش التحرير الوطني وعناصر من الحركة الوطنية كما حدث في الجلفة، مما اضطر جيش الاحتلال الذي لم يغادر بعد بعض الثكنات العسكرية للتدخل وإجلاء عائلات المصاليّين إلى بوسعادة، كما شهدت تصفية العديد من جنود هذه الحركة بعد الاستقلال مباشرة، وهذه الأحقاد الدفينة التي لم يستطع صانعوها تجاوز التجاوزات التي حدثت خلال الثورة، إنما تعبر عن بشاعة الأفعال المنسوبة إلى الحركة الوطنية الجزائرية المرتكبة في حق مناضلي جبهة التحرير الوطني وعائلات جنود جيش التحرير الوطني.

ترى هل كان الحاج مصالي على نفس الخط مع بللونيس؟

هناك عدة قرائن تدل على أن الحركة المسلحة التي قادها "بللونيس" كانت تمثل الذراع العسكري للحركة الوطنية التي أنشأها مصالي، وقد وردت على لسانه أقوال وصدرت منه سلوكات تؤكد ضلوعه فيما حدث وما قامت به الحركة الوطنية في الجزائر منها، قوله حسب شهادة مولاي مرباح أقرب مساعديه بعد اندلاع الثورة مباشرة "لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة، ولكن حاولوا اختراق صفوفها والتحكم فيها" وقد حدثت هذه الاختراقات فعلا في عدة مناطق وتمت السّيطرة عليها بعد اكتشافها، ونكتفي بما حدث في المنطقة الثانية، كمثال: * حيث أرسلت الحركة المصالية المسميين 1) زادي الشريف و2) زيقات إسماعيل إلى المنطقة، زاعمين أن الشرطة الفرنسية تبحث عنهما فجنّدا وأسندت إليهما مهام في غاية الخطورة، فسهل عليهما الاتصال بعناصر أخرى ونظموا مؤامرة غايتها القضاء على كبار المسؤولين بالشمال القسنطيني ومن ثم السيطرة على مقاليد الأمور وتولي قيادة الوحدات

وتوجيهها وجهة أخرى، حسب منظور الحركة الوطنية، وعندما انكشف مخططهما ألقي عليهما القبض وحوكما من قبل قيادة الولاية في اجتماع انعقد ببني صبيح شرق الميلية تحت إشراف القائد "زيغود يوسف" وأُدِينا ونفّذ فيهما حكم الإعدام(1).

* رفضه لكل مبادرة سياسية تعترف بجبهة التحرير الوطني كحركة ثورية تقود كفاحا مسلّحا ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

* إصراره على احتواء الجبهة وعدم الاعتراف بشرعيتها.

* تنظيمه لحركة مسلحة موازية لجيش التحرير الوطني في الداخل ولحركة سياسية موازية كذلك لاتحادية فرنسا وحركتها الطلابية والنقابية في الخارج، وقد أدّى هذا التنافس بين الحركتين إلى تنامي الأحقاد والضغائن بين المناضلين، وراح كل طرف يدّعي أنه الأكثر وطنية والأوفر شعبية والأجدر على تحقيق النصر، فلما غاب التعقل واشتد الخصام احتكما إلى العنف في مواجهات علنية داخل الوطن وفي شكل تصفيات وعمليات اغتيال عناصر الجالية في فرنسا حيث امتدت إلى غاية الاستقلال وبحصيلة ثقيلة بلغت زهاء 10000 قتيل.

* مراهنة "جاك سوستيل" على الحركة المصالية في حملته العنيفة على الثورة ومشروعه الرامي إلى تحطيم كيان جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل، ومن ذلك ما ذكره الأستاذ: "ماسينيون" بأن الوالي العام "جاك سوستيل" أسرّ له بأن "الحركة المصالية هي ورقته الأخيرة". فهل يبقى بعد هذا الذي صدر عن أعلى مسؤول في سلطة الاحتلال في الوطن شك في وجود نوع من التنسيق بين الطرفين.

* إقرار صدر من: "روبير لاكوست" جلاد الجزائر كما عرف فيما بعد بأن الحركة الوطنية إنما تعمل لإضعاف الجبهة لا غير.

(1) ملحمة الجزائر لـ/ عمار قيليل، الجزء الأول، الصفحة: 332.

* توافد أفواج من المناضلين في الحركة الوطنية المصالية من المهجر لدعم الجيش الوطني الجزائري الذي يقوده بلونيس لاستنزاف قدرات جبهة التحرير الوطني لدرجة أثارت قلق السيد: محمد خيضر المسؤول السياسي في الوفد الخارجي، فبعث بشأنها رسالة بتاريخ 15 فيفري 1956م إلى: عبان رمضان مسؤول المنطقة الخاصة مستفسرا عن أسباب عودة المهاجرين بشكل مكثف، فكان جواب عبان بعد تحرّيات أجراها "بأنهم يعودون لدعم الحركة المصالية"(1).

* لم يحاول السيد: مصالي حقن دماء الأشقاء في فرنسا حيث كا يقيم، وكان بإمكانه أن يفعل، وهو الزعيم المحترم والشخصية السياسية المحنّكة لتجنيب الحركتين خسائر لا تقدر بثمن.

* ظل صامدا ثابتا في موقفه لم يظهر أي مرونة لصالح الوطن إلا بعد أن أنفضّ عنه أصحابه، وتجاهلته فرنسا نفسها عندما باشرت المفاوضات مع جبهة التحرير بل كادت هذه المفاوضات تتوّج بتوقيع بين الطرفين، عندها عرف الحاج مصالي أنه كان يلاكم خارج الحلبة.

حركة شريف بن سعيدي

ظهرت حركة شريف بن سعيدي شمال الولاية السادسة في نهاية 1956م بعد قرار مؤتمر الصومام بتشكيل هذه الولاية وإسناد قيادتها للشهيد: علي ملاح المعروف باسم "سي شريف" وهو من قادة الولاية الرابعة، غير أن أمرا خطيرا ظهر خلال المرحلة التنظيمية إثر تطور سلبي لوحدة يقودها الشريف بن سعيدي الذي تنسب إليه الحركة، وكان هذا الشخص ضابطا في القوات الفرنسية خدم في الهند الصينية مدة، وعندما كان في إجازة اتصلت به عناصر جبهة التحرير الوطني لاستثارة عاطفته الوطنية وضمه إلى صفوفها قصد الاستفادة من خبرته العسكرية وتجربته في

---

(1) نصر بلا ثمن/ محمد عباس الصفحة 409 عن بلحوسين OP – Cit.

الهند الصينية، لكن هذه العناصر لم تكن على درجة من الفطنة والذكاء تسمح لها بسبر أغواره وتحليل شخصيته لتعرف أنه من طينة أخرى، فلبّى الدّعوة لكن بنيّة الإيقاع بالثورة والثوار وليس لنصرتها وتعزيز صفوفها ودعمها، فانضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني وأظهر الإخلاص للثورة قصد كسب ثقة المسؤولين، وبسرعة غير عادية راح يجنّد عناصر من عشيرته الأقربين إلى أن كوّن كتيبة انفرد بها وراح يتحرك بمفرده دون تنسيق مع بقية الوحدات ودون أن يخضع للأوامر الصادرة عن المسؤولين، وبدأ يخطط للاستيلاء على قيادة الولاية بتصفية العناصر القيادية واحدا بعد الآخر، فبتاريخ 31 مارس 1957م قام رجاله باغتيال علي ملاح المدعو سي الشريف قائد الولاية بجبل "الشاون" وظنوا أن الأمر بعدها يسير وأن الوصول إلى قيادة الولاية قاب قوسين، وبعد أقل من أسبوع أي في الثالث أفريل 1957م نصبت مجموعة من عناصره كمينا للرائد المدعو "الروجي" عندما كان في طريقه إلى مركز الولاية بأولاد "عايد" وإمعانا منه في تضليل عناصر جيش التحرير الوطني، فإن ابن سعيد تظاهر بمرافقة الرائد الرّوجي إلى مركز القيادة حتى لا تحوم حوله الشبهة في حالة نجاة الضابط المستهدف، وعندما بدأ رجاله يطلقون النار على الرائد: الرّوجي تفطن للمؤامرة وأطلق من مسدّسه النّار على ابن سعيد الذي أصيب في يده قبل أن يسقط الرائد "الروجي" شهيدا، واصل هذا العميل سيره إلى أن وصل إلى مقر الولاية حيث أخبر الموجودين به أنه تعرض لكمين مع الرائد الروجي نصبته القوات الفرنسية فسقط الرائد في أثناء الكمين ونجا هو بعد أن أصيب في يده ثم تابع سيره نحو سور الغزلان، فاغتال بها النقيب: عبد الرحمن جوادي ومن معه من الإطارات، فخلا له الجو بعدها، فأعلن عن نفسه قائدا للولاية السادسة وسط عصابة من أقاربه، فعاد إلى مقر الولاية قصد الاستيلاء على محتوياته، لكنه جُوبه بمقاومة شديدة أجبرته على العودة إلى سور الغزلان، فلما شاع خبره بين الوحدات أطلق شائعة مفادها أن الأمر يتعلق بنزاع ذي طابع عرقي بين العرب

والقبائل، فأحاط القضية بنوع من الغموض والضبابية وأمسى التمييز بين الحقيقة والشائعة صعب للغاية، ممّا أضطر قيادة الولاية الرابعة المتاخمة لمنطقة التوتر إلى التفكير في وضع حدّ لهذا التمرّد ومواجهة الموقف بنوع من الحزم وبقدر من الصرامة والعزم، فبدأ سي محمد بوقرة مع الرائد: عز الدين والنقيب: سي الأخضر على رأس كومندوس علي خوجة التحرك لمواجهة عصابة بن سعيدي، لكن ابن سعيدي شعر بخطورة الموقف وانكشاف خيوط المؤامرة ولما لم يعد قادرا على المواجهة أو الاستمرار في نسج مؤامرات أخرى، ارتمى في أحضان الجيش الفرنسي لطلب الحماية، فانتهى بذلك مسلسل الاغتيالات غدرًا لعناصر قيادية في الولايتين السادسة والرابعة من قبل هذا المغامر الذي وإن لم تنكشف علاقته بشكل واضح بالقوات الفرنسية، فلا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر المخابرات الفرنسية واتته الظروف لاختراق نظام جبهة التحرير في الولاية السادسة خاصة ليزرع الشكوك والأحقاد بين الفآت لكي يعطي للصّراع بُعدًا آخر ذا طابع قبلي، فراح يطعن الثورة من الداخل عن طريق الاغتيالات والتصفيات الجسدية للإطارات بهدف الاستيلاء على السلطة في الولاية وتوجيهها الوجهة الخاطئة، فنفّذ جزءا من مخططه وأصاب الولاية السادسة في الصميم، ولولا عزم قيادة الولاية الرابعة وإصرارها على التصدي لهذه الشرذمة لكان للولاية السادسة في تاريخ الثورة وضع آخر.

حركة بلحاج الجيلالي

يعتبر بلحاج الجيلالي من العناصر البارزة في المنظمة الخاصة منذ سنة 1947م، وقد تم تعيينه كنائب عسكري لمحمد بلوزداد عندما عُين هذا الأخير على رأس المنظمة بصفته عسكري سابق في القوات الفرنسية خريج مدرسة شرشال العسكرية برتبة: مرشح، حسب محمد عباس في نصر بلا ثمن، وبرتبة: عريف، حسب عمار قليل في ملحمة الجزائر الجديدة ج 2، ألقي عليه القبض "عندما اكتشفت المنظمة

الخاصة بتاريخ 18 مارس 1950م، وسجن بالبليدة، وخلال الاستنطاق أباح بلحاج الجيلالي للسلطات الاستعمارية بكل ما كان يعرفه عن المنظمة الخاصة، بل صار شاهد إثبات على بقية مناضلي المنظمة مما أدى إلى صدور أحكام قاسية ضدهم، أطلقت السلطات الفرنسية سراحه سنة 1955م بعد أن ضمنت ولاءه ليكون لها مخبرا وعيْنا عن كل تطور وسط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي هو عضو فيها، بعد أن اندلعت الثورة، ينضم إلى جماعة مصالي ويقوم بتجنيد عدد كبير من سكان منطقة الشلف مستغلا سمعته القديمة كمناضل في حركة الانتصار ومسؤول بارز في المنظمة السرية وكون جيشا من المغرّر بهم كما فعل بللونيس قبله أسماه جيش التحرير الوطني الحقيقي، ولهذه الكلمة وقع خاص في نفوس المواطنين عامة والمناضلين خاصة، إذ توحي للسّامع لأول وهلة بأن هناك جيشا آخر مزيّفا - السّلطات الفرنسية تسارع إلى تسليحه لكن بأسلحة قديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية حتى لا يشتبه في أمره من قبل أتباعه من جهة ومن قبل عامة المواطنين من جهة ثانية، وبسرعة يتحول بلحاج من مناضل بارز في المنظمة الخاصة إلى عميل خالص للأمن الاستعماري بشهادة "جان فوجور" مدير الأمن العام الذي اعترف بأنه كا يلتقي به في كنيسة السيدة الإفريقية عند لوحة الجنرال: يوسف السّفاح، ومع تطور الأحداث العسكرية واكتساح نظام جبهة التحرير الوطني للمناطق التي يتواجد بها جيشه العميل وخشية أن تنكشف لاتباعه عمالته للاستعمار، زعم أن جبهة التحرير الوطني خليط من المغامرين والشيوعيّين، وقد استدل عن ذلك بتبرّإ الحركة الوطنية الجزائرية منها، بل يبالغ في عدائه للجبهة ويستفتي بعض الشيوخ في تكفيرها، يجنّد المزيد من الشباب من العاصمة ومن الشلف وضواحيها ويتخذ من مزرعة والده "بزدّين" ناحية عين الدفلى مقرّا لقيادته، وكان معظم جنوده يجهلون نواياه الحقيقية إلا أن البعض منهم كان يتساءل لماذا لا يهاجم المراكز الاستعمارية ولماذا لا تهاجمه قوات الاحتلال مع أنه قد تمركز في مواقع غير محصنة؟ ولماذا يظهر عداءه بشكل

سافر لجبهة التحرير الوطني؟ وقبل أن تنتهي سنة 1956م كانت هيكلة هذا التنظيم قد اكتملت وصار قوه عسكرية في المنطقة بدأت تزعج جيش التحرير الوطني وتعرقل حركته وتحول دون اتصاله بالمدنيين في نواحي عين الدفلى والعطاف والعبادية وبوقادير، وأضحى يشكّل خطرا حقيقيّا على التنظيم المسلح لجبهة التحرير الوطني وعلى المنظمات المدنية التي تنشط لصالح الجبهة، ومع بداية سنة 1957م بدأت الاشتباكات بين جيش التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني الحقيقي التابع لبلحاج الجيلالي، وعندما شعر بأن الجبهة جادّة في التخلص منه تحالف مع الباش آغا بوعلام أحد أساطين العمالة المعروفين بولائهم المطلق للاستعمار في ناحية الشّلف، وقامت القوات المشتركة بمساعدة القوات الفرنسية بهجمات منسّقة ضد وحدات ومراكز جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة، فشعرت قيادة الولاية بخطورة الموقف ودقة المرحلة، فقرّرت التخلص من هذا المرتد مهما كلف الأمر، فأعدت للأمر عدته وذلك في شكل عملية منسقة بين مصالح الاستعلام والاتصال بالجبهة وفرقة كومندوس من خيرة المقاتلين، أشرف عن العملية سي الطيب (عمر أو صديق) عضو مجلس الولاية بمساعدة قيادة الناحية التي كان على رأسها سي البغدادي (أحمد عليلي)، وما لبثت مصلحة الاتصال أن اخترقت وحدات بلحاج الذي اشتهر بين قواته باسم "كوبيس" كُنيته المفضلة واستمالت إليها بعض العناصر القريبة منه، فراحت هذه العناصر تتحسّس الموقف وتبحث عن كيفية تمكّنها من الإفلات من قبضة بلحاج الذي أصبح مجرد عميل مسخّر لخدمة المصالح الاستعمارية، فاتصلت بالجبهة تعرض عليها خدماتها مقابل الموافقة على الانضمام إليها، فكان لقادة الولاية الرابعة رأي حكيم في الموضوع وشرط قاسي، فالرأي الحكيم أن يؤكد هؤلاء ولاءهم للجبهة بالقيام بعمل جريء ضد "كوبيس" والقضاء عليه، أما الشرط القاسي فهو أن يُقطع رأسه وأن يُحمل إلى قيادة جيش وجبهة التحرير كشاهد إثبات، ودليل غضب وسخط من قبل الجنود المغرّر بهم، فلم

يتردّد هؤلاء الجنود في تنفيذ مقترح الجبهة وقاموا ليلتي 27 – 28 أفريل 1958م بالالتحاق بجبال "عمرونة" حاملين معهم رأس بلحاج، فوجئت قوات الاحتلال بهذا التطور غير المنتظر في حركة بلحاج. والتحاق حوالي 1000 جندي بجيش التحرير الوطني دفعة واحدة، فقامت بملاحقة هذه القوات قبل أن تستكمل إجراءاتها التنظيمية داخل هياكل وحدات جيش التحرير الوطني، فاشتبكت مع وحدة من جيش التحرير فتحول الاشتباك إلى معركة استمرت ثلاثة أيام، وقد وزعت قيادة الجبهة اتباع بلحاج على النّواحي في الولاية، غير أن فقدانهم للتدريب على حرب العصابات أدى إلى استشهاد عدد كبير منهم واستسلم الباقون لقوات الاستعمار، أما نواب بلحاج وكبار ضباطه فقد حوكموا من قبل قيادة الولاية وصدرت ضدهم أحكام تتناسب والجرائم التي اقترفوها في حق الثورة والشعب، فقامت بعدها مصالح الاستخبارات الفرنسية باستغلال أتباع بلحاج داخل وحدات جيش التحرير الوطني في إطار عملية "الزرقوية الشهيرة"، فحامت الشكوك حول العديد من العناصر من المنضوين تحت قيادة الوحدات فتمّت تصفيتهم، وهكذا تكون مصالح الاستخبارات الفرنسية قد صرفت طاقات جبهة التحرير الوطني إلى غير وجهتها واستنزفت قواها وأضعفت قدرتها على التّصدي في ولاية تعدّ القلب النابض في المخطط الاستعماري، نظرا لموقعها الاستراتيجي، ومنطقة ذات وضع خاص بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنها تضم أهم المؤسسات الإدارية لسلطة الاحتلال وأكبر نسبة من المستوطنين في أهم منطقة زراعية، بالإضافة إلى وحدات إنتاج صناعية وزراعية وثقافية، وقد تنبه الاستعمار إلى مخطط الجبهة فمارس ضغوطا قوية بواسطة شبكة معقدة من العملاء والمأجورين، حاول من خلالها منع الجبهة من تحقيق أهدافها واستنزاف قدرات جيش التحرير الوطني في مناوشات هامشية مع فصائل عميلة للاستعمار تتاجر بالقضية الوطنية أحيانا، وتجاهر بعدائها للجبهة بدعوى أنّها حركة مشبوهة عناصرها شيوعيّون

أفّاقون ومغامرون أحيانا أخرى، ولما لم تكن لهذه الحركات قواعد شعبية تستمد منها قوتها وتستند إليها، ولم تؤكد عداءها للاستعمار من خلال نشاطاتها المسلّحة، فقد راحت تضمحل وتتلاشى تحت ضربات واختراقات جيش التحرير الوطني إلى أن انحلت تماما بعد سنة 1958م، بعد أن خلفت وراءها جروحا عميقة وآثارا سيئة لن تتجاوزها الجبهة بسهولة.

حركة بوعلام باشا آغا

إن لكلمة حركة هنا مدلولين مترادفين، فهي تعني تنظيما مسلحا منسوبا إلى مؤسسة ما مناهضا للثورة، كما هو الحال بالنسبة للعميل "بوعلام باشا آغا"، كما أنها تعني بسكون الراء لفيفا من البشر ممن انساقوا وراء الأطماع والمغريات والوعود وفضلوا العمى على الهدى إلى أن جرفهم التيار، وحركة بوعلام باش آغا تجمع بين الاثنين، ظهرت متزامنة مع الحركات الأخرى تقريبا وقد أسندت إليها مهمّة محدودة وهي: الحيلولة دون وصول جيش التحرير الوطني إلى المواطنين غرب جبال الونشريس، وقد احتمى مؤسّسها السعيد بوعلام باشا آغا بعرشه بنو "بودوان" وكوّن منهم جيشا من العملاء وتصدى للجبهة وحاول منعها من التغلغل في أوساط السّكان، كما حاول عرقلة نشاط جيش التحرير الوطني في هضبة الونشريس وعلى السّفوح الغربية منها خاصة، فلما شعرت جبهة التحرير بخطورة حركته نشطت في اختراق عرش الباش آغا وتكوين عناصر وطنيّة لها وجهة نظر معادية له وسرعان ما نشطت هذه العناصر في الاتجاه المعاكس وحاولت تصفيته جسديّا، غير أنه نجا بعد إصابة أحد أبنائه ونجاة الآخر، فشعر بأن الجبهة جادة في تصفيته ففر إلى العاصمة، ولم تصمد حركته

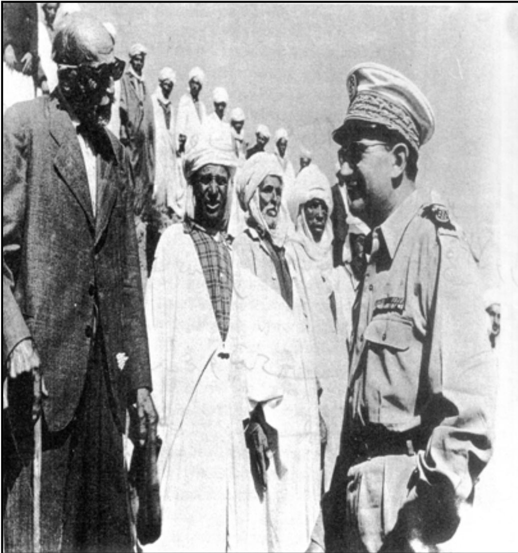

بوعلام باشا آغا

طويلا أمام ضغوط جيش التحرير الوطني، وهناك واصل مشواره بعد أن اندمج مع المتطرفين الكولون بمشاركته في تأسيس جبهة الجزائر الفرنسية، وظل يناضل في إطارها إلى أن حُلّت من قبل الرئيس: "دوغول" بعد مظاهرات 11 ديسمبر، وبالرغم من أن شعاع الانفراج قد لاح في الأفق من خلال تقدم مفاوضات "إيفيان"، غير أن الباشا آغا ظل وفيّا لمبادئه ثابتا في مواقفه – عليها نحيا وعليها نموت – وعندما أعلن عن وقف القتال شدّ الرّحال إلى البلد الذي عشقه، وهناك واصل نشاطه ضمن جمعيات الأقدام السوداء.

وجه آخر من وجوه الصراع ضد جبهة التحرير الوطني

كان ظن الحكومة الفرنسية أنها بتعيينها لشخصية في مقام "جاك سوستيل" 26 جانفي 1955م الليبرالي المثقف كوزير مقيم ووال عام في الجزائر سوف تكسب الرهان بتطبيق سياسة - الجزرة والعصا - وقد قابل المعمرون هذا التعيين بنوع من التحفظ بل أبدى بعضهم الاعتراض لاعتقادهم بأن سوستيل رجل إصلاحات سياسية سوف يستجيب بلا شك لمصالح الجزائريين، وهذه الإصلاحات ستقوّض من امتيازاتهم التي تحصّلوا عليها على حساب الحقوق الشخصية للسّكان، لذلك حاول أن يطمئنهم من خلال تصريح أدلى به في 23 فيفري 1955م أي بعد أيام قليلة من توليه مقاليد الحكم في الولاية العامة جاء فيه: "إن فرنسا هنا في ديارها أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها جزء من فرنسا، وهي جزء لا يتجزأ عنها إن مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قرّرته فرنسا، وهذا الاختيار يدعى الاندماج" فكشف بهذا التصريح عن نيته في تطبيق مشروع الإدماج التي ظلت الأحزاب السياسية المعتدلة تنادي به عقودا من الزمن بالرغم من أنه لم يكن مطلبا شرعيّا بالنسبة لعموم السكان، بل كان مجرد حلم راود فترة من الزمن شريحة قليلة من المجتمع تشبعت بالفكر الغربي واصطبغت بصبغته، ولم يكن المستوطنون كذلك على

نفس الموجة مع سوستيل لأن الإدماج في نظرهم يعني المساواة في الحقوق مع المسلمين كما يصطلحون على تسميتهم، وهذه المساواة سوف تؤدي إلى اختلال في نظام المجالس المنتخبة لصالح المسلمين، وهذا يؤدي بدوره إلى سيطرة الأغلبية المسلمة على المقاعد، وبالتالي امتلاك سلطة القرار، لذا ظلوا يرفضون وباستمرار تطبيق مشروع الإدماج، ولم يشعر المستوطنون بعد بخطورة الوضع، رغم أن كثيرا من المعطيات السياسية والأمنية تؤكد أن الحل العسكري صار بعيد المنال وأن الحل السياسي لم يعد بيد رؤساء الأحزاب التقليديين الذين أراد "سوستيل" أن يختبر نواياهم من خلال لقاء جمعه بهم حيث دعاهم إلى تكوين تجمع معتدل يمكن أن تتفاوض معه فرنسا حول الإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظام السياسي لسلطة الاحتلال، وكان في نية "سوستيل" أن يستميل قادة هذه الأحزاب ليشكل منها قوة ثالثة تستنكر وتشجب أعمال العنف وتندّد بها، فيحدث بذلك شرخا بين الجبهة التي تقود العمل المسلح وتتبنّى العنف وسيلة لاسترداد الحق المغصوب وبين الأحزاب التقليدية التي تفضل الحل السلمي، وقد يؤدي هذا بالضرورة إلى تفكك الوحدة الوطنية وظهور أجنحة تؤيد الإصلاحيين وأخرى تلتزم الحياد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مشروع الإدماج ينظر إليه سوستيل كممثل لسلطة الاحتلال من زاوية أخرى أكثر خطورة، وهي أن القبول به يجعل من المواطن الجزائري مواطنا فرنسيّا ويُسَلِّم بأن الوطن الجزائري



جاك سوستيل في الأوراس أوت 1955م
"إنه يعدهم ويمنيهم"

أرض فرنسية فتصبح الثورة عندها مجرد تمرّد محلي أو حرب أهلية في وطن فرنسي وبين شعب فرنسي مما يحرُم القوى الوطنية الممثلة في الشخصيات السياسية التي تكافح من أجل استعادة الهوية الوطنية من الدّعم السياسي من قوى أخرى خارجية ومن الجمعيات والمنظمات الدّولية، وهذا ما كشف عنه سوستيل في تصريح له عندما تم تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للأمم المتحدة سنة 1955م قائلا: "إن ما حصل في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة ترسل إلى جبهة التحرير الوطني" فيكون من حق الحكومة الفرنسية عندها أن تمارس القمع في أبشع صوره دون صدور ردود أفعال من قوى أخرى خارجية، غير أن مراهنة سوستيل باءت بالفشل بل ولدت ميتة حسب تعليق السيد فرحات عباس نيابة عن رفاقه "إن زمن الإصلاحات قد انتهى". فرياح التغيير إذا قد بدأت تدبّ وسط التنظيمات والأحزاب السياسية قبل أن تمسّ قادة الأحزاب أنفسهم، ولا بأس أن يجري الحصان هذه المرة خلف العربة، وسوف تظهر مواقف رؤساء الأحزاب واضحة عندما يفقد هؤلاء الرؤساء قواعدهم الخلفية التي أظهرت إعجابها بصمود الجبهة وبانتصاراتها العسكرية حسب اعتراف سوستيل نفسه "هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما: فاتح نوفمبر و20 أوت، وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوات بعده تكاثرت وأخذت بعدا آخر" وفي آخر جوان 1955م يصل سوستيل تقرير من مصالح الأمن يفيد بأن عباس والشيخ: العربي التبسي الرئيس بالنيابة لجمعية العلماء على صلة بجبهة التحرير الوطني التي تحاول تطبيع العلاقات معهما، فأيقن أن لا مجال للمناورة مع شخصيات تشربت القيم الوطنية وتغلغلت في أعماقها.

تغاضى سوستيل عن هذه الورقة مؤقتا، وحاول أن يتصل بشخصيات أخرى من حركة الانتصار – جناح المركزيين – بسجن سركاجي بواسطة ممثله الشخصي ومساعده للشؤون العسكرية "فانسان مونتاي" ليطرح عليها الفكرة وبصيغة يراها أكثر دهاء من الصيغة التي كان قد طرحها على السيد: فرحات عباس ورفاقه،

متظاهرًا كعادته بالحياد الإيجابي في القضية، فبينما كان يصف حسب تعبيره في السابق القوتين بـ/ "رؤوس الفتنة من الطائفتين، غلاة الكولون ومجانين الوطنين" هاهو يخاتل المركزيين هذه المرة بنبرة أخرى أكثر دهاء، فهو يفترض بأن "فرنسا ستتفاوض ذات يوم، لكن ليس مع القتلة، بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية" غير أن هذه المحاولة لم تأت بنتيجة كسابقاتها، وهكذا راح سوستيل الذي ظل يستمد أفكاره من السّلطة الوصية بباريس يتجاهل جبهة التحرير الوطني والتي كانت بدورها تحارب على أكثر من صعيد في الداخل والخارج وتتمسك بنداء أول نوفمبر الذي يرفض تمثيل أي كائن للشعب الجزائري عدا جبهة التحرير، وبما أنها كانت لا تملك من وسائل الدعاية والإشهار لنفسها إلا العنف فراحت تروّج له وتلوح به ضد كل من يقف ندّا لها أو يتجاهلها، وقد استطاعت عن طريق العنف وحده أن تطوّع قادة زعماء وعملاء أذنا للاستعمار، تحوّلوا عن قناعة أو عن إكراه إلى وطنيين مخلصين ودخلوا في خدمة جبهة التحرير الوطني، وبالقدر الذي حاول فيه سوستيل استدراج شخصيات تمثل قوى وطنية معروفة ليتخذ منها أبواقًا تدين عمل الجبهة كانت هذه الشخصيات تحاول بدورها أن توحّد مواقفها وأن تشكل تجمعا سياسيا تكون جبهة التحرير الوطني واجهته السياسة، وفي هذا الإطار التقى ابن خده – بعد الإفراج عنه – بأحمد بن بلة في (سان ريمو) بإيطاليا – أوت 1955م –، وطرح عليه الفكرة غير أن ابن بلة أحاله على عبان رمضان باعتباره الشخصية الملمّة أكثر بالمسائل الداخلية، ومما جاء في رسالة عبان إلى خيضر في 8 أكتوبر 1955م "أن الجبهة لا تشارك في هذا التجمع لكنها لا تدينه" وهذا يعني أن التجمع لن يأتي بجديد لأن الطرف الفاعل الذي هو جبهة التحرير الوطني قد اشترط في حالة حصول هذا التجمع أن يكون واجهة شرعيّة لجبهة التحرير الوطني، وهكذا يجد سوستيل نفسه بذكائه قد أيقظ المشاعر الوطنية لدى بعض الشّخصيات السياسية من حيث لا يريد وأتاح لها فرص الاحتكاك بعناصر من الجبهة تنشط في الداخل أو

في الخارج لتسترشد بأفكارها وتستنير بآرائها، لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد أحداث 20 أوت 1955م التي فضحت نواياه وكشفت عن طبيعته العدوانية، فقد أدرك أن قادة الأحزاب السياسية قد فهموا اللعبة وأن تشكيل قوة ثالثة من هذه الأحزاب لتتوسط كتلتي الصّراع غير ممكن، فراح يفكر في شخصيات أخرى من غير الشخصيات السياسية فاهتدى إلى الموثق عبد الرحمن فارس أحد العناصر البارزة في المجلس الجزائري، وقد تزامن هذا الاختيار مع أحداث 20 أوت وصدور لائحة - 61 - منتخبا من المجلس الجزائري تدين القمع الوحشي وتندّد بالمجازر التي أعقبت انتفاضة العشرين أوت، فكان الظرف غير ملائم بالنسبة لفارس الذي طلب منه القيام بحملة دعائية مضادّة لمجموعة المنتخبين الموقّعين على اللائحة، لكن فارس أفحمه بعبارة لا تحمل أكثر من دلالة، عندما قال له: "لا أريد أن أقوم بدور ابن عرفة"[1] وابن عرفة هذا نصبته السلطات الفرنسية سلطانا صوريا على العرش في المغرب بعد نفي الملك محمد بن يوسف (محمد الخامس)... ظل سوستيل يبحث بين رؤساء الحركات والشخصيات المعروفة إلى أن وجد ضالّته داخل كتلة المنتخبين ممثلة في شخص "علي شكال" الذي قبل بالمهمة ورضي بالدور الذي أنيط به ليكون على رأس قوة ثالثة وهميّة تفاوض فرنسا الاستعمارية على الإصلاحات السياسية باسم الشعب الجزائري وتقايضها المبادئ من أجل المصالح... أحاط الاستعماريون علي شكّال بهالة من الإحترام المصطنع وجعلوا منه دمى متحرّكة، فراح يتنقل بين الوفود الرّسمية ويتحدث باسم الشعب الجزائري إلى أن اقتنصه فدائيو جبهة التحرير الوطني وهو إلى جانب "روني كوتي" الرئيس الفرنسي بأحد الملاعب الرياضية بباريس.

لقد علقت الحكومة الفرنسية كل الآمال على السيد: سوستيل منذ تعيينه في 1955.1.25م ليجد لها مخرجا مشرّفا لأزمة معقدة في وطن مضى على احتلاله أكثر من قرن

---

(1) ابن عرفة نصبته سلطات الاحتلال على العرش الملكي عندما نفي محمد الخامس إلى مدغشقر.

وربع قرن، بإيقاف الكفاح المسلح وتقويض مشروع الجبهة مقابل إصلاحات شكليّة لا ترقي بأي حال إلى مستوى طموح قادة الجبهة المتمثلة في الاستقلال التام عن فرنسا الاستعمارية، حسب نص بيان أول نوفمبر، وهذه الفكرة مرفوضة أساسا بالنسبة لسوستيل، وهي تمثل في نظره إحدى المستحيلات، لذا ظل يتهكم من قادة الجبهة يصفهم بالمتطرفين أحيانا وبالمجانين وبالغلاة أحيانا ونعوت أخرى تعبّر عن الازدراء والاحتقار.

إن السيد: سوستيل كمثقف وباحث قد أغفل منذ البداية أو تجاهل الطرف الفاعل في المعادلة السياسية ألا وهي القاعدة الشعبية التي لم تعد تنخدع بالوعود الكاذبة سواء كان مصدرها سلطات الاحتلال أو الهيآت السيّاسية الوطنية التي ظلت تتمسّك بهذه الوعود، فقد أظهرت جلدها وصبرها والتفت حول الثورة بعد فترة قصيرة من اندلاعها، وقد أخطأ سوستيل أيضا حين ظن أن رؤساء الأحزاب والجمعيات ذات الطّابع السياسي التي راح يراهن عليها تستطيع التّأثير على مناضليها في القاعدة.

- ربّما يكون ذلك ممكنا قبل أن يظهر البديل الذي ظلت تنشده منذ عهد المقاومة ألا وهو الاستقلال أو الحريّة، كما يعبّر عنه في الأوساط الشعبية التي كانت تمثل الوقود الممتاز للثورة خلال بداية الأحداث، هذه الفئة الدنيا المهملة الرثة المهزومة على الدوام، قد استيقظت فجأة على طبول حرب مدمّرة لتصنع لنفسها مجدا طالما كانت تحلم به، وهذه الشريحة لم تكن لتستلفت نظر محترفي السياسة إلا في حملات الاقتراع وتصنّف دائما في خانة التوابع - نحو -

شعر سوستيل في الأخير بالخيبة عندما علم بأن الشخصية القوية التي علق عليها كل الآمال (فرحات عباس) راحت تجري اتصالات بالجبهة وأن رؤساء الأحزاب كل الأحزاب والجمعيات لم تعد قادرة على السّيطرة على قواعدها النضالية، فقد اكتسحتها جبهة التحرير، ولم يبق لها سوى المكاتب الإدارية، وبعض الشخصيات التي لها مطامع من وراء الإصلاحات ولها مصالح لا تستطيع أن تضحّي بها.

ومن جانب الكولون – الولد المدلل – للهيئة الاستعمارية المهيمنة فإن سوستيل قد لخّص موقفهم في تقرير بعث به إلى رئيس الحكومة "إدغارفور" بتاريخ 1 جوان 1955م يقول فيه: "يردّد ممثلوا الجالية الفرنسية في الجزائر وبلا انقطاع المقولات التالية: الحذر من الجزائريين جميعا والارتياب بهم، الدّعوة إلى أعمال القمع الدرامي، رفض كل محاولة إصلاح رفضا قاطعا وجازما، توجيه اللّوم العنيف للحكومة والإدارة اللتين يظهر عليهما بعض الضعف وبعض التفاهم مع الجزائريين"، هذه الفقرة رغم قصرها تصف فعلا شعور المستوطنين وتصوّر حيرتهم وقلقهم من الأحداث الدّامية وعلى ضوئها سوف تتحدّد سياسة الحكومة الفرنسية في التعامل مع القضية الجزائرية والتي ظلت ردحا طويلا من الزمن رهن إرادة هؤلاء المغامرين، وظلت قوانينها الإصلاحية مجرد مشاريع – رغم إقرارهامن قبل أعلى هيئة في السّلطة كقانون 20 سبتمبر 1947م – هذا التصلب في المواقف ومعاملة الجزائريين كفئة دنيا مهملة وسخة هشة لا تخضع سوى لمنطق القوة أوجد لدى هذه الفئة تصلّبا مماثلا وإصرارا قويا على استرداد الحق بأي ثمن!.

خلال شهر أكتوبر 1955م، سوستيل يحاول بعث قانون 20 سبتمبر 1947م الذي ظل المستوطنون يرفضونه بإصرار، ولأمر ما اعتبره سوستيل هو الإطار الملائم لامتصاص غضب السكان كما يصفهم، غير أن اللذين رفضا القانون من كلا الطرفين (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمعمرون) راحا يؤوّلان نصوصه بشكل لا يخدم مصالحهما، فحركة الانتصار التي أصبحت الآن جبهة التحرير الوطني لا ترضى بغير الاستقلال التام بديلا، والمعمرون يرفضون بدورهم أية تسوية تقوم على أساس المساواة بين المسلمين والأوروبيين.

وهكذا، فإن أرضية قانون الجزائر لسنة 1947م، لم تعد مقبولة الآن كحل وسط لإنهاء الأزمة، وأخيرًا، وقبل أن يستنفذ سوستيل كل ما في جعبته تفطن إلى أسلوب آخر أكثر دهاء حيث أوفد مدام: جيرمان تيون الباحثة في السلالات البشرية



وعادات وتقاليد المجتمع الأوراسي، والتي قضت بين أحضانه 6 سنوات من الدراسة والبحث العلمي (1934 - 1940) إلى الأوراس لتستشف عن قرب عن الأسباب التي دفعت سكان الأوراس خاصة إلى الانتفاضة، فجاء تقريرها لسوء حظه مخيبا مرة أخرى لآماله، حيث كتبت تقول: "إن ذلك ناتج عن تعسّف سلطات الاحتلال"، فانتقل بدوره إلى الأوراس لكن هذه المرة ببزّة عسكرية – الشكل يعبر عن المضمون – محاولا تهدئة الخواطر تحت طائلة من الوعود سئم السكان من سماعها، وقبل أن ينهي زيارته إلى الأوراس تندلع أعمال عنف شديدة في الشمال القسنطيني فقطع زيارته بسرعة وذهب إلى سكيكدة ليشرف بنفسه على أعمال القمع الدّرامية ضد السكان، غير أن لسوستيل وجها آخر كشفت عنه الأحداث فيما بعد، فبالموازاة مع النشاط السياسي الذي انتهجه في الظاهر مع الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، ومع الشخصيات الرسمية في المجلس الجزائري بطعم سخيف أسماه الاصلاحات السياسية في البلاد مقابل تَنصُّل هذه الأحزاب والجمعيات من جبهة التحرير الوطني التي تتبنى العنف وسيلة لاسترجاع السيادة الوطنية، وهو محاولته تشكيل مليشيات مسلحة مناوئة للجبهة في القرى وفي المداشر التي تشكل بؤر التوتر خاصة في تلك الفترة لمنع عناصر جيش التحرير الوطني من التّسلل إلى القرى والتزوّد بالحاجات الضرورية، وعندما تكتسب هذه العناصر نوعا من التجربة القتالية تنتقل إلى الأرياف لتهاجم معاقل جيش التحرير الوطني في الجبال، وطريقة تكوين هذه الميليشيات بسيطة، إذ تبدأ المغامرة عادة باستغلال عناصر معروفة بولائها للاستعمار ومن أصحاب النفوذ والإداريين، ومن العسكريين القدامى...

فعن طريق هؤلاء يتمّ التّغلغل في الأوساط الشّعبية وتكوين خلايا مناوئة للثورة باسم الدفاع الذاتي باستغلال حساسيّة بعض الأفراد اتجاه الثورة أو الفقر والحرمان وما إلى ذلك، وأكبر فضيحة كشفت عن مخطط سوستيل كانت في المنطقة

الثالثة – الولاية الثالثة فيما بعد – عندما حاول التخطيط لمؤامرة ضد الثورة بتكوين جيش كامل العدّة والعتاد والتّنظيم من أبناء المنطقة لمناصرة الاحتلال ومناوأة الثورة، فكانت البداية اتصاله بـ/ الطاهر أوشيش، أحد الأثرياء في منطقة لعزازقة المقربين من الاستعمار وحاول استغلال هذه العلاقة في إعداد مخطط يهدف إلى زعزعة تنظيم الجبهة في المنطقة بواسطة عناصر لها دراية كاملة بظروف وتحرك جيش التحرير الوطني، وكان لهذا الشخص صديق اسمه – زيدان – تربطه علاقة خاصة بقيادة تنظيم جيش وجبهة التحرير الوطني دون علم صديقه – أوشيش – فنقل زيدان نوايا الوالي العام إلى قيادة المنطقة فحملتها القيادة محمل الجدّ وعقدت من أجلها عدة جلسات بعضها تحت إشراف: كريم بلقاسم، قائد المنطقة نفسه، واتفقت هذه القيادة على أن تصرف المكيدة لوجهة أخرى وأن توجّهها لصالح الثورة، وأن تشجّع زيدان المعروف باسم: (أحمد أوزايد)[1] على مواصلة نشاطه في إيهام العميل "أوشيش" بأهمية العملية للحفاظ على الأمن العام ومحاصرة الثورة في المنطقة، فراح بدوره يخطّط بالتنسيق مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني في اختيار العناصر الموالية للثورة من عدة قرى في ناحية "لعزازقة" و"تيزي وزو" وتجنيدها في إطار الدفاع الذاتي فقامت قوات الاحتلال بتنظيمها وهيكلتها وتسليحها وتوزيعها حسب أهمية الأماكن التي تتواجد بها، وإمعانا من قيادة المنطقة في تضليل قوات الاحتلال فقد كانت تقوم بعمليات وهمية حيث يقتل جنود جيش التحرير الوطني بعض العملاء فتلبسه هذه التشكيلات لباس جنود جيش التحرير الوطني وتدّعي قتله لتؤكّد للاستعمار عن ولائها وحسن نواياها إلى أن وثقت بها إدارة الاحتلال، وظنت أنها أمست أداة مسخّرة ووسيلة طيّعة لخدمة أغراض الاحتلال، وحدث أن اغتال جنود جيش التحرير الوطني عميلا للاستعمار فادعت هذه الجماعة أنه مجاهد وقع في كمين

(1) أحمد أوزايد أعدمته الثورة خطأ بتهمة إقامة علاقة مع صحفية إيطالية جاءت لتعد تقريرا عن الثورة في الجزائر (عميروش: حياة موتتان لسعيد سعدي الصفحة: 57 – 58).

نصبته هذه القوات، وكانت إدارة الاحتلال تعرف هذا الشخص وتثق في ولائه، فتسرّبت إليها بعض الشكوك، وعندما لم تتمكن من فكّ هذا اللغز اعتقدت أن هذا الشخص كان يقوم بمهمات مزدوجة كان يتظاهر بالولاء للجبهة من أجل الحصول على المعلومات فوقع في كمين نصبته هذه الجماعات... وخشية أن تنكشف وضعية هذه التشكيلات أصدرت قيادة الجبهة لهذه الوحدات أمرًا بالالتحاق بالثورة فالتحق مايقرب من 600 فرد من هذه التشكيلات دفعة واحدة بالثورة، فكانت أكبر نكسة تصيب مخططات "سوستيل" الإستعمارية في المنطقة الثالثة ولم يتخلف من هذه العناصر إلى جماعات قليلة في أماكن معزولة لم يصلها قرار الجبهة فسارعت سلطة الاحتلال لتجرّدهم من أسلحتهم، حاولت القوّات الفرنسية ملاحقة فلول هذه التّشكيلات فاصطدمت بوحدات جيش التحرير الوطني، فتحوّل الاشتباك إلى معركة ضارية على الشريط السّاحلي "لتغزرت" دامت ما يقرب من أسبوع، فكانت هذه أكبر نكسة تصيب "سوستيل" في محاولاته إجهاض الثّورة وانهاك جبهة التحرير الوطني بحرب شاملة على كل الأصعدة، وعلى إثر هذه النكسة تمت إقالته في 9 فيفري 1956م وتعيين "روبير لا كوست" الذي عرف بجلاّد الجزائر خلفا له في نفس التاريخ. تبني "لا كوست" المشروع الأمني وحده، وأعطي الأولوية المطلقة للحلّ العسكري وأعتقد بأن خنق الثورة وإخماد لهيبها ممكن عن طريق العنف وحده، وهو صاحب المقولة: "نحن في الرّبع ساعة الأخيرة، وعلينا أن لا نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية" فظنت حكومة "غي مولية" التي منحها البرلمان كل الصلاحيات أن بإمكان "لا كوست" إعادة الأمن إلى الجزائر عن طريق الحلّ العسكري فوافقت بطلب من لا كوست على:

1) استدعاء احتياطي الجيش بدءا من تاريخ 11 أفريل 1956م.

2) إنشاء قوات إقليمية تتولى الدفاع عن المعمرين، وتكوين مليشيات في إطار الدفاع الذاتي من المعمرين أنفسهم.

3) تجنيد مرتزقة من الجزائريين عرفوا لدى العامة باسم القومية أو الحركي وهواسم العلم الذي اشتهروا به، وبالخونة في عرف الوطنيين خاصة.

وهكذا راح يرتفع عدد الجنود وبوتيرة متسارعة وراحت الإمدادت تتدفق على الجزائر كالسيل العارم، بداية من 5 أفريل 1956، حيث تدعمت القوات في الجزائر بـ 100 ألف جندي إضافي ليرتفع عدد الجنود من 56500 مع بداية اندلاع العمل المسلح إلى 373 ألف بعد سنة ونصف من ذلك التاريخ مدعومة بترسانة من الأسلحة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الثّورات التحريرية، فقد أقنعت فرنسا الحكومة الأمريكية ودول الحلف الأطلسي عامة على ضرورة تقديم الدّعم العسكري لها في حربها ضد الوطنيين في الجزائر، وفي هذا السياق تخلت إحدى الشركات البلجيكية في أفريل 1956م عن كل ما تملكه من طائرات الهيليكوبتر التي أظهرت نجاعتها في حرب العصابات لصالح الحكومة الفرنسية، وفي 2 جوان تقلع 250 دبابة مصفحة من ميناء "فالقستون" بولاية تكساس الأمريكية في طريقها إلى فرنسا ومنها إلى الجزائر، كما أن فرنسا كانت قد تلقت الضوء الأخضر من منظمة الحلف الأطلسي منذ 27 مارس 1956م باستعمال عتادها الحربي... مؤشرات كثيرة توحي لـ/ لا كوست بأن الحرب أوشكت على النهاية وأن القضاء على الثورة بواسطة القوة العسكرية قاب قوسين أو أدنى من ذلك، وحتى يتحقق له ذلك وبسرعة عمد إلى:

1) فرض حصار محكم على أهم القرى لا سيما تلك التي تتواجد قرب معاقل الثورة وإحاطتها بأسلاك شائكة وأبراج مراقبة محروسة.

2) إخضاع الأرياف لحملات تمشيط وتفتيش دورية بحثا عن الثوار وشبكات الإسناد والدّعم.

3) إقامة مناطق محرمة يمنع الدخول إليها لتظل عرضة لقصف الطيران والمدفعية في أي وقت.

ومن أجل وقف التموين وعرقلة الإمدادات المحتملة على الحدودين المغربية والتونسية شرعت سلطات الاحتلال خلال هذه الفترة في مد خط "موريس" المكهرب وهو خط دفاعي باهظ التكاليف ويشكل مانعا جدّيا وحاجزا قويّا يحول دون عبور جيش التحرير إلى ما وراء الحدود ولشدة خطورته كان يعرف بسدّ الموت، وقليل من يجتازه، فقد زُود بتيّار كهربائي عال، كما أحيط بحقل كثيف من الألغام المضادة للأفراد وزُوّد بصفارات إنذار مبكرة تشعر أبراج المراقبة بمجرد ملامسة الأسلاك وحراسة متنقلة بواسطة عربات مسلحة لا تتوقف عن الحركة عبر طرق موازية لخط موريس، واعتبر هذا الخط سدّا منيعا يحول دون دخول أي إمداد لدعم الثورة من الخارج، كما يحول دون عبور الأفراد إلى خارج الحدود للعلاج أو الاتصال بالقيادات لتنسيق المواقف وعائقا جديّا منع آلاف الجنود من اجتيازه والعودة إلى داخل الوطن، وبعد إنشاء خط موريس بفترة قصيرة شرعت قوات الاحتلال في إقامة خط ثان عرف باسم خط شال منسوب إلى الجنرال: شال صاحب المخطط وهو أشد خطورة من خط "موريس" ويشكل عقبة أكثر خطورة.

وقد تيقن "لا كوست" أن أمر الثورة قد انتهى بعد إقامته لهذا الطوق الجهنّمي الذي لم تعرفه الثورات والحروب السابقة، وتفرغ للتصفيات في الداخل في شكل عمليات تطهير واسعة في المناطق الجبلية خاصة.

ولا يزعم عاقل هنا أن هذا الحصار المفروض لم يشكل خطرا حقيقيا على الثورة، غير أن إرادة الشّعب وتصميم قيادة الثورة وإصرارها على التحدي فاق كل اعتبار

إذا الشعب يوما أراد الحياة * فلا بد أن يستجيب القدر**(1)

(1) البيت للشاعر التونسي أبو القاسم الشابي.

فقد تكيّفت الثورة مع المستجدات وتجاوبت مع هذه التطورات والنكسات بسرعة، واستحدثت ميكانزمات أخرى وصممت على التّحدي رغم الصّعاب فقررت:

1) عدم مواجهة العدو كقوة نظامية للتقليل من الخسائر، نظرًا لتفوق العدو من حيث العدد والعدة.

2) الاقتصار على الضربات الخاطفة ومناوشة أبراج المراقبة والمعسكرات المتقدمة.

3) توسيع مناطق العمليات لتشتيت القوى المعادية.

4) توزيع المقاتلين إلى أفواج صغيرة العدد.

وهذه الفترة بالذات هي الفترة التي حقّق فيها المد الثوري أقصى أبعاده، فقد امتدت الثورة خلاله من الأرياف إلى القرى، ومن القرى إلى الأحياء الشعبية في المدن وأظهر الشعب تعاطفه ومساندته للطلائع الثورية، وأبدى تأييده من خلال الإقبال الواسع على التّطوّع في نشاطات الدّعم والإسناد وفي صفوف المقاتلين الثوريّين، وأمسى الانتساب إلى خلايا الدّعم والإسناد مفخرة رغم ما ينطوي عليه من أخطار عند الوشاية بصاحبه، فأضحى المناضل لصالح الثورة شخصا له وزن واعتبار، رغم أن عمله ظل يتسم بالسرية التامة في أغلب الأحيان، ولم تمض عن اندلاع الثورة سنة حتى انتشر الوعي الوطني والإحساس القومي بين أغلب فئات المجتمع، وما من شك في أن غطرسة الاستعمار قد ساهمت في إيقاظ الحسّ الوطني في نفوس المواطنين، وهذا الكلام يجاري إلى حدّ ما قول الفيلسوف الفرنسي صديق الثورة الجزائرية "بول سارتر" الذي يقول: "بأن الاستعمار هو الذي يخلق الوطنية لدى المستعمَرين"، وهذا الخلق لا يتم بالتأكيد داخل حجرات الدراسة أو في النوادي أو في قاعات المحاضرات، إنما يتم ذلك بانتزاع السيادة أولا ثم بالمزاحمة في الممتلكات وبالتنكيل والتشريد والإبعاد، فتستيقظ لدى المستعمر النّعرة القومية التي

خمدت أيام الاستقرار فيلجأ إلى المقاومة، وكلّ ضغط يمارسه الاستعمار يزيد هذه العواطف توهّجا ويزيد الشعب إصرارا وتمسكا بمطالبه، وهذا ما حصل خلال الثورة التحريرية، فكانت الرهانات والمشاريع التي خطط لها "لا كوست" والتجهيزات والتنظيمات الإدارية التي استحدثها خلال فترة حكمه، مثل: المكتب الثاني، والمكتب الخامس، لتخوض حربا نفسية ضد إرادة شعب انتفض ورفض الخضوع والمساومة عاملا من العوامل التي أدت إلى تأجيج لهيب الثورة رغم المعاناة، فكان على الحكومة الاستعمارية بعد كل ما حدث، وبعد أن بات الشعب الجزائري مضرب المثل في التّضحيات إما أن تعترف بالمطالب الشرعية لهذا الشعب، وإما أن تبيده تماما وأن تقيم في هذه الأرض التي تدعى أنها أملاك مشاعة، وبإمكانها أن تفعل ذلك حسب ما عبّر عن ذلك الجنرال: دوغول، أعتي مسؤول في هرم السلطة الاستعمارية الذي يقر هكذا صراحة بأنه في حالة تعذر تحقيق مصالح فرنسا في الصحراء "وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئا آخر"(1) كما حدث في رقان مثلا.

ومهما يكن الأمر فإن فترة "لا كوست" كانت من أخصب فترات الثورة التحريرية فقد تم فيها التلاحم التام بين الشعب وجيشه الطلائعي رغم المعاناة اليومية.

وقد ظل عنصر المبادرة دائما بأيدي جيش التحرير الوطني ويبرّر العقيد: الحاج الأخضر ذلك بسبب:

1) التأييد الشعبي الكامل لقواه الطلائعية.

2) المعرفة الجيّدة بالميدان.

(1) مذكرات أمل، لـ/ الجنرال: شارل دوغول، الصفحة: 138.

وعلى الرغم من الضربات التي كانت تتلقاها وحدات جيش التحرير الوطني خلال عمليات التمشيط ومن الطوق المحكم المضروب على الحدودين الشرقية والغربية ومن تجميع السكان في محتشدات محروسة لقطع الإمدادات على المجاهدين وتهجير سكان الريف، واعتبار مناطق التوتر مناطق محرّمة، فإن لهيب الثورة لم يخمد يوما بل ظل يزداد توهّجا وظل صمود الشعب متواصلا، رغم النكبات، وهذا ما لاحظه كثير من المتتبّعين من عسكريين وسياسيين مهتمين بالوضع في الجزائر والذين أكّدوا بأن الحل العسكري المرتقب صار بعيد المنال بل لم يعد ممكنا، غير أن سلطة الاحتلال لن تقبل بالهزيمة ولو استنفذت جميع مخططاتها واستخدمت كل أسلحتها بما في ذلك الأسلحة المحرمة، كالغازات السامة والحارقة وقنابل النابالم وغيرها...



التأييد الشعبي الكامل لقواه الطلائعية

الباب الخامس

الفصل الأول:

- هجوم 20 أوت 1955م في الشمال القسنطيني
- أصداء الانتفاضة على الصعيد المحلي
- أصداء الانتفاضة على الصعيد السياسي
- كيف تم القبض على ابن بولعيد
- مؤتمر الصومام
- مكان انعقاد المؤتمر ونتائجه

الفصل الأول

هجوم 20 أوت 1955م – في الشمال القسنطيني

صعب على كثير من الباحثين والمهتمين بتاريخ الثورة التحريرية تقويم أحداث 20 أوت 1955م، وكل ما ورد في هذا الموضوع من تعليقات كان مجرّد اجتهادات طغى عليها الجانب العاطفي.

ونظرا لقلة المصادر أو انعدامها فإن هؤلاء الباحثين لم يستندوا في بحوثهم الشخصية إلى ما تركه قادة هذه الانتفاضة العارمة التي كانت بمثابة منعطف بارز في تاريخ ثورة التحرير، واكتفوا بالإشارة إلى ما تنشره مجلة أول نوفمبر بصفة خاصة، وموقف هذه المجلة معروف – وإلى بعض الرّواة ممن شهدوا أو لم يشهدوا الانتفاضة، والرّواية كما نعلم هي آخر سند يلجأ إليه الباحث بعد أن يستنفد كل المحاولات الأخرى التي يدعم بها بحثه أو يؤكد من خلالها موقفه، سواء كانت سندات مادية في شكل وثائق مكتوبة أو محاضر مدوّنة أو صور ملتقطة... وذلك لسبب بسيط ومعقول وهو أن الراوي يظل خاضعا لنزعته أسيرا لعواطفه فيحاول أن يطبع الأحداث بما تمليه عليه أهواؤه وإن كان شاهد عيان، حتى وإن افترضنا بأنه مثالا في النزاهة والموضوعية، فقد لا يتمكن من حصر الأسباب وتتبع الوقائع وتقويم النتائج، سيما عندما يتعلق الأمر بموضوع هو أشبه ما يكون بإنفجار قوي خلف دويّا هائلا أربك السّلطات الفرنسية ساعات قبل أن تستجمع أنفاسها وتستعيد زمام المبادرة وتشنّ هجوما مضادّا على أكثر من محور أتى على الأخضر واليابس، إذا لم يكن الراوي عنصرا قياديا على دراية كاملة بمجريات الأحداث وتطوراتها قبل وأثناء وبعد الهجوم وقريبا من مناطق العمليات، وتظل كتابات كثير من المؤرخين في كل الأحوال تقوم على افتراضات وتصوّرات واحتمالات قد لا تكون أصلا ضمن الاهتمامات الشخصية لقادة المنطقة الثانية وعلى رأسها الشهيد: زيغود يوسف الذي ينسب إليه مخطط الهجوم.

ومهما يكن الأمر فإن هجوم 20 أوت 1955م قد وقع فعلا وفي وضح النهار وعلى المكشوف وبوسائل تقليدية جدا، وكان منعرجا خطيرا في تاريخ الثورة التحريرية، شارك فيه جنود جيش التحرير الوطني وكل المتعاطفين مع الثّورة من مسبّلين وفدائيين ومواطنين عاديّين، وما دمنا لا نملك بدورنا الوثائق والبيانات التي تحدّد لنا الهدف من الهجوم حسب التصورات الشخصية لقيادة المنطقة الثانية، فسنكتفي باستقراء النتائج العملية التي ترتبت عنها من الناحيتين العسكرية والسياسية.

* **فمن الناحية العسكرية:** فإن الخسائر العسكرية حتى وأن لم يعلن عنها من قبل القوات الفرنسية فستكون محدودة جدّا لأن الثكنات ومقرّات الشرطة والدّرك كانت محروسة ومحصنة ومن الصعب اقتحامها بوسائل تقليدية وبدون وجود متعاطفين مع الثورة داخل هذه الثكنات، ومن الناحية التكتيكية، فإن القوات الفرنسية عندما شعرت بالخطر الزّاحف من الشمال القسنطيني نقلت بسرعة ثلاثة ألوية من الأوراس التي ظلت تشكو دائما ضغط القوات الفرنسية لتستعيد زمام المبادرة وتجهز على الانتفاضة، كما أتاحت الفرصة للقوى الصامتة الناقمة على الاستعمار لتعبّر عن سخطها وغضبها بما توفر لديها من الوسائل المادية كالفؤوس والهراوات... وتحطّم الحاجز النفسي الذي ظل يقف حائلا بينها وبين أولئك المعمرين الذين سلبوا الممتلكات واستباحوا الحرمات وجعلوا من السكان عبيدا مملوكين.

* **ومن الناحية السياسية:** فقد أسقطت الانتفاضة القناع عن وجه "سوستيل" وحطمت مخططات التسوية التي كان يحلم بها، وأكّدت له بأن مركز القرار لم يعد بيد الأحزاب السيّاسية أو الشخصيات الوطنية، كما كان إنذار صريحا لرؤساء هذه الأحزاب والجمعيات ممن كانت لهم صلات واتصالات بالوالي العام أو بغيره من الشّخصيات الفرنسية من أجل تمثيل الشعب الجزائري، وجعل هذه الشخصيات تضبط وبدقة مؤشر العلاقة مع الجبهة أو ضدها، كما أكدت الإنتفاضة للسلطات الاستعمارية بأن الثورة ثورة شعب، وثورة الطبقة الكادحة من المجتمع المسحوق الذي ظل يرزح تحت نير الاحتلال قرنا ونيفا من الزمن وليس للطبقة السياسية المحترفة شأن بالموضوع.

ولا شك أن سوستيل الذي شارك في العمليات بنفسه يكون قد قرأ الرسالة وفهم المضمون، وقد عبّر عن ذلك وهو في حالة من الانفعال والتّوتر، كما يبدو، حين دعي إلى مائدة مستديرة تشارك فيها الأحزاب المعتدلة قبل فوات الأوان فقال وبإيجاز "الآن فات الأوان، إنها الحرب، فبعد ما حدث في الميلية لن يقبل الرأي العام الأوروبي أن نتحادث مع أي طرف كان، إنها الحرب ويجب القيام بها!" الآن أدرك سوستيل حقيقة الوضع بعد أن أشرف بنفسه على عمليات القمع والتنكيل ضد السكان، وبعد أن اطلع على ملخصات التقارير الأمنية عن هول الموقف وبشاعة ما حدث، بغض النظر عن النتائج التي سوف تترتب عنها فيما بعد.

شمولية العمليات وتزامنها وانتشارها السريع إلى كل المؤسسات التي ترمز إلى الاستعمار وسرعة تنفيذها جعلت سلطة الاحتلال تدرك بأن وراء هذه الأحداث قوى منظّمة حريصة على الوصول إلى أهدافها بأي ثمن كان، تقود شعبا مطواعا ومصرّا على إثبات وجوده، وهذا ما حدا بالوالي العام إلى القول: "بأن هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذّهن وهما: فاتح نوفمبر و20 أوت، وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعدا آخر".

فحسب المجاهد، عمار قليل، ضابط من نفس المنطقة، فإن قيادة المنطقة كانت قد عقدت سلسلة من الاجتماعات في – الزمان – (اسم مكان) حيث قرّرت عملية الهجوم وحدّدت أهداف العمليات وعيّنت الأماكن المستهدفة بحيث تم اختيار (39) هدفا في الشمال القسنطيني تشمل معسكرات العدو ومقرات الدرك والشّرطة، كما تشمل المطارات والموانئ ومزارع المعمرين والمراكز التجارية والوحدات الانتاجية التي يمتلكها الأوروبيون، وعلى الساعة الثانية عشر من يوم 20 أوت 1955م حدث ما يشبه الانفجار، فقد هزّت منطقة الشمال القسنطيني انتفاضة عارمة لم يشهدها منذ سنة 1954م مسّت كل المؤسسات التي ترمز إلى الاستعمار، شارك فيها آلاف من الفلاحين المسلّحين بالسكاكين والفؤوس شملت ما يربو عن 40 هدفا، حسب ما ورد عند السيد: محمد حربي في كتابه: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ولم تكن

هذه الأهداف أهدافا عسكرية محضة بل شملت أيضا المستوطنين وعمال منجم العالية وفلفلة وغيرها من الأماكن التي يتواجد بها الأوروبيون، ارتكبت خلالها أعمال فظيعة دلّت على مستوى الانهيار النفسي الذي وصل إليه المهاجمون، ويفسّر محمد حربي بشاعة هذه الأعمال بأنها ناتجة عن القساوة المفرطة وسوء المعاملة التي كان الفلاحون يتعرّضون لها من ملاكي هذه المزارع "المعمرون" ومن استباحاتهم للحرمات وانتهاكاتهم للأعراض.

وقد أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 71 أوروبيا حسب محمد حربي - المرجع السابق - و78 حسب مراجع أخرى من بينهم 23 طفلا نشرت الجرائد والمجلات الفرنسية مثل: "ايستوريا مقازان" صورهم في إطار نشاطها الإعلامي واصفة هذه الهجمات بشتى النعوت، وبرّرت بذلك ردّ فعل السلطات الفرنسية العنيف ضد الأبرياء في مدينة سكيكدة وفي غيرها من المدن والقرى في الشمال القسنطيني حيث جرت عمليات التقتيل الجماعي ضد المدنيين في وضح النهار أمام مرأى ومسمع السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية، وبأبشع الصور، فقد علّق مراسل جريدة "لوموند" الفرنسية - وشهد شاهد من أهلها - عن المجزرة التي شاهدها يوم الثلاثاء 23 أوت في الحي الغربي لمدينة سكيكدة بقوله: "إنني أكرّر ماشاهدت فقد رأيت كلبا مشدودا إلى وتد أخذ في النّباح كالمسعور حين شاهدنا وآخر ينبح من الجهة الأخرى للطريق ورأيت دجاجا ينقر بين الجثث بكل هدوء لقد ميّزت من بين الضحايا بسهولة كثيرا من الأطفال الذين لم يبلغوا العاشرة من عمرهم، وكما أنني لا أذكر أني رأيت رجالا كهولا بينهم، وإنني أنظر جيّدا لأنقل بعض الأمثلة، فها هي فتاة جاثية على ركبتيها ورأسها بين يديها وأرى شيخا ومجموعة من ثلاث نسوة لم يزلن يحملن أطفالهن بين أيديهن، أما بقية السكان فإنهم عبارة عن جثث هامدة مبعثرة بين الأكواخ، إنه لم تكن تنبعث أية رائحة، مما يبعث على الدهشة إذا صح أن المجزرة وقعت يوم السبت - أي يوم المعركة - ولقد تأكدت أن الدماء المتجمدة لم

تزل حمراء، لقد كانت الفوضى مهيمنة مما يفسر بأن الأهالي قد بوغتوا فأخذوا في الفرار في كل اتجاه أثناء المجزرة، وأخيرا أعتقد أنه إذا لم تكن المذبحة قد حدثت صباح الثلاثاء كما تبين لي من كل شيء، فليس من المعقول أن تكون قد حدثت يوم السبت"(1)، هذه الصورة نقلتها صحيفة فرنسية حاول مراسلها أن يلتزم بالموضوعية والنزاهة الإعلامية... فكانت الحصيلة حسب مصادر جبهة التحرير الوطني قيادة المنطقة الثانية (12000) شهيد، ناهيك عن الأسرى والمفقودين.

أصداء الانتفاضة على الصعيد المحلي

ومهما تكن التأويلات فإن العملية بالرغم من نتائجها الثّقيلة فقد أكدت للسلطات الاستعمارية بأن زمن الإصلاحات قد انتهى، وأن الحلول الترقيعية لم تعد واردة في مشروع الجبهة، كما أثبتت لها بأن الثورة ليست مجرد تمرّد محلي يقوده مجانين ومغامرون كما تدعي، بل هي هبّة شعب سئم الذل وملّ الاستعباد والهيمنة فانتقض، وأكّدت من جانب آخر لتلك الثلة من السياسيين – الوطنيين – الذين يريدون تمثيل الشعب بدون تفويض بأن لهيب الانتفاضة سوف يطالهم إذا لم يلتزموا بالخط الوطني الذي ضحى من أجله الشعب بآلاف الشهداء، كما أن عمليات الإنتقام التي كانت قد مسّت أسرا كثيرة في الشمال القسنطيني قد وضعت هذه الأسر مرة أخرى في الصّف الأمامي، فلم يعد بعد الموت موت **﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْـمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذاً لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾** [سورة الأحزاب الآية: 16] وأكدت لقيادة جبهة التحرير الوطني بأن الشعب طاقة كامنة ومادة متفجرة بإمكانه أن يهبّ في أي لحظة ليقتلع معاقل الاستيطان ويهدد وجوده.

وهذا يؤكد صدق مقولة: عمر إدريس "الشعب هو سلاحنا الحقيقي، وليس كمية اللسلاح التي بأيدينا".

---

(1) الثورة الجزائرية/ لمصطفى طلاس ص 251 عن أحمد الخطيب – الصفحتان: 192 - 193.

أصداء الانتفاضة على الصعيد السياسي

فقد تناقلت وكالات الأنباء وأمّهات الصّحف خبر الانتفاضة وراحت تتابع سير الأحداث وتطوّراتها مما أعطى للقضية الوطنية بعدا دوليا، بعد أن ظلت السلطات الفرنسية تحاول حجبها ومنع صداها من الانتشار حتى لا تجد مؤيّدين وأنصارا بين الدول المحبة للعدل والسلام في العالم، غير أنه وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية المحدودة، فإن ما ترتب عنها من مآس لا يكافئ بأي حال هذه النتائج، وقد اختلف المحلّلون من قادة الثورة وغيرهم في أبعاد هذه الانتفاضة وفي تقويمها وفي التعليق عنها وتجرّأ بعضهم واعتبرها انتحارا واستدل عن ذلك بضخامة الخسائر وكثرة الضحايا مقابل أهداف سياسية محدودة يمكن تحقيقهابتكلفة أقل، واستدلوا عن ذلك بتنديد مؤتمر الصومام بهذه الانتفاضة – غير أن هذا التنديد إن كان قد حصل فعلا فلا يعدو أن يكون مجرد حديث في الكواليس إذ لم يصدر عن مؤتمر الصومام أي تعديل يمس قيادة المنطقة بل إن تعليق زيروت يوسف الساخر من نتائج المؤتمر بقوله: "الاستقلال ممكن لكن الثورة قد انتهت" يدل على أن الرّجل كان في موقف قوة ولم يتأثر بهذا التنديد، وبغض النظر عما ترتب عن هذه الإنتفاضة من نتائج وعن نظرة السياسيين والعسكريين التي لا تخلو من إنتقادات، فإن هذه الانتفاضة تعد فعلا منعطفا حاسما في تاريخ الثورة التحريرية أجبرت السلطات الفرنسية على مراجعة خارطتها السياسية والعسكرية بإمعان واتخاذ قرارات واضحة حيال الثورة بإعلانها حربا شرسة لا هوادة فيها وعلى ضوئها بنى "لا كوست" مخططه – بعد سوستيل – بداية من شهر فيفري 1956م، أما التقليل من شأنها واعتبارها مغامرة أو تأنيب ضمير نتيجة تقصير من قبل "زيروت" في حق الشهيد: ديدوش مراد، كما يتصوّرها السيد: فرحات عباس في كتابه: "تشريح حرب" فهي نظرة غير موضوعية ولا تخلو من حساسية اتجاه قيادة المنطقة الثانية التي أصدرت أحكاما في حق بعض الشخصيات السّياسية ونفذت بعض هذه الأحكام في خضم الانتفاضة، وفي كل الأحوال فلن

تجرفنا العواطف لندعي أن هؤلاء القادة كانوا معصومين أو ملهمين وغير معرضين للخطإ كما يتعرض إليه سائر الناس في أمور التسيير، غير أننا نستطيع القول بأنهم كانوا على قدر كبير من الشجاعة في اتخاذ القرارات ومواجهة التحديات والصعاب التي تعترضهم كقادة عسكريين مسؤولين بالدرجة الأولى.

ولم يكن يثنيهم عن ذلك الرّد العنيف للقوّات الاستعمارية، مهما كان شكله ويظل الحكم على حدث عظيم كهذا في هذه الدرجة من الأهمية والخطورة خاضعا للأمزجة الشخصية وللقناعة السياسية التي يتحلى بها المقوّمون.

ولن يكون موضوعيّا إلا إذا صدر عن شخص أو أشخاص يمرّون بنفس الظروف التي كانت تمرّ بها قيادة المنطقة الثانية ونفس الأوضاع بغضّ النظر عن منطقة العمليات.

كيف تم القبض على ابن بولعيد

غادر ابن بولعيد – ذراع الطير – بناحية كيمل متوجها إلى تونس يوم 24 جانفي 1955م على أمل أن يعبر الحدود من تونس إلى ليبيا، قصد الحصول على الأسلحة القتالية لسدّ بعض حاجات المتطوّعين المتزايدة والتي فاقت كل التّوقعات اضطرت معها قيادة الثورة إلى تسريح بعض أولئك الذين لم يتفطن الاستعمار إلى التحاقهم بالثورة، على الرّغم من أن المنطقة الأولى كانت سبّاقة في تخزين السّلاح منذ أواخر الأربعينيات ووفّرت لنفسها مخزونا اعتقدت أنه كان كافيّا، بل ساهمت في مدّ المنطقتين الثانية والثالثة بجزء من هذا المخزون مع بداية الثورة.

لم يكن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة – في المنطقة – يوافقون ابن بولعيد في هذه السّفرية، وتطوّعوا للقيام بهذه المهمة الخطيرة، غير أن ابن بولعيد فهم مقصدهم، وحاول أن يبدّد مخاوفهم، حين قال لهم: "كلّكم الآن ابن بولعيد، فالثورة قد ضربت جذورها في الأعماق ولم يعد يخشى عليها".


الشهيد: مصطفى بن بولعيد

رفيق ابن بولعيد في هذه الرحلة هو المجاهد: عمر المستيري، وهو الذي نقل إلينا عدة مشاهد من هذه الرحلة، بالإضافة إلى دورية قامت بمرافقته حتى الحدود التونسية كان على رأسها كل من: عبد الوهاب عثماني واشريط الأزهر... كما نقل إلينا كشاهد أسماء قلاع المجاهدين ومراكز تموينهم وأسماء قبائل وأعراش ممن آووهم ونصروهم خلال هذه الرحلة حتى داخل التراب التونسي، وقد تعرض أيضا إلى بعض النشاطات التي قام بها ابن بولعيد خلال هذه الرّحلة، منها: اجتماع عقده بالقلعة يوم 1955.1.31م حيث وجد عن طريق الصّدفة مجموعة من القادة المحليين من بينهم: مسعود أمعاش، التيجاني عثماني، غزالي بن عباس، عمر أمعافي، وعدد غير قليل من المجاهدين، فأسدى إليهم بعض النصائح والتوجيهات وقدّم إليهم بعض التوصيات تتعلق بالنظام العسكري عموما وبالانضباط والطاعة للقيادة واليقظة الدائمة، كما قام بتعيين مجموعة من المسؤولين وحدّد لهم مناطق نشاطهم، ومن مركز القلعة يقول المستيري أوفد رجلا مسنّا (70 سنة) اسمه: النايلي في مهمة خاصة إلى تقرت تتعلق بالنشاط الثوري.

توقف ابن بولعيد في عدة محطات أخرى في ناحية – تبسة – حيث علم أن خلافا استحكم بين عدة عناصر من القادة المحليين، من بينهم كل من: بوقرة عبد المالك وبلقاسم ولخضر السّوفي – فسعى للاتصال بهم وحاول إصلاح ذات البين بينهم، فلما غادر المكان بعث برسالة إلى عاجل عجول نائبه السياسي يدعوه فيها إلى العمل على إزالة ما كان بين هذه العناصر من الخلافات، لأنه خشى أن لا يلتزموا بما تضمنه الاتفاق الذي تم التوصل إليه... وعندما نزل ابن بولعيد بإحدى الدور بأولاد بوقصي بسوقياس – بالشريعة – تبسة، التقى هناك بشخص يزعم أنه كان يعمل

تاجرا متنقلا مهرّبا للبضائع عبر مسالك غير محروسة وتربطه علاقات تجارية بأشخاص كثيرين في تونس وليبيا، وقد استظهر بعض الوثائق الشخصية التي تخصّه واسمه: بريك عمار بن فرشيش، وقد أظهر إعجابه بالثورة وبالثوار وأبدى استعداده للعمل معهم ونصرتهم، ولم يكن يعرف ابن بولعيد ولا سمع به بأنه قائد من قادة الثورة لكنه توسّم فيه الخير والفضل، فأراد صحبته، ولما تبين لابن بولعيد صدق مشاعر الرجل وحسن نواياه أراد الاستفادة من تجربته واستغلال معارفه في خدمة الثورة فقرّر اصطحابه بداية من يوم: 03 فيفري 1955م.

اجتاز الثلاثة ابن بولعيد والمستيري وبريك الحدود التونسية يوم 5 فيفري 1955م حسب رواية المستيري ونزلوا ضيوفا عند أحد عمال نزل – بالرّديف – وهو من أصل جزائري يعرف باسم: عبد الله، حيث أقاموا عنده ليلتين كاملتين، وعندما كانوا يتأهّبون لمغادرة المكان اختلى به ابن بولعيد ساعة من الزمن ثم طلب منه أن يدعو أشخاصا يعرفهم بأسمائهم ونشاطاتهم لمقابلته منهم: جموعي البسكري وعمر البوقصي وآخرين. علاقة ابن بولعيد الخاصّة بهؤلاء الأشخاص تؤكد وجود خلايا إمداد خارج الحدود، وهؤلاء الأشخاص حسب اعتقاد المستيري كانوا مجاهدين في جيش التحرير التونسي، وقد انفرد ابن بولعيد بجموعي البسكري ودار بينهما حديث طويل بمعزل منّا، ويبدو أنه المسؤول عن هذه الخلية.

انتقل الثلاثة على متن قطار إلى مدينة "متلوي" ثم على متن حافلة من متلوي إلى "قفصة" ومن قفصة إلى "مدنين" ومنها إلى "قابس" - المحطة الأخيرة - وعندما نزلوا بهذه المدينة طلب منّا - ابن بولعيد - يقول الراوي - أن ننتظره بعض الوقت، فمكثنا غير بعيد عن محطة الحافلة، وذهب هو للاتصال بشخص ما - لا نعرفه - إلا أنه عاد وبسرعة وعلامات القلق والحيرة بادية على وجهه فوجد الحافلة تتأهب للإقلاع إلى ابن "قردان"، فصعد إليها وصعد خلفه "عمار بريك" - يضيف الراوي - وتخلفت أنا عن الرّكوب لأنه لم يطلب مني ذلك...

وتشير بعض المصادر إلى وجود اتصال بين ابن بولعيد وحجاج بشير مسؤول ناحية لخروب، حيث طلب منه ابن بولعيد التوجه إلى تونس وحدّد له مكانا يلتقيان فيه، وكان ذلك عند صاحب مطعم كانا يرتادانه في مدينة قابس، خلال رحلاتهما السّابقة، وهو المكان الذي قصده ابن بولعيد عندما نزل على الفور من الحافلة، ثم خرج منه مسرعا بعد أن أعلمه صاحب المطعم بأن الشرطة الفرنسية فتحت معه تحقيقا في الموضوع، ففهم ابن بولعيد بأن وشاية ما تكون قد حدثت وأن المكان محل مراقبة، فغادر المطعم بسرعة وامتطى أول حافلة وجدها تتأهب لإقلاع... وكان حجاج بشير المذكور أعلاه قد وقع في قبضة العدو وتعرّض للتّعذيب الشّديد فلم يقدر على الصمود ولم يقو جسمه النحيل على تحمل العذاب الأليم، فأخبر جلاّديه بكل ما كان يحتفظ به من أسرار، وأعلمهم بأنه كان على أهبة السفر إلى تونس حيث يلتقي هناك بابن بولعيد، فكان هذا الخبر في غاية الأهمية بالنسبة لجهاز الأمن الاستعماري ومكسبا هاما تحصّل عليه، فأبرق بذلك إلى نظيره في تونس وراحت عناصره تترصد المكان وتراقب المطعم، بعد أن فتحت تحقيقا في الموضوع مع صاحبه، ولما دخل ابن بولعيد المطعم توجهت إليه الأنظار بأنه قد يكون الشخص المطلوب، فلما غادر المكان بسرعة وامتطى الحافلة كانت هناك مجموعة من الصبايحية (أعوان أمن) جاهزة تنتظر الأمر لتنفيذ المهمة، فركبت معهما الحافلة، شعر ابن بولعيد وصاحبه بأنهما محل مراقبة من قبل عناصر ركبت معها نفس الحافلة فراحا ينتهزان فرصة توقف الحافلة للفرار إلى أن وصلت إلى ابن قردان.

نزل الصبايحية وأحاطوا بالحافلة واقتادوا الركاب إلى خفارة الشرطة غير بعيدة عن المحطة، عندها عرف ابن بولعيد أنه الشخص المطلوب، فراح يفكر في ظرف زمن قياسي في كيفية التخلص من المأزق، فأظهر المطاوعة وسار مع المجموعة إلى أن اقترب من خفارة الشرطة في وقت بدأ الظلام يرخي سدوله، فقفز وقفز معه رفيقه "عمار بريك" وفرّا من وسط المجموعة فلحق بهما الصبايحية بعد أن تركوا بقية

الركاب، وبعد عملية مطاردة من نهج إلى نهج تسلّل الفارّان إلى أحد البساتين واختفيا فيه، غير أن أحد الصبايحية كان قد لاحظ مكان اختفائهما فلحق بهما، فلمّا لم يجد ابن بولعيد بدّا من استعمال السّلاح أخرج مسدّسه وأطلق عليه النّار فأراده قتيلا، ثمّ فرا هاربين تحت وابل من رصاص الصبايحية راحوا يطلقونه من بعيد في اتجاه الفارّين... اللذين حاولا الإفلات من قبضة مصالح الأمن بعد أن انكشف أمرهما فراحا يجريان بكل ما أوتيا من جهد في اتجاه حيث يظنون أنه الحدود الليبية، فقطعا خلال الليل ما يقارب 100 كلم، حسب تصريح أدلى به أحد المخازنية وسط تربة رملية يصعب فيها السير، وعندما نال منهما التعب وظنا أنهما اجتازا الحدود ودخلا الأراضي اللّيبية، ومع بداية انقشاع ظلام الليل كانا قد وصلا إلى هضبة عين اللبن، وهي لا تبعد بأكثر من 40 مترا حسب تصريح لأحد المخازنية ممن اعترض طريقهما، فوجدا هناك مغارة صغيرة في الهضبة فلجآ إليها للاستراحة، ومع بداية النهار كانت فرقة من الصّبايحية والمخازنية ممن باتوا يتعقبونهما ويقتفون آثارهما قد وصلت إلى المكان و سارع عناصرها إلى إغلاق الحدود لمنع الفارّين من اجتيازه، وحوالي السّاعة التّاسعة صباحا من يوم 11 فيفري 1955م، لاحظ أحد المخازنية من فرقة الخيالة بسيدي الطويل وجود آثار أقدام واضحة في مدخل المغارة وتأكّد أنها للشخصين المبحوث عنهما فاقتفى تلك الآثار إلى أن وصل إلى المغارة وعرف أنهما بداخلها، فأطلق من بندقيته رصاصة إنذار في الهواء ليشعر بقية الخيالة بوجود خطر، فلما سمعوا صوت البارود هرعوا إلى المكان وأحاطوا به من كل جهة، ولما لم يعد الدّفاع مجديا ولا الهرب ممكنا، وبعد ساعة من التّردد قرّر ابن بولعيد وصاحبه تسليم نفسيهما وخرجا من مخبئهما، فأسرع إلى تطويقهما من كان في محيط المغارة من المخازنية والصبايحية... وما سوف يفعله هؤلاء بعد ليلة من المطاردة بهذين الشخصين بعد أن تم القبض عليهما لا يحتاج إلى وصف، بعض الروايات تتحدث بأن ابن بولعيد نقل من المكان مغمى عليه... وفي مركز سيدي الطويل جرى أول استنطاق بهدف التعرف على هوية الشخصين وأسلوب الاستنطاق ووسائله عند الاستعمار واحد.

وتؤكد الوثيقة – 21 – من محاضر التحقيق لمحكمة القوات المسلحة بتونس ليوم 3 مارس 1955م وجود آثار للتعذيب في الشق الأيسر من وجه ابن بولعيد وفي قدمه اليمنى، ومن مركز الشّرطة بسيدي الطويل حيث تم الاستنطاق الأوّلي تم تحويل المقبوض عليهما إلى ابن قردان حيث يوجد مكتب الشؤون الأهلية لإتمام الإجراءات الإدارية بعد أن تم التأكد من هوية المعتقلين.

تواصل الاستنطاق مع ابن بولعيد بواسطة رجال مباحث متخصّصين وضباط كبار اعترف خلالها ابن بولعيد بأنه قاتل الصّبايحي: محمد زمزم الذي حاول القبض عليهما في الحديقة وبرّأ صاحبه من الجريمة، وزعم أنه كان يريد الذهاب إلى القاهرة لزيارة صديقه محمد خيضر، وأن اجتيازه للحدود بطريقة غير شرعية كان بسبب عدم امتلاكه لوثائق رسمية... وأنكر الاثنان أن يكونا على علاقة سابقة، وزعما أنهما تعرّفا على بعضهما من خلال الملامح، واصطحبا لما علما أن لهما مقصدا واحدا.

صدى اعتقال ابن بولعيد في الإعلام الأجنبي:

أولى الإعلام الفرنسي والأجنبي الحدث أهمية خاصّة، وراح يذيع في مقدمة نشراته خبر اعتقال ابن بولعيد أحد قادة التمرّد والعصيان في الجزائر وأبرز قادتها في الأوراس، بينما راحت الصّحف تكتب بعناوين بارزة... "قائد الفلاقة يقع في الأسر"... "انتهى التمرّد في الأوراس"... "إلقاء القبض على قائد المتمرّدين"... وعناوين أخرى... وعندما خشيت السّلطات الاستعمارية بأن لا يصدّق النّاس الخبر نشرت صورته في الجرائد وهو مكبّل بين شرطيين متبوعة بتعليق ساخر، جاء فيه: "يقول المتمرّدون إن فرنسا لم تأسر ابن بولعيد ألا لعنة الله على الكاذبين، فهذه صورته" وقد طبعت الصورة على المناشير وراحت تلقى بها بواسطة الطائرات في كل مكان تعتقد وجود المجاهدين فيه.

أما جاك سوستيل الوالي العام للجزائر، فقد أرسل على الفور بتاريخ 16 فيفري 1955 مديره، السابق للديوان العسكري والمتخصّص في علم الاجتماع، صاحب

خبرة طويلة في شؤون شمال إفريقيا، الرائد: فانسان مونتاي الذي كان يجيد العربيّة، كما يجيد اللغات المحلية، وبعد سلسلة من اللقاءات مع ابن بولعيد خرج "مونتاي" بتقرير شامل نشرت الجرائد مقتطفات منه بتاريخ 22 مارس 1955م جاء فيه، بأن الحوار الذي أجراه مع ابن بولعيد كان شاقّا وصعبا – وقد حاوره – بالعربية وبالشاوية – وقد أظهر ابن بولعيد خلاله نوعا من التّحفظ ومن السّريّة حول الوضعية العسكرية والسّياسية.

وكتبت مجلة: ايستوريا في عددها: 197، الصفحة: 109 تعليقا حول الموضوع تقول: وفي الميدان السياسي فإن معين ابن بولعيد لا ينضب، فهو متحمس وبليغ إنه يفضح وبكل شدّة تزوير الانتخابات من طرف الوالي العام: نايجلان"... وتضيف المجلة في تقييمها للحوار "إن جدّيته تبدو صادقة لاشك للرائد مونتاي الذي تأثر في الصميم من التّصريح الأخير للمعتقل ابن بولعيد الذي قال: "إني لا أطلب لنفسي شيئا فإن حياتي لا تساوي شيئا إني مستعد لإمضاء وثيقة اعترف فيها بقبول إعدامي رميا بالرصاص إذا كان موتي سينقذ الجزائر"، وقد لخّص مونتاي انطباعه في الأخير بما يلي: "إنني خرجت بانطباع راسخ بأن ابن بولعيد رجل مؤمن بالثورة، وأن حافزة الأساسي في الدفاع عن شعبه هو كرهه للجور والطغيان الذي مارسته فرنسا ضد الشعب الجزائري، إنه لن يلين وسيقاتل إلى آخر رمق دفاعا عن الشعب ووحدة الجزائر واللغة العربية".

المحاكمة:

عملت المحكمة العسكرية الفرنسية في تونس بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية الفرنسية في الجزائر على تجميع المعلومات وتصنيفها وترتيبها عن طريق الرسائل المتبادلة بين المؤسّستين في تونس وفي الجزائر، وكانت التّهم المنسوبة إلى ابن بولعيد كفيلة بأن تؤدي إلى حكم في منتهى القسوة من قبل المحكمة حتى لو يطلب الالتماس.

وقد جرت وقائع المحاكمة بتاريخ 24 مارس 1955م، حيث نسبت إلى ابن بولعيد أربع تهم: * حيازة سلاح ناري، * القتل العمدي، * اجتياز الحدود بطريقة غير شرعية، * عدم التبليغ عن الجريمة، ونسبت إلى عمار بريك تهمة واحدة هي: * عدم التبليغ.

وقد أصدرت المحكمة بعد المداولات الحكم على ابن بولعيد بـ/ * السجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة، وعلى عمار بريك بـ/ * السّجن النّافذ لمدة سنة واحدة، وجاء في منطوق الحكم أن ابن بولعيد سينقل إلى الجزائر لمواجهة تهم أخرى أمام العدالة العسكرية الفرنسية في الجزائر التي ستسأله عن أحداث الأوراس الدّامية.

نقل ابن بولعيد من تونس إلى الجزائر:

مكث ابن بولعيد في السّجن بعد صدور الحكم عليه في تونس قرابة شهرين ونصف الشهر وبتاريخ 16 جوان 1955م، وفي سريّة تامة يتم نقله على متن طائرة خاصة إلى قسنطينة لتبدأ سلسلة أخرى من الاستجوابات حول أعمال العنف في الأوراس استمرّت أيّاما، غير أن ابن بولعيد أصرّ على أن الشعب وحده هو المسؤول عن أحداث الثورة في الأوراس وخارجه وهو صاحب الرأي والقرار.

المحاكمة في قسنطينة:

وفي النصف الأخير من شهر جوان 1955م تكون أجهزة الأمن الاستعمارية قد جمعت كل القرائن والأدلة التي تؤكد ضلوع مصطفى بن بولعيد في أحداث ليلة 31 – 10، 11.1 – 1954، والمتمثّلة في الهجمات المسلّحة على الثكنات العسكرية ومقرات الأمن والدّرك الفرنسيين وتخريب عدة منشآت ومؤسسات قاعدية عمومية...

وبتاريخ 24 جوان 1955م تنعقد جلسة المحكمة لتصدر حكما بالإعدام مرتين على مصطفى بن بولعيد، بعد الاستئناف باعتباره متّهما في أكثر من قضية.

وهكذا يتم إسدال الستار عن جزء هامّ من تاريخ حياة مناضل كبير وقائد رمز نذر حياته لخدمة وطنه وشعبه، ليوضع وراء القضبان في انتظار تنفيذ الحكم.

في سجن الكدية:

أُودع ابن بولعيد سجن الكدية بقسنطينة، وفي هذا السّجن مآت من المساجين من مختلف جهات الوطن وفي مختلف القضايا، رُتّبوا في العنابر حسب أنواع التّهم المنسوبة إليهم، مساجين الحق العام، سياسيون، أحداث... وقد خصّص لكل صنف جناح خاص، ولكل جناح نظام خاص، وقد أودع ابن بولعيد جناح المحكوم عليهم بالإعدام، وكفى المرء شؤما أن يسمع أسماء زنزاناته، فهي توصف أحيانا بالقاعات المدرعة وأحيانا أخرى بالقاعات المجنزرة، والوصف كاف وللتعبير هنا دلالات ومعان، إذ يكفي المرء أن يسمع هذا الإسم حتى يقشعر بدنه. وساكنوا هذه العنابر من رموز المقاومة منذ عهد المقراني والشيخ الحدّد اللذين بنيت لهما هذه القاعات... هم رجال لا كبقية الرجال، اكتملت فيهم معاني الرجولة الحقة، فأوذوا وصبروا حتى جاء النصر من عند الله... سبق بعضهم ابن بولعيد حين حكم عليه بالإعدام بسبب ما كان يوصف من قبل المحتلين بالتمرّد وبالعصيان... ويشاء القدر أن يلتقي ابن بولعيد وحجاج بشير الذي تنسب إليه تهمة التبليغ تحت التعذيب بنيّة السّفر إلى تونس حيث يلتقي هناك بابن بولعيد، والذي سبق له أن رافقه في رحلة إلى تونس فليبيا، وكان يلتقيان عند مواطن تونسي يدير مطعما بقابس، كان يمدّهما بالمساعدة الضّرورية، وقد أمسى كل منهما نزيل القاعة المدرّعة... وبعد مدة من الإقامة في الزّنزانات الفردية جاء الفرج من حيث لا تعلم هذه الجماعة حين أقدم السّجناء السيّاسيون من حركة الانتصار على شنّ إضراب عن الطّعام... وإمعانا من الإدارة في تأديب ومعاقبة هؤلاء المساجين المضربين قرّرت معاقبتهم بنقلهم إلى القاعات المدرّعة... ونُقل على إثرها إلى قاعات المساجين العادية المحكوم عليهم بالإعدام... نظام الإقامة في هذ القاعات جماعي، وظروف الحياة فيها تختلف تماما عن الزنزانات الفردية... ففي هذه القاعات تتوفر بعض الوسائل التي تضمن للنّازل بها أدنى قدر من الحياة... كالحشايا والوسائد... ويقول



المجاهد: محمد العيفة رفيق ابن بولعيد إلى الأوراس... بأن ابن بولعيد تدخّل بواسطة محاميه لدى إدارة السّجن فنزعوا القيود الثقيلة من أرجلنا فشعرنا بشيء من الراحة ودبّ في نفوسنا بصيص من الأمل في الحياة.

وقد استغل ابن بولعيد ذلك فراح يزرع الأمل في قلوبنا، ويعيد إلى النفوس اليائسة المحبطة عن طريق الوعظ والإرشاد والتّوجيه الدّيني قليلا من الرّجاء والتعلق بالحياة بدءا بأداء الصّلاة جماعة، وتلاوة القرآن جماعة، فالتفّ هؤلاء المجاهدون الموحّدون حول مبدأ العقيدة ووحدة المصير والتّسليم بالقضاء والقدر خيره وشرّه... أخذ ابن بولعيد بعد هذه المرحلة يبدّد من حولهم السحب القاتمة التي غشيت بعض النفوس، فاستسلمت لليأس ومالت إلى القنوط، وراحت تنتظر الموت حتى إذا لاح له شعاع من الأمل وبريق من الرّجاء تشبّث به وراح يعطيهم دروسا في الوطنية وفي التاريخ الوطني وعن المقاومة المسلّحة، وعن حتميّة الانتصار، مهما تكن الصعوبات، ومهما توالت الهزائم، فصوت الحق لا تخرسه المدافع، وعزائم الرجال لا تنهكها القيود... وقد استطاع أن يعيد شحن كثير من النفوس بالأمل بعد اليأس، فراحت تبحث عن نفسها من جديد، وتفكر في وسيلة تعيد إليها الرّجاء والأمل، وعندما شعر ابن بولعيد بذلك راح يتطلع إلى كل سبيل ويبحث عن كل وسيلة مهما يكن احتمال النجاح فيها ضئيلا، قصد الخروج من هذا السّجن الرّهيب والالتحاق بالثورة من جديد لمواصلة رسالته المقدسة، فإذا جاء الأجل المحتوم مات ميتة الشرفاء، فبدأ بالحديث في الموضوع مع من كانت معنوياتهم عاليّة ورغبتهم شديدة وحماسهم قويّا وهم قليلون ثم جهر بالفكرة ليعلم بها كل من في القاعة، ودعا الجميع للاستعداد للقيام بعمل ما قد يحدث في أية لحظة دون أن يفصح عنه.

غير أن بعض السجناء ممن ظلت معنوياتهم منهارة قابلو هذا العرض بالرفض، واعتبروا أية محاولة للفرار انتحارًا لوجود موانع وعوائق يستحيل تجاوزها، وستنجرّ عنها متاعب أخرى تزيد من عمق مأساة المساجين، فكانوا يردّدون عبارات تدلّ على

اليأس التّام مثل: "دعونا نمت بهدوء" فكان على ابن بولعيد أن يتخذ تدابير وإجراءات احترازية جديدة حيال هذه المجموعة من المساجين، فأحضر مصحفا ودعا كل واحد أن يحلف يمينا بأنه لا يذيع سرّا، ولا يفشي خبرا يتعلق بنيّة المجموعة في تنظيم عملية الفرار، ولما لم يكن ذلك في نظره كافيا اتخذ إجراءات أخرى حيث كان لا يسمح لأحد من هؤلاء الرافضين أن يستلم البريد من إرادة السجن أو ينفرد بالحارس أو يذهب إلى العيادة وحده، وحتى في أوقات الصّلاة جماعة فكان يبقي واحدا أو اثنان لمراقبة بقية المساجين...

كل العمليات التي كانت تخامر فكر ابن بولعيد وثُلة من المساجين مستعدة للمغامرة معه تبدو لأول وهلة أنها ضرب من الجنون، وتعد نسبة النجاح فيها ضئيلة، وقد تمت دراسة عدة حالات يمكن استغلالها كمحاولات، منها:

- إلقاء القبض على الحارس وتجريده من سلاحه، ثم استخدام هذا السلاح في اقتحام باب السجن.
- اختراق الأسوار.
- قطع شبابيك النّوافذ.
- فتح نفق في القاعة المدرّعة إلى المستودع حيث تتوفر مجموعة من الخردوات المهملة يمكن استغلالها كمعدات تساعد على تسلق الجدار.
- فتح سقف القاعة والهرب عبر السطوح.

وقد استقر رأي الجماعة في الأخير على قرار فتح ثغرة في القاعة المدرعة ومنها إلى المستودع حيث يوجد حطام من الأسرّة القديمة وأشياء أخرى مهملة يمكن الاستعانة بها في إتمام العملية، وقد كان لبشير حجّاج دور بارز في إرشاد الجماعة وتوجيهها إلى وجود هذا المستودع، لأن بشيرًا سبق له أن تردد على هذا السجن مرات خلال مشواره النّضالي، فلما أفاد الجماعة بهذه المعلومة وشعروا أنهم في أمسّ الحاجة إلى استغلال محتوياته استقر رأيهم على هذا الاتجاه، وباشروا العمل على الفور.

وبعد ثلاثة عشر يوما من العمل المتواصل تراكمت الأتربة الرّملية وفتات الصّخور وبقايا الإسمنت في القاعة، فتوقّفوا عن الحفر، وراحوا يبحثون عن وسيلة تمكنهم من صرفها في البالوعات أو القمامات دون لفت أنظار الحراس، فاهتدوا إلى حيلة جلبوا لأنفسهم عن طريقها عقوبة جماعية، عندما كانوا يسقطون أوراق الشجر بواسطة كرات من القماش كانوا يقذفون بها نحو أغصان الأشجار، فعاقبتهم الإدارة بأعمال التسخير للخدمات العامة، فاستغلوا عملية التّسخير هذه لصرف تلك الأتربة عبر صناديق القمامات... وبعد توقف دام ستة أيام، استأنفت الجماعة عملية الحفر من جديد وقصد منع الأصوات الناتجة عن عملية الحفر من التسرّب إلى الخارج كان المساجين يضعون بطّانية على رأس محمد العيفة فيتظاهر هذا بالرقص وسط القاعة تحت إيقاع تصفيقات حارة من بقية السجناء، فكان الحارس كلما أطلّ من كوّة في الجدار ظن أن الجماعة تروّح عن نفسها فينصرف مطمئنا... وعندما تنتهي عملية الحفر تسدّ الجماعة الثغرة المحدثة بنفس الحجارة محاطة بلباب الخبز المخلوط بالصّابون ورماد السجائر لأنه يعطي نفس اللون ونفس شكل الإسمنت المستخدم في البناء.

وحدث في أثناء عملية الحفر أن اشتد القلق بأحد السّجناء – السعيد حجار – فضرب رأسه إلى الجدار، فأغمي عليه، ولما علمت الإدارة أرسلت ضابطا للتحقيق، وخشية أن تنفرد به الإدارة، تدخل ابن بولعيد، وقال للضابط: إن هذا السّجين قلق بسبب عدم وصول الرسائل إليه، وهو يعتقد أن الإدارة هي التي تقوم بحجزها، فاقتنع الضابط بما سمع وانصرف.

وبعد ثمانية وعشرين يوما من العمل المضني انتهى الحفر إلى الدّهليز، حيث تتكدّس الخردوات المعوّل عليها في صنع السّلاليم لارتقاء الأسوار، فتسلّل ابن بولعيد ومعه بعض السجناء إلى الدّهليز للنظر في كيفية الاستفادة من هذه المهملات في صنع سلّم من حطام الأسرة وبقية سلّم قديم عثر عليه مرميّا في الدهليز وقد تم استغلال أشرطة من قماش حشايا ملقاة هناك في فتل حبال لربط أجزاء السلم ببعضها.

وقد تحوّلت القاعة إلى ورشة نشيطة، وفي ظرف قياسي تم إنجاز سلّم (الوسيلة الأهم) بطول 4 إلى 5 متر، وكانت هذه اللحظات أشد حرجا لأن كل تطوّر في الموقف بتغيير مكان الإقامة أو حدوث أية مفاجأة أخرى من هذا القبيل سوف يعيد القضية إلى نقطة الصفر... وبعد أن تم إعداد الوسائل الضرورية، بدأ السجناء يتطلعون إلى ما وراء الأسوار لتحديد حجم الأخطار المحتملة ثم معرفة حركة الحرّاس وأوقات المناوبة...فكانت هذه اللحظات التّاريخية أكثر السّاعات حرجا، فكان الكلّ يتلهّف للدقائق التي تبدأ فيها عملية الهروب، مع أن الجميع كان يتوجّس خيفة من المصير المشؤوم الذي يؤول إليه السجناء في حالة انكشاف المحاولة قبل التنفيذ أو خلاله... ومهما يكن فلن يكون هناك أكثر من التعجيل بتنفيذ الأحكام الصادرة – والموت واحد – وقد اعترضت ابن بولعيد مشاكل حادّة في آخر اللحظات منها:

❋ وجود عناصر لا تسمح لها عاهاتها بتسلّق السّلم والقفز من علو يفوق 5 أمتار وهذه العناصر مصرّة على الفرار، وقد يشكّلون عائقا في حالة المشاركة بسبب البطء في التنفيذ.

❋ مشكلة ترتيب السّجناء عند الخروج تجنّبا للمزاحمة، وما قد ينتج عنها.

وأخيرا تم الإتفاق بين السّجناء على إجراء القرعة بعد مداولات بين المجموعة شملت النقاط التالية:

1) خروج مسؤول من كل جهة بدون قرعة.

2) استثناء المجموعة التي قامت بالحفر.

3) استثناء القائد: ابن بولعيد وحده.

4) إجراء القرعة لجميع السّجناء.

ولم يستثن ابن بولعيد نفسه إلا بعد إلحاح من قبل الجماعة، كما تم إعفاء العناصر السّتة التي قامت بشق النّفق وتقديمها في الترتيب على الآخرين...

الفرار:

وقبل البدء في العملية أَمّ ابن بولعيد الجماعة في صلاة استخارة لكافة السجناء دَعَوُ الله خلالها أن يصرف عنهم أنظار عدوهم ويوفّر لهم أسباب النجاة، وفي اللحظة التي كانوا يتهيأون فيها للدخول في النفق يطل الحارس فيلقي نظرة فاحصة على القاعة ثم يطلب من ابن بولعيد أن يذهب معه لمقابلة محاميه، غير أن ابن بولعيد اعتذر كونه مرتبطا بصلاة الجماعة، وبعد أن أدّوا صلاة المغرب جماعة حوالي الساعة الخامسة والنصف أو السّادسة مساءا، وخلال عملية تبادل الحراس وعودة المساجين السياسيين إلى القاعات وما ينتج عن ذلك من هرج وضجيج يشد إليه أنظار الحراس، بدأ هؤلاء المجاهدون يتسلّلون إلى النّفق ومنه إلى الدهليز ثم إلى الممرّ ومنه إلى السور لتنفيذ أخطر مغامرة فرار من سجن قسنطينة، فينصبون السّلّم بسرعة ليصعد المجاهد: محمد العيفة فيلقي نظرة سريعة إلى ما وراء السور، فعندما لم ير ما يريبه، قفز بسرعة وتبعه ابن بولعيد وإبراهيم طايبي والطّاهر الزبيري وبقية المساجين الإحدى عشر النّاجين (الصورة)، وعندما كان العيفة يهمّ بالقفز أسقط قرميدة شجّت وجه ابن بولعيد فسال الدّم عن وجهه... فبينما كانا يسرعان في الابتعاد عن محيط السجن لاحظت امرأة فرنسية منظره فارتاعت وارتمت في أحضان زوجها، فطمأنها ابن بولعيد وبهدوء بأنه مجرد حادث عمل لا يدعو إلى القلق، فانطلقا بسرعة نحو المقبرة كونها المكان الذي لا تحوم حوله الشبهة.

DIRECTION DE LA SURETE NATIONALE EN ALGERIE

SOUS-DIRECTION DE LA POLICE JUDICIAIRE

Fichier Central

DIFFUSION URGENTE

RECHERCHES

ADDITIFS et RECTIFICATIFS à la Diffusion Urgente N° 133/55 du 12 Novembre 1955

I. — ADDITIFS

Photographies des individus condamnés à mort et evadés de la Prison Civile de Constantine le 10 Nov. 1955.



العيفة محمد — طايبي ابراهيم — مصطفى بن بولعيد



مشري لخضر — الزبيري الطاهر — أكرومة محمد



زايدي سليمان — عريف حسين — بزياني محمد



بوشمال أحمد — حفطاري علي

II. — RECTIFICATIFS

N° 2. — TEIBI Brahim, lire : TAIBI Brahim.
N° 3. — MECHERI Lakhdar ou MICHRI Lakhdar.

DESTINATAIRES :
Tous Services de Police et de Gendarmerie d'Afrique du Nord
M. le Directeur Général de la Sûreté Nationale FICHIER CENTRAL - PARIS
Pour information.

P. le Directeur de la Sûreté Nationale en Algérie,
Le Contrôleur Général des Services de Police Judiciaire,
Signé : REMEGIS.

رفقاء ابن بولعيد – الفارّون من سجن الكدية – بقسنطينة

وكان ابن بولعيد قد أوصى السّجناء بأن يذهبوا إليها، كما أوصاهم بأن يحملوا معهم قطعا من السكر يتغذّون بها عندما لا يتوفر الأكل وأن يحملوا معهم كذلك قليلا من مسحوق الشمة لتضليل الكلاب المدربة عل اقتفاء الأثر، كما أوصاهم بتجنب السّير في الجبال والمرتفعات والسّير عبر الشعاب والأودية ووسط جداول الماء إن وجدت لإخفاء أثر السير...

وهكذا راح بقية السجناء يفرّون تباعا، فلما وصل العدد أحد عشر ناجيّا اشتدت لهفتهم فتزاحموا على السّلم وتدافعوا بالأيدي وبالمناكب فسقط السّلم على الأرض وأحدث صوتا لفت إليه نظر الحارس من برج المراقبة فدق جرس الإنذار، فسارع بقية السجناء للعودة إلى القاعة عبر النّفق الضيق، وانتهت المحاولة.

انطلق ابن بولعيد صحبة محمد العيفة بعد أن هدأت الحركة في المدينة تماما وتأكدا من نجاح العملية فاتّجها صوب الأوراس في رحلة شاقة ومضنية لولا فسحة من الأمل ظل يحدوهما، تفتّقت أحذيتهما المهترئة، ولما أعجزهما السّير حفاة راحا يقطّعان أشرطة من سترتيهما ويلفّان بها أقدامها الدامية، وعندما اشتد بهما الجوع قصدا بيتا معزولا وطرقا بابه وطلبا من صاحبه أن يعطيهما ما يسدّان به الرّمق حتى يستطيعا مواصلة السّير، فكانا يسيران الليل ويختفيان في النهار، وبعد ثلاثة أيام من السّير استطاعا أن يجتازا السّبختين بين عين مليلة وعين ياقوت، فلاح لهما جبل بوعريف من بعيد قلعة شامخة تحرس بوابة الأوراس من جهته الشّمالية، فاتّجها نحوه، ومع أوّل الليل من اليوم الرابع كانا قد وصلا إلى سفوحه الشّمالية فقصدا بيتا منعزلا علّهما يجدان فيه بعض القوت، فوجدا فيه صبية وعجوزا، فطمأنا العجوز وجلسا قليلا للرّاحة، فلمّا أيقنت العجوز أنّهما لا يريدان بها شراّ، واستأنست بهما حين ظنت أنهما مجاهدان أرادت أن تزفّ إليهما خبرا سارّا ضاق به صدرها حين أخبرتهما أن ابن بولعيد فرّ من سجن قسنطينة والتحق بإخوانه المجاهدين، ولا تعلم المسكينة أنه هو نفسه القائد ابن بولعيد، ولم تستطع أن تخفي سرورها بهذا الحدث العظيم... اجتاز

البطلان جبل بوعريف خلال تلك اللّيلة، وقبل أن ينقشع الظّلام كانا قد وصلا إلى سفوحه الجنوبية، فاختارا مكانا آمنا وآويا إليه، ولم تكن المسافة التي تفصله عن تازولت حيث يقيم صهره تزيد عن عدة كيلومترات.

ومع أول الليل انطلقا نحو الضيعة التي يقيم فيها صهره، ولمّا يمض جزء من اللّيل حتى طرقا بابه، فكانت المفاجأة سارّة والحدث عظيما، غير أنهما تعجّلا الخروج فطلب ابن بولعيد من صهره أن يحضر لهما الدليل ليوصلهما إلى المجاهدين وفي انتظار حضور الدّليل تناولا بعض الطعام، وغيّرا بعض الألبسة، وألقيا بتلك الأسمال التي كانت تلف جسميهما.

ومع وصول الدّليل غادرا البيت وبسرعة في اتجاه جبل "أوستيلي"، وبعد مغادرتهما للبيت بقليل داهمته قوات استعمارية تبحث عن مصطفى بن بولعيد الذي يمكن أن يكون قد عرّج على البيت قبل وصوله إلى المجاهدين.

الدّليل عادة لا يعرف من يصحب فكل الوطنيين عنده سواء، والتزام السريّة شرط والقيام بالمهمة واجب، وأداؤها أمانة.

وفي جبل أوستيلي كان المشهد عظيما، واللقاء تاريخيا، والمنظر رائعا جميلا، والعناق حارّا وطويلا... القائد يقف شامخا وسط جنوده، وهم ينشدون:

وأوراس يشهد يوم الوغي * بأنا جهزنا على المعتدين**

ورجْعُ صدى جبال الأوراس الصخرية يردّد تلك النغمات فتتوالى رنّاتها إلى أن تضعف ثم تتجدّد وتعلو مرة أخرى فيهتز المجاهدون لها طربا.



مؤتمر الصومام

ينظر إلى مؤتمر الصومام على أنه إحدى الحلقات الهامة في تاريخ ثورتنا التحريرية، فقد أرسي بشكل عملي قواعد الثورة ووطّد هياكلها، بعد أن أكدت صمودها مدة عامين كاملين، اتّضحت خلالها مواقف كلّ الأطراف التي يفترض أن تكون شريكا عمليا في الانتفاضة، كالأحزاب والشخصيات السياسية التي لم تستشر في اتخاذ القرار الحاسم بإعلان الثورة، مما جعلها تتحفظ بل وتتنصل من هذا القرار وتحمّل قادة الجبهة مسؤولية ما سيترتب عنه.

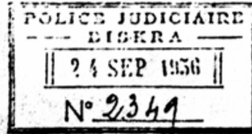
بالإضافة إلى الوضع السائد في البلاد من جرّاء ظروف الحرب التي أصبحت واقعا اعترف به العدو نفسه، حتى وإن ظل يردّد في الكواليس عبارات جوفاء للاستهلاك المحلي يغالط بها المعمّرين ولفيفا من العملاء والأتباع بأن الثورة تعيش – الربع ساعة الأخيرة – حسب تغيير "لا كوست" وبعد أن وصلت أصداء الثورة إلى المحافل الدّوليّة ووجدت لها أنصارا ومؤيّدين... هذه الأسباب وغيرهما استوجبت عقد مؤتمر شامل لأبرز قادة الثورة المرجعيين منهم خاصة وصناع القرار الثوري وذلك من أجل:

1) تقويم المسارين السيّاسي والعسكريّ على الصعيدين الدّاخلي والخارجي.
2) مراجعة خارطة تنظيم التراب الوطني.
3) هيكلة الوحدات العسكرية وتحديد الرّتب والترقيّات.
4) رسم الآفاق المستقبلية لمسار الثورة داخل الوطن.
5) تشكيل قيادة سياسية تتكفل بالتسيير.

ETAT MAJOR MIXTE
DE L' EST ALGERIEN

CENTRE DE LIAISON
ET D'EXPLOITATION

BULLETIN DE RENSEIGNEMENTS


POLICE JUDICIAIRE
BISKRA
24 SEP 1956
N° 2349

N° 971/ C L E
CLT : A. I3
A.III
2.25I

OBJET : Réunions et déplacements de Chefs rebelles.

I° - Un renseignement de valeur A.I du I5 Septembre I956 signale la réunion du 20 AOUT I956, vraisemblablement dans la région de Palestro, des chefs suivants: ZIROUT Youssef, BENTOBBAL Lakhdar, KRIM Belgacem, OUAMRANE Ben Mahidi (Région Oranaise) ABBANE (Région d' Alger) et SI CHERIF .

SI CHERIF, Secrétaire du Comité de Coordination et d'exécution (d'Alger) du Comité National de la Révolution Algérienne a été chargé de mission dans les Aurès Nementchas .

II° - Des renseignements non recoupés transmis par le C.R.O.G.C. le I8 Septembre font état des déplacements suivants pendant la deuxième quinzaine d'Août .

- ZIROUT Youssef vers la Tunisie puis Tripoli sur convocation de BENBELLA.

- MOUICHI Tahar, de la Région Nord Ouest de Batna vers la Tunisie .

- CHERIET Lazhar du Sud de Tébessa vers la Tunisie accompagné de groupes de protection (ce dernier renseignement est recoupé) .

III° - Les hypothèses suivantes peuvent être envisagées :

- A.- mouvements provoqués soit par des dissensions entre le groupe Oranais Algérois et le Groupe Aurès-Nementchas, soit par des dissensions à l'intérieur du groupe Aurès-Nementchas. Ces dissensions nécessitent peut être une réunion plénière en Tunisie ou en Tripolitaine .

- B.- mouvements provoqués par la réorganisation en Tunisie des filières de trafic d'armes et de personnel et par la ventilation des jeunes F.M.A. revenant de France .

Constantine, le I8 Septembre I956

LE SOUS PREFET
DIRECTEUR DU CABINET

N° II.554 / Copie transmise à MM. Les Commissaires - Chefs des Brigades Mobiles du département de CONSTANTINE.

Pour information.

Constantine, le 20 Septembre I956
LE COMMISSAIRE PRINCIPAL

C.CAYOL

وثيقة إعلامية تتحدث عن مؤتمر الصومام قبل انعقاده.مصدر الوثيقة، قيادة الأركان المزدوجة (الفرنسية) بقسنطينة بتاريخ: 20 سبتمبر 1956 المعلومات التي تتضمنها الوثيقة ليست دقيقة لكنها تؤكد أن مصالحها الاستخباراتية كانت تتوفر على قدر من المعلومات حول الموضوع

وعلى الصعيد الخارجي:

1) تقويم نشاط الوفد الخارجي.
2) أصداء الثورة في الخارج.
3) التسليح.
4) نقاط أخرى متفرقة...

.....وعليه فإن عقد المؤتمر أمسى ضرورة ملحّة التزمت به جماعة ظلت وفية للمبادئ التي أعلنت من أجلها الثورة لتحديد التّوجّهات الكبرى، وتعبئة كل الطاقات للمراحل المقبلة، ولا شك أن سنتين من الكفاح المسلّح ومن القتال المرير والدمار الشامل الذي تعرّض له الشعب الجزائري تكون قد أفرزت كثيرا من الوضعيات التي لم تكن واردة في تصوّرات مفجّري الثورة أو كانت مجرّد احتمالات اتخذت بعدها أشكالا رهيبة كالحرب المدمّرة والرد العنيف من طرف الاستعمار ونشاط المكاتب الإدارية المستحدثة المتخصصة في الشؤون الأهلية، والتي راحت تنخر جسم الأمة واستطاعت أن تستميل إليها قسما من أبناء هذا الوطن ليتحولوا إلى أدوات طيّعة في أيدي الاستعمار، فكان على القادة أن يتكيّفوا مع الأحداث وأن يستجيبوا للمستجدات وأن يعدّلوا المسار الثوري وفق مقتضى الحال حتى لا تهرم الثورة قبل الأوان وتتحول وحدات المقاتلين المتشبّعة بالفكر الثوري المتحمّسة للقتال إلى فلول تطاردها قوات الاحتلال ويصبح الشعب الهائج الغضوب الثائر من أجل نصرة قضيته العادلة عرضة للهزيمة مرة أخرى، وعليه فإن اللقاء كان ضروريا فرضته الظروف المهيمنة على الساحتين الوطنية والدولية. وكان الأقطاب الستة مفجري الثورة قد فكّروا في تنظيم لقاء بعد شهرين فقط من اندلاع الثورة بهدف التنسيق والتّشاور وتقويم الأوضاع، واتّفقوا مبدئيا على أن يتمّ اللقاء في نهاية العشر الأوائل من شهر جانفي 1955م، غير أن ضغط القوات الفرنسية القويّ على

منطقتي الأوراس والقبائل وانتقال محمد بوضياف المنسّق الوطني إلى الخارج حال دون ذلك، ولم يكن للقبض على ابن بولعيد في 11 فيفري 1955م ولا لاستشهاد ديدوش في 18 جانفي 1955م علاقة بالموضوع إذا أن اللقاء المرتقب كان قد تقرّر قبل تحييدهما، وهكذا راحت كل منطقة تصارع القوات الغاشمة حسب ما تقتضيه الظروف المحلية وتقارع بمفردها قوات العدو المتفوّقة من حيث العدد والعدة دون أن يفقد قادتها وجنودها الأمل في الاتصال والتنسيق مع المناطق الأخرى، وظلت كذلك شهورًا وبخاصة منطقة الأوراس التي تفصلها منطقة عازلة ظلت هامدة ولم ينتشر فيها الفكر الثوري إلا بعد إرساليات متتالية من المجاهدين من الأوراس عرفوا آنذاك بالفاتحين استطاعوا إيقاظ الوعي الوطني في منطقة فسيحة تفصل منطقة الأوراس عن منطقة القبائل الملتهبتين، وتتحدث بعض الروايات من أن الشهيد: مصطفى بن بولعيد كان أول من فكر في تنظيم لقاء يضم قادة الثورة في الداخل والخارج بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة، واختار القاعدة الشرقية التي كانت تابعة للمنطقة الأولى مكانا للّقاء حتى يضمن مشاركة الوفد الخارجي وأوفد في هذا الشأن المجاهد: محمد العيفة الذي فرّ معه من سجن قسنطينة للاتصال بجماعة الخارج كما كانوا يسمّون وبقاعدة منطقة سوق أهراس، غير أن استشهاده المبكر في 23 مارس 1956م حال دون ذلك ودون مشاركة المنطقة الأولى في المؤتمر فيما بعد، وتتحدث روايات أخرى على أن قادة المنطقة الثالثة كانوا أصحاب هذه المبادرة ورواية أخرى تقول بأن الفكرة نابعة أساسا من عناصر مسؤولة في المنطقتين الثالثة والرّابعة، وفي اعتقادي أن جميع القادة كان لديهم نفس الإحساس ونفس الشعور، غير أن قيادتي المنطقتين الأولى والثانية كانوا يأملون في مشاركة الوفد الخارجي عبر تونس، فاختاروا منطقة سوق أهراس لاعتبارات أمنية.

مكان انعقاد المؤتمر ونتائجه

لم يكن اختيار وادي الصومام جزافا، إنما جاء بعد سلسلة من المشاورات بين قادة المناطق الثانية والثالثة والرابعة، وكان للمنطقة الثالثة منطقة القبائل شرف المبادرة على قبول الاختيار، واحتضان المؤتمر، وتوفير الأمن للوفود المشاركة طوال مدة الإقامة وبعد المغادرة، وجلّ الاعتبارات كانت أمنية، وقد عولجت بدقة وفي سرية تامة ووفق إجراءات تكتيكية بارعة صرفت أنظار قوات العدو إلى نقاط أخرى خارج النطاق الجغرافي الذي تجري فيه أشغال المؤتمر، وقد جنّدت المنطقة الثالثة ما يربو عن ألف مجاهد من المنطقة الثالثة ومآت من المسبّلين تحت قيادة: عميروش آيت حمودة المعروف بالإنضباط والصّرامة، والرائد: فضيل أحميمي، فأحاطا المنطقة بسياج منيع واعتبرت طوال أشغال المؤتمر منطقة مغلقة.

الوفود المشاركة:

بدأت الوفود المدعوة للمشاركة تتوافد على المكان قبل منتصف شهر أوت 1956م وقد شارك عن المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني" كل من:

1) زيغود يوسف، 2) عبد الله بن طوبال، 3) علي كافي، 4) إبراهيم مزهودي، 5) حسين أروبيح، 6) مصطفى بن عودة.



القادة المجاهدون المشاركون في مؤتمر الصومام

الواقفون من اليسار إلي اليمين:

1) يوسف زيروت 5) رمضان عبان
2) عمر أوعمران 6) عبد الله بن خوبال
3) بلقاسم كريم 7) الرائد: قاسي
4) إبراهيم مزهودي

الجالسون من اليسار إلي اليمين:

1) مصطفى بن عودة
2) حسين أروبيح
3) آيت حمودة عميروش

وعن المنطقة الثالثة:

1) بلقاسم كريم، 2) عميروش، 3) محمدي السعيد.

وعن المنطقة الرابعة:

1) محمد بوقرة، 2) عمر أوعمران، 3) الصادق دهيليس.

وعن منطقة الجزائر المستقلة:

1) رمضان عبان، 2) سي الشريف[1].

وقد تغيب عن حضور أشغال المؤتمر ممثلو المنطقة الأولى بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد أو لعدم التبليغ أوصول الدعوة، كما يفهم من الرسالة التي وجهت إلى لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف قيادة الولاية بالنيابة نشرت الشروق بتاريخ 15 أكتوبر 2006 الصفحة الثامنة مقطعا منها باسم محرّرها المجاهد الرائد: محمد الصغير هلايلي، وقد أوفدت الولاية الأولى وفدين بعد أن انفضّ المؤتمرون قصد الإطلاع على القرارات والأوامر والتعليمات التي صدرت عن المؤتمر، كما تغيبت قيادة الولاية الخامسة التي مثّلها العربي بن مهيدي بدون تفويض من قيادة الولاية، وقد رفض حسب كثير من المراجع قائد الولاية عبد الحفيظ بوصوف منح العربي بن مهيدي حق تمثيل منطقة كان له شرف تأسيسها والإشراف عليها منذ أكثر من سنة قبل أن ينتقل إلى العاصمة - المنطقة الخاصة - ليقود معركة الجزائر، كما تغيب الوفد الخارجي عن الحضور لأسباب أمنية وكذا بالنسبة لاتحادية فرنسا لجبهة التحرير واتحاد الطلبة المسلمين في فرنسا.

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة - المجاهد: عمار لقليل - الجزء الأول، الصفحة: 389.

ملاحظة: بعض الأسماء لم تظهر في الصورة.



جدول أعمال المؤتمر:

تناول أعضاء المؤتمر بالدراسة والتحليل نقاطا كثيرة أهمها:

1) تقويم حصيلة النشاطات السياسية والعسكرية خلال سنتين تقريبا من الكفاح.
2) تنظيم التراب الوطني وتحديد مناطق النشاطات السياسية والعسكرية للوحدات.
3) هيكلة الوحدات العسكرية وتحديد الرتب والمنح والعلاوات.
4) العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.
5) العلاقة بين الداخل والخارج.
6) العلاقات الإقليمية والدولية.
7) التسليح.
8) شؤون مختلفة.

سير أشغال المؤتمر "نتائج وأصداء"

انطلقت الأشغال بداية من يوم 13 أوت 1956م وفي سرية تامة، حيث أُسندت رئاسة المؤتمر إلى السيد: محمد العربي بن مهيدي وينوب عنه السيد: رمضان عبان، وكان المؤتمرون يتنقلون بين عدة قرى في محيط "إفري" في سفوح جبل "أكفادو" المكان الذي اشتهر فيما بعد واقترن باسمه المؤتمر التّاريخي، وذلك لتفادي كل الاحتمالات، ويستخلص من التحفظات العلنية التي سجّلها أعضاء وفد المنطقة الثانية خاصة أن الجلسات سادتها أجواء من الصراحة والديمقراطية والوضوح مع أن النقاش يكون قد احتدم حول نقاط أصبحت فيما بعد مثار جدل وانتقاد من قبل بعض الشخصيات السياسية ممن لم يشاركوا في المؤتمر خاصة، مثل: أعضاء الوفد

الخارجي، ونقطتا الخلاف الأساسيتين هما: 1) أولوية الداخل على الخارج، -و- 2) أولوية السياسي على العسكري، وظل صدى هذا الانتقاد مدويّا منذ أن انعقد المؤتمر دون تقديم مبرّرات موضوعية يقتنع بها الباحث أو القارئ الذي ظل يتساءل عما إذا كان هذا الصراع صراع أفكار تتعلق أولا وأخيرا بالمصلحة العليا للثورة التي كانت تمرّ بمراحل صعبة في الدّاخل والخارج، أم أن هناك حسابات وحساسيات بين عناصر تجمعهم المصلحة العليا للوطن وتفرّقهم الأهواء،ظاهرها الغيرة على مستقبل الثورة وباطنها الطّموح بل الجموح أحيانا من أجل الوصول إلى الاستحواذ على مركز القرار، وهذه الظاهرة تتجلى بوضوح عند كل من: أحمد ابن بلة، يدعمه علي محساس وعبان رمضان المدعوم من قبل محمد العربي بن مهيدي، فالسيد: أحمد بن بلة لم يحضر المؤتمر مثل بقية أعضاء الوفد الخارجي ولكنه عندما اطلع على القرارات عن طريق السيد: محمد خيضر التي بعث له بها عبان رمضان خلال شهر سبتمبر 1956م، قال عنها: "إنها خطيرة ومدمّرة" لسببين اثنين: 1) انحرافها عن مبادئ أول نوفمبر، 2) تجاهلها للعروبة والإسلام، وهذه التحفظات ليست مقنعة سيما وأنها قد صدرت عن شخص لم يشارك في تحرير نص بيان أول نوفمبر الذي اطلع عليه عن طريق محمد بوضياف في القاهرة، واعتقاده بأن قرارات المؤتمر حادت عن المبدإ الإطار الذي تبنّاه رجال نوفمبر وهو العروبة والإسلام وأدخلت الجزائر في فلك العلمانية غير مؤسس... والنقد هنا موجه أساسا إلى شخصية عبان رمضان مع أن الذي ترأس المؤتمر هو العربي بن مهيدي أحد الأقطاب الستة والذي احتضنه وسهر على إنجاحه هو كريم بلقاسم أحد مفجري الثورة، وكلاهما تبني بدون تحفظ قرارات المؤتمر. فشخصية عبان رمضان القوية طبعت قرارات المؤتمر بطابع مميز بما يحمله من أفكار وبراهين قد لا تتوفر عند غيره من الأعضاء، غير أن ما نسب بإليه من الانحراف عن المبدإ الإطار بتجاهله العروبة والإسلام تفنّده السيرة الذاتية للشهيد: عبان رمضان، فقد عامل دعاة البربرية في بلاد القبائل بقسوة أغضبت

بعض الشخصيات الثورية في الولاية، وكان في كثير من الأحيان يطعم المناشير التي توزع في الجزائر العاصمة – المنطقة الخاصة – بعبارات مستمدة من القرآن والسنة حسب شهادة: عبد الحفيظ أمقران ضابط خلال الثورة ووزير للشؤون الدّينية سابقا مما يؤكد بطلان هذه التهمة وينفي كذلك الشائعة التي روّج لها علي محساس في تونس وفي جزء من الولاية الأولى بأن الثورة قد استولى عليها القبائل، مما أثار حفيظة عبان فسعى إلى تصفية محساس في تونس ففرّ إلى سويسرا.

إنه ومن خلال مضمون الرسائل التي كان يبعث بها عبان إلى محمد خيضر الممثل السياسي للوفد والنقد اللاذع الذي كان يشحن به مراسلاته واتّهامه للوفد الخارجي بالتقصير في مهامه ندرك الأسباب الحقيقية التي حملت بعض الشخصيات في الوفد الخارجي للطعن في قرارات المؤتمر، علاوة عن قرار المؤتمر باستحداث لجنة عرفت باسم "لجنة التنسيق والتنفيذ" وهي مزيج من شخصيات سيّاسية وعسكرية لها مطلق الصلاحيات فيما يتعلق بشؤون الثورة، وهذا يعني أن الوفد الخارجي الذي كان يعتقد أنه القيّم بشؤون الثورة تحوّل عناصره إلى مجرد قناصلة أو شخصيات مكلفة بمهام محدودة.

وهذا يغضب بالتأكيد هؤلاء الزعماء وخاصة السيد: أحمد بن بلة الذي ارتبط بعلاقات خاصة بحاشية جمال عبد الناصر، فاعتقد أنه الشخصية رقم واحد في الوفد والممثل الشرعي للثورة بل المتزعم لها، وهكذا نرى أن الخلاف لم يكن أيديولوجيا ولم يكن وطنيا خالصا، غير أنه وبغض النظر عن نوايا كل طرف، ومهما تكن القراءات السياسية لأعضاء الوفد الخارجي لنتائج المؤتمر ولقراراته، فإن هذه القرارات كانت وليدة ظروف متميزة وصعبة، وكانت بالإضافة إلى ذلك طموحة للغاية، وأهدافها واضحة بالرغم من أنها صادرة عن شخصيات لا تحمل من المؤهلات الإدارية والقانونية ما يسمح لها بأن تفعل أكثر مما فعلت، تجربة سياسية متواضعة، وخبرة عسكرية محدودة لم ترق بعد إلى مستوى الاحتراف، القاسم

المشترك بين هذه الشخصيات هي الوطنية الخالصة، ويبقى الوازع الديني والمؤهلات العلمية والتكوين السياسي وفكرة القومية ومفهوم العرق والنّسب أمورا نسبية، قد لا يتفق فيها اثنان، وعلى ضوء الانتقادات التي وجهت إلى قرارات المؤتمر وإلى المؤتمرين نتساءل، ماذا لو شارك هؤلاء المعارضون في هذا المؤتمر ألا يتوقع المرء بأن الخلاف قد يتحول إلى صدام وأن الصّدام قد يفضي إلى شيء آخر؟! فقرارات الصومام هي قرارات اتخذت في ظروف استثنائية وفي ظلال الكهوف وتحت أغصان الأشجار ولن تكون بأي حال مثل القرارات التي تصدر عن المؤتمرين في الفنادق وفي النوادي، ولنا أن نؤكد بأنها كانت أرقى بكثير من قرارات مؤتمرات طرابلس التي انعقدت في ظروف أمنية جيّدة وبحضور مكثف من مختلف الفعاليات السياسية. إن الإشكالية التي تطرح نفسها على الدوام تتمثل في التصور السّليم لمسار الثورة في المستقبل والقدرة على التحليل المنطقي للأوضاع على الساحتين السياسية والعسكرية ومواجهة التّحديات والعمل على كسب المزيد من الانتصارات وبأقل التكاليف على الساحة العسكرية في الداخل التي مُنحت لها الأولوية، وعلى الصعيد الخارجي بتضخيم صدى الأحداث في الدّاخل وانعكاساتها على السّاحة السياسية، مما يمكّن الثورة من كسب المزيد من الأنصار والمؤيّدين في المحافل الدولية بترقية مواقف الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية إلى مستوى التضامن وإلى اتخاذ إجراءات وقرارات ملموسة تدعم الثورة في الداخل، وخير مثال، ندعم به موقفنا حول أولوية الداخل على الخارج نلمسه في خطاب الأمير فيصل لدى استقباله للحاج مصالي خلال موسم الحج 1950م ومن خلال الحديث الذي دار بينهما حول إمكانية القيام بثورة مسلحة ضد المستعمر سأله الأمير فيصل: "هل تستطيعون الصمود ستة أشهر؟!" فأجابه مصالي: بل نستطيع صمود الدهر كله، عندها قال له الأمير: "إن استطعتم الصمود ستة أشهر يكون كل شيء على حسابنا" ونجده كذلك في موقف القيّادة المصرية ذات الصلة الخاصة بأحمد بن بلة

والتي أكدت له بأنها لن تبادر بتقديم أية مساعدة للشعب الجزائري قبل الشروع في المقاومة المسلّحة، وهكذا نجد أن الأحداث في الداخل هي التي تعطي للثورة الإشعاع في الخارج، وهي التي تصنع المواقف وتحرك المشاعر وتشحذ الهمم وتكسب الأنصار للقضية الجزائرية بالتنديد والاستنكار والشجب لأعمال القمع والتنكيل الذي تمارسه سلطة الاحتلال والتأكيد على حق الشعب الجزائري في التحرّر وفي تقرير مصيره بنفسه.

والإشكالية الثانية التي ظلت محل جدل وانتقاد من قبل بعض الأطراف، هي أولوية السياسي على العسكري أو تقديم السيّاسي على العسكري، ولهذا الترتيب أكثر من تفسير عند الرافضين لقرارات الصومام أو المتحفظين من بعض النقاط فيه:

فالزعماء الثوريون وأقطاب العمل المسلح من عناصر المنظمة الخاصة كانوا يرون أن مثل هذا القرار يعطي الأولوية للطبقة السياسية المحترفة التي ترددت كثيرا بل خذلت الثورة أكثر من سنة قبل أن تتجرأ وتنضم إلى الجبهة، حاولت تمييع القضية الوطنية من خلال محادثات سرية بينها وبين سوستيل مستخفة بالتضحيات الجسام للشعب الجزائري والسّير بالثورة في الاتجاه الذي يتناسب مع قناعاتها الحزبية، ولعل هذه القراءة هي التي حملت زيغود يوسف إلى القول بأن: "الاستقلال ممكن لكن الثورة قد انتهت" وأصحاب هذا الرأي يتمسكون بتقديم العسكري على السياسي بصفتهم أقطاب العمل المسلح – سياسيين وعسكريين في آن واحد – غير أن تشعّب المهام واتساع قاعدة الثورة استوجبت تعبئة كل الطاقات، والفصل هنا منهجي وليس تقديري، ورواد العمل المسلح - مؤسسو جبهة التحرير الوطني - كانوا قد رفضوا متطوعي الأحزاب الأخرى المشاركة في الكفاح المسلح قبل أن يتنصلوا من انتماءاتهم الحزبية ويعلنوا عن ولائهم لجبهة بالتحرير رائدة الكفاح التحرّري، وحاملة مشعل الثورة، وشبيه بهؤلاء أولئك العناصر من التشكيلات السياسية الوطنية التي يخشى الثوريون من أن يستحوذوا على السلطة مع أن هذه

العناصر قد التحقت بالثورة عن قناعة بعد تردد أو بعد أن حُلّت أحزابهم السياسية أو انفض من حولهم مناضلوهم، وهؤلاء لا نشك من جانبنا بأنهم سيحتفظون برواسب من الماضي وبكثير من القناعات التي تشربوا بها داخل الحركات السياسية التي أنشأوها أو ترعرعوا في أوساطها، وقادة الجبهة هنا على حق عندما تكهنوا بأن وصول هؤلاء السياسيين المخضرمين إلى قيادة الثورة سيكون أول انحراف في المسار الثوري، غير أن الطابع السياسي الشكلي للجنة التنسيق والتنفيذ المؤلفة من ثلاثة سياسيين هم: عبان رمضان، والسعيد دحلب، ويوسف بن خدة، ومن عسكريين هما: كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي المنبثقة عن مؤتمر الصومام ووجود عناصر قوية لها ماض مشرف داخل اللجنة ثم دخول عناصر أخرى لها نفس القوة والتصميم فيما بعد مثل: عبد الله بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف بالإضافة إلى ظروف الحرب التي تستدعي التكتم أو التأجيل أو التغاظي عن بعض القضايا التي لم يحن بعد وقت الإفصاح عنها، كالتوجهات الايديولوجية والنّظام السياسي للجزائر المستقلة، والحسم أحيانا في قضايا أخرى وبقوة كالتصفيات التي وقعت في حق أقطاب كانوا أساتذة في الوطنية ونماذج في النضال أمثال: لعموري وأنواورة ولغرور وعبان فيما بعد، تحت طائلة من التهم لم تتجاوز حدّ النوايا وتحييد آخرين بالإبعاد، أمثال: ابن عودة، وبوقلازة، هو الذي عمّق من الخلافات التي كانت مجرد وجهات نظر - حسب تصور أقطاب العمل المسلح - (الثوريون)، فاضطر الكثير إلى كتم أنفاسه والسير بإيعاز وسط الصف في انتظار ما ستسفر عنه الأحداث، فكانت البداية التصدع الذي هزّ بعنف دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة خلال شهر أوت (20- 27) 8 1957م، واستمرت خلال المؤتمرات التالية حتى جوان 1962م والتي كادت تؤدي إلى حرب أهلية خلال صائفة 1962م، وأفرزت بعد الاستقلال كثيرا من التناقضات، وقد تزعزعت الثقة بين الحكومة وبين قيادة الأركان وبدأت معها التكتلات وراح كل طرف يدعي بأنه الأجدر بالقيادة والأحق بالمسؤولية وقيادة البلاد.

وقد ظهر التحفظ من قرارات الصومام كذلك لدى بعض القادة العسكريين في بعض الولايات التاريخية وصل في بعضها إلى درجة العصيان فالمواجهة المسلحة، كما جرى في الولاية الأولى وفي منطقة الأوراس بالذات، حيث كان القادة العسكريون يعتقدون أنهم أولوا قوة وأولوا بأس شديد، وبالتالي هم أولى بالقيادة من القادة السياسيين، نظرا لخطورة المهام التي كانوا يتولونها، وبدأ التطاول وسادت روح الأنانية - أنا الأعلى - وطغت المصالح على المبادئ، فتعلق السياسيون بشرعية القرارات الصادرة عن المؤتمر، وتمسّك العسكريون بالمنطق الثوري دون اعتبار للنّصوص الأساسية - الأصلية - في بيان أول نوفمبر التي كانت تعتبر جيش التحرير الوطني الذّراع العسكري لجبهة التحرير الوطني - الحركة السياسية التي فجّرت الثورة وعانت الكثير في بداية الثورة قبل أن تنتزع حق التمثيل من الأحزاب والجمعيات التقليدية التي كانت تتمتع بالاعتماد من قبل الحكومة الاستعمارية، فكانت المسؤولية في المرحلة الأولى من الثورة تكليفا وليس تشريفا، كما أن المهام لم تكن متشعّبة بحكم أن التنظيم كان بسيطا وهيكلة الوحدات والخلايا كانت في مراحلها الأولى والمواجهة مع العدوّ كانت محدودة والتنظيم لم يكن قد اكتمل وكل الأطر الأخرى كالصحة والتموين والإعلام والقضاء لم تنطلق بعد، ولم يكن الوضع يستدعي الفصل بين السلطات، فكان السيّاسي هو العسكري والعكس صحيح، غير أنه وبعد سنتين من القتال المرير اتّسعت قاعدة الثورة وتطوّرت بعض المعطيات وتغيّرت أخرى وتحولت الانتفاضة إلى ثورة والثورة إلى حرب حقيقية معلنة، وهذا الأمر يستوجب بالضرورة استحداث ميكانيزمات جديدة على سلاليم السلطة تتماشى ومنطق الحرب لـ: *توضح المهام أكثر، * توفر الانضباط والنظام داخل الهياكل الثورية * تضمن السير الحسن لهذه الهياكل.

والمؤسف أن الذين تولوا شرح هذه القرارات وبيان كيفيّة تطبيقها لم يتطرقوا إلى الخلفيات التي حدت بالمؤتمرين إلى تبنّي هذا الترتيب، كالفهم الخاطئ لأعضاء جبهة التحرير بفرنسا الذين فسّروا أولوية الداخل على الخارج على أنها وسيلة لتهميش الوفد الخارجي حسب السيد: الطيب بوالحروف، مع أن الصفة العسكرية هي الطابع التي يميز الجميع فكلهم عسكريون مسلحون ومقاتلون - بالنسبة للداخل - والجدير بالذكر أن التحفظ المشار إليه من قبل العسكريين لا يعني بتاتا الطعن في كفاءة المسؤو لين السياسيين وعدم الأهلية في الإشراف والتسيير وتنشيط العمل الثوري بقدر ما يعني إعطاء الأولوية المطلقة للعمل العسكري وإسناد السّلطة للقادة المدانيّين، مع أنهم لا يجهلون بأن الفصل بين النشاط العسكري والتنظيمات المدنية كقواعد خلفية للثورة سوف يخل بالنظام العام، ويضعف كثيرا من قدرة الوحدات التي كانت تستند إليها، والقواعد الخلفية هي الامتدادات الطبيعية للثورة المتجذرة في أعماق الأوساط الشعبية المساندة والمتعاطفة مع الثورة.

ومن الخطل الاعتقاد بأن تنظيم هذه الشبكات وتنشيطها ومراقبتها والحرص على مواظبتها على العمل الثوري المنظم والمتجدد أمر هيّن، ولا يحتاج إلى مجهود جبار وعمل مضني، والنقطة الأكثر حساسية في هذا الموضوع - أولوية السياسي على العسكري - التي تبنّاها عبان وابن مهيدي خاصة ظنّا منهما أن العمل الثوري أيّا كان نوعه يحتاج إلى الفكر والنظر والارتقاء بالعمل العسكري من مستوى المناوشات إلى مستوى التحديّات التي تظهرها الوحدات النّظامية وتجنب العفوية والارتجال قصد التقليل ما أمكن من الخسائر المحتملة، أما ما كان يخشاه القادة العسكريون الثوريون حول هذه النقطة بالذات هو أن تصل عناصر من المركزيين والبيانيين والعلماء المتمرّسين على العمل السياسي والذين لم يلتحقوا بالثورة إلا بعد لأي إلى مناصب تسمح لهم بأن يديروا شؤون الثورة حسب نزعتهم السياسية ووفق أهوائهم، وهذا التصور له ما يبرره خاصة بعد أن تم تحييد عدة عناصر كانوا أقطابا

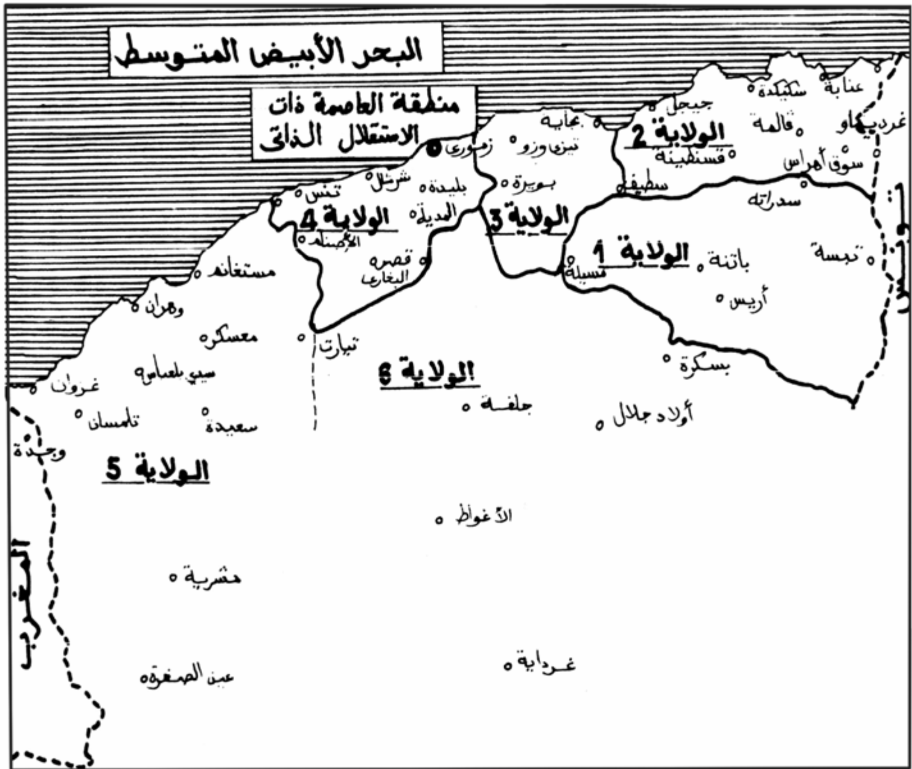
ودعاة وروّادا في العمل المسلح المعتمد عليهما لقوة شخصيتهما أو لأسبقيتهما أو لرصيدهما التاريخي - النضالي - باستشهاد كل من ديدوش مراد 18 جانفي 1955م وابن بولعيد مصطفى في 23 مارس 1956م وباجي مختار في 1955.11.20م وإيقاف كل من بيطاط رابح في 16 مارس 1955م ومحمد بوضياف وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد في 22 أكتوبر 1956م، لو لم تكن هناك وثيقة مرجعية - بيان أول نوفمبر - يفترض أن تلتزم بها كل العناصر المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وأن لا تحيد عنها قبل تحقيق الأهداف المسطرة، فالخطوط العريضة في هذه الوثيقة حددت بوضوح المسار الثوري إلى غاية الحصول على الاستقلال، وقد أثبتت عناصر من قادة هذه التيارات - فرحات عباس - الذي كان له شرف قيادة أول حكومة مؤقتة 1958.9.19م ولاءها التام للجبهة بعد أن كان من المتحمسين لمشروع الإدماج ومن المناوئين للجبهة - راجع تصريح عباس حول مقتل المعلم مونيرو - في بداية الأحداث وقد أكد عباس هذا الولاء من خلال تصريح أدلى به عقب محاولة الرئيس: "دوغول" إدخال بعض الإصلاحات على الوضع في الجزائر، بتطبيق مشروع الإدماج الذي كان فرحات من أشد المتحمسين له، فكان رد عباس حازما وواضحا وصريحا، حيث قال: "نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين"، غير أن هذا التحول في الموقف خلال مرحلة الكفاح المسلح لم يمنع العديد من الشخصيات من التكتلات الحزبية التقليدية من أن يتحولوا مرة أخرى إلى المعارضة أو الاعتزال بعد الاستقلال.

أمثال: فرحات عباس نفسه، الشيخ: محمد خير الدين، يوسف بن خدة...

وفي إطار إعادة النظر في تنظيم التراب الوطني، استحدثت ولاية سادسة تضم جميع المنطقة الصحراوية الشرقية، وكانت المنطقة الشمالية من الصحراء خاضعة للمنطقة الأولى (أوراس - النمامشة) التي أوفدت إليها فصائل على مدى سنتين كاملتين ساهمت في إيقاظ الوعي الوطني لدى السكان وناوشت الاستعمار

في أكثر من مكان، ونظرا لشساعة المنطقة فقد تمت ترقيتها إلى ولاية سادسة وأسندت قيادتها للشهيد: علي ملاح، وأبرز شخصية قادت الولاية الشهيد: أحمد بن عبد الرزاق - سي الحواس -.

كما عالج المأتمرون العلاقات بين الداخل والخارج ومشكلة التسليح خاصة والتي كانت السبب في تعكير علاقة السيد: أحمد بن بلة بوصفه المكلف بالشؤون العسكرية والمالية مع بعض المسؤولين في الداخل، وأعني بالذات الشهيدين: عبان رمضان وابن مهيدي اللذين اتهماه بالتقصير في إمداد القوات في الداخل بالأسلحة والذخيرة الحربية وبخاصة الولايات الداخلية.



خارطة الولايات الستة بعد مؤتمر الصومام



وقد اتخذت عدة أطراف من قرارات مؤتمر الصومام ذريعة لتشق عصا الطاعة عن الهياكل النّظامية العادية وترفض الانصياع لقاداتها، كما كان الأمر في الولاية الأولى التي لم تشارك في المؤتمر سواء كان ذلك بسبب عدم التبليغ أو أن ذلك كان بسبب عجز قياديّي الولاية عن تشكيل وفد يحظى بثقة الجميع في ظل غياب شخصيّة قوية على رأس الولاية مثل: مصطفى بن بولعيد الذي استشهد بشهور قليلة قبل انعقاد المؤتمر، ولم يعلن عن استشهاده إلا في أوساط قيادي المنطقة، ولم يكن عجول المفوض السياسي من قبل ابن بولعيد قبل أسره قادرا على سدّ الفراغ لاعتبارات بعضها شخصيّة وبعضها سيّاسية وبعضها وليدة ظروف محليّة ساهم عجّول في تأجيجها من خلال التصريحات التي كان يدلي بها أمام المسؤولين المحليّين مثل: "لا تثقوا في الفارّين من سجن الكدية" و"سجن الكدية ليس كرتونا"[1]، بل اعترض ابن بولعيد عن تولي مهام قيّادة الثورة في الأوراس دون تقدير للعواقب التي سوف تنجر عن هذا السلوك، وعن ردّ فعل المسؤولين المحليين الذين يعيرون ابن بولعيد كلّ الاحترام والتقدير.

ومهما يكن فإن قيادي الولاية الأولى قد أوفدوا وفدين اثنين مما يؤكّد من جهة على أن:

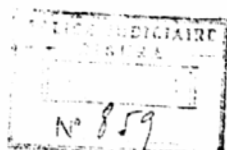
1) الدعوة إلى حضور المؤتمر قد وصلت إلى قيادة المنطقة.

2) الانسداد كان تامّا بين العناصر القيادية.

(1) مذكرات العقيد الزبيري، الصفحة: 141.

وثيقة مسترجعة توضح الرتب العسكرية التي أقرها مؤتمر الصومام
في التنظيم السياسي الموازي، وهي كالتالي: - الجدول -

X° REGION MILITAI
DIVISION DE CONSTAN
ET TROUPES DE L' EST A
ETAT MAJOR 2° BUR
N° /RE



RENSEIGNEMENT

D'après des documents récupérés dans la C.M. de la SOUMMAN le 22 Mars 1956 les grades dans l'A.L.N. et dans l'organisation politique parallèle seraient les suivants :

Echelons	Grade	Equivalence	Insigne
I - MILITAIRE			
Département	SAHH THANI	Lieutenant Colonel	3 étoiles rouges
- d° -	SAHR EL OUEL	Commandant (adjoint au Lt-Colonel	2 étoiles rouges et 1 blanche
Zone	DHABET THANI	Capitaine	2 étoiles rouges
- d° -	DHABET EL OUEL	Lieutenant	1 étoile rouge 1 étoile blanche
Région	MOULAZEM THANI	S/Lieutenant	1 étoile rouge
- d° -	MOULAZEM EL OUEL	Aspirant	1 étoile blanche
Secteur	MOUSSAAD	Adjudant	1 galon rouge et 1 galon blanc
- d° -	LAARIF EL OUEL	Sergent-Chef	3 chevrons rouges
Groupe	LAARIF	Sergent	2 chevrons rouges
- d° -	DJENDI EL OUEL	Caporal	1 chevron rouge
	DJENDI ou MOUDJAHED	Soldat	

..../2/.......

انعكاسات قرارات المؤتمر على الولاية الأولى وأثرها السلبي على مسار الأحداث:

مؤشر التصدّع ظهر قبل مؤتمر الصّومام، وقبل فرار ابن بولعيد من السجن الذي يرجع إليه الفضل في توحيد قبائل متنافرة وعشائر متناحرة ليجعل منها قوة موحدة وكتلة متماسكة متراصة استمرت طوال الشهور الأولى من الثورة قبل أن يقع في الأسر في "تونس" يؤكد ذلك المجاهد الرّائد: محمد الصغير هلايلي من خلال رسالة نشرتها له جريدة الشروق اليومية بتاريخ: 14 أكتوبر 2006م، تحت عنوان: حقائق مخفية في مسار الثورة في الأوراس" حيث يشير بصراحة إلى أن الحكم المركزي لم يتحقق في المنطقة منذ زوال دولة الكاهنة وكسيلة، وقد ظلت اللامركزية في التسيير هي السّمة المميزّة للقبائل والأعراش في منطقة الأوراس، غير أنه ولأول مرة منذ ذلك التاريخ البعيد تتوحّد كلمة القبائل وتخضع طواعية لقيادة مركزية واحدة تحت قيادة جيش التحرير الوطني، إلاّ أنه وبمجرد إلقاء القبض على ابن بولعيد بدأت تلك الوحدة تتصدّع، وبدأت الخلافات تدبّ بين عناصر كانت متآلفة متآخية، ظاهرها المصلحة العامّة للثورة، وباطنها الحنين للنظام التقليدي للمجتمع الأوراسي وسيطرة الرّوح القبلية وعقلية ﴿**قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ**﴾ [سورة ص الآية: 76] كما أنّنا لا نستبعد أن يكون للمخابرات الفرنسية ضلع في إثارة هذه النّعرات، كما حدث مع جماعة صالح ثابتي في نواحي خنشلة التي استطاع ابن شنوف[1] أن يخلص لها النصيحة عندما دعاها إلى منع المجاهدين الذين لا ينتمون إلى العرش من اجتياز أراضي القبيلة خوفا من نقمة الاستعمار، وبالتّدريج غرّر بعناصر هذه المجموعة ودفع بها إلى الاستسلام للاستعمار، هذا العميل التقليدي الذي توارث فنّ العمالة أبا عن جدّ عرف كيف يحرّك فكرة الدفاع عن الحمى الذي هو مفهوم تقليدي في المجتمع ويوظّفه لخدمة الاستعمار، وقد تعرّضت بعض الإرساليات من المجاهدين إلى ناحية – سوق أهراس – لمضايقات إلا أنها لم

(1) سليل أسرة عميلة للاستعمار منذ بداية الغزو الفرنسي للجزائر.

تتجاوز حدّ التجريد من الأسلحة والإبعاد من المنطقة، وأحداث أخرى في منطقتي تبسة وخنشلة تشير كلها على أن التماسك الذي حصل في بداية الثورة كان ظرفيّا، وقد بدأ يتلاشى بعد شهور قليلة من اندلاع الثورة، وليست قرارات الصّومام سوى القطرة التي أفاضت الكأس، وإلا كيف نفسّر تجرُّأ "علي كربادو" – استسلم فيما بعد – على محاصرة قائد المنطقة (شيحاني بشير) في القلعة، مما اضطر شيحاني إلى الاستنجاد بكل من: عاجل عجول وعباس لغرور، لفك الحصار عنه[1]، وكيف نفسّر الحصار الذي فرضه جيش النّمامشة بقيادة الأزهر أشريط علي عباس لغرور في جبال النمامشة لأسباب لاتمت إلى المصلحة العليا للثورة في شيء – فَمَنْ من النّاس يشكّ في وطنية لغرور؟ – ولم يرفع عنه الحصار إلا بعد أن تدخّل عجول لمؤازرته[2]، إن الروابط العاطفية أو بالأحرى العلائق الثوريّة التي جمعت بين الإخوة الفرقاء في المنطقة بدأت عراها تنفكّ بمجرد أن وقع قائد الثورة في الأوراس في الأسر، وثبت عجز القيادة الثّلاثيّة من بعده على التحكّم في التّسيير، وعندما شعر قادة النّواحي والوحدات بوجود نشاز بين قادة الثورة وبوجود ضعف في التّسيير، بالإضافة إلى بعض التصفيّات الجسدية ضد عناصر قيادية ودون محاكمات أمثال: بشير شيحاني ومسعود أمعاش وبوقرة، لأسباب أخلاقية، ضعف مركز القيادة، وتجرّأ أكثر من قائد على التحدّي.

إذ لا يشك أحدٌ في أن الإخلاص للوطن المشوب بالاندفاع من أجل تطهير أرض الإسلام من رجس الكفار هو الشعور الذي كان يخامر مجاهدي أول نوفمبر وأن العلاقات المثالية التي ظهر بها هؤلاء الثوار كانت وليدة ظروف استثنائية امتزجت فيها العواطف الدّينية بالروابط القبلية، ولم تكن أبدا وليدة تربية قوميّة أو وطنية خالصة أدّت إلى تكوين قناعات مشتركة لدى جيل كامل فصنع ما صنع،

(1) مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية – رواية عاجل عجول – الصفحة: 378.
(2) مذكرات العقيد الطاهر الزبيري الصفحة: 152.

فالوطن عند الكثير من المجاهدين الأوائل كان يعني موطن القبيلة، حتى أن الدّارس لهذه الظاهرة التي جمعت بين الأمّي والمتعلم وبين الشّاب والكهل وبين القرويّ والحضريّ في تشكيلة واحدة يستطيع أن يتعرّف على الملمح المشترك بين هذه الشرائح، رغم التباين في المدارك العقلية وفي مستوى التّفكير عموما، ناهيك عن التعصّب القبلي الممقوت ومفهوم الانتماء الذي حلت محله مفاهيم أخرى مثل: الانضباط، الطاعة، النظام، العمل في إطار الجماعة، ومهما يكن الأمر فالوحدة التي صنعتها الصّدمة الأولى لن تكون المعيار الذي يقاس به الانضباط والنظام داخل الوحدات فيما بعد،وستظل الطّاعة والانضباط مجرّد سلوكات غير ملزمة لأصحابها داخل وحدات شبه نظامية، غير أنه ومع مرور الزمن ترسّخت هذه السلوكات بالتدريج وأدت في النهاية إلى تقبل فكرة الانقياد للآخرين والتّسليم بزعامتهم والرّضوخ لأوامرهم، وظل كثير من المسؤولين يسعون إلى تطويع جنودهم عن طريق العلاقات والمراودة ويتجنّبون ما أمكن العقوبات الفردية التي قد تدفع بالجندي وهو في حالة من الغضب إلى الفرار إلى وحدة مناوئة أو الاستسلام للعدو وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل.

مشاركة المنطقة الأولى في مؤتمر الصومام

إن إرسال المنطقة الأولى لوفدين اثنين

الأول بقيادة: عمر بن بولعيد الأخ الشقيق لمصطفى بن بولعيد.

الثاني بقيادة: حيحي مكي.

يدل على:

1) أن قيادات المنطقة قد تلقت الدعوة لحضور المؤتمر – كما أسلفنا.

3) أن قيادة المنطقة على علم بمكان وزمان انعقاد المؤتمر.

4) أن الحوار بين القياديّين لم يعد مجديا فتصرّف كل قائد بمفرده.

وكان لسوء حظّ الوفدين أن وصلا متأخرين، فاستُقبلا على انفراد من قبل قيادة المنطقة الثالثة، وبالذات من قبل السيّدين: عمر أوعمران والسعيد أمحمدي (سي ناصر) اللّذين قاما بشرح وتبليغ قرارات المؤتمر للوفدين، وقد سجّل الوفد الثاني – حسب صاحب الملحمة – تحفّظات تتعلق بـ * أمن لجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة، * غياب الوفد الخارجي... وقد كشف المجاهد الرائد: هلايلي في رسالته: حقائق مخفية في مسار الثورة في الأوراس – المرجع السابق – على أن قيادة المنطقة الأولى قد سجّلت في رسالة موجهة للجنة التنسيق والتنفيذ – كان له شرف تحريرها – موقف القيّادة الرّسمية للمنطقة الأولى المتمثلة في الثنائي 1) عاجل عجول، 2) عباس لغرور، خيبة أملها بل شعورها بالإحباط نتيجة عقد المؤتمر في غياب المنطقة الأولى، ودون مراعاة للاعتبارات السيّاسية والأخلاقية والتاريخية التي يقتضي الواجب تقديرها، غير أن قيادة المنطقة شعورا منها بروح المسؤوليّة، فإنها تبارك من حيث المبدأ عقد المؤتمر، وتثمّن بالخصوص قراره المتعلق بإنشاء قيادة مركزية والمتمثلة في (المجلس الوطني) وتعلن التزامها بالامتثال الكامل لقراراته، وقد سلمت الرسالة للمجاهد: محمد الطاهر بوزغوب، ليقوم بتبليغها للقيادة الجديدة، غير أن بوزغوب ألقي عليه القبض من قبل: مسعود عايشي وهو في الطريق، ولم يتمكن من إيصال الرسالة.

وقد أطلع عاجل عجول الرائد: عميروش على مضمون الرسالة في أول لقاء جمعهما في الأوراس... هذا التأييد المبدئي لقرارات المؤتمر أظهرته قيّادة المنطقة قبل الإطّلاع الرسمي على القرارات الفعلية التي اتخذها المؤتمرون، وقبل مجيء الرائد: عميروش للمنطقة لغرض تبليغ وشرح هذه القرارات، مما يؤكد على أن التحفظات المسجّلة من قبل قيادة المنطقة الأولى هي نفسها التي سجلتها قيادات المناطق الأخرى، كل حسب فهمه لهذه القرارات، وهذا يدل على أن الإجماع لم يحصل حول أهم النقاط في لائحة المقررات منها:

1) الاتجاه الأيديولوجي للثّورة.

2) أولوية السيّاسي على العسكري.

3) أولوية الداخل على الخارج.

ومفهوم الأولوية هنا يختلف بين شخص وآخر، فالزعماء الثوريون كانوا يرون بأن أولوية السيّاسي على العسكري تعني ترقيّة عناصر سياسية محترفة تقاعست عن مناصرة الثورة بل خذلتها ولم تلتحق بالرّكب إلا بعد أن بلغت القلوب الحناجر لتتصدّر العمل السياسي وتسير بالثورة في الاتجاه الذي يتفق مع قناعاتها.

بينما يرى قادة الوحدات أن تقديم السياسي على العسكري هو إخلال بالنظام وتنكّر للأعمال البطولية التي يظهرها المقاتلون في الميدان – فعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم – ولم يكن بوسع المكلفين بالشرح إقناع قادة الوحدات والفصائل (سادة المعارك) بأن العمل متكامل والمسؤولية تكليف لا تشريف وتقديم السياسي على العسكري لا يعني إغماطه حقه بقدر ما يعني إعفاءه من بعض المهام للتفرغ لمهام أخرى أهم.

والفئة التي اعترضت قرارات المؤتمر من الولاية الأولى واتخذت منها ذريعة للبلبلة والفوضى من هذا الصّنف، ولم يكن من السهل إقناعها بعد أن ذاع صيتها واكتسبت تجربة قتالية لا بأس بها. وقادة هذه الوحدات مع أنهم من الرّعيل الأول للثورة كانوا محدودي التفكير قصيري النظر في المجال السياسي، ففكرة التنظيم والتنظير والتوعية والاستعلام والتّصدي لمخطّطات مكاتب الشؤون الأهلية للعدو، وما إلى ذلك من المسائل ذات الطابع السياسي تعد في نظرهم مسائل ثانوية، فجوهر الصّراع حسبهم يكمن في قرقعة السلاح وحده... فهذه البليّة التي ابتليت بها الولاية الأولى الرائدة في مجال التنظيم وفي العمل المسلح على عهد ابن بولعيد شأن داخلي سببه التنافس على الصعود إلى مراكز القرار – بعد الفراغ الذي تركه استشهاد ابن

بولعيد فجأة - ثم التطاول على السلطة القائمة، فالتطاحن بين عدة وحدات، كل وحدة كانت تتبنى أفكارا تعكس قناعات مسؤوليها فقط، وبعد أن احتدم القتال أصبح من العسير على الجنود وذوي الرّتب البسيطة التمييز بين المخطئ والمصيب، وظهر منطق جديد في أوساط الوحدات يقوم على (أنا أُوخويا على ابن عمي وأنا أُو بن عمي على الأعداء)، وقد ساد هذا المنطق في المنطقة السادسة – تبسة – خاصة، توّج منذ جوان 1956م بالتمرد المعلن، على قيادة (الثنائي: عباس لغرور وعاجل عجول)، وانتهى بسلسلة من التصفيات ضد عناصر عرفوا بالإخلاص التام للوطن والوفاء للثورة، أمثال: عباس لغرور مارس 1957م، أشريط لزهر أفريل 1957م، عبد الحي مارس 1957م، وطالب العربي أفريل 1957م، وقبل هؤلاء قتل جبار عمر في ناحية سوق أهراس... وغيرهم

هذا الاستطراد يؤكّد أن الخلافات الناتجة عن مؤتمر الصومام بالنسبة للمنطقة الأولى، الولاية الأولى – بعد المؤتمر – كانت لها جذور وخلفيات وأسباب ظهر بعضها خلال فترة غياب ابن بولعيد، بعد أن ألقي عليه القبض، فراحت بعض العناصر المسؤولة تعمل على ترتيب بيت القيادة وفق هواها، وتنشئ تحالفات مع عناصر أخرى لها نفس الطموحات أولها حسابات مع القيادة المركزية، كما حصل مع كل من: عمر بن بولعيد والمسعود عائسي ضد شخص عاجل عجول المسؤول السيّاسي خلال فترة غياب ابن بولعيد، وقد انضم إليهما الطاهر أنويشي، بعد أن اتخذت ضده إجراءات تأديبية من قبل قيادة المنطقة - الولاية - وقد خمد هذا الصراع فجأة بعد أن عاد ابن بولعيد إلى قيادة الثورة رغم الفتور الذي قوبل به من قبل عجّول شخصيّا الذي كان يطمح إلى قيادة الولاية... مؤشرات التصدع كثيرة ومصادرها عديدة، وقد ظلت تتفاقم، فلما ولي الحاج الأخضر قيادة الولاية 1958م حاول بطريقته الخاصة فرض النظام العام على كل الوحدات وإجبار كلّ القيادات على الالتزام بقرارات المؤتمر، غير أن صرامته المفرطة أدت إلى هجرة عدة إطارات

من الولاية الأولى إلى الولاية السادسة بحكم الارتباط الوثيق بعناصر كانت تنشط في تراب منطقة الصحراء - قبل ترقيتها إلى ولاية - ومن هؤلاء: الرائد مصطفى بوستة، الرائد محمد بن عكشة ومصطفى رعايلي وآخرين من دونهم... طموح قادة وحدات جيش التحرير الوطني في تقلّد مناصب المسؤولية في هرم السلطة ينطلق من آفاق ضيّقة مثلها مثل الطموح الذي كان يراود شريط الأزهر الهادف إلى تكوين جيش خاص بالنّمامشة قاعدته الانتماء المشترك – عندما عمد إلى سحب وحدات كانت تدعم ناحيتي: سدراتة، وسوق أهراس، وما لبث هذا القائد المغوار أن طرد (سيدي حني) المعين من قبل القيادة المركزية، بل وهاجم عباس لغرور القائد العسكري للولاية الأولى في جبال النمامشة، كما راود الطموح بعض القادة في اقتطاع أجزاء من تراب الولاية واعتبارها ولاية مستقلة بناء على مواصفات تقوم على التركيبة البشرية وحدها، كما فعل عبد الله بلهوشات عندما حاول تأسيس ولاية تضم: أم البواقي، عين أمليلة، عين البيضاء، مسكانة وسدراتة، خارج إطار مؤتمر الصومام، غير أن لجنة التنسيق والتنفيذ رفضت الفكرة، وقامت بتعيين بلهوشات برتبة رائد في مجلس الولاية الأولى[1]، وقد بلغ الاستخفاف ببعض القادة أن راحوا ينعتون الجبهة (جبهة التحرير) رائدة النضال السياسي والعسكري بالجبيهة، ويذكر الحاج علي أشريط الذي حضرا اجتماع المعارضين لمؤتمر الصّومام بتونس – منتصف ديسمبر 1956م – أن المسعود عائسي كان يصف قادة الجبهة بالمتآمرين، ويفهم من كلام عائسي الذي تنسب إليه مأساة ذهب ضحيتها أكثر من مئة وثلاثين[2] من الطلبة القبائل كانوا مارين بالأوراس في طريقهم إلى – تونس – أن الصّراع أمسى ضد جبهة التحرير الوطني كحركة سياسية وكجيش وتنظيم، قبل أن تبرز قرارات مؤتمر الصّومام إلى الوجود والتي

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 177.

(2) 193 طالبا حسب السعيد سعدي في: عميروش: حياة – موتتان وصية – الصفحة: 117.

أعطت للصراع بعد آخر، بعد أن أعاد النظر في هيكلة الوحدات وتحديد الرتب والمسؤوليات ولا نستبعد أن تكون الجريمة التي ذهب ضحيتها الطلبة القبائل قد ترسخت كقناعة في ذهن المسعود عائسي تغذّت بإشاعة روّج لها علي محساس في الولاية الأولى وفي القاعدة الشرقية مفادها أن الثورة قد استولى عليها القبائل، وظلت الفكرة تتنامى في رأسه فلما واتته الفرصة نفّذ جريمته.

إن بؤر التوتّر كانت موجودة في الولاية الأولى قبل مؤتمر الصّومام، لكنها اتسعت بعده وأخذت بعدا سياسيّا راح يتحدث عن الهيكلة وعن التنظيم وحتى عن الآفاق التي لم تتضح أبعادها حتى عند السياسيين المحترفين نظرا للتطور الدائم للمعطيات السيّاسية.

ونعتقد أنه من غير المعقول أن يملي قادة الأفواج أو حتى قادة الوحدات أفكارهم على قادة دهاة تشرّبوا القيم الوطنية حتى النخاع مثل: ابن مهيدي وزيروت وأوعمران وعبان، وقد أدت هذه الخلافات إلى نزيف قاتل أودى بحياة خيرة شباب المنطقتين الثانية: آريس والسادسة: تبسة وبدلا من أن تبحث القيادة السياسية عن حل لهذه المعضلة راحت تصفي قادة الثورة في المنطقة بمحاكمات شكلية مثل: جماعة أشريط الأزهر وبدون محاكمة مثل: جماعة عباس لغرور، ومحاكمات أخرى ذات طابع خاص كالتي تعرض لها العقيدان: لعموري وأنواورة وجماعة من الضباط، وقد ظلت عناصر هذه الوحدات وفيّة لقادتها حتى بعد استشهادهم، غير أنّها راحت تضعف شيئا فشيئا إلى أن اضمحل شأنها، وانظمت إلى الوحدات النظامية، وارتمى البعض منها في أحضان العدو.

نخلص إلى القول أنه من غير الإنصاف أن ننسب الخلافات بين الجيوش في الولاية الأولى إلى قرارات مؤتمر الصومام وحدها، فقد وجدت بعض الوحدات في الهيكلة الجديدة التي تبنّاها المؤتمر ما يتعارض مع طموحاتها، فاختارت المعارضة موقفا لإضفاء الشرعية على تنصّلها من التزاماتها، ولا يفوتنا في الأخير أن نشير إلى

أن التصلب في المواقف من قبل بعض الشخصيات العسكرية واتهام عناصر الجبهة بالتآمر وبالعمالة للعدو وما إلى ذلك من النّعوت التي لا تمتلك حولها أبسط دليل مادي أو معنوي يؤكد زعمها دليل على عدم شعورها بالمسؤولية وتقديرها لقيمة التضحيات والأرواح التي تزهق من كلا الطرفين...

يصف عناصر الجبهة جنود هذه الوحدات بالمشوّشين وشاعت هذه التسمية في أوساط الشعب وصارت مبعثا للاشمئزاز والنّفور، بينما يسمّون هم أنفسهم بالمتطوّعين، والحال أن هذه التسمية تخص كل المجاهدين فكلهم متطوّعون.

حاول الرائد: علي ملاح (النمر) قائد الولاية بالنيابة محاورة هذه الوحدات منذ ماي 1958م، قصد إدماجهم في الوحدات النظامية، غير أن استشهاده المبكر 8 جوان الموالي جعل هذه المهمة الصعبة والخطيرة تقع على عاتق خلفه الحاج لخضر الذي بادر بإعادة الاتصال بهذه الوحدات، وبعد جهود مضنية تمكّن من إبرام اتفاق هدنة مؤقتة معهم قصد الاستعداد لمواجهة مخطط شال الرّهيب، وبتاريخ 2 مارس 1959م غادر الحاج لخضر تراب الولاية متوجها إلى تونس تاركا وراءه وضعا ملغّما، فاستغل هؤلاء المشوّشون غياب قائد الولاية فخرقوا الهدنة واستأنفوا القتال ضد الوحدات النّظامية، وقد بلغ الاقتتال أوجه خلال سنتي 1958 – 1959م، وهي الفترة التي كانوا يشكلون فيها قوة تزيد عن 700 جندي – حسب محمد عباس في نصر بلا ثمن 498 – وكان لحدّة المواجهات مع القوات النّظامية أن فقد بعضهم الأمل في الانتصار على الجبهة ففضّل الإرتماء في أحضان الاستعمار على الإنضمام إلى الوحدات النظامية مثل ما فعل كل من: الشّنخلوفي وتيغزة محمد الصغير في المنطقة الثانية.

إصرار الجهة النظامية في الجبهة على التخلص من ظاهرة المشوّشين كان أحد المواضيع المطروحة بحدّة في جدول أعمال اجتماع العقداء من 6 إلى 12 ديسمبر 1958م، وقد استطاع الحاج لخضر أن يقنع قادة الولايتين المجاورتين الثانية والثالثة بضرورة إرسال مساعدات عسكرية عاجلة بهدف التخلص من هذه

الظاهرة، فبادرت الولاية الثالثة بإرسال كتيبتين بقيادة الرائد فضيل حميمي إلى الأوراس لدعم الولاية الأولى ضد المشوّشين، هذه الصورة المظلمة المروّعة في تاريخ ثورتنا كانت تصل بالتأكيد إلى مكاتب الشؤون الأهلية، فتشجّع فرنسا على مواصلة توسيع الهوّة بين الإخوة الأعداء، قصد إضعاف من كانت تصفهم بالمتمرّدين، وبعدها تنقضّ على الجميع.

وقد أشار إلى هذه الظاهر أكثر من كاتب غربي، وأخص بالذكر هنا السويسري: هنري علاق الذي تطرق بالتفصيل إلى هذه الفصائل المنشقة في كتابه: حرب الجزائر، الجزء الثالث، الصفحة: 133، وقد حدّد علاّق الإنتماء القبلي لهذه الجماعات، كما أشار إلى المناطق التي كانت تنشط بها، وتعرض أيضا للعلاقات التي كانت تربط بين هذه الجماعات.

الباب السادس

الفصل الأول:

- روبير لاكوست يقود أضخم حملة ضد الثورة
- عملية الزرقوية
- اختطاف الزعماء الأربعة
- أزمة جيش النمامشة
- سلاح الإشارة
- الحياة في المحتشدات
- المعتقلات

الفصل الثاني:

- نشأة القاعدة الشرقية
- التسليح أخطر مشكلة واجهت الثورة
- الخطوط المكهربة: خطا موريس وشال

الفَصْلُ الأَوَّلُ
روبير لاكوست يقود أضخم حملة ضد الثورة

غادر سوستيل الجزائر بعد أن تأكد من فشل مخططات التسوية التي كان يراهن عليها، بالرغم من استعانته بعناصر مثقفة لامعة تجيد فن السياسة، أمثال: فانسان مونتاي، وجيرمان تيون، وجاك جويلي وتكليفهم بمهام في غاية من الأهمية، وبعد أن تبين لسوستيل بأن الثورة قد تغلغلت في النّفوس وأمست قناعة شعب بأكمله لا فكرة زعماء أو مغامرة متطرفين، وثبت له أن الأحزاب التي راهن عليها لإنشاء قوة ثالثة لتقويض الانتفاضة وتجاوز مشروع الجبهة لم تعد تملك أيّ قرار سيّاسي مؤثّر ولا قاعدة نضالية تستند إليها، وأن مسألة الحد من المدّ الثوري أمسى غير ممكن بالرغم من الحملات العنيفة التي تشنّها قوات الاحتلال على المناطق التي كانت تصفها ببؤرا التّوتّر.

الملفت للانتباه أن السلطة الاستعمارية تظل تتجاهل الحقائق، مهما كان مصدرها وذلك عندما لا تتفق مع نزعتها العدوانية وأمزجتها الدّموية لتواصل السير في طريق مسدود، ومما يؤكد انسداد الطريق في هذا الاتجاه، تلك الدّراسة السّرية التي أعدّها المفكر الفرنسي "ريمون أرون" في 25 أفريل 1956م، والتي تؤكد بوضوح أن حصول الجزائر على استقلالها أمر حتمي[1]... وفي منتصف سبتمبر وبعد انعقاد مؤتمر الصومام بأقل من شهر يعترف لاكوست بأن شهر أوت كان مؤلما، ومصدر الألم واضح ولا يحتاج إلى إيضاح إضافي، مما يؤكد أن القوة التي راهن عليها "لاكوست" لحسم الموقف مجرّد وهم، وخلال نفس الفترة أعدّ "جان مايزي" موظف كبير بالولاية العامة تقريرا حول الوضع في الجزائر بطلب من الوزير الأول "غي مولي"، وكانت خلاصة التقرير حسب الآتي:

---

(1) هنري علاق حرب الجزائر.



- إن حلّ المشكلة الجزائرية بالقوة وهم خطير لأن ذلك لم يعد ممكنا.
- إن مصير الجزائر أمسى – بناء على ما ذكر بين أيدي السيّاسيين.

هذه النتيجة الحتمية أغضبت الوزير "غي مولي" فكافأ "جان مايزي" بالطّرد والعزل من المنصب، إن هذه الدراسات التي قام بها مفكّرون وموظفون كبار من ذوي الفكر الحرّ بالرغم من أنهم غير حياديين من ناحية المنطق، تؤكد أن الحل العسكري بات مجرد حلم ظل يراود المستوطنين الذين تشبّثوا بالأرض كالعلقة، وهاهو يدغدغ أحلام الشركات الكبرى التي أسال بترول الصحراء لعابها، وغلاة الاستعمار أحباب الفناء أعداء الحياة وحدهم. لم يستفد لاكوست من تجربة سوستيل كوال عام وكوزير مفوض مقيم في الجزائر لم يستفد من تجربته الفاشلة فكرّر نفس التجربة لكن بأسلوب أكثر قسوة وأشد تنكيلا، فقد أعلن عن تنظيم جديد لقواته بعد أن وصلته الإمدادات في شهر أفريل 1956م تقدّر بـ 100 ألف جندي إضافي، فأنشأ هيئة أركان جديدة برئاسة الجنرال: أندريه بوفر. حاول بوفر تقليد أساليب الثوار بإقامته لقواعد ثابتة في المناطق النائية التي تعدّ في نظره مناطق إقامة أو مراكز عبور لجيش التحرير الوطني وركّز بالخصوص على عمالة قسنطينة (الشرقي الجزائري)، وقد حقق "بوفر" في هذا المضمار بعض النجاح، وفي شهر سبتمبر يحل (غي مولي) بالجزائر ليتباحث مع "لاكوست" الوزير المقيم لإقامة نظام سياسي جديد يضمن الأمن للأوروبيّين، وأعطى للإدارة الفرنسية في الجزائر سلطات استثنائية، وقد حققت القوات الفرنسية خلال عهدة "لاكوست" بعض الانتصارات الهامشية، فأغرته على مواصلة العنف، فقد كان لعملية اغتيال مصطفى بن بولعيد بواسطة جهاز لا سلكي ملغم ليلة 22 – 23 مارس 1956م وعملية حجز باخرة "لا توس" وهي محملة بالأسلحة في عرض البحر المتوسط خلال شهر أكتوبر 1956م، وعملية استدراج الوفد الخارجي بواسطة مكيدة أطلقتها بعض الأوساط الفرنسية، واختطافها لطائرة الوفد عندما كانت تعبر أجواء البحر المتوسط، ما أغري

"لاكوست" بأن يتوهّم بأن ساعة الحسم قد دنت وأن الثوار باتوا بدون قيادة مرجعية وبدون تغطية سياسية، وأن الخلافات سوف تمزّق صفوفهم مما يعجل بانتهاء التمرّد – حسب تعبيرهم – وكان لهذا النجاح الملحوظ الذي تم بوسائل تتنافى ومنطق الحرب والقوانين الدّولية أثره على مسار الثورة في الأوراس خاصة، كما أنه أحدث بعض الاختلال في الموازين على مستوى الهيئة العليا للثورة امتدت إلى ما بعد الاستقلال، عندما أقصى من الساحة السيّاسية عناصر فاعلة، لعبوا أدوارا أساسية في التخطيط للثورة وفي تفجيرها، ويرجع إليهم الفضل في الدعاية للثورة من مكتب جبهة التحرير بالقاهرة وفي الإعلام والتسليح... وصادف أن سلم عجول عاجل أحد قادة الثورة في الأوراس نفسه للسلطات الاستعمارية بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، فأطمأن "لاكوست" بأن استسلام عجول أول الغيث، كما قال: وأطلق عبارته الشهيرة "نحن الآن في الربع ساعة الأخير".

الغاية تبرر الوسيلة:

كل الأساليب ممكنة ومسموح بها عند غلاة الاستعمار، فبالإضافة إلى العمليات القتالية التي تشنّها القوات الفرنسية في المناطق الجبلية خاصة، لا "كوست" يكلف الجنرال: أوليه بالقيّام بعمل من نوع خاص، وذلك بمحاولة إثارة النّزعة العرقية بين العرب والبربر، واختار لذلك منطقة القبائل ذات كثافة سكانية كبيرة وبؤرة توتر مهمة، كما فعل سوستيل قبله في نفس المنطقة عندما لجأ إلى تسليح مجموعة من القرى في إطار الدفاع الذاتي، فكان الجزاء من جنس العمل، عندما التحق كل المسلّحين بالثورة، ولنفس الغاية حاول "لامبير" عامل وهران تسليح السكان بقصد التصدي للثورة، لكن مشروعه لقي نفس المصير الذي لقيه مشروع "سوستيل". بوادر الفشل كانت تطبع جميع مشاريع "لاكوست"، غير أنه لا يريد أن يقرّ بها حتى لا يكون مصيره الإقصاء مثل سابقه سوستيل، ولم تعد تلك التصريحات والشعارات التي كان يطلقها بين الحين والآخر قادرة على وقف الانتفاضة، فقد زعم بأن شهر جوان 1957م

سيكون الموعد الحقيقي لانهزام الثورة، بعد أن كان يدّعي بأن الثورة تعيش الربع ساعة الأخير من حياتها، ويأتي شهر جوان وتظل الثورة مستعرة، وتشهد صائفة 1957م أعنف المعارك في تاريخ الثورة، فقد تطور أسلوب القتال لدى جيش التحرير الوطني، وانتقل من الضربات الخاطفة على الأجنحة ومؤخرات الوحدات الفرنسية عند تنقّلها إلى حرب مواجهة فعليّة... وعندما أدرك لاكوست هذه الحقيقة تجاوب معها بتصريح مناسب، عندما قال: "إنّما بعثت إلى الجزائر لأحارب وأنتصر"، ونحن لا نشك في ذلك لأن الحرب أعلنها فعلا وعلى أكثر من صعيد ودون هوادة وكان محقا في ذلك، غير أن النصر غير مؤكّد، وقد يكون مجرد حلم راح يراوده...

أدخل "لاكوست" عدة تعديلات على القيادة العامة لأركان الجيش بإنشائه لهيئة جديدة بقيادة: أندريه بوفر، لكنه وبعد فوزه بثقة رئيس الوزراء "غي مولي" الذي منحه صلاحيات استثنائية خاصة، راح يتطلع إلى توسيع الجهاز الإداري الذي لم يعد يستجيب للتطورات الجديدة على الساحتين الأمنية والسياسية في الجزائر، وكانت لسوستيل نفس النظرة غير أنه ظل يتردّد في تنفيذها إلى أن أعفي من مهامه، ولم تكن الرغبة في توسيع الجهاز الإداري خدمة السكان والتخفيف من معاناتهم، فالسكان كانوا قلّما يتردّدون على الإدارة وفي حالات استثنائية تمليها ظروف الحرب كاستخراج بطاقة الهوية التي فرضت على السكان غير أن الهدف غير المعلن هو إنشاء مصالح إدارية قريبة من السكان تعمل بالتنسيق مع المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) على مراقبة حركة السكان ومتابعة كل التغيرات التي تجري وسط مجتمع الأهالي ويعتبر لاكوست هذا القرار إصلاحا وتطويرا للجهاز الإداري، وأول خطوة قام بها في هذا المجال إصداره لمرسومين في 28 جوان 1957م، تعيّن بموجب المرسوم الأول رفع عدد العمالات (الولايات) من 3 عمالات: قسنطينة – الجزائر – وهران، إلى 13 عمالة، وقد تعيّن بموجب المرسوم الثاني ترقيّة كل من: باتنة (الأوراس)، عنابة، سطيف، تيزي وزو، المدية، مستغانم، تيارت (التيطري) الأصنام، سعيدة، تلمسان إلى مرتبة

عمالات، وخلال شهر أوت 1957م، أصدر مرسوما آخر بترقية كل من: كولومب بشار (الساورة)، وورقلة (الواحات) إلى مصاف عمالة، ليصبح عدد العمالات في الجزائر 15 عمالة، وقد ألغى بموجب هذا المرسوم (الثاني) 78 بلدية مختلطة، ظل قانون إلغائها معلقا منذ سنة 1947م، تاريخ صدوره بسبب معارضة المستوطنين، "لاكوست" يرى أن التنظيم الإداري الجديد وسيلة لامتصاص غضب السكان ومحاولة سحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني، وذلك بتجنيد آلاف من الإداريين لشغل المناصب الإدارية المفتوحة، وهؤلاء الإداريون يمنحون تكوينا إداريّا خاصّا في مراكز التكوين المهني، على أن يتم انتقاء هذه العناصر بعناية، من بين الأسر التي أثبتت ولاءها لفرنسا مثل: القياد، الباشاغات، الضّباط القدامى، الإداريون الملتزمون، حاملو الجنسية الفرنسية... وبهذه الصّفة تُوهم إدارة الاحتلال السكان بإشراكهم في إدارة شؤون المستعمرة، وتعلّق آمالا كبيرة على هؤلاء الإداريين ليكونوا قوة ثالثة تستطيع تقويض مشروع الجبهة، وكان لهذا الاعتقاد جانب من الصّواب، فقد تمكن هؤلاء الإداريون المعروفون بالفرنكوفونيّين وبدفعات لاكوست من تشكيل قوة بسطت سلطتها على المرافق الإدارية، وظلت تعرقل بعد الاستقلال – كل مشروع يهدف إلى تأكيد الهوية الوطنية – كمشروع تعريب الإدارة... وبالإضافة إلى مراكز التكوين التقليدية، هناك طبعة خاصة من هذه المراكز مهمتها تكوين إداريين مؤهلين للعمل في المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) يشرف عليها الباحث الأثنوغرافي "جان سيرفي" الذي كان قد ترك البحث العلمي وأنشأ حركة مسلّحة للتصّدي للثورة في آريس ثم انتقل إلى جبال زكار وكون جيشا من العملاء تجاوز الألف حركي، وقد أظهر نشاطا كبيرا استوجب مكافأته من سلطة الاحتلال بعد ضم هذه الحركة إلى الوحدات النظامية بإعطائه منصبا في الولاية العامة، حيث أسندت إليه مهمة إعداد إطارات ما بعد الحرب، وقد تفانى هذا الباحث في إعداد هذا النّوع من الإطارات على الوجه الذي يرضي قادته كباحث هاجر البحث العلمي عن طواعية

وتفرّغ للعمل المسلح ومناوأة حركة التحرّر في الجزائر. إطارات متشبّعة بالفكر الغربي وبالثقافة الغربية عموما، معجبة بنمط حياتها وبنظمها لتعمل مستقبلا على تحقيق مفهوم التبعية بكل المقاييس للجزائر المستقلة.

إصلاحات "لاكوست" لم تغيّر من الأمر شيئا، فالمدّ الثوريّ ظل يتسع والحلّ الأمني الذي راهن عليه لم يحقق النصر الساحق الذي ظل به "بوفر" يعد به رغم التكتيك الحربي الذي حاول أن يزاحم به الثوار، بإقامته لقواعد ثابتة وسط الجبال مثل المجاهدين... "لاكوست" مدعو للبحث عن حلول أخرى تكون أكثر واقعية.

عملية الزرقوية

لعل أعظم انتصار تحقق خلال ولاية "لاكوست" ويحقّ له أن يفتخر به، هو ذلك الاختراق الخطير الذي سجلته المخابرات الفرنسية ضد الثورة التحريرية خلال صائفة 1957م، والذي ضرب التنظيم السياسي والعسكري للجبهة في الصميم، وتمكن في ظرف قصير من تفكيك خلايا الجبهة بالمنطقة المستقلة والإطاحة بالعديد من الإطارات، ثم امتد وبسرعة إلى الولايتين الثالثة والرابعة، وقد تم هذا الاختراق بواسطة عناصر من تنظيم جبهة التحرير الوطني تم القبض عليها واستغلالها للإيقاع بتنظيم شبكة الفداء في منطقة الجزائر العاصمة، اشتهر هذا التنظيم باسم "الزرقوية" أو "لابلويت". المشرف على هذه العملية هو العقيد: غودار، قائد قطاع الجزائر العاصمة، بمساعدة: النقيب: آلان ليجي، المختص في فنّ التضليل والجوسسة المضادة... ويوجد على مستوى مصلحة الاستعلام التي يديرها "غودار" مكتب خاص أو بعبارة أخرى فرع خاص يعرف باسم: "مصلحة السجناء الوشاة" تم استحداثه قصد الحصول على المعلومات المطلوبة بكيفية أفضل، يتم انتقاء عناصر هذا الفرع بطريقة خاصة من سجني – بني مسّوس وصاروي –، بعد إخضاعهم لاختبارات عسيرة تتراوح بين العمالة أو الموت تحت التعذيب، وكان

هذا التنظيم قد اكتمل في نهاية ماي 1957م، ظلّ بعدها مدة في طور التجريب، ولم تظهر فعاليّته إلا بعد اعتقال "غندريش" قائد المنطقة الثالثة في العاصمة الذي تم تجنيده من قبل: ياسف السّعدي منذ ما يقرب من سنة، وقع "غندريش" في قبضة عناصر اللّواء الثالث للمظليين بقيادة العقيد: بيجار وتم إخضاعه للإختبار في سجن صاروي تحت إشراف النقيب: "شبّان" مسؤول الاستعلام في اللّواء الثالث للمظليين، لم يستطع "غندريش" الصّمود أمام التعذيب الوحشي لزبانيّة "شبّان" الذي خيّره بين العمالة أو التعذيب حتى الموت، فاختار العمالة، وبواسطة غندريش وبمعيّة الفتاة المجندة العميلة المعروفة بـ/ حورية السمراء والتي تحمل رقم 53، تمكن الثنائي: غودار وليجي من تحييد القائد العسكري للمنطقة الخاصّة: حاجي عثمان ونائبه: الشريف ذبيح، بعد 20 يوما من إلقاء القبض على: حسان غندريش الذي تعمّد مسؤول الاستعلام في لواء بيجار للمظليين التّكتم عنه حتى لا يفتضح أمره ويظل استغلاله ممكنا لمدة أطول وبشكل لا يثير أية شبهة في أوساط التنظيم الفدائي.

وكان ياسف السعدي مسؤول المنطقة الخاصة يجهل كل شيء عن خيانة غندريش وردّته الأمر الذي جعله يعيّنه بعد استشهاد حاجي عثمان ونائبه ذبيح قائدا عسكريا للمنطقة هذا التعيين يدل دلالة واضحة على نجاح غندريش في كسب ثقة مسؤوليه المباشرين وتضليلهم، كما يدل على أن الاتصالات كانت تتم معهم بشكل عادي بهدف استدراجهم قصد الإيقاع بهم، ويدل أيضا على أن غندريش قد ارتدّ عن قناعة وأخلص النية في خدمة جلاّديه، بل وتفانى في خدمتهم، إذ لم تحرك فيه هذه الاتصالات أدنى إحساس أو شعور بالوطنية أو بالروح القومية، فقد كان وراء أسر قائد المنطقة نفسه: ياسف السعدي في 23 سبتمبر 1957م، كما كان وراء مقتل مساعده علي عمار (لابوانت) في 8 أكتوبر 1957م، وكذا نائبه السياسي عبد الرحمن بن حميدة في 10 أكتوبر 1957م، وبتحييد هذه العناصر يكون النشاط الفدائي قد شل أو كاد وتكون معركة الجزائر على وشك النهاية.

وبعد تصفية هذه العناصر إطمأن "ليجي" إلى نجاح مخطّطه على مستوى العاصمة، فراح يفكّر في إنشاء شبكة استخبارات رهيبة لتضرب قيادة الولاية الثالثة في العمق، فاستغل بعناية موقع غندريش الذي أصبح القائد الفعلي لمنطقة العاصمة بعد استشهاد القائد العسكري لها (حاجي عثمان)، وقد نفّذ غندريش المهمة الموكلة إليه بنجاح، ونال ثقة قيادة الولاية الثالثة التي أرسلت عن طريقه رسالة إلى ياسف السعدي، عشية اعتقاله تخبره بإيفاد أربعة فدائيين لدعم النشاط الفدائي في العاصمة، وهكذا يتمكن الثنائي: غودار/ ليجي، من فتح ثغرة أخرى هي أبعد مما كانا يتصوران لأن الإطاحة بقيادة الولاية الثالثة وزرع البلبلة والفوضى داخل صفوفها قد تصيب الثورة في الصميم، فقد استغل النقيب ليجي هذه العلاقة الجديدة بالولاية الثالثة من خلال هذا الاتصال وراح يُعد سيناريوهات جديدة للإطاحة بقيادة الولاية، فاختار لهذه المهمة الخطيرة أحد المغامرين المتحمسين من شبكة الزرق معروف باسم "أحمد هاني" بنقل الجواب إلى محرّره سي خالد (الرسالة السابقة)، فانطلت الحيلة على قيادة الولاية الثالثة فراحت تدعم المنطقة بكميات من الأسلحة ترسل إلى العاصمة لتفعيل النشاط الفدائي فيها، كما سمحت لهاني شخصيّا بحضور اجتماعين لمجلس الولاية، وكان ذلك بحضور الرائد: سي الطيب (عمر أو صديق) من الولاية الرابعة، وقد تمكّن هاني من تضليل قيادة الولاية ونيل ثقتها من خلال الترقية التي تحصل عليها كمسؤول للمنطقة الخاصة التي ألحقت بالولاية الثالثة بعد فشل معركة الجزائر – العاصمة – بعد تصفية قادتها وبالسماح له بحضور اجتماعاتها، ولم تتمكن قيادة الولاية الثالثة من تحليل الموقف ومعرفة أسباب الصدمة العنيفة التي أصابت الثورة في منطقة الجزائر بالقضاء على إطاراتها وبتفكيك شبكات الدعم والمساندة فيها في ظرف قياسيّ، وفي 25 من شهر جانفي 1958، يغامر النقيب: ليجي بعد أن شعر بالولاء المطلق لهذه العناصر العميلة، بحيث يشرف بنفسه على قيادة فوج من الزرق "العملاء" ويشنّ هجوما على مركز قيادة المنطقة

الرابعة ويتمكن من أسر ثلاثة من مساعدي النقيب: محيوز حسن، قائد المنطقة الرابعة بالولاية الثالثة، مصالح الاستعلام لدى قيادة المنطقة تُعلم "هاني" قائد المنطقة الخاصة – المفترض – باعتقال "أحمد صبري" أحد مساعدي قائد المنطقة الرابعة الذي يكون قد كشف عن أسرار خطيرة تتعلق بالتنظيم وتلح هذه المصالح على ضرورة تصفيته، كما تلحّ من جهة أخرى على ضرورة استئناف العمل الفدائي في العاصمة وتحدّد عدة نقاط لذلك منها: "مركز الزرق" أسفل القصبة... هذه الرسائل كانت تنقل إلى النقيب: "ليجي" فيتولى الردّ عنها أو يتّخذ مزيدا من الإجراءات لمواصلة تضليل المسؤولين على الثورة، وعندما شعر قادة المنطقة بجمود النشاط الفدائي، بقيادة "هاني" مسؤول المنطقة الخاصة، هدّد كمال من قيادة المنطقة الرابعة الولاية الثالثة في رسالة له إلى "هاني"، بإنشاء تنظيم مواز في حالة استمرار هذا الرّكود، وحتى لا تتفطن قيادة المنطقة لمجريات الأحداث وتنكشف المؤامرة، قامت مصالح ليجي بعدة عمليات وهميّة تلبيّة لرغبة كمال، بتفجير قنبلة قرب أحد مقرات الزرق، وبمحاولة اغتيال وهميّة لأحمد صبري، وباغتيال فدائي معتقل اسمه "جمال" من العين الباردة على يد الحارس الشخصي للنقيب: "ليجي"... خيوط المؤامرة لم تنته بعد، فعندما لاحظت قيادة المنطقة نوعا من الفتور على النشاط الثوري "لهاني" طلبت منه إيفاد نائبه: مختار عبد الجبار إلى قيادة المنطقة لمساءلته عن أسباب هذا الركود في منطقة كانت تعد إحدى بؤر النشاط الثوري سابقا، فقد كان هذا العنصر – عبد الجبار – يثير باستمرار قلق "هاني" بإلحاحة على تفعيل النشاط الفدائي في العاصمة بالنظر لموقعها السياسي والإعلامي، فلما شعر "غودار" بذلك فكّر في تصفية "عبد الجبار" نائب "أحمد هاني" أو اعتقاله، غير أن "ليجي" أقنعه بأهمية مواصلة الاتصال بقيادة المنطقة على أن يرفق بتقرير سياسي وعسكري تلبية لرغبة كمال/ عن المنطقة الرابعة/ الولاية الثالثة.

لاحت للنقيب "ليجي" فرصة أخرى فأراد أن يستغلها، وذلك عندما اعتقلت الفتاة: الزهرة تاجر 18 سنة – المدعوة روزه – خلال حملة تفتيش عادية في ناحية برج أمنايل، كانت هذه الفتاة تعمل خياطة أعلام وطنية لصالح خليّة فدائية في العاصمة، لكنه وبعد اعتقال بعض عناصر هذه الخلية تفرّ إلى ناحية برج أمنايل خوفا من الوشاية، وهناك تم القبض عليها بالصدفة، انتقل "ليجي" الخبير البسيكولوجي إلى مركز التعذيب ببرج أمنايل ليشرف بنفسه على عملية استجواب الفتاة "روزة" وعرض عليها أثناء عملية الاستجواب مسألة التعاون مع مصالحه وأمهلها أسبوعا كاملا للتفكير، وعندما عاد إليها بعد أسبوع تظاهرت أمامه بالقبول والاستعداد غير المشروط للتعاون مع مصالحه، فاصطحبها معه إلى العاصمة، وراح يروّضها على الخيانة ويشوّه لها صورة المجاهدين في الجبال، وبتعفّن الأوضاع وانتشار الفساد بين الثوار... وبعد أن اطمأن "ليجي" إلى ترويض الفتاة وضمن ولاءها سمح لها بزيارة أهلها في بلكور، وطلب منها أن تتصل به هاتفيا كلّ أسبوع فوعدته بذلك واتصلت به في الأسبوع الأول ثم انقطعت، ويبدو أن شعلة من الوطنية ظلت تومض في قلب الفتاة، فلم تستسغ فكرة العمالة والتعاون مع مصالح "ليجي" ففرّت هاربة إلى الولاية الثالثة لتنقل إلى المسؤولين في الثورة ما رأت وما سمعت من ضابط الاستعلامات وما كان يخطط له النقيب "ليجي" وقد يكون هذا أول إشعار يصل إلى الثورة وأول إنذار يشير إلى خطورة الوضع وذلك بوجود عناصر مندسّة وسط الوحدات تعمل لصالح مصالح الاستخبارات الفرنسية وحتى وسط الخلايا المدنية وبين فصائل المجاهدين وبين المسؤولين أنفسهم، مما جعل قيادة المنطقة تتساءل عن أسباب الفتور الذي كان يظهره "أحمد هاني" مسؤول المنطقة وخشيت أن يكون على صلة بمصالح استعلامات العدو أو يكون قد وقع تحت تأثير الحرب النفسيّة التي تشنّها هذا لمصالح لإضعاف عزيمة الثوار، غير أنها مازالت تجهل كل شيء عن

خيانة: حسن غندريش وأحمد هاني وآخرين من أعضاء التنظيم المسلح في العاصمة، فقد كانوا يمارسون الأدوار المنوطة بهم بمهارة فائقة وفقا لمخططات محبوكة تعدّها عناصر متخصّصة تعمل بهمّة في مصالح الاستعلامات للعدو.

وفي العاشر من شهر فيفري يتلقى "أحمد هاني" رسالة أخرى من كمال تدعوه بإلحاح إلى الحضور لأن التقارير التي حملها "مختار عبد الجبّار" (قدور) لم تكن كافية، وقد وجهت الرسالة عبر صندوق غير المتفق عليه مع هاني وغندريش، شعر "ليجي" بأن استجابة هاني للدعوة الملحة من قبل: كمال، قد تكشف خيوط هذا السيناريو مما يمكن الجبهة (الثورة) من تدارك الأوضاع بل ومن مراجعة شاملة للتركيبة البشرية التي تتكون منها هياكلها في المنطقة المستقلة خاصة مما قد يؤدي إلى الكشف – بعد التحقيق – عن فيروس قاتل زرعه بدهاء وسط التنظيمات المسلحة بمساعدة عملاء تطوّعوا لخدمة الأهداف الاستعمارية أو من قبل أسرى حرب تعرّضوا لتعذيب وحشي متبوع بحرب نفسية مدمّرة أفقدتهم القناعة التي كانوا قد تسلّحوا بها عندما تطوّعوا للنضال من أجل المثل العليا، فانسلخوا من وطنيتهم فجأة، وتحوّلوا إلى عملاء أذناب نتيجة الجبن أو الطّمع أو الرغبة في الحياة، فانحرفوا عن الخط الوطني واختاروا السّير في نفق مظلم معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة لا تقل شناعة عن التعذيب الوحشي في زنزانات العدو.

اعتقد الثنائي، غودار/ ليجي أنهما حققا ما كانا يطمحان في الوصول إليه وهو القضاء على العمل الفدائي في العاصمة وتفكيكهما للخلايا والتنظيمات كليّة تقريبا.

والأهم من ذلك أنهما قاما بزرع فيروس خطير وسط المقاتلين الثوار بواسطة عناصر اندست وسط الوحدات بطرق مختلفة ووفق مخطط مرسوم بذكاء من قبل مصالح الاستخبارات الفرنسية، فبادرا إلى وضع حدّ لنشاط هذه العناصر مع نهاية شهر فيفري 1958م، وقبلها بقليل تفطن ليجي إلى عملية أخرى قد تعمل على تفكيك البنية التنظيمية للوحدات المسلحة وتزرع الشك وعدم الثقة بين أفرادها،

فقام بتوجيه مآت الرسائل إلى المجاهدين يعرف الأمن الاستعماري مكانتهم وخطورتهم ليؤكد أويوهم المسؤولين في الولايتين الثالثة والرابعة بتورّطهم في عملية "الزرقوية". وبعد حوالي شهرين من ذلك التاريخ يصدر أمر عن أمانة الولاية إلى قادة المناطق يحذّرهم من وجود فارّين من الجيش الفرنسي ومشبوهين يعتبرون عناصر اختراق لصفوف الثورة.

وما لبث النقيب: حسن محيوز، قائد المنطقة الرابعة أن كشف النّقاب عن مؤامرة هي أخطر وأدهى مما يُتصوّر، تمسّ كلا من الولا يتين الثالثة والرابعة بدرجات متفاوتة وبناء على ذلك، فهو يطالب بإجراءات عاجلة لاستئصال العناصر المندسّة داخل هياكل وحدات جيش التحرير الوطني. كلّف العقيد عميروش النّقيب: محيوز بالتّحري في الموضوع، وتفاديا لانفجارات محتملة وسط الهياكل النظامية، أعلنت قيادة الثورة في الولاية الثالثة عن حالة الطوارئ مدة التحقيق، وفي مطلع أوت 1958م أشعر زملاءه من قادة الولايات في تقرير شامل بوجود مؤامرة خطيرة أعدتها مصالح المخابرات الفرنسية بمساعدة عملاء مجنّدين وأسرى حرب تمّ تطويعهم بطرق شتّى، وقد تمكنت هذه المصالح من اختراق جيش التحرير الوطني في أكثر من ولاية، وهي تسعى إلى تخريب الثورة من الداخل بواسطة عناصر هم إمّا:

* وشاة محترفون وعملاء مغامرون التحقوا بالثورة قصد الإيقاع بها من الداخل.

* مجاهدون أسرى مرهقون تم ترويضهم بالتّدريج بواسطة زملائهم أو عن طريق إغراءات مختلفة.

* مسلحون من المجنّدين في صفوف القوات المسلحة الفرنسية، في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية أو كمتعاقدين التحقوا بالثورة.

* طلبة، أطباء، ممرضون، نظرا لحاجة الثورة إلى هذه التخصصات.

* حالات أخرى، وقد أكّدت التحريّات بشأنهم أنهم وضعوا في الخدمة لصالح المصالح الإدارية المتخصصة (صاص)... بالإضافة إلى أصناف أخرى كانت المصالح المتخصصة تنتقيها بعناية، ويخلص التقرير المقدم من قبل لجنة التحقيق إلى أن فيروس الزرقوية يكون قد مسّ معظم الولايات بدرجات مختلفة، وقد تكون الولاية الثالثة هي الأكثر تضرّرا من هذه العملية بحكم موقعها الجغرافي المتصل بمنطقة الجزائر العاصمة، منطقة تمركز أجهزة الأمن الاستعمارية، وبحكم رصيدها النّضالي كقلعة من قلاع الثورة الشامخة، ولا شك أن النتيجة التي انتهى إليها تقرير اللجنة تكون قد أثارت قلق قادة الولاية الثالثة على الخصوص لأنها الولاية المفضّلة والتي تم تضليل قادتها من خلال سلسة من الاتصالات أجرتها معها عناصر عميلة للمخابرات الفرنسية، لم يكن قادة الولاية الثالثة يعرفون شيئا عن هذا الانحراف من قبل هذه العناصر، حتى أن المعلومات التي كانت تصل إلى مصالح الاستخبارات الفرنسية تكون قد أغرت هذه المصالح بإمكانية القبض على قيادة الولاية الثالثة، هذه الوضعية هي التي دفعت قيادة الولاية إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ الموقف، بحيث تمت محاكمة وتصفية زهاء ألف[1] من الجنود المشتبه فيهم، وتمكّن آخرون من الفرار والالتحاق بالعدوّ خوفا على حياتهم.

هذه التصفيات الجماعية التي جرت في ظروف استثنائية، لاشك أنها تنطوي على أكثر من احتمال، وأن بعضها يكون قد تم عن طريق الظّن والاحتمال، وأن بعض الضحايا أبرياء، فليس من السهل الكشف عن النّوايا كأفعال باطنية، كما أن بعض العناصر العميلة ممن يجيدون التمثيل ويحسنون التّصنّع يكونون قد أفلتوا من هذه المحاكمات، وظلوا يمارسون نشاطاتهم بشكل عادي داخل هياكل المنظمة المدنية أو العسكرية لجبهة التحرير الوطني.

---

(1) بعض التقديرات ترى أن هذا الرقم مبالغ فيه وأن ضحايا هذه المؤامرة تتراوح ما بين 300 و400 بين متورّط وغير متورّط (تصريح الرائد: حميمي وعبد الحفيظ أمقران ضابطان في جيش التحرير في نفس الولاية).
(المرجع: عميروش — حياة موتتان، وصية — للدكتور: عيد سعدي.

والمستفيد من هذه التصفيات بدون شك هي مصالح الاستخبارات الفرنسية، فقد حققت عدة نجاحات متتالية وضربت أكثر من عصفور بحجر واحد، فقد:

- تمكنت من تحييد أو تصفية معظم أفراد المنطقة الخاصة وتفكيك شبكات الدعم والإسناد فيها.
- استنزفت الكثير من جهود قادة جيش التحرير الوطني في مسائل هامشية مفتعلة.
- كشفت عن نوايا ومخططات ضباط جيش التحرير الوطني من خلال المراسلات المتبادلة بواسطة العناصر العميلة التي كانت تقوم بمهام مزدوجة، غندريش/ وأحمد هاني.
- استطاعت أن تزرع البلبلة وأن تثير الشّكوك بين جماعات كانت تعمل ملتحمة.
- كان من نتيجته قيام القيادة الولائية بالقضاء على أكثر من 1000 مشتبه فيه.

علاوة عن العناصر الفارّة والتي استسلمت للعدوّ، هذه النتائج هي أبعد مما كانت تهدف إليه مصالح الاستخبارات الفرنسية، لكنه وبالرغم من أن العملية كانت مؤلمة فإن قيادة الولاية المعروفة بانضباطها وصلابتها استطاعت أن تتجاوز الأزمة خلال فترة قصيرة، وأن تجدّد هياكلها أو تدعمها وأن تواصل الكفاح بنفس العزيمة وبنفس الإصرار.

هذه الظاهرة الخفية:

ظاهرة الاختراق مألوفة في الحروب المعلنة التقليدية منها وغير التقليدية، وهي أشد خطرا من حرب المواجهة المكشوفة – هي حرب لكنها غير معلنة – فإذا كانت حرب المواجهة تتطلب قدرا من الذكاء في التخطيط والشجاعة في التنفيذ، فإن الجوسسة والاستخبارات تتطلبان قدرا أكبر من الذكاء في التخطيط والدّهاء في التنفيذ والمكر في التعامل، والمغامرة والخديعة قصد الإطاحة أو الإيقاع بالخصم، وذلك باستعمال وسائل يراها الضحايا قذرة، بينما يراها الجناة عملا وطنيا خالصا ومشروعا.

ونحن حين نتعرض لهذا الموضوع لا نستطيع أن نؤكد مشروعيّة نشاط الجوسسة في الحروب أو ننفيه، فكل شيء في الحروب ممكن، ولا نعتقد وجود حرب نظيفة، فعندما يغيب العقل تسود الهمجية وتنهار الأخلاق وتسقط القيم يصبح المستحيل ممكنا بل واقعا مستساغا، وقد أولت فرنسا الاستعمارية منذ اندلاع الحرب نشاط الجوسسة أهمية خاصّة، فأنشأت عدة مكاتب إدارية مكلفة بالاستعلام والجوسسة والجوسسة المضادة أخطرها على الإطلاق مكتب: المصالح الإدارية المتخصّصة (صاص) ذات الصلة بشؤون الأهالي، كما كانت تصفهم، حتى تنفي عنهم صفة المواطنة، يرعاها ضباط متخصصون في الحرب النفسية، وقد استمالت هذه المكاتب عددا لا بأس به من الجزائريين وسخّرتهم لخدمة أهدافها، واستغلت انحرافهم لتشويه صورة الثورة، وتضليل المجتمع.

وقد أسندت هذه المهمة الخطيرة في البداية إلى الجنرال "بارلانج" القادم من أغادير بالمغرب الأقصى، وبارلانج، صاحب خبرة طويلة في فن التضليل والدّعاية، وممارسة الحرب النفسية، وقد تم تعيينه منذ 29 أفريل 1955م على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية وبالتنسيق مع الجنرال "غوصو" وبإيعاز من الوالي العام: جاك – سوستيل، شرع في تنصيب المصالح الإدارية المتخصّصة على مستوى القطر بدءا بمناطق التوتر، وتشكّل هذه المصالح واجهة ممتازة للتضليل والحرب النفسية، وهي لا تقتصر على الدعاية والتّشهير وحدهما بل تجنح كذلك إلى استعمال الإغراء والتهديد والوعيد والتضليل، بما يخدم مصالح الاستعمار – طبعا – فهي تعرض خدماتها المجانية في المجالات المختلفة: في التربية وفي الصحة وفي الرعاية الاجتماعية على السكان كما تسميهم وتبثّ من خلالها سموما قاتلة في الأوساط الإجتماعية.

تتحدّث عن التنمية المحلية، وعن حقوق السكان، وعن الرعاية الصحية، وعن التكافل الإجتماعي، وعندما تجد آذانا صاغية تضيف إلى ما سبق تلك الأعمال البشعة التي يقوم بها المتمرّدون (المجاهدون) وعن فرنسا السخية التي تحرص على أمن

السكان وتحميهم من همجية المتمرّدين، كما تحرص على صحتهم من خلال عمليات الرّش بالمبيدات لمنازلهم مرة كل سنة على الأقل، وهي تعمل على إعداد برامج إصلاحية تهدف إلى إصلاح أوضاع السكان وتحسين معيشتهم وضمان الرفاهية لهم... قنوات تمرير هذه الحقن المسمومة متنوعة وكثيرة، وهي تهدف أساسا للنّيل من عزيمة السكان ودفعهم إلى الرّكون والاستسلام.

وبالموازاة مع المكاتب الإدارية المتخصصة في الشؤون الأهلية استحدثت مكاتب أخرى مثل: المكتب الخامس الذي وضع على رأسه العقيد (لاشورو) منذ الوهلة الأولى والذي يعمل بالتنسيق مع "بارلانج"... مارس المكتب الخامس نشاطه على جميع الأصعدة بما في ذلك المحتشدات والمعتقلات حيث يعتقد وجود نخبة من الجزائريين تحمل قناعات راسخة وأفكارا معادية للاستعمار، وقد استهدف "لا شورو" السجناء والمعتقلين بصفة خاصة بهدف تحييدهم أو قلبهم ضد قناعاتهم السابقة، وهي تتم في شكل حملات دورية وبأساليب مختلفة منها:

* الطعن في النشاطات المعادية لفرنسا.

* وصف المجاهدين بالمتمردين الخارجين عن القانون العام.

* اعتبار مسألة جلاء فرنسا عن الجزائر تجاوز وحديث خرافة، فالجزائر امتداد طبيعي للوطن الفرنسي الممتد من دانكرك إلى تمنرست حسب تصريح (منديس فرانس) بعد اندلاع الثورة مباشرة، ومن المفيد التأكيد بأنه لا يمكن حصر نشاط هذه المكاتب في تخريب وتحريف وهدم العقول، وحجب الحقيقة عن أعين الجزائريين في عدة صفحات ولا حتى في كتاب كامل، فما حدث كان فظيعا ومروّعا للغاية، جنّدت له فرنسا ضباطا مؤهلين مدعمين بإمكانات هائلة، وقد وجدت هذه المكاتب لدى فئة من الجزائريين من المحاربين القدامى ولفيفا من الإداريين والمنحرفين، ممن ظلوا يتوهمون أن (أولها رومية وآخرها رومية) مرتعا خصبا وموردا

عذبا مهّدوا لهم السبيل للتغلغل وسط المجتمع، غير أن هذه الثلة من المهزومين نفسيّا لحسن الحظ كانت قليلة، والاستثناء لا يعتدّ به، وسرعان ما تفطن المواطنون إلى الدّور التخريبي لهذه المكاتب فلزموا الحذر منها، وما لبثوا أن حوّلوا مجرى الأعمال الدعائية التي كانت تبثها إلى الاتجاه المعاكس، وعملوا على تكييف كل ما يصدر عن الاستعمار لصالح الثورة، حتى وإن كان ذلك لا يتطابق ومنطق الأشياء، غير أنها كانت تلقى القبول لدى السكان لموافقتها لأهوائهم، فمثلا: تطلق الدبابات من أبواقها أصواتا مرعبة عند اقترابها من القرى لترهيب السكان وتخويفهم، فتحدث صدمة في النفوس، فلما تفطن الناس إلى الأثر السلبي لهذه الصيحات المزعجة على النفوس، زعموا أن هذه الصيحات، إنما هي تعبير عن المرارة واليأس بعد الفشل والعجز الذي لحق بقوات الاحتلال، كما أن لتلك الزفرات التي تنبعث من محرّك الطائرة الاستكشافية التي تعمل على إطفاء أحد محرّكيها عندما تريد التحليق على مستويات منخفضة لتفاجئ أهدافها، لكنها عندما تريد الإقلاع تشغل المحركين معا وبقوة فينبعث منها صوت حادّ يشبه الزفير، فاعتقد الناس أن ذلك إنما يدل عن الحسرة والأسف بعد الفشل في تحقيق الأهداف المطلوبة.

رب ضارة نافعة:

إن الظروف المأساوية التي كانت سائدة في الوطن عند اندلاع الثورة من تفشي الأمية وانتشار الفقر والجهل والمرض – في الرّيف خاصة – كانت الحليف الطبيعي للثورة أحيانا، فقد كان للدعايات المسمومة التي تبثها القنوات المسموعة والمرئية أحيانا أثر ضعيف جدّا على المواطنين عامة، لأن المواطن وببساطة لا يملك أجهزة الراديو ولا يفهم لغتها على الأقل، كما أنه لم يكن يتأثر من تلك المناشير التي كانت تلقي بها الطائرات فوق القرى والجبال حتى ولو كانت مكتوبة بالدارجة، فنسبة الأمية قد تجاوزت حسب الإحصائيات الفرنسية لسنة 1954م 95% بين الرجال و96% بين النساء (بولار)، وهذه النسبة تخص المدنيين والعسكريين (المجاهدين) على

السواء، ولإيضاح الصورة أكثر نقتطف هذه الفقرة من استطلاع قام به العقيد: عبد الرزاق بوحارة تخص فقط الفيلق الذي كان يشرف عليه، يقول العقيد بوحارة: "وفي ما يتعلق بدراسة التشكيلة الاجتماعية للجنود، فلا مناص لي من أن أقدم وضعية الوحدة التي كنت أقودها والمتمثلة في الفيلق 39، لقد كانت نسبة الجنود القادمين من المدن ضئيلة جدا، وكانت تمثل أقل من 5% من التّعداد الكلي، فمن بين المقاتلين الذين تتشكل منهم هذه الوحدة والذين يبلغ عددهم 574 – فردا – نجد أن ثلاثين فقط كانوا يجيدون كتابة وقراءة العربية أو الفرنسية، وأن أربعة منهم فقط زاولوا تعليما شبه ثانوي، وكنا اثنان... من مستوى البكالوريا"(1) وقد حاولت المصالح الإدراية النيل من المشاعر الطيبة للسكان باستغلال الدين لأغراضها الدنيئة، فقد ورد في إحدى المناشير "الفلاقة (المجاهدون) لا يحترمون القرآن والله لا يغفر لهم" فالاستعمار كان يعرف الأثر السّلبي الذي سوف تتركه هذه الدعاية في نفوس من ظل يصفهم بالفلاقة (قطاع الطرق) لتشبّعهم بالرّوح الدينية، فقد كانوا لا يفرقون بين الدّين والوطن، ولا يفرطون فيهما معا، غير أن الدراسة الشكلية السابقة تؤكد أن الخطابات المرسلة إلى الجنود وإلى المدنيين عامة كانت قليلة التأثير جدا بسبب الأمية المتفشّية بين كل الطبقات – والعيّنة السابقة 574، شخصا تعتبر كافية للاستدلال.

جبهة التحرير الوطني والحرب النفسية:

جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي وكتنظيم عسكري أخذ على عاتقه مسؤولية إشعال الثورة في الوطن وشن حرب تحرير شاملة ضد فرنسا الاستعمارية لم تكن في البداية تتوفر على هياكل نظامية تعمل بانسجام وبتناسق لنشر الأفكار الثورية بين السكان وتوعية المواطنين وتثقيفهم، وتوفير الحماية لهم من تأثيرات الحرب النفسية التي سوف تشنّها مصالح العدو المتخصصة في فن التضليل والتي تتوفر على إمكانات مادية هائلة تستطيع استغلالها عن طريق الإغراءات المادية على شكل:

---

(1) منابع التحرير لـ/ عبد الرزاق بوحارة الصفحة : 243.

- توفير فرص عمل.
- الإعفاء من الضرائب.
- ترقيات في السلم الاجتماعي...
- امتيازات مختلفة.

فقد كان ضباط وجنود جيش التحرير الوطني في الوحدات وبين السكان يمارسون هذا العمل فرادى بشكل عفوي بحيث كانوا:

- يضاعفون من خسائر العدو ويقللون من خسائر المجاهدين خلال المعارك أو الكمائن، فيشجع ذلك المواطنين ويحفّزهم على العمل الجادّ لصالح الثورة.
- وكانوا ينعتون المجاهدين بنعوت ترفع من قيمتهم وتعلي من شأنهم وتحبّبهم إلى قلوب المواطنين كالعفاف، والزهد، والشجاعة...

غير أنه ومع مرور الزمن واتساع رقعة الثورة، واشتداد الضغوط الممارسة على المواطنين واستقرار هياكل الثورة، بدأ التفكير في إنشاء هياكل مستقلة عن الوحدات تمارس عملها بالتنسيق معها، فكانت مصلحة الاستخبارات والاتصال (S.R.L) التابعة لقيادة الولاية الخامسة على الحدود الجزائرية المغربية أول مصلحة ذات وظيفة محدّدة تنحصر في الاستخبارات/ الجوسسة المضادة / الأمن/ الحرب النفسية/ تصميم الشفرة الشفرة [1].

كانت الانطلاقة مع تخرّج الدفعة الأولى التي تحمل اسم الشهيد: العربي بن مهيدي مع بداية 1957م، وتتكون من: 75 إطارا، وقد تدعمت هذه المجموعة بمجموعة أخرى تخرجت من ليبيا وتحمل اسم الشهيد: ديدوش مراد، وتوالت بعدها دفعات أخرى.

---

(1) مجلة الجيش عدد: 348 الصفحة: 48 لعام: 1992.

وهكذا يدخل جهاز الاستخبارات المعركة ككيان منظم وفق أسس عصرية ليساهم في معركة التحرير، لكن هذا لا يعني أن جهاز الاستخبارات بشكله البسيط غير المقنن لم يكن موجودا داخل الهياكل النظامية للجبهة، فقد برزت بين جنود جيش التحرير الوطني عناصر شغوفة بهذا العمل معجبة به خاطرت بحياتها في أكثر من موقع، وأظهرت من التّفاني والعمل الجادّ ما لم يكن منتظرا منها، نظرا لقلّة الإمكانات وانعدام التخصص، فحققت نتائج باهرة تمثلت بالخصوص في إقناع كثير من المجندين الجزائريين وبعض الأجانب للفرار من الثكنات العسكرية للعدو والالتحاق بالثورة حاملين معهم مختلف أنواع الأسلحة والمعدات الحربية، كما حصل في البطيحة ناحية سدراتة ليلة 8 – 9 مارس 1956م، بقيادة كل من: محمد أعواشرية وعبد الرحمان ابن سالم، وكما حدث أيضا في قرية أمعافة بناحية عين التّوتة بالأوراس، حيث قامت مجموعة الصالح زيداني بالهجوم على الثكنة العسكرية بتواطؤ مع المجند الجزائري الضابط: الصالح نزار، وذلك يوم 30 ماي 1956م وتم قتل وأسر جميع من كان بالثكنة من جنود العدو والاستيلاء على المعداة والتجهيزات العسكرية بكاملها،



العقيد: عبد الحفيظ بوصوف يشرف على تخرج الدفعة الأولى من رجال الاستخبارات


المرشح: هنري مايو

وكان من ضمنها جهازي راديو إرسال واستقبال، كما تم إقناع بعض الفرنسيين أنفسهم من محبّي العدل والسلم المناهضين للاستعمار أيّا كان مصدره، فانضموا إلى الثورة وقاتلوا وقتلوا كما فعل المرشح: "هنري مايو"[1] الذي التحق بالجبل في الونشريس انطلاقا من مليانة في 4 أفريل 1956م، وهناك عمليات كثيرة قام بها أبطال عديدون مثل: علي خوجة، مصطفى لكحل، يوسف لطرش، أحمد بن شريف، يوسفي المدعو موستاش وغيرهم... وكان للطابع العدائي التقليدي بين الألمان والفرنسيين ما جعل الجنود الألمان أكثر تقبّلا للدعاية التي كانت تمارسها الثورة وسط المجنّدين الأجانب والتحق عدد غير قليل منهم بالثورة، استشهد بعضهم في المعارك وقدّر لبعضهم أن يشهد الاستقلال... إن التكافؤ بين عناصر الاستخبارات الفرنسية والجزائرية من حيث الأداء ومن حيث المردود، لو نقارن بين العمليات التي نجح فيها عناصر جيش التحرير الوطني والمنظمات المدنية في الدّاخل

---

(1) من مواليد سنة 1928م ينتمي إلى إحدى عائلات الأقدام السّوداء، مناضل سابق في الحزب الشيوعي الجزائري – P.C.A – وأمين عام لاتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية، مثّل الجزائر في مؤتمري الشبيبة في براق — وفي — فرصوفيا.

عمل بجريدة الجزائر الجمهورية Alger Rèpublique كمحاسب وأخيرا يلتحق بالفيلق 57 بمليانة برتبة مرشح Aspirant.

التحق بالثورة يوم 4 أفريل 1956م حاملا معه كمية من الأسلحة والذخيرة، لفائدة جبهة التحرير الوطني بالولاية الرابعة، تتمثل حسب جريدة: صدى الجزائر L'ECHO D'ALGER في:

123 سلاحا رشاشا، 140 مسدسا، 57 بندقية حربية، وكمية معتبرة من القنابل، وبواسطة هذه الأسلحة تمكنت فرقة: علي خوجة من إبادة كتيبة كاملة من الجيش الفرنسي – حسب الصحيفة – وذلك في ناحية باليسترو (الأخضرية)... وبعد أيام من فراره من الجيش الفرنسي بعث إلى الصحف الفرنسية بلاغا جاء فيه "في الوقت الذي ينهض فيه الشعب الجزائري لاسترجاع حريته وأرضه من الاستعمار، لا يسعني إلا أن أقف إلى جانب هؤلاء الثائرين".

حكمت المحكمة العسكرية على مايو بالإعدام.

سقط "مايو" في كمين نصبته عصابة العميل بلحاج جيلالي "كوبيس" في: الكرايمية – LAMRTINE – سابقا في نواحي الشلف، وقتل معه أربعة من أفراد المجموعة التي كان يقودها.

والخارج، وبين العمليات التي نجح فيها جيش الاحتلال، لوجدنا أن الكفة تميل لصالح جيش التحرير الوطني رغم ضعف الإمكانات وانعدام التكوين وقلة التجربة، فإذا كانت الزرقوية قد حققت نجاحا باهرا أدّى إلى تصفية عدد غير قليل من جنود جيش التحرير ومن عناصر الفداء وفرار آخرين إلى العدو وزرع الشك في أوساط القيادات، واهتزاز الثقة بين المجندين، فإن مصالح استخبارات جبهة وجيش التحرير الوطني قد حققت نجاحات مماثلة بإقناع آلاف من المجندين الجزائريين والأجانب للالتحاق بالثورة، وزرعت الشكوك في نفوس ضباط الاحتلال وحملتهم على نقل معظم المجنّدين الجزائريين إلى أوروبا، ولم تسلم الثكنات العسكرية في أوروبا نفسها التي تعتبرها قواعد محصنة للحلف الأطلسي من اختراق مصالح الاستخبارات لجبهة التحرير الوطني (الفيدرالية) التي كانت تقوم بتهريب المجندين الجزائريين عبر ألمانيا، بتواطؤ مع السفارة التونسية إلى تونس ليلتحقوا بالفيالق المرابطة على الحدود التونسية أو المغربية الجزائرية وإذا كانت الاستخبارات الفرنسية قد تمكنت من اختراق أعلى هيئة في الحكومة الجزائرية المؤقتة بواسطة العميل: مبروك كوارة[1] الذي كان يعمل في محيط كريم بلقاسم وزير التسليح في الحكومة المؤقتة في تونس تعد مثيرة، فإن وصول الفدائي محمد بن صدوق إلى منصة الرئيس الفرنسي "روني كوتي" وإعدامه لعلي شكال رميا بالرصاص في 26 ماي 1957م لا تقل عنها إثارة، بالإضافة إلى عمليات أخرى من قبل فدائي جبهة التحرير في الخارج استهدفت المصالح الاقتصادية والمنشآت العسكرية للعدو، كما طالت بعض العناصر المتطرفة في النظام الاستعماري في فرنسا وفي دول أخرى.

---

(1) هرب كوارة بسيارة مرسيديس لكريم بلقاسم إلى القاعدة الفرنسية ببنزرت ومنها نقل إلى الجزائر العاصمة أعدم من قبل الفدائيين بشارع الشهداء يوم 24 أوت 1961.

هذه الأمثلة القليلة تؤكد أن مصالح الاستخبارات لجيش التحرير الوطني منذ نشأته قد أدت واجبها كاملا بالتنسيق التام مع المنظمات المدنية التي كان لها الدور الطلائعي في الاتصال مع العناصر المطلوبة قصد الإقناع أو الاستدراج أو التّصفية، وكان لعامل الإخلاص والوطنية الصادقة، وحب المغامرة وروح التضحية ما فاق التكوين الأكاديمي والخبرة والتخصص الذي يفتخر به ضباط الإحتلال.

شهادة أسير تعرض لعملية ترويض:



المجاهد الأسير: الصالح زروالي

الصالح زروالي رقيب أول أسير حرب، أصيب بجروح خطيرة خلال معركة جرت بجبل شلية سنة 1960م، نقل على إثرها إلى آريس ومنه إلى "ماثيل" حيث تعرض للتعذيب الوحشي من قبل جنود الاحتلال، ومن "ماثيل" نقل بواسطة طائرة "الهيليوكوبتر" إلى باتنة أين جرى استنطاقه ثانية وتعرض للتعذيب مرة أخرى رغم الجراح التي كانت تنزف دما، ومن باتنة نقل إلى سجن الكدية بقسنطينة ليتجدّد الاستجواب وبنفس الأسلوب مرة أخرى، ومن قسنطينة نقل إلى سجن "لاكولون" وسط ثكنة عسكرية بباب الوادي بالعاصمة، ويقول المجاهد زروالي: بأن التعذيب في هذا السجن نفسي أكثر مما هو جسدي، فضباط الاستخبارات في هذا المركز يساومون الأسير بأساليب رخيصة تشنّع من أفعال المجاهدين وتصفهم بالمفسدين وتثني بالمقابل وتمجّد أعمال المستعمرين وتصفهم بالمتحضرين، ويضيف المجاهد زروالي فيقول: وكان لحسن حظي أن وجدت في السجن أسيرًا مثلي ثقة كشف لي عن سرّ خطير ما كنت أعرفه لولاه، بعد أن تأكد من هويتي، فقد انتهز فرصة انفرادنا في الزنزانة للحظات، وقال

لي وبسرعة خشية دخول بعض السجناء: إياك أن تثق في هؤلاء السجناء إنهم عملاء مأجورون متلبّسون مكلفون بمهام نقل المعلومات عن السجناء الحقيقيين، كما نصحني بإظهار نوع من المرونة والتظاهر بقبول الطعن في جيش التحرير الوطني لأن الإصرار والثبات في الموقف سوف يعرّضني للتصفية الجسدية، ومما يلفت النظر أن ضباط المخابرات المكلفون بترويض السجناء يتحدثون العربية بطلاقة ولم يكونوا أبدا في حاجة إلى وسيط أو ترجمان، ويعاملون الأسرى في أثناء الاستجواب معاملة متميّزة يتبادلون معهم السجائر ويرشفون معهم الشاي أو القهوة من نفس الكأس، ويظهرون لهم قدرا كبيرا من الاحترام لكسب ثقتهم... ويتحدث المجاهد: زروالي في هذا المضمار بأن ضباط المصلحة عرضوا عليه عدة مهام منها:

* التجسس في العاصمة، فاعتذر بسبب جراحه التي مازالت لم تندمل بعد وبأنه لا يعرف المدينة.

* المشاركة في القتال إلى جانب القوات الفرنسية والعملاء فطلبت منهم - يقول المجاهد: زروالي - استشارة الطبيب لأنّه كان متأكدا - حسبه - من أن وضعيته الصّحية لا تسمح له بذلك.

* القيام بتوزيع المناشير في الحدود، فقبلت بذلك - يقول المجاهد زروالي - لعل ذلك يسمح لي بالتحرّر (الفرار).

وقد تم نقلي إلى ناحية القل بسكيكدة للاختبار، وهناك أخبرني قائد الوحدة بوجود مجاهد يريد الاستسلام، وطلب مني أن أذهب إليه بنفسي لأستلم السّلاح منه ومرافقته إلى الوحدة، بينما يظل عناصر الوحدة غير بعيدين عن المكان يراقبونني ويحرسونني، فقبلت، يقول: المجاهد زروالي بذلك، ولبّيت طلب قائد الوحدة، وخرجت رفقة مجموعة من الجنود الفرنسيين، وعندما كنا غير بعيدين عن المكان حدّد لي الضابط الموضع، وطلب مني الذهاب إلى هنالك حيث يوجد الجندي

المزعوم، وعندما توغلت في الغابة مسافة غير بعيدة، خطرت ببالي فكرة الهروب، فرميت أحد العكازين اللذين كنت أستند إليهما ورحت أجري على غير هدى، وبعد حوالي كيلومترين اعترضني شخصان تأكدت من ثيابهما المختلطة أنهما مجاهدان، فسألاني عن شأني، فعرفتهما بأمري، فساءا الظن بي وأغلظا لي في القول وساقاني إلى حيث تتمركز الفصيلة، المعاملة القاسية والاستجوابات المتكررة من قبل جنود جيش التحرير الوطني قصد التحري في أمري والتحقق من هويتي، أساءت إلي كثيرا، بالرغم من الأدلة القطعية التي كنت أقدمها لمسؤولي الفصائل.

غير أنه من جهة أخرى أشعرتني بوجود نوع من الصّرامة يعامل بها الفارّون من الوحدات العسكرية للعدو تجنّبا للوقوع في عمليات الاختراق التي دأبت عليها المصالح الادارية منذ بداية الثورة، وعندما تأكد مجاهدو الناحية من هويتي تم إدماجي في صفوف جيش التحرير بالولاية الثانية حتى الاستقلال.

اختطاف الزعماء الأربعة

بعد فشل مخططات سوستيل الرامية إلى ضرب وحدة الشعب بخلق قوة ثالثة تناوئ جبهة التحرير الوطني وتقايض الاستعمار الوطن مقابل مشاريع وهمية تجاوزتها الأحداث، كبرنامج إصلاحات سنة 1947م.

جاء لاكوست بمشاريع أخرى لا تقل سخافة عن مشاريع سوستيل وعندما لاحت له بوادر الفشل بعد أن استنفد جزءا من مخططاته، وتأكد من التفاف الشعب حول الثورة من خلال المدّ الثوري الذي راح يتسع، رغم الحملات الكبرى التي راحت قواته تشنها ضد فصائل جيش التحرير الوطني الذي أخذ يتطور بوتيرة متسارعة، وكانت قيادات هذه القوات واثقة من قدرتها على حسم الموقف بالضربة القاضية، كما كان يتصور صاحب "الربع ساعة الأخير" غير أن ذلك لم يكن، لأن الثورة قد تبنّت استراتيجية أخرى بنقل الحرب من الأرياف إلى المدن، فأذهل ذلك

"لاكوست" وبادر بتسليم العاصمة إلى الجنرال: "ماسو" على رأس الفرقة العاشرة للمظليين – نخبة الجيش الفرنسي – متبوعة بوصية "لا تشغل بالك بالقوانين" ويعني بذلك أن التنكيل والقمع هما القانون السائد.

أما على الصعيد السياسي فقد حقق الوفد الخارجي نجاحات معتبرة على المستويين العربي والدولي، أبرزها تلك الضجة الإعلامية التي شهدها مؤتمر "باندونغ" بأندونيسيا المنعقد بتاريخ 18 أفريل 1955م، عندما أعلن الزعماء المشاركون في المؤتمر عن تأييدهم الكامل لحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ومما زاد من خيبة سلطة الاحتلال ما حدث في أكتوبر 1955م بالأمم المتحدة، عندما أقدمت هذه المنظمة الدولية على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة بأغلبية 28 صوتا ضد 27صوتا، وامتناع خمس دول عن التصويت، هذه النجاحات السريعة التي حققتها الثورة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي والتي أخرجت القضية الجزائرية من إطارها الضيق كانت تقلق باريس، فقرّرت الحدّ منها، وراحت تبحث عن ذرائع تتستّر بها لضرب الثورة من الخلف، والمستهدف هذه المرة هو الوفد الخارجي لأنه أصبح مصدر قلق لحكومة باريس التي ظلت تغالط الدّول في الخارج بأن ما يجري في الجزائر شأن داخلي يخص فرنسا وحدها، أرادت سلطة الاحتلال أن تحد من نشاط الوفد حتى تتمكن من خنق الثورة في الداخل، ظنا منها أن الثورة ثورة أشخاص أو زعامات أو شيوخ قبائل أو زوايا، كما كان الأمر في الانتفاضات السابقة، واعتقدت أنها إذا تمكنت من تحييد الوفد الخارجي أو تحييد أهم العناصر فيه تكون قد ضربت أكثر من عصفور بحجر واحد، فهي:

1) تدفع بالأنظمة والمؤسسات التي أبرمت معها الصفقات والموقعة من قبل هؤلاء الأشخاص المحايدين إلى الغاء أو مراجعة صفقاتها.

2) تدفع بهذه المؤسسات إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الجبهة في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات الأوليّة مع المعتقلين.

3) تحدّ من نشاط شخصيات فاعلة في الحركة الوطنية عرفت بصلابتها والتزامها بالخط الوطني وبالنّهج الثوري.

4) قد يؤدي هذا التحييد إلى انقسامات، بل ربما إلى صراع على الزعامة على مستوى الوفد الخارجي وستكون له انعكاسات سلبية على مسار الثورة في الداخل.

5) إمكانية الحصول على معلومات سرّية عن علاقة جبهة التحرير الوطني بالدول التي تقدم لها المساندة والدّعم المادي.

6) من خلال التحقيقات يمكن الكشف عن التنظيمات السياسية للجبهة في الداخل والخارج.

7) تنفي صفة التمثيل عن جبهة التحرير الوطني في الخارج.

هذه المسائل أو النقاط مجتمعة بالإضافة إلى ما حدث في مؤتمر الصومام بإضفائه لشرعية الكفاح التحرري وبتنظيمه للهياكل الثورية في الداخل والخارج، هي التي دفعت بحكومة باريس من خلف السّتار، وببعض القادة العسكريين وعلى رأسهم الجنرال "لوريو" قائد القوات الجوية الفرنسيّة في الجزائر، وبمباركة الأمين العام لوزارة الحربية "ماكس لوجين" إلى تدبير عملية الاختطاف، عندما أوحت هذه السلطات إلى جهات مسؤولة في الحكومة الفرنسية على أن تبدي رغبتها في عقد اجتماع بين الملك "محمد الخامس" والرئيس: "بورقيبة" رئيس تونس وزعماء الثورة الجزائرية، على أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب الجزائريين عند الاجتماع، وهي مكيدة دبّرتها لغرض استدراج الوفد الخارجي لعبور أجواء المتوسط منطقة نفوذ فرنسا من وإلى المغرب... اعتقد كل من العاهل المغربي والرئيس التونسي أنها فرصة ثمينة قد تسفر عن تقريب وجهات النّظر بين فرنسا وجبهة التحرير بوساطة مغربية/ تونسية فبادرا إلى قبول العرض، واستضاف ملك المغرب وفد جبهة التحرير الوطني المتكون من: 1) أحمد بن بلة، 2) محمد بوضياف، 3) محمد خيضر، 4) حسين آيت أحمد، والصحفي مصطفى الأشرف، وهؤلاء الأربعة هم: الزعماء التاريخيون في

الوفد الخارجي، وكانت دوائر المخابرات الفرنسية تتابع حركة الوفد، وتبلغ السلطات الرسمية عن تطورات الموقف، وبعد انتهاء المحادثات مع الملك المغربي تحرك الوفد في اتجاه تونس على متن طائرة وضعها الملك المغربي تحت تصرف وفد جبهة التحرير الوطني، وعلى الساعة منتصف النهار من يوم 22 أكتوبر 1956م، أقلعت الطائرة من مطار (رباط صالح) وكان خط سيرها: المغرب – بالما (بجزر البليار) الإسبانية – تونس، بعيدا عن المجال الجوّي الخاضع للرقابة الفرنسية، فقد كان من المفروض أن تتحول الطائرة من منطقة الإصغاء في المملكة المغربية إلى منطقة إشبيليا بإسبانيا قبل أن تنزل في "بالما" لتظل بعيدة عن منطقة الإصغاء بوهران، غير أن مدينتي الجزائر ووهران كانتا قد التقطتا ترديدات قطاع "إشبيليا" وعرفتا اتجاه الطائرة، وعلى الساعة الثالثة بتوقيت "غرينتش" اتصلت وهران بواسطة الجهاز اللاّسلكي بقائد الطائرة وأمرته بالنّزول في وهران، فردّ قائد الطائرة على الفور بأن خط طيرانه يستدعي النزول في "بالما" للتزوّد بالوقود وأبلغ الشركة المغربية للطيران على الفور بأن السلطات الفرنسية طلبت منه النزول في وهران، أحالت الشركة هذا النّبأ على وزير الأشغال العمومية، فأرسل على الفور عدة رسائل من الرباط إلى ملاحي الطائرة يأمرهم بعدم مغادرة المطار إلى إشعار آخر، غير أن الملاحين الذين كانوا على متن الطائرة على أرضية مطار "بالما" تعذّر عليهم استقبال هذه الرسائل...

وعلى الساعة الخامسة والربع أقلعت الطائرة من "بالما" إلى تونس، وهنا ينتهي دور وهران، فاستلم الرقابة على الملاحة الجوية برج الدار البيضاء بالجزائر، وعلى الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة تلقت الطائرة أمرا من السّلطات الفرنسية بالاتجاه نحو مدينة الجزائر، وعلى الساعة الخامسة وخمسين دقيقة علمت السلطات المغربية بواسطة ملاحي الطائرة بذلك، فاتصل وزير الأشغال العمومية بالشركة لتأمر الطائرة بالعودة إلى "بالما" وفي تلك اللحظة وصلت إلى الشركة رسالة من قائد الطائرة بأنه تلقى أمرًا فوريّا بالتوجه إلى مدينة الجزائر، وطلب من الشركة موافاته

بالتعليمات بأقصى سرعة، استوضحت الشركة من مصلحة المطار (رباط صالح) الأمر فردّت عليها مصلحة مخابرات المطار بأن السّلطات الفرنسية كانت تحتجز كل الرسائل، وعندما تراءى لمحطات الرّادار بالجزائر بأن الطائرة تحاول العودة إلى المملكة المغربية أقلعت من وهران ومن البليدة بعض الطائرات الفرنسية من طراز – سيتير – ل – وبـ: 26، واتجهت جميعها نحو الطائرة (الدّاكوتا)، وكانت قد تلقت أمرا بإطلاق النار على محرّكها الأيمن في حالة ما إذا حاولت الفرار، فاضطرّ ربّان الطائرة إلى تغيير اتجاه سيره واقترب بصورة بطيئة من المجال الجوي الجزائري، وفي الوقت الذي كانت تحلّق فيه فوق مدينة تنّس غربي مدينة الجزائر، ظهرت في الأفق طائرتان فرنسيتان إحداهما ليليّة من طراز "ميتيور" والأخرى طائرة اتصال من طراز "مارسيل داسولت" – 315 – كانت مهمة الطائرتين تنظيم نزول الطائرة المقلة للزعماء على مدرج مطار عسكري قرب العاصمة – وظلت شركة طيران "أطلس المغربية" تجهل مصير الطائرة، وعند الساعة التاسعة وعشرين دقيقة علمت أنها أجبرت على الهبوط في مدينة الجزائر.

وما إن تم الإعلان عن اختطاف الطائرة والقبض على الزعماء الأربعة وانتشار الخبر بين دول العالم حتى اجتاحته موجة من الغضب والاستنكار لعملية القرصنة التي مارستها دولة تدّعي الحضارة والديمقراطية وتتشدّق بحقوق الإنسان، واحتجت الحكومتان المغربية والتونسية على هذه العمليّة واعتبرتاها موجهة ضد سيادتها وكرامتها ودعتا للنظر في شرعيّة الاختطاف، فتشكّلت لجنة دولية من: إيطاليا ولبنان والمغرب وبلجيكا للنظر في شرعية تحويل الطائرة، واختطاف ركابها، غير أن المباحثات لم تسفر عن أية نتيجة بسبب انحياز الدولتان الأوروبيتان إلى جانب فرنسا مما أدى إلى انسحاب المغرب ولبنان من المباحثات[1] واستدعت كل من المغرب وتونس سفيريهما من باريس، كما طالبت المملكة المغربية بإرجاع المختطفين

(1) الثورة الجزائرية لأحمد الخطيب دار العلم للملايين بيروت 1958م.

بدون قيد أو شرط وإلا رفعت القضية لمحكمة "لاهاي" الدولية، غير أن فرنسا الرسميّة ردّت بحزم بأن هؤلاء المختطفين الخمسة هم رعايا فرنسيون وهم الآن في قبضة السلطات الفرنسية ولا يوجد قانون في العالم يمكن أن يحكم على هذه السلطة بتسليم مواطنيها إلى سلطة أجنبية وكثر الأخذ والرّد فتشكلت لجنة دوليّة للتحقيق في الموضوع عقدت جلستها الأولى في "جنيف" في شهر جويلية 1957م خصّصتها لتنظيم أعمالها، وفي جانفي انتهت مرحلة تبادل المذكرات لتبدأ مرحلة المرافعات، هذا التماطل من قبل اللجنة يكشف عن تواطؤ مفضوح مع الدولة المستعمرة لربح الوقت، في انتظار حسم القضية مع من تصفهم بالمتمرّدين، وهذا ما لم يحدث. فراحت تعمل على إعطاء الصبغة الشرعية لعملية القرصنة هذه بادّعائها أن المقبوض عليهم هم رعايا فرنسيون يحملون هويات مزورة ومحكوم عليهم مسبقا في جرائم مختلفة منها: * تهريب السلاح، * تكوين جماعات أشرار، * الإنتماء إلى تنظيمات محظورة... وعندما لم تتوصل اللجنة المشكّلة للفصل في الموضوع إلى حلّ للقضية استقال "آلان سافاري" وزير الدولة المكلف بشؤون تونس والمغرب.



الزعماء التاريخيون – لحظة الاختطاف – 22 أكتوبر 1956م

اعتقدت فرنسا أنها باحتجازها لهؤلاء الزعماء الأربعة بأن خلافات على الزعامة سوف تؤدي إلى اندلاع صراع بين العناصر الثورية، وقد يمتد هذا الصّراع إلى الداخل فينعكس سلبا على المقاومة، وأن الأشخاص الذين يتولّون تنشيط العمل السياسي وتفعيل التموين بالأسلحة بعد هؤلاء الزعماء سوف يجدون صعوبة في إعادة ربط العلاقات مع الدول المموّنة أو مع المؤسسات التي تقدم الدّعم للثورة.

غير أن هذا لم يحدث، وما حدث هو أن فرنسا ارتكبت حماقة بحجزها لهؤلاء المختطفين، وقد استغلتها الجبهة بمساعدة أنصار الحرية ومحبي العدل والسلم في العالم بالترويج للثورة الجزائرية والتشهير بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، وذلك من خلال التنديد العربي الواسع بعملية الاختطاف والمظاهرات التي قامت في عدة عواصم احتجاجًا على عملية القرصنة، والأهم من ذلك هو أن الصحافة العالميّة وجدت في الحادثة مادة إعلامية هامة ظلت تلوكها في شكل خبر تنشره... ثم في شكل تعاليق وتحاليل صحفية حول تداعيات الحادثة وما سوف يترتب عنها، وهذه كلها ساهمت بشكل كبير في التعريف بالقضية الجزائرية وأنها قضية تصفية استعمار... غير أن هذه المزايا لا تخفّف من هول الصدمة بأي حال، فتحييد أربعة من الزعماء التاريخيين التّسعة وإبعادهم عن مسرح الأحداث دفعة واحدة، وكان قد تم تحييد رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة بتاريخ 16 مارس 1955، واستشهاد كل من: ديدوش مراد بتاريخ 18 جانفي 1955م، وابن بولعيد 22 مارس 1956م من قبل، ولم يبق من القادة التاريخيين في الميدان سوى محمد العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، وهذا يعني أن عناصر جديدة سوف تظهر على مسرح الأحداث لتحلّ محلّ هؤلاء المبعدين وسوف تطعّم فلسفة الثورة بأفكار ليس بالضرورة أن تكون هي الأفكار التي تشبّع بها القادة التاريخيّون، فقد

يستوجب الأمر ظهور توجهات جديدة لا تتماشى مع تطور الأحداث على الساحتين الأمنية والسياسية، وهذا هو الهاجس الذي كان يقلق القادة العسكريين الذين يعارضون قرارات مؤتمر الصومام.

ومن الخطل الاعتقاد بأن هؤلاء لزعماء التاريخيين هم وحدهم الوطنيين الأقحاح، وغيرهم كانوا أقل منهم وطنية، غير أنه من باب الإنصاف أن نقرّ بأنهم كانوا أكثر جرأة وأشدّ مراسا وأصوب رأيا، فيما يتعلق بإقحام الشعب في المعركة المصيرية دون قراءات فلسفية أو تحليلات هامشية قد تفضي إلى الفشل، من أجل ذلك تم اختيارهم على من سواهم من الرجال، وكان رأيهم صواب لا يحتمل الخطأ ورأي غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وممّا تجدر الإشارة إليه أن زعماء الأحزاب السياسية الذين دخلوا في لعبة المفاوضات مع سوستيل ساهموا في تكريس هذه الفكرة رغم أن بعضهم استدار بشكل كلّي، كما فعل فرحات عباس ومحمد خير الدين وآخرون عندما انضموا إلى الثورة – بعد الضحى – وساهموا في النشاط السياسي كل حسب موقعه: "ربّنا أخّرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك"، ويؤكد الرد الحاسم للرئيس فرحات عباس عن مقترح الرئيس دوغول بمنح الجنسية الفرنسية للسكان – حسب تعبيرهم – "نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث خير من أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين" أن ما كان يخشاه معارضو الصّومام من تحوّل مسار الثورة بعد وصول هؤلاء السياسيين إلى الحكم كان مجرد حكم استبقوا به الأحداث، وكان هذا بدافع من الغيرة الوطنية والخشية على مصير الثورة بطبيعة الحال.

فقد ظل هؤلاء الزعماء محتجزين لدى السلطات الفرنسية، وكانت القيادة السياسية للثورة تستشيرهم في القضايا الهامة المتعلقة بمسار الثورة عن طريق المراسلات بواسطة المحامي: أحمد بومنجل تارة، وتارة أخرى بواسطة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وفي الدورة الأولى لمجلس الثورة المنعقدة بالقاهرة في أوت 1957م، "أضيفت أسماء الزّعماء الخمسة المعتقلين (المختطفون في عملية القرصنة بالإضافة إلى رابح بيطاط) إلى لجنة التنسيق والتنفيذ الموسّعة كأعضاء شرفيين"[1]. وقد كانت الاستشارة تتم حسب مقتضى الحال، وفي إطار العلاقات غالبا، فقد كان عبان رمضان يراسل آيت أحمد، بينما كان كريم يراسل بوضياف، وابن مهيدي يراسل ابن بلة حسب طبيعة العلاقة النّاشئة عن تطابق المواقف في أغلب الأحيان.

وبعد مرور سنتين عن عملية الاختطاف وفور عودة الجنرال دوغول إلى الحكم بادر باتخاذ عدة إجراءات عملية لتكون بمثابة أرضية لأي تسوية محتملة للقضية الجزائرية "فـ/ أطلق سراح ستة آلاف مسلم - حسب تعبيره - كانوا موقوفين، وخفّض الأحكام عن الثوار المحكوم عليهم بالإعدام، وأفرج عن ابن بلة ورفقائه الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة بـ/ "ميزون بلانش" إثر تحويل مسار الطائرة التي كانت تقلهم إلى القاهرة؟ - الصواب إلى تونس - وسيقيمون بعد الآن في جزيرة "إكس" محاطين بالرعاية والتكريم"[2].

وظل السجناء الخمسة موقوفين في جزيرة "إكس" إلى أن أفرج عنهم بعد وقف إطلاق النار، وهذا بتاريخ 21 مارس 1962م، وتم نقلهم على متن طائرة خاصة إلى مطار "النّواصر العسكري" بالمغرب الشقيق حيث كان في استقبالهم أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة السيد: ابن يوسف بن خدة وتوجهوا في موكب مهيب وسط جمع غفير من المسؤولين إلى قصر الملك: الحسن الثّاني بالرباط حيث تمّ استقبالهم من قبل جلالته.

---

(1) اتفاقية ايفيان لـ/ يوسف بن خدة الصفحة: 50.

(2) مذكرات أمل للجنرال دوغول، الصفحة: 81.

أزمة جيش النمامشة المنطقة: 6 الولاية: 1

اجتازت المنطقة الأولى، - الولاية الأولى - بعد المؤتمر موجة من الاضطرابات مسّت بصفة خاصة المنطقة: السادسة من الولاية الأولى، ناحية – تبسة – والمنطقة: الثانية ناحية – آريس –، وذلك لأسباب بعضها موضوعية والبعض الآخر اجتماعية وتنظيمية.

فالأسباب الموضوعيّة نلخّصها في: * قلة الانضباط والنظام، * الاندفاع والتّسرّع في الأحكام، * صعوبة التطويع، * انعدام التكوين والتدريب العسكريين...

أما الأسباب الاجتماعية فهي: * التمسك بالنظام القبلي * الانقياد للعشيرة وحدها * العناد * التعصب للقبيلة.

هذه الخصائص أو هذه النقائص بعبارة أدقّ هي ميزات سكان الرّيف عامة وليست ميزة خاصة بسكان الأوراس أو منطقة النمامشة – موضوع حديثنا – وقد ظلت هذه الصفات لصيقة بهذه المجتمعات عبر السنين يتوارثها الخلف عن السلف، وذلك لعدم وجود مؤثرات خارجية قوية تعصف بهذه التقاليد البالية لتحل محلّها تقاليد أخرى أكثر تفتّحا، فالنظام والانضباط والطاعة والمطاوعة والانقياد صفات بل مؤهلات وكفاءات تكتسب عن طريق التربية المستمرة والتكوين المتواصل والتدريب المنظم في إطار الجماعة واعتبار الغاية من العمل – أي عمل – هو شرف للجماعة أو للوطن، فقد بقي الاستبداد في إطار القبيلة والتمسك بتقاليدها وعاداتها الموروثة واعتبارها مسائل مقدسة والتغنّي بالأمجاد والتطاول على من سواها هو النظام السائد، ومن العسير قلب هذه العادات المتأصّلة في المجتمع رأسا على عقب بواسطة تعليمات أو توصيّات أو خطابات أو توجيهات لأن موقع هذه العادات من نفس البدوي أعمق من ذلك، حتى أن الثورة بكل ما تعنيه هذه

الكلمة من معان لم تؤثر كثيرا على عادات وتقاليد المجتمعات الرّيفية، فلا غرو أيضا أن نقول بأن ما جرى في هاتين المنطقتين يكاد يكون طبيعيا ومنسجما تماما مع طبيعة مجتمع غارق في البداوة، أدخلت الثورة على حياته أنماطا من السلوكات صعُب عليه أن يتكيف معها، وليست منطقة تبسة أو منطقة آريس وحدهما المعرّضتان لهذه الاهتزازات بل كانت معظم المناطق مرشحة لنفس الوضعية حال توفر المناخ العكر الذي ساد المنطقتين السابقتين، ومما تجدر الإشارة إليه أن المنطقتين المذكورتين ظلتا تموجان بالإضطرابات، ولم تعرفا الاستقرار إلا في السنتين الأخيرتين من الثورة، بعد تصفية عناصر كانوا رموزا في الشجاعة جمعوا بين التمسّك بالشرعية الثورية والوفاء للتّقاليد الموروثة والتعصب الممقوت والتطرف في المواقف، فكانت نهايتهم مفجعة وأليمة، أمثال: عباس لغرور، أشريط لزهر، التيجاني عثماني، عمر البوقصي، عبد الحي، وغيرهم كثير.

منطقة تبسة جزء من الولاية الأولى التاريخية تحتل موقعا متميزا بين جبال الأوراس الشامخة وتونس الشقيقة، وبالتّالي فإن أراضيها تعتبر معبرا ممتازا لقوافل السلاح والتموين، كما تعتبر ممرّا مهمّا للفارّين من بطش الاستعمار وللمرضى والجرحى وللوفود السيّاسية إلى الخارج، وللعائدين من تونس أو المشرق بعد أداء المهام.

لم تجربها أية عملية عسكرية ليلة أول نوفمبر ضد أهداف استعمارية على غرار ما جرى في بقية مناطق المنطقة الأولى، غير أن هذا لا يعني عدم وجود عناصر وطنية متمسّكة بالنهج الوطني، ففي الجبل الأبيض نواة صلبة ظلت تنتظر اللحظة التي تتلقى فيها الأمر، إلاّ أنها لم تكن ملحقة بسوق أهراس المجاورة حيث ينشط الشهيد: باجي مختار أو خنشلة حيث ينشط الشهيد: عباس لغرور.

وقد ظلت هذه العناصر التي كان الاستعمار يصنّفها في خانة "الخارجين عن القانون" تنشط وحدها إلى أن اتصلت بها جماعة من الأوراس، واكتسى بعد ذلك نشاطها البعد الوطني وكان من بين هذه العناصر: أشريط الأزهر... السّوفي

جيلالي... فرحي ساعي، عبد الله النقريني... عمارة دعاس... وقد شارك البعض منهم في الثورة التونسية - 1953 - وعندما وضع المجاهدون التونسيون أسلحتهم بحكم الاتفاقية المبرمة مع فرنسا، عاد الجزائريون إلى وطنهم ومعهم أسلحتهم الحربية مثل: أشريط الأزهر الذي أصبح فيما بعد عنصرا بارزا ومحمد الأخضر السّوفي وعبد المالك وبلقاسم بوقرة، وهؤلاء جميعا كانوا ضباطا في الجيش التونسي، لكنهم عندما عادوا إلى الوطن احتدم الخلاف بينهم، ولم يكن بوسع ابن بولعيد أن يسوّي هذه الخلافات خلال ساعات عندما كان يعبر المنطقة في طريقه إلى تونس، فأوعز بذلك إلى عاجل عجول بواسطة رسالة عاجلة يخبره فيها بأن ناحية تبسة تعاني من اضطرابات خطيرة ويحثه فيها على الإسراع في معالجتها قبل أن تتفاقم[1] مع العلم أن الإدارة - كما يصطلح عليها - أعني قيادة المنطقة الأولى، كانت قد أوفدت عدة سرايا (فصائل) إلى المناطق المجاورة... إلى الصحراء... إلى تبسة... وإلى سوق أهراس... وإلى بريكة وجبال بوطالب قصد إحداث بؤر أخرى للتوتر في تلك المناطق لتخفيف الضغط عن منطقة الأوراس المحاصرة وتنشيط ودعم الأفواج الموجودة بهذه النواحي مثل: سوق أهراس، ولم تخف بعض العناصر التي كانت تخشى على مراكز نفوذها شكوكها في نوايا هذه الجماعات، كما اعترف بذلك العقيد: بوقلازة أحد قادة القاعدة الشرقية - فيما بعد - يقول العقيد بوقلازة: "وإن كنا نحن قد أحسسنا بوجود خلفيات أخرى لقدومه"[2] ويعني - أحمد الأوراسي - على رأس فصيلة من 40 مجاهدا مع أنه أثنى في موضع آخر على هذه الجماعة، وفي هذا المسعى بعثت الإدارة - قيادة المنطقة الأولى - بشير ورتان المعروف بـ/ سيدي حنّي مسؤولا على ناحية تبسة في وقت كانت فيه سلطة قيادة الثورة في الأوراس تعاني من الانقسامات والتّفكك خلال فترة غياب ابن بولعيد الذي أُسر في تونس.

---

(1) مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية رواية عاجل عجول الصفحة: 372.

(2) مجلة أول نوفمبر العددان 112 - 113 الصفحة: 14.

وخلال نفس الفترة بدأ نجم الشهيد: أشريط الأزهر يتألق في منطقة - تبسة - التي أراد مجاهدوها إشراكهم في التسيير وتبوّإ مناصب المسؤولية، فبادرت الإدارة إلى تلبية رغبة النّمامشة بتعيين الوردي قتال على ناحية سوق أهراس التي ظلت بدون قائد منذ استشهاد باجي مختار (18 نوفمبر 1954م) مرفوقا بوحدة أغلب جنودها من النّمامشة، غير أن أوضاع الناحية لم تكن بأحسن حال مما هي عليه ناحية - تبسة - لوجود عناصر في تلك الناحية لها وزنها ومكانتها في قلوب المجاهدين هناك، صنعت مجدها بفضل شجاعتها وانتصاراتها، كانت تطمح بدورها في تبوّإ مناصب المسؤولية مثل الشهيد: جبار عمر الذي وصل صيته إلى الأوراس، فأثنى عليه ابن بولعيد في اجتماع وادي العطاف - 13 مارس 1956م - فراحت هذه الناحية بدورها تموج بالاضطرابات.

تعتبر الشجاعة هي المعيار الأساسي في تقويم الرجال في المرحلة الأولى من الثورة، تأتي بعدها الانتصارات ثم التسيير ثم التعليم، وهذه قل أن تجتمع في شخص واحد، وقد برزت مع بداية الثورة عناصر اشتهرت بالشجاعة والإقدام، فلما ذاع صيتها راحت تتطاول على قادتها المركزيين بدعوى أنها هي التي تصنع الأحداث، وترفض كل القرارات الأخرى دون معرفة أبعادها السياسية... ومهما يكن فإن ناحية - تبسة - المنطقة: 6 - كانت تشكّل عبئا ثقيلا على قيادة الثورة في الأوراس بعد استشهاد ابن بولعيد، وراحت الأوضاع تتدهور من سيّئ إلى أسوأ ولم يكن بمقدر سيدي حني المسؤول عن الناحية والذي حضر اجتماع وادي العطاف ممثلا لناحية تبسة فعل شيء، وبدأت الأمور تتجه نحو الصعيد، وخلال صائفة 1956م وفي شهر جويلية بالذات اعترض اشريط الأزهر الذي أصبحت له شهرة كبيرة في ناحية تبسة بفضل شجاعته واستبساله في القتال، والذي صار يتزعم النمامشة، اعترض على قيادة عاجل عجول للمنطقة الأولى، فأرسل على إثرها إلى الوردي قتال مسؤول ناحية سوق أهراس مفوضا من قبل إدارة المنطقة الأولى،

وكان بدوره قد حضر اجتماع وادي العطاف ممثلا لهذه الناحية يدعوه إلى العودة إلى تبسة، قائلا له حسب ما جاء في مذكرات العقيد الزبيري: "عجول يريد الفتك بنا"[1] فأخذ جنود الوردي قتال أحسن الأسلحة التي عند مجاهدي تلك الناحية والتحقوا بصفة جماعية بأشريط الأزهر زعيم النمامشة في الجبل الأبيض، ثم قاموا بمحاصرة عباس لغرور في جبال النمامشة، فجمع عجول 150 رجلا وذهب بهم لنجدة لغرور ومن معه وقادهم بنفسه، واقتحم ميدان المعركة التي دامت يومين أو أكثر – حسب العقيد الزبيري دائما – وقد تناول العقيد: بوقلازة هذا الموضوع وقال عن حركة هذه الجماعة من سوق أهراس إلى تبسة وفي طريقهم نحو النمامشة – جماعة الوردي قتال – قاموا بمعركة بطولية كبيرة رفعت رأس الجزائر عاليّا، وعندما وصلوا إلى تبسة طردوا ورتان بشير "سيدي حنّي" الذي كان على رأس الناحية (المنطقة السادسة) وتولّوا هم زمام أمور المنطقة وجعلوا على رأسها: أشريط الأزهر الذي كان ذا شهرة كبيرة وشجاعة وبطولة"[2]... غير أن لحمزة أشريط شقيق الشهيد: الأزهر أشريط رأيا آخر في الموضوع، فهو يرى أن بوادر الشقاق حسب تعبيره قد وقعت عندما رجع جيش النمامشة من ناحية سوق أهراس، بناء على أمر صادر من قيادة الثورة في الأوراس، لكن عثورهم على رسالة تدعو إلى قتل الجميع قد أفجعهم"[3]، لكن المجاهد حمزة أشريط لم يشر إلى مصدر الرّسالة ولا إلى المرسل إليه وإلى من يتولى قتل هذا الجيش الكبير في حماه، ويضيف المجاهد حمزة "بأن الجماعة طلبت من الأزهر أن يطرد سيدي حني كونه من جماعة الأوراس ويتولى هو المسؤولية لكنه رفض"[4]...

(1) مذكرات العقيد الزبيري الصفحة: 151.

(2) عمارة بوقلازة – مجلة أول نوفمبر – العددان 112 – 113 جانفي 1980.

(3) شهداء منطقة الأوراس – الجزء الأول – ترجمة الأزهر أشريط – الصفحة: 426 – 427.

(4) مذكرات العقيد الزبيري الصفحة: 155.

حين نقرأ بعض الأقوال أو نسمع عنها نتألم، ويشتد ألمنا أكثر إذا صدرت عن مسؤولين تقلّدوا مناصب تفوق مستوياتهم العقلية بكثير، وظلوا أسرى التقاليد والأعراف التي تتحدث دائما عن شرف القبيلة وكرامة العشيرة، ونحن الأسياد، وما إلى ذلك.

ففي لقاء جمع الطاهر الزبيري وهو يعبر منطقة الشريعة – بتبسة – عائدا من الأوراس بمجموعة من المجاهدين من تلك الناحية، يقول الزبيري "بأن الجماعة سألتني ورفقتي إلى أي جماعة ننتمي... فقلت: نحن كنا عند عجول، والآن نحن عائدون إلى الحدود، فقالت الجماعة: عجول لو يقع بين أيدينا فسنقتله" فالأمر كما يبدو تجاوز حدود النظر وأصبح قناعة مطلقة تشبّع بها الضباط والجنود على السواء، لا لشيء سوى الطموح والجموح والرغبة في الإشراف والتسيير عن بصيرة أو عن غير بصيرة.

الصفة العسكرية لهذا القائد (أشريط الأزهر) وسجلّه الحافل بالانتصارات والإشادات والمدائح هي التي أغرته بمثل هذه السلوكات فتنكّر لقادته أولا ثم تنكّر بعد ذلك لقرارات الصومام انطلاقا من نفس الشعور، ظنا منه أن ذلك سيعزّز موقفه ومكانته، وقد وجد بين القادة المحليين من يشاركه الرأي مثل: علي مشيش ومسعود عائسي والحاج علي وعمر بن بولعيد وهؤلاء جميعا يرفضون سلطة عجول ويرفضون أيضا قرارات الصومام، مع أنهم يعلمون في قرارة أنفسهم بأن لا أحد منهم يتمتع بالكفاءة والمقدرة والماضي السياسي الذي يتمتّع به ابن مهيدي وكريم وعبان وأوعمران، صناع قرارات الصومام ولا يقاسمونهم ولا يعادلونهم الشّرعية الثوريّة ولا الماضي السياسي المشرّف، كما وجد بين القادة في الخارج[1] من استغل الشعور الدّيني والقومي في المعادلة السيّاسيّة، وزعم أن مقررات الصومام التي لم تتعرض إلى عروبة الجزائر وإسلاميّتها تعدّ انحرافا خطيرا وتوجّها سياسيا مغايرا

(1) أحمد بن بلة.

لمبادئ أول نوفمبر، مع أن أصحاب هذا الزعم لم يشاركوا لا في إعداد أرضية نوفمبر ولا في مناقشة قراراته ولا في صياغتها، وقد وصلتهم جاهزة محمولة بواسطة محمد بوضياف في 2 نوفمبر 1954، وقد تطوّع للتّرويج لهذا الإدّعاء السيد: علي محساس حيث ادّعى أن الثورة قد استولى عليها القبائل وانحرفت عن مسارها، فاقتنع بعض المسؤولين في المناطق الحدودية في الولاية الأولى وفي القاعدة الشرقية بهذه المزاعم وكانت لها تداعيات ومضاعفات خطيرة زعزعت الثقة بين المسؤولين وعمّقت الخلافات بين قادة ناحية تبسة التي تأثرت بهذه الدعاية وبين القيادة المركزية في الأوراس التي باركت من حيث المبدأ بهذه القرارات حتى وإن لم تشارك في صياغتها.

إن ما فعله علي محساس بإيعاز من أحمد بن بلة لا يخدم المصلحة العليا للثورة، فالثورة تعيش مرحلة خاصة، وهي في حاجة إلى توحيد جهود كل الجزائريين، وليست في حاجة إلى إثارة النعرات القومية أو الدينية، والإسلام ليس مجرد عقد قابل للفسخ أو التعديل أو الإلغاء بقرار أو مقرر يصدر عن سلطة ما، بل هو معتقد ديني راسخ لم يتبدّل ولم يتغير رغم مابذله الكاردينالات والقسّيسين والرّهبان من محاولات طوال ليل الاستعمار الطويل... هذا الشعور الوهمي الزّائف هو أساس بعض الخلافات بين القادة يضاف إليها التصلّب في المواقف والاعتداد بالرأي واستغلال النّفوذ.

بقي أن نقول بأن قرارات الصومام التي استغلها بعض المسؤولين لإضفاء نوع من الشرعية عن انحرافاتهم ليست كتابا منزلا ومهندسها ليس ملكا مقرّبا، إنما هي أفكار وخطرات أجمع عليها قادة بارزون، وكانت وليدة ظروف صعبة للغاية لم تمكّن الوفد الخارجي الذي تحفّظ على هذه القرارات من الحضور، وهي قابلة للتعديل والتغيير وحتى الإلغاء مع تطور الأحداث وظهور مستجدات على الساحة السيّاسية والأمنية، ولم تلبث بعض الفقرات أن سقطت تلقائيا بمجرد خروج لجنة التنسيق

والتنفيذ إلى الخارج... فحسب العقيد "الزبيري" فإن تعيين محمود الشريف على رأس الولاية الأولى (ديسمبر 1956م) لم يلق التجاوب المطلوب من قبل إطارات الولاية بما في ذلك قيادات عرش النمامشة التي ينتمي إليها حيث دخل في صراع حادّ مع أشريط الأزهر بعد تعيينه قائدا للمنطقة في الوقت الذي كان يرى فيه أشريط أنه أولى منه بالقيادة على اعتبار أنه ليس من المجاهدين الأوائل، بل كان ضابطا في الجيش الفرنسي ولم يمر على التحاقه بالثورة أكثر من سنة"[(1)]. غير أن ما ورد في مذكرات العقيد الزبيري فيه بعض الغموض فالسيد: محمود الشريف تم تعيينه على رأس المنطقة السادسة التي كان يشرف عليها أشريط الأزهر – بدون تعيين من قبل قيادة الولاية الأولى – فاعترض عن هذا التعيين ودخل معه في صراع حاد، وفي ربيع سنة 1957م تمت ترقيته إلى قائد للولاية الأولى برتبة عقيد، وخلال شهر أوت من نفس السّنة عيّن بهذه الصفة عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية. وفي حديث أجراه معه الكاتب: محمد عباس حول قضية اغتيال: عبان رمضان في عمود: "الشاهد في سطور" يقول: "بأنه أصيب بجروح سنة 1956م نقل على إثرها إلى تونس وبعد شفائه عيّن على رأس منطقة تبسة المنطقة السادسة (ولاية الأوراس – النمامشة) قبل تعيينه في ربيع السنة الموالية قائدا للولاية"[(2)] باقتراح من عمر أوعمران، لاشك أن هذا الرفض من قبل بعض القيّاديين في جيش النمامشة ومن أشريط الأزهر بالذّات سوف تكون له انعكاسات خطيرة على مسار الأحداث في ناحيّة تبسة، وسوف تعتبره لجنة التنسيق والتنفيذ تمرّدا على قراراتها، وهذا التمرّد قد يؤدي إلى شرخ خطير داخل المنطقة، وربّما إلى إقصاءات أو محاكمات ضد بعض العناصر المسؤولة، ويعد انتقال القائد: عباس لغرور ومعه التيجاني عثماني إلى تونس قصد الاتصال بعبد الحي ممثل الثورة في تونس محاولة جادّة لتسوية الأزمة وتوحيد الصف، ولنفس

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري الصفحة: 172.
(2) عن جريدة الخبر اليومية بتاريخ 27 ديسمبر 2007 صفحة كواليس لـ/ محمد عباس، الصفحة: 172.

الغرض سافر كل من: أشريط الأزهر والوردي قتال، وتم اللقاء في مقر عبد الحي، وفي أثناء الإجتماع نودي علي عباس لغرور فخرج من قاعة الاجتماع، وبعد لحظات انهال الرصاص من رشاشات أوتوماتيكية صوب النّمامشة، فقتل الزين عبّاد وبشير عيدوني وفقئت عين أشريط الأزهر وجرح الوردي قتال وساعي فرحات، اتّهم على إثرها كل من عباس لغرور والتيجاني عثماني وعبد الحي بتدبير مؤامرة تصفية قادة النمامشة، وكان لغرور قبل ذلك قد اتّهم من قبل السلطات التّونسية بمحاولة القيام بعملية عسكرية ضد وحدة فرنسية في ناحية "تالبت" بتونس. ويورد الحاج علي أشريط أقوالا في هذا الموضوع فيها كثير من الإجحاف والمغالطات وتوحي بأن بذور تلك النزعة البغيضة مازالت حية في قلوب صانعيها، فهو يقول: "بأن معظم جنود عجول ولغرور كانوا من النّمامشة فكان من السهل إصدار الأوامر إليهم للقبض عليهما"[1] فهل 150 جندي التي فكّ بهما عجول الحصار عن لغرور كانوا نمامشة، فهل يعقل أن يكون المحاصرين نمامشة والذين حاصروهم نمامشة والذين قاموا بفك الحصار نمامشة، ويضيف الحاج علي أشريط "بأن عجول عندما شعر بأن جنوده يحضّرون لاعتقاله سارع بتسليم نفسه إلى الفرنسيين"[2] فقضية استسلام عجول يعرفها العام والخاص وما ذكره الحاج علي أشريط لا أساس له من الصحة ويورد في مكان آخر "بأن سبب تمرّد النمامشة على الثنائي عباس لغرور وعاجل عجول وقع عندما حاول هذا الأخير بسط نفوذه على منطقة شرق الأوراس" – ويعني بها النمامشة – نقول بأن شرق الأوراس جزء من تراب المنطقة الأولى – الولاية الأولى التاريخية، ولم يكن منطقة شاغرة أو مستقلة بذاتها، كما كان الحال بالنسبة للصحراء قبل ترقيتها إلى ولاية، وعجول بصفته مسؤول عن الولاية في فترة غياب ابن بولعيد أو خلال فترة شغور المنصب

---

(1) عن جريدة الخبر اليومية بتاريخ 24 أوت 2010 صفحة أفكار لـ/ محمد عباس الصفحة: 10.

(2) المرجع السابق.

بعد وفاته يعتبر مسؤولا عن كامل تراب الولاية وله الحق في أن يحوّل أو يعزل أو يرقي ... أي شخص داخل منطقة نفوذه وأن يتخذ كلّ الإجراءات التنظيمية الأخرى في إطار الصلاحيات الممنوحة له كقائد للولاية بالنيابة.

المجاهد: الحاج علي أشريط من المنطقة السادسة يقول بأنه رافق جماعة أشريط الأزهر لحضور اجتماع المصالحة بتونس، كما حضر اجتماع المعارضين لمقررات مؤتمر الصومام.

اتّهم عباس لغرور وجماعته بتدبير محاولة تصفية قادة النّمامشة وتم إيداعه السّجن خلال شهر ديسمبر 1956م وقد ظل رهين السّجن إلى غاية شهر مارس سنة 1957م عندما صدر الأمر بإعدامه مع 14 شخصا، وبدون محاكمة، حسب شهادة العقيد: عمارة بوقلازة الذي يصرّح "بأنه يجهل من قرّر قتل جماعة لغرور – لكنه يضيف – بأن بعض الجماعة ومن بينهم عمار بن عودة والرائد رابح إيدير يعرفون بدون شك من أصدر إليهم الأمر بقتلهم"[1] أما ما كان من شأن قادة النمامشة الجرحى فقد تم تحويلهم إلى المستشفيات بتونس والقاهرة للعلاج – وقد اتصل اشريط الأزهر بالقيادة بعد أن شفي لتسمح له بالعودة إلى الجبل الأبيض، غير أن القيادة رفضت وطلبت منه البقاء في تونس حيث خصصت له منزلا للإقامة وراتبا شهريا محترما وعضوية مجلس الثورة – حسب تصريح أخيه المجاهد: حمزة أشريط – أما المنطقة السادسة فتسند إلى محمود الشريف وينوب عنه صالح بن علي اسماعيلي، فرفض أشريط لزهر هذه العروض والتحق بالجبل الأبيض، غير أنه ولسوء حظه وجد الجيوش مقسّمة، فلا مؤنا ولا أسلحة، ولم يبق من جيشه سوى فصيلتين اثنتين، فقفل راجعا إلى تونس، فسلم نفسه ومن معه بضمان من السلطة التونسية التي سلمتهم بدورها للسلطة الجزائرية[2].

(1) مجلة أول نوفمبر العدادان 112 – 113 لسنة 1980م، تصريح العقيد: عمارة بوقلازة.
(2) شهداء الأوراس – الجزء الأول – ترجمة أشريط الأزهر، الصفحة: 428.

"فلم تلبث هذه السلطة أن شكلت محكمة عسكرية لمحاكمة من أسمتهم بجماعة تبسة المعارضين لمحمود الشريف، وكانت تلك المحكمة برئاسة: عبد الله ابن طوبال وعضوية كل من: عمارة بوقلازة وعمار بن عودة والرائد قاسي، وكان المدّعي العام هو محمود الشريف – فكان الخصم والحكم – وهو الذي أعدّ – حسب العقيد بوقلازة – ملفا ضخما ضد أفراد تلك الجماعة، وقد أصدرت المحكمة حكما بالإعدام ضد كل من: أشريط الأزهر وطالب العربي في شهر أفريل 1957، وتم إعدامهما خلال شهر جويلية 1957م"[1].

كان الحكم قاسيا جدّا في حق عباس لغرور وجماعته الذين أعدموا بدون محاكمة في مارس 1957م، وكان كذلك في حق جماعة تبسّة الذين حوكموا من طرف خصومهم، فقد كان بإمكان القيادة الثورية التي ينتمون إليها أن تصدر قرارا ضدهم بالإبعاد أو النفي وقد فعلت ذلك مع قياديين آخرين من قبلهم ومن بعدهم أو بالتخفيف أو التأجيل على الأقل، اعتبارا للماضي المشرّف لهؤلاء الأبطال، فقد كانوا روّادا في النضال أسودًا في الوغي سجلوا أروع الأمثلة في البطولة والفداء، وأظهروا من التحديّات ومن التفاني في خدمة الثورة ما هو جدير بالإشادة والتقدير، وما ظهر عن بعض هؤلاء القادة من التصلب في المواقف والعناد في الرأي كان عبارة عن اجتهادات شخصية غذّتها الرّوح القبلية أحيانا والغرور المفرط أحيانا أخرى، إلا أنها لم تنزل بأصحابها إطلاقا إلى مستوى الخيّانة وأن يكون الجزاء على ما كان عليه.

---

(1) مجلة أول نوفمبر – استجواب مع العقيد: عمارة بوقلازة – العدادن 112 – 113، الصفحة: 24.

سلاح الإشارة

لم يكن هذا السلاح ضمن الاهتمامات الكبرى لقادة الثورة في البداية لصعوبة الحصول عليه من جهة ولصعوبة استغلاله من جهة ثانية، غير أنه ومع مرور الزّمن وتطور الأحداث وانتشار الثورة وملاحظة مزاياه عند العدو، ظهرت أهميته، بل أصبح ضرورة ملحّة بالنسبة لقوة لا تملك وسائل النّقل العاديّة ولا تتوفّر على مراكز ثابتة مأمونة مثل: جيش التحرير الوطني الذي يعتمد على سرعة الحركة، وكان الاتصال في البداية يتم بالطرق التقليدية عن طريق البريد المحمول أو بواسطة إشارات أو أصوات متفق عليها عندما تكون المسافات قصيرة كإشعال نار أو انبعاث دخان أو إرسال صوت معين، غير أن هذه الوسائل جميعها لا تقارن بسلاح الإشارة الذي يمتلكه الخصم وينتجه ويستعمله وفق تقنيّات عصرية، لكن الحصول على أجهزة راديو – إرسال واستقبال – واستعمالها ليس بالأمر الهيّن، لا سيما بعد أن طوّقت الجزائر بالأسلاك المكهربة الشائكة على الحدودين المغربية والتونسية، وافتكاكها من أيدي العدوّ أو تسريبها عن طريق العملاء (المتعاطفين مع الثورة) لا يقل خطورة عن انتزاع السّلاح منه، لأن هذه الأجهزة قليلة من جهة ومحوطة بحراسة خاصة من جهة أخرى، وقد تفطّن العدوّ إلى حاجة الثورة لهذا السلاح، فكان يتعمد أحيانا إتلافها بعد تلغيمها، فتنطلي الحيلة على المجاهدين، كما حدث مع الشهيد: مصطفى بن بولعيد والعقيد: سي ناصر بالولاية الثالثة، ولم تكن الإشكالية في الحصول على أجهزة الراديو وحدها



استخدام سلاح الاشارة خلال الثورة التحريرية

بل كانت الإشكالية أيضا في تقنيات استعماله على أوسع نطاق حسب متطلبات المعركة (إرسال، استقبال، التّصنت، التقاط مكالمات العدو – الدخول معه في اتصال مباشر وتضليله، أي توجيهه الوجهة الخاطئة عند اللّزوم، سواء كان ذلك في عمليات التّمشيط بحثا عن الثوار أو عند القصف المدفعي أو بواسطة الطّيران) لأن العناصر المؤهلة للقيام باستغلال كل التّقنيات التي يتوفر عليها الجهاز لم تكن موجودة بين الرعيل الأول من المجاهدين، غير أنها ظهرت فيما بعد.

ففي 30 ماي 1956م، استطاع البطل الصالح زيداني إخلاء ثكنة عسكرية بـ/ أمعافة ناحية عين التوتة – باتنة – وكان من بين الغنائم التي تحصل عليها جهازي إرسال واستقبال، إلا أنهما لم يُستغلا إطلاقا من قبل المجاهدين لسببين اثنين: 1) عدم وجود مختصّين مؤهلين لاستعمال هذه الأجهزة، 2) عدم وجود أجهزة أخرى مماثلة يتم التعامل معها.

غير أنه وبعد هذا التاريخ، وبعد أن تنامى جيش التحرير من حيث العدد وتطورت أساليبه واستراتيجيته في التعامل مع العدو، شعر بأن امتلاك هذا السلاح أمسى يشكل عصب الحياة بالنسبة لقوة تعتمد على الحركة السريعة كاستراتيجية ولا تعرف الاستقرار إلاّ نادرا، ولم تكن الفرص متاحة بالنسبة لولايات الدّاخل مثلما هي متاحة لولايتي الحدودين الشرقية والغربية لإدخال هذا السلاح واستعماله وإقامة مدارس في الدول الشقيقة المجاورة لتكوين تقنيّين ومختصّين في هذا الميدان الحيوي، وكان للولاية الخامسة فضل السّبق في الحصول على 10 أجهزة "راديوا" من نوع (R.S.A) MARINES وزعت على الوحدات المنتشرة عبر تراب الولاية سهّلت من مهمّة التّنسيق بين هذه الوحدات وبينها وبين القيادة، مما أثرى العمليات العسكرية التي أصبحت منسّقة ومنظمة بين الوحدات بالإضافة إلى تكامل الأعمال وتبادل المعلومات بين الوحدات، وفي أوت 1956م أنشئت أول مدرسة لجيش التحرير الوطني في ميدان الإشارة والاتصالات، على الحدود الجزائرية المغربية تضم

25 طالبا متربّصا في الاختصاصات التّالية: التصنت، الإشارة، الاستقبال، المورس، وبعد أن اجتاز هؤلاء الطّلبة فترة التربّص السّريعة، سارعت القيادة إلى اقتناء أجهزة راديو أخرى أكثر تطوّرا من القاعدة الأميريكية للطّيران بالمغرب.

أدركت فرنسا خطر هذا السلاح على مخطّطاتها، فعزمت على تجريد وحدات نظام جبهة التحرير منه بأي وسيلة، وجعلته ضمن اهتماماتها الكبرى، وهذا ما عبّر عنه الجنرال: "فور" من خلال تعليمة أصدرها لجنوده في الولاية الثالثة حين قال: "أعطوا الأولوية لشيئين اثنين: أجهزة الإرسال والمحافظين السياسيين"[1]، والتصدي لهذا السلاح يكون بكل الوسائل المتاحة: (كالتّشويش، والتدخّل في المكالمات، وتحريف وتزييف المعلومات والتصنت والتقاط الأخبار)، أو يكون كذلك بالقصف المدفعي أو بواسطة الطيران عند تحديد موقع الإرسال أو بالإلتفاف حول المكان وتمشيطه بحثا عن الجهاز... إلى غير ذلك. وقد وضع الاستعمار مراكز خاصّة مهمتها التصنّت ومراقبة وتحديد أماكن الإرسال، وكان التركيز في البداية على الولاية الخامسة الرائدة في امتلاك واستعمال الراديو، حيث سخرت لها القوات الاستعمارية كل الإمكانات قصد تجريدها منه، وتمكّنت من تحديد بعض المواقع في المنطقة السادسة من الولاية فأعقب ذلك إنزال جوّي فوق مقر القيادة حيث يعتقد وجود الجهاز.

وفي حديث للمجاهد: مصطفى التّونسي – تقني في الرّاديو – خريج مدرسة الناظور بالمغرب – أصيل مليانة – بالولاية الرابعة أدلى به لمجلة أول نوفمبر: عدد (88 – 89) السنة 1988م أن القوات الفرنسية قد عمدت في هذه الولاية إلى أساليب أخرى أكثر خداعا ومكرا وذلك بتجنيدها للفيف من العملاء تلقوا تكوينا خاصّا في أجهزة الراديو في مركز خاص أقيم بنواحي حسين داي، قصد تدمير أجهزة

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لـ/ المجاهد: عمار قليل – الجزء الثاني – الصفحة: 106 عن مجلة اول نوفمبر عدد 22 سنة 1987م ص: 37.

الراديو وتخريبها عند وحدات جيش التحرير الوطني، وقد تسرّب أحد عناصر هذه المجموعة إلى قيادة المنطقة الثانية بالولاية الرابعة واتصل بالقيادة لغرض التجنيد، وعندما سئل عن مؤهلاته وخبراته الفنيّة ادّعى أنه يحسن تصليح أجهزة الراديو (اللاسلكي) وهو ما تفتقر إليه الثورة وتفتقده، وعندما اطلع العقيد: أمحمد بوقرة على ذلك طلب مني – يقول المجاهد: مصطفى التونسي – أن أضمه إليّ لمساعدتي، غير أني – يضيف التونسي – أظهرت كل التحفظ، وقلت للعقيد: إن الجهاز يحمل أسرارا خطيرة لو يعلم بها ستكون الكارثة، وهذا الشّاب لا نعرف عنه شيئا فقد يكون صادقا وقد يكون عميلا مندسّا، عندها طلب مني العقيد أن أضعه تحت الرقابة والتجربة، فانضم إلى الوحدة، وبعد شهرين قال لي العقيد: سي أمحمد بوقرة إن الشاب قد أثبت صدق نواياه وشجاعته، فقد شارك في عدة معارك وكمائن فسمحت له بمرافقتي، رغم أني ما زلت متحفّظا شاكّا في نواياه، ولكي أتأكّد من حسن نواياه رحت أكتب أسماءًا ورموزًا على الأوراق أوهمه بأنها الجهات التي أتصل بها في الخارج ثم ألقي بها على الأرض متظاهرا عدم العناية، ثم أنصرف مع أن الواجب يقتضي حرق الأوراق فورا، فكان يلتقط هذه الأوراق ويحتفظ بها، وعندما نحاول اجتياز الطريق المعبّد يتأخر عنّا بعض الوقت، وعندما كنّا نسأله عن ذلك يقول: كنت أقضي حاجتي.

ومن خلال هذه التصرّفات المريبة تأكدت من أنه خائن جاء لغرض معيّن، فقدّمت تقريرا للعقيد: سي أمحمد بوقرة، وفور إطلاعه عليه طلب مني إحضاره مقيّدا، ولما مثل أمامه اعترف بأنه مندسّ وسط الثورة تلقّى تكوينا خاصا بحسين داي في كيفية تخريب أجهزة الراديو، ولهذا الغرض انضم إلى الثورة[1]، وحول هذا الموضوع يتحدث العقيد الطاهر الزّبيري قائد الولاية الأولى التاريخية، يقول العقيد الزبيري: بأن فرنسا أولت اهتماما خاصا لأجهزة الإرسال، وقد خصصت لهذا

(1) مجلة أول نوفمبر / حديث مع المجاهد مصطفى التّونسي العددان: 88 – 89 السنة 1988 الصفحة: 40 – 41.

الغرض طائرات خاصة مكلفة بالجوسسة والتصنت تحوم على مناطق مشبوهة في جبال الأوراس بانتظام لعلها تلتقط ذبذبات جهاز إرسال الولاية ومن خلاله يتم تحديد مركز القيادة، لذا كنا نتجنب الاتصال بقيادة الثورة في الخارج خلال النهار، ونقتصر على الاتصال بها خلال الليل وباستعمال شيفره خاصة يتم تغييرها في كل مرة حتى لا يتمكن العدوّ من تفكيكها، وكنا عند سماع محركات الطائرات الفرنسية نوقف الاتصال فورا، وكانت الولايتان الثانية والثالثة ترسل بعض تقاريرها إلى الولاية الأولى قصد إرسالها عبر جهاز الإرسال إلى القيادة في الخارج، وعندما وصلت إلى العدو معلومات تفيد بأن مركز قيادة الولاية الأولى يضم أعضاء قياديين وهم ينشطون في محيط جغرافي محدّد بشكل تقريبي، خصص طائرة شحن من نوع NORD 2501 محمّلة بأجهزة تصنّت جدّ متطورة، ومن آخر جيل للقيام بمهمة خاصة جدّا خلال الليل هدفها اكتشاف محطة راديو - الولاية الأولى - وعندما اقتربت طائرة التجسّس هذه من مركز الولاية وعلى علوّ منخفض في ليل مظلم حالك أوقفنا الإرسال على الفور وأغلقنا الجهاز، انشغل طاقم الطائرة بالهدف الذي لاحت له بعض خيوطه، واقترب فجأة من حاجز صخري ضخم، حاول الطيّار تصحيح مسار الطائرة والارتفاع بها عن الحاجز غير أن سرعة الطائرة وضيق المجال جعل الطائرة ترتطم بالجبل وتصطدم بكتلة صخرية عاتية، فتطاير حطامها عند المنخفض، وبعد أيام من هذه الحادثة، نشرت الصحف الفرنسية خبرا يفيد مقتل - 11 - ضابطا من سلاح الجو الفرنسي[1].

وفي موضع آخر يضيف المجاهد: مصطفى التونسي في حديثه الخاص لمجلة أول نوفمبر فيقول: كان الجهاز - مجال الإرسال – لا يتجاوز 100 كلم، ولكنّنا أدخلنا عليه عدة تعديلات فامتد مجال تغطيته ليصل إلى 700 كلم، وهذا ما أدهش خبراء العدو، إذ أن الوثائق المرفقة بالجهاز تبين أن الجهاز لا يتجاوز مجال إرساله

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحتان: 249 – 250.

100 كلم، وهذا ما حيّر سلطات العدو وجعلها تتساءل عن نوعية هذا الجهاز الذي لم يكن بحوزتها، وحتى الخبراء الأميركيون الذين صنعوا الجهاز لم يكونوا يعرفون أن الجهاز يتوفر على هذه القابلية (التطوير)[1].

كانت فرنسا تدرك تماما أهمية هذا الجهاز ودوره في المعركة، وتعرف أن امتلاك جيش التحرير للراديو سوف يخلق أوضاعا جديدة ويغيّر من موازين القوى، لذا صمّم على أن تحرم وحدات جيش التحرير الوطني منه، وذلك باستعمال كل الوسائل الممكنة والمتوفرة لديها، وليست الأمثلة التي أوردناها سوى عينات قليلة من محاولات كثيرة نجح الاستعمار في بعضها وأخفق في البعض الآخر، وتلك هي طبيعة الحروب.

الحياة في المحتشدات

أدركت السّلطات الفرنسية منذ الوهلة الأولى من اندلاع الثورة أن الشعب سيكون السّند المباشر لمن تصفهم بالمتمرّدين، وأنها بقطعها للصّلة بينهما ستختنق الثورة وينتهي الأمر، فشرعت منذ صائفة 1955م في ترحيل السّكان من القرى والأرياف ومصادرة قطعانهم ومخزوناتهم من الحبوب – لتجفيف منابع التموين المحتملة – وتجميعهم في قرى مطوّقة ومحروسة محوطة بأسلاك شائكة، غير بعيدة عن معسكرات جيش الاحتلال وقد وجد السكان أنفسهم بعد عملية الترحيل القسرية خارج بيئتهم الطبيعية تحيط بهم المآسي من جميع الجهات، غير أنهم لم يظهروا أيّ نكوص فيما يتعلق بمساندتهم للثورة، بل ازداد تعاطفهم معها وتعلقوا بها أكثر لأنهم يدركون عمق المأساة التي يعيشها المجاهدون بعد ترحيلهم، ولكي تمنع سلطة الاحتلال السّكان نهائيا من العودة إلى قراهم قامت بإضرام النار فيها أو بتدميرها بواسطة المتفجّرات لتضع السكان على حافة التشرد، فتحركت في قلوب السّكان

---

(1) حديث المجاهد مصطفى التونسي لمجلة أول نوفمبر 88 – 89، الصفحة: 39.

الحمية الدينية والوطنية أجّجت في نفوسهم العواطف القومية، وبخاصة بين الأسر التي لم تتعرض لعملية الترحيل، فأظهرت هذه الأسر مزيدا من التكافل الاجتماعي ضَمِنَ للأسر المتضرّرة أدنى قدر من العيش، ذلك أن بعض الفضائل لا تبرز في المجتمعات ساعة الرخاء، لكنها تستيقظ فجأة عندما تحل بها الضائقة، وقد ظهرت في صور وأشكال مختلفة حسب متطلبات وحاجات السكان ممن أصابتهم النّكبة، مع العلم بأن عملية الترحيل والتجميع ومصادرة الأموال هذه لم تكن وليدة ظروف أمنية تخصّ منطقة معينة، اتخذ بشأنها قادتها العسكريون قرارات مجحفة بسبب ظروف الحرب، بل هي قوانين استثنائية صادرة عن سلطة رسمية واعية، وهذه القوانين ذات طابع خاص، وبموجبها دخلت البلاد في حالة طوارئ منذ الثالث من شهر أفريل سنة خمسة وخمسين وتسعمائة وألف، تاريخ صدور هذا القانون وفي السادس عشر من مارس سنة ألف وتسعمائة وستة وخمسين تدعّم هذا القانون من خلال الصّلاحيّات الخاصة التي منحها رئيس الوزراء – غي مولي – إلى الوالي العام روبير لاكوست، فأعطى هذا الأخير على ضوئها، وبموجب تعليمات صادرة عنه بتاريخ 7 جوان 1956م المسؤولية الكاملة للجيش لإعادة استتباب الأمن... لكن الشعب سرعان ما تكيف مع هذه الأوضاع المأساوية، وأصبح الاستثناء عنده هو القاعدة فاكتسب قدرا من المناعة سمحت له بأن يتطلع من جديد إلى وسيلة تمكنه من أن يتقاسم العيش مع المجاهدين شعورا منه بأن الكفاح مشترك والهدف واحد غايته الاستقلال الوطني.

وبدون أن نحكم العاطفة في الموضوع نقرّ صراحة بأن ترحيل السكان من الريف كان مضرّا بالثورة وتحدّيا كبيرا أوجد لها متاعب وخلق أمامها صعوبات وعراقيل جمّة اضطرّ المجاهدون معها إلى اقتحام المحتشدات لافتكاك حاجاتهم الضرورية من الأكل مقابل تضحيات، بل اضطر بعضهم إلى مقايضة سلاحه برغيف "كسرة" يضمن له العيش.

إن تجميع السكان في محتشدات وفي قرى محروسة عرقل وبصفة جديّة عملية الإمداد والتّموين، كما عرقل الإتصال بالثوار بصفة عامة، ولما كان قطع الأسلاك أو المرور فوقها أو بينها أو تحتها لتمرير المؤونة ضرب من المغامرة، قد تكلّف صاحبها الكثير وقد تؤدي بحياته في حالة ما إذا تم القبض عليه، إلاّ أنه كان الوسيلة الوحيدة الممكنة رغم المخاطر التي تنطوي عليها، ومع مرور الزمن اكتشف السكان عناصر متعاطفة مع الثورة بين جنود الاحتلال من المجندين الجزائريين في إطار الخدمة الإجبارية أو من الحركي فكانوا يستغلون وجودهم في المعابر وممرات الدخول والخروج ليمرّروا بعض الحاجات إلى خارج المحتشد من الغذاء واللباس خاصة، وقد ساهم بعض هؤلاء في تسريب معلومات مهمة، كما ساهموا في التموين ببعض الضروريات. وقد ظل تجميع السكان في المحتشدات عرضة لكل الأخطار، خطر على الثورة، وخطر على السكان، بصفة خاصة، فكثيرا ما كانت هذه المحتشدات تتعرض لقصف مدفعي مركز أو لرشاشات نارية كعقوبة جماعية في إطار تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي أقرته الحكومة الفرنسية، وأعطت التفويض المطلق للقادة العسكريين في تحديد المبدإ كما يشاءون، وقد بالغ بعضهم في تحديد مفهوم المسؤولية الجماعية، وراح يطبقه حسب مزاجه الشخصي، فكان الجنرال: "بوفر" يرى أن المسؤولية الجماعية تعني هدم القرية كلها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على إعدام جندي فرنسي واحد"(1).

وقد عمل كثير من ضباط الاحتلال بهذا الرأي واعتبروه مقياسا في التعامل مع الثورة، وهكذا كانت الانتقامات فظيعة جاوز فيها الظالمون المدى، فقد انتقموا لكمين ناجح نصبه الثوار بناحية الأخضرية في مارس 1956م بقصف عدة قرى بالنابالم الحارقة مما أسفر عن هلاك 1200 شخص.

(1) الثورة في عامها الأول، للدكتور: العربي الزبيري، الصفحة: 128.

كما انتقموا لمقتل رقيب سينيغالي من وحدة القناصة في بسكرة في جويلية 1956م بمقتل 360 مواطنا، وانتقموا لمقتل الضابط: جاكوت في ديسمبر 1956م في واضية ناحية تيزي وزو بقتل 180 شخصا واستباحة القرية مدة أسبوع، وحوادث أخرى لا نحصي لها عددا، والمعتاد أنه عندما يقوم المجاهدون بنصب كمين لوحدة عسكرية فرنسية أو يناوشون أبراج المراقبة بطلقات متفرقة، يقوم جنود الاحتلال بقصف المحتشد أو القرية بالقذائف المدفعية أو يصوبون نيران أسلحتهم الرشاشة اتجاهها، ولا يهم أن تسقط القذيفة فوق منزل يأوي شيوخا أو أطفالا أو وسط مقبرة أو فوق مسجد، فكلهم أعداء، فكل ما يهم سلطة الاحتلال أن تذل السّكان وان تحطم كبرياءهم وأن ترغمهم على الاستسلام والتنكّر للثورة بكل الوسائل المتاحة، غير أنه وبالرغم من أن العدو يستخدم العلم في جميع مناحي الحياة، وقد استفاد كثيرا من دراسات معمقة لعلماء واختصاصيين غربيين درسوا عن قرب خصائص وطباع الإنسان الجزائري وعرفوا أسراره وأغواره، إلا أنهم لم يتمكنوا من اكتشاف ظاهرة العناد في شخصيته، وتأتي هذه الظاهرة من حيث القوة في الدرجة الثانية بعد الدين، وأن معاملته بالقوة تؤجّج في نفسه الغضب وتملأها حقدا وتدفع به إلى الثوران والهياج أكثر، وعليه، فلا مانع من أن ننبّه إلى أن مقولة الجنرال "شارييز" إن ما يجري في الجزائر حاليا يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وعليه ينبغي في نظري ألا ننسى بأن التأني والضعف لا ينفعان في البلاد الإسلامية"(1) قيلت في غير موضعها، والأحرى بالجنرال شايير أن ينبّه إلى أن القوة والشّدة لا تنفعان في البلاد الإسلامية...

---

(1) الثورة في عامها الأول للدكتور: العربي الزبيري، الصفحة: 127.

غير أن ما أتيح لقوات الاحتلال في هذه المحتشدات هو توفر شروط تجميع السكان بين الحين والآخر وسط المحتشدات في لقاءات دورية تقوم بها مكاتب الفرق الإدارية المختصة (صاص) لإعلام السكان بمخططات الاستعمار الوهمية – عن طريق الحرب النفسية – الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين الأوروبي والإسلامي، وعن المشاريع الإصلاحية في إطار التنمية المحلية، ومن خلالها يتم إبلاغ السكان كذلك بقرب انتهاء الحرب واستسلام المتمرّدين وعودة الأمن والسّلم إلى البلاد، والحديث عن استسلام وسقوط المآت من المتمردين، وعن فرنسا الحضارة والسّلم والعدالة الاجتماعية... وغيرها من المواضيع التي اعتادت مصالح الشؤون الأهلية أن تنفثها في شكل سموم وسط المحتشدين لتزرع في نفوسهم اليأس والإحباط فيركنوا إلى الاستسلام، ومن العدل أن نعترف بأن بعض النّفوس الضعيفة التي لها قابلية السقوط والوهن كانت تستسيغ ما تسمعه، لكنها كانت تمثل الأقلية، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع التصريح بما تضمره أمام السّكان، ويظل الفكر الثوري هو المنطق السائد بين معظم الشرائح في الظاهر والباطن.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المحتشدات هي أشبه ما تكون بالمعتقلات السياسية ساهمت بشكل كبير في توعية السكان وفي ترقيتهم السيّاسية، حتى وإن انهارت أوضاعهم الاجتماعية، فارتفع مستوى الوعي لديهم رغم الظروف التعسة التي يعيشونها، نتيجة الاختلاط بين الطبقات وبين الأسر من مستويات وانتماءات مختلفة، بعد زوال الفوارق الاجتماعية السائدة قبل تجميعهم في المحتشد، وبالمقابل فالتجميع يسمح للمكاتب الإدارية للشؤون الأهلية بمراقبة السكان عن كثب، كما يسمح بزرع عناصر عملية لرصد كل التحركات والتجسّس على أوضاع السكان، والمراقبة المستمرة عن قرب لنوعية العلاقات القائمة بين الأسر، وعن طبيعة الأشخاص الوافدين إلى المحتشد وأماكن إقامتهم، وعلاوة عما ذكر فالمحتشد يظل

عرضة للمداهمات وعمليات التفتيش والتنكيل والنهب والسّلب والانتهاكات، وما إلى ذلك من الأساليب الوحشية التي كان جنود الاستعمار يمارسونها قصد إذلال السكان، فضلا عن الظروف المأساوية التي تعيشها الأسر في شكل مجموعات مكدّسة في أحواش حسب علاقة القرابة أو حسب علاقة الانتماء أو القناعة المشتركة، تتقاسم البؤس والفقر وظلم المعتدين، ولا يفوتنا في الأخير أن نهيب بفئة من أهل الريف أفلتت من قبضة الاستعمار وظلت تعيش طريدة قريبة من معسكرات المجاهدين تقاسمهم قساوة الطبيعة والعيش الضّنك وتتعاون معهم وتقدم لهم الخدمات الضرورية، وقد عرفت هذه الفئة في منطقة الأوراس بـ (المسرّبون) تعيش وسط أكواخ على التّلال أو وسط الغابات، وتتعرض لنفس المعاناة التي يتعرض لها المجاهدون، ووجه الخلاف بينهما أن هؤلاء اللاجئين لا يمتلكون أسلحة للقتال وليست لهم الصفة العسكرية.

وبعيدا عن التهويل نقتطف من مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري آخر قادة الولاية الأولى التاريخيين هذه الفقرة ليتصور القارئ الظروف المأساوية الأليمة التي كانت هذه الشريحة تعيشها، والعقيد: الزبيري كان قد شهد هذه الواقعة في ناحية "كباش بني ملكم" المنطقة الثانية – الولاية الأولى – ورأى المشهد، وعلى القارئ أن يمسك أنفاسه قبل أن يعيد تمثيل المشهد، يقول العقيد الزبيري: "...وبعد قصف عنيف قام به الطّيران الفرنسي لمواقع اللاجئين في أطراف الغابة استخدم فيه قنابل (النّابالم) المحرّمة دوليّا، هرب اللاجئون المدنيون القاطنون بالغابة من جحيم النّيران، ولهول الواقعة وضعت إمرأة حملها قبل الأوان وحملت مولودها في حجرها دون قطع الحبل السري، وراحت تجري بحثا عن أي مكان تنقذ نفسها ومولودها من هذا الجحيم"[1].

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري آخر قادة الأوراس التاريخيين، الصفحة: 251.

معاناة السكان في المحتشدات لا يمكن أن تختصر في سطور ولا في كتاب ويكفي أن نشير إلى أن عدد هذه المحتشدات بلغت سنة 1961 – 2600 محتشد وأنّ نزلاء هافاقوا 2.570.000 وتأثير هذا التجميع على نظام الجبهة كان سيّئا للغاية بشهادة أحد أقطاب الثورة الأخضر – عبد الله – بن طوبال حيث يقول ابن طوبال: "نجحت فرنسا بهذه السياسة في تحطيم النّظم التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في الأرياف وإضعاف تأطير الجماهير والحدّ من دعمها للثورة"(1)، وعليه فإن ما ذكرنا كان مجرد لمحة وجيزة وإطلالة سريعة من زاوية ضيقة وتظل كثير من الأحداث وخاصة تلك التي تمس بشرف المواطنين وكرامتهم طي الكتمان.

المعتقلات

كانت الاعتقالات في البداية انتقائية، وكان المعتقلون يختارون من بين الشخصيات السياسية أو الدّينية التي توهّمت سلطات الاحتلال أنها كانت وراء أحداث العنف كما تصفها.

فبعد خمسة أيام فقط من اندلاع الثورة، سلطة الاحتلال تحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتزج في حملة مسعورة بأكثر من ألفي مناضل ومسؤول من حركة الانتصار في السّجون، وذلك قبل أن تتضح لديها الصورة جليّة، وتحدّد الأطراف المباشرة التي كانت وراء الانتفاضة... وزير الداخلية الفرنسي – فرانسو ميتران – يظل مصرّا على أن حركة الانتصار متواطئة مع الانتفاضة، من حيث أنها وفّرت لها عناصر متطرفة.

صادف هذا الرأي هوى في نفس الحاكم العام: "روجي ليونار" فشنّ حملة اعتقالات واسعة شملت كثيرا من عناصر الحركة، ومنذ شهر ديسمبر 1954م بدأت موجة القمع تأخذ بعدا آخر وتشنّ الحملات على أوسع نطاق، وقد شملت زعماء

(1) تاريخ الجزائرالمعاصر لـ/ بشير بلاح – دار المعرفة – الصفحة : 60.

الحركة بشقّيها المصالي والمركزي، ومع مرور الزمن وتطوّر الأحداث وانتشار الثورة، راحت سلطة الاحتلال تعتقل كل مشتبه فيه، مناضلون قدامى في الحركة الوطنية، أعيان، شخصيات محلية، علماء، أقارب المجاهدين، بهدف تجريد المجتمع من طاقاته الحيّة بعزل هذه العناصر التي يفترض أنها تدعم الانتفاضة بشكل أو بآخر، وبالرغم من أن هذا التصور كان منطقيا من وجهة نظر الاستعمار، إلا أنه كان مبالغا فيه، ولم يأت بالنتيجة التي كان يتوخّاها، لأن معظم العناصر التي ألقي عليها القبض كان قد أصابها الذّهول لحظة الانفجار، ولم تستفق من هول الصّدمة إلا بعد أن وجدت نفسها محشورة في دهاليز أو مخيمات مطوقة في العراء، ولم يكن لها ضلع من قريب أو من بعيد فيما حدث، فالكثير من هؤلاء المعتقلين وبخاصة منهم مسؤولي الأحزاب والشخصيات الرّسمية كانوا يعتبرون ما أقدم عليه الثوريون عملية انتحارية، ووصفوا عملهم بالاستفزاز وبالمغامرة، وبالرغم من أن بذرة الوطنية ظلت تتأجّج في قلوبهم إلا أن فكرة العنف لم تكن واردة في حساباتهم الآنية على الأقل وحتمية الهزيمة كانت في نظرهم النهاية المفجعة للانتفاضة، وقد راحوا ينتظرون بوادر هذه الهزيمة للتأكيد على براءتهم مما نسب إليهم، غير أن شيئا من ذلك لم يحدث.

أما بقية المعتقلين من الطبقة المسحوقة من المجتمع، فلم تكن تشارك مسؤولي هذه الأحزاب في هذا التصور العقيم بالرغم من أنها لا تملك من المعطيات السياسية ومن البراهين الدّامغة ما تحاجج به غيرها، لذلك فهي لا تكلّف عن الدعاء للثورة بالنّجاح، لكنها لا تستطيع أن تجاهر بذلك، ولم تلبث شريحة ثالثة من المعتقلين المناضلين الذين عاشوا أحداث الانتفاضة وتجاوبوا معها وشاركوا في صنعها كمتعاطفين وكمناضلين ساهموا بشكل أو بآخر في أعمال العنف الدرامية التي سوف تأخذ بعد الآن اسم ثورة التحرير، بعد أن أكدت استمراريتها وصمودها أن لحقت بالركب وهذه الشريحة تحمل أفكارا أكثر تطرّفا

ونزعة أكثر عدائية بنيّة الانتقام لكرامة الوطن، لشرف الأمة، للعرض المداس، للقتل العشوائي، للتعذيب الوحشي، للإهانات، للسلب والنّهب، وهذه الصور المرعبة عندما تصل إلى أسماع المعتقلين ممن زجّ بهم في المعتقلات قبل أن تأخذ الأحداث بعدها المأساوي ستكون لها انعكاسات إيجابية على ذهنيات الكثير منهم، سيما بعد أن أكّدت طلائع جيش التحرير الوطني – تعد بالمآت – الصمود أمام حملات ضخمة قامت بها نخبة الجيش الفرنسي، فتنال بذلك إعجاب السكان فيظهرون لها المودة والتعاطف والمساندة غير المشروطة.

هذه الشرائح الثلاثة التي تم لمّها من مناطق مختلفة من الوطن ومن مستويات مختلفة وأعمار متفاوتة، وقناعات متباينة... تعيش وسط المعتقلات ظروفا متشابهة – نفس المعاناة، تتعرض لنفس الضغوطات، تعاني من نفس الإجراءات – ستجد نفسها في الأخير راضية أو مكرهة مجبرة على السير في النهج الوطني، وسوف تشارك إدارة الاحتلال بتعسّفها في تعميق مفهوم الوطنية في نفوس المعتقلين على حد قول الفيلسوف الفرنسي "بول سارتر" الذي يقول: "إن الاستعمار هو الذي يصنع الوطنية في الشعوب المستعمرة" وستتحول هذه المعتقلات إلى مدارس للتوعية والتعبئة والتجنيد خلافا لما أريد منها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك معتقلات خاصة بالمدنيين وأخرى خاصة بالعسكريين، ومعتقلات أخرى مختلطة، فمعتقل قصر الطير – بعين ألمان – سطيف خاص بالعسكريين – المجاهدون – وسجن الكدية بقسنطينة مختلط، فهو يضم مساجين عسكريين ومساجين سياسيين بالإضافة إلى سجناء الحق العام، وتنتشر في ربوع الوطن معتقلات كثيرة سنأتي على ذكرها فيما بعد خاصة بالمدنيّين.

الحياة داخل المعتقلات:

نظام العيش في المعتقلات يختلف بين معتقل ومعتقل لأسباب وعوامل مختلفة ومتداخلة منها: * أقدمية المعتقلين، * درجة خطورتهم، * انتماءاتهم السياسية، * أسباب الاعتقال، بالإضافة إلى معطيات أخرى يستخلصها ضباط الشؤون الأهلية من خلال التحقيقات الدّورية مع المعتقلين، كما أن المعتقلين أنفسهم على درجات ومستويات من الوعي، فهناك من ينهار لأول صدمة يتلقاها ويعيش طول حياته في المعتقل محبطا ومنهكا، كمن يدلي بتصريحات يعدّها وشاية ثم يندم عليها، وهناك من يفكر في أسرته فقط يخاف عليها الضياع... وهناك من يصمد أمام هذه الهزّات ويثبت لها، فلا تزعزعه الأحداث ولا تزلزله الصدمات، وهناك من يغلب عليه الشعور الدّيني، فيركن إلى الاستسلام، ويكثر من الدّعاء في انتظار أن يأتي الفرج من السماء، وألوان أخرى من البشر تجمعهم الوطنية الخالصة وتفرّقهم المشاعر والأحاسيس - سنة الله في خلقه - وللتخفيف من المعاناة اليومية، فإن كل شريحة تنصرف إلى ما يلهيها أو ينسيها همومها بدءا بالألعاب الفردية والجماعية، كلعبة الورق، والدومينو والشطرنج.

ولحسن الحظ فلا يخلو كل معتقل من متعلمين ومثقفين ممّن واتتهم الفرصة ليبلّغوا رسالات ربهم وينفضوا غبار الجهل والأمية عن زملائهم في السّجن، فكانوا يحدّدون مستويات المعتقلين ويصنّفونهم مهما كانت أعمارهم من شابّ مقبل على الدنيا إلى طاعن في السن متقدم في العمر، ومن ثمة يأخذون في إلقاء الدروس وتعليم المساجين القراءة والكتابة، ويرجع إليهم الفضل في تحرير كثير من المعتقلين من الأميّة القاتلة ومن الجهل المركّب، فخرجوا من المعتقلات وهم يطالعون الصحف ويكتبون الرسائل بأنفسهم، وقد تدرّج بعضهم إلى مستويات أعلى من الدّراسة، وارتقى إلى الثانوي والجامعي، وكانت بعض الدروس تطعّم بأفكار وطنيّة تساهم في رفع مستوى التكوين السياسي للمعتقلين، وتسلّط الأضواء على التطورات السريعة للأحداث على الساحتين الوطنية والدولية.



وهكذا تتحول هذه المؤسسات العقابية إلى مراكز إشعاع لتلقين المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة، كما تعمل على ترقية المعتقل وتثقيفه وتهذيبه في المجال السياسي.

دور المصالح الإدارية داخل المعتقلات:

تتعامل المصالح الإدارية للشؤون الأهلية مع المعتقلين تبعا لمستوياتهم التعليمية ولأقدميتهم في المعتقل، ولمعتقداتهم السياسية، وللأفكار التي يتبنّونها، بحيث يكاد كل فرد يكون عيّنة مستقلة بذاتها، وتعمل المصالح الإدارية في المعتقل على تقصي المعلومات واستخلاص النتائج لمعرفة الأفكار التي يتبنّاها كل معتقل على حدة، من خلال عمليات الاستجواب التي كان يخضع لها المعتقلون بصفة دورية، ومن التقرير الخاص المرفق بالمعتقل الذي يحدّد انتماءه السياسي وعلاقته بالثورة، ومن المراسلات الشخصية التي كان يتلقّاها في المعتقل والتي تمرّ وجوبا على مكتب خاص بالمصلحة الإدارية للإطلاع عليها، ومن عناصر مدسوسة تم ترويضها عن طريق الإغراء أو التهديد بالموت أو لها طبيعة خاصة وشعور وهمي بتفوق الدولة الفرانسوية والعنصر الأوروبي عموما، وبتخلف العنصر الأهلي الذي ينتمون إليه، وبالتالي، فهم يسعون للتقرب من هؤلاء المتفوقين بأية وسيلة ولو كان ذلك على حساب كرامة مواطنيهم وشرف أهاليهم.

هذه العناصر تعيش مع المعتقلين عيشة سويّة مثلهم، تؤدي دورها ببراعة تامة لا يظهر منها شيء يريب المعتقلين الآخرين، وعندما يريد ضباط الشؤون الأهلية استقدام هذه العناصر إلى مكاتبها للاستمتاع إلى عروض حال عن النشاط اليومي أو الأسبوعي أو الشهري حسب مقتضى الحال، فكانوا يقومون باستدعاء كل المعتقلين أو معظمهم حيث يتم استجواب الجميع على انفراد، وفي أثنائها يقوم الشخص العميل بتقديم حصيلة نشاطه للمصلحة المعنية دون أن يثير هذا العمل أية شكوك

أو شبهة لدى المعتقلين الآخرين، وعلى ضوء هذه المعطيات مجتمعة تتعامل المصالح الإدارية مع كل معتقل على حدة وتتابع بانتظام تطوّر هذه المعطيات أو استقرارها عنده مع مرور الزمن، ولا يقتصر دور ضباط الشؤون الأهلية على استغلال المعلومات الإدارية فقط، بل إن نشاطهم يتجاوز ذلك بكثير، فهم مدعوون إلى تكييف المعتقل وجعله ينحرف عن الخط الوطني، وذلك بزرع اليأس في قلوب المعتقلين من إمكانية النصر على فرنسا - الدولة العظمى - التي لا تقهر، ويذيعون أكاذيب بين المعتقلين مفادها أن مآت من المتمردين (المجاهدين) قد سلّموا أنفسهم للقوات الفرنسية بعد أن فقدوا الأمل وانهارت معنوياتهم، وأن القوات الفرنسية تطارد ما تبقى من فلول المتمرّدين في الأدغال وأن الثورة تعيش الربع ساعة الأخيرة على حد تعبير "لاكوست".

ومن الخطإ الادعاء بأن أساليب التضليل والدعاية التي كانت تقوم بها المكاتب الخاصة في المعتقلات كانت عديمة التأثير، وأن جميع المعتقلين كانوا محصّنين ضد الدعاية الاستعمارية ويتمتعون بقدر كبير من المناعة تجعلهم يجزمون بأن كل ما يأتيهم من ضباط الشؤون الأهلية لغو وبهتان وإثم مبين، ولا خير في كثير ولا قليل من نجواهم، فلا بد من أن تكون هناك شريحة لا تعرف النوايا الحقيقية لهذه المصالح أولها قابلية تصديق كل خبر تسمعه، سيما عندما يأتي من جهات رسمية. وعندما لا تنفع أساليب الطعن في المقدسات وفي الثوابت الوطنية، ولا يفيد الإغراء، وعندما يستعصي تذليل المعتقل ويصعب ترويضه وحمله على التخلي عن أفكاره الوطنية يحال إلى جهات أخرى مختصة حيث يتم تطويعه بوسائل أخرى أو تصفيته.

عمليات غسل المخ:

ففي كل معتقل تقريبا ضباط مختصون في هذا الميدان، مكلفون بحمل المعتقلين عن التخلي عن معتقداتهم الوطنية عن طريق الإقناع، وتتم العملية على



شكل دروس أو على شكل أسئلة تلقى في قاعات متعددة، يتم خلالها مراقبة ردود أفعال المعتقلين على الأسئلة المطروحة، وحسب ردود هذه الأفعال يتم تصنيفهم إلى مراتب ثلاثة:

1) مرتبة أقوياء الإرادة الذين لا ينفع معهم سوى تكثيف العقوبات أو الإعدام.
2) مرتبة متوسطي الإرادة وهم المتردّدون وهؤلاء يوضعون تحت الملاحظة المستمرة في انتظار استقرار وضعياتهم أو يحوّلون إلى مراكز أخرى.
3) مرتبة ضعاف الإرادة المتجاوبون مع المصالح الخاصة، وهؤلاء يوضعون في الخدمة بعد إعدادهم كمجندين في صفوفه بعد سلسلة من الاختبارات.

ومن ضمن الأسئلة التي كانت تلقى على السجناء (المعتقلين) وهي مرتبة حسب أهميتها:

1) هل أنت بخير أم أنت مريض تحتاج إلى طبيب؟
2) هل تريد أن تغادر المعتقل؟
3) هل قدمت فرنسا خدمات إيجابية للجزائر؟
4) هل يستطيع الشعب الجزائري أن يعيش بدون فرنسا؟
5) ألا تعتقد أن رمي قنبلة في مقهى مكتظ بالمدنيين عمل إجرامي ووحشي؟

إلى غير ذلك من الأسئلة.

التعذيب النفسي:

التعذيب النّفسي يأتي في الغالب مرادفا للتعذيب الجسدي ومكمّلا له، ويكون الغرض منه تحطيم كبرياء المعتقل ودفعه إلى التسليم والسقوط، وبالتالي التخلي عن النزعة القوميّة والاعتداد بالشخصية الوطنية، ومن جملة الأساليب المتّبعة في

التعذيب النفسي للمعتقلين مايلي: 1) الظلام الدامس في المراقد لإشعار السجناء بوجود نيّة لدى الإدارة في إعدام بعض المعتقلين، 2) منع الحديث بين المعتقلين وكل من تفوّه بكلمة يعاقب عقابا شديدا، 3) الحجز الانفرادي بدون سبب حتى يشعر المحتجز بنيّة الإدارة في إعدامه، 4) تعذيب المعتقلين أمام زملائهم وتسديد ضربات مؤلمة إلى أماكن حسّاسة من أجسامهم فيسقط المعذّب مغشيّا عليه ويشيعون خبر وفاته بعد أن يكونوا قد نقلوه إلى جهات أخرى، 5) ينقل بعض السجناء (المعتقلين) إلى زنزانات انفرادية، وخلال الليل يأتي جنود الاحتلال فيقفون أمام الأبواب ويتحدثون بصوت مسموع، هل نبدأ بقتل هذا أم الآخر، فقد تقرر إعدام الاثنين؟، فيجيب الجندي الآخر: بل نترك هذا إلى الغد ونقتل صاحبه، فيسمع المعتقل هذا الكلام فيصاب بالهلع والرعب، 6) وللمبالغة في تحطيم معنويات المعتقلين تقوم إدارة المعتقل بنصب مكبرات الصوت في كل مرقد من المراقد، وخلال الليل تذيع أخبارا كأنها بثّ إذاعي تصف فيها المجاهدين بالقتلة وبالمجرمين سفاكي الدّماء وبالمجانين وتنعتهم بنعوت وأوصاف تجرح شعور المعتقلين السجناء. ولو توقف الأمر هنا لهان، فسلطة الاحتلال التي لا تعير للقيّم الإنسانية معنى ولا للأخلاق قيمة ووزنا قادرة على ابتداع أساليب تتجاوز كل حدود وتتخطى كل الأعراف وتذهب إلى أبعد من ذلك لتؤكّد وحشيتها وتثبت همجيتها.

فمما يرويه المجاهد المعتقل: محمد الطاهر عزوي – رحمه الله – "أن زبانية المعتقل – لم يذكر اسمه، ولعله بوسوي – قاموا بتجريد أخوين شقيقين من ثيابهما – وقد تحفظ عن ذكر اسميهما مراعاة للآداب العامة والمساس بكرامة الشخصين – وأكرهوهما على ارتكاب الفعل المخل بالحياء في بعضهما عقابا لهما عن كتابتهما باللغة العربية"[1].

---

(1) مجلة التراث الصادرة عن جمعية التاريخ والتراث بباتنة، العدد: 3 بدون تاريخ، الصفحة: 95.

تكوين العملاء:

كانت السلطات الإدارية في المعتقل لا تكف عن محاولة تجنيد عناصر عميلة داخل المحتشدات ممن تم استنطاقهم في السّجون ولاقوا صنوفا من العذاب والعنت، فيخيّرون بعدها بين التعاون مع السلطات الاستعمارية وبين التعذيب مرة أخرى، فتنهار معنويات بعض الموقوفين ويظهرون القبول خوفا من أن يسلط عليهم العذاب من جديد، فيجنّدون كعملاء وسط مجموعات خاصة تحاول محاكاة المجاهدين في تحركاتهم وفي علاقاتهم مع المواطنين ترصد المجموعات القليلة أو العناصر المنفردة فتنقض عليها بكل وحشية فتقتلها أو تأسرها. وقد يحصل أن يظهر بعض الأسرى المعتقلين القبول بالعرض ويظهرون للعناصر الأخرى كل المودّة والإخلاص، وينشطون وسط المجموعة بشكل يرضي قادتهم الفرنسيين، حتى إذا واتتهم الفرصة وكان الظرف مناسبا والمكان ملائما لاذوا بالفرار وعادوا إلى رفاق السلاح لمواصلة درب الجهاد، ومن صور الاختبارات البسيطة التي يجريها ضباط الشؤون الأهلية للمعتقلين، الاختيار بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا دون إكراه، فمن اختار فرنسا وانحاز إليها، عليه أن يثبت صدق مشاعره من خلال تحيته للعلم الفرنسي، فيطلق بعدها سراحه، ويعود إلى أهله، ومن اختار جبهة التحرير الوطني يبقى رهن الاعتقال، ومما يرويه المجاهد المعتقل: محمد الطاهر عزوي في هذا الصدد "أنه نودي في معتقل "بوسوي" من طرف ضباط (لاصاص) سنة 1957م على 96 معتقلا أمروا بواسطة مكبر الصوت بالتوجه إلى الإدارة الموجودة داخل الثكنة العسكرية المحاذيّة والمشرفة على المعتقل، ولما خيّروا بين الأمرين – الولاء لفرنسا أو لجبهة التحرير الوطني – اختار عشرون شخصا منهم فرنسا فأطلق سراحهم ورفض ستة وسبعون معتقلا ذلك، فأعيدوا إلى المعتقل"[1]، هذه الاختبارات البسيطة لها أكثر من دلالة عند ضباط الشؤون الأهلية الذين جعلوا من المعتقلات

(1) نفس المرجع السابق.

مختبرات لتعديل التوجهات السياسية وتكييفها بما يتلاءم ورغبة الاحتلال ومن أبرز أهدافها: * الطعن في المقوّمات الأساسية للشعب الجزائري من أجل القضاء على النزعة الوطنية في نفو س الأهالي، كما يصفونهم، * التسليم بتفوق العنصر الأوروبي رمز الحضارة والعدالة والقيم الانسانية!.

ما كان يجري في المعتقلات شيء رهيب وفظيع يفوق الوصف، وهذه اللمحة ليست سوى إطلالة من نافذة ضيقة على مأساة صنعتها دولة تدّعي الحضارة والديمقراطية ضد شعب أعزل لا يملك من أسباب القوة إلا الإيمان بعدالة قضيته، فراح يسعى لاسترداد حريته المسلوبة فتحمّل من الأذى ومن العنت مالا تستطيع الأقلام التعبير عنه ومن التضحيات ما صار مضرب مثل بين الشعوب... إن الحياة في المعتقلات لا تخضع لنظام معيّن، بل تطبق فيها كل الأنظمة وأساس هذه الأنظمة وجوهرها التعسف المطلق في استعمال السلطة لتحطيم كبرياء المعتقل السجين وإفراغه من كل المثل ومن كل القيم النّبيلة عن طريق التعذيب النفسي والجسدي معا، حتى إذا خرج من المعتقل خرج معتوها شارد الذّهن تائها لا يحمل في ذهنه أي مشروع أو فكرة يدافع عنها، ويتحوّل بسهولة إلى أداة طيّعة مرنة ووسيلة مسخّرة جاهزة للاستغلال من قبل الكولونيالية.

أهم المعتقلات في الوطن:

- معتقل "قصر الطير" قرب عين ألمان – بسطيف – وهو خاص بالعسكريين، ولا يختلف في شيء عن معسكرات النازية خلال الحرب العالمية الثانية إن لم يكن قد تجاوزها.
- معتقل "شلال" غربي مدينة "أمسيلة" وغير بعيد عنها، أقيم في ماي 1955، وكان عبارة عن خيام – 75 خيمة – أقيمت في العراء، اقتلعته رياح هوجاء، ولم يعد له الآن أثر.

- معتقل "الجرف" شرقي مدينة "أمسيلة" افتتح في أوت 1955م، وقد أنشئ هذا المعتقل خلال الحرب العالمية الثانية، وهو عبارة عن أبنية متواضعة أقيمت في العراء.
- معتقل "بوسوي" ويقع في جبال "الضاية" ناحية "بلعباس" وهو عبارة عن ثكنة بنيت خلال سنة 1845م، افتتح هذا المعتقل كذلك خلال شهر أوت 1955م.
- معتقل "أفلو" ويقع في ولاية "الأغواط" حاليا، وكان مخصّصا في البداية لقادة الحركات السياسية والإصلاحية، وفيه سجن الشيخ: محمد البشير الإبراهيمي.
- معتقل "سان لوي" أو "بطيوة" في أرزيو في ناحية وهران.
- معتقل "أركول" وهو من أخطر المعتقلات يقع غربي مدينة وهران وغير بعيد عنها – زبانيته متعصّبون إسبان، أفظاظ غلاظ شداد على السجناء ليس في قلوبهم أدنى قدر من الشفقة أو الرحمة.
- معتقل "سيدي الشحمي" يقع جنوبي مدينة وهران كذلك افتتح سنة 1957م.
- معتقل "تيشي" قرب مدينة بجاية.
- معتقل "لودي" ويقع غربي مدينة "لمدية"



سعد حب الدين من الأوراس في معتقل "بطيوة" 1955م

كان قد وضع خصّيصا للشيوعيين الأوروبيين منذ سنة 1958م ثم ضم إليه الجزائريون من كل الشرائح.

هذه أشهر المعتقلات، وهناك معتقلات أخرى منتشرة عبر ولايات الوطن.

الفَصْلُ الثَّانِي
نشأة القاعدة الشرقية

تعد منطقة سوق أهراس مجالا حيويّا مهمّا، بالنسبة للولايتين الأولى والثانية، وهي بالنّسبة للمنطقة الثانية (الولاية الثانية) التي تعتبر جزءا من ترابها حسب التنظيم الذي أقرّه القادة التاريخيون (مفجّرو الثورة) أهمّ لأنها تمثل المعبر الوحيد الممكن إلى خارج التراب الوطني عبر – تونس – خلافا للولاية الأولى، أوراس – النمامشة – التي لها حدود مشتركة مع البلاد التونسية، يمتد من شمال الوانزة إلى شرقي بئر العاتر ويعدّ جزءا من ترابها حسب التنظيم المعمول به، غير أن ما حصل بالنسبة لناحية سوق أهراس كان خلاف ذلك، إذ أن قادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) لم يتمكنوا من بسط نفوذهم على ناحيتي "عنابة وسوق أهراس" التي أسندت قيادتها إلى المناضل: عمار بن عودة أحد أعضاء "جماعة 22" ولم تسجل فيها ليلة أول نوفمبر أية عملية تشعر سلطة الاحتلال بامتداد الثورة إلى هذه الناحية، وحول هذه النقطة يقول العقيد: ابن عودة في استجواب أجرته معه جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة – بباتنة – وهو بصدد الحديث عن أسلحة بعثت بها الأوراس إلى الناحية التي كان يشرف عليها – عنابة – بتاريخ 1954.10.26 "أخذ ابن طوبال 11 قطعة بينما أخذ زيغود 15 قطعة ولم آآخذ أية قطعة، والسبب هو أنه لا يوجد معي أي جندي في هذه الناحية"[1]، وللعقيد عمارة بوقلازة رأي آخر في الموضوع سنأتي على ذكره في موضعه، غير أن جماعة باجي مختار – من جماعة: (22) والذي أفلت من قبضة الشرطة الاستعمارية ساعات قبل الإنفجار، وذلك يوم 31 أكتوبر 1954م، ظلت تنتظر وصول المناشير من القيادة (بيان أول نوفمبر)، وعندما لم تصل هذه المناشير في الموعد، قامت بقطع خطوط الهاتف والكهرباء، والهجوم على

(1) مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية – إنتاج جمعية أول نوفمبر، الصفحة: 564.

منجم بوادي الشحم أين جردت فرنسيّا وزوجته من سلاحيهما، بعد أن تمكّنت من الاستحواذ على كمية من المتفجرات ومن البارود من المنجم، كما قامت نفس المجموعة بتدمير خط السّكة الحديدية وانسحبت إلى ناحية "مجاز الصفا" فراحت القوات الفرنسية عن طريق الوشاة تتابع تحرّك هذه المجموعة، وما لبثت أن حددت مكان تمركزها في مزرعة "دالي شوّاف" فقامت بتطويقها، وبعد وصول النجدات من: قالمة، وعنابة، وسوق أهراس، حاصرت المجموعة حصارا محكما ودخلت معها في اشتباك تحول إلى معركة غير متكافئة (25 مجاهدا) في مواجهة فيالق قدمت من عدة جهات، وبعد يوم وليلة من القتال سقط جميع أفراد المجموعة بين قتيل وأسير واستشهد قائد المجموعة: باجي مختار – 20 نوفمبر 1954 – ولم ينج من أفراد المجموعة سوى المجاهد: عبد الله أنواورية... وبسقوط الشهيد: باجي مختار تصبح ناحية سوق أهراس بدون قائد ميداني يتولى الإشراف على العمل المباشر في التنظيم وفي التسيير، ولم يعد عمار بن عودة الذي أسندت إليه قيادة المنطقة مهمة التنسيق بين الأفواج المنتشرة عبر منطقتي سوق أهراس وعنابة قادرا على التكفل بهذه المهمة، كما لم تعد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قادرة بدورها على بسط نفوذها على منطقة تعد جزءا من قطاعها الجغرافي، نظرا للمشاكل التي كانت تتخبط فيها في البداية، وظل مجاهدو هذه الناحية يبحثون عن موقعهم في الخارطة السياسية للوطن قصد الخروج من الجمود القاتل الذي عانت منه أفواج النّاحية التي ظلت في عزلة تامة عن بقية الجهات، مما أثار مخاوفهم من الفشل المحتمل.

وحول هذه النقطة يقول العقيد: عمارة بوقلازة أحد قيادي الناحية، فيما بعد "بأن الفوج الذي التحق به أمضى قرابة أربعة أشهر في الجبل دون أن يتّصل به أحد بما فيهم: عمار بن عودة المسؤول المباشر، والذي منع أفراد الفوج من القيام بأيّ عمل ما عدا الأكل والنوم"...

ويضيف العقيد بوقلازة: "لو كان النظام في المنطقة الثانية قائما وقويّا ما ترك فوجا يتكون من 10 أو 12 مجاهدا ينتظرون مسؤولهم طيلة هذه المدة دون السّماح لهم بالقيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو العودة إلى منازلهم"(1)، فشعر مجاهدو ناحية سوق أهراس أن المنطقة الثانية قد تخلت عنهم منذ بداية الثورة بدليل أنها لم تكلف نفسها عناء التحقيق في موت الشهيد: باجي مختار، بإرسال لجنة للتّحري في الموضوع والعمل على تجديد الهياكل النظامية، فاتصل جبار عمر أحد القادة المحليين بإدارة المنطقة الأولى "أوراس – النمامشة"، وقصد احتواء الموقف أرسلت المنطقة الأولى إلى ناحية سوق أهراس، أحمد تيفورغي المعروف بأحمد الأوراسي على رأس فصيلة من 40 مجاهدا خلال النصف الأول من سنة 1955م في مهمة استطلاعية، هدفها التعرف على جبال الناحية، وحول مهمة هذه الفصيلة يعلق السيد العقيد: بوقلازة عمارة حيث يقول: "وإن كنّا نحن قد أحسسنا بوجود خلفيات أخرى حول قدومه"(2) مع أنه كان قد أثنى في موضع آخر من نفس المجلة على هذه الفصيلة من مجاهدي الأوراس عندما قال: "وفي الجزائر التقيت بأحمد الأوراسي في جبل بني صالح على رأس فوج من مجاهدي الأوراس جاءوا لاكتشاف المنطقة، وكان أعضاء الفوج فعلا مجاهدين معظمهم يحفظ القرآن الكريم ويرتّلون ما تيسر من آياته كل ليلة بعد العشاء، وعندما اختلطنا بهم وجدناهم كما يقول الوهرانيون كلهم (طلبة) وحفاظا للقرآن وشجعانا وأذكياء وذوي إقدام وطاعة، فقضينا معا حوالي شهر ونصف واشتركنا في عمليات عسكرية ضد العدو"(3)، وقد حاولنا أن نتبيّن الخلفية التي كانت تخيف العقيد: بوقلازة من وراء إرسال هذه السرية إلى ناحية سوق أهراس من قبل الإدارة في الأوراس، فلم نجد لها أثرا إلا في إطار تنشيط العمل الثوري وتوسيع نطاقه، فقيادة الثورة في الأوراس كانت تعاني من ضغوط قوية ومن

---

(1) تصريح العقيد: عمارة بوقلازة لمجلة أول نوفمبر العددان: 112 – 113 الصفحة: 18.

(2) تصريح العقيد: عمارة بوقلازة لمجلة أول نوفمبر العددان: 112 – 113 الصفحة: 14.

(3) تصريح العقيد بوقلازة لمجلة أول نوفمبر العددان: 112 – 113، الصفحة 12.

حصار شديد محكم فرضته قوات الاحتلال على المنطقة من خلال الحملات العسكرية المتتالية بدءا بحملتي "فيوليت" و"فيرونيك" التي شرع في تنفيذهما بداية من 19 جانفي 1955م، قصد القضاء نهائيا على النّواة الحية للثورة في الأوراس وفي الشمال القسنطيني، وقد استقدمت فرنسا من أجل ضمان تحقيق هذا الهدف أكثر الجنرالات خبرة ومقدرة أمثال الجنرال: شاريير صاحب المقولة الشهيرة: "إنما جئت هنا لأخيّر الشاوية على أي حطب يشوون"[(1)] والجنرال: بارلانج، قائد أكثر الفيالق أوسمة، والكولونيل: ديكورنو الموصوف ببطل الهند الصينية، وصاحب الشائعة "الأوراس مهد الثروة وسيكون قبرها"[(2)]، فعندما شعرت قيادة الثورة في الأوراس بهذه الضغوط حاولت أن تفكّ الحصار عن نفسها بنفسها، وذلك بخلق بؤر أخرى للتوتّر حولها تثير قلق قوات الاحتلال فتسحب قسما من قواتها لمواجهة تحدّيات أخرى حول المنطقة، فأرسلت عدة فصائل إلى جهات مختلفة منها:



العقيد: ديكورنو الموصوف ببطل الهند الصينية وصاحب الشائعة: (الأوراس مهد الثورة وسيكون قبرها)

1) فصيلة قادها "أحمد تيفورغي" إلى ناحية سوق أهراس

2) فصيلة قادها "عبد الحفيظ طورش" إلى ناحية بريكة وجبل بوطالب.

3) فصيلة قادها "مصطفى أرعايلي" إلى ناحية سطيف ورأس الوادي ووصلت إلى المعاضيد.

4) فصيلة قادها "الصادق جغروري" إلى ناحية الزاب الغربي غربي بسكرة.

---

(1) حرب الجزائر لـ/ هنري علاق ج - 3 - الصفحة: 492.

(2) مذكرات العقيد الطاهر الزبيري، الصفحة: 249.

5) فصيلة قادها "محمد عبدلّي" إلى شمالي الصحراء حيث وصلت إلى مشارف "تقرت".

6) فصيلة قادها محمد عثماني إلى ناحية أم البواقي وجبل لفجوج.

وما لبثت قيادة الثورة في الأوراس أن أرسلت الوردي قتال على رأس جيش من منطقة – تبسة – للإشراف على ناحية سوق أهراس، وبذلك تصبح هذه الناحية ملحقة عمليا بالمنطقة الأولى (أوراس – النمامشة)، غير أن خلافات حادّة مع عناصر معروفة في الجهة أمثال: جبار عمر بدأت تبرز بالإضافة إلى ظهور نواة صلبة أخرى من عناصر كانت ترى في نفسها الكفاءة والقدرة على التسيير مثل: * عبد الله بلهوشات، * عبد الرحمن بن سالم، * محمد عواشرية، * صالح باي، فراحت تتطلع إلى قيادة الناحية، مما أدّى إلى تشكيل لجنة من قبل قيادة الثورة في الأوراس للتحقيق في الموضوع، وكان من نتائج هذا التحقيق إعدام جبار عمر المعروف في أوساط المجاهدين بالشجاعة والإقدام، وكان من القادة المحليين التابعين لباجي مختار، وقد وصل صيته إلى ابن بولعيد، ولما لقيه في اجتماع وادي العطاف بتاريخ 13 مارس 1956م أثنى عليه وشكره وقال له: آأنت جبار عمر الذي أرعد العدو. وظل الأمر على ما كان عليه إلى أن فوجئ الوردي قتال بقرار من الإدارة في الأوراس يدعوه إلى إشراك لجنة التحقيق في إدارة شؤون الناحية، نظرا لتردّي الأوضاع، شعر بأن هذا القرار هو بداية النهاية فعزم على الرحيل قبل الإقصاء، فجمع إخوانه من النّمامشة وتدارس معهم الوضع، وقرّروا في الأخير الانسحاب إلى الجبل الأبيض والإعتصام به – وفي مراجع أخرى أن هذا الرحيل كان بأمر من أشريط الأزهر – وهكذا تظل هذه الناحية محل تجاذب بين المنطقة الثانية التي لا تريد التخلي عنها ولا تحرص في نفس الوقت على إقامة الهياكل النّظامية فيها والمحافظة عليها، وبين المنطقة الأولى التي تعمل على تفعيل النشاط الثوري فيها رغم العجز في التسيير الذي كانت تعاني



منه والتداخل في المسؤوليات وبعض التجاوزات، وقد أثار هذا الوضع قلق قادة محليين وجدوا أنفسهم محل تجاذب بين قيادات لم تقم بمسؤولياتها كما ينبغي، فراحوا يفكرون في إنشاء منطقة مستقلة لا تخضع لأي من القيادتين، يقول العقيد بوقلازة أحد القادة المحليين المعنيين "ثم عملت مع الإخوة، رباحي نوار والحاج علي وعبد الله بلهوشات وبوجمعة عوادي ومحمود الشريف، على إخراج تلك الفكرة إلى حيز الوجود بجمع شتات سوق أهراس والنّمامشة وسدراتة والبيضاء وجزءا من الناحية الثانية التي يقودها عمار بن عودة وجعلها ناحية واحدة يطلق عليها اسم "ولاية سوق أهراس"[1] وقد جاء في مذكرات العقيد الزبيري "أن قادة منطقة سوق أهراس اجتمعوا في زاوية "سيدي قدور" بولاية الكاف - تونس - وذلك بعد مقتل: جبار عمر ورحيل: الوردي قتال وجماعته واتفقوا على تعيين: عمارة العسكري (بوقلازة) قائدا على النّاحية"[2]، وفي ملحمة الجزائر الجديدة لـ/ المجاهد: عمار قليل أن اجتماع زاوية سيدي قدور لم يسفر عن أية نتيجة، إلا أنه وبعد مشاورات وأخذ وردّ تشكلت ولاية سوق أهراس، فلما جاء مؤتمر الصومام قبل الفكرة، لكنه ألغى هذه التسمية وأعطاها إسم: القاعدة الشرقية، ويورد العقيد: الزبيري في هذا الشأن أن عبد الله بلهوشات أراد تشكيل ولاية أخرى تتكون من: أم البواقي وعين البيضاء وعين مليلة ومسكانة، وسدراتة، على غرار ما كان يريده عمارة بوقلازة من تشكيله لولاية سوق أهراس ونصّب نفسه قائدا على هذه الولاية برتبة عقيد وأرسل إليّ مبعوثا لكي التحق به لأني من نفس الجهة فأجبته ساخرا: هل تريدون تكوين ولايات متحدة؟! ويقول العقيد الزبيري وأضفت بنبرة حادة: "أنا لا أعترف إلاّ بالتقسيم الأول الذي وضعته القيادة التاريخية للثورة"[3]، وبالرغم من أن الولايتين

(1) مجلة أول نوفمبر العدادن: 112 – 113 الصفحة: 15، تصريح العقيد: بوقلازة.
(2) (3) مذكرات العقيد الزبيري الصفحة: 177.

الأولى والثانية لم تعترضا عن تشكيل القاعدة الشرقية التي ظلت هياكلها النظامية مفككة وغير مستقرة طوال سنتين كاملتين تقريبا، غير أن طموح قائد القاعدة الشرقية العقيد: بوقلازة في ضمّ ناحية النمامشة وعين البيضاء وجزء من الناحية الثانية - عنابة - التي يقودها ابن عودة ظل قائما وسوف تترتّب عنه مشاكل حول الحدود، وقد طرحت المسألة على لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارها الهيأة العليا المنبثقة عن مؤتمر الصّومام، فوجدت هذه الهيأة نفسها أمام الأمر الواقع وخاصة بعد أن أصرّ قائدا هاتين المنطقتين على تشكيل ولايتين جديدتين منفصلتين غير تابعتين لا للولاية الأولى ولا للثانية بسبب تخلي هاتين الولايتين عن التزاماتهما اتجاه هذه المناطق، فأرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد: عمر أوعمران، فاجتمع بقادة سوق أهراس في - باجة - بتونس، وأرسل بعد الاجتماع تقريرا إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يقترح فيه جعل منطقة سوق أهراس منطقة للتموين بالسّلاح وبخاصة أنها تقع على الحدود مع تونس - مقر الهيئة التنفيذية للثورة، فاستصوبت لجنة التنفيذ هذا الاقتراح، نظرا للمشاكل الحادة التي كانت تعاني منها الولايات في الداخل في مجال التسليح، ولتسوية مشكلة الحدود قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين: محمود الشريف، وهو أصيل مدينة - تبسة - قائدا للولاية الأولى - وبذلك تكون قد حسمت مسألة ضم تبسة إلى القاعدة الشرقية، كما قامت لجنة التنسيق بترقية: بلهوشات إلى رائد وتعيينه عضوا في مجلس قيادة الولاية الأولى، ولم تعترف به، كعقيد على رأس ولاية محدثة بطريقة غير نظامية، وقرّرت لجنة التنسيق كذلك رفض أي زيادة في عدد الولايات غير الولايات التاريخية. وعلى الرغم من قرارات التسوية هذه، فإن معالم الحدود تبقى غير واضحة وتستوجب التعيين حتى تتكفل كلّ ناحية بالمسائل النظامية والعسكرية بكل حرية داخل حدودها الإقليمية وقد برزت في هذا المجال مشكلة الحدود بين سدراتة التي كان على رأسها: الصالح



السوفي والقاعدة الشرقية التي نشأت حديثا، تفاقم النزاع حتى اقترب من المواجهة المسلحة مع جماعة بلهوشات في سدراتة، وقد شكل العقيد: بوقلازة لجنة تتكون من: الطاهر الزبيري، رئيسا، ويوسف بن الصيد وعبد الرحمن بوراوي ومحمد عبادة أعضاء، بحيث تتولى هذه اللجنة مسألة تسوية الحدود والفصل في النزاع بالاتفاق مع جماعة بلهوشات التي كانت ترى أن هذه المناطق تابعة إداريا للبلدية المختلطة - سدراتة - فتم رسم الحدود بينهما.

وهكذا تبرز إلى الوجود - ولاية أخرى - زيادة على الولايات التاريخية التي أقرها القادة التاريخيون الستة وتحمل اسم: القاعدة الشرقية، وتضم ناحية سوق أهراس والقالة وأجزاءا من عنابة، وتتمتع بالاستقلال التام عن الولايتين السابقتين اللتين ارتبطت بهما اسميا طيلة سنتين تقريبا وبالسيادة الكاملة على أراضيها إلا ما يتعلق بالتنسيق والتنظيم.

ولكي تتمكن هذه الولاية الفتية من أداء المهمة المنوطة بها حسب ماأقرته لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد أن أعطت لها هذه اللجنة هيكلة شبيهة تماما بالهيكلة المعمول بها في الولايات الأخرى، عيّنت على رأسها: عمارة بوقلازة، برتبة: عقيد، ومجلسا عسكريا يتكون من: 1) الرائد: محمد عواشرية، 2) الرائد: الطاهر غروطة، 3) الرائد: سليمان بلعشاري، وقسمت القاعدة الشرقية إلى ثلاث مناطق: أ) المنطقة الأولى: بقيادة شويشي العيساني وتضم القالة ونواحيها، ب) المنطقة الثانية: بقيادة: عبد الرحمن بن سالم وتشمل شمال سوق أهراس، ج) المنطقة الثالثة: بقيادة: الطاهر الزبيري وتشمل جنوب سوق أهراس من حدود سدراتة إلى الحدود التونسية، وينشط في كل منطقة من هذه المناطق فيلق عسكري يقوده قائد المنطقة بمساعدة ثلاثة ضباط برتبة ملازم أول يتولى الأول الشؤون العسكرية ويتكفل الثاني بالشؤون السياسية ويقوم الثالث بوسائل الاتصال، وكل فيلق من هذه الفيالق يقسّم إلى كتائب وكل كتيبة إلى فصائل والفصيلة إلى أفواج، حسب التنظيم المعمول به في

الجيوش النظامية، وهذا التوزيع يسمح لها بالمناورة كما يسمح لها بالتحرك السريع عند الضرورة وفي أكثر من مجال، أهمها: مساعدة الوحدات المحملة بالسلاح والعابرة للمنطقة اتجاه الولايات الداخلية التي ظلت تعاني من عجز شبه دائم في مجال التسليح لمواجهة تحديات الاستعمار المتزايدة.

التسليح أخطر مشكلة واجهت الثورة

تعد مشكلة التسليح من أعوص المشاكل التي لازمت الثورة التحريرية في الداخل من بداية الثورة إلى نهايتها، رغم المساعي الحثيثة التي بذلت من طرف عناصر تنتمي إلى المنظمة الخاصة منذ إنشائها في فيفري 1947م، وقد تكون المنطقة الأولى - أوراس النمامشة - أوفر المناطق حظّا في مجال التسليح في بداية الثورة، إذ استطاعت أن توفّر مخزونا من السلاح والذّخيرة اعْتُبِر كافيّا لتسليح قوة قوامها - ثلاث وحدات عسكرية 359 - شخصا كانوا النواة الأولى في الأوراس ليلة الفاتح من نوفمبر حسب وثيقة تم ضبطها عند ابن بولعيد عند القبض عليه في تونس، ولم تكن الولايات الأخرى على نفس الدّرجة من التسليح أو التنظيم، فالولاية الثانية حسب عمار قليل أحد مجاهدي هذه المنطقة لم يتجاوز فيها عدد المشاركين ليلة أول نوفمبر 17 مجاهدا يملكون سلاحا حربيّا واحدا - نوع (قارة نصف آلي)، أما بقية المجاهدين فقد كانوا مسلحين بأسلحة صيد، لذا كانت العمليات فيها غير ناجحة، وبعضها لم ينفذ تماما.

وقد اقتصرت العمليات في الولاية الثالثة عن تخريب للأعمدة الكهربائية وقطع لخطوط الهاتف وتجريد أحد حراس الغابة من سلاحه، وقد يكون مخطط الولاية الرابعة أكثر طموحا فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المبرمجة، وقد تمكنت بعض المجموعات من تنفيذ هجماتها بنجاح وأخفقت مجموعات أخرى، لأسباب أمنية، غير أن هذه العمليات أثارت ضجة إعلامية كبرى وهو ما كانت تهدف إليه الثورة

في بداية انطلاقها، بالإضافة إلى أنها تمكنت من الاستيلاء على خفارة ثكنة "بوفاريك" وغنم عشر بنادق حربية، ولم يكن الأمر كذلك في الولاية الخامسة بسبب اكتشاف نشاط بعض الخلايا أثناء التحضير للهجمات وبسبب كذلك النقص الفادح في السّلاح، حتى أن قائد الولاية – ابن مهيدي – نفسه حسب شهادة زميله: محمد بوضياف لم يكن بحوزته سوى مسدّس وعيارين، وكان قد التقى به في وادي ملوية قرب الحدود الجزائرية المغربية في مارس 1955م وعبّر له – ابن مهيدي – عن قلقه البالغ فيما يتعلق بالتّسليح بصفته (بوضياف) منسق الثورة بين الداخل والخارج، عندما قال له: "السلاح السّلاح وإلا اختنقنا"[1].

سلاحكم فوق أكتاف عدوكم:

شعار رفعه الشّهيد: زيغود يوسف أمام جنوده عندما عجز عن إيجاد أدنى قدر من التكافؤ بين عدد المتطوّعين وبين عدد البنادق التي يتمّ غنمها أو التبرّع بها من قبل المواطنين، فاشتد الضغط وكثر الطلب، وراح الفارق يتسع كلّ يوم والهوّة تزداد، حتى ثبت أن هذا الشّعار لم يعد مجديّا من الناحية العمليّة، لأن انتزاع السلاح من العدو يحتاج إلى تسليح مماثل وإلى تدريب جيد وشجاعة فائقة وقدرة على الاقتحام، وهذه قلّما تجتمع في شخص، وفي انتظار حلول مرتقبة لهذه المعضلة يقوم بها قادة الثّورة في الخارج، راح المجاهدون يبحثون عن حلول عاجلة لمواصلة مسيرة الثورة بأدنى الوسائل، فراحوا يطرقون أبواب البيوت وينتزعون الأسلحة من السكان، ومن حراس الغابات ومن الأوروبيين المزارعين،



قوات الاحتلال تقوم بتجريد السكان من أسلحتهم

(1) ملحمة الجزائر للمجاهد: عمار قليل الجزء الأول الصفحة: 234 عن جريدة الشعب 1988.11.18م.

وقد لاقوا في ذلك جهدا وعنتا كبيرين لعدم تفهّم السّكان للوضعية، فكان المجاهدون يخيّرون مالكي الأسلحة من الجزائريّين بين التّبرّع بها للثورة أو بيعها، فإذا لم يقبلوا بذلك يجرّدون منها عنوة، وقد يبدي بعضهم المقاومة فيضطر المجاهدون إلى الانسحاب أو استعمال القوة ضدّه لانتزاع السّلاح منه، - حسب مقتضى الحال - وعندما علمت سلطات الاحتلال بذلك سارعت بدورها إلى تجريد السكان من أسلحتهم حتى لا تقع في أيدي الثوار، فإذا أنكر أحدهم ملكيته للسلاح، فهذا يعني عند قوات الاحتلال أنه تبرّع بها للثورة فيعذّب عذابا أليما، وقد يسجن أو يعدم أو يغرّم، في حالة تدخّل شفعاء، فلما وجد المواطنون أنفسهم بين نارين، وتواترت الأخبار بين السكان بوجود مجاهدين يعملون على تحرير الوطن في مختلف مناطق البلاد، ثارت في نفوسهم الحميّة الوطنية، وقدّم الكثير منهم أسلحتهم طواعية للثورة.

وبما أن الأسلحة تظل عرضة للضياع والتّلف بالاستعمال أو السّلب أو الانتزاع عند الموت مما يجعل الفارق يظل ثابتا وكمية السلاح المتوفرة لا تكافئ عدد المتطوّعين للجهاد من المواطنين على الدّوام، ومما يحزّ في نفس القائد أن يرى جنوده بدون أسلحة أو بأسلحة لا تكافئ أسلحة عدوهم، فيدفعه هذا إلى البحث عن مصادر للتموين بالسلاح وعن طرق الإمداد ووسائله، ولهذا الغرض شدّ ابن مهيدي الرّحال إلى القاهرة حيث مقر الوفد الخارجي عن طريق المغرب، وقد استطاع ابن مهيدي بالتنسيق مع الوفد الخارجي وبمساعدة السلطات في مصر أن ينقل شحنة من الأسلحة من ميناء الإسكندرية بواسطة الباخرة "آتوس" إلى المغرب ولنفس المهمة سافر ابن بولعيد وخلال نفس الفترة تقريبا – بداية 1955 – متوجها إلى المشرق إلا أنه أُسر عندما كان على مقربة من الحدود الليبية بالأراضي التّونسية، وكان قد اعتاد الذهاب إلى ليبيا التي تتوفر على مخزون كبير من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ومن هذا المخزون كانت الأوراس تتموّن قبل اندلاع الثورة بطرق شتى.

مواقف الدول العربية اتجاه دعم الثورة في الجزائر:

كانت مصر في البداية أكثر الأنظمة العربية تجاوبا مع الثورة في الجزائر، وأكثرها استعداد لتقديم الدعم الممكن لاستمرار الكفاح المسلح إلى حين تحقيق المطالب الشرعية، وكان النظام الناصري ذي الاتجاه القومي والنّزعة التحررية يدرك تماما الأخطار التي ستنجرّ عن هذا الدّعم، غير أن الواجب القومي كان فوق كل اعتبار بالنسبة لعبد الناصر، وقد تلقّت مصر مع بداية الثورة عدة تحذيرات من فرنسا، إلا أن تلك التحذيرات لم تثن مصر عن موقفها المساند للقضية الجزائرية، كما كان لارتباط السيد: أحمد بن بلة بحاشية جمال عبد الناصر بعلاقات خاصة أثر إيجابي في تمتين العلاقات مع الدولة المصرية عموما وجعلها تُقْدم على تقديم دعم غير مشروط للكفاح المسلح في الجزائر، وفي هذا الصدد يقول العقيد: فتحي الذئب – ضابط مخابرات مصري مكلف بالتنسيق مع الثورة الجزائرية – "التزاما منّا بتنفيذ قرار الرئيس: جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالسلاح وبالذخيرة الحربية، ولمعرفتنا بإمكانات الإخوة الجزائريين المحدودة من الأسلحة والذخيرة، باشرنا التحضير لتزويدهم وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذّخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية، مع التركيز على منطقة الأوراس التي تستند إليها الثورة كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات... وحلقة اتصال بين هذه الولايات وبين المشرق"[1] كانت الوعود بتقديم الدعم المادي في شكل شحنات من الأسلحة والذخيرة خطوة عملاقة تستحق الثناء، لكنها ليست الحل النّهائي، إذ أن نقل هذه الشحنات إلى الجزائر دونه متاعب، فتعيين وسائل النقل، وتحديد ممرّات العبور، وتوفير الأمن، والتزام السرية التّامة، سيما وأن هذه الشحنات سوف تعبر "ليبيا" التي تتمركز بها قواعد أميريكية وبريطانية لها عيونها في الوطن الليبي، ولا

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لـ/ عمار قليل الجزء الأول، الصفحة : 261.

شك كذلك أن أهمّ المحطات في ليبيا كالموانئ والمطارات والممرات... تظل خاضعة لمستخدمي هذه القواعد عن طريق المراقبة المستمرة، ولم يكن الوفد الخارجي يجهل هذه الأخطار، لكنه لن يستسلم للأمر الواقع بأي حال، وسيحاول تمويه هذه العمليات وإيجاد سُبُلٍ تَصرف أنظار المتتبّعين وتبعد الشبهة عن عمليات العبور لتحول دون وقوعها في قبضة القوات المعادية.

"فَتَحْتَ غطاء الشركة الشرقية للملاحة والتجارة تنطلق أول شحنة من ميناء الاسكندرية غداة اندلاع الثورة، وصلت هذه الشحنة إلى ميناء زواوة (غرب طرابلس) الليبي في الثامن من شهر ديسمبر 1954م ومن ميناء زواوة تم نقل الشحنة إلى ميناء "جرجيس" التونسي لتأخذ طريقها إلى الحدود الجزائرية الشرقية"[1] وشملت عملية الإمداد الجهة الغربية من الوطن بداية من مارس 1955م بواسطة "اليخت" دينا الذي أرسى بالناظور بالمملكة المغربية، وقد توالت عمليات الإمداد بعد ذلك بانتظام تقريبا، تحت إشراف كل من:



خرق ووسائل نقل الأسلحة من الخارج

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 350.


السيد: أحمد بن بلة، عضو البعثة الخارجية مكلف بالتسليح

أ) 1) أحمد بن بلة، 2) علي محساس، من الناحية الشرقية عبر كل من ليبيا وتونس.

ب) 1) محمد بوضياف، 2) محمد العربي بن مهيدي، من الناحية الغربية بواسطة القوارب، وتعد عملية المتاجرة بالسّلاح وتهريبه نحو الجزائر من أخطر المهامّ الملقاة على كاهل الوفد الخارجي، بالرغم من الدّعم الضّمني الذي كانت دول الطوق (المحيطة بالجزائر) تقدمه للثورة الجزائرية سواء على المستوى الرّسمي أو على المستوى الشعبي.

وتحمل هذه الرسالة – من أحمد بن بلة إلى عمارة بوقلازة – أكثر من دلالة على أن الوفد الخارجي كان يتابع تطورات الموقف في الداخل، ويحاول تلبية حاجيات كل منطقة على حدة، كما تؤكد الرسالة وجود ما وصف بالتعفّن في الحدود الجزائرية التونسية، ولعل أحمد بن بلة كان يقصد التوزيع غير العادل لشحنات الأسلحة التي كان قادة المناطق يتهافتون عليها لعدم وجود تمثيلية صارمة في تونس تفرض النظام والعدل في التوزيع (نسخة من الرسالة).


دورية من المجاهدين عائدة من الخارج لدعم الكفاح المسلح

Cher frère Amara

Je suis très heureux de l'occasion qui m'est offerte pour t'écrire et t'établir ainsi une liaison indispensable pour la bonne marche de notre travail.

Je ne peux pour cette fois répondre à toutes les questions de ton volumineux courrier que j'ai lu ce matin même. Le frère Ait Ahcen t'entretiendra de la plupart de ces questions.

Pour toutes tes demandes touchant l'organisation de l'Armée et du Front de Libération, ce sera pour le prochain courrier très prochainement in cha Allah.

Je tiens néanmoins à porter les précisions suivantes:

Un très important matériel vous sera dès maintenant acheminé et qui satisfera je le souligne l'essentiel de vos besoins.

La répartition se fera exactement selon le barème que je fixerai moi-même d'ici.

Une partie de ce matériel devant être acheminée sur Zighout et Krim Belkacem, des accusés de réception signés par ces derniers devront m'être retournés dans les plus bref délai.

Le contact avec [illegible] doit être pris le plus tôt possible dans le but de le mettre au courant de ces dispositions et [illegible] de m'écrire le plus tôt possible afin d'étudier en commun les mesures à prendre en vue d'une planification [illegible] pour la réalisation de nos objectifs politiques et militaires.

[illegible]

Écris-moi par retour de courrier. [illegible] tous nos frères [illegible]

fraternellement [illegible]

رسالة من بن بلة الى العقيد عمارة بوقلاز

الى الاخ عمـــارة .

اننى سعيد جدا بالمناسبة التى اتيحت لـــى لاكتب لك . ولاقيم اتصالا ضروريا بيننا ، لحسن سير اعمالنا .

اننـــى لا استطيــع ، هـــذه المـــرة ، الاجابـــة عـــن جميـــع المسائـــل المطروحـــة فى بريدكم الضخم ، الذى قراته فى نفس هـــذه الصبيحة التى اكتب لك فيهـــا .

ان الاخ آيت حســـن سيتحادث معك حـــول اغلب هذه المسائـــل .

فيما يتعلق بمطالبك المتعلقـــة بتنظيم جيـــش التحريـــر وجبهة التحريـــر فانها ستكون موضوع البريد المقبل ان شاء اللـــه .

الا أنه لابد من طرح التوضيحات التالية :

1 ــ ان عتادا هاما سيوجه اليكم من الان واتمنى أن يلبى المهم من احتياجاتكم .

2 ــ ان التوزيع سيتم حسب المقاييس التى اضعها بنفسى من هنا .

3 ــ ان جزءا من هذا العتاد ينبغى ان يوجه الى زيغود وكريم بلقاسم وينبغى ان اتلقـــى فى اقرب الاجال وصل استلام موقعا منهما .

4 ــ ان اتصالا مع زيغود ينبغى ان يتم فى اقرب وقت ممكن حتى يطلع على هذه الترتيبات وان تطلب منه ان يكتب لى فى اقرب وقت ممكن لنتدارس معا الاجراءات التى ينبغى اتخاذهـــا لتحقيق اهدافنا السياسية والعسكرية .

5 ــ وانى احذرك اخويا ، بانه فى حالة ما اذا لم تطبقوا مقاييس التوزيع المحددة من قبلى وكذا فى حالة ما اذا لم اتلق وصولات الاستلام موقعة من قبل الاخوة زيغود وكريم فاننى اوقـــف كـــل ارسال (للاسلحة) عن طريقكم ، لكن تعفـــن الاوضاع خاصة فى الحدود الجزائرية التونسية ترغمنى على اتخاذ الاجراءات الصارمة .

ولا اريد ان انهى هذه الكلمة القصيرة دون ان اقول لك باننا الان بفضل الله . قادرون على ان نرسل اليكم العتاد الذى تحتاجونه .

لدى اشياء كثيرة اريد ان اقولها لك والتـــى ساحدثك عنها فى المراسلة المقبلة . انما اريـــد ان اقول لك بان الامور فى الخارج هى علـــى مـــا يـــرام .

والان كل شـــىء ممكـــن . فيما يخـــص تلبية احتياجاتكم كاتبنى عند عودة البريد .

سلام لكل اخواننا . والمكافحـــين الابطـــال اخـــويـــا .

توقيـــع احمـــد بـــن بلـــة

مـــع ختـــم :

جبهـــة التحـــرير الوطنـــى

الجـــزائـــر .



أصعب الأمور بدايتها:

ومع مرور الزمن تمكّن عناصر الوفد الخارجي من إيجاد قواعد ومحطات داخل التراب الليبي والتعرف على أشخاص كان لهم الفضل في تنظيم طرق الإمداد مثل: صالح أمين، الملحق العسكري بالسّفارة المصرية في ليبيا الذي ارتبط بعلاقات واسعة مع شخصيات من جميع المستويات في ليبيا واكتسب ثقة الأسرة الحاكمة مما سمح له بالتحرك على أكثر من صعيد بعيدا عن أية شبهة، وكذا القائم بالأعمال اللّيبي: عبد الحميد درنه الذي استقبل في بيته أول شحنة من السلاح يتم تهريبها بواسطة "اليخت" وعن طريق بعض الشخصيات الليبية المتعاطفة مع الجزائر تم التعرف على بعض الإخوة الليبيّين المتخصّصين في تهريب السّلاح من القواعد البريطانية والمعسكرات التابعة للجيش البريطاني فوق التراب الليبي، وذلك على ضوء معلومات تؤكد إمكانية الحصول على أسلحة وذخيرة من هذه المعسكرات مقابل أثمان معلومة، وبالرغم من النشاط الحثيث للوفد الخارجي في جلب السلاح وتنظيم طرق الإمداد، فالولايات في الداخل ظلت تعاني من نقص فادح في السلاح وفي الذخيرة الحربية، واستمر التناسب العكسي بين عدد المتطوّعين في جيش التحرير الوطني وبين البنادق الحربية المعدة للقتال طوال الثورة، ويستفاد من هذا الرّد الذي عاد به مبعوثا العقيد[1] بوقلازة لجماعة الخارج كما يصفهم بقولهما: "إن جماعة الخارج قد استجابت لطلبنا من السلاح بشرط أن ننقله من ليبيا إلى الحدود الجزائرية على حسابنا وتحت مسؤوليتنا"[2]، إن الإشكالية تكمن في توفير وسائل النقل وفي تأمين طرق الإمداد، وهذا يستوجب تجنيد أعوان داخل التراب الليبي والتونسي للتكفل

---

(1) مبعوثا العقيد بوقلازة هما: 1) عبد الرشيد يوس، 2) عاشور السكيكيري، اتصلا بابن بلة في ليبيا.

(2) مجلة أول نوفمبر حديث مع العقيد: عمارة بوقلازة، العددان: 112 – 113 الصفحة: 11.

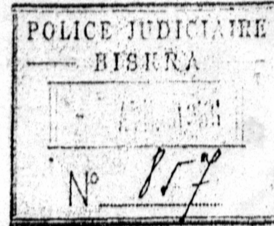
بنقل الأسلحة والذخيرة المكدّسة في عدة نقاط داخل التراب الليبي، ولم تتمكن قيادة الثورة من فك هذه العقدة، بل ازدادت الأمور تعقيدا بعد مدّ خطي "موريس وشال" رغم المحاولات المبذولة لنقل هذه الأسلحة عن طريق القوافل إلى الولايات في الداخل التي ظلت تشكو من نقص في السلاح وفي الذخيرة معا، ومع أن هذا النقص لم يمنع المجاهدين من القيام بالعمليات القتالية ضد العدو، لكنه كان يقلل من فعاليتها، ويجعل من بعض المناوشات مجرد عمليات استعراضية لإثبات وجود لا غير، كما كان الحال بعد الحملات الشرسة التي شنّها "شال" وكان هذا يقلق القادة المحليّين بالتأكيد بسبب ضعف المردود في ظل تفوّق شبه مطلق للعدوّ من حيث العدد والعدّة، وبقدر ما كان مشكل التسليح يثير قلق العسكريين، فقد كان يثير أيضا قلق السياسيين، وفي هذا الصدد كتب عبان رمضان – من جماعة العاصمة – رسالة إلى الوفد الخارجي عبّر فيها عن قلق قيادات الداخل البالغ، وكانت بمثابة عتاب صريح للوفد الخارجي عن تقصيره في دعم الثورة بحاجاتها من السلاح عندما قال: "إذا لم يكن بوسعكم الوفاء بالتزاماتكم بتلبية حاجاتنا فعودوا إلى الوطن لتموتوا مع هذا الشعب"، هذه النداءات المتكررة من المسؤولين على الثورة في الداخل من ابن مهيدي في أقصى الغرب إلى بوقلازة في أقصى الشرق تدل دلالة واضحة على أن العجز في التسليح قد يدفع بالوحدات المقاتلة في الداخل إلى المأزق.

ونحن لا نرى أن الوفد الخارجي لم يكن يقدر بشاعة مشهد مجاهدين يتنقلون في الجبال بدون أسلحة أو يفرون أمام عدوّهم لأنّهم لا يملكون أسلحة قتال تكافئ أسلحته أو لا يملكون الأسلحة بتاتا، غير أن تعهد الدول في الخارج بإمداد الثورة في الجزائر قبل أن تؤكد صمودها كانت تعتبره نوعا من المغامرة لأنه سوف يخلق لها متاعب مع الدولة المستعمرة مثل ما حدث مع مصر في أزمة "السويس" بالإضافة

إلى صعوبة ربط الاتصال بقواعد الثورة في الداخل ومشاكل التموين والنقل وغيرها، ولا شك أن المسؤولين في الداخل كانوا يقدّرون هذه الصعوبات، غير أن الأوضاع في الداخل كانت تفرض عليهم ذلك، حملات متعاقبة تشنّها القوات الفرنسية على المجاهدين في كل مكان قصد الإجهاز على الثورة قبل أن تستفحل، إقبال متزايد من قبل السكان على التطوع، مما اضطر القيادة في بعض المناطق مثل الأوراس إلى تسريح بعض المجندين ممن لم تصل أخبار تجنيدهم إلى سلطة الاحتلال، ونستخلص من رسالة أحمد بن بلة إلى العقيد بوقلازة ومن رده على مبعوثية إلى ليبيا أن الوفد الخارجي لم يدخر جهدا في إمداد الثورة بالسلاح وبالذخيرة رغم الصعوبات التي كانت تعترضه.

DIRECTION
DE LA SURETE NATIONALE EN ALGÉRIE

SERVICE CENTRAL de la POLICE JUDICIAIRE
n° 7459 SNA/PJ-3



COPIE TRANSMISE :

à M. le Commissaire Chef des Brigades Mobiles
de Police Judiciaire de

TEBESSA

BISKRA

s/c. de Monsieur le Commissaire Principal Chef des
Brigades Mobiles de Police Judiciaire

CONSTANTINE

" Pour information et exploitation éventuelle "

-archives
-chrono

Alger, le 4 AVR 56

P. Le Directeur de la Sûreté Nationale
en Algérie
P. Le Sous-Directeur
Le Commissaire Divisionnaire
Chef du Service Central de la Police Judiciaire

Signé : A. RAYBAUD

وثيقة تتحدث عن تهريب السلاح عبر الجنوب التونسي

Gafsa, le 13 février 1956

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

Objet : Trafic d'armes

Les incursions de plus en plus fréquentes de rebelles algériens et la reprise du néo-fellaghisme youssefisté dans la région du Sud-Ouest tunisien attirent à nouveau l'attention sur le trafic et la contrebande d'armes et de munitions en transit ou à destination de ce secteur.

Les armes et munitions en possession des hors la loi sont, pour presque la totalité, des armes de récupération en provenance soit de la Tripolitaine soit des dépôts clandestins constitués lors de la rébellion.

Dans le Sud Tunisien, une prospection intense est faite d'abord chez les ex-fellagha qui détiennent des armes ou qui ont connaissance des dépôts, ensuite dans les centres miniers, surtout pour les explosifs, et enfin, mais assez rarement, auprès des militaires nord-africains, surtout pour les munitions.

....

Dans les centres miniers, les renseignements obtenus permettent d'affirmer que des Tunisiens, des Algériens et même des Tripolitains éssaient de se procurer des explosifs auprès des ouvriers et des armes chez les bédoins.

....

Quelques tentatives d'achats d'armes et de munitions ont été faites également auprès des militaires. Le 14 décembre à Gafsa, un commerçant tunisien a été arrêté à la suite d'un achat de munitions à un tirailleur sénégalais qui, auparavant avait prévenu ses chefs. Les 16 décembre, à Redeyef, un ex-fellagha de la bande de Lazhar CHRAITI a été arrêté dans les mêmes conditions.

....

Des armes et des munitions arrivent également chez les hors la loi en provenance de la Tripolitaine. Il s'agit, comme pour la Tunisie, d'armes de récupération dans la plupart des cas. Jusqu'à présent, elles étaient destinées en presque totalité à l'Algérie mais elles approvisionneront aussi maintenant des bandes de néo-fellagha youssefistes.

../

تـرجـمـة

قفصة: 13 فيفري 1956

تعليمة (مذكرة إعلام)

الموضوع: المتاجرة بالأسلحة

الاحتياجات المتكررة من أجل إعادة تنشيط نوع جديد من الفلاقة [1] اليوسفيين[2] في منطقة الجنوب الغربي التونسي، تستلفت الأنظار من جديد حول موضوع: المتاجرة وتهريب أسلحة سواء كانت عابرة أو مرسلة إلى هذه المنطقة.

الأسلحة المتحصل عليها من طرف الخارجين عن القانون كلها أسلحة مسترجعة مصدرها: طرابلس أو من المخازن غير الشرعية — وهي من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

في الجنوب التونسي عملية بحث كثيفة عن الفلاقة الحائزين عن الأسلحة أو كانوا على دراية بالمخازن أو بالمناجم خاصة ما يتعلق بالمتفجرات، وأخيرا وبشكل أقل عن العسكريين من ذوي أصول — شمالي إفريقيا —

ففي المراكز المنجمية، تفيد معلومات أن تونسيين وجزائريين وحتى ليبيين يحاولون الحصول على متفجرات من العمال والأسلحة من عند السكان الرحل، وقد جرت بعض محاولات شراء أسلحة وذخيرة من العسكريين في: 14 ديسمبر، بقفصة، تاجر تونسي تم توقيفه لشرائه ذخيرة من عسكري سينيغالي الذي كان قد نبّه مسؤوليه قبل ذلك، وفي: 16 ديسمبر بالرّديف – اسم مكان – تم توقيف **فلاقي** قديم من عصابة أشريط[3] لزهر في نفس الظروف.

أسلحة وذخيرة تصل أيضا إلى الخارجين عن القانون من ليبيا مثل تونس وكلها أسلحة مسترجعة وموجهة إلى الجزائر، وبعضها للفلاقة اليوسفيين.

---

(1) تعني كلمة الفلاقة باللهجة المحلية التونسية – قطاع الطرق – وقد أطلقت على المجاهدين التونسيين ثم على المجاهدين الجزائريين فيما بعد – للحطّ من شأنهم –

(2) اليوسفيون: هم أتباع صالح بن يوسف: زعيم تونسي رفض تسليم الأسلحة إلى فرنسا بعد الاتفاق المبرم مع بورقيبة، وارتبط أنصاره بعلاقات تنسيق مع الجزائريين.

(3) أشريط لزهر، ضابط في جيش التحرير التونسي، من أصل جزائري (ناحية تبسة) انتقل إلى الجزائر بعد اندلاع الثورة، اشتهر بالبطولة والشجاعة، وكانت له مواقف وصولات مع الاستعمار.

وكان للأحداث المتعاقبة على المنطقة أثر سيء على عملية الإمداد، كالعدوان الثلاثي على مصر خلال شهري أكتوبر/ نوفمبر 1956م، وما صاحب ذلك من حركة نشيطة في عرض مياه البحر المتوسط - مجال عبور قوارب الإمداد، ومن رقابة على حركة السفن قبالة سواحل دول المغرب العربي، وعلى المستوى الوطني، فقد كان للتشنّجات التي أعقبت مؤتمر وادي الصومام، بسبب نظام الأولويات - أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، الذي لم تهضمه بعض عناصر الوفد الخارجي ومن بينهم: أحمد بن بلة المكلف بإمداد الثورة بالسلاح، مضاعفات سيئة على عملية الإمداد، باعتبار: أحمد بن بلة، كما أسلفنا كان من أكبر المعارضين لهذه الأولويات، كما كان لحركة التنقل غير المرخص به من قبل سلطات البلد الذي كانت تعبره (مصر – ليبيا – تونس) هذه الإمدادات، والذي يعتبر مساسا بسيادة هذه البلدان سواء كان ذلك عن طريق القوافل أو بواسطة الشاحنات، وقد أثار هذا قلق الحكومة الليبية خاصة، فاتخذت بعد العدوان الثلاثي - على مصر - إجراءات أمنية صارمة عرقلت بصفة جدية عملية التموين فترة من الزمن، وخلال نفس الفترة تم اختطاف طائرة الزعماء الأربعة 22 أكتوبر 1956م، فازدادت الأمور تعقيدا، عندما امتنع محمد الهادي عرعار: مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس عن إرسال الأسلحة إلى أن يتم تعيين من سيخلف ابن بلة (المعتقل).

ولتجاوز هذه المشكلات الطارئة داخل تراب - ليبيا - الشقيقة تدخل الدكتور: محمد الأمين دباغين مسؤول الوفد الخارجي لدى الملك الليبي شخصيا ثم لدى السلطات التونسية بعدها لتنظيم عملية نقل الأسلحة عبر تراب البلدين، بشكل لا يثير قلق السلطات الأمنية التي تراقب حركة تنقل الأشخاص والبضائع في كل بلد بما يتماشى والقوانين المعمول بها.

أما على الجبهة الغربية فقد تمكن العربي بن مهيدي بمساعدة محمد يوسفي من إنشاء شبكة تهريب عبر إسبانيا ومنطقة طنجة الدّولية بالمغرب تنشط إنطلاقا من:

برشلونة وخلال نفس الفترة – فيفري 1957م – تمكّن عبد الحفيظ بوصوف من إبرام صفقة أسلحة مهرّبة عبر منطقة طنجة بفضل مساعدات سعودية ومغربية، وفي ربيع نفس السنة 1957م تلقى جيش التحرير كميّة هامة من الأسلحة من الحكومة التركية قدّمتها في شكل هبة للجيش الليبي. إن الصمود الأسطوري لجيش التحرير الوطني أمام الحملات الضخمة التي كانت تشنّها قوات الاحتلال المدرّبة والمدجّجة بأسلحة متطورة هو الذي أثار انتباه ثم استياء الدول المحبّة للعدل والسلم في العالم، فقد أظهرت في البداية نوعا من التعاطف مع القضية الجزائرية كقضية تصفية استعمار، لكن سرعان ما تطورت مواقفها من الدعم الدبلوماسي إلى الدعم المادي، فبعد الدول العربية والإسلامية ظهرت تطورات إيجابية لصالح القضية الوطنية في المعسكر الشرقي المعادي للامبريالية والاستعمار، بفضل المساعي الحثيثة التي كانت تقوم بها تمثيليات الجبهة في الخارج، فبدأت مصانع بعض الدول مثل: "تشيكوسلوفاكيا" تنتج أسلحة خاصة موجّهة إلى الثوار في الجزائر بدون علامة، وقد تطوّرت أساليب التموين بالسّلاح فور إنشاء وزارة التسليح والاتصالات (المالغ) بعد تشكيل الحكومة المؤقتة (1958.9.19).

تعدّد المصادر وتنوّعها مكّن شبكات التهريب والإمداد من تكديس أطنان من الأسلحة والذخيرة على الحدودين الشرقية والغربية حتى أن العقيد: الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، عندما انتقل إلى تونس مارس 1959م، اندهش من كثرة الأسلحة وتنوّعها عند جيش الحدود فصرخ في وجوههم بحدّته المعروفة: "تملكون كل هذه الأسلحة يا خونة وإخوانكم في الداخل يقاتلون بالهراوات" وكان الحاج لخضر قد اشتكى في اجتماع العقداء – قادة الولايات – في الميلية بالولاية الثانية من 6 إلى 12 ديسمبر 1958م من وجود 600 مجاهد في المنطقة الأولى بالولاية الأولى وحدها بدون سلاح، إلا أن العقيد: الحاج لخضر الذي أراد أن يرفع التحدي وأن يدخل السلاح إلى الداخل رغم الصعاب، فعزم على عبور خط موريس بثلاث وحدات

كاملة قوامها – 380 – جنديا وضابطا مدجّجين بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة ومدافع غير مرتدة وقطع بازوكا، وكل جندي يحمل معه قطعتي سلاح و250 خرطوشة بالإضافة إلى القنابل والقذائف، غير أن محاولاته العديدة باءت كلها بالفشل(1)، وظلت تلك الأسلحة مكدّسة حيث هي خلف الحدود، بالرغم من المحاولات التي كانت تبذل من قبل قيادة الثورة في الخارج بالتنسيق مع قيادات الداخل لنقل هذه الأسلحة بواسطة قوافل تنطلق من القواعد الخلفية للثورة في القاعدة الشرقية أو من الحدود المغربية نحو الولايات المعنية لسدّ بعض احتياجات هذه الولايات فكانت تلك المحاولات تصطدم بحاجز خط موريس – العائق المنيع – الذي يصعب اختراقه، واستمر النقص ملازما للجيش في الداخل لعدة أسباب منها:

1) صعوبة نقل هذه الأسلحة إلى الولايات في الدّاخل.

2) التوزيع غير العادل الذي ظلت تشكو منه الولايات، بل إن بعض الولايات تزعم أنها لم تتلق قطعة سلاح واحدة منذ سنة 1957م مثل ما جاء على لسان الرائد: الطاهر بودربالة – الولاية الثانية – خلال الملتقى الوطني لتدوين تاريخ الثورة المنعقد في نادي الصنوبر خلال شهر مارس 1988م(2)، وقد أحصى المجاهد: عمار قليل من نفس الولاية في ملحمة الجزائر الجديدة (46) كتيبة توجهت في شكل قوافل إلى تونس لجلب السلاح.

3) خسارة بعض الأسلحة خلال العمليات القتالية أو الكمائن مع العدو. وقد بلغ التذمّر بقادة الولايات في الداخل أن اتخذوا قرارات حازمة كانت بمثابة إنذار للقيادات في الخارج، نذكر منها "... إن الوحدات المقاتلة يجب أن تعود إلى داخل الوطن، رغم ما سوف يسبّبه ذلك من متاعب وتضحيات للمجاهدين، فوجود

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 226.

(2) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمال قليل – الجزء الثاني – الصفحة: 65.

ثلاثة عشر فيلقا بالقاعدة الشرقية مزوّدين بأحدث الأسلحة، يقومون باستغلال الثروة الغابية في المنطقة الحدودية، يصدّرون منها إلى الخارج عن طريق ميناء طبرقة"[1] – التونسي – ولا يستطيعون إيصال شيء من السّلاح إلى الدّاخل غير مقبول، وقد حمل التقرير إلى الحكومة المؤقتة الرائد: عمر أوصديق بعد لقاء العقداء في الميلية، وقد جاء في كتاب "تشريح حرب" للسيد: فرحات عباس أن عرض الرائد: أوصديق أدخل الرعب على النفوس وحيّر قدماء قادة الولايات..."[2]، ويريد بقدماء قادة الولايات كل من كريم وبوالصوف وابن طوبال، وهم أصحاب الحلّ والربط في لجنة التنسيق والتنفيذ وفي الحكومة المؤقتة، وقد خافوا من سوء المصير لأن ما ورد في رسالة عميروش وبقية قادة الداخل كان جدّ.

تضاعفت الصعوبة بعد مدّ خط موريس وشال على الحدودين الشرقية والغربية، وأمسى العبور عبر الخطين مخاطرة بالحياة، ولا يفعل ذلك إلا أولوا العزم من الرجال الذين يطلبون الموت لتوهب لهم الحياة، وتهون عليهم أنفسهم، فيما يتعلق بعزة الوطن وكرامته، فكان السفر يعد مغامرة، وجلب السلاح فخرا، والعودة إلى مراكز النشاط انتصارا، واقتحام الخطين المكهربين تحدّيا، واجتياز الموانع الطبيعية كالأودية والغابات والمناطق الوعرة بواسطة قوافل محملة بأثقال برهانا على الوفاء للوطن. وهذا نموذج مصغر لقافلة، كانت عائدة من تونس.

"انطلقت – القافلة – من تونس نحو الولاية الثالثة، وكان على رأسها القائد: عميروش، وذلك في مطلع سنة 1957، تتكوّن هذه القافلة التي تعدّ السّادسة من نوعها في اتجاه الولاية الثالثة من 232 رجلا و34 بغلا محملة بكميات هامّة من الأسلحة – 400 رشاش و4 مدافع عيار 45 و20 قطعة F.M و52 ألف خرطوشة،

---

(1) ملحمة الجزائر – المرجع السابق.

(2) تاريخ الجزائر المعاصر للدكتور: العربي الزبيري – الجزء الثاني، الصفحة: 127 – الهامش

بالإضافة إلى بغلين محمّلين بالأدوية"[1]، اكتفى الدكتور بوعزيز بذكر حمولة القافلة، ولم يتعرض للصعوبات التي اعترضت هذه القافلة خلال مسارها الطويل من تونس إلى جبال "أكفادو" بالقبائل، فكثيرا ما كانت هذه القوافل تتعرض لوشايات أو تسقط في كمائن أو تكتشفها الطائرات فتنقض عليها، فتحول هذه الأسباب دون وصول القافلة إلى مقصدها، فتضيع الأسلحة، ويتشتت الجند في مناطق لا يعرفون عنها شيئا وكثيرا ما كانوا يسقطون في أيدي العدوّ لجهلهم بمناطق العبور وتشرد البغال، ويضيع الجهد، لكن الآمال تبقى معلقة في انتظار مجيء قافلة أخرى وأخرى، ولن يفتّ ذلك في عضد الثورة، والحرب سجال، فتجدِّد الثورة ومن أي منطلق لها الرحلة مرة أخرى، وقد أقامت القوات الفرنسية أبراج مراقبة لها ثابتة – في مناطق تعتقد حسب المعلومات التي كانت تستقيها من مصادرها الخاصة أنها أماكن عبور – تترصّد بانتظام مرور هذه القوافل ليلا ونهارا، فيضطرّ هذا المجاهدين للسّير عبر طرق أخرى أشد صعوبة لتجنب الوقوع في كمائن فتتضاعف الصعوبة وقد تضيع الحمولة، وقد يشتد الوهن من قوة الحمولة وثِقل المتاع وطول السفر والجهل بالممرات كلّما بعدت المسيرة، غير أن النّصر بعد الوصول يجعل من هذا العذاب متعة، ويُحوِّل المشقة إلى راحة، وتدخل هذه المغامرة في عالم الذكريات الجميلة.

ولا يفوتنا في آخر هذه اللمحة أن نشير إلى الحصار المحكم الذي كانت تفرضه البحرية الفرنسية على المياه الإقليمية لدول المغرب الثلاثة لمنع أي إنزال بحري أو عبور قوارب عبر المياه الإقليمية أو حتى في أعالي البحار، فكانت القوات البحرية الفرنسية تعترض كل سفينة أو قارب تحوم حوله الشبهة فتحتجزه أو تقوم بتفتيشه، ولو كانت هذه الباخرة تحمل علم بلد ذي سيادة، وتحوّل الأسطول الفرنسي من مهمة الدفاع ومراقبة المياه الإقليمية للمستعمرة (الجزائر) إلى أسطول يمارس

(1) موضوعات وقضايا للدكتور يحيى بوعزيز – الجزء الثاني – الصفحة: 499.

القرصنة في المجالين البري والبحري، وهذه بعض الأمثلة من عمليات القرصنة التي قامت بها البحرية الفرنسية على السفن العابرة للبحر المتوسط، بناء على أمر صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في: 21 أكتوبر 1956م يُكَلِّف بموجبه الأسطول الفرنسي بالقيام بدوريات منتظمة في البحر المتوسط للحيلولة دون وصول أية شحنة من الأسلحة إلى الجزائر عبر كل من المغرب وتونس.

- ففي فيفري 1956م أغرقت البحرية الفرنسية اليخت "دينا" قرب الشواطء المغربية.
- وفي 15 أكتوبر 1956م، تم إيقاف الباخرة "أتوس" في عرض البحر وهي تحمل العلم البريطاني واقتيدت إلى ميناء الغزوات، ومنه إلى المرسى الكبير بوهران.
- وفي 18 جانفي 1958م، أوقفت الباخرة "سلوفاينجا" واقتيدت إلى وهران.
- وفي 23 ديسمبر 1958م، اعترضت السفينة "غرانيتا" الدّانمركية.
- وفي 7 أفريل 1959م، أوقفت سفينة الشحن التشيكية "ليديس".
- وفي جويلية 1959م، حجزت السفينة "مونت كازينو" البولونية.
- وفي نوفمبر 1959م، أوقفت المركب الألماني "بيلبا".
- وفي ديسمبر 1959م، أوقفت مركبا هولانديا.
- وفي 2 مارس 1960م، البحرية الفرنسية تحتجز "سلوفاينجا" اليوغسلافيا مرة أخرى.
- وفي 3 أفريل 1960م، احتجزت السفينة "ريجيكا" من الشركة ذاتها.
- في جوان 1960م تحتجز سفينة "لاس بالماس" الألمانية.
- وفي 5 جويلية 1960م تُوقف سفينة الشحن "سربيجا" اليوغسلافيا

- وفي شهر ديسمبر 1960م توقف سبعة عشر مركبا ألمانيا في عرض البحر الأبيض المتوسط مما أثار أزمة حادّة في العلاقات الفرنسية الألمانية[1].

وقد تم إيقاف معظم هذه البواخر في عرض البحر المتوسط أو في المياه الإقليمية للمغرب، وكانت فرنسا الرّسمية تعتقد أن ما كانت تقوم به عملا وطنيا في إطار الدفاع الشرعي عن المستعمرة اللؤلؤة، ومنع إيصال الإمدادات للثوار... وتعتقد الثورة في الجزائر والدول المحبة للعدل والسلم أنها همجية واعتداءات وحشية على أمن وسلامة سفن تحمل أعلام دول ذات سيادة.

وقد كان لهذا الحصار أثر سيء على وصول الإمدادات إلى الداخل، إلا أنه لم يحل دون تسرّب بعض القوارب وهي محملة بالأسلحة والذخيرة إلى كل من ليبيا والمغرب، ولم يحدّ من استمرارية الكفاح المسلح، وإن قلّل من فعاليته إلى أن تحقق النصر.

(1) الثورة الجزائري للعماد: مصطفى طلاس، الصفحة: 171.

شبكة تهريب السلاح وتخزينه قبل اندلاع الثورة

ELEMENTS DE DEPART: Membres du C.R.U.A. qui, avant le Ier Novem-
1954, ont stocké les armes, les munitions et le matériel.

MEMBRES du C.R.U.A. pour la Région des AURES:

I//BENBOULAID Mostefa (Arrêté)
2//AZZOUI Meddour (Maquis)
3//AISSI Messaoud "
4//ALI Bellakhdar d'Arris "
5//DOUALI d'Arris "
6//MACHE Amor "
7//MOHAMED SEGHIR de Médina près d'Arris "
8//SMAHI Belgacem "
9//BENAKCHA Mohamed Cherif "
IO ALI BENHAFSI de Médina "
II Deux frères BENNADJI,-Salah (décédé) et Nadji. "

SMAHI, ALI BENHADSI et ALI BELLAKHDAR ont préparé les explosifs.

Eléments ayant participé activement à l'insurection, tous anciens membres M.T.L.D.

Depuis recrutement organisé par voie de propagande; uniquement basé sur enrôlement volontaire.

Les volontaires ne sont pas tenus d'apporter des armes.

ARMEMENT:
Stocké avant les évennements du Ier II/54 par les membres du C.R.U.A.
Distribué la veille de l'insurection.
PROVENANCE: Récupération LYBIE et TUNISIE.
actuellement les armes sont achetées en TUNISIE ou saisies à l'occasion d'opérations.

PRIX d'ACHAT DES ARMES:

F.M. : IOO à I50.000 Francs
Fusils M.A.S. (
Mousqueton U.S.) 40 à 50.000 Francs
Fusils "Mauser"(

Fusils "Stati" : I5 à 20.000 Frcs
P.M. MAT 49 20.000 Frcs
P.M."Thomson" ???
P.M.Italiens 30 à 35.000 Frcs
Pistolet Automatique: Peu d(achat
Munitions de tout calibre: de 35 à 50 Francs la cartouche.
Pas de mortiers, de mitrailleuses, de Bazookas.
Grenades O.F. et F.I. saisies au cours d'opérations.
Quelques grenades à fusil (V.B.)
MINES: Existent mais en petit nombre et ne sont pas employées. Proviennent d'un accrochage à TAFASSOUR.
FUSEES VERTES ou JAUNES: peu nombreuses.
Aucun parachutage n'a jamais été effectué.

SIGNAUX DE RECONNAISSANCE:
Ne sont pas employés si ce n'est par l'intermédiaire de mots de passe variant suivant les différents échelons.
Actuellement le mot de passe de la zone des AURES-SUD CONSTANTINOIS est "NAKLET TELL" (valable I5 à 20 Jours)
Les signaux lumineux (feux, lampes, fumées) ont été abandonnés.
Les cris, les claquements de langue ont été abandonnés parceque repérés

أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذين قاموا بتكوين وتنظيم قنوات الإمداد بالسلاح وبالذخيرة من ليبيا عبر الجنوب التونسي وتخزينه قبل 1 نوفمبر 1954م
هذه الوثيقة تم توزيعها من قبل المديرية الوطنية للأمن الاستعماري في الجزائر على مختلف مصالح الشرطة القضائية، وتتضمن قائمة بأسماء أعضاء اللجنة ونوعية الأسلحة التي تم الحصول عليها.

الخطوط المكهربة
خطا: موريس وشال

ترجع فكرة إنشاء خط موريس إلى الجنرال الفرنسي أندريه موريس، وزير الدفاع في حكومة "بورجس مونوري"، الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدودين التونسية والمغربية، وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع أصبح يحمل اسم صاحبه، وقد بدأ العمل به حسب معظم المصادر خلال شهري جويلية أو أوت سنة 1957م، بينما تؤكد مصادر أخرى أن العمل في إنجاز هذا الخط قد شرع فيه في أواخر سنة 1956م، ونرجّح أن يكون العمل قد انطلق بصفة رسمية خلال صائفة 1957م، وتختلف الرّوايات كذلك في الجهة التي انطلقت منها الأشغال قبل الأخرى، هل كان ذلك على الحدود الغربية أم على الحدود الشرقية، ومن بين مجموعة من الروايات المتناقضة، نختار رواية العقيد: عمارة بوقلازة، بصفته قائدا للقاعدة الشّرقية التي يخترقها الخط المكهرب، وملازما للمنطقة الحدودية طوال سنوات الثورة تقريبا، يقول العقيد: بوقلازة لمجلة أول نوفمبر ع/ 112 – 113، 1988م، بأن "خط موريس" لم ينشأ في البداية في الحدود الشرقية لبلادنا، بل أقيم على الحدود الجزائرية المغربية في أوائل سنة 1957م، وأعطى هناك للعدوّ نتائج لا تخفي على أحد، فبعد أن اكتسب الجيش الفرنسي هناك خبرة في إقامة خطوط للأسلاك الشائكة والأحزمة المحيطة بها، انتقل في تمام سنة 1957م إلى الحدود الشرقية حيث نظّم عملية مسح عام (راتيساج) دامت شهرا كاملا استعمل فيها جيوشا جرّارة برّا وجوّا تصحبها (7) وحدات من الهندسة العسكرية (الجيني) وهي مجهزة بأحدث الآليات المعدة لتهيئة الأرض قصد إقامة "خط موريس المكهرب"[1].

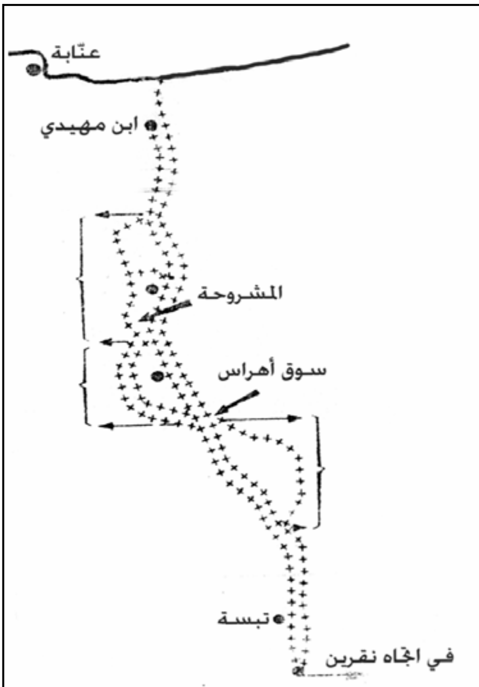
---

(1) مجلة أول نوفمبر – حديث مع العقيد: عمارة بوقلازة العدادن: 112 – 113 الصفحة: 25.

يمتد هذا الخط على الحدود الغربية من "بورساي" مارّا بأحفير – تلمسان – مشرية، عين الصفراء، بني ونيف، ليصل إلى إيغلي جنوب بشار على امتداد 700كلم.

ويمتد خط "موريس" على الحدود الشرقية بطول 320 كلم ويبدأ من مدينة عنابة مرورا بابن مهيدي، الذرعان، شيحاني – وهذا من أجل حماية الطرق والسكة الحديدية – إلى غاية بوقموزة فبوشقوف، فتبسة باتجاه الكويف وبئر العاتر.... إلى نقرين بالجنوب يتراوح عرض الخطين من 6 إلى 25م، وذلك حسب طبيعة الأرض، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مترين، وهو عبارة عن نسيج من الخطوط الممتدة أفقيّا وعموديا، ومن شبكة من الأسلاك الكهربائية الدائرية والحلزونية مجهّزة كلّها بطاقة كهربائية تصل قوتها بين ما 5000 إلى 12000 فولط، كما تم وضع عدة مفاصل وملاحق تقنية تعمل على التحكم في التيار الكهربائي، ففي حالة ما إذا تم قطع الخط في مفصل معيّن تبقى المفاصل الأخرى مشتغلة وسليمة.

وقد تصل قوة التيار الكهربائي في بعض الأماكن إلى 20 ألف فولط كما قد يتفرع الخط إلى عدة خطوط حسب أهمية الموقع وخطورته، كما هو الحال في ناحيتي المشروحة وبوشقوف وسوق أهراس في الحدود الشرقية، (انظر المخطط المرفق).



مخطط: خط موريس على الحدود الشرقية

خط شال:

أطلق اسم هذا الخط على الجنرال: شال، القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، وصاحب المخطط المعروف بمخطط: شال، سمي الخط باسمه على اعتبار أنه صاحب الفكرة في إقامة هذا الحاجز لدعم خط موريس الذي أعطى لجيش الاحتلال نتائج حسنة، لذا فكّر الجنرال: "شال" الذي يحمل معه مشروع إبادة كاملة لجيش التحرير الوطني عن طريق حرب مدمرة تجري في دائرة مغلقة تحول دون تسرّب جيش التحرير الوطني من وإلى البلدين المجاورين، ومشروع شال لا يختلف عن مشروع "موريس" لكنه أكثر منه أهمية وأشد خطورة، ويعتبر تطويرا للمشروع الأول... يتكون خط "شال" من أسلاك شائكة مكهربة ومن تحصينات دفاعية تحمي الدبابات من القذائف والنيران التي يطلقها أفراد جيش التحرير الوطني، كما أنه أحيط بحزام من الأسلاك الشائكة تمنع تسرّب الحيوانات إلى حقول الألغام، أنجز خط شال في الفترة ما بين خريف 1958م وربيع 1959م، "ويمتد في الحدود الشرقية من: القالة شمالا إلى نقرين جنوبا مارّا بالمدن التالية: الطارف، بوحجار، سوق أهراس، حمام تاسة، تاورة، الونزة، الكويف، علما بأن هذا الخط يتقاطع مع خط موريس في نواحي تبسة الذي يتجه شمالا إلى شرق مصب الوادي الكبير مرورا بالذرعان والبسباس وابن مهيدي[1]، ويمتد في الحدود الغربية من الغزوات شمالا إلى جبل غروز جنوبا، ويعدّ خط "شال" جهاز دفاع متكامل يضم فضلا عن الخطوط الشائكة المكهربة حقول ألغام وشبكة من التحصينات على امتداد طول الخط، وهي محمية بدورها بشبكة أخرى من الأسلاك الشائكة والمكهربة بضغط عال جدّا.

---

(1) محمد عباس/ نصر بلا ثمن، الصفحة: 668.

شبكة الأسلاك الشائكة:

فبالنسبة للأسلاك الشائكة المكهربة – وعددها ثمانية – فقد وضعت الواحدة فوق الأخرى تفصل بينهما مسافة لا تتجاوز 25سم – بين خط وآخر – موصولة بتيار كهربائي تصل قدرته إلى 12000 فولط، وقد تزيد حسب أهمية الموقع، كما أسلفنا، ويكفي الإنسان أن يلمس أحد الخطوط ليتحول في ثوان إلى قطعة من الفحم، ويوجد شباك واق من قذائف البازوكا على خط "شال" في نقاط المراقبة، حيث تكمن الدّبابات، وتبلغ المسافة الفاصلة بين خطي "موريس وشال" من 20 إلى 30كلم، وفي بعض الأماكن لا تتجاوز 4 كلم.



سد منيع ويقظة مستمرة ودوريات لا تكف عن الحركة

حقول الألغام:

وبالموازاة مع الخطين توجد حقول ألغام زرعت على امتداديهما بعرض يتراوح بين 5 و100 م على طرفي الأسلاك وهي مطمورة في الأرض، وتنقسم هذه الألغام إلى عدّة أنواع، منها: * ألغام مضادة للمجموعات تقتل على مدى 50م، * ألغام مضادّة للأفراد تبتر الساق أو الساقين، * اللغم أو الألغام الكاشفة المضيئة تعمل بمظلة تنطّ في الهواء لمدة تقارب النّصف ساعة، وهذا النوع من الألغام معد للإنذار بوجود خطر، ويكون مثبتا عادة وسط الأشلاك الشائكة، * ألغام واثبة مضادة للأفراد يثبّت فتيلها على أحد الأسلاك أو إلى أي سند أو دعامة أخرى وسط الأسلاك، * ألغام أخرى مختلفة محوطة بالمراكز العسكرية وبأبراج المراقبة تكون عادة مثبتة إلى أوتاد قصيرة على مجاري المياه والجسور والممرات المفضلة لجنود جيش التحرير الوطني.

أبراج مراقبة ورادارات "عيون ساهرة":

لم تقتصر تكنولوجيا الدّمار عند السّلطة الاستعمارية على هذه الحقول التي يصفها المجاهدون "بحدائق جهنم"، وكأن المجاهدين أطياف لا تنفع فيهم الأسلاك الشائكة ولا حقول ألغام على اختلاف أنواعها، فعمدت إلى دعم هذه الشبكات كلها بأجهزة رصد خاصة لمراقبة الخطين، وأجهزة إليكترونية للإنذار المبكّر، كالرّادارات المجهّزة بالأشعة فوق البنفسجية والتي تسمح بتتبّع حركة أفراد جيش التحرير الوطني، وبتحديد نقاط العبور المفترضة لغرض استخدام القصف المدفعي، ودعمتها بأبراج مراقبة وبدوريات متحركة بواسطة عربات مصفحّة مزودة بأسلحة رشاشة[1]، بالإضافة إلى محطات للطائرات الاستكشافية وفيالق من المظليين في حالة تأهب للتدخل العاجل، ومراكز عسكرية أمامية مزودة بمدافع رشاشة من

---

(1) الصورة المرفقة.

مختلف العيارات وأبراج مراقبة ثابتة تدعمها ترسانة من الأسلحة وجحافل من الجنود لا تقل عن 80 ألف عسكري، وقد أسندت مهمة حراسة ومراقبة خطي موريس وشال إلى الجنرال: "فانكسام" الذي دعم قواته بخمس فرق من رجال المظلات الذين شاركوا في حرب الفيتنام.

إن الفكرة الجهنمية التي تفتقت عنها عبقريتا "موريس وشال" تهدف بالدّرجة الأولى إلى شلّ حركة قوافل الإمداد وشبكات الدّعم والإسناد التي تزوّد الثورة بالسلاح عبر الحدودين، ولئن كانت هذه الخطة في حدّ ذاتها مفيدة للاحتلال وذات أبعاد وغايات بعيدة من حيث أنها تعمل على خنق الثورة في الداخل عن طريق: * منع تدفق الإمدادات من الخارج، * تطويق الثورة في الدّاخل ومنع المجاهدين من الخروج إلى الخارج قصد الاستفادة من العلاج أو التكوين أو الاتصال بالبعثة الخارجية، * تضييق الخناق على المجاهدين في الداخل بتجفيف منابع التموين أو بحرمانهم منها، فيضطرون إلى الاستسلام...

وقد لا يعترض عاقل من أن هذه الأسلاك شكلت عائقا جديًا من حيث أنها: * حرمت جيش التحرير في الدّاخل من الدّعم المادي كليّة تقريبا، * منعت آلافا من المتطوعين المجندين من أوروبا من الالتحاق بوحدات جيش التحرير في الداخل، * حالت دون عودة كثير من المجاهدين الذين ذهبوا للعلاج أو للنقاهة أو للتكوين أو جلب السلاح من العودة إلى وحداتهم، * جعلت الاتصال بالقيادة في الخارج متعذّرا، ولا يتم إلا عن طريق اللاسلكي وفي ظروف أمنية صعبة، * قلّلت من فعالية الكفاح المسلّح بسبب نقص الأسلحة مما اضطر جنود جيش التحرير الوطني إلى الاقتصاد في استعمال الذخيرة...

هذه العوائق مجتمعة لم تحل دون استمرار الثورة، لسبب بسيط أدركته فرنسا منذ بداية الحرب، لكنّها لم تتمكن من القضاء عليه، وهي أن الثورة ثورة شعب بأكمله وليست ثورة قبيلة أو مشيخة أو جهة دون الأخرى، مما أتاح للمجاهدين فرص

التحرك طوال سنوات الثورة وسط الجماهير الشعبية كالسمك في الماء على حدّ تعبير أحد الزعماء الفيتناميين، فسجنت، وعذبت، وأعدمت، وحشدت، ونفت، فلم ينفع ذلك في شعب صمّم على انتزاع حريّته، وظل يطلب الموت لتوهب له الحياة، وهذا لم يعد سرّا عند أحد بل هو حقيقة أدركها قادة الثورة قبل غيرهم، وعبّروا عنها بالمختصر المفيد: "الشعب خير سلاح نملكه"[1].

لماذا لم يمنع جيش التحرير فرنسا من إقامة هذين الخطين:

قد يتساءل القارئ لماذا لم يمنع جنود جيش التحرير القوات الفرنسية من إقامة هذين الخطين، هذا السؤال قد يتبادر إلى ذهن كل شخص بعد أن يكون قد اطّلع على الصعوبات التي نتجت بعد إقامته، وهذا السؤال قد تتولّد عنه أسئلة أخرى، منها مثلا: هل كان بإمكان جيش التحرير الوطني أن يفعل ذلك،؟ كانت فرنسا تدرك تماما أن جيش التحرير يقدّر الصعوبات التي ستنتج عن إقامة هذه الخطوط التي يصفها المجاهدون بسدّ الموت، وسيحاولون منعها من ذلك ما استطاعوا، فاتخذت كل الإجراءات الضرورية التي تمكّنها من تنفيذ هذا المشروع في ظروف عادية حيث قامت بعمليات مسح شاملة للمناطق التي يمر عبرها الخط دامت شهرا كاملا، اشتركت فيها القوات البرية والجوية، تمكنت خلالها من إزالة أو إبعاد مراكز جيش التحرير من هذه المناطق، وفور انتهائها من عمليات التمشيط باشرت وحدات الهندسة العسكرية مهمتها في تهيئة الأرض قصد مدّ الخط، وكانت هذه الوحدات محمية بقوات عسكرية ضخمة وضعت في حالة تأهّب دائم، وهي معزّزة بأرتال من الدّبابات والمصفحات، ظلت في حالة استنفار ويقظة قصوى مدة إقامة الخط.

(1) المقولة للشهيد: الرائد عمر إدريس.

فلم يكن بمقدور وحدات جيش التحرير الوطني التي تعتمد على حرب العصابات أسلوبا أن تشل هذه القوة أو تمنعها من مدّ هذه الحواجز. وقد شارك في إقامة هذه الخطوط عمال جزائريون وأسرى حرب وعملاء جنّدوا لهذا الغرض حيث يقومون بمدّ الأسلاك تحت مراقبة مهندسين وخبراء عسكريّين فرنسيّين، وتبقى الأعمال التي تحتاج إلى الدقة في الإنجاز أو السريّة عند التنفيذ أو الحذر الشديد في أثناء التركيب – كالألغام – من اختصاص الجنود والتقنيين المختصين، ونظرا لطول الخط وبعد المسافة، كانت قوات الاحتلال تسخّر العمال من المناطق التي تجري الأشغال بها حتى إذا انتقلت إلى المنطقة التي تليها تستغني عنهم وتجنّد العمال من المنطقة التي امتد إليها الخط، وهكذا مع طول الخط.

استراتيجية الثورة في مواجهة الأخطار الناجمة عن مد الخطين المكهربين:

أيقنت فرنسا أنّها بوضعها لهذا السياج المنيع الذي اشتهر باسم: سد الموت تكون قد وضعت الثورة بين فكّي كماشة وستخفّ بعدها حدّة الثورة في الداخل بالتدريج إلى أن تخمد.

وقد أدرج المجاهدون في مخططاتهم مجموعة حلول وضعت محل التجربة، كان بعضها ينطوي على مخاطر كبيرة، وقد بدأوا في تنفيذها بمجرد الانتهاء من كل مرحلة، وكانت الوسائل والطرق المستعملة بسيطة، كما كانت النتائج المحصل عليها في مستوى الوسائل المستعملة، غير أن إرادة التحدّي ظلت قائمة، فمن جملة الوسائل التي استعملها المجاهدون لعبور الخط المكهرب:

- محاولة تخريب هذه الخطوط.
- حفر الأنفاق تحت الخطوط.
- رفع الأسلاك بأدوات عازلة كالأخشاب.
- وضع علامات على أماكن وجود الألغام التي يصعب تفكيكها....

ومع مرور الزمن تطورت هذه الأساليب، فاستخدمت:

- الصناديق الخشبية بحيث يدخل الجنود داخلها ويسحبون في الأنفاق المحفورة تحت الأسلاك.
- مقصات خاصة لقطع الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي.
- استعمال متفجرات بواسطة أنابيب مطاطية لإحداث ممّرات في حقول الألغام وفجوات وسط الأسلاك، فيمرّ الجنود خلالها.

وهذه العمليات كانت تصحبها في الغالب إجراءات تكتيكية بهدف تضليل أبراج المراقبة وتشتيت القوات العاملة بها مثل:

- إثارة الإنذار في عدة أماكن من الخط المكهرب في نفس الوقت.
- مناوشة أبراج المراقبة من قبل جنود غير معنيّين بالعبور.
- القيام بعمليات عبور وهمية في عدة نقاط، وهذا مما يربك نقاط المراقبة فتقل فعاليتها.

وتبقى هذه الوسائل في جميع الحالات محدودة الفعالية، مع أن جيش التحرير لم يكف عن البحث عن وسائل أخرى أكثر نجاعة، والاستفادة من استشارات الدول الصديقة في المعسكر الشرقي. كانت عمليات العبور ممكنة قبل أن يدخل العدو تحسينات على خط موريس فقد تمكن قرابة 5000 مناضل جزائري من عبور الحدود في كلا الاتجاهين خلال الثلاثي الأخير من سنة 1957م، مما دفع بالقياة العسكرية الفرنسية إلى زيادة تحصين السدود الحدودية، وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم، "وكانت المعلومات التي تتلقاها القيادات الفرنسية حول وجود كتائب عديدة مسلحة تسليحا جيدا كانت تنشط في الولايات الأولى والثانية والثالثة وفي القاعدة

الشرقية، تتأهب للالتحاق بوحدات الجيش داخل البلاد تثير قلقا كبيرا لديها"[1] "بالرغم من صعوبة عمليات الاختراق ومن جسامة الخسائر التي كانت تلحق جيش التحرير عند كل محاولة عبور، والتي يقدرها العقيد: أوعمران في أحد تقاريره المقدمة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بما يتراوح بين 6000 و8000 شهيد خلال الثلاثي الأول من سنة 1958م وحده[2]"، وقد استعمل المجاهدون في هذه المواجهات المخيفة سلاح "البنغالور" بكثافة ولأول مرة في هجوم 5 جويلية 1958م وهذا السلاح يعدّ أكثر تطوّرا بحيث يقوم بتدمير حقول الألغام وبفتح ثغرات في الخطوط المكهربة تسمح للجنود بالمرور في ظروف أكثر أمنا.

وقد ظلت الوسائل المستعملة لاختراق هذه الخطوط الجهنمية متواضعة وفعاليتها محدودة وبقيت هذه الخطوط سدّا منيعا حال دون عبور آلاف من الجنود من وراء الحدود، ومن تمرير الدّعم المادي المطلوب إلى داخل الوطن، وتتفاوت خطورة عمليات العبور حسب الموقع وحسب العدد والتجربة، فالأفواج القليلة تتسلّل بصعوبة أقل مما تجده الكتيبة أو الفصيلة، نظرا لعامل الزمن والسرعة التي تتطلبها عملية الاختراق، وبعد صدور قرار من الحكومة يلزم جيش الحدود بالدخول إلى الوطن، حاولت قيادة الأركان مضاعفة جهودها وبذل المستحيل من أجل اجتياز السّدود الكهربائية، وكانت النتائج المحصل عليها محدودة، سيما بعد أن تدعم خط "موريس" بـ/ خط "شال". قد تنجح بعض الوحدات في العبور مثل ما حدث ليلة 14 فيفري 1959م عندما تمكنت كتيبة من 132 جنديّا من العبور، غير أن هذا كان الاستثناء، ويظل الحصار مفروضا على الوحدات خارج الحدود، وقد يتغافل العدو عن عبور بعض الوحدات بعد أن يكون قد نصب لها كمينا محكما داخل الوطن فيتمكن من إبادتها.

---

(1) منابع التحرير، للسيد: عبد الرزاق بوحارة – الصفحتان: 286 – 287.
(2) تاريخ الجزائر المعاصر لـ/ بشير بلاح — الصفحة: 100.



من مشاهير القادة الذين تمكنوا من عبور خطي موريس وشال.

- العقيد: علي كافي الذي استطاع اجتياز الخط دخولا وخروجا.
- الرائد: محمد زعموم، عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة دخل رفقة علي كافي.
- الرائد: أحمد بن الشريف تمكن بعد الدخول إلى تونس من العودة إلى الولاية الرابعة خلال ربيع 1960م.
- الرائد: علي سوايعي تمكن من العودة إلى الولاية الأولى خلال ربيع سنة 1960م.
- الرائدان: الطاهر الزبيري وعمار راجعي حاولا اجتياز الخطين خلال صائفة 1960م فنجا الزبيري وسقط راجعي شهيدا.
- الرائد: علاوة بعطوش الذي صعق بينما كان يحاول العبور للعودة إلى الولاية الثانية.

ومن مشاهير القادة الذين أجبرهم الخطان على البقاء خارج الحدود ومنعهم من العودة إلى ولاياتهم، بعد مشاركتهم في مؤتمر طرابلس 1959.12.16م/ 1960.01.18م.

- العقيد: الحاج الأخضر، قائد الولاية الأولى، أخفقت محاولاته خلال صائفة 1960م.
- العقيد: علي كافي، قائد الولاية الثانية.
- العقيد: إيزوران سي السعيد، قائد الولاية الثالثة.
- العقيد: الصادق دهيليس، قائد الولاية الرابعة.

بينما حاول العقيد لطفي، قائد: الولاية الخامسة العودة إلى مقر قيادته بعد أن عرّج على الخط من أقصى الجنوب فسقط شهيدا جنوب بشار يوم 28 مارس 1960م.

ومهما تكن الإرادة السيّاسية لقيادة الثورة في الخارج وفي الدّاخل، ومهما تكن التحديات التي يظهرها جنود جيش التحرير الوطني وروح التضحية التي يتحلّون بها، والمغامرات التي يبدونها في اجتياز سدّي الموت، فإن الخطين يظلان أكبر عقبة تحدّت الثورة التحريرية.

ولم تفد الاستشارت والمساعدات المادية التي قدمتها لقيادة الثورة البلدان الشقيقة والصديقة إلا في نطاق محدود، مما دفع بالقيادة للتفكير في عمليات تبدو للوهلة الأولى أنها غير قابلة للتنفيذ، مثل: الإنزال الجوّي للسّلاح والذخيرة، أو استخدام السّفن لنقل السّلاح إلى الداخل[1] وفي هذه العمليات من المخاطرة مالا يقل عن اختراق الخطوط المكهربة، ومما أثر سلبا على عمليات العبور كذلك واعتراض قوافل السلاح، تلك الاختراقات المستمرة من طرف مخابرات الاستعمار للبلاد التونسية وتمكنها من رصد تحركات هذه الوحدات أو الحصول على معلومات من مصادر أخرى، رغم السرية التي كانت تحيط بهذه العمليات، وكل ما يتعلق بحركات جيش التحرير داخل البلاد التونسية، ممّا يسمح لها بأن تبرق إلى قواعدها داخل الجزائر لتتعقّبها أو تعترض سيرها...

نقول في آخر هذه اللمحة، وبدون مغالاة أو تغليب للعاطفة بأن مسار الثورة كان سينحي منحى آخر، غير الذي سار عليه، لولا وجود هذه الخطوط التي جمّدت طاقات وعطلت قوى حيّة ظلت تصارع خارج الحلبة.

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 548.

البَابُ السَّابِعُ

الفَصْلُ الأَوَّلُ:

- تطورات وأحداث.لجنة التنسيق والتنفيذ وفكرة القيادة الجماعية
- قضية عبان رمضان
- انقلاب العقداء
- إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
- استيياء في الداخل واجتماع قادة الولايات

الفَصْلُ الثَّانِي:

- حركة 13 ماي وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة
- حكومة أدركتها الشيخوخة قبل الأوان
- دوغول ومصيدة تقرير المصير (1)
- تطبيق مخطط شال للقضاء على الثورة
- سلم الشجعان (مشروع ولد ميتا)
- المناطق المستقلة تدخل المعركة
- كيف تم أسر العربي بن مهيدي
- ضربة قاسية تتلقاها جبهة التحرير الوطني التعليق لمجلة (ايستوريا مقازين)

الفَصْلُ الثَّالِثُ:

- جيش الحدود يتدعم بنظام جديد
- إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM)
- ظاهرة بومدين
- إنشاء المدارس العسكرية
- تنظيم جيش الحدود
- الضباط الفارون من الجيش الفرنسي
- ظاهرة الفرار من الوحدات العسكرية
- استسلام علي حنبلي
- تجدّد هجمات شال على الجهة الشرقية

الفَصْلُ الأَوَّلُ

لجنة التنسيق والتنفيذ وفكرة القيادة الجماعية

لجنة التنسيق والتنفيذ هيئة سيّاسية وعسكرية انبثقت عن مؤتمر الصّومام، اختيرت من بين الأعضاء الذين يؤلفون المجلس الوطني للثورة، وتعد بمثابة مكتب له، وتتكون من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم سيّاسيون، وهم: 1) ابن يوسف بن خدة، 2) سعد دحلب، 3) عبان رمضان، وعسكريّان هما: 1) العربي بن مهيدي، 2) كريم بلقاسم.

وطابع نشاطها سيّاسي وعسكري في نفس الوقت، فقد خوّل لها المجلس الأعلى للثورة متابعة النشاطات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن وخارجه، وهي مطالبة بالسّهر على تطبيق كلّ القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة الذي يعد الهيئة العليا للثورة، ولهذه اللجنة صلاحيات أخرى مثل: الترقيات، التحويلات، التعيينات، مراقبة أعمال اللّجان.

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، السادة:



ابن يوسف بن خدة



كريم بلقاسم



محمد العربي بن مهيدي



سعد دحلب



عبان رمضان

اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر العاصمة مقرّا لها في البداية لاعتقادها بأن الثورة لا يمكن أن تسيّر من الخارج، وقد يكون هذا أحد الأسباب الذي جعل أعضاء المؤتمر يقدّمون أولوية الداخل على الخارج، وكأنهم يخشون أن تنطبق عليهم النكتة التي كان يتندّر بها أعضاء في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر وفي فرنسا عندما كانوا يقولون بأن مؤسّسي جبهة التحرير الوطني "قد أشعلوا النار في الجزائر لكن القدر موجود في القاهرة، لذا فإن الأكلة لن تكون جاهزة أبدا"[1]، وقد تبنّت اللجنة منذ البداية مبدأ التسيير الجماعي، وهذا ليس حدثا جديدا لكنه امتداد لنشاط لجنة الستة التاريخيين الذين كان لهم الفضل في تبنّي الفكرة والجمع بين النظري والتطبيقي طوال مدة الإعداد للثورة.

اتخذت اللجنة من مدينة الجزائر مقرّا لها كما سبق أن أشرنا وراحت تعمل على تجسيد مقررات الصّومام ولواحقه بالرغم من الطّعون الموجهة لهذه القرارات من قبل الوفد الخارجي الذي لم يتمكن من المشاركة في المؤتمر، وبالذات من طرف كل من: أحمد بن بلة وعلى محساس اللذان حاولا نسف هذه المقرّرات، لأنها لم تراع الأولويات بالشكل الذي يتطابق مع وجهة نظريهما، كما رفضت عناصر أخرى في كل من الولاية الأولى وفي القاعدة الشرقية الشقّ المتعلق بأولوية السياسي على العسكري، مع أن الصفة العسكرية ثابتة في كل العناصر التي تبنّت المقاومة أسلوبا، وأن هذه العناصر لم تشارك في المؤتمر ولم تدرس الأسباب التي أدت بالمؤتمرين إلى اعتماد هذا الترتيب، وتعتبر هذه الانتقادات أو الطعون إحدى المسائل الشائكة التي اعترضت اللجنة، إلا أنها واجهت الموقف بحزم وأصرّت على تطبيق هذه القرارات رغما عن المعارضة، ولن تتوانى في ذلك حتى ولو اقتضى الأمر القيام بالتصفيات

(1) الثورة الجزائرية – سنوات المخاض – لـ/ محمد حربي، الصفحة: 39.

الجسدية في حق أشخاص يحاولون نسف هذه القرارات ويحرّضون على الاعتراض عنها، مثل: علي محساس الذي نجا من موت محقق وفرّ إلى الخارج عندما شعر بجديّة اللجنة في التخلص منه إذا لم يكف عن الانتقادات اللاّذعة ضد مقررات المؤتمر.

بعض المصادر تتحدث من أن العقيد: عمر أوعمران كان قد انتقل إلى تونس ثم إلى القاهرة، ومعه تعليمة من عبّان بتصفية محساس إذا لم يعد إلى الصّف، فاعتقله أوعمران في القاهرة لكنه تمكن من الفرار.

وكان لاختطاف طائرة الزعماء الأربعة في 22 أكتوبر 1956م ما خفّف عن اللجنة من انتقادات صادرة عن شخصيات فاعلة لها رصيدها التّاريخي مثل: أحمد بن بلة، وكذا محمد بوضياف الذي أبدى بدوره بعض التحفظات حول بعض النقاط، كما كان لنشاط الدكتور: الأمين دباغين رئيس الوفد الخارجي الجديد[1] بمحاولته احتواء الأزمة وإعادة الوحدة ورصّ الصفوف من جديد، مما سمح للجنة بأن تمارس مهامّها على ضوء مقرّرات الصّومام، بعد أن زالت الخلافات ظاهرا، غير أن وضعها وسط الجزائر العاصمة لم يكن مريحا بسبب الظروف الأمنية خاصة، وذلك للأسباب التالية: * الإيواء، * التنقل، * الاتصالات، * التنسيق...

كما أن الانسجام لم يكن تاما، ووجهات النّظر اتجاه مختلف القضايا لم تكن متطابقة، وكان الزعيمان التاريخيان في اللجنة (كريم وابن مهيدي) ينزعجان من تطلّعات عبان ومن تجاوزاته، وكانا يأملان في الحدّ منها، بخلاف ابن خدة ودحلب العضوان المنتميان إلى اللجنة المركزية – سابقا – واللذان كانا يدركان مكانة الزعيمين التاريخيين في المعادلة السياسية، لكنهما ظلا يتعاملان مع كل الأطراف برزانة وهدوء، هذه الاختلافات أو هذه الاختلالات بين أعضاء اللجنة لم تحل دون اتخاذ قرارات جماعية في المسائل المطروحة... تطورت الأحداث فجأة في نهاية شهر

(1) تولى رئاسة الوفد الخارجي بداية من 27 أكتوبر 1956م.

جانفي 1956م مع بداية إضراب الثمانية أيام من: 28 جانفي إلى 4 فيفري 1956م، والتدخل العنيف لقوات الاحتلال بهدف كسر الإضراب وتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني وسط الأحياء وما كان ينجرّ عنها من مداهمات وعمليات تفتيش وقمع شملت كل الأحياء، وجد أعضاء اللجنة أنفسهم في وضع حرج، فراحوا يخططون للخروج من الحصار المضروب حول العاصمة بل وفي مغادرة الجزائر حتى يتمكنوا من أداء مهامّهم في ظروف أكثر أمنا وسلامة، وعندما علم أعضاء اللجنة بسقوط محمد العربي بن مهيدي أسيرا بين أيدي قوات الاحتلال يوم 23 فيفري 1957م قرّروا الخروج من الجزائر في اتجاهين مختلفين، حيث تم الاتفاق على أن يتّجه سعد دحلب وعبان رمضان نحو المغرب عبر الولاية الخامسة، بينما يتّجه كريم وابن خدة إلى تونس عبر الولايتين الثالثة والثانية ليصحبا ابن طوبال معهما، ومن الولاية الثانية يعبران القاعدة الشرقية ومنها إلى تونس، وتتحدث بعض المصادر بأن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت تفكّر في الخروج من الجزائر قبل الإعصار الذي أعقب إضراب الثمانية أيام ويستندون في ذلك إلى أقوال صدرت عن كل من ابن خدة وعبان، حيث جاء على لسان ابن خدّة قوله: "إن اللجنة ترى أنه من الصعب مواصلة تسيير الثورة انطلاقا من الجبال"[1]، وفي هذا التصريح ما يشير إلى أن اللجنة قد اعترضتها صعوبات جمة بسبب الظروف الأمنية، وحالت هذه الصعوبات دون تحقيق الأهداف التي كانت تتوخاها، وفي نفس السياق ورد على لسان عبان رمضان كتبرير لخروج اللجنة إلى الخارج: "لقد كبرت الثورة ولا بد أن نكبر معها"، وسواء كانت هذه الأقوال نابعة من قناعات شخصية لهذين الزعيمين أم كان القرار حتميا أملته الظروف الأمنية، أو كانت هذه التصريحات لمجرد الاستهلاك الظرفي، فإن هذا الانتقال له أكثر من دلالة وأكثر من تأويل وستكون له انعكاسات سلبية على مقررات الصومام وعلى تركيبة لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها بانضمام عناصر أخرى

---

(1) نصر بلا ثمن/ لـ: محمد عباس، الصفحة: 228.

إلى اللجنة تحمل قناعات وحساسيات مختلفة تجعل من الصعب تبنّي فكرة التسيير الجماعي، وأن دور عبان الذي ظل يتطلع إلى أن يكون القائد أو المنظّر سوف يتقلص ويضمحل مهما يكن الأمر.

استطاع أعضاء اللجنة بعد سفر طويل دام ما يقرب من ثلاثة أشهر الوصول إلى تونس، وصار بإمكانها - اللجنة - أن تنشط في ظروف أكثر مرونة وحرية، لكن خارج ميدان المعركة، وقصد الحدّ من محاولات عبان رمضان السيطرة على نشاطات اللجنة والتي كانت تؤرق كريم بلقاسم خاصة بصفته الزعيم التاريخي الوحيد الذي يظل ينشط في الميدان، بعد أن تم تحييد الخمسة الآخرين آخرهم محمد العربي بن مهيدي، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وهذه الصفة التي يتمتع بها تسمح له بأن يجذب إليه عناصر أخرى لها نفس القناعة بمعنى أنها تراعي عامل الزمن كمعيار وتعتبره المثل الأعلى في الوطنية، وتغضّ النظر عن الكفاءة السياسية وبعد النظر وغيرها من المؤهلات العلمية الأخرى لتقصي ابن خدة (صيدلي) ودحلب (مثقف) وكلاهما له ماض سياسي مجيد في حركة الانتصار، لكنهما لم يكونا من أصحاب المبادرة ففقدا بريقهما السيّاسي، فصار الاستغناء عنهما وتعويضهما بعناصر أخرى أقل مقدرة وكفاءة أمرا مهمّا لخلق توازنات جديدة تسمح بتكريس الشرعية الثورية كمفهوم أو كنزعة تلجأ إليها عناصر كان لها ماض مشرّف أرادت أن تستغله لتحقيق مآرب أخرى، ومن هذا المنطلق، بدأ التفكير في إعادة النظر في تشكيلة اللجنة بنيّة تعويض الشهيد: محمد العربي بن مهيدي من جهة، ومن جهة أخرى العمل على توسيع عدد أعضاء الهيئتين التنفيذيتين:

أ) المجلس الوطني للثورة.

ب) لجنة التنسيق والتنفيذ، بتوسيع قاعدتيهما لتكون الاستشارات واسعة.

تجديد الهيئتين التنفيذيتين:

قد يكون موضوع تجديد الهيئتين التنفيذيتين مفيدا، إذا كان الغرض منه تطعيم هذه الهيآت بعناصر أخرى أكثر إيجابية وأكثر مرونة، لأن فكرة التسيير الجماعي تصبح صعبة عندما تتعدّد الآراء وتتنوّع الأفكار، وتتحول إلى صراعات داخلية تشغل بال القادة عن الصّراع المصيري مع الاحتلال وتستنزف جزءا من طاقاته في قضايا هامشية.

وفي هذا الإطار شهدت صائفة 1957م عدة إتصالات ومناورات تمحورت عن تكتلات خفيّة قبل انعقاد المجلس الوطني للثورة، كان من أهمّها:

* كتلة كريم بلقاسم، الشخصية المحورية في اللجنة باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي ظلت تنشط بعد تحييد الخمسة الآخرين.

* كتلة عبان رمضان، الذي برز منذ مؤتمر الصّومام كشخصية قويّة قادرة على الدفاع عن أفكارها، بل وإملاء إرادتها بالحجّة وبالإكراه أحيانا، غير أنه كان يفتقر إلى المرونة والدعم ولا يقبل بالرأي الآخر، يدعم كريم كلّ من: محمود الشريف قائد الولاية الأولى – الذي سيتحوّل فيما بعد إلى خصم – وعبد الله بن طوبال – قائد الولاية الثانية، وعبد الحفيظ بوصوف، قائد الولاية الخامسة... وقد انضم إلى كتلة عبان كل من: ابن يوسف بن خدة، وسعد دحلب والصادق دهيليس، قائد الولاية الرابعة، والتحليل الموضوعي، بالنظر إلى الخلفيات التاريخية أو لمواقع المسؤولية، وهي الأبعاد التي ستراعي بكل تأكيد، يرجّح دون تردّد كتلة "كريم" على حساب "عبان" لوجود قوى أخرى تدعمها والمتمثلة في الولايات الثلاثة التي تمثلها هذه الشخصيات، بالإضافة إلى أن ابن طوبال وبوالصوف كلاهما من جماعة: (22) ومعيار التقييم كما سبق أن ألمحنا هو الأسبقية في النضال دون اعتبار للكفاءة أو الشجاعة أو أية صفة أخرى، واعتبرت تقليدا راسخا، مع أنه مخالف تماما لفضيلة

أظهرها زعماء تاريخيون أبْدوا من الشجاعة في إتخاذ القرار الثوري ومن التواضع في تحمل أعباء المسؤولية ما جعل منهم عظماء فعلا، وقد مثّل ذلك كل من: محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد، عندما ذهبا إلى الدكتور: الأمين دباغين باعتباره شخصية سياسية مثقفّة وملتزمة بالخط الوطني يعرضان عليه مسؤولية تمثيل الثورة، نظرا للكفاءة التي كان يتمتع بها.

ولذلك يستطيع المرء أن يتنبأ بما سيحدث عندما يدعى المجلس الوطني للثورة إلى الاجتماع في ظل هذا الانقسام، وكانت النقاط الأكثر أهمية في جدول أعمال المجلس المرتقب انعقاده ثلاث:

- تعويض مقعد الشهيد محمد العربي بن مهيدي.
- توسيع مقاعد لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 مقاعد إلى 14 مقعدا.
- توسيع مقاعد المجلس الوطني للثورة من 34 مقعدا إلى 54 مقعدا.

وخلال الفترة ما بين 20 و28 أوت 1957م، دعي المجلس الوطني للثورة إلى الإنعقاد – بالقاهرة – في ظل انقسام الهيئة التنفيذية إلى كتلتين تتنازعان الرّيادة، وقد حضر من بين أعضاء المجلس (34) اثنان وعشرين عضوا، وتغيب (12) عضوا، ومن طرف خفي تم تسريب معلومات من قبل كتلة كريم تفيد بوجود تأزّم داخل الهيئة وتدعو أعضاء المجلس إلى التزام الهدوء لتمكين الهيئة من إجراء تعديلات هامة على الهيئتين.

وقد جرت أهم الجلسات في سرية تامة اقتصرت على كبار المسؤولين السيّاسيين والعسكريّين، انكشفت لعبان خلالها موازين القوى، واتضح له عدم التكافؤ وظهرت كتلته بمظهر الأقلية، وفي الجلسة الختامية التي تراأسها فرحات عباس، استمع أعضاء المجلس إلى تقارير ختامية حول محاضر الجلسات وإلى خطب من شخصيات مدعوّة لحضور الجلسة الختامية مثل: الدكتور: الأمين دباغين ومحمد

يزيد ممثل جبهة التحرير بنيويورك وكلمة رئيس مكتب الجبهة – بالقاهرة – واختتمت الدورة بلائحة عامة عبر فيها أعضاء المجلس عن موقفهم اتجاه التأويلات المختلفة لمقرّرات الصومام، وأوضحوا من خلالها موقف المجلس الذي يؤكد:

أ) على المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري بغض النظر عن الزي الذي يرتدونه، وبالتالي، فلا أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

ب) إن هدف الثورة هو إقامة مجتمع حرّ ديمقراطي اجتماعي وهذه لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية، وقد نص عليها بيان أول نوفمبر بصريح العبارة.

ج) توسيع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، من 05 أعضاء إلى 14 عضوا، بعد تنحيّة كل من: سعد دحلب وابن يوسف بن خدة، وبقاء كل من: كريم بلقاسم وعبان رمضان وبتعيين أربعة أعضاء جدد هم قادة للولايات التاريخية: محمود الشريف عن الولاية الأولى، وعبد الله بن طوبال عن الولاية الثانية، وعمر أوعمران، عن الولاية الرابعة، وعبد الحفيظ بوصوف عن الولاية الخامسة، بالإضافة إلى ثلاثة سياسيين هم على التوالي: الدكتور: الأمين دباغين – فرحات عباس – عبد الحميد مهري، وكذا بالنسبة للقادة المسجونين كأعضاء شرفيين.

د) حرية تنقل لجنة التنسيق الجديدة بين القاهرة وتونس والرباط لمتابعة مسار الكفاح داخل الوطن.

هـ) إنشاء قيادة عليا سريّة – دون تحديد لمهامها – تحمل اسم: اللجنة الدائمة للثورة تضم خمسة عسكرين، وهم: كريم بلقاسم – وعبد الله بن طوبال – وعبد الحفيظ بوصوف – ومحمود الشريف – وعمر أوعمران، وسياسي واحد، هو عبان رمضان.

ولا شك أن هذه التشكيلة غير المتكافئة بين العسكريين والسيّاسيّين سوف تعمق الهوة بين عبان وبين الأعضاء الآخرين من ذوي الصفة العسكرية، وقد

تحاشى كثير من المؤرخين التعرض إلى ما جرى في جلسات الدورة واكتفوا بالإشارة إلى التوصيات والقرارات التي اختتمت بها الدورة، غير أن الدكتور: محمد العربي الزبيري "اعتبر الدورة منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن – حسبه – أن تتحوّل إلى مأساة دموية، لكن الرّوح الوطنية تغلبت في النهاية، وتوصّل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية... رغم ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حدّ اللياقة في كثير من الأحيان"[1]، ولا شك أن هذه النزاعات هي التي انعكست على المؤتمرات التالية في طرابلس فيما بعد، ولا أدلّ على ذلك من تلك المشادات التي احتدمت بين "كريم" ومحمود الشريف الذي يتّهمه بصفته وزيرا للحرب بالعجز والتقصير، وبأنه السبب في كل المشاكل التي تعرفها الثورة في الداخل والخارج[2]، وبين كريم ولطفي من جهة ثانية حول بعض الإجراءات التنظيمية، مما كاد يؤدي إلى أزمة لولا تدخل العديد من الضباط السامين لجيش التحرير الوطني، وما كان للعقيد: بوالصوف من سلطة أدبية على العقيد: لطفي، وهذه التشجّنات تظهر في الغالب، نتيجة تراكم المشاكل وصعوبة حلّها، مما قد يؤدي إلى حدوث انفعالات حادة، وقد تنتج عن ضعف مستوى الحوار بين عناصر تنقصها السلوكات الحضارية، وقد تكون بسبب بعض التجاوزات من قبل عناصر طموحة أو يغلب عليها الغرور (أنا الأول والآخر والظاهر والباطن).

تمثل اللجنة (النقطة – هـ –)حتى وإن لم يفصح عن طبيعتها مكتب اللجنة (لجنة التنسيق) وقد تم اختيار عناصرها بعناية من طرف "كريم" بناء على علاقات وارتباطات شخصية، ومما يلاحظ أن الترتيب الذي أقرّه مؤتمر الصومام في تقديم السياسي على العسكري لم يؤخذ به في تشكيل اللجنة (5 عسكريين + سياسي واحد)

---

(1) تاريخ الجزائر المعاصر لـ/ محمد العربي الزبيري الجزء الثاني، الصفحة : 99.

(2) تاريخ الجزائر المعاصر لـ/ محمد العربي الزبيري الجزء الثاني، الصفحة : 135 الهامش.

وهو طعن صريح في قرارات الصومام، بل هو انقلاب واضح عن تلك القرارات واستخفاف بعناصر وطنية جديرة بالتقدير مثل: محمد العربي بن مهيدي (شهيد) وآخرين، وسوف يشجّع هذا الإنقلاب القيادات المحليّة في الداخل على التمادي في المعارضة والتمرّد على القادة السياسين، مثل ما هو الحال في الولاية الأولى وبخاصة في المنطقتين (الثانية والسادسة) وفي القاعدة الشرقية.

إن ما جرى في دورة القاهرة (20 – 28) أوت 1957م هو شبه انقلاب على مقررات الصومام بعد مرور سنة واحدة على انعقاده، وبالذات على نظام الأولويات التي أقرّها هذا المؤتمر، وإن لم يُعترف بذلك صراحة من قبل عناصر شاركت في صنع هذه القرارات ودافعت عنها، وهو كذلك مراجعة للمواقف وللعلاقات، وتكريس لنظام التكتلات التي ساهمت في بروز هذه القرارات، وما انبثق عنها من لجان وبخاصة لجنة التنسيق والتنفيذ التي مارست نشاطها في الميدان فترة من الزمن سمحت لها بتقويم مدى الانسجام بين عناصرها، كما سمحت لأعضاء اللجنة بتقويم إمكانية تطبيق قرارات الصومام في الميدان، أي بوضع هذه القرارات محل التنفيذ أو التجريب، وبالرغم من أن عناصر لجنة التنسيق كانت تتحرك في نطاق ضيق بسبب الظروف الأمنية، غير أن رحلتها الطويلة عند مغادرتها للجزائر ومرورها عبر ولايات الداخل تكون قد كشفت لها عن مدى تجاوب القادة المحليين واستجاباتهم مع هذه القرارات، وعليه فإن دورة القاهرة تكون قد أعطت لهذه اللجنة – لجنة التنسيق – تشكيلة جديدة ونفسا جديدا ورؤية جديدة.

ومن باب الحرص على القيادة الجماعية، حاولت أن تحد من نشاط بعض العناصر التي تحاول بسط سلطتها على اللجنة. وقد عقدت اللجنة بعد الدورة الاستثنائية سلسلة من الإجتماعات على فترات اتخذت خلالها عدة إجراءات سياسية وعسكرية حيث:

- حددت موقفها من القانون الإطار الذي أعدّه "لاكوست".

- حدّدت موقفها من المفاوضات المحتملة.
- وجهت سلسلة من النداءات للشعب الجزائري أكدت له فيها إيمانها بحتمية النصر.
- حدّدت موقفها من قضية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف، بتونس.

وفي المجال العسكري:

- وجهت سلسلة من النداءات للوحدات في الداخل لشن هجمات عسكرية في كل مناسبة تستدعي طرح القضية الوطنية في المحافل الدولية.

غير أن ماكانت تنشده اللجنة من امكانية امكانية تحقيق التوافق بين "عبان" وبين عناصر أخرى في اللجنة لم يحدث، وظلت الهوّة تتسع والتشنج يزداد، فقد كان عبّان شديد الطموح للريادة معجبا بأفكاره مستبدًّا برأيه أحيانا، وكان أعضاء اللجنة الآخرين لا تهمّهم الأفكار ولا تشغلهم النظريات بقدر ما تهمّهم المواقف، ولا تعنيهم الكفاءات بقدر ما يعنيهم الماضي المشرف، فتسوء العلاقة بينه وبين كريم إلى أن تنتهي بتصفية عبان في تيطوان بالمغرب – نهاية ديسمبر 1957م من قبل من عرفوا فيما بعد بالباءات الثلاثة (بلقاسم كريم وابن طوبال وبوالصوف) بدعم من عناصر أخرى سيتم الحديث عنها في موضعه عند معالجة قضية عبان.

وظل نشاط اللجنة يسير بإيعاز، وبتوافق عناصر معيّنة وتحت تأثير التحالف الثلاثي القوي المذكور إلى أن يتم تشكيل الحكومة في سبتمبر المقبل 1958م في غياب عبان المغتال في ظروف لم تفصح عنها اللجنة إلا بعد مدة طويلة، تم خلالها إلقاء إطار آخر في الجبهة اسمه: عميرة علاوة من الطابق الخامس من العمارة في القاهرة، وعمليات أخرى مماثلة غُضّ عنها الطرف في الداخل والخارج، أَفْهَمَتْ بقية الأعضاء بأن المقولة القائلة: "اعتقد ولا تنتقد" هي عين الصواب.

من اغتال عبان رمضان؟


الشهيد: عبان رمضان

عبان رمضان مناضل سابق في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – جناح اللجنة المركزية – عنصر قيادي في المنظمة الخاصة، قاد منطقة بجاية، ثم عنابة، وبعد أن تم حلّ المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض وزجّ به في السجن سنة 1951م، ولم يفرج عنه إلا في فيفري سنة 1955م، عبان يتصل بـ/ كريم وبأوعمران الذي كان مسؤولا عن المنطقة الرابعة بالنيابة بعد أسر قائدها رابح بيطاط ويكلف من قبلهما بالإشراف عن المنطقة الخاصة "الجزائر العاصمة"، برز عبان في مؤتمر الصّومام بأفكار وتصوّرات كشفت عن قوة شخصيته وبمواقف وميولات كشفت عن حدّته وعناده أيضا، فسانده في ذلك محمد العربي بن مهيدي الذي يعد من أعظم مفكري الثورة ومنظّريها بمباركة كل من: كريم بلقاسم وأوعمران، وهما شخصيتان تاريخيتان تحدّيتا الاستعمار واعتصمتا بالجبل منذ 1947م، وعندما لم يجد بقية الأعضاء أفكارا بديلة يستندون إليها أو حججا دامغة يدحضون بها تلك الأفكار صادقوا عليها واعتبروها قرارات تاريخية حتى وإن أظهر بعضهم نوعا من الامتعاض وعدم الرضا وسجل أقوالا، ظلت شاهدة على أن الإجماع لم يحصل، وظلت المعارضة تردّدها وجعلت منها قميص عثمان، كالذي ورد على لسان "زيغود يوسف" قائد الولاية الثانية بعد انتهاء أشغال المؤتمر "الاستقلال ممكن، لكن الثورة انتهت" وقد تم في إطار التنظيم والهيكلة إنشاء:

أ) المجلس الوطني للثورة ويتكون من 34 عضوا ومقره خارج الوطن.

ب) لجنة التنسيق والتنفيذ، وهي بمثابة المكتب التنفيذي للمجلس الوطني وتتكون من 5 أعضاء ومقر هذه اللجنة داخل الوطن (الجزائر العاصمة).

ولم تكن عناصر هذه اللجنة قد سبرت أغوار شخصية عبان إلا من خلال علاقات العمل العادية، غير أن التئامهم في لجنة عمل مشتركة كشفت لهم عن شخصية صعبة المراس طموحة مفرطة في الطّموح، غير أن ظروف الحرب وتسارع الأحداث وكثرتها جعلت أعضاء اللجنة الآخرين يتغاضون عن بعض السلوكات – اللفظية – كانت تصدر من عبان والتي تعبّر عن روح التّعالي والتفاني والتطلع للريادة تصحبها كلمات وعبارات فضّة غليظة يجد فيها أعضاء اللجنة نوعا من التجاوز يتحرّجون منه، وهذا بشهادة حليفيه وصديقيه المركزيين ابن خدة ودحلب[1] العضوان السيّاسيان الآخران في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعندما قرّر أعضاء اللجنة الخروج من الجزائر توجّه عبان رفقة دحلب جهة الغرب فمرّا بالولاية الخامسة فخسر عبان قائدها في أول لقاء جمعهما بالناظور – بالمغرب – حيث عبّر كل منهما عن موقفه فيما يتعلق بقضية اختطاف طائرة الزعماء، فاختلفت وجهات نظريهما كليّة وتبين لبوصوف أن الرجل لا يتمتع ببعد النظر ويصدر أحكاما ارتجالية باتّهامه لأعضاء الوفد الخارجي بالتقصير وحتى بالخيانة، بينما توجّه كريم رفقة ابن خدة إلى تونس فمرّا بالولاية الثالثة وبالولاية الثانية حيث لقيا قائدها: عبد الله بن طوبال الذي كان قد عارض عبّان وساند قائده: زيغود يوسف في مؤتمر الصّومام، فكان هذا أحد القواسم المشتركة بينهما قبل أن تتوطد العلاقات، فكان كلاهما يعارض عبان، وهذه أول نواة للتكتل في زمرة الباءات، وعند وصولهما إلى القاهرة راح كلّ منهما – كريم وعبان – يعمل على كسب أنصار ومؤيّدين لدعم مواقفه، وبدأت الهوة تتعمق، فكريم لا يريد أن يكون عبّان ندّا له وعبان لمس في شخصه المقدرة على التسيير والإشراف، وراح يحاول فرض إرادته، وبلغ الخلاف أوجه عندما عارض كل منهما أن ينشط الآخر مؤتمرا صحفيا باسم لجنة التنسيق والتنفيذ، مقرّرا عقده يوم 4 جويلية 1957م، وقام مقامهما سعد دحلب.

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة : 242.



أدت فكرة التكتلات إلى تقسيم أعضاء المجلس إلى قسمين غير متكافئين ولأسباب تاريخية أو موضوعية كانت كتلة كريم أوفر عددا وأبعد نظرا، إذ ضمت قادة أربع ولايات، بالإضافة إلى شخصيات سياسية أخرى، فراح عبّان يسعى إلى تعديل الكفة أو ترجيحها لصالحه بمحاولة استمالة شخصيات عسكرية، حيث استطاع أن يكسب ثقة العقيد: الصادق دهيليس الذي تمكن من جمع أربعة فيالق بالمناطق الحدودية، واتصل بالرائد: الحاج علي الحركاتي من الولاية الأولى والذي يصفه محمود الشرف، قائد الولاية آنذاك بالفوضوي والمشاغب وحاول أن يضمّه إليه، كما اتصل بعلي كافي من قادة الولاية الثانية، وبالرائد: محمد أعواشرية في القاعدة الشرقية وحاول استمالتهما، بالإضافة إلى شخصيات أخرى سياسية، وهكذا راحت الأمور تتجه نحو التصعيد.

وسط هذه الأجواء انعقدت دورة القاهرة للمجلس الوطني للثورة (28.20.أوت 1957م)، فلا غرابة أيضا أن تشكل هذه الدورة منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر على حدّ تعبير الدكتور: الزبيري، وأن تكون تلك المشاحنات التي كادت تؤدي إلى انزلاق يعصف بالثورة هي وليدة هذه التكتلات، وقد كشفت نتائج الدّورة عن اختلالات واضحة في ميزان القوة بين الرجلين من خلال التشكيلة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ الموسّعة، ومن خلال اللجنة الدائمة المحدثة لصالح: كريم، فلم يهضم عبان ذلك ولم يلن وظل يناور بطريقته الخاصة

وهذه المناورات كانت تزعج كريم وجماعته، وفي هذا السياق يقول العقيد: محمود الشريف عضو اللجنة الدائمة في حديث نشرته له جريدة الخبر بتاريخ 2007.12.27م بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاة "عبان" بأنه خرج مع عبان في مهمة للبحث عن الأسلحة قادتهما إلى تشيكو سلوفاكيا عبر سوريا استغرقت قرابة شهر جعلته يتعرف على عبان عن كثب.

ويقول العقيد: محمود الشريف عنه بأنه – عبان – "كان يكنّ عداء واضحا لكريم ولا يتحرّج من انتقاده والتّشكيك في نزاهته الثورية وإخلاصه الوطني" وعندما انبرى الشريف مدافعا عن كريم ردّ عليه عبان – حسب الشريف – "أنت لا تعرفه مثلي – إنّه يشكل خطرا على الثورة بجهله وأنانيته وطموحه غير المحدود، فهو بإمكانه أن يسير على جثث أصدقائه لبلوغ أهدافه وأن يسلم نفسه للفرنسيين مقابل برنوس قائد"[1].

إلى هذا الحدّ إذًا وصل حقد عبان على مسؤوله الأول وزميله في لجنة التنسيق والتنفيذ وفي اللجنة الدائمة، وبكل تأكيد فإن كريم يبادله نفس الشّعور، ويضيف محمود الشريف ولوضع حدّ لهذا العمل الذي يسيء كثيرا لقضية الثورة، عمد كريم ورفاقه إلى تجميد عضوية عبان في لجنة التنسيق والتنفيذ، لكن بعد مساع حميدة... عادت الأمور إلى مجاريها مؤقتا بعد أن تعهّد عبان بوقف حملته على اللجنة[2]... إلا أن الخلافات ما لبثت أن تجدّدت خلال شهر نوفمبر 1957م بسبب موقف لجنة التنسيق من مبادرة العاهل المغربي والرئيس التونسي بشأن الوساطة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية... أمام هذه الوضعية سافر كريم إلى المغرب لمقابلة بوالصوف ثم إلى القاهرة لإطلاع أوعمران، وقد تباحث مع الشخصيتين حول قضية عبان ومحاولة البتّ فيها بالتسوية النهائية، بعد أن رفض الإصغاء لكلّ التحذيرات التي كان يتلقاها من كريم وبوالصوف بواسطة ابن طوبال الذي قال له بعد سلسلة من التّنبيهات "بأنه سيأكلها إذا لم يكفّ عن فعلته"[3]، وسيأكلها تعني بأنه سوف يتعرض لأقسى عقوبة في حالة ما إذا لم يتوقف عن حملته، وبتاريخ 20

(1) جريدة الخبر ليوم 2007.12.27 في حديث مع العقيد: محمود الشريف شاهد على اغتيال عبان رمضان، صفحة كواليس.

(2) جريدة الخبر ليوم 2007.12.27 في حديث مع العقيد: محمود الشريف شاهد على اغتيال عبان رمضان، صفحة كواليس.

(3) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس الصفحة: 244.

ديسمبر 1957م تلقى الشريف وزملاؤه بتونس برقية من الرباط – المغرب – موقعة من قبل بوالصوف تتضمن إشعارا باندلاع حوادث خطيرة بين القوات المغربية وعناصر من جبهة التحرير الوطني على الحدود بين البلدين – وهذه البرقية الوهمية وسيلة لاستدراج عبان مع عناصر أخرى من لجنة التنسيق إلى المغرب حيث تتم عملية تصفيته – وقد طلب بوالصوف من لجنة التنسيق إرسال وفد لمقابلة السلطات المغربية لتسوية الأزمة.

مضمون الرسالة أو الرقم المجهول في المعادلة واضح عند كريم، وربّما عند بقية أعضاء اللجنة الدائمة، لكنه لم يكن واضحا عند عبان المستهدف من هذه العملية، ويقول محمود الشريف بأن كريم كان حريصا جدّا على استصدار قرار الإعدام باسم الأعضاء العسكريين في اللجنة الدائمة، وقد حاول إقناع بقية الأعضاء بالاتفاق الذي حصل بينه وبين أوعمران وبوالصوف للتخلص من عبان بصفته عنصر مضادّ للثورة! – نفس التهمة كان يتهمه بها عبان! –

تبنّى كريم وبوالصوف وأوعمران موقفا، بينما تبنّى ابن طوبال والشريف موقفا آخر، حيث قبلا بالعزل أو بالسجن إذا اقتضى الأمر ذلك أمّا الإعدام فلا، غير أن اعتراضهما لم يكن ليثني كريم عن عزمه في التّخلص من عبان، ولتسوية هذه القضية المفتعلة من قبل بوالصوف دعا كريم أعضاء اللجنة الدائمة لدراسة المسألة بجدية، ولأول وهلة حسب الشريف – الشاهد – عارض عبان بحجّة أنّ بوالصوف قادر على معالجة المشكلة في عين المكان ودون حاجة لسفر وفد من تونس إلى المغرب، إلا أن كريم أصرّ على ضرورة الاستجابة لدعوة بوالصّوف، وبادر بتعيين الشريف وعبّان في الوفد، وحاول المرشّحان للذهاب الاعتذار على أن يقوم بالمهمة كل من كريم وابن طوبال، لكن ابن طوبال الذي أدرك بحدسه حقيقة ما يحاك في الخفاء، راح يقدم أعذارا واهية قصد التنصّل من عضوية الوفد معلّلا ذلك بقصر قامته وهيئته المتواضعة، وبعد نقاش طويل تم تعيين الوفد ويتشكل من: * كريم،

* عبان، * الشريف، وبتاريخ 23 ديسمبر انتقل الوفد إلى روما، فمدريد، ومنها إلى تيطوان بالمغرب، وقد حلّ بها الوفد على الساعة الحادية عشر قبل منتصف النّهار، من يوم 1957.12.27م ليجد في استقباله كلاّ من: * عبد الحفيظ بوالصوف، * وعبد القادر معاشو، وبعض المساعدين، وبمجرد وصولهم حسب العقيد: محمود الشريف دائما اختلى بوالصوف بكريم وجرت بينهما مناقشة حادة امتعض لها الأول، وعمّ الشحوب وجه الثاني، وبعدها تقدم بوالصوف لمصافحة الشريف وعبان، ولكي يطمئن إلى عدم وجود أسلحة معهما طلب منهما تسليم أسلحتهما قصد تفادي أي طارئ مع الشرطة الإسبانية، نظرا للتوتّر المفاجئ للعلاقات الإسبانية المغربيّة، ولما علم بوالصوف بأنهما لا يمتلكان أسلحة، غادر الوفد المطار على متن سيارة في اتجاه مزرعة معزولة تستغلها مصالح بوالصوف لأغراض خاصة.

رعب في مزرعة:

يقول الشريف بأني كنت أول من دخل المزرعة، فلاحظت عند باب إحدى الغرف أربعة أشخاص مسلحين بمسدّسات، فمددت يدي لأصافحهم فنهرني بوالصوف قائلا: ما كان لنا أن نعرف بأنفسنا، كان عبان يتبعني ولم تكن تفصلني عنه سوى بضعة أمتار، بينما كان بوالصوف يسير خلفه، وبمجرد دخول عبان سمعت دفعا قويّا خلفي، فالتفت ورائي، فرأيت عبان موثقا من قبل العناصر الأربعة، صرخت في وجه بوالصوف – يقول الشريف – إنكم ستقتلونه أطلقوه فالتفت إلي، وقال: إنه هنا ليموت! فرددت عليه: أبدا، كريم لم يبلّغ بموقفنا إذا، أطلقوه!

وفي تلك اللّحظة أمر بوالصوف جلاّديه إلى اقتياد عبان إلى غرفة مجاورة وربطه إلى كرسي ومنعه من الصّراخ، ثم صعد رفقة عبد القادر معاشو إلى الطابق الأول وطلب مني ومن كريم أن نتّبعه، وهناك دار جدل بيننا، فكان مما قاله كريم لبوالصوف: إن ابن طوبال والشريف غير موافقين على إعدام عبان، فانتفض



بوالصوف حنقا، وقال: عبان سيموت، وسيلحق به كل الخونة، وبناء على أقوال العقيد: محمود الشريف الذي يضيف: فلما قلت لبوالصوف: المفروض أن يحاكم بطريقة قانونية إذا كان خائنا أو مناهضا للثورة، وليس هذا دورك أو دورنا جميعا، فأجاب بوالصوف – مهدّدا – لا أعترف بالشّرعية! قرّرت أن يموت فسيموت، ثم توجه إلى كريم قائلا: وأنت ما هو موقفك؟ أجاب كريم بعد تردّد قصير وبِعَنَاء، ليكن فلننته منه!

نزل كل من كريم وبوالصوف إلى الطابق الأرضي وأَمْضَيَا دقائق معدودة قبل الدخول إلى الغرفة التي كان بها عبان، ويستطرد العقيد الشريف - كشاهد عيان لمشهد اغتيال عبان – فيقول: "لمحت في ثانية إعدام عبان خنقا بواسطة حبل صغير جذبه جلاّدان إلى الخلف، فاندفعت إلى الخارج مروّعا من ذلك المشهد..." وبمجرد عودتي إلى تونس سارعت إلى إطلاع كل من ابن طوبال وأوعمران، عما حدث لعبّان، فكان ردّ هذا الأخير لقد لقي جزاءه، بينما قال ابن طوبال: إن موته لا يهمّ بقدر ما تشغلنا العواقب التي سوف تنجرّ عنه[1] وقد تم دفن الضحية بنفس المزرعة.

ردود أفعال الشخصيات السياسية والعسكرية حول عملية الاغتيال:

"تسببت تصفية عبان – حسب العقيد بوقلازة – في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ عطلت أشغالها أكثر من شهر، عندما تفطن أعضاؤها السياسيين (الدباغين – عباس – مهري) لهذه العملية وأصرّوا على توقيع وثيقة تبرئ ساحتهم مما حدث ولم تستأنف اللجنة اجتماعاتها – مضطرة – إلا بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م"[2].

(1) جريدة الخبر اليومية ليوم 2007.12.27م حديث مع العقيد: محمود الشريف، صفحة: كواليس

(2) مجلة أول نوفمبر العدادن: 112 113 في حديث مع العقيد: عمارة بوقلازة، الصفحة: 23.

وعقب تجاوز الأزمة وإعادة توزيع المهام بين أعضاء اللجنة استدعي كريم والشريف أحمد بومنجل "مسؤول جريدة المجاهد بالفرنسية" وأعطياه إعلانا قصد نشره يفيد بأن عبان قد استشهد في معارك جرت على الحدود، وقد كان ذلك بعد خمسة أشهر من وفاته، وقد تم نشر هذا البيان في جريدة المجاهد بتاريخ 29 ماي 1958م، ويقول العقيد: بوقلازة في موضع آخر من المرجع السابق، "كنا نحن أعضاء (الكوم) لجنة العمليات العسكرية حياديين، مما جعلنا لا نعلم بموت عبان حتى كتبت عنه جريدة المجاهد، فاحتججنا على ذلك، وكتبنا تقريرا شديدا للّهجة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، ونظّمنا يوم حداد واحتجاج عليها لأنها قتلت عبانا وادعت أنه مات في دورية داخل الجزائر، ولما كانت الكوم هي التي تراقب الحدود، فقد اعتبرت ذلك إهانة لها، هذا بغض النظر عن شخصية عبّان" وحسب العقيد: أوعمران أن عبّان لو نجح في مساعيه للقي خصومه منه ومن رجاله نفس المصير.

مات في ظروف غامضة:

ومهما يكن الأمر فإن هذه الحادثة قد حظيت بالإهتمام أكثر من غيرها، لكنها لم تكن الوحيدة خلال الثورة، فهناك حوادث أخرى كثيرة مماثلة لها طمست معالمها وانمحت آثارها داخل الوطن وخارجه ولم تجد من يهتمّ بها، وكل من يحاول إزالة الغبار عنها من أجل معرفة الحقيقة حتى بعد مرور نصف قرن من الزمن على وقوعها، فلا يسمع سوى إجابات تزيد هذه القضايا غموضا وتَعْتِيمًا ولا تعكس حقيقة ما جرى، وفي أحسن الأحوال تكون الإجابة مات في ظروف غامضة.

وهذه الإجابات لا تعني الجهل بحيثيّات هذه الحوادث بقدر ما تعني التكتم عن الحقيقة والرغبة في إسدال الستار عنها (لله الأمر من قبل ومن بعد) وطيّي صفحة مظلمة من تاريخنا حتى لا تستفيد منه الأجيال اللاحقة.



ويستخلص من ردود أفعال بعض القادة ومن تصرفاتهم أن فكرة التسيير الجماعي حديث خرافة، فلم يكن بإمكان عضو في اللجنة الدائمة أن ينفرد بقرار على هذه الدرجة من الخطورة، وأن يقول بصريح العبارة وهو في قمة الانفعال والغضب "لا أعترف بالشرعية قررت أن يموت وسيموت"!... هذه شهادة مجاهد برتبة عقيد عضو في اللجنة الدائمة – أعلى هيئة ثورية حضر الواقعة وصرّح – حسبه – بما شاهده وسمعه، فلو كان هناك أدنى قدر من الديمقراطية في التسيير والحرية في التعبير لما وقع ما وقع.

فلا غرابة أيضا أن يظل حملة مشعل الثورة عرضة للموت الغامض، وأن يظل شبح الموت الغامض يطاردهم خلال الثورة وبعدها.

فإبن بولعيد مات في ظروف غامضة، ولم تتضح الأطراف المسؤولة عن موته حتى الآن، وسي أمحمد بوقرة: قائد الولاية الرابعة مات في ظروف غامضة وما قيل عن موته مجرد افتراضات، وعميرة علاوة مات في القاهرة في ظروف غامضة تؤكد ذلك التقارير المتناقضة عن أسباب موته، ومحمد خيضر اقتنصته رصاصات من عمارة وهو يجوب شوارع مدريد يوم 3 جانفي 1957م ومات بدوره في ظروف غامضة، وكريم بلقاسم تم شنقه برباطة عنق في فرانكفوت بألمانيا سنة 1970م ومات في ظروف غامضة وأحمد مدغري وزير الداخلية في عهد بومدين توفي في 10 ديسمبر 1973م في ظروف غامضة وما فتئ الناس يتحدثون عن موت بومدين نفسه في 27 ديسمبر 1978م هل كان طبيعيا أم كان بدوره غامضا، وما أكثر من مات في ظروف غامضة قبلهم وبعدهم! ولله في خلقه شؤون.

انقلاب العقداء


العقيد: محمد العموري

بهذا العنوان توصف قضية الشهيد: لعموري وزملائه، غير أن هناك من الكتاب من يتحفظ عن هذه التسمية ويصفها بمحاولة التصحيح لاعتقاده بوجود انحراف عن المسار الثوري في الهيئة العليا، كما عبّر عن ذلك الدكتور: محمد العربي الزبيري، وهناك من يرى أن ما قام به العقيد: لعموري هو خيانة عظمى للثورة، وإن لم يثبت ذلك بالدليل ويعطيه صفة المؤامرة، وقد جاء ذلك في مداخلات للعقيد: ابن طوبال في أثناء دورة المجلس الوطني طرابلس، واعتبرها عمار قليل في كتابه: الملحمة مجرد حاثة، وسماها "حادثة الكاف" هذا التنوع في التسميات يدل على عدم وجود قناعة بوجود انحراف عن الخط الثوري يستوجب تلك الأحكام القاسية، فترى الكتاب يَتَوَقّون الحذر من استعمال كلمات جارحة قد تسيئ إلى سمعة وتاريخ أشخاص عرفوا بالاستقامة والإخلاص للثورة حتى آخر رمق من حياتهم، وما وصف بالانقلاب أو بمحاولة الانقلاب أو بالمؤامرة كان رد فعل لمجموعة من القرارات الفوقية والارتجالية ضد قياديي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وهذه القرارات تنفي كل النفي أن يكون هناك تسيير جماعي وسط هذه الهيآت.

وتعود جذور هذه القضية إلى تاريخ 4 أفريل 1958م، عندما بادر كريم بلقاسم بإنشاء ما سمي بلجنة العمليات العسكرية (COM)، قصد توحيد فصائل جيش التحرير الوطني على الحدود، حيث كانت بمثابة هيئة أركان، وتتشكل هذه الهيئة من لجنتين:

- لجنة الشرق، بقيادة العقيد: محمدي السعيد، قائد الولاية الثالثة، ويساعده العقيد: محمد لعموري، قائد الولاية الأولى، والعقيد: عمارة بوقلازة، قائد القاعدة الشرقية، والرائد عمار بن عودة عضو مجلس قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).
- لجنة الغرب، بقيادة العقيد: هواري بومدين، قائد الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ويساعده العقيد: الصادق دهيليس، قائد الولاية الرابعة.

وقد وجدت اللجنتان بعض الصعوبات في نشاطاتهما لوجود خط "موريس" المكهرب، مما جعل الاتصال والتنسيق مع الداخل صعبا، ناهيك عن عدم الانسجام في الأفكار بين عناصر لجنة الشرق، حيث تمسّك كل مسؤول ولاية بنفوذه وسلطته، ورفضوا التخلي عن جزء من هذه الصلاحيات لصالح سلطة مركزية، مما جعل وجود هذه اللجنة عديم الفائدة، وبناء على ذلك قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 9 سبتمبر 1958م اتخاذ قرارات مفاجئة وسريعة وقاسيّة ضد أعضاء هذه اللجنة وحلها نهائيّا وذلك بـ:

- توقيف الرائد: عمار بن عودة لمدة ثلاثة أشهر يقضيها في لبنان.
- تخفيض رتبة العقيد: محمد لعموري إلى نقيب ونفيه إلى جدّة بالمملكة العربية السعودية.
- تخفيض رتبة العقيد: عمارة بوقلازة إلى نقيب ونفيه إلى بغداد.

وتبرّر لجنة التنسيق العقوبة القاسية ضد لعموري وبوقلازة، بسبب إثارة الشّقاق والنّعرات الجهوية[1] وفي حديث مع مجلة أول نوفمبر يوضّح العقيد: بوقلازة عضو لجنة العمليات العسكرية (COM) هذه المسألة، فيقول: "عندما اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة في سبتمبر 1958م، فاجأتنا بإلغاء الـ (COM) واتخاذ قرارات تعسّفية ضدّ بعض أعضائها ظلما وعدوانا، وهذه القرارات نوعان:

(1) مجلة أول نوفمبر العددان: 112 – 113 ص: 21 – 24 حديث مع العقيد: بوقلازة.

* النوع الأول: بني على اتهام باطل وحقيقة الأمر انتقام من مواقف سابقة لاعلاقة لها بتسيير – الكوم –

* النوع الثاني: اتّهام بسوء الأخلاق التي تتنافى مع القيم الإسلامية والثورية، وقد أبعد بعض المعاقبين بهذا القرار إلى بيرت – بلبنان – بعنوان إقامة جبرية لمدة ثلاثة أشهر جزاء بما كانوا يعملون، والبعض الآخر اتّهم بضعف التسيير ووضع المعني بهذا القرار مدة شهر في مقرّ الحكومة بالقاهرة، ثم كلّف بقيادة جهاز أهم من الكوم كل هذا تم بقرار من لجنة مجهولة التكوين"[1] ويستطرد العقيد: بوقلازة في الصفحة: 23 من نفس المجلة فيقول: "وبعد إبعادنا نحن، وإلغاء لجنة العمليات العسكرية (الكوم) شكّلت القيادة هيئة أركان غربية وضعت على رأسها العقيد: هواري بومدين، وأخرى شرقية وقد وضعت على رأسها العقيد: محمدي السعيد – المتهم سابقا بضعف التسيير – ومعه جميع الضباط الذين هربوا من الجيش الفرنسي، مما أدى إلى وقوع مشاكل كثيرة في هذه الهيئة لأن ضباط وجنود جيش التحرير الوطني يرفضون الإنصياع لقيادتهم، وكانوا يعتبرونهم أعداء كانوا يحاربونهم في صفوف العدو الفرنسي، وهذا ما أدى – حسبه – إلى هروب المدعو علي حنبلي ومعه 200 جندي إلى صفوف العدو الفرنسي (156 جندي حسب المصادر الفرنسية) تحت ضغط الأسلحة الأوتوماتيكية والهاون بقيادة أركان حرب الحدود الشرقية وبتأطير من عدد من هؤلاء الضباط... وقد تساءل محمد الصالح بشني آنذاك بمرارة كيف يقبل أن يكون مسؤولا مع زرقيني، ولم يمض من الوقت على المعركة التي جرت بين وحدتيهما سوى أشهر، ووقع فيها من الخسائر ما وقع... ويضيف العقيد: بوقلازة... "وأتذكّر بالمناسبة أني عندما زرت المدرسة العسكرية بالكاف – تونس – طلبت من مديرها "عباس أغزيل" آنذاك أن يشرك أولئك الضباط الذين هربوا من

(1) مجلة أول نوفمبر العدادن: 112 – 113 ص: 21 – 24 حديث مع العقيد: بوقلازة.

الجيش الفرنسي وانضموا إلى الثورة في تسيير المدرسة لأن لهم خبرة تقنية وعسكرية هامة، فما كان منه إلا أن ثار ورمى ببزته العسكرية وقال لي – أي شرف سيبقى لي إذا قبلت أن يعمل معي من كان يحاربني بالأمس[1].

ولئن كانت الفقرات الأخيرة من حديث العقيد: بوقلازة لا تتصل بالموضوع مباشرة، لكنّنا أوردناها في الموضوع لنبيّن حدّة المشاكل التي كانت تعترض الكوم، ثم قيادة الأركان بعده في قيادة عناصر متنافرة وغير منسجمة لأسباب موضوعية وتاريخية ونفسيّة، تحيط بها هالة من النّرجسية الزائفة اغترّت بها فئة ترى في الوطنية إلهاما ووحيا منزّلا، وليست مسألة قناعة ويقظة ضمير، وشعور بالمسؤولية واعتزاز بالشخصية الوطنية ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْـمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ الله عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ**﴾ [سورة التوبة الآية: 100]، ﴿**وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ**﴾ [سورة الحشر الآية:.10].

وفي الثامن من شهر أكتوبر 1958م، اجتمع كريم بلقاسم بصفته نائب لرئيس الحكومة المؤقتة ووزير للقوات المسلحة بالعقيد: أحمد أنواورة، قائد الولاية الأولى (أوراس – النمامشة –) وبالرائد محمد أعواشرية مسؤول القاعدة الشرقية لإبلاغهم قراره المتمثل في وجوب دخول الوحدات المرابطة على الحدود في أجل أقصاه 25 أكتوبر 1958م، جاء هذا القرار السريع والمفاجئ كذلك في أجواء الاستياء السائدة وسط قيادتي الأوراس والقاعدة الشرقية من جرّاء العقوبات القاسيّة المسلّطة على العقيدين: محمد لعموري وعمارة بوقلازة، فكان من الطبيعي أن يضاعف ذلك من نقمة القياديين على: كريم وقائد الأركان الذي رقي بعد العقوبة الشّكلية مباشرة، وبتاريخ 13 أكتوبر 1958م جمع العقيد: أحمد أنواورة أركان ولاية: أوراس – النمامشة – بتاجروين – تونس ليطلعهم على قرارات وزير القوات المسلحة دون أن يخفي

(1) مجلة أول نوفمبر المرجع السابق ص: 24.

تحفظه لأنها صعبة التنفيذ – بسبب الخط المكهرب – وقد استغل فرصة الاجتماع ليعبّر عن استيائه لما لحق بالعقيدين: بوقلازة ولعموري من إجحاف وتعسّف، ويكشف بالمناسبة بأنه قرّر مساعدة القائد السابق للولاية على العودة من القاهرة إلى تونس، وبتاريخ 21 أكتوبر 1958م، اجتمع الرائد: محمد أعواشرية ببعض معاونيه ليطلب منهم تفويضا لإبرام اتفاق تنسيق مع الولاية الأولى يتضمن مجموعة من المطالب كانت محل اتفاق بين القيادتين فيما بعد، والتي منها:

1) الاحتفاظ بالمراكز الحدودية التابعة للقاعدة الشرقية والولاية الأولى مع عدم تنفيذ أوامر كريم.

2) تحديد المسؤوليات بشأن خط موريس الذي أصبح حاجزا جديّا منيعا أمام إمداد جيش التحرير بالدّاخل.

3) توحيد فصائل الإمداد والتموين ووضعها تحت إشراف القاعدة الشرقية والولاية الأولى.

4) معرفة أسباب إنشاء قيادة العمليات العسكرية ثم حلها وإبعاد ثلاثة عناصر منها وعودة العقيد: محمدي السعيد دونهم.

5) المطالبة بعودة الأعضاء الآخرين ومحاكمتهم.

تؤكد هذه المطالب وجود مشاكل سياسية واضحة وخطيرة بين قيادتي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المتصلتين بالحدود مع تونس ولجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة، وبالذّات مع السلطة الفعلية في الحكومة المتمثلة في شخص كل من: كريم وبوالصوف وابن طوبال.

غادر محمد لعموري تونس بعد العقوبة التي سلّطتها عليه لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 9 سبتمبر متوجّها إلى القاهرة، وكان من المفروض أن يلتحق بجدة بالمملكة العربية السعودية لقضاء فترة نفيه، وبعد فترة استراحة في القاهرة، أخذ خلالها يتردّد

على عناصر وطنية مكلّفة بمهام في القاهرة، منها: الشيخ عبد الرحمان مهري والشيخ: عمر دردور، من جمعية العلماء، ثم بفتحي الذئب عقيد في المخابرات المصرية مكلف بالتنسيق مع الثورة الجزائرية، وقد أنكر عليه هذان المناضلان من باب النصيحة الاتصال بفتحي الذئب لأن الدولة المصرية لن تتعامل في الأخير سوى مع الجهة الرسمية (أي مع الحكومة المؤقتة)، ولعل العقيد: فتحي الذئب يكون قد أصغى باهتمام للعقيد: لعموري وتفهّم نواياه، ذلك لأن السّلطات المصرية، لم تكن راضية عن تأسيس حكومة يرأسها فرحات عباس الذي لا يجيد الحديث بالعربية، والمتشبّع بالثقافة الفرنسية، والوجه الخفي – غير المعلن – هو التنافس بين مصر وتونس لاحتواء الثورة الجزائرية أو السيطرة على مركز القرار فيها على الأقل، ولعل هذا ما يكون قد شجّع العقيد: لعموري على العودة إلى تونس بسرعة، وكان قد اتصل بقيادة الولاية الأولى من القاهرة التي أمست تحت قيادة: أحمد أنواورة، وطلب منه أن يرسل إليه سيّارة تنقله سرّا إلى الحدود الجزائرية التونسية "ويقول المجاهد: مصطفى هشماوي الذي قابل لعموري في القاهرة بأنه كان ناقما أشد النقمة على كريم خاصة والذي يتهمه بالنزعة الإقليمية"[1]، وهناك عدة قرائن تثير الشبهة في سلوكات كريم وفي علاقاته مع بعض الشخصيات، وخلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1958م يحل لعموري بطرابلس – ليبيا – رفقة النقيب: علي زغداني، المعروف في الولاية الرابعة باسم: مصطفى الأكحل – أحد رفقاء علي خوجة الأبطال – والذي نفي بدوره إلى القاهرة فأرسل إليهما أنواورة السائق عمار قرام، وهو سائق سابق لعبد الله بلهوشات ليتولى نقلهما إلى الكاف – بتونس – وعندما كانوا على مقربة من الحدود التونسية أوضح لعموري للسائق بأنهما تحت مسؤوليته، وعليه فهو مدعو إلى اتباع الطرق الآمنة والتزام الحذر، وفي العاشر من نوفمبر حلاّ بالكاف وبتاريخ 16 نوفمبر، وفي مدينة الكاف حيث مقر

(1) جريدة الخبر ليوم 13 مارس 2008م، صفحة كواليس لـ/ محمد عباس.

قيادة الأركان أشرف العموري على اجتماع ضم قيادات الولاية الأولى بالإضافة إلى القاعدة الشرقية وعلى رأسهم: محمد أعواشرية وقد حضر الاجتماع حسب العقيد الزبيري 28 إطارا كان من ضمنهم العقيد: أنواورة قائد الولاية الأولى، والرائد: محمد أعوشرية، والرائد: عبد الله بلهوشات، والرائد: صالح بن ديدي (السوفي) والرائد: العيساني، والنقيب: عباس أغزيل، والنقيب: محمد الشريف أمساعدية، وضباطا آخرين من بينهم: صالح قوجيل، وأحمد دراية... ويقول العقيد: الطاهر الزبيري "بأنه كان من المفروض أن أكون حاضرا في الاجتماع لولا أني كنت مريضا أعالج عند فرانز فانون"[(1)] وقد جرى هذا الاجتماع دون علم الحكومة "وتمخّض عن قرارات خطيرة حسب العقيد الزبيري دائما، والتي منها: * إرسال كومندوس إلى الحكومة المؤقتة واعتقال بعض الوزراء وعلى رأسهم كريم، ومحمود الشريف، وفرحات عباس، وبوالصوف، وابن طوبال، وغلق الحدود الشرقية مع تونس، ومنع عبور الأسلحة والجنود إلى داخل الوطن قبل تسوية الأمور"[(2)].

* ضرورة الإبقاء على القواعد الحدودية تحت إشراف الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ولو اقتضى ذلك اللجوء إلى استعمال القوة.

* الاستيلاء على قاعدة تونس العاصمة وتعيين شخصية عسكرية على رأسها.

* إبلاغ الوزراء الموجودين في تونس بالشّروط السّابقة وإلزامهم بتوقيعها قبل عودتهم إلى القاهرة في انتظار اجتماع المجلس الوطني للثورة.

* تعيين لجنة مراقبة للسّهر على التسيير الحسن للأموال الخارجية.

هذه النقاط اعتبرتها الحكومة هي الصيغة النهائية لقرارات وضعت موضع التنفيذ، واتّخذت على ضوء ما سوف يترتب عنها إجراءات صارمة في حق المتهمين، في حين ترى أطراف أخرى بأن هذه النقاط كانت مدرجة في

---

(1) (2) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري ص: 202.

جدول أعمال الاجتماع، قد تتم المصادقة عليها وقد لا تتم، ومما يؤكّد بأنها كانت مجرّد نقاط في جدول أعمال المدعوين أن الجميع يؤكد بأن الأمن التونسي قد تدخل بمجرّد قراءة جدول الأعمال.

كيف علمت الحكومة بانعقاد هذا الاجتماع؟

أما كيف علمت الحكومة بانعقاد هذا الاجتماع، فتختلف الروايات بشأنه، بعض الرّوايات تشير إلى "أن مخابرات الحكومة المؤقتة كانت تتابع تحركات العموري المشبوهة على امتداد الطريق من القاهرة إلى تونس، مما جعلها تباغت المجتمعين قبل الشّروع في دراسة جدول الأعمال، وتلقى القبض عليهم بمساعدة الحكومة التونسية بتهمة التآمر"[1] ويقول محمد عباس في جريدة الخبر ليوم 13 مارس 2008م بأن الحكومة المؤقتة استعانت بالأمن التونسي لاعتقال السائق: عمار قرام عندما كان عائدا إلى العاصمة التونسية، ونقله بسرعة إلى مقرّ الديوان السياسي للحزب الدستوري، حيث وجد في انتظاره من الجانب الجزائري كلا من: فرحات عباس وكريم بلقاسم، وبوالصوف، وابن طوبال، وهدّام، ومن الجانب التونسي: الباهي الأدغم، والطيب المهيري... لم يجد هذا الجمع أدنى صعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة من السائق الذي سارع إلى تبرئة نفسه باستظهار الوثائق التي سلمت له لأداء المهمة[2].

بينما نجد رواية أخرى عند العقيد الزبيري الذي كان غير بعيد عن مكان انعقاد الاجتماع، يقول العقيد الزبيري: "بأن السائق الذي نقل العموري، وكان سائقا قبل لعبد الله بلهوشات هو الذي سارع إلى إبلاغ كريم بالمؤامرة التي تدبّر ضدهم فتحدث كريم مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حول هذا الاجتماع الذي يدبّر على الأراضي التونسية، وكان يريد إعطاء الأوامر لإلقاء القبض على قادة الولاية

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس ص: 476.

(2) جريدة الخبر اليومية ليوم: 2008/3/13، صفحة كواليس.

الأولى والقاعدة الشرقية لفيلق من جنود الولايات على الحدود كان يخضع لسلطته المباشرة، لكن الحبيب بورقيبة رفض أن يدخل الإخوة الفرقاء في مواجهات مسلّحة على أرضه، وشدّد على أن الحرس التونسي هو الذي سيقوم بهذه المهمة"[1].

تدخّل الحرس التونسي وحاصر مكان الإجتماع يوم 16 نوفمبر 1958م واعتقل جميع المشاركين فيه باستثناء ثلاثة منهم تمكنوا من الفرار، وهم الرائدان: أحمد دراية وصالح السوفي، وكذا عبد السلام... المكلف بالإستخبارات في القاعدة الشرقية، وقد قام في اليوم الموالي الرائد: صالح السوفي بتسليم نفسه معلنا عن براءته مما نسب إليه، بينما سارع كل من: دراية وعبد السلام إلى إبلاغ الرائد: عبد الرحمن بن سالم بما جرى فأظهرا تعاطفهم مع قائدهم: محمد أعواشرية ومع العقيدين: العموري محمد، وأنواورة أحمد[2].

محاكمة قادة الانقلاب في بلدة "قنبلاط":

وبتاريخ 20 جانفي 1959م، شكلت الحكومة محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين، ترأس المحكمة العقيد: هواري بومدين، وعيّن النقيب: علي منجلي وكيلا للثورة، كما تم تعيين كل من العقيد: الصادق دهيليس، والرائد: قائد أحمد مستشارين للرئيس، وعيّن كلّ من: علي مشيش وعبد العزيز زرداني، من الولاية الأولى، ومحمد فلوح من الولاية الرابعة محلّفين، والمرشح: أحمد روابح، كاتب ضبط، أمّا التّهم الموجهة لهذه الجماعة، فهي:

أ) عدم الطّاعة والتآمر على الثورة

ب) نشر أسرار بنيّة مقصودة

ج) العمل على تحطيم معنويات الجنود، ويقول العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته الشخصية: "بأن العقيد: العموري طلب توكيلي كمحام للدفاع عنه، وأبلغني كريم بلقاسم رغبة العموري، وقال لي: ستكون محاميًا، وإذا لم تكن أنت فسنعيّن محاميا من عندنا"[3].

---

(1) (2) (3) مذكرات العقيد الزبيري، الصفحة: 202 – 203.

ويتساءل العقيد الزبيري، فيقول: "فسألت نفسي، كيف يمكن أن أدافع عن هذه الجماعة الذين تعتبرهم الحكومة المؤقتة متمرّدين! وكنت أرى أن لهذا التمرّد أسبابًا، لكن أن يتسبّب ذلك في الإساءة إلى الثورة، ويشكّل خطرا عليها، فذلك أمر لا يمكن قبوله فطمأنني كريم، وقال بأن الأمر لا يدعو إلى القلق"(1)، ويضيف الزبيري: "ذهبت إلى المحكمة التي نصّبتها الحكومة المؤقتة في بلدة "قنبلاط" التّونسية، واصطحبت معي خمسة محامين آخرين، وهم: 1) محمد شبيلة، 2) محمد أوشارف، 3) عبد المالك، 4) يوسف الصيد، 5) أحمد بوضربة، ولُقّبْتُ، يقول العقيد حينها بعميد المحامين بحكم أقدميتي في الجهاد، ورتبتي العسكرية، إذ كنت الأعلى رتبة مقارنة ببقية المحامين"(2) ويكيّف قرار تأسيس المحكمة الوقائع السّابقة، بـ/ (المؤامرة المدبّرة ضد الثورة)، وقد وجّهت هيئة المحكمة للمتهم الرئيسي العقيد: العموري ست تهم أخطرها التّلبّس بجريمة التآمر على الثورة – وفسّر قرار الإحالة ذلك بأن المتّهم تم توقيفه، بينما كان يصدر أوامر بتدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة، ونسبت نفس التهمة إلى العقيد: أحمد أنواورة، والرائد: محمد أعواشرية، أما النقيب: علي زغداني الملقب بمصطفى الأكحل فقد وجهت إليه تهمتان: 1) الفرار من صفوف الجيش، 2) إفشاء أسرار لدولة أجنبية.

ويقول العقيد: الزبيري، بأنه رافع وبقوة من أجل إنقاذ العموري ومن معه من حكم الإعدام، رغم علمه بأن الأحكام، قد اتخذت مسبقا في حق العموري بالأخص... ويتحدث العقيد الزبيري في هذا السياق بأن العموري يتهم كريم بلقاسم – خلال الجلسة – باستغلال مكانته باعتباره التحق بمجموعة الستة المفجّرين للثورة الذين لم يبق منهم من ينشط في الميدان سواه، واتهمه كذلك بتغليب النّزعة الجهوية، ومحاولة فرض سيطرة إطارات الولاية الثالثة على جميع الهياكل الحسّاسة، وهو هنا يتفق مع نظرة علي محساس الذي عبّر عنها بصيغة أكثر وضوحا، عندما كان يردّد

---

(1) (2) مذكرات العقيد الزبيري، الصفحتان: 202 – 203.

"الثورة استولى عليها القبائل" في معرض اعتراضه عن قرارات مؤتمر الصّومام، ووصف العموري محمدي السعيد بالضعف في القيادة وأن كريم هو الذي يغطي أخطاءه لأنهما من نفس الجهة، أما عن محمود الشريف، فانتقد العموري ترقيته السّريعة إلى مسؤول منطقة ثم قائد ولاية فعضو لجنة التنسيق والتنفيذ في ظرف أقل من سنة، ويشاركه في هذا الرأي العقيد: بوقلازة وإطارات آخرين لكنها لم تكن في موقع قوة يسمح لها بالتعبير عن آرائها، ففضّلت السير بإيعاز وسط الصف، أما وكيل الثورة علي منجلي، فوصف هذه التّهم بالتآمر على الثورة وبالخطأ الذي لا يغتفر ووصف المتّهمين بأشنع الصفات، واعتبر أن المخطط برمّته يهدف إلى تدمير الثورة!، وطالب رئاسة المحكمة بتسليط أقسى العقوبات على المتآمرين، وقد امتدت الجلسات والمرافعات 15 يوما كاملة حسب العقيد: الزبيري بحضور بعض الصحفيّين، وانتهت يوم 28 فيفري 1959م – حسب محمد عباس – وفي الجلسة الأخيرة أعلن رئيس المحكمة العقيد: هواري بومدين عن انتهاء المحاكمة ورفع الجلسة دون إصدار الحكم الذي كانت هيئة الدفاع تنتظره، ومع ذلك ظننا يقول الزبيري الذي تولى الدفاع أن هناك جلسة أخرى سيعلن فيها عن الأحكام النّهائية ضدّ المتهمين، غير أن هذه الأحكام قد صدرت في غياب هيئة الدفاع ولم تتطلع عليها إلا من خلال إحدى النشريات التابعة لجبهة التحرير الوطني، حيث قضت المحكمة الثورية بإعدام كل من: العقيد: محمد العموري، العقيد: أحمد أنواورة، الرائد: محمد أعواشرية، النقيب: علي زغداني، المعروف باسم مصطفى الأكحل، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في المتهمين الأربعة يوم 16 مارس 1959م مساءا[1].

كما صدرت في حق بقية الضباط المتهمين بالمشاركة في ما وصف بالمؤامرة من بينهم الرّواد: عبد الله بلهوشات وأحمد دراية وصالح السوفي والعيساني، والنقيبان:

---

(1) فكان هذا أهون مما فعله الملازم الأول: أحمد بن الشريف "الذي مرّ أمام المتهمين الجالسين على ركبهم والمقيدين بالأغلال وتبوّل على وجوههم أمام مرأى الجميع" حسب رواية الرائد: عز الدين (رابح أزراري) عضو قيادة الأركان بتونس.

عميروش" حياة – موتتان – وصية، للدكتور: سعيد سعدي، الصفحة: 206.

محمد الشريف أمساعدية ومحمد ملوح أحكام متفاوتة من السجن المؤبّد إلى سنتين وصدرت أحكام أخرى ضد الملازمين: عمار بلعقون ومحمود الواعي وعبد الحميد الزناتي بتهمة الاتصال بعناصر منشقة وعدم التبليغ.

وقد جاء في كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة للدكتور: العربي الزبيري، نقلا عن: محمد الشريف أمساعدية أحد المتهمين المحكوم عليهم "أن الرئيس الحبيب بورقيبة عرض على المحكوم عليهم وهم في السجن التّدخل بواسطة قوات من الجيش التونسي لإخراجهم من السجن ونقلهم إلى سويسرا حيث يقيمون لدى السفارة التونسية إلى أن تسترجع الجزائر استقلالها غير أن العقيد: العموري ومن معه رفضوا عرض الرئيس بورقيبة"[1].

وقد تزامنت هذه الأحكام القاسية مع قضية علاوة عميرة الذي ألقي به من الطابق الخامس بالقاهرة، ممّا أدى إلى حدوث أزمة حادة وسط الحكومة المؤقتة أدت إلى استقالة الدكتور: الأمين دبّاغين، فتأزّم الوضع، وكاد يصيب الحكومة بالشّلل المبكّر...

فهل يستطيع الرئيس: فرحات عباس الذي ظل وحده صاحب القرار السيّد في حزبه لأكثر من عقدين من الزمن الثبات بعدأن وجد نفسه محوطا بعناصر مخلصة للوطن أشد الإخلاص تقدّس الشرعية الثورية إلى أقصى الحدود، وتمجّد الأسبقية في النّضال وتعتبرها مقياسا لكل الترقيات، ترفع من تشاء باسم الشرعية الثورية وتميت من تشاء باسم التآمر على الثورة، اعتبرت نفسها وصيّة على الثورة وحدها، وظلت تمارس سلطة شبه مطلقة على مؤسسات الجبهة إلى أن ظهرت قيادة الأركان، فراحت تنازعها السّلطة وتدافعها عنها بل وتنتزعها منها بنفس الأسلوب الذي كانت تستعمله – باسم الشرعية الثورية – لكن هذه المرة بمصطلح جديد اسمه التصحيح الثوري، وتلك الأيام نداولها بين الناس.

---

(1) تاريخ الجزائر المعاصرة لـ/ الدكتور: العربي الزبيري الجزء الثاني، الصفحة: 107. حديث أجراه الدكتور مع المرحوم الشريف امساعدية بتاريخ 1988.9.18م.

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

إن التطور السياسي الذي عرفته الحركة الوطنية داخل البلاد وخارجها منذ اندلاع الثورة التحريرية ظل ينمو بشكل متسارع تبعا لمجريات الأحداث التي راحت تتطور بشكل مذهل داخل الوطن خاصة، ولم يعد الأمر بعد الآن يعني الطبقة السياسية المحترفة أو يعني الشريحة المهتمة بالنضال السياسي، والتي كانت تعتبر نفسها مجندة لخدمة الأهداف السياسية التي تتبنّاها الأحزاب التي تساندها فالأمر بعد اليوم شيئ آخر، إذ الكلّ أصبح يتطلع إلى مايجري، ويتساءل عن المخرج السياسي للأزمة، ولم يكن الكثير يؤمن بالحسم العسكري، مع أن الكثير كان يعتقد بالحل السياسي، وهذا لا يتم إلا في إطار شرعي.

كانت الانتفاضة في البداية مجرّد أحداث معزولة لم تلق العناية الكافية حتى من طرف بعض الدّول الشقيقة، غير أن صمود الشعب في مواجهة القمع، واستبسال المجاهدين في التصدّي للحملات العسكرية الشرسة التي سخرت لها السلطات الاستعمارية أعتي الجنرالات غلظة وأكثر الفيالق أوسمة، رافقتها ضجة إعلامية كبرى من قبل سلطة الاحتلال، أعطت للقضية بعدا آخر استلفت اهتمام عدد من الدّول الشقيقة والمتعاطفة مع القضايا العادلة والمحبة للعدل والسّلم، فتأكدت بأنها قضية شعب أراد الحياة، وليست مسألة تمرّد كما تدعي إدارة الاحتلال، وكان لتدفق الجيش الفرنسي لمواجهة ضراوة المعارك ما أضفى على القضية إشعاعا أوسع، فبدأت بعض الدول تعبّر عن تعاطفها وتضامنها مع الشعب الجزائري المكافح، فكان الظّرف مناسبا لجبهة التحرير الوطني لإرسال مبعوثين إلى هذه الدول وإلى المنتديات والمؤتمرات الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية، مثل ما حدث في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا، وفي مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة "بأكرا" بغرب إفريقيا، وفي الأمم المتحدة منذ العام الأول من الثورة، وقبول وفود جبهة التحرير في هذه المؤتمرات ولو

بصفة ملاحظين دليل على الاعتراف الضّمني لهذه الدول متفرّدة أو مجتمعة بجبهة التحرير الوطني كحركة تحرّر وطنيه في الجزائر، وبدأت هذه الدّول تستنكر وتشجب الأعمال العدوانية التي تشنها القوات الفرنسية على الشعب الجزائري الأعزل.

فلما كبرت الثورة – حسب تعبير الشهيد: عبان رمضان – لا بد أن تكبر معها مؤسساتها وهياكلها وسوف لن تقتصر على مكتب جبهة التحرير في القاهرة ومكتبين في تونس وفي المغرب، وعلى صراع يخوضه الشعب الجزائري في دائرة مغلقة بدون هياكل نظامية أو هياكل تقليدية لا ترقي إلى مستوى التّطلعات، فكان مؤتمر الصومام إحدى هذه الركائز، فقد كان حدثا بارزا في تاريخ الجزائر إذا أرسى قواعد الثورة في الدّاخل وفي الخارج وهيكل مؤسساتها وفق منظور خاص يستجيب للتطلعات الآنية لجبهة وجيش التحرير الوطني، رغم بعض الطعون التي أبدتها أطراف لها وجهة نظرها الخاصة، وبالرغم مما قيل فالمؤتمر يعد حدثا مميزا في تاريخ الثورة التحريرية أنهى مرحلة الاجتهادات الفردية وقلة التنسيق والتداخل في المسؤوليات، بإنشائه لهياكل جديدة يفترض أنها كفيلة بأن تضمن السير الحسن للثورة في الداخل والخارج، مثل: المجلس الوطني للثورة – ولجنة التنسيق والتنفيذ – كهيآت تتمتع بكل الصلاحيات.

وعند انعقاد الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة في القاهرة بتاريخ (20 – 28) أوت 1957م، عادت مرة أخرى فكرة إنشاء حكومة مؤقتة إلى الظهور، وهي فكرة ظلت تراود النفوس منذ مؤتمر الصومام، وطرحت للنقاش في هذه الدورة بصورة أكثر جدية، وقد ألمح "كريم بلقاسم" في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ إلى أن الثورة في حاجة إلى قائد لأن القيادة الجماعية تجاوزها الزمن – وبرّر ذلك، بـ "أن نظام القيادة الجماعية أصبح عائقا في طريق التطور موضّحا الأسباب في غياب الحكم الجدّي والحكيم"[1]، وقد فهم مجلس الثورة ولجنة التنسيق بسهولة ما كان يعنيه

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 443.

كريم، غير أن الفكرة كانت مستساغة، فالثورة بلغت مرحلة من النّضج أصبح معها تأسيس حكومة مؤقتة تشكّل الإطار الرسمي الملائم لاستيعاب كل الأفكار في الداخل والخارج، ولتكون الواجهة السياسية التي تصنع الأحداث في المستقبل، وقد اتخذ المجلس الوطني قرارا في هذه الدورة فوّض فيه مسألة تأليف حكومة جزائرية مؤقتة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، وخلال مؤتمر طنجة المنعقد بتاريخ 27 أفريل 1958م بحضور كل من ممثلي الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي برئاسة علال الفاسي بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني الممثلة من قبل كل من السيدين: عبد الحميد مهري وعبد الحفيظ بوالصوف عضوي لجنة التنسيق والتنفيذ، وجد الوفد الجزائري من كلا الحزبين تأييدا وتشجيعا فيما يتعلق بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، وأبدت مصر بدورها تأييدا مماثلا.

وبتاريخ 9 سبتمبر 1958م عقدت لجنة التنسيق المفوّضة من قبل مجلس الثورة جلستها لمناقشة تقرير اللجنة المكلّفة بوضع دراسة تقنية لمسألة إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، وقد حضر هذه الجلسة كل من: 1) فرحات عباس، 2) لخضر بن طوبال، 3) عبد الحفيظ بوالصوف، 4) محمود الشريف، 5) بلقاسم كريم، 6) محمد الأمين دباغين، 7) عبد الحميد مهري، 8) عمر أوعمرن.

وبعد دراسة الملف المقدّم لها من طرف اللجنة، وبعد النظر إلى جملة من المعطيات تتعلق عموما بالوضع السياسي والعسكري وبالظروف الدّولية المحيطة، وبعد تحليل عميق للرّد المحتمل من قبل الدولة الاستعمارية - فرنسا - قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ بالإجماع، مايلي:

أ) - تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت.

ب) - تكون هذه الحكومة على النّحو التالي:

* رئاسة المجلس، * أمانة السر، * عشر وزارات بالإضافة إلى أربع وزارات للدولة.

ج) الشروع في الاتصال بالحكومات الشّقيقة والصّديقة بهدف الحصول على الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

الإعلان الرسمي عن تأليف حكومة جزائرية مؤقتة:

وفي يوم الجمعة التاسع عشر من شهر سبتمبر 1958م، وعلى الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر، تم الإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأذيع الإعلان على أمواج الأثير من الرباط ومن تونس والقاهرة.

وتتشكل الحكومة الجزائرية المؤقتة من:



السيد: فرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية المؤقتة الأولى والثانية

- رئيس المجلس السيد: فرحات عباس.
- نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة السيد: كريم بلقاسم.
- نائب الرئيس السيد: أحمد بن بلة.
- وزراء دولة السادة: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر.
- وزير الشؤون الخارجيّة السيد الدكتور: محمد الأمين دباغين.
- وزير التسليح والتموين السيد: محمود الشريف.
- وزير الداخلية السيد: لخضر بن طوبال.
- وزير الإعلام السيد: محمد يزيد.
- وزير العلاقات العامة والاتصالات السيد: عبد الحفيظ بوالصوف.
- وزير شؤون إفريقيا الشمالية السيد: عبد الحميد مهري.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية السيد: أحمد فرنسيس

- وزير الشؤون الاجتماعية السيد: ابن يوسف بن خدة.
- أمناء سر الدولة السادة: الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى أسطنبولي.

تباشر الحكومة الجزائرية المؤقتة عملها ابتداء من تاريخ الإعلان عن تأسيسها أي يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958م، ومقرها اختياري بين تونس والقاهرة.

ومما يلاحظ في تشكيلة الحكومة المؤقتة أن معظم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ هم أنفسهم أعضاء حكومة في مرتبة وزراء، وأن الزعماء المعتقلين أعيد تعيينهم في الحكومة كأعضاء شرفيّين لاعتبارات سياسية وتاريخية، ولم يطعّم الطاقم الحكومي إلا بعناصر قليلة جدّا، مثل: محمد يزيد، وزير الإعلام، والدكتور: أحمد فرنسيس، وزير المالية والشؤون الاقتصادية بالإضافة إلى احتفاظ الشخصيات الفاعلة في لجنة التنسيق والتنفيذ بأهم المناصب في الحكومة، مما يجعلنا نفهم بأن لجنة التنسيق والتنفيذ: هي الحكومة والعكس صحيح ولا ننتظر الكثير من هذه الحكومة، سيما وأن عددا من عناصرها يتعذر عليهم المساهمة في النشاط الحكومي، خمسة معتقلين واثنان في الداخل (الأمين خان واسطنبولي)، وعليه فإن الصراعات الداخلية ستتواصل، وقد تتفاقم مع مرور الزمن داخل الطاقم الحكومي.

أصداء الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة:

كان الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة في الخارج بشرى سعيدة لكل الجزائريين، حيث أعادت زرع الأمل في قلوبهم بقرب انتهاء الحرب المدمرة وعودة السيادة الموؤودة والحريات المغتصبة بفعل الإحتلال، وهي ثمرة كفاح مرير استمرّ أربع سنوات كاملة تطوّر فيها العمل السياسي مع تطوّر النشاط العسكري وبوتيرة واحدة وصلت أصداؤه إلى الأمم المتحدة، ولن ينزعج الجزائريون بعد اليوم من

تلك الخطابات المشحونة بالنزعة الاستعمارية والتي تقول: بـ "أن الجزائر أمة في طور التكوين وأنها خليط طريف من القبائل والأعراش يتمخض دمجها عن تكوين أمة اسمها: الجزائر"[1] بعد أن صارت لهم حكومة كبقية دول العالم.

وعلى الصعيد الخارجي فقد أغضب الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، ولو كان ذلك في المنفى سلطة الاحتلال، وأثار انزعاجها انبعاث كيان ظنت أنها أماتته فأقبرته.

إن ظهور حكومة جزائرية مؤقتة سوف يستقطب بدون شك اهتمام كثير من الدول الصديقة والشقيقة، والدول المحبة للعدل والمعادية للاستعمار والتمييز العنصري، وسوف تكون بدون شكّ الإطار الملائم للنشاط السياسي في الداخل والخارج خاصة.

ولا شك أن الحكومة الفرنسية تكون قد أدركت بقوة حدسها وحنكتها السياسية أن بعض الدول سوف تسارع إلى الإعتراف بها، وأن هذا الإعتراف سوف يشجّع بقية دول العالم على المضي في نفس الطريق، "فسارعت إلى تحذير سائر الحكومات التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي وأنذرتها بما قد ينجم عن اعترافها بالحكومة الجزائرية من تعكير لصفو العلاقات بينها وبين فرنسا"[2]، ولما لاحظت فرنسا أن دول العالم لم تعر اهتماما لتحذيراتها، ولما لم يكن بإمكانها قطع العلاقات مع جميع دول العالم لارتباط مصالحها بهذه الدول راحت تلطّف العبارات وتكيّف الألفاظ بما يحفظ لها ماء الوجه، وتعلق بأن تهديداتها لا تعني الدول العربية التي تربطها بالجزائر روابط الصّلة تجعلها مضطرة للاعتراف بالحكومة المؤقتة وتجد مسوّغات أخرى لدول غير عربية اعترفت بالحكومة الجزائرية مثل: اندونيسيا... كل ذلك لتخفي فشلها على الصعيد السياسي.

---

(1) من خطاب لموريس توزير رئيس الحزب الشيوعي سنة: 1939م، نشره محمد حربي/الثورة الجزائرية سنوات المخاض الصفحة: 113.

(2) الثورة الجزائرية لـ/ مصطفى طلاس الصفحة: 338.

اختيار الرئيس:

الشخصيات التي كانت تتطلع للرئاسة ثلاث ولكل شخصية من هذه الشخصيات مؤهلات سياسية ورصيد نضالي يسمح لها بأن تتبوأ منصب رئاسة أوّل حكومة في تاريخ الجزائر الحديثة.

الشخصية الأولى: فرحات عباس، صيدلي، ورئيس حزب سياسي معتدل منذ مطلع العقد الرابع من القرن العشرين، تطورت أفكاره داخل حزبه خلال عقدين من الزمن من جاحد أصلا لوجود أمة جزائرية إلى داع للاندماج إلى ثائر على الطغيان منذ 1956م، شغل منصب عضو في المجلس الفرنسي، واتصل بشخصيات فرنسية من مختلف المستويات، عرف بالاعتدال وبالرّزانة في التسيير، راهن عليه سوستيل ليكون عنصر امتصاص لغضب الشعب، فلم يفلح.

الشخصية الثانية: محمد الأمين دباغين، طبيب، مناضل في حزب الشعب ثم عضو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، قاد الحزب خلال فترة سجن رئيسه الحاج مصالي، كان محل ثقة الزعماء التاريخيين، عندما راهنوا على الحل العسكري وقرّروا إعلان الثورة، فاتصل به ابن بولعيد وبوضياف وعرضوا عليه التمثيل على أن يكون الواجهة السياسية لجبهة التحرير الوطني (في منصب أمين أو رئيس الحزب) فتردّد ثم اعتذر.

الشخصية الثالثة: كريم بلقاسم، مناضل قديم في حزب الشعب، اعتصم بالجبل منذ أحداث ماي سنة 1945م، عرف بأسد جرجرة، حكم عليه بالإعدام مرتين من قبل المحاكم الفرنسية، ظل وفيّا لمصالي بعد انشقاق الحزب، لم يكن ضمن مجموعة 22 التي ابثقت عنها لجنة الخمسة منظري ومفجّري الثورة، حاول ابن بولعيد وبوضياف في اتصال معه اقناعه بالانضمام إلى مجموعة الخمسة فرفض، لاعتقاده أنهم يمثلون المركزيين، وعندما اتضحت له الصورة انضم إلى لجنة "الخمسة"، وصارت تعرف منذئذ بلجنة الستة، شارك في الاجتماعات الأخيرة للجنة، ويعد

أحد الزعماء الأقطاب مفجّري الثورة، قاد المنطقة الثالثة بنجاح إلى غاية تعيينه عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، كريم أكثر الثلاثة طموحا لشغل منصب رئاسة الحكومة بحكم أنه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ظلت تنشط في الميدان بعد تحييد الخمسة الآخرين بالأسر أو بالإستشهاد، ولكل شخصية من هذه الشخصيات أنصار ومؤيدون معجبون ويرون أنها الأنسب والأجدر برئاسة الحكومة.

غير أنه ولاعتبارات سياسية محضة تم تعيين السيد: فرحات عباس بطريقة الانتقاء ليكون أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة، بصفته الشخصية المخضرمة التي تربطها علاقات بالعديد من الشخصيات الفرنسية وتعرف الكثير عن أسرار هذه الدولة، وهذه الصفة قد تغري السلطات الفرنسية لتبحث عن حل عادل للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض بدل الحرب المدمّرة، علما بأن الحكومة الفرنسية تظل تثق في الشخصيات المتشبّعة بالثقافة الفرنسية، حسب ما أشار إلى ذلك الرئيس "دوغول" وهو يتحدث عن مفاوضات محتملة مع الحكومة المؤقتة، عندما قال: "ورغم أن بعض رجال الثورة كانوا يرفعون لواء المعارضة، أمثال: فرحات عباس، وكريم بلقاسم، وبومنجل، وابن خدة، وبوالحروف، وأحمد فرنسيس... فقد كانوا في الوقت نفسه مشبّعين بأفكارنا ومرتبطين بتراثنا ومدركين للأوضاع الاقتصادية والتاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تربط بلدهم ببلدنا"[(1)]، فمن الناحية التكتيكية، فالاختيار كان سليما، رغم ما يبديه القائلون بتقديم الشرعية الثورية من امتعاض اتجاه شخصية فرحات.

الاعترافات الدولية:

تبخّرت التحذيرات المسبقة التي صدرت فور الإعلان عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة من طرف الحكومة الفرنسية التي راحت تحذّر فيها دول العالم بعدم شرعية هذه الحكومة، غير أن دول العالم وفي مقدّمتها الدول العربية سارعت إلى

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول "الأمل" الصفحتان: 110 – 111.

الاعتراف بالحكومة المؤقتة، وتبادلت معها التمثيل الدّبلوماسي بسرعة، فكانت العراق أول بلد يعترف بالحكومة الجزائرية تلته في نفس اليوم كل من المغرب وتونس وليبيا، وفي اليوم الموالي 1958.9.20م اعترفت كل من السّعودية والأردن بهذه الحكومة وفي اليوم الثالث 1958.9.21م، اعترفت بها كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وجمهورية اليمن وبتاريخ 1958.9.22م اعترفت بها كل من السّودان والصّين الشعبية، وهكذا توالت الاعترافات لتدعم شرعية هذه الحكومة، وتؤكد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري لاسترداد كرامته المسلوبة ووطنه المغتصب.

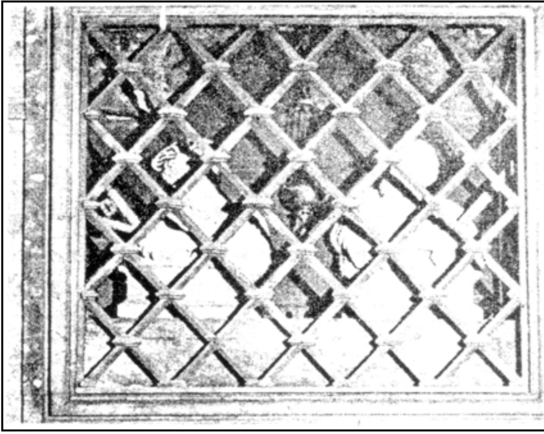
هذا السيل من الاعترافات أذهل السلطات الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال: دوغول الذي أدلى بتصريح لجريدة (صدى وهران) "يؤكد فيه بأن فرنسا سوف تقطع علاقاتها فورا مع أية حكومة رسمية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة"[1].



الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لـ/ المجاهد: عمار قليل، الجزء الثاني، الصفحة: 152.

وقد تزامن الإعلان عن الحكومة المؤقتة مع خطاب الرئيس: دوغول يوم 16 سبتمبر 1958م، وقد زعم فيه "بأن الجزائر عنصر في الواقع أمازيغي لا علاقة له بالعروبة وأنه نسيج مزركش من قبائل وشعوب ومداشر وعناصر متعدّدة، وليست هناك أمة، وليس هناك شعب، وإنه ليس له تاريخ"[1]، فلم تُبق هذه الرّدود السريعة من قبل الحكومات الشقيقة والصديقة مجال للحكومة الفرنسية كي تطمس الحقائق التاريخية وأن تدّعي بأن الجزائر لم تكن ذات يوم أمة أو شعب، ولم يكن لها تاريخ...



السجن الذي قتل فيه يوغرطا ملك نوميديا صبرا وفيه قتل ملك فرنسا وزعيمها الأول - فرنسا نجيتوريكس - بعده بـ 56 سنة

والتاريخ نفسه يفضح هذه المزاعم ويدحض هذه الإدعاءات عندما يتحدث بـ "أن ملك فرنسا وزعيمها الأول - فرنسا نجيتوريكس Vircingètorix – قتل في سجن روما المسمّى (مامير تينو MAMERYINO) - في الكهف المسمى TOLLIANO سنة 40 ق.م – بقطع رأسه، وفي نفس السجن ونفس الكهف قتل صبرا - أي جوعا وعطشا - سنة 104 ق م أي بست وخمسين سنة قبله بطل آخر اسمه يوغورطا ملك نوميديا وزعيم المقاومة في الجزائر، ويوغورطا هذا لم يكن إلا الرابع أو الخامس في شجرة ملوك الجزائر ورؤساء الدولة الجزائرية حيث سبقه عمه "مكيبسا" وجده "ماسينسا" وجد أبيه "غايا"، وهذه كفيلة بأن تثبت أقدمية الدولة الجزائرية على الدّولة الفرنسية[2].

---

(1) أصالية أم انفصالية للمرحوم مولود قاسم الجزء الأول، الصفحة: 403.

(2) أصالية أم انفصالية للسيد: مولود قاسم، الجزء الأول الصفحتان: 404 – 406.

استياء في الداخل واجتماع قادة الولايات

هذا الاستياء عبّر عنه قادة الولايات في الدّاخل في اجتماعهم المنعقد بالولاية الثانية ناحية – الميلية – من: 6 إلى 12 ديسمبر 1958م، بمبادرة من العقيد: عميروش، قائد الولاية الثالثة، وقد جاء هذا الإجتماع في ظروف حرجة تعيشها الثورة في الداخل على الخصوص بسبب:

* انشغال القيادة في الخارج بالمسائل السياسية، وبمضاعفات أزمات صنّفت في خانة المؤامرات ضدّ الثورة.

* صعوبة الاتصال بالخارج بعد مدّ خطي موريس على الحدودين الشرقية والغربية.

* نقص الأسلحة وندرتها أحيانا، حتى أن قائد الولاية الأولى – الحاج الأخضر – اشتكى من نقص فادح في السلاح وذكر بأن 600 جندي في ناحية باتنة – ولعله يريد المنطقة الأولى التي تقع باتنة ضمن ترابها – يتحركون بدون سلاح.

* تكيّف القوات الاستعمارية مع أساليب القتال التي يتّبعها المجاهدون واحتلالهم لمواقع متقدمة.

* نقص في الذخيرة، * نقص في الأموال.

* نقص يصل أحيانا إلى حدّ العجز في الأدوية... في وقت اشتدت فيه ضغوط القوات الاستعمارية بعد أن تضاعف عددها عدة مرات.

* نجاح مصالح الاستعلام لقوات الاحتلال في اختراق وحدات الولاية الثالثة والرابعة خاصة بعناصر عميلة تطوّعت أو طوّعتها داخل مخابر التعذيب لتقوم بضرب الثورة من الداخل، أمثال: حسن غندريش وأحمد هاني... ولم يكن بوسع قادة الولايات في الداخل حلّ هذه المشاكل المستعصية أحيانا من داخل



الكهوف أو من وسط الأدغال دون وجود تنسيق بين الولايات، وبين الولايات في الداخل والقيادة في الخارج، مما أدى إلى ظهور تململ وسط القيادات في الدّاخل بعد شعورها بتقصير الحكومة المؤقتة في إيصال الأسلحة إليها.

اجتماع قادة الولايات:

القادة المدعون للاجتماع: جميع قادة الولايات التاريخية الستة.

الحاضرون الرائد: * عبيدي الحاج الأخضر، عن الولاية الأولى، أوراس - النمامشة - * العقيد: عميروش، قائد الولاية الثالثة، * العقيد: أمحمد بوقرة، قائد الولاية الرابعة، * العقيد: أحمد بن عبد الرزاق - سي الحواس -، قائد الولاية السادسة.

وتخلف عن حضور الاجتماع العقيد: * لطفي، قائد الولاية الخامسة، * العقيد: علي كافي، قائد الولاية الثانية، مع أنه استضاف العقداء ووفّر لهم الحماية والأمن داخل الولاية بتكليف ضابطين من مساعديه بضمان السير الحسن للأشغال طوال مدة الاجتماع، وقد امتنع قائدا الولاية الثانية والخامسة عن المشاركة في الإجتماع لاعتقادهما بنيّة "عميروش" في تزعّم الثورة في الداخل وأن مضمون الاجتماع يحمل شبهة المناورة لصالح: كريم بلقاسم، وزير القوات المسلحة الذي قبل على مضض رئاسة فرحات عباس، لكنه ظل يبحث عن ذريعة توصله إلى الرئاسة، وهاتان الشبهتان بالرغم من انتفائهما لا تمنعان العقيدين من حضور الاجتماع والتنسيق مع رفقاء السلاح، وإذا ثبت أن وجدتا ضمن جدول الأعمال أو لمسا بين ثناياه ما يشير إلى ذلك، فلهما أن يرفضا أو يقاطعا الاجتماع.

ومهما تكن النّوايا، فالاجتماع كان فرصة جمعت قادة أربع ولايات، سمحت للمجتمعين بتبادل وجهات النّظر اتجاه عدة مشاكل تواجه الثورة في الدّاخل، وقد درس المجتمعون الأوضاع الداخلية لكل ولاية على حده، بعد الاستماع إلى تقارير مفصّلة من قبل القادة المشاركين كشفت عن جملة من المشاكل بعضها مشتركة

والبعض الآخر تخص ولايات دون أخرى مثل: * ظاهرة المشوّشين، كما عبّر عنها الحاج لخضر والتي ابتليت بها المنطقة الثانية بالولاية الأولى، وهم نتاج أزمة القيادة في الولاية الأولى، والرافضون لمقررات الصومام التي تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، وقد أصبحوا مصدر قلق داخل الولاية.

* التواجد الكثيف لعناصر الحركة الوطنية في الولاية السادسة بالرغم من موت قائدهم الجنرال: محمد بللونيس (جويلية 1958م)، وقد ظلت هذه الحركة تناوئ جبهة التحرير الوطني وتناصبها العداء حتى بعد أن أظهر بللونيس عمالته - قبل موته بمدة – بشكل سافر مكشوف.

بعد الاستماع إلى التقارير الولائية تطرق المشاركون في الاجتماع إلى مسائل أخرى كانت مثار انشغال قادة الولايات في الداخل ومحل إجماع عندهم والتي منها:

- وجود هيئة أركان خارج التراب الوطني، وهو أمر غير مستساغ من قبل قادة الولايات ومن قبل المقاتلين عموما في الداخل.
- وكذا بالنسبة للحكومة المؤقتة، لكن بدرجة أقل، نظرا للنشاطات السياسية التي تستدعي من الشخصيات الفاعلة في الحكومة المؤقتة القيام بها مع الخارج.

وقد جاء في كتاب تاريخ الجزائر المعاصر للدكتور: العربي الزبيري، نقلا عن كتاب: تشريح حرب للسيد: فرحات عباس، بـ "أن الرائد: عمر أوصديق الذي حضر اجتماع العقداء في الدّاخل – أسرّ له بأن عميروش عازم على أن لا تبقي في الخارج سوى مندوبية يسيّرها شخص واحد هو: فرحات عباس، أما باقي قيادات جبهة التحرير الوطني فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن... ويذكر عباس أن عرض أوصديق أدخل الرعب في النفوس، وحيّر قدماء قادة الولايات – كريم ابن طوبال وبوالصوف (الأفعال الصحيحة) – بأخبار مزعجة تتعلق بمخطط شال"[(1)].

(1) كتاب تاريخ الجزائر النعاصر – الدكتور: العربي الزبيري – الجزء الثاني، الصفحة: 127،الهامش عن كتاب تشريح حرب للسيد: فرحات عباس، الصفحات: 256 – 258.

وكان تعيين بعض الشخصيات من حزب البيان الجزائري مثل: فرحات عباس، وأحمد فرنسيس محل انتقاد من قبل العقيد: عميروش التي يريدها حكومة ثورية خالصة، وهي النقطة ربّما التي أثارت تحفظ العقيدين: علي كافي، ولطفي، فامتنعا عن المشاركة، وهذه النقطة بالذات كانت تثير انزعاج العديد من الشخصيات الحزبية التي التحقت بالثورة بعد اندلاعها بفترة، كما كانت مثار قلق لدى الضباط الفارّين من القوات الفرنسية بالرغم من الجرأة التي كان يبديها هؤلاء الضباط خلال العمليات القتالية، ومن التكوين الجيد الذي كانوا يتمتعون به، والمساهمة الفعلية في رفع مستوى التكوين لدى ضباط وجنود جيش التحرير الوطني على السواء، غير أن عامل الزمن والسّبق إلى الجهاد يظل المعيار الذي تقاس به الأعمال وحده، وكأن الوطنية هبة من السماء والسبق إلى الثورة إلهام، وليس ليقظة الضمير أو الإحساس بالمسؤولية أو الغيرة على الدين والوطن دور في الموضوع، ويظل منطق (أنا الأول والآخر والظاهر والباطن) سيد الموقف إلى حين.

وقد أسفر اجتماع قادة الولايات الأربعة عن جملة من التوصيات والقرارات من ضمنها:

- إنشاء هيئة باسم: لجنة المراقبة والتنفيذ تكون مهمتها التنسيق وتنشيط العمل الثوري في الداخل على غرار هيئة الأركان التي لم يعد صداها يصل إلى الداخل.
- المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة والاكتفاء بممثلين لها في الخارج.
- دعوة الحكومة إلى عقد اجتماع مع قادة الداخل (قادة الولايات) على الحدود التونسية في أجل أقصاه أفريل 1959م.
- إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى بهدف التخلص من ظاهرة المشوّشين، وإلى الولاية السادسة لمطاردة بقايا المصاليين.

وبعد الاجتماع أرسلوا الرائد: عمر أوصديق، عضو مجلس الولاية الرابعة إلى تونس لنقل انشغالات العقداء في الداخل إلى القيادة في الخارج، بعد أن صادق القادة بالإجتماع على محضر الجلسات، ومن الجدير بالذكر – حسب الدكتور العربي الزبيري – "أن هذا المحضر قد تضمن نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة واشتمل على توبيخ للقيادة على تقاعسها وتهاونها بالنسبة لعملية التسليح التي توقفت نهائيا بسبب خطي موريس وشال"[(1)]... "وفي الثاني عشر من شهر مارس سنة ألف وتسعمئة وتسعة وخمسين تسلمت الحكومة المؤقتة محضر الاجتماع، واستمعت إلى شروح وافية قدمها الرائد: عمر أوصديق، وبعد ذلك بدأت المهمات في اتجاه عواصم الوطن العربي وآسيا وبعض البلدان الأوروبية"[(2)] الدكتور: الزبيري، لم يبيّن في كتابه الغرض من هذه المهمّات التي قامت بها وفود في عدة اتجاهات، ولعل ذلك بهدف الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية.

وكان من نتيجته (أي المحضر) أن أرسلت الحكومة دعوات لقادة الداخل لحضور اجتماع في تونس، بناء على اقتراح هؤلاء القادة أنفسهم، وفي أثناء توجههم لحضور هذا الاجتماع سقط العقيدان: عميروش وسي الحواس في ميدان الشرف.

انفضّ الاجتماع وعاد كل قائد إلى ولايته يحمل معه بعض الوعود وبعض الهموم أيضا، كما هو الشأن بالنسبة لقائد الولاية الأولى الذي صدمه خبر اعتقال العقيدين: لعموري وأنواورة، وخشي أن تكون لهذه العملية مضاعفات وردود أفعال سلبية تزيد من صعوبة مهمته كقائد للولاية، عاد الرائد: الحاج لخضر كذلك ومعه قائمة المشبوهين في علاقتهم بالمكيدة الزرقاء التي زرع فيروسها النقيب: ليجي بمساعدة عملاء تغلغلوا وسط الوحدات بطرق شتى وتمكنوا من تبوإ مناصب وسط القيادات، فاهتزت الثقة بين رفقاء السلاح وأدّت إلى تصفيات شملت كل مشتبه فيه قتل فيها أذناب عملاء، كما قتل فيها جنود أبرياء لمجرد الظّن، وكانت هذه

(1) (2) تاريخ الجزائر المعاصر، للدكتور: العربي الزبيري، الصفحتان: 126 – 127.

النقطة هي التي أثارت انزعاج القائد عميروش وحملته على توجيه الدعوة إلى قادة الولايات من حوله لتدارس الأوضاع وتبادل المعلومات والخبرات، وبالإضافة إلى قائمة المشبوهين المندسّين بين جنود جيش التحرير الوطني، فقد تلقى الحاج لخضر وعدا من الولايتين الثالثة والرابعة بالمساعدة العسكرية للتخلص من ظاهرة المشوّشين. فبخصوص المشبوهين، فقد كلف الملازم الأول: مصطفى مراردة من مجلس المنطقة الأولى بالتحقيق في صحة وجود هذا الفيروس وسط المجاهدين، وكانت نتيجة هذا التحقيق أن أكثر المشبوهين هم من الناقمين على تسيير الحاج لخضر نفسه... ويبدو أن فكرة الزرقوية أو خطر الزرقوية بعبارة أوضح غير واضحة لدى قيادة الولاية الأولى في الأوراس، فالمتورطون فيها لا يعادون القائد كونه صارما حازما أو ظلوما غشوما، فهم يسعون إلى إثبات وتأكيد الولاء له والتقرّب منه ومن ثمّ * يحاولون ضرب استقرار الهياكل النظامية، * يشككون في نجاح الثورة عن طريق الدّعاية، * يشوّهون سمعة عناصر مسؤولة، * يقومون بتصفية عناصر معينة داخل الوحدات بطريقة أو بأخرى... فالنقمة على القائد نتيجة صرامته المفرطة أظهرها قادة أوفياء للثورة مثل: مصطفى بوستة، ومحمد الشريف بن عكشة، ومصطفى أرعايلي... وآخرين، حين لجأوا إلى الولاية السادسة، وهم يعدون من أخلص الناس للثورة.

الفصل الثاني
حركة 13 ماي وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة

ظهرت هذه الحركة بعد تذمّر واسع وخيبة أمل كبيرة اهتزّ لها الفرنسيون في الجزائر وفي فرنسا على السّواء اتّجاه السّلطات الحكومية التي ظلت تعد ولا تفي، مما زاد الأوضاع تدهورًا، بعدها اكتشف الفرنسيون أن ما كانت تعد به السّلطات مجرّد وعود جوفاء، فمنذ أربع سنوات خلت كانت هذه السلطات تردّد بأن ما يجري في الجزائر مجرد عصيان وتمرّد محلي في بعض المناطق من المستعمرة، "وسوف تقوم القوات الفرنسية بسحق هذا التمرّد خلال أسابيع ثم ظهر أن ذلك يحتاج إلى شهور"[(1)]، وقد ظلت الثورة خلالها تزداد اتّساعا وشمولية والأوضاع في الجزائر تردّيا وتدهورًا ليتحوّل ما كان يوصف بالتمرّد إلى انتفاضة ثم إلى ثورة فإلى حرب شاملة بين طرفين غير متكافئين، فالجزائريون مصرّون هذه المرة على انتزاع حريتهم – في آخر معركة مع العدو حسب تعبير ابن مهيدي – مهما كان الثمن وهم مقتنعون بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوّة، وغلاة الاستعمار والمحتلون عامة مصرّون على مواصلة الحرب ولو اقتضى الأمر إبادة المسلمين كافة، ولم يخجل الجنرال: شاريير أن يقول ذلك صراحة "بأن الضعف واللين لا ينفعان في البلاد الإسلامية"[(2)]، وبدأت الأمور تتوضّح لدى الفرنسيين في الجزائر وفي فرنسا أيضا بأن ما يجرى في الجزائر أكثر من عصيان وأكثر من تمرّد، إنما هي ثورة احتضنها الشعب برمته حسب اعتراف الرئيس الفرنسي دوغول نفسه حيث يقول: "وكان يقابل تشدّدهم – يعني المستوطنين – إصرار المسلمين المزوّدين اليوم بالحزم والسلاح، والذين أصبحوا مؤيّدين لجبهة التحرير الوطني وللثورة"[(3)]، وراحت

---

(1) تصريح روجي ليونار أمام السلطات المحلية بباتنة بتاريخ 21 جانفي 1955م.

(2) الثورة في عامها الأول للدكتور: العربي الزبيري، الصفحة: 127.

(3) مذكرات أمل للجنرال دوغول، الصفحات: 51.

الأوضاع تتجه نحو التصعيد بإقحام عشرات الآلاف من الجنود في المعركة وترسانة من العتاد الحربي من أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الدّمار، وتحوّل الاقتصاد الفرنسي إلى اقتصاد حرب بكل ما تفيده هذه الكلمة من معنى، وازدادت الأوضاع تدهورا وراحت تجرّ الدولة الفرنسية بصفة عامة إلى الهاوية، فهذا الجنرال: دوغول يتحدث من موقع المسؤولية، "فمنذ وصولي إلى قصر "ماتينيون" شرح لي "أنطوان بيناي" الوضع على حقيقته، إذ كنا في جميع المجالات على حافة النكبة"[1] فالسلطات الفرنسية ظلت تخفي عن الشعب الفرنسي حقيقة الوضع في الجزائر وراحت تقدم أرقاما مغلوطة، فلم يكن بمقدورها أن تعلن بأن المعدل الوسطي لعدد القتلى من جنودها يصل إلى 50 قتيلا في اليوم – حسب ما جاء في مذكرات الجنرال دوغول نفسه (أمل 117) وأن الوضع الاقتصادي يقترب من الكارثة والوضع الاجتماعي في تدهور مستمر والأفق مظلم، وكانت هناك مجموعة من الضباط العاملين في الجزائر يراقبون الوضع عن كثب ويتهمون الحكومة بالتقصير وحتى بالفشل ويريدون حكومة أكثر حزما وأشد صرامة، فراحوا يبحثون عن صيغة لإسقاط الحكومة، وعن ذرائع تبرّر ما قد تصفه هذه السلطات بالتمرّد.

الحقيقة أن إدارة الاحتلال لم تدخّر جهدا في حسم الموقف، وبكل الأساليب للحفاظ على الشرف العسكري لفرنسا بعد الهزيمة الساحقة التي تعرض لها في الفيتنام، وقصد الاحتفاظ بالمستعمرة التي لا تعادلها مستعمرة أخرى من حيث الأهمية، غير أنها لم تفلح.

فقد حاولت خلق قوة ثالثة تناوئ جبهة التحرير الوطني، لكنها فشلت، كما حاولت إحياء مشاريع إصلاحية قديمة عفا عنها الزمن، فلم تجد الاستجابة واستحدثت مشاريع أخرى ذات أبعاد تنموية واجتماعية (صحية وتربوية) أشرفت عليها الباحثة (جيرمان تيون) لامتصاص غضب الشعب وكسب ودّه،

(1) مذكرات أمل للجنرال دوغول، الصفحات: 154.

غير أن الأوان قد فات فلم تعد سيّاسة الترقيعات والحلول الوسطية هي المطلب، فمطلب الشعب اليوم هو الاستقلال الناجز وحده، وهو كالعدد الأولي لا يقبل القسمة إلا على نفسه.

وهكذا يجد المستوطنون والفرنسيون المقيمون في الجزائر عموما – بعد أن كانوا يعيشون في أمن وسلام وفي بحبوحة من العيش – أنفسهم في وضع غير مستقر فلم يستطيعوا التكيّف معه، وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن ذلك ناتج عن تقاعس السلطة في فرنسا وأن الحل يكمن في إيجاد سلطة بديلة تكون أكثر قوة وأشد بأسا لتصفية جيوب المقاومة وإنهاء الثورة في الجزائر الذي راح شأنها يتعاظم يوما بعد يوم في الداخل وفي الخارج، فراحت هذه الهواجس تتحوّل إلى أفكار ثم إلى حركات ونشاطات لتتجسّد أخيرا في شكل مظاهرات كادت تؤدي إلى عصيان... ففي مطلع عام 1958م كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق مهما بدا الجمهور الفرنسي ظاهريّا قليل الاكتراث بما يحدث حسب الرئيس دوغول.

"وكان الوضع يمسّ الجيش بالدّرجة الأولى إذ لم يكن يتحمّل محن القتال فحسب، وإنّما أيضا قساوة القمع وشناعته... وكان ينتابه قلق الانتهاء إلى مصير يؤدي كما تم في الهند الصينية إلى هزيمة عسكرية تلحق العار بأعلامه، مما جعله يشعر بغيظ متزايد حيال نظام سياسي عجز عن اتخاذ القرار المناسب"، هذا الكلام للرئيس دوغول – وشهد شاهد من أهلها – كانت البداية تشكيل لجان إنقاذ الوطن، عناصرها ضباط ومدنيون بداية من 12 ماي 1958م، وفي صبيحة يوم 13 ماي تطورت هذه الحركة بسرعة مذهلة لتتحول إلى مظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر شارك فيها آلاف من المستوطنين الغاضبين واتجهوا إلى ساحة قصر الحكومة، حيث تعاقب على منصّة الخطابة عدد من رؤوس الحركة الذين تحدثوا بإسهاب عن تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية وحملوا حكومتهم مسؤولية الوصول إلى هذا الضعف متهمين الحكومة بالفشل والتردّد والضعف

في مواجهة الثورة، وراحوا ينادون بشعارات "الجزائر فرنسية" "التآخي بين الفرنسيين والجزائريين" زحفوا بعدها على دار الحكومة واحتلّوها، وأعلنوا عن تأليف لجان إنقاذ الوطن في كل مدينة وسرعان ما انضم إليهم الجيش العامل في الجزائر الذي يعاني من نفس التذمّر وعلى رأسهم الجنرالين: راؤول صالان، قائد الأركان، والجنرال: ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين – نخبة الجيش الفرنسي – وتبنّوا هذه الحركة، وهكذا بدأت الأمور تتجه نحو التصعيد، وراحت تتطوّر بشكل مذهل لتنذر الحكومة الفرنسية بحتمية السقوط.

ففي 24 ماي تغادر فرقة عسكرية الجزائر وتحتل "كورسيكا" بدون قتال، وقد سمح للجان الإنقاذ بالاستيلاء على السلطة في "أجاكسيو" و"باستيا"، وكانت وزارة الداخلية الفرنسية حسب الرئيس: دوغول دائما تتوقع الهجوم على باريس ليلة (27 – 28 ماي 1958م)، لكنه وبعد سلسلة من الاتصالات أجراها الجنرال: دوغول شخصيا بهدف تطويق الموقف، وإعادة ربط الاتصال بالعناصر المنشقة في الجزائر، بدأت الأمور تعود إلى الهدوء والاستقرار، سيما عندما بدأ الناس يتحدثون عن احتمال عودة دوغول "المنقذ من الهزائم إلى الحكم"، وقد تلقى الجنرال: "صالان" من ممثله بباريس إشارة إلى إمكانية عودة الجنرال: دوغول إلى الحكم، فاختطف منه "صالان" الإشارة بسرعة البرق وجعل منها شعارا لخطاباته وسط المتظاهرين، وراح يردّد: "يحيا دوغول، يحيا دوغول"، فتلقّفها منه المتعصمون وراحوا يردّدون بملء حناجرهم (يحيا دوغول)، واعتقد المتظاهرون الحيارى الذين لم يعثروا بعد على شخصية منقذة للدولة الفرنسية المتهاوية أن دوغول هو الشخصية المنتظرة، وهو البلسم الشافي للأمراض التي ظلت تنخر جسم فرنسا، وأنه هو الذي سوف يعيد لها مجدها التليد ويضمن لها مستقبلا زاهرا.

فراحوا يهتفون في كل مكان يحيا دوغول... فجاء رد الجنرال المتقاعد في الخامس عشر من ماي بما يلي: "أمام الأخطار المحدقة بالوطن، لا يمكنني اليوم مثل الأمس

إلا أن أعبّر عن استعدادي لتلبية النداء وتحمل سلطات الجمهورية"[1]، ولتشجيع الجنرال: دوغول بالمضي قدما في تلبية دعوة الجماهير التي راحت تهتف باسمه عقد كل من الجنرال: "ماسو" والعقيد: "ترينكي" في اليوم الموالي تجمّعا عفويا بساحة "الفوروم" أقحموا فيه مآت من الجزائرين تحت شعار: "التآخي والإدماج". ولم يكن دوغول في كل الحالات ليستهين بالمهمة الخطيرة التي يقدم عليها تلبية لنداء شعبه ووطنه إلا أنه كان بالنسبة إليه الواجب المقدس، بعد أن شعر بأنه "لم يبق للقضية أي مخرج سوى في شخص دوغول"[2]، حسب تعبيره "رغم المصاعب التي تعترضني في ذاتي ومنها سنّي إذا بلغت من العمر سبعة وستين عاما ونقصان معلوماتي وضيق طاقتي"[3] فبالرغم من مظاهر العجز هذه التي كان يشكو منها، غير أن الواجب الوطني كان يدعوه لتحمل المسؤولية.

عودة الجنرال دوغول إلى الحكم:

قبل دوغول المهمة الملقاة على عاتقه استجابة لنداء الوطن، فاتخذ على الفور الإجراءات النظامية اللازمة بتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها وتجنّب السّلطة الوقوع في مزالق تؤدي إلى حرب أهلية، وحتى يتمكن دوغول من تطبيق برنامجه الذي لم يفصح عنه بعد، طلب من البرلمان أن يمنحه صلاحيات استثنائية لفترة معيّنة وأن تسرع الحكومة في تقديم مشروع إصلاح الدستور، إذ التقاليد في بلد عريق في الديمقراطية تقتضي أن يخضع كل تغيير لمجموعة من الاعتبارات، تجنبا للتجاوزات وخرق للقوانين والأعراف المعمول بها، وكان "روني كوتي" الذي سوف يخلفه دوغول يصر ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات، ويتمثل الاعتبار الأول في:

(1) مذكرات الجنرال دوغول – أمل –.

(2) (3) مذكرات الجنرال دوغول – أمل – الصفحة: 49.

* ضرورة إنقاذ البلاد من الانهيار مع الاحتفاظ بالنظام الجمهوري، بينما يتمثل الاعتبار الثاني في * عودة الجيش إلى الطاعة والنظام والخضوع إلى السلطة، والاعتبار الثالث، إقرار من الرئيس "روني كوتي" بأنه: * لا أحد يستطيع أن يتولى هاتين المهمتين سوى الجنرال: دوغول.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات تسلّم الجنرال: دوغول السلطة في البلاد، وبتاريخ 31 ماي 1958م قام بتأليف حكومة بحضور رؤساء كتل البرلمان بتوزيع الحقائب على الوزراء، واحتفظ لنفسه بقضية الجزائر... وهو يعلم تماما أن الإفلاس الذي وصل إليه النظام في فرنسا كان بسبب قضية الجزائر، كما أسماها، فالانهيار الاقتصادي وتردّي الأوضاع الاجتماعية والنفقات العسكرية هي التي انعكست على الوضع السياسي، وكادت تجر البلاد إلى كارثة.

دوغول، شخصية عسكرية بالدرجة الأولى يجيد فن الحرب أكثر مما يجيد فن السياسية، ظهر خلال الحرب العالمية الثانية كشخصية عسكرية قوية ترفض الهزيمة وتصرّ على المقاومة، ليتحوّل بعد سنوات قليلة إلى رجل سياسة ومنقذ لفرنسا من هزيمة مذلة على عهد المارشال: "بيتان"، وعليه فالثورة الجزائرية كانت تعرف قيمة الرجل وتدرك تماما بأن دوغول جاء لينقذ فرنسا لا لينقذ الجزائر، وبما أن قضية الجزائر هي سبب الأزمة السياسية في فرنسا، فلابد من أن يعطيها الأولوية، وأن يسعى إلى معالجتها بالكيفية التي ترضى الكولون أولا والشعب الفرنسي ثانيا، وتنقذ الشرف العسكري الفرنسي من الوحل الذي غرق فيه آخرًا، فهو يقول في مذكراته عن القضية الجزائرية، "لم نكن أمام وضع يقتضي حله وديّا، إنما كنا أمام مأساة كاملة، مأساة فرنسية ومأساة محلية في آن واحد"[1]، فإذا لم يكن بالإمكان حل القضية وديّا، فإن الحل البديل هو الحرب، والحرب ستزيد الأمور تعقيدا، وهو ما عكف عليه مع الجنرال شال من خلال مخطط الإبادة الذي أعدّه ونفّذه بعملية مسح

(1) مذكرات الجنرال دوغول – أمل — الصفحة : 49.

شملت التراب الوطني من أقصاه إلى أقصاه... فالجنرال دوغول كان يدرك قيمة الجزائر كمستعمرة لا تضاهيها بقية المستعمرات، وهو لا يخفي ذلك عندما يصرح: "لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد"[1]، وهذه الأهمية بالتأكيد هي التي جعلت فرنسا تتعلق بها كالعلقة، وظلت الجزائر تنزف دما منذ الغزو الفرنسي للبلاد، ولا تريد التسليم، مع أنها – فرنسا – تعلم أن هذه الأرض تم غزوها عنوة منذ قرن من الزمن "بفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه الخصمان كثيرا من الشجاعة وتحمّلا كثيرا من الخسائر"[2] هذه الحقائق يعرفها الفرنسيون شعبا وقادة، غير أن جشع الكولون، والرأسمالية المتعفنة والأحقاد الدينية المتأصلة جعلت الساسة يبرّرون كل ذلك عندما يزعمون بأن هذه الأرض كانت خالية من السكان وأنها ملكا متروكا، وأنه لا يوجد بها نظام ولا شعب ولا أمة، وعليه فإن القانون الدولي يجيز لهم حق الحيازة وتملك هذه الأرض... أو هكذا كانوا يزعمون.

وفي انتظار أن يصحو ضمير الشعب الفرنسي وأن يتعقل القادة السياسيون، كان على الشعب الجزائري أن يقدم المزيد من التضحيات، وأن يتعرض لمزيد من النكبات والمآسي... وإذا كان الرئيس دوغول، لم يكشف عن برنامجه عند توليه زمام القيادة في فرنسا، فذلك لا يعني أن الرجل لا يحمل معه أي مشروع... فمخطط شال ومشروع قسنطينة، وسلم الشجعان، هي ضمن هذه المشاريع، وسنتعرض لها في أماكن أخرى.



الرئيس ديغول

---

(1) مذكرات الجنرال دوغول – أمل – الصفحة: 49.



حكومة أدركتها الشيخوخة قبل الأوان

يبدو أن لا علاقة بين أزمة الحكومة الفرنسية وتداعياتها، والإرهاصات التي أصابت الحكومة المؤقتة بعد شهور قليلة من إنشائها، فقد يدرك الهرم الصّغار أيضا كما يدرك الكبار عندما لا تتمتع الأجسام بالمناعة الكافية أولا تكون فيها الطاقة متجددة... فبعد شهور قليلة من إنشاء الحكومة المؤقتة فَتُرَ نشاطها وضعفت عزائم رجالها، وانكفأ بعضهم عن نفسه، بالرغم من أن عناصرها كانت قد تأصلت فيهم الوطنية حتى النخاع، وصارت تسري مع الدماء في عروقهم، فقد كانوا لسنوات طويلة، إما:

* إطارات حزبية تشرّبت القيم الوطنية وامتزجت مع القيم الدينية وأمسى عندهم مفهوم الوطن والدين شيئا واحدا، ترعرعوا وسط الحركات الوطنية ذات الطابع السياسي، وظلوا يحلمون بيوم تسقط فيه الأقنعة ليشمروا عن ساعد الجد لاسترجاع الحريّة المغتصبة والمجد الضائع.

* إطارات في المنظمة الخاصة انفردوا بالقرار الثوري، وأعلنوا التحدي قبل الأوان، رغما عن إرادة أولئك الذين يريدون التريّث أو يرغبون في تبنّي الثورة من القصور، فلما لم يتحقق لهم ذلك راحوا يسعون إلى إفساد مسعى الثوريين وإفشال مخططهم...

الشريحة الثورية الآن تتكون من هذا النّسيج المزركش الذي يفترض أن يكون مثالا في التلاحم وفي الانسجام وبخاصة وأن المرحلة التي تمر بها الثورة عسيرة والظّرف صعب، غير أنه لا يستبعد أن يكون لهذا التشنّج أسباب حتى وإن لم يفصح عنه بالصريح، فالأمر في اعتقادنا لا يعدو أن يكون ناتجا عن: * كون بعض العناصر التي تتألف منها الحكومة موزعة بين تونس والقاهرة وأوروبا، بالإضافة إلى القادة السجناء الذين أدرجت أسماؤهم تفضّلا وتكرّما، لأن مشاركتهم متعذرة وهذا الشتات يصعب جمعه، نظرا لتباعد المسافات، واختلاف الوضعيات.

* كون معظم عناصر الحكومة هم أنفسهم عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ التي مرت بأزمات حادة. فما الذي يمنع العدوى من الإنتقال إلى الحكومة، حتى ولو كان ذلك بعد تطعيمها بعناصر جديدة؟

* أن صدى مضاعفات مقتل عبان رمضان بدون محاكمة في 1957.12.27م والعموري وزملائه بقرار سبق جلسات المحكمة يوم 1959.3.16م بتهمة التآمر على الثورة، ولم يثبت ضد هؤلاء جميعا ما يؤكد خطورتهم على الثورة أو تآمرهم عليها، فالعموري التي أتيحت له فرصة الدفاع في أثناء جلسات المحاكمة كال جملة من التهم ضد شخص كريم ومحمود الشريف ويشاركه في هذا الاعتقاد كثير من إطارات الثورة، فمنهم من عبّر عن ذلك بالصريح وتعرّض للمتابعة مثل: عمارة بوقلازة... وعلي محساس ومنهم من كتم أنفاسه في انتظار حلول ساعة الفرج... إن أخطر تهمة ابتدعوها وامتدت حتى الاستقلال هي التآمر على الثورة، مع أنهم واعون تماما بأن الثورة لا تتمثل في شخص كريم ولا في شخص بوالصوف أو بومدين، فالثورة فلسفة ومنهاج، فكر وتطبيق، أعلنها رواد من الحركة الوطنية، فاحتضنها الشعب، وكريم وبقية القادة هم رعاتها وحماتها من السقوط أو الانحراف متى كان ذلك بأدلّة واضحة وحجج دامغة لا ترقى إليها الشبهة ولا يشوبها الظن.

بالإضافة إلى هاتين الحادثتين الأليمتين، هناك حادثة علاوة عميرة الذي رمي به من الطابق الخامس، وبالذات من مصالح بوالصوف بالقاهرة، وتسببت في أزمة حكومية دفعت بالدكتور: الأمين دباغين إلى الاستقالة منذ 15 مارس 1959م. هذه الحوادث وحوادث أخرى مثلها أو دونها تكون قد تركت آثارا نفسية عميقة في نفوس العديد من الشخصيات السياسية عبّر بعضهم عنها بالاستنكار والبعض بالاحتجاج والبعض الأخر بالاستقالة، وكتم البعض الآخر أنفاسه خشية الوقوع فيما فيه بأس شديد، وظل صدى هذه الأحداث يرن في قلوب المستنكرين في الدّاخل والخارج، وأمام هذا الوضع الذي كاد يصيب الحكومة بالشلل في وقت استعادت

فيه الحكومة الفرنسية كلّ أنفاسها، وراحت تشنّ حملات مسعورة على الثورة على الصعيدين السيّاسي والعسكري، وعندما لم يتمكن رئيس الحكومة من إيجاد قدر من الائتلاف والتوافق بين أعضاء الحكومة، وبدل اللجوء إلى المجلس الوطني الذي يمثل السلطة البرلمانية التي تشرف وتراقب وتقوّم عمل الحكومة لجأ إلى العقداء قادة الميدان في الدّاخل إلى إقرار ما يجب عمله، بعد أن وصل الأمر إلى حالة الانسداد... وحتى تلك الأنشطة التي قامت بها الحكومة في عز الأزمة كانت نشاطات تكميلية ولم تكن لتلبّي حاجات المقاتلين في الداخل ولا حتى حاجات بعض المجاهدين من خلف السّاتر الأمني الذين يريدون المشاركة في القتال فلا يجدون منفذا، فماذا يفيد قرر الحكومة في إصدار جوازات سفر متداولة ومعترف بها لدى الدول الشقيقة والصديقة؟ والمجاهدون في الدّاخل يفرّون أمام عدوّهم لأنهم لا يجدون ذخيرة للمواجهة! وماذا يعني إنشاء أوسمة تمنح لقادة المقاومة وهم يعانون من نقص فادح في السلاح وفي الذخيرة والأدوية؟

فالحكومة الاستعمارية أعطتها الهيكلة الجديدة نفسا جديدا، فألقت بكل ثقلها في المعركة في وقت تعاني فيه وحدات جيش التحرير الوطني من نقص فادح في السلاح، كاد يصل بها إلى العجز في بعض المناطق، ولم يبق للثورة من معين في الداخل ظل يتدفّق باستمرار سوى أفواج المتطوعين من الشعب، وهنا شعر قادة الوحدات بالخطر، إذ لم تعد بعد الآن مقولة الرائد عمر إدريس: "الشعب هو سلاحنا الحقيقي، وليست كمية السلاح التي بأيدينا" المثل الأعلى في الثورة، فإذا صحّ ما أشار إليه الرائد: الحاج لخضر، قائد الولاية الأولى بأن 600 جندي في المنطقة الأولى من الولاية الأولى يتحرّكون بدون سلاح، في وقت بدأت فيه حملة "شال" الشرسة، نقول بأن مؤشر الخطر قد لاح في الأفق، وأن نشاط الحكومة بجميع الوزارات يفترض أن ينصب في هذا المجال، وقد نكون في غنى عن التعرض إلى ما جاء في مجلة أول نوفمبر العدادن: 112 – 113/ 1988م، على لسان العقيد: عمارة بوقلازة "من أن السّلطات

المصرية كانت تشكو من تصرفات الجزائريين السيئة"[1] ويضيف العقيد: بوقلازة بأنه "كان ينوي التهديد بعقد ندوة صحفية والتصريح بأن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة لايمثلون الثورة وتصرفاتهم لا تخدم قضاياها وأهدافها"[2]، وكانت الأوضاع في تونس أسوأ مما هي عليه في القاهرة، وقد جاء في تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء: 2، للأستاذ: بشير بلاح، عن "بنجامين ستورا" "بأن 2000 من الجزائريين سقطوا برصاص التونسيين والمغاربة، خلال الثورة"[3]، وبالتأكيد فسقوطهم لم يكن خلال مواجهات علنية دفاعا عن الأرض أو العرض، وأمام الضغوط القوية من قبل القوات الاستعمارية اضطرت معها الحكومة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات – لإثبات وجود – في القاهرة ما بين 29 جوان و12 جويلية 1959م، وقد جاء ذلك بعد زيارة الجنرال: دوغول إلى الجزائر بتاريخ 4 جوان 1959م، حاول دوغول خلال هذه الزيارة وفي أكثر من مدينة أن يدغدع أحلام الجزائريين ويستثير مشاعرهم بكلمات فضفاضة اعتقد أنها كانت كافية لإيصال رسالة شخصيته الملهمة إلى قلو ب السكان – الحيارى – كما يصفونهم ضمّنها عن قصد كلمات وعبارات – هي منتهى – ما كان يأمله الجزائرون (تقرير المصير)، لكن في قوالب غامضة محوطة بقيود تجعلها عديمة الجدوى، يقول الرئيس: دوغول: "إننا كلنا فرنسيون كاملون يجمعنا قسم واحد وسنبرهن على ذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر.... يستطيع فيها جميع الفرنسيين بما فيهم العشرة ملايين من فرنسيي الجزائر أن يقرّروا مصيرهم"[4]، هذه المداعبة المدروسة بعناية من قبل الرئيس: دوغول، جاءت بمثابة قرص منشط أيقظ الحكومة المؤقتة لتعقد سلسلة من الاجتماعات تقيّم فيها الأوضاع بصفة عامة وتحلّل خطابات الرئيس دوغول لتكشف عن مغالطاته وتردّ عنها في الوقت المناسب، بالرغم من أن هذه الأغلوطات جاءت بعد أن اكتمل الوعي الوطني والنّضج الثوري، وأصيب

---

(1) (2) مجلة أول نوفمبر العددان/ 112 – 113 حديث مع العقيد: عمارة بوقلازة الصفحة: 22.

(3) تاريخ الجزائر المعاصر، لـ/ بشير بلاح، الجزء الثاني الصفحة: 128.

(4) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل الجزء الثاني، الصفحتان: 140 – 141.

الشعب في الصميم من خلال عمليات القمع التي فاقت كل تصور، فلم يعد للشعب بعدها حاجة في أن يسمع من دوغول، "كم هي عظيمة فرنسا! وكم هي عادلة وكم هي سخية"[1] وجثث القتلى من الجزائريين تنهشها الوحوش في العراء، وقد جاء رد الحكومة على لسان الرئيس: فرحات عباس صريحا وسريعا ليسد طريق السير في هذا الاتجاه أمام الرئيس دوغول للبحث عن حلول أخرى أكثر جديّة، فكان الرّد حاسما وواضحا من قبل الرئيس عباس، الذي ردّ بحزم قائلا: "نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث خير من أن نكون عشرة ملايين من الفرنسيين"، إذ لم تعد هذه المعزوفات التي سئمنا من سماعها تطربنا، فالاستعمار هو الاستعمار، والقراءة المتأنية للمنشور – المرفق – الذي بعث به نابليون الثالث إلى الشعب الجزائري خلال شهر ماي 1865م يفضح هذه السياسة ويؤكد أن زمن التخدير قد انتهى وأن هذه المغالطات لم تعد مجدية.

ويبدو أن جلسات الحكومة المؤقتة لم تسفر عن نتائج ملموسة، تؤكد تلاحمها وتجانس عناصرها وتكامل أفكارها، فقد ظلت الهوّة تتسع والشّرخ يزداد إلى أن بلغ الإحباط مستوى دفع بابن طوبال – وهو أحد الأقطاب في لجنة التنسيق والتنفيذ وفي الحكومة المؤقتة – إلى أن يقول في مداخلته "لم تبق أمامنا إلا التضحية بالنّفس، عسى أن يغتنم من يأتي بعدنا هذه التضحية في سبيل استقلال الجزائر"[2]، ويضيف ابن طوبال: إذا كنا لا ننتظر متآمرين على الثورة كالعموري، فإن هناك من يهيئ نفسه لدور منقذ الثورة"[3]، هذه العبارات المفعمة باليأس والمشحونة بالأسى والأسف تعكس حالة الحكومة المؤقتة التي انتهت الخلافات بها إلى حالة من الإنسداد، في وقت اشتدت فيه الهجمة الاستعمارية بواسطة مخطط شال الذي لا يختلف عن هجمات الغزو الأولى وإن اختلفت الوسائل المستعملة.

(1) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل الجزء الثاني، الصفحتان: 140 – 141.
(2) (3) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 474.

الدولة الفرانساوية

إعلان من حضرة الشهير سلطان الفرانسيس نابليون الثالث للمسلمين أهل المملكة الجزائرية

واعترفوا بأن من يهده الله فهو المهتدي حسبما نطق به الذكر العزيز في سورة الأعراف

كتب بالجزائر في اليوم الخامس من شهر ماي سنة 1865

نابليون

الثالث

منشور موجه من طرف نابليون الى الشعب الجزائري الذي رفض الاحتلال

السلامة الفرانساوية

إعلان من حضرة الأمبيرور سلطان الفرنساويّين إلى كافة المسلمين من أهل المملكة الجزائرية.

إن الدولة الفرانساوية لما وضعت قدمها بوطن الجزائر منذ خمس وثلاثين سنة لم يكن مرادها في اندثار شمل سكان الوطن المذكور بل المراد في خلاصهم من الظلم المترادف عليهم منذ أحقاب وقد جاءت بحكم أحلم وأعدل وأبلغ رشدا مما كانت عليه التصرفات التركية التي أخلفناها، ومع ذلك فإنكم في السّنين الأولى من الاستيلاء حصل لكم قلق حيث رأيتم أمّة أجنبية تتصرف فيكم فلذلك قاتلتم من خلصكم من الظلم فمعاذ الله أن نظن أن ما صدر منكم وقتئذ كان ذنبا يوجب الملام عليكم بل نقر ما جبلتم عليه من الخصال الحربية التي حملتكم على رفع السلاح ساعتئذ حال كونكم منتظرين قبل الإذعان إلينا إجراء حكم الله ولكن قد نفذ حكمه بما أراد فليس إلا الرضا بما قدرته الحكمة الإلهية الخفية عنا أسرارها التي تبلغ المرء إلى الخير في الغالب ويظفر المرء إلى نيل مراده مع خيبة قصده وعكس اجتهاده فمثل ما وقع بكم حل بأسلافنا منذ عشرين قرنا بأن هجمت عليهم أمة أجنبية، فلم يرضوا بطاعتها وقاتلوها ثم هزموا ومن يومئذ تجدّدت حالتهم إلى ما كان أحسن منها، وهو مبدأ تاريخ ارتقائهم وأن القولوة أي أسلافنا لما انهزموا تخلّقوا بخلق الرومانين المنتصرين عليهم وبالاتصال الملازم مع اختلاف فضائلهم الأدبية ومضادة عاداتهم تولدت منه على مرور الأزمنة هذه الأمة الفرانساوية التي وقّت الله لها وقتا لتنتشر في الدنيا ما ألهمها الله به من زرع محاسنها فمن يعلم أنه لا يأتي يوم تجد أمة العرب فيه مساعدة على الاستقلال بتصرفات أمورها كما كانت قبل في القرون الماضية مالكة لبعض سواحل البحر الأوسط ولا يكون ذلك إلا بعد صلاح أحوالها واختلاطها بالأمة الفرانساوية.

فارضو أيها العرب بما حكم الله وقد قال تعالى في سورة البقرة: ﴿**وَالله يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ**﴾ وحيث أقدرني الله على هذا الملك بقدرته نريد أن نصرفها في جلب فوائدكم وخيركم وأن مرادي لا يخفى عليكم فقد قررت لكم ملكية الأراضي التي كنتم تستغلونها تقريرا بتا (باتا) ومستمرا ووقرت مقام كبرائكم مع احترام ديانتكم ومرغوبي أن نزيد في رفاهيتكم ونشرككم معنا في تصرفات الوطن زيادة عما أنتم عليه الآن، كما أن مرغوبي مشاركتكم في أنواع خيرات التمدن لكن ذلك مقرون بشرط وهو أن تطيعوا وتحترموا من ينوبني في الحكم والتّدبير وأخبروا إخوانكم

المغرورين بأن تكرار سعيهم في النفاق يعود بالنّحس عليهم، فالمليونان من العرب لا يقدران على مضادات أربعين مليونا من الفرانساويين ومن الحمق أن يتعنت الواحد على عشرين وذلك ظاهر ومع هذا فقد حلفتم لدي الوفاء بالعهد وذمتكم تؤكّد عليكم حفظ الميثاق بالوفاء والتّمام حسبما هو مذكور في كتابكم الشريف بسورة التوبة ونستكثر خير جماعة كثيرة منكم الذين لم يغيّروا صدقهم باتباع الآراء الفاسدة المتولّدة من الجهل والتعميق والغلوّ في الدّين حيث تحققتم بأنني سلطانكم فاعلموا أني حام لكم وأن كل من عاش طائعا في ظل حكمنا فله حق مساوي في اعتنائنا، واذكروا ما هو مرسوخ بأذهانكم من انتسابكم إلينا إذ كنتم منذ عشرة أعوام أخذتم حظا من نصر جنودنا ووقف أولادكم بإزاء أبناءنا في المعارك الواقعة بالكرم والإيطالية والصين والمكسيك ولا ينحل الارتباط الواقع في ميادين الحرب وقد شاهدتم ما أمكنكم التحقق به من طاقتنا وما نفعله مع عدوّنا وقت عداوته ومحبنا وقت محبته فاعتمدوا يا معشر العرب على الدولة الفرانساوية حيث أن أحوالكم وأحوالها متحدة واعترفوا بأن من يهد الله فهو المهتدي حسبما نطق به القرآن في سورة الأعراف.

كتب بالجزائر في اليوم الخامس من شهر ماي سنة 1865م

نابليون

وعندما لم يجد أعضاء الحكومة صيغة توفيقية لتجاوز الأزمة، أحالوا القضية إلى العقداء العاملين المفوّضين من قبل المجالس الولائية بدل المجلس الوطني للثورة الذي يبدو أنه هو الآخر يعاني من نفس الوضعية، وقد يكون هذا أول تدخل للسلطة العسكرية في الشؤون السياسية وأوّل تداخل بينهما، وسوف يتواصل إلى أجل غير مسمّى – خلال الثورة وبعدها – وقد تمت المصادقة على تحكيم القادة العقداء في اجتماع 10 جويلية 1959م، قبل أن تعقد الحكومة آخر جلسة لها في القاهرة لتنتقل بعدها إلى تونس تنفيذا لتوصية فبراير الماضي على أن تظل وزارة الخارجية وحدها في القاهرة قريبا من الجامعة العربية للتنسيق والتشاور مع وفود الدول العربية ومنطلق العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

اجتماع العقداء العشرة:

القادة العقداء المعنيون هم: عن الولاية الأولى: الحاج لخضر، وعن الولاية الثانية: علي كافي، وعن الولاية الثالثة: محمد إيعزّورن – المدعو السعيد بريوش، وعن الولاية الرابعة: سليمان دهليس (الصادق)، وعن الولاية الخامسة: ابن علي بودغن – المدعو لطفي –، ولم تكن الولاية السادسة في وضعية تسمح لها بالمشاركة لشغور منصب قائد الولاية فيها، بالإضافة إلى هؤلاء العقداء الخمسة يشارك في الاجتماع كل من: محمدي السعيد، – المدعو ناصر – قائد أركان الشرق والهواري بومدين، قائد أركان الغرب... وقد أسندت الأمور إلى هؤلاء العقداء، بحكم أنهم أقرب الناس إلى المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل، وأبعد الناس عن الصراعات السياسية وعن سياسة التكتلات، كما يفترض أن يكونوا أكثر القادة شعورا بالمسؤولية وتقديرا لقيمة التضحيات الجسام التي تقدّمها الثورة بسخاء يوميّا، بالرغم من أنهم لم ينشطوا قبل في السلك السياسي ولم تكن لديهم مفاتيح الحل لمعضلات عجز مجلس الثورة عن حلها، وهو القادر والجدير بإيجاد هذا الحل، وقد انضم إلى الجلسة الأولى التي عقدها العقداء السبعة كل من: كريم بلقاسم، وزير القوات المسلحة وعبد الحفيظ بوالصوف، وزير

الاتصالات وعبد الله ابن طوبال، وزير الداخلية، وهم قادة سابقون للولايات الثالثة والخامسة والثانية برتبة: عقداء ويشكلون تكتلا وسط لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وسط الحكومة المؤقتة، ورصيدهم الذي يعتدون به أنهم من جيل الاستفاقة والأسبقية في النضال، ومسألة انضمام هؤلاء الثلاثة الذين هم أعضاء في الحكومة المؤقتة، وتبعاتها هي التي أثارت جدلا حادًا بين كريم ولطفي، كاد يتحول إلى زوبعة، لولا تدخل عناصر أخرى لتسوية الخلاف بينهما.

تضمن جدول أعمال الاجتماع نقطتين أساسيتين هما:

أ) تنظيم الجيش، وهذه النقطة داخلة في اختصاص القادة العقداء بحكم المهام التي يتولّونها، ب) أزمة الحكومة المؤقتة... وقبل الشروع في مناقشة نقطتي جدول الأعمال، افتتح الجلسة الثلاثي الموصوف بالقوى داخل الحكومة والمشار إليه بالباءات الثلاثة، بكلمة تمهيدية ضمّنها إشعارًا من قبل أعضاء الحكومة بأنها تعتبر في حالة استقالة وهي تضع المشكلة بين أيدي القادة العقداء ليقرّروا ما يرونه مناسبا لحلّ الأزمة.

وكان العقداء السبعة في أول اجتماع لهم أقرب الناس إلى الحكمة والوعي عندما تفطنوا إلى أن القضية يفترض أن تطرح على المجلس الوطني للثورة، بدلا من أن تطرح على قادة عسكريين ميدانيين، وبعد مشاورات بين العقداء والثلاثي من جهة، وبين الثلاثي وأعضاء الحكومة المستقيلة اسميا من جهة أخرى، تمت الموافقة على أن تحال القضية على المجلس الوطني للثورة، وهكذا تتحول هذه اللجنة (العقداء) من لجنة تحكيم إلى لجنة توجيه وتنظيم وإعداد لاجتماع المجلس الوطني للثورة، تشكلت على إثرها لجان أخرى لدراسة الملفات المطروحة، وقد اختيرت لهذه المهمات عناصر تتمتع بقدر لا بأس به من الكفاءةوالإخلاص والالتزام والجدية في العمل أمثال: محمد الصديق بن يحيى، فرانز فانون، عمر أوصديق، أحمد فرنسيس، ابن يوسف بن خدة، الأمين خان، محمد بجاوي، غير أن كفاءة هؤلاء ومؤهلاتهم العلمية،

والتزامهم بالموضوعية في النقاش، قد لا تعني شيئا عندما تصطدم بالعناد أو بالأسبقية التاريخية، وهو ما سوف يحصل خلال الجلسات، ولم تكن فترة الإعداد بالنسبة للملهمين من القادة الذين يحنّون دوما إلى تبوإ مناصب القيادة فترة راحة أو ترقب، فقد راحوا ينشطون في الظل ووسط الكواليس، ويحاولون استقطاب عناصر لها وزنها التاريخي والسيّاسي لتتمكن من التأثير على مسار الأحداث خلال سير أشغال المجلس، وبالتالي تضمن لنفسها الصّعود، وكان من الطبيعي أن يشعر القادة المستقدمون للتحكيم بوجود هذه التكتلات وأن يتأثروا بدل أن يؤثروا بحكم الحياد الذي هو صفة يجب أن يتحلى به رجال التحكيم... فبعد سلسلة من الاتصالات في الظل ومن التجاذب بين عناصر يجمعها التاريخ (الأسبقية في النضال) أو الجغرافيا (الإقليم المشترك) أو المصلحة أو منطقة النشاط، تظهر كتلتين قويتين سيكون لهما انعكاس على مسار الحكومة المقبلة وهما:

أ) كتلة/ كريم الذي جمع حوله كلاّ من العقداء:

1) محمدي السعيد – سي ناصر –، 2) إيعزورن أو إيزوران، 3) دهيليس، 4) الحاج لخضر.

ب) كتلة: ابن طوبال، الذي جمع من حوله كلا من العقداء:

1) بوالصوف، 2) بومدين، 3) كافي، 4) ولطفي.

وقد فهم العقداء من مداخلات كريم وأحاديثه أنّه ما زال يحنّ للصعود إلى رئاسة الحكومة بحكم أنه الزعيم التاريخي الوحيد الذي أتيحت له أطول فرصة من النضال ليتفانى في خدمة الوطن والثورة، لكن هذا الطموح ظل يلقى صدودا من أطراف أخرى لها وجهة نظرها، وكانت تسعى بدورها للحيلولة دون وصوله إلى الرئاسة، وقد ظلت بعض الأطراف ترى في اجتماع العقداء في الميلية خلال شهر ديسمبر 1958م بمبادرة من عميروش أن ذلك كان بإيحاء من كريم بهدف دعم طموحاته القيادية، رغم انتفاء ذلك من خلال القراءة المتأنية للخطاب الذي حمله الرائد: أوصديق إلى الحكومة في تونس.

وقبل أن تنتهي هذه اللجان من اجتماعاتها لإعداد أرضية لاجتماع المجلس الوطني للثورة يصرّح الرئيس دوغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959م، ولأول مرة منذ تولّيه الحكم بإمكانية تقرير المصير، كحل للنزاع الدائر في الجزائر، فكان هذا التصريح بمثابة تنبيه استفاقت على إثره الحكومة المؤقتة لتتمعّن في الموضع من جديد ولتحدّد مقصد الرئيس دوغول من وراء هذا التصريح المحوط بقيود تجعله لا يستجيب لتطلعات الشعب الجزائري، مثل:

* الاستشارة الحرة التي لا يمكن إجراؤها قبل أربع سنوات من التهدئة وإنهاء الحرب.

ويبدو أن الرئيس دوغول كان يدرك تماما تداعيات وأبعاد أزمة الحكومة، فاستغل الظرف للمناورة، فهو يقول: "والواقع أن حكومة الجزائر المؤقتة، قابلت عرضي بالرفض إذ أن انقساماتها الداخلية كانت تفرض عليها في ذلك الحين اتخاذ موقف صارم وسلبيّ، ولكن اقتراح فرنسا المسالم! قد ترك دويّا بالغا في جميع الأذهان"[1].

وقد تكون العبارة الأخيرة هي الغرض من التصريح، ولكي تفوت الحكومة المؤقتة الفرصة على الرئيس دوغول الذي راح يتحدث باسم فرنسا المسالمة! أخذت عرضه السّخي! بنوع من الجدّية، فاجتمع العقداء العشرة مع أعضاء الحكومة وبعض أعضاء المجلس الوطني للثورة المتواجدين في تونس، بتاريخ 20 سبتمبر 1959م بالعاصمة التونسية للبحث عن الصيغة المناسبة للردّ عن العرض الذي تقدم به الرئيس الفرنسي، ولم يكن رد الحكومة المؤقتة سلبيّا، كما كان يعتقد دوغول، بل كان ردّا إيجابيا مقيّدا بشروط وإجراءات تضمن فعاليّة العرض منها:

1) استعداد الحكومة المؤقتة لبحث الشروط السيّاسية والعسكرية لوقف القتال.

2) بحث الضمانات التي تؤكد شروط تقرير المصير.

---

(1) مذكرات الجنرال دوغول — أمل — الصفحة: 71.

وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة هذا التصريح تطورا إيجابيا في الموقف الفرنسي، وعدّه الرئيس: فرحات عباس، اعترافا ضمنيا بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري الذي ظلت فرنسا تتنكّر له، كما يعني انتهاء أسطورة الجزائر الفرنسية التي ما انفك الكولون يردّدونها، كما يعتبر هذا العرض شعاع أمل يغذي في نفوس الجزائريين الأمل في النصر، سيما وأن المبادرة جاءت من طرف من كان يتجاهل تماما وجود هذا الشعب، وقد كرر الرئيس الفرنسي النداء بتاريخ 10 نوفمبر الموالي، خلال مؤتمر صحفي دعا فيه زعماء الثورة للالتقاء بالحكومة الفرنسية لمناقشة شروط إنهاء القتال، وذكّر بانخفاض عدد الضّحايا من المدنيين خلال فترة حكمه بحوالي النصف... ظل دوغول يحاول بكل الوسائل استدراج الحكومة المؤقتة للمفاوضات حول مسألة إنهاء القتال، غير أن هذه العروض كانت مقرونة دوما بشروط التبنّي فهو يقول: "وقد لاحظت أيضا أن الجزائر لا تستطيع أن تقرر مصيرها إلا بعد قطع خطوات جديدة في سبيل نشر ألويّة السّلام، وأنه بانتظار ذلك ستتابع فرنسا الجهود التي تبذلها في سبيل تحويل أوضاعها"(1).

هيكلة جديدة بوجود قديمة:

صادق العقداء العشرة خلال النصف الأول من شهر نوفمبر على قائمة المجلس الوطني للثورة الجديد الذي يضمّ 54 عضوا أغلبيتهم المطلقة بحكم المناصب التي يشغلونها باعتبارهم إمّا:

* أعضاء في مجالس الولايات،* أعضاء في اتّحاديات جبهة التحرير بفرنسا أو في كل من المغرب وتونس، علاوة عن أعضاء قيادة الأركان وقائدي الحدودين الشرقية والغربية.

(1) مذكرات الجنرال دوغول — أمل — الصفحة: 87.

وقد أُبعد عن المجلس الجديد بعض الشخصيات كانت فاعلة فيما سبق أذكر منها:

1) أحمد توفيق المدني، الذي تم تعويضه بالشيخ: محمد خير الدين من جمعية العلماء المسلمين.

2) محمود الشريف، قائد ولاية سابق ووزير التسليح والتموين في الحكومة المستقيلة.

3) الدكتور: محمد الأمين دبّاغين المستقيل منذ 15 مارس 1959م، بعد حادثة: علاوة عميرة بالقاهرة.

وقد عقد هذا المجلس بتشكيلته الجديدة أول دورة له بطرابلس – ليبيا – من 1959.12.16م إلى 1960.01.18م، تضمن جدول أعمال هذه الدورة نقاطا واضحة منها:

* برنامج عمل المرحلة القادمة. * القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني.

* تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة جديدة. * قضايا مختلفة.

فبعد مناقشة سريعة للنقطتين الأولى والثانية، بدأت الأعناق تشرئب نحو المناصب الوزارية في الحكومة المؤقتة الجديدة وتتطاول لمعرفة من سيحظى بمقعد الرئيس، ونظرا لتباين الآراء وتحفظ أعضاء المجلس الوطني تزكية الاقتراح الذي تقدّم به كريم، والقاضي بتشكيل لجنة خماسية تتولّى تسيير جبهة التحرير والحكومة معا وتتكون من الثلاثي المعروف بالإضافة إلى: 1) ابن يوسف بن خدة، وزير سابق للشؤون الإجتماعية، 2) عمر أوصديق من إطارات الولاية الرابعة، وهذا الإقتراح يكرّس الوضع القائم ويدعو إلى استمرار العمل على النهج السّابق، دون إدخال تعديلات جوهرية على التشكيلة الوزارية الجديدة.

ولتجنب الانسداد المحتمل، إحتكم أعضاء المجلس إلى لجنة تحكيم لسبر الآراء تم تكوينها من ثلاثة عناصر، هم:

1) العقيد: هواري بومدين، معدود ضمن كتلة ابن طوبال.

2) العقيد: محمدي السعيد، المدعو (ناصر)، محسوب على كتلة كريم.

3) سعد دحلب من المركزيين السابقين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن الصومام.

وبعد عمليات سبر للآراء واستطلاعات للرأي وسط المجلس وأعضاء الحكومة السّابقين باختبار أحد الاقتراحين: 1) فرحات عباس رئيس حكومة سابق، 2) كريم بلقاسم وزير القوّات المسلحة الذي ظل يعبّر عن رغبته في اعتلاء منصب الرئاسة استنادا إلى المشروعية التاريخية، بصفته أحد الأقطاب مفجري الثورة التحريرية.

غير أن الجنة ما لبثت أن اصطدمت بتحفظ غالبية أعضاء المجلس عن مجاراة كريم في سعيه إلى تولي منصب رئاسة الحكومة بدءا بزميليه في اللجنة الدائمة، وهذا التحفظ يفسح الطريق لترشيح: فرحات عباس ليخلف نفسه في نفس المهام، واقتنع كريم في الأخير بتولي منصب وزير الخارجية، مع الاحتفاظ بمقعده الشرفي كنائب للرئيس.

والسابقة غير المنتظرة والملفتة للنظر تحفظ كل من: ابن طوبال وبوالصوف الحليفين التقليديين لكريم عن ترشيح حليفهما الدائم لرئاسة الحكومة بل وسعيهما الخفي إلى إبعاده عن وزارة التسليح وعن تونس بالذات، حيث مقر رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة، فاقتنع كريم بوزارة الخارجية التي بقي مقرها بالقاهرة... إن هذا التصدع المفاجئ الذي أصاب كتلة كريم التي حافظت على تماسكها خلال مدة عضويتها في لجنة التنسيق والتنفيذ وفي الحكومة المؤقتة الأولى، وفرضت نفسها باسم الشرعية الثورية هو أول انهيار لهذه الشرعية وسيفسح المجال لعناصر أخرى، قد تأتي من قيادات الأركان للصعود، وإعادة ترتيب البيت من جديد وخلق توازنات أخرى على أنقاض الشرعية الثورية التي لم تتمكن من الصمود أمام التيارات الجديدة.

بعد الانتهاء من كل الترتيبات المتعلقة بإنشاء حكومة جديدة تتماشى مع المستجدات، تم الإعلان عن التشكيلة الحكومية بعناصر قديمة ومناصب جديدة، على الشكل التالي:

- رئيس الحكومة، السيد: فرحات عباس.
- نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية السيد: كريم بلقاسم.
- نائب رئيس الحكومة السيد: أحمد بن بلة.
- وزراء دولة السادة: حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، رابح بيطاط.
- وزير دولة السيد: محمدي السعيد.
- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية السيد: عبد الحميد مهري.
- وزير التسليح والاتصالات العامة السيد: عبد الحفيظ بوالصوف.
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية السيد: أحمد فرنسيس.
- وزير الإعلام السيد: أمحمد يزيد.
- وزير الداخلية السيد: الأخضر بن طوبال.

وبناء على توصية المجلس الوطني للثورة فقد تم تعيين كل من: كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوالصوف، والأخضر بن طوبال، أعضاء في اللجنة الوزارية للحرب، وقد حلّت القيادة الوزارية الثلاثية المشتركة للحرب محلّ وزارة القوات المسلّحة التي تعمل تحت أوامرها قيادة الأركان العامة للجيش، وتتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة للجيش والتي تضم العقيد: هواري بومدين، كقائد للأركان، والرواد: أحمد قايد، وعلي منجلي مساعدين له[1]".

---

(1) لم يرد اسم الرائد: عز الدين ازراري هنا، وهو من أعضاء مجلس قيادة الأركان، ولعل ابن خدة قدنسيه. عن اتفاقية — إيفيان — للسيد: ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 53.

دوغول ومصيدة تقرير المصير - 1 -

يعترف الجنرال: دوغول في مذكّراته صراحة بأن مصير الجزائر هو الذي أبرز ارتباك نظام الحكم بأقسى شكل ممكن في فرنسا، بعد أن ظلت حكومات باريس المتوالية تتّبع أسلوب المراوغة إلى أن نشبت الثّورة، وهذا الإعتراف من قبل شخص الرئيس الفرنسي يعني تحميل الدّولة الفرنسية مسؤولية كلّ المآسي التي حدثت وتحدث في البلاد، إذ لم تكن تنوي إدخال أية تعديلات على نظام الحكم تعمل على ترقية أوضاع السّكان المسلمين – حسب تعبيرهم – ويضيف الرئيس دوغول: "بأن المسؤولين كانوا يكتفون بتغذية القتال بالرجال والسلاح والمال، بعد أن انتشر في جميع مناطق الجزائر وعلى طول حدودها وكان ذلك يكلف أموالا طائلة لأنه كان يتطلب تجنيد 500 ألف رجل، وهذا الرقم يعدّ في الخارج ضخما لأن العالم بأسره كان يستنكر هذه المأساة التي لا نهاية لها"[1]، فقد اختارت السلطة الفرنسية القمع وسيلة لإرغام السكان على الخضوع لإرادة الاحتلال، ولم تفكر أبدا في الحل السليم الذي يجنب الشعبين مأساة حقيقية راح نطاقها يتّسع وضحاياها يزدادون مع مرور الزمن.

ولم تكن الحلول الترقيعية التي جاء بها "سوستيل" ثم "لاكوست" بعده كمشاريع إصلاحية هي مطلب جبهة التحرير التي أشعلت فتيل الثورة، فبرنامج الجبهة صاغتة بحذر شديد رغم دقة الموقف وحساسية الظرف من خلال بيان أول نوفمبر الذي يحدّد بوضوح الهدف من الثورة، وكان مرنا للغاية لدرجة قبل معها إشراك أحفاد أولئك الغزاة من المغامرين الأوروبيين الذين هاجروا أوطانهم وقادهم الجشع والطّمع في الكسب ليستقروا في الجزائر في صفة المواطنة إذا رغبوا في ذلك، شريطة الخضوع لقوانين ونظم الدولة الجزائرية المستقلة، ولم تكن فكرة الاستقلال تخطر على بال الحكومات الفرنسية التي ظلت تدعم المجهود الحربي

(1) من مذكرات الجدنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 21.

باستمرار، وكان ينتابها قلق الانتهاء إلى مصير يؤدّي إلى هزيمة عسكرية تلحق العار بأعلامه كما حصل في الهند الصّينية، وكلما أقحمت قوات جديدة في المعركة أو طبقت مخططا عسكريا، اعتقدت أنها أضعفت الثورة، وهزمت المتمردين – حسب تعبيرهم – وكانت الثورة تتغذّى باستمرار بالعنصر البشري الذي كانت ترى أنه لا ينضب وكان الأمل في النصر وشيكا عند الشعب الذي اتضحت له الحقيقة جلية رغم الضربات الموجعة التي كان يتلقاها من قبل القوات الاستعمارية، وراحت هذه القوات (الاستعمارية) تغوص في الوحل بعد أن شعرت أنها تقاتل من أجل قضية غامضة وأن الآمال المعقودة في النصر الساحق قد تبخّرت، وتحوّل القتال عندها إلى تطبيقات عسكرية في الميدان دون هدف واضح.

وفي مطلع ربيع عام 1958م كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق، وينذر بانقلاب وشيك، ومع أن مصدر الإنقلاب كان غير واضح لدى الحكومة الفرنسية، غير أنها كانت عاجزة عن فعل أيّ شيء، فكانت المظاهرات وكان العصيان ثم التمرّد في الأخير (في الجزائر) ممّا أذهل الحكومة الفرنسية التي راحت تبحث عن نفسها، وبعد سلسلة من الاتصالات والإجراءات جاءت بمنقذ شرف الدولة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية أمام الاجتياح الألماني، الجنرال: دوغول، على أن ينقذ شرف الدولة الفرنسية ويمنعها من السقوط في مستنقع آخر اسمه: الثورة الجزائرية، وكان دوغول يدرك تماما صعوبة المرحلة ودقة الموقف وصعوبة المهمة التي تنتظره، لكنه استجاب للواجب الوطني فلبّى النداء.

وحتى يتمكن دوغول من تطبيق برنامجه السياسي طلب من البرلمان أن يمنحه صلاحيات اشتثنائية، كما احتفظ لنفسه بقضية الجزائر – العقبة الكبرى – عند قيامه بتوزيع المهام على التشكيلة الوزارية في أول حكومة للجمهورية الخامسة بعد أن أقرّ البرلمان تعديل الدستور.

لا يشك أحد في أن دوغول جاء ومعه خطة عمل متعددة الأبعاد تتضمن بالتأكيد مشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية، وسوف يجعل من قضية الجزائر محور هذه المشاريع مجتمعة، غير أن معالجة قضية شائكة كهذه قد لا تتم خلال شهور أو حتى خلال سنة أو سنوات، مما يعطي للرئيس: دوغول مجالا واسعا للمناورة وللمساومة أيضا، وسوف يختار سياسة العصا والجزرة التي اتّبعها عتاة قبله بحيث يحاول التوفيق بين الحل العسكري والسياسي مع أنهما يسيران في الظاهر جنبا إلى جنب، وليس من السهل أن يتنازل عن مستعمرة كان يقول عنها: "لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا"[1]، وهذه الأهمية هي التي جعلت المستوطنين يتشبثون بها كالأخطبوط ويلحون على الاحتفاظ بها مهما كلف ذلك فرنسا، وكان يقابل هذه التشبث وهذا الإلحاح إصرار من قبل المسلمين – الجزائريين – على المقاومة، ويؤكد دوغول ذلك فيقول: وكان يقابل تشدّدهم – المستوطنون – إصرار المسلمين المزودين اليوم بالحزم والسلاح والذين أصبحوا مؤيدين لجبهة التحرير الوطني وللثورة"[2] ويبدوا أنه لم يعد متحمّسا لفكرة الدمج في مخططه الرّاهن، ويعبّر عن ذلك بكل وضوح.

عندما يقول: فإنه يستبعد من مجال الإمكانات كلّ فكرة ترمي إلى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي، ولعل ذلك كان ممكنا قبل مئة عام، لو تمكنوا آنذاك أن ينقلوا إلى الجزائر عدة ملايين من الفرنسيين، وأن يضمنوا هجرة عدد مماثل من الجزائريين إلى فرنسا"[3].

وعليه فإن فكرة الشراكة التي اقترحها خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ: 30 جوان 1955م جوابا عن سؤال حول الموضوع هي الحل الأمثل في نظره، ولتطبيق

(1) (2) من مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 51.

(3) من مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحتان: 53 – 54.

هذه الشراكة لا بد من البحث لها عن ميكانيزمات تضمن وبصفة دائمة المصالح الفرنسية في الجزائر، وفور تسلّم الجنرال الحكم توجه فورا عن طريق الجو في الرابع من جوان سنة ألف وتسعمئة وثمانية وخمسين إلى الجزائر صحبة وفد هام، وقد حظي باستقبال رائع في مدينة الجزائر، وكان لخطابه المدروس بعناية أكثر من تفسير وأكثر من دلالة، فالأوروبيون كانوا يرون أن دوغول كان يريد تجسيد مفهوم الأخوّة بين المسلمين والفرنسيين، بينما يرى الجزائريون أن خطاب الرئيس دوغول يعدّ اعترافا ضمنيا بحقّهم المشروع في العيش الكريم في وطن لهم، ومما جاء في خطاب الرئيس "إن فرنسا نتيجة لذلك تمنح الجزائريين المساواة في الحقوق، مهما كانت الطائفة التي ينتمون إليها"[1]، ويضيف "إنه يجب فتح الطرق التي كانت مغلقة أمام الجميع، وأنه يجب تسهيل العيش للمحرومين منه، وأنه يجب الاعتراف بكرامة الذين لم يعترف لهم بها، وأنه يجب ضمان وطن للذين يساورهم الشك في وجود وطن لهم"[2] ألهبت هذه الكلمات حماس الجمهور فراح يصفّق ويهتف بحياة "دوغول" عندما شعر دوغول أنّ رسالته قد وصلت ردّ عليهم بعبارة أذكت فيهم الحماس أكثر، عندما قال: "لقد فهمتكم" وما فتئ الناس يردّدون هذه العبارة، وكلّ من الجمهور المستقبل له ظل يعتقد أنه يعنيه هو، فمستقبلو الرئيس كانوا من الطائفتين ولكل طائفة وجهة نظر وتفسير لهذه الكلمة التي تعني عند الأوروبيين شيئا، وتعني عند الجزائريين شيئا آخر، توجه دوغول بعدها إلى قسنطينة ثم إلى وهران فمستغانم في زيارات سريعة حاول من خلالها سبر أغوار الطائفتين من المسلمين والأوروبيين من خلال المظاهر الشكلية للاستقبالات الرّسمية والهتافات التي كانت تغذيها، ومن خلال الأحاديث القصيرة التي كان يجريها مع الطائفتين وقد سجل في مذكراته بعض الانطباعات، فقال: "أما المسلمون سواء أشاهدتهم مجتمعين للاستماع إلى خطبي أم تباحثت مع بعضهم فإنهم لم يخفوا احترامهم لشخصي، والأمل الذي

(1) (2) من مذكرات الجنرال: دوغول — أمل — الصفحة: 56.

يعقدونه علي، وإن كانوا يبدون كثيرا من التحفظ، وباستثناء أولئك الذين يبدون إخلاصا صادقا ومثيرا والذين تجعلهم وظائفهم الرسمية أو مهمّاتهم النيابية في عداد المؤيدين، أن الموقف الذي اختاره جمهورهم هو تحمل الأذى دون الاستسلام"(1).

ولم تقتصر زيارة دوغول على المدن وحدها، بل زار أيضا الثكنات العسكرية، وقام بجولات تفتيشية واجتمع بالضباط وتلقى منهم التقارير، واستمع إلى مختلف الآراء.

إذ لاشك أن هذا التقييم السّريع للوضع في الجزائر يكون قد أعطى للرئيس: دوغول انطباعا وهميّا لا يخلو من مغالطات يكون قد سمعها من السكان المدفوعين للحديث على ضوء توصيات وتوجيهات من طرف عناصر مسؤولة أو من المصالح الإدارية فيما يتعلق بالنشاطات العامة والتي يؤكد أنها تجري في ظروف عادية جدا، أو يكون قد سمعها من طرف العسكريين فيما يتعلق بالخسائر البشرية وسط الأوروبيين وحدهم والتي يوضح أنه حسب حصيلة التقرير المقدم له أنه من أصل سبعين حالة وفاة وسطيّا بين الأوروبيين يوميا في الجزائر يقتل منهم عشرة برصاص الثوار، وهذا العدد لا يعد في نظر دوغول شيئا معتبرا، أو مخيفا.

عاد بعد هذه الجولة السّريعة (يوم 7 جوان 1958م) إلى باريس ومعه جملة من التقارير الرسمية، وبعض الأفكار التي يكون قد استقاها من مصادرها الصحيحة، وبعض الانطباعات التي لا تعكس حقيقة الوضع في الجزائر. وعلى ضوء هذه المعطيات الشكلية سوف يحاول إيجاد حلول توفيقية عن طريق تسوية عادلة للقضية الجزائرية تضمن للمسلمين الحق في الحياة وحسن الخاتمة، وللأوروبيين الأمن والعيش الرّغد في انتظار تطبيق مخطط الإبادة الذي تكفّل به الجنرال "شال" القائد العام للقوات الفرنسية، وهذه الحلول قابلة للتطوير عند

---

(1) من مذكرات الجنرال: دوغول — أمل — الصفحة: 56.

الحاجة، وهذا التطوير يجب أن يضع في الاعتبار مصلحة فرنسا أولا وأخيرا، بحيث يضمن لها البقاء في الظاهر والباطن وفي السّر والعلن عن طريق الإتحاد أو الإلحاق أو الشراكة، كلمات حق تخفي وراءها باطل، بحيث تضع الجزائر المستقلة إسميّا في موضع التّبعيّة الاقتصادية والثقافية ثم السياسية، هذا ما ستكشف عنه مخططات الرئيس: دوغول المقبلة... فقد أعلن في اليوم التالي من زياراته للجزائر - عندما حلّ بمدينة قسنطينة - عن عرض سخيّ عرف بمشروع قسنطينة، وهو مشروع تنموي ترقوي ضخم هدفه المعلن تغيير أوضاع حياة المسلمين في الجزائر خلال خمس سنوات تغييرا جذريا حسب الرئيس نفسه، أما هدفه غير المعلن، فهو امتصاص غضب الشعب وخلق فرص عمل واستقرار للسكان حتى ينصرفوا عن مآزرة الثورة وتأييدها وتوفير شروط الاستقرار لهم في أحياء وداخل تجمعات تسهل مراقبتها وقطع الصلة بينهم وبين الريف مصدر القلاقل وموطن - الفلاقة - بالنسبة للاستعمار، ومنبع الثورة، وذلك بإنشاء مساكن لمليون نسمة في القرى وفي المحتشدات - كانت من نصيب العملاء في الغالب -، ومنح المزارعين أراضي زراعية، وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة، وإنشاء مصانع كبيرة - كيماوية في أرزيو، ومعدنية في عنابة، وتحسين الطرقات والمرافئ والمواصلات بصفة عامة، وفي الثالث من شهر أكتوبر يعود الرئيس دوغول إلى قسنطينة، وفي ساحة "لابريش" يذكّر الجمهور بأهمية المشروع، وأنه سيكون ثمرة تعاون بين الجزائر وفرنسا - ويعني الجزائر الفرنسية - وقد شرع في تنفيذ هذا المشروع فور الإعلان عنه، ولضمان تنفيذه كلف الرئيس أحد ثقاته بالإشراف عنه ومتابعة تنفيذه، واختار لهذه المهمة :"بول دلوفريي"، وهو مندوب عام للحكومة.

غير أنه وبقدر ما كان يلمّح بل ويصرّح أحيانا، بأن الهدف من المشروع هو إحداث نوع من التنمية المحلية لتحقيق قدر من التوازن بين السكان في إطار تحقيق المساواة في الحقوق، فإن الأهداف البعيدة غير المعلنة هي أخطر من ذلك بكثير، سيما



ما يتعلق باستغلال الثروات الباطنية ومدّ أنابيب البترول نحو الموانئ (بجاية) وقد زار الرئيس: دوغول قصد المعاينة كلا من: عجلة وحاسي مسعود وعنابة خلال شهر ديسمبر لمتابعة تنفيذ المشروع.

ومن جهة أخرى فإن هذه الاستثمارات الضخمة سوف تفتح المجال للمؤسسات الاقتصادية والشركات الكبرى، لتوظيف رؤوس أموالها في الجزائر وتوسيع الاستثمار إلى مجالات أخرى، وبما أن هذه المؤسسات هي التي تصنع القرار السيّاسي في الدول الرأسمالية نفهم من أن الخلفية الاقتصادية للمشروع كان الهدف منها ربط الجزائر بفرنسا سواء كان ذلك في إطار الجزائر الفرنسية أو في إطار الجزائر الجزائرية (الجزائر المستقلة).

صحيح أن المشروع كوسيلة إغراء للسكان قصد الإبتعاد عن الثورة لم يحقق هدفه، وهذا الطعم قد يغري جيلا لم يشهد سواعد النساء المضرّجة بالدماء تتدلى – معلقة – على جانبي الشاحنات العسكرية وهي تجوب شوارع مدينة قسنطينة ذاتها خلال حوادث ماي 1945م ولم يشاهد جنود الاحتلال وهم يستمتعون برمي المسلمين كالأكياس من شرفات طريق خراطة، ولم يشاهد الدفن الجماعي للمواطنين وهم أحياء في أفران الجير في هيليوبوليس في قالمة خلال أحداث 8 ماي 1945م، فمن رأى أو سمع عن هذه الجرائم لا ينخدع لهذه الوعود وسيواصل الثورة حتى وإن بلغت التضحيات عنان السماء، والرئيس دوغول قد لمس هذا الشعور لدى السكان خلال زيارته الأولى، فقال بالصريح: "إنّهم (السكان) مستعدون لتحمل الأذى ولا يرضون بالاستسلام"! غير أن عبقرية الرئيس: دوغول التي تفتّقت خلال الحرب العالمية الثانية، وأظهرته كرجل مقاومة وعلم من أعلام السياسة لا بد من أن تدفع به إلى استعمال كل الوسائل ليؤكّد بقاء فرنسا على هذه الأرض بل تفوّقها وانتصارها.

وفي الوقت الذي شرع فيه في تنفيذ مخطط قسنطينة لصرف الأنظار عن مخطط آخر – كان يجري الإعداد له على قدم وساق – وهو الأهم بالنسبة لفرنسا، يكون

الجنرال "شال" قد استكمل الإعداد لمخططه الرهيب الرامي إلى محاصرة الثورة في دائرة مغلقة وإبادة جيش التحرير الوطني بصفة نهائية، فبالموازاة مع هذا المشروع التنموي، كان هناك مشروع آخر على أهبة الانطلاق يهدف إلى القضاء المبرم على عنصر الحداثة في هذا المجتمع – حسب تعبير "جيرمان تيون" وتحطيم كبرياء هذه الأمة، وزلزلت كيانها عن طريق استعمال القوة وبشكل مفرط، مما يجعلها تطلب السلامة وتستسلم لليأس، ولم يخف الجنرال: دوغول عنّا ذلك، فهو يقول: "ولن يكون هناك تهاون في الجهد العسكري، إذ لا شيء في الواقع أسوأ من وقوع حادثة مؤسفة نجد فيها أنفسنا في صفوف المهزومين".

تطبيق مخطط شال

أسند دغول مهمة تصفية المقاومة (الثورة) أو إضعافها إلى أبعد حدّ ممكن للجنرال: شال، القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، وضمن له الدّعم الكافي لتحقيق مخطّطه، لأن دوغول كان يعي تماما أن فعالية القوى السياسية لجبهة التحرير الوطني في الخارج مرهونة بالنشاط العسكري لوحدات جيش التحرير الوطني وانتصاراتها في الميدان، ولإضعاف هذه القوى ووضعها في وضع المهزوم في أية مفاوضات محتملة مع الحكومة الفرنسية، لابد من إضعاف القوة التي تعتد بها في الداخل ومحاصرة ومنع تسرّب القوات المرابطة في الخارج نحو الداخل، وهذا الضعف سوف ينعكس بالتأكيد على الممثلين السياسيين للثورة في الخارج، ولتحقيق هذا الهدف تم وضع كل الإمكانات العسكرية واللوجيستيكية تحت تصرّف الجنرال: شال، لتطبيق مخططه الرهيب.

خطط شال:

وحتى يتمكن "شال" من تنفيذ مخطّطه بنجاح، وأن يدير الحرب وفق شروط وظروف تضع الخصم في موقف المدافع المهزوم منذ بداية العملية، قام بتطوير خط



موريس على الحدودين الشرقية والغربية، لمنع جنود جيش التحرير الوطني من الخروج من الطوق الذي أقامه قبله الجنرال: موريس، والذي يرى أنه ناقص الفعالية قابل للاختراق، فقام بتطوير هذا الخط بإنشائه لخط آخر أكثر تطورا على الحدودين الشرقية والغربية ليكون سدّا منيعا يحول دون خروج أو دخول جيش التحرير الوطني، ولمنع كل الإمدادت على الوحدات في الداخل، وهكذا تصبح وحدات جيش التحرير داخل سياج مغلق محرومة من الدعم الخارجي فيسهل تدميرها. بدأ شال إقامة هذا الخط الذي عرف باسمه ما بين خريف 1958م وربيع 1959م، ويمتد في الناحية الشرقية من القالة شمالا إلى نقرين في الجنوب الشرقي شمالي وادي سوف مرورا بالمدن التالية: الطارف، بوحجار، سوق أهراس، حمام تاسة، تاورة، الوانزة، الكويف، ويتقاطع هذا الخط مع خط موريس في ناحية تبسة، ويمتد على الحدود الغربية من: الغزوات شمالا إلى جبل غروز جنوبا... والطريقة التي تم بها إنشاء هذا الخط شبيهة بتلك التي أُنجز بها خط موريس، ويضم نفس الشبكات من التحصينات ووسائل الدفاع والموانع التي تحول دون عبور جنود جيش التحرير الوطني من وإلى كلّ من تونس والمغرب، ويعد خط شال أكثر تطوّرا من خط موريس من حيث الوسائل والتقنيات، فقد: "تم تزويده بشبكة متطورة من الرادارات التي تعمل بالأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء، وبمدافع طويلة المدى يتم التحكم فيها آليا بواسطة الرادارات، فبمجرد أن يكتشف الرادار حركة غير طبيعية تطلق المدافع قذائفها آليا اتجاه النقطة التي حدّدها الرادار"(1).

فضلا عن حقول ألغام متطورة ومفرقعات مضيئة تنطلق من الأسلاك عند ملامستها وتظل مشتعلة أكثر من 20 دقيقة، وقد شكّل هذا الخط حائلا بل سدّا منيعا حال دون عبور وحدات جيش التحرير المرابطة من وراء الحدود لدعم القتال في الداخل أو تجهيزها بالأسلحة والذخيرة الحربية.

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 221.

لم يكن اختيار الجنرال: دوغول، لهذا القائد وليد صدفة أو كان ذلك بناء على تجربة عسكرية ناجحة أو قدرة فائقة في التنظيم والإشراف، إنما الاختيار قد وقع عليه لأنه أكثر القادة تشبّثا بفكرة (الجزائر الفرنسية) والأكثر استعدادا لارتكاب أفظع الجرائم لتحقيق هذا الهدف، وقد ظهر منه ذلك جليّا عند ما قاد عملية الانقلاب ضد الرئيس: دوغول نفسه، وبعد أن أيقن هذا العسكري المحترف بأنه قد وضع الثوار في الجزائر بين طرفي كماشة وأن القضاء على الثورة قاب قوسين أو أدنى، تجهّز لحملة عنيفة شنّتها قواته بداية من غرب البلاد، وكان في برنامجه القضاء على جبهة التحرير الوطني كنظام سياسي وعلى جيش التحرير الوطني كقوة عسكرية وشبه عسكرية مناوئة للاستعمار، وتأسيس نظام بديل على أنقاض الجبهة يكون مواليّا لفرنسا ومدعوما من قبل السكان.

تطبيق مخطط "شال":

وأخطر ما تفتّقت عنه عبقرية شال هو:

- إقحام أكبر عدد من العملاء الجزائريين في الميدان، لأن الفرنسي المسلم – حسب تعبيره – أفضل قنّاص لـ/ "الفلاقة" الثوار.
- مزاحمة جيش التحرير الوطني في بيئته الطبيعية أو حليفيه – حسب مصطلحه – اللّيل والجبل وإخراجه منهما حتى يسهل القضاء عليه.
- إنشاء وحدات كومندوس تتحرك بنفس الكيفية التي تتحرك بها وحدات جيش التحرير وتزاحمها في الأماكن التي تتمركز بها.
- استغلال عامل الزمن (الليل) لمنع جيش التحرير من إعادة تنظيم صفوفه.

هذه هي التصورات التي تبنّاها "شال" في مخططه، وقد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ ليشن أول هجمة له على هضبة "فرندة" بغرب البلاد، قادها الجنرال: غامبيز، وقد استمرت هذه العملية التي تحمل اسم: "التاج" كورون – طوال

شهري فيفري ومارس، حيث انطلقت بداية من 6 فيفري وانتهت عمليًا بتاريخ 6 أفريل 1959م، لتمتد إلى المناطق الغربية من الونشريس وجبال الظهرة، وتختلف التقديرات وتتضارب أقوال الصحف حول الخسائر التي تكون قد لحقت بالطرفين، فحسب التقديرات الفرنسية فإن حصيلة خسائر جيش التحرير الوطني تكون قد بلغت 50% من جنود الولاية الخامسة وتقدّرها بالأرقام بـ 1764 قتيل من أصل 3600 مقاتل[1]، ويقدرها الجنرال دوغول بـ/ "نصف الكتائب التي كانت اتخذت من تلك الأماكن كمينا لها"[2] حسب تعبيره، وتقدر السلطات الفرنسية خسائر جيش الاحتلال بعشر خسائر جيش التحرير الوطني.

وفي شهر مارس من نفس السنة تشنّ القوات الفرنسية بقيادة الجنرال: "ماسو" هجوما واسع النطاق على شرقي الونشريس والمرتفعات المحيطة بالمدية والبليدة ومليانة وجبال زكار، وقد عرفت هذه العملية باسم: الطوق، وكانت حصيلتها حسب التقديرات الفرنسية القضاء على 33% من جنود الولاية البالغ عددهم: 6500 جندي، ويقدر جيش الاحتلال خسائره بخمس خسائر الثوار – وتبقى الأرقام المعلن عنها كخسائر في الحروب محل نظر –.

وقد قام الجنرال: دوغول في أواخر شهر أوت بزيارة الجيوش المتمركزة في الونشريس والاتصال بالعناصر التي استقرت وسط هذه الهضاب – ولهذه الزيارة أكثر من مدلول وأكثر من مغزى –، ولعلها الزيارة الوحيدة التي يقوم بها رئيس فرنسي لوحدات قتالية في أثناء العمليات.

"وفي السابع عشر من شهر أفريل، أي بعد المعركة التي استشهد فيها كل من العقيدين: عميروش والحواس بحوالي أسبوعين يوجه دوغول رسالة تهنئة إلى الجنرال "شال" جدّد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه إنه يستحق

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 670.

(2) مذكرات الجنرال دوغول – أمل – الصفحة: 83.

التهنئة الكاملة"[1]، "وزادت هذه التهنئة من غرور الجنرال: شال الذي أدلى بعدها بأيام فقط إلى جريدة "لوموند" الفرنسية بحديث أكّد فيه أنه "آخذ بزمام الأمور وأن الانتصار العسكري لاشك فيه وهو قريب"[2].

ولم تلبث هذه الحملة أن انطلقت اتجاه القبائل الصغرى والكبرى وأُعطي لها شعار (التوأمان) ويعني: القبائل الصغرى والكبرى، وتدخل منطقة القبائل ضمن دائرتي اختصاص كل من الجنرالين: "أوليه" قائد الجيش الفرنسي للقطاع القسنطيني، و"ماسو" قائد الجيش الفرنسي لمنطقة الجزائر، ونظرا لصعوبة المنطقة وخطورة مسالكها وكونها ملجأ للخصم حسب تعبير دوغول، فقد تولى الجنرال: شال بنفسه قيادة هذه الحملة العنيفة التي امتدت حتى جبال الحضنة لسد الطريق أمام التّسرب المحتمل للثوار في اتجاه الأوراس، وقد اتخذ "شال" من هضبة "شلاّطة" مقرّا لقيادته حيث أقام شبكة اتصالات واسعة (إذاعة) تمكنه من متابعة مجريات الأحداث بسهولة، وعلى قمم هذه الجبال وفي سفوحها تنتشر فرق المغاوير والمظليين والقناصة المتطوعين تدعمهم طائرات مروحية وضعت في الخدمة في أية لحظة للمراقبة والدعم ونقل وتوزيع الإمدادات وإخلاء الموتى والجرحى، وتسوية أي اشتباك دون تاخير، وقد أولى الجنرال: دوغول هذه العمليات اهتماما خاصا، وراح يتابع تنفيذها بنفسه من باب الحرص على الوصول إلى الأهداف المقصودة من هذا المخطط الرهيب.

وكان يجمع بين الزيارات الميدانية لوحدات القتال والزيارات العادية للمدن والقرى القريبة من ميدان العمليات لقياس مدى التأثيرات السّلبية لهذه الحملات الضخمة التي لم تشهد حرب التحرير مثلها لا قبلها ولا بعدها على نفوس السكان الذين يمثلون السند المادي والمعنوي لوحدات جيش التحرير الوطني، ويعترف الجنرال: دوغول الذي حاول استطلاع الرأي العام للسكان في إحدى مناطق

---

(1) (2) تاريخ الجزائر المعاصر للدكتور: العربي الزبيري – الجزء الثاني – الصفحة: 131.

القبائل خلال هذه الحملة العنيفة، عندما قام بزيارة قرية من قرى هذه المنطقة حيث يقول: "وقد حاولوا – يعني السلطات المحليّة – أن يجعلوا منها نموذجا مثاليا، فقد حيّوا مجيئ بهتافات التحيّة، وأفاض أعضاء البلدية بالتبجيل والتكريم، وأنشد تلاميذ المدارس النشيد الرسمي الفرنسي "لامار سييز" – ويضيف – ولكن عند مغادرتي، استوقفني أمين سرّ البلدية، وقال لي بصوت منخفض وهو يرتجف: يا سيدي الجنرال، لا يغرّنك ما رأيت وما سمعت فكل الناس يريدون الاستقلال"(1) وفي موضع آخر يقرّ الرئيس دوغول بأنه وفي أثناء زيارته لمدينة "صيدا أو سعيدة" يقول: "قدّم لي الجنرال: بيجار فرقة المغاوير "جورج" المؤلفة من الثوار الأسرى المنضمين إلى الجيش الفرنسي، فسألت طبيبا عربيا شابا ملحقا بهذه الفرقة، ما رأيك يا دكتور؟ فأجابني والدمع ينحدر من مقلتيه، إن ما نريده ونحتاج إليه هو أن نكون مسؤولين على أنفسنا وأن لا يكون أحد مسؤولا عنّا"(2)، هذه هي الحقيقة التي ظلت السلطات الاستعمارية تتجاهلها أو تتكتّم عنها وتطمسها ولا تريد الاعتراف بها، وهي التي دفعت بالشعب في الأخير إلى إعلان العصيان أو التمرّد أو الانتفاضة أو الثورة، وكلها تعبر عن الرفض المطلق للاحتلال، لتنتزع منه الحرية طوعا أو كرها... فحسب المصادر الفرنسية فإن حصيلة عمليات "التوأم" تكون قد قضت على 52% من جيش التحرير مقابل سدس هذه الخسائر في صفوف القوات الفرنسية دون تعيين بواسطة الأرقام، وعلى نفس المسار وفي شكل عملية مطاردة قصد الإبادة النهائية تنطلق عملية "الشرارة" ما بين جويلية وأوت 1959م، ويبدو أن الرئيس: دوغول، قد إطمأن إلى نتائج هذه الحملات، واعتقد فعلا بأنه قضى على الثورة، مما حمله على التصريح لصحيفة إيطالية قائلا: "لقد طويت صفحة المعارك في الجزائر، أعتقد أنه من الممكن أن نفرض حلاّ عسكريا للقضية الجزائرية إنه بإمكاننا أن

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 84.
(2) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 85.

نتخلص من العدو في أجل قريب، إننا نمسك بزمام الأمور" توقف الرئيس دوغول عن متابعة سير العمليات القتالية بعدها في الشمال القسنطيني وفي الأوراس، وأعتقد تماما أن العمليات قد حققت أهدافها.

نشوة الانتصار الموهوم هذه لم تثن الرئيس دوغول عن محاولة تليين مواقفه، لأسباب أخرى، سوف يفصح عنها فيما بعد، ولهذا فهو يقول: "وبذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوّق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض الجزائر فرنسية وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا وأن من واجب فرنسا أن تسير في هذا الاتجاه"[1].

الرئيس دوغول يستدرك فجأة بأن الحرب ليست الحل المرغوب وبأن العنف يلد العنف وسوف يزيد الأمور تعقيدا – لا أدري لعل إرادة التفاوض عنده لا تتوفّر إلا مع طرف مهزوم، وهذا هو منطق الاستعمار – وسيسيء إلى سمعة فرنسا الدولية ويضع اقتصادها على شفير هاوية. فقد أقحم في الحرب نصف مليون جندي مزوّدين بأحدث الأسلحة في مواجهة فلول من الثوار، لم تتجاوز من حيث التعداد في أي سنة من سنوات الحرب 30 ألف جندي مزوّدين بأسلحة فردية وبعض الرشاشات لا يمتلكون من وسائل القوة إلا الإصرار على الكفاح والإيمان بعدالة قضيتهم، وهذان الرقمان أوردهما الرئيس: دوغول في مذكراته، وشهد بنفسه بأن "خمسمائة ألف جندي يعدّ في الخارج رقما ضخما وأن العالم بأسره يستنكر ذلك وأن هذه المأساة لا نهاية لها، وأخيرا فإن هذا القتال يهدّم من سلطة الدولة..."[2] أعلى مسؤول في الدولة الفرنسية يعترف بأن ما يجري في الجزائر مأساة وأن العالم يستنكر ذلك، وأن هذه المأساة لا نهاية لها، وللبحث عن مخرج مشرّف من هذه المأساة لا بد

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 85.
(2) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 21.

من اتباع سياسة (العصا والجزرة) تضمن لفرنسا مخرجا مشرفا من الأزمة، وتجعل من الاستقلال المحتمل منحة مهداة يهبها الشعب الفرنسي للشعب الجزائري – حسب تعبيره – وأن لا يحلم الجزائريون بفكرة انتزاع الاستقلال بالقوة، كما تضمن للشعب الفرنسي مصالحه في الجزائر – المستعمرة التي لا تعادلها مستعمرة أخرى – وهذه المصالح سوف لن تتخلى فرنسا عنها في كل الأحوال ولو اقتضى الأمر استخدام المحظور من السلاح.

وحول هذه النقطة يقول الرئيس دوغول: "فإن تعذر علينا تحقيقها (المصالح) وتنفيذ هذا الضمان وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا"[(1)] ويضيف بأن مصير فرنسا يتوقف على نشاط جنودها. غير أن هذه التلميحات باستعمال القوة وبجدية فرنسا في ضمان مصالحها بالتهديد والوعيد لم تمنعه من الاعتراف "بأن الاستمرار في النضال (العدوان) سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية". هذه السلسلة من الاعترافات لم تمنع إدارة الاحتلال من إقحام فرق أخرى تعد نخبة جيشها في الحلف الأطلسي – تلقت تدريبا خاصا وتكوينا عسكريا ممتازا – في المعركة لإضعاف الخصم إلى أقصى حدّ ممكن تمهيدا لمفاوضات محتملة مع طرف يجب أن يشعر بالهزيمة حتى لا يتصلب في مواقفه المبدئية، وبأن تجري المفاوضات بين طرف منتصر يملي شروطه وطرف مهزوم عسكريا مجبر على القبول، وفي انتظار تحقيق هذه الاستراتيجية أو هذا المخطط، تظل الحرب مستعرة والقتال متواصلا بلا هوادة، بالرغم من أن الرئيس الفرنسي قد أظهر اقتناعه – في أكثر من مناسبة – بعدم جدوى مواصلة الحرب لأسباب كانت وجيهة في نظره، وقصد إحداث تغييرات في السياسة الفرنسية لا بد من إحداث تغييرات على مستوى الذهنيات لكثير من القادة الذين ظلّوا يحلمون

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 138.

بالحسم العسكري وبالجزائر الفرنسية، أمثال: سالان، وشال، وجوهو، وزيلر... وضمان أمن واستقرار الفرنسيين المستوطنين الذين يدعمون هؤلاء الجنرالات، ولم تكن مواقف الرئيس خالية من التناقضات ومن الغموض أحيانا.

فهو يشكك الشعب الجزائري في هويته وفي انتمائه الحضاري مرة ويعترف مرة أخرى بأن هذه البلاد قد تم غزوها بفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيرا من الشجاعة وتحمل الكثير من التضحيات، وهو يحاول تعزيز مكانة فرنسا كدولة عظمى بين دول العالم وإضفاء طابع الشرعية على الأعمال التي تقوم بها وحداتها داخل الجزائر، ومن جهة أخرى يحاول أن يظهر بمظهر الرجل المسالم المحب للعدل الحريص على مصالح الشعوب المقهورة لاستدراج قادة الثورة للمفاوضات، ويلوح بعروض مغرية لتقرير المصير محوطة بقيود تفرغها من مضمونها.

الرئيس دوغول لم يكن يمينيا ولا يساريا بل كان ضمير فرنسا، حسب فرحات عباس في تشريح حرب، وهذا الضمير يظل حيّا يقظا دوما حريصا على تحقيق مصالح فرنسا ولو كان ذلك على حساب حق الشعوب الضعيفة في الحياة، أمّا أن يكون حملا وديعا عطوفا رؤوفا منَّ على الجزائريين بالاستقلال، فهذا النّغمة تخص دفعات "لاكوست" وحدها، وطائفة من الأذناب ممن عميت أفئدتهم وأبصارهم "إنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور" قرآن كريم.

سلم الشجعان

سلم الشجعان: عرض تقدم به الرئيس: دوغول خلال ندوة صحفية عقدها بتاريخ 23 أكتوبر 1958م، بعد أن أنهى جولته الأولى إلى الجزائر، حيث زار عدة مدن منها: الجزائر، قسنطينة، وهران، مستغانم، واستمع لانشغالات السكان، كما قام بتقييم الوضع بصفة عامة، عاد على إثرها إلى باريس، وقام بلفتة ذكية وحركة بارعة،

عندما استدعى عبد الرحمن فارس، رئيس الجمعية الجزائرية المنحلة إثر استقالة 61 نائبا في 12 جوان 1958م، وعرض عليه منصب وزير دولة حيث تسند إليه جميع التدابير المتعلقة بمصير الجزائر.

وقد تحفّظ فارس، ريثما يستشير بعض الأشخاص، وهذا الرد من فارس هو ما كان يتوقعه الرئيس دوغول، إذ كان يتصوّر أن فارسا سيجد الطريق المناسب للاتصال بفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد توقع أن تكون إجابة فارس هي خلاصة الاستشارة التي سوف يجريها مع فرحات عباس.

توجه فارس صحبة دوغول إلى سويسرا، لكنه عاد بعد خمسة عشر يوم ليشكر الرئيس عن الثقة التي وضعها في شخصه، ويعبّر عن أسفه لعدم قبول هذا المنصب، وصارح دوغول بأن هذا الموقف هو موقف أصدقائه البعيدين - واللّبيب بالإشارة يفهم -

انخدع دوغول عندما تصور بأن الثورة منهكة، وأن الحكومة المؤقتة حديثة التأسيس تعاني من خلافات داخلية سوف ترحب بالمبادرة لإنهاء الأزمة، فتقدم بعرض جديد خلال مؤتمر صحفي في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر، أسماه: "سلم الشجعان أو عقد صلح الشجعان"، وقد أوضح إلى أنه يمكن الوصول إلى ذلك إما عن طريق إيقاف القتال محليا بين المتحاربين وإما بموجب إتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة الخارجية - ويريد بها الحكومة المؤقتة التي تدير شؤون الثورة من الخارج - وقد ظل دوغول يتحفظ عن ذكر الحكومة المؤقتة ويكتفي بالإشارة إليها.

وقد علّل فيما بعد رفض الحكومة المؤقتة لهذا العرض بسبب انقساماتها الداخلية، والواقع أن هذا العرض جاء بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بشهر وأربعة أيام، ولم تكن هذه الانقسامات قد ظهرت بأي شكل من الأشكال.

ويعني سلم الشجعان في مفهوم الرئيس دوغول أن يتفهّم الثوار الموقف وأن يتكلّفوا قدرًا من الشجاعة تمكّنهم من التنكّر لماضيهم المشرّف، ولمآت الآلاف من الضحايا وللانتهاكات وتدنيس الحرمات ولكرامة الوطن المداسة ومجده الضائع، يطأوون كل ذلك بأقدامهم ويتقدمون إلى الثكنات أو إلى القرى المطوقة التي تتمركز بها وحدات فرنسية - ظلت تنتظرهم أكثر من ثمانية أيام – مطاطئي الرؤوس حاملين رايات بيضاء ليعلنوا عن توبتهم النصوحة وليكفروا عن ذنوبهم التي اقترفوها، فيعفوا الرئيس بعدها عما سلف... هذه منتهى الشجاعة وهل من شجاعة تفوق في قيمتها التنازل عن الأرض والعرض!

ومن حقنا أن نتساءل، ريثما تأتي الإجابة من هؤلاء الثوار من قمم الجبال، أليس من المنطق السياسي أن يتكلف الرئيس نفسه هذه الش-جاعة، سيما وأنه يقرّ صراحة بأن أجداده كانوا قد غزو هذا البلد عنوة وبذلوا في سبيل احتلاله كثيرا من التضحيات وكثيرا من النفوس واتخذوه منطلقا لغزو بلدان أخرى مجاورة، وأن يعلن أن الجزائر وطن قديم وشعبها أمة عريقة ودولة قائمة تم غزوها عنوة ولا مبرر للبقاء فيها بعد أن أصرّ أهلها على الاستقلال، فيكون بذلك أشجع الناس وأعدل الناس وأعقل الناس.

وقد استغلت سلطة الاحتلال عدة أحداث حاولت الترويج لها وإدراجها ضمن سياق هذا العرض "سلم الشجعان" منها حادثة استسلام النقيب: علي حنبلي رفقة 156 من أفراد المجموعة التي كان يقودها بتايخ 21 مارس 1959م، نتيجة خلافات مع قيادة الأركان، فاعتصم بجبل سيدي أحمد على الحدود الجزائرية التونسية مع مجموعات أخرى قليلة الانضباط والنظام، اضطرت معها قيادة الأركان إلى مهاجمة مواقعها ودكّ معاقلها بالمدفعية فتشتّتت عناصرها وارتمى بعضهم في أحضان الاستعمار مع علي حنبلي، فاعتبرت فرنسا هذا الاستسلام تجاوبا مع النداء الموجه من قبل الرئيس/ دوغول، فراحت تروّج له، كما روّجت قبل لاستسلام

عاجل عجول أحد قادة الثورة في الأوراس الذي عبّر "لاكوست" عن استسلامه بأنه: أول الغيث، وقد أدرجت أسر الرائد: عز الدين زراري من قيادة الولاية الرابعة في 1958.11.17م في سياق العرض، بعد أن أخضعته لاختبارات نفسية على غرار ما كان يجري مع السجناء في مصالح الاستعلام ومراكز الاستخبارات والمكاتب الإدارية فأظهر الرائد: عز الدين قناعته بمشروع "سلم الشجعان" وأبدى استعداده لإقناع زملائه في مجلس الولاية الرابعة لاتخاذ نفس الموقف، فاستغل الحريّة الممنوحة له لأداء هذه المهمة والتحق بالثورة من جديد، وما لبث أن غادر الولاية الرابعة ليلتحق بالثورة في تونس خلال فيفري 1959م.

وعندما لم يستجب جيش التحرير لنداء الاستسلام المكيف والمنمّق بعبارة "سلم الشجعان"، علم دوغول أنّ هذا المشروع لا يتماشى والمعطيات الحالية، وبما أن فكرة تقرير المصير ظلت مجرد مشروع يراود ذهنه ولم يحن بعد وقت الإعلان عنها، نظرا لوجود قوة مازالت تمسك بزمام الأمر في الجزائر وترفع شعار "الجزائر فرنسية"، فكان عليه أن يجاري هذا الشعار إلى حين وأن يعمل في نفس الوقت على إضعاف المقاومة (الثورة) بكل الوسائل عن طريق الغلق المحكم للحدود وعن طريق الحملات التي تشنها قواته في الداخل على معاقل الثورة بانتظام وبكثافة لم تعرفها قبل، وبفعل تكثيف الطلعات الجوية الموجهة للمراقبة والقصف ملحقة أضرارا جسيمة بالمدنيين وبالمجاهدين على السواء، الأمر الذي جعل فرحات عباس يقول في كتابه "تشريح حرب" "إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال: دوغول"(1).

وكان دوغول يعتقد أن هذه الفلول المتبقية ستجد نفسها مضطرة إلى الاستسلام أو للاستجابة لنداء السلم – حسب تعبيره – في وقت ما.

---

(1) عن تاريخ الجزائر المعاصر – الجزء الثاني – للدكتور: محمد العربي الزبيري، الصفحة: 131.

فكان مخطط شال الجهنمي أخطر مخطط واجهته الثورة منذ اندلاعها سواء من حيث الحجم أو من حيث المدة التي استغرقها أو من حيث الاستراتيجية التي اتبعها بمزاحمة المجاهدين في العاملين الأساسيين المفضلين لديهم، وهما: الغابة والليل، من خلال عمليات مسح شاملة ودقيقة للمناطق المشبوهة وتمركز وحدات فرنسية في هذه المناطق مما يحرم المجاهدين من الاستقرار في مواقع حصينة يحتمون بها، فيضطرون إلى الاستجابة لنداء الاستسلام، ولمواجهة الأخطار المحدقة بالثورة والتقليل من الخسائر في صفوف جيش التحرير الوطني أصدرت قيادة الثورة أمرا إلى قادة الوحدات بتقسيم عناصرها إلى أفواج صغيرة تسمح لها قلتها بالتحرك بمرونة أكثر وسط جيش العدو الكثيف، بحيث تتوزع في أماكن غير مشبوهة أو في أماكن تربطها بها علاقات الانتماء حتى تتمكن من التزود بحاجاتها الضرورية (كالتموين) فاستقرت بعض الأفواج غير بعيد عن الثكنات - كثيرا ما كانت عرضة لقصف عشوائي من معسكرات الاحتلال – وفي أماكن لا تحوم حولها الشبهة، وظلت على اتصال بمراكز التموين، وتسلل بعض العناصر منها لفترات محدودة إلى داخل القرى المطوقة، وظل البعض الآخر يجوب التلال بحثا عن الأماكن الآمنة، واضطر الكثير من المجاهدين عندما ينقطع الاتصال بمراكز التموين إلى الإقتتات بثمار النباتات البرية الجافة وحتى بالأعشاب وغيرها.

وحظ المجاهدين في هذه العمليات أن معظم الفرق الفرنسية التي تم استقدامها من القوى الاحتياطية أو من الحلف الأطلسي لا تعرف الكثير عن حرب العصابات ولا عن المحيط الذي تجوب فيه، فكانت أهدافا سهلة للقناصة من المجاهدين، ونظرا للكثافة الهائلة والاندفاع الجنوني لجنود هذه الفرق نحو مواقع المجاهدين، كانت رصاصات الثوار تصيب أهدافها بسهولة، والتصريحات الرسمية المعلن عنها من قبل السلطات الفرنسية حول الخسائر العسكرية في هذه الحملات الشرسة هي تصريحات دعائية لا تعكس الخسائر الفعلية التي تكبدتها قواتها في الميدان، ومن غير

المجدي كذلك إخفاء الخسائر البشرية التي لحقت بالثورة من جرّاء هذه الحملات الضخمة التي أقحمت فيها مآت الآلاف من الجنود بتسليح جيد وتدريب ممتاز، لدعم المجهود الحربي في الجزائر، وظلت المكاتب الإدارية لسلطة الاحتلال والجنود في الثكنات يتطلعون إلى كل ثنية وإلى كل واد يترقبون ظهور متمردين حسب تعبيرهم يلوّحون بشارات بيضاء يطلبون الأمن والسلم ملبّين نداء الجنرال دوغول، فلما يئسوا من ذلك راحوا يلقون بالمناشير فوق المناطق التي يتواجد فيها المجاهدون، وحاولوا الاتصال بالمسؤولين للتحاور، معهم حول شروط وقف إطلاق النار، وحول هاتين النقطتين، يقول العقيد الزبيري، قائد الولاية الأولى، "قام جيش الاحتلال في إطار الترويج، لسلم الشجعان برمي منشورات في المناطق التي تتمركز فيها قيادة الولاية الأولى يدعونا فيها إلى ما أسموه بسلم الشجعان، وطالب بمقابلة ضباط في جيش التحرير للحوار حول كيفية توقيف الحرب، وجاء ضباط من جيش الاحتلال في طائرات مروحية وألحّوا بأن نخرج لمقابلتهم، لكنني رفضت حتى مجرد لقائهم، لأنه لم تكن لدينا أية ثقة فيهم"(1).

وحول موضوع الخسائر البشرية التي ألمحنا إليها من قبل يمكن اعتبار الولاية الأولى التي تعرضت للحملة مرتين مثالا فيما يتعلق بمعدل الخسائر في هذه الحملة، فقد اعترف قائدها العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته "بأن خسائر الولاية الأولى من المدنيين والجنود تجاوزت الألف وأنه اضطر أمام هذه الخسارة الفادحة إلى دعوة قادة النواحي لفتح باب التطوع – التجنيد" بعد أن ظلت القيادة ترفضه إلاّ لعذر قاهر بسبب النقص في السلاح.

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 263.

المناطق المستقلة

يطلق على المدن الثلاثة الكبرى المناطق المستقلة، ويراد بالاستقلال هنا الإشراف والتسيير مع أنها تقع داخل النطاق الجغرافي للولايات الثانية والرابعة والخامسة بالنسبة للمدن الثلاثة المعنية وهي: قسنطينة، الجزائر، ووهران، غير أن فكرة الاستقلال هذه لم تتجسد عمليا إلا في مدينة الجزائر العاصمة.

وتعود فكرة إنشاء المناطق المستقلة من حيث المبدأ إلى القيادة الثورية التي أرادت أن لا يظل الرّيف وحده مسرحا للأحداث، فأولت مدينة الجزائر أهمية خاصة، لعدة اعتبارات سنأتي على ذكرها فيما بعد. قامت الأفواج الأولى من المجاهدين في المنطقة الرابعة بعدة عمليات استهدفت عدة منشآت أساسية داخل مدينة الجزائر مثل: مبنى الإذاعة والتلفزيون، محطة توليد الكهرباء وبعض المعامل، وكان الهدف من هذه العمليات إعلامي بالدرجة الأولى عن طريق إحداث أكبر قدر من الخسائر ومن الأضرار في المؤسّسة الإعلامية بصفة خاصة، وفي المؤسسات العمومية الأخرى لسلطة الاحتلال، أما الاعتبارات التي حملت قيادة الثورة لجعل هذه المناطق مناطق مستقلة، فهي:

- نقل الثورة من الريف إلى المدن وإيقاظ الحسّ الوطني والوعي الثوري لدى فئة عريضة داخل المدن ظلت تُظهر عدم الإكتراث.
- وجود شريحة واسعة داخل المدن لها قابلية واستعداد كامل للإسهام في النشاط الثوري، لاسيما الطبقة البروليتارية الهشة التي ظلت تعاني من التعسف ومن الاستغلال البشع.
- تشكّل المدن موردا هامّا وممّونا رئيسيا للثورة بالأموال والأدوية وغيرها من الحاجات الضرورية.

- إرغام سلطات الاحتلال على نقل جزء من قواتها من الريف إلى المدن ليخف الضغط على الرّيف.
- وجود مؤسسات إعلامية أجنبية داخل المدن الكبرى سوف يسهم بدون شك في إشاعة أخبار الثورة ويرّوج لها في الخارج، بالإضافة إلى: ❋ إرتفاع الأعباء ❋ فقدان الأمن.

وقبل البدء في العمل الفدائي وتفعيل النشاط الثوري، انصب الاهتمام على التوعية السياسية والتنظيم والهيكلة قصد إيجاد جملة من الميكانيزمات ومن الأطر تسهل مهمة العناصر القيادية في نشر الفكر الثوري، باختيار عناصر تكون مشبّعة بالنزعة الوطنية مستعدة للمغامرة والتضحية، ولتجنّب التداخل في المهام وفي القطاعات الجغرافيا، تم تقسيم المدينة إلى نواح والنواحي إلى أقسام والأقسام إلى فروع والفروع إلى خلايا عبر كافة أحياء مدينة الجزائر خاصة، كما تم تحديد مجموعة من القواعد تكون منطلقا للعمل الفدائي وملجأ للمبحوث عنهم من قبل سلطات الاحتلال وللمطاردين من قبل البوليس والمظليين، وقد أقيمت بعض القواعد وسط الأحياء الراقية التي يسكنها الأوروبيون لإبعاد الشبهة وصرف أنظار أعوان الأمن والمخبرين من العملاء، وقد وجدت فكرة النشاط الثوري تقبّلا واستجابة واسعتين من قبل الشباب خاصة داخل مجتمع المدينة ومن الجنسين، فتطوّع الشباب بالمآت في صفوف التنظيمات الفدائية، وقد برزت عدة أسماء في هذه التنظيمات اشتهرت بالبطولة والفداء روّعت الآمنين من الأوروبيين ونشرت الرّعب والهلع في المقاهي وفي الحانات وفي الملاعب الرياضية وفي درو السينما، وفي كل مكان، وراح هاجس الخوف يطارد أولئك الذين ظلوا يزرعون الخوف في أوساط السكان، وهم ينعمون بالأمن ويحلمون بالاستقرار، ومن بين هؤلاء الأبطال: ياسف السعدي، وعلي عمار، (لابوانت) ومن النساء: حسيبة بن بوعلي، جميلة بوعزة، جميلة بوباشة، جميلة بوحيرد، ومن الأطفال: عمار ياسف، جوهرة أخرور (17 سنة)، وباية حسين (16 سنة).

كانت قيادة المنطقة الرابعة تدرك تماما الصدى الإعلامي الذي تخلّفه العمليات الفدائية وسط الجزائر العاصمة خاصة، غير أن موجة العنف والاعتقالات العشوائية لكل المناضلين في صفوف الحركة الوطنية ودون تمييز جعلت قائد المنطقة: رابح بيطاط يؤجل تفعيل النشاط الثوري فيها إلى حين، ويحاول الاتصال بالمنطقتين الثالثة والخامسة للتنسيق معهما، وخلال شهر ديسمبر 1954م التقى بكل من سويداني بوجمعة وبوشعيب بناحية: السويدانية (سان فردينان) سابقا، حيث تم التنسيق معهما لتنفيذ سلسلة من العمليات بمناسبة أعياد رأس السنة، غير أن تلك العمليات لم تنفذ لأسباب ربّما أمنية، وقد برز في هذه الفترة تقريبا عنصر جديد ونشيط التحق بالثورة بعد أن أفرج عنه من السجن وهو: عبان رمضان الذي كان قد لقي رابح بيطاط في السّابع من مارس بإيعاز من كريم قائد المنطقة الثالثة قصد التنسيق والتشاور معه في إطار المهام الموكلة إليه وهي: الإعلام والدّعاية للثورة في منطقة العاصمة، وقد كان بيطاط من جهته يسترشد بآراء وأفكار الدكتور: الأمين دباغين الذي كان على صلة بكريم قائد المنطقة الثالثة بدوره، إلا أن بيطاط ما لبث أن وقع في الأسر إثر وشاية من: محمد بلحاج المعروف بـ/ سليمان لاجودان، فخلفه في قيادة المنطقة، عمر أوعمران بعد أن اعتذر كل من بوجمعة سويداني وبوشعيب (عناصر من قيادة المنطقة)، وفي هذه الفترة بالذات بدأ التفكير في فصل منطقة الجزائر عن المنطقة الرابعة واعتبارها منطقة مستقلة بعد أن تشعبت المهام وكثرت الأحداث واقتضى الأمر الفصل بين بعض النشاطات، وفي هذا السياق يتنازل أوعمران طواعية لعبان رمضان عن منطقة العاصمة فيما يتعلق بالشؤون السياسية ليقتصر دوره القيادي على النشاط العسكري كقائد بالنّيابة للمنطقة الرابعة.

كان من رأي عبان في البداية تجنّب العمل الفدائي داخل مدينة الجزائر حتى تظل ملجأ للمطاردين والمبحوث عنهم، ومكانا للعلاج والانسحاب، وممّا زاد من صعوبة العمل في العاصمة ظهور خلايا تنشط لصالح الحركة الوطنية (المصالية)

وتتبنّى الثورة، وكان لازدواجية الخطاب السياسي وللمكانة التي تفرّد بها حينا من الدهر – الحاج مصالي – كرائد للحركة الوطنية ما صعّب من مهام ممثّلي الجبهة لاسيما بعد تصفية ممثل الحركة الوطنية بالعاصمة – الريحاني – "لكنه سرعان ما برزت عناصر شابة تدعو إلى تنشيط العمل الفدائي بالعاصمة خاصة بعد تفكيك الشبكات الأولى غداة اندلاع العمل المسلح، وكان من بين أبرز هذه العناصر: علي خنشول الذي قدم من فرنسا متطوعا لوضع أسس النشاط الفدائي بالعاصمة ثم لحق به محمد بن مقدم ولخضر رباح وأرزقي بوزرينة"(1).

يختلف النشاط الفدائي داخل المدن كثيرا عن العمل العسكري خارج المدينة، فالفدائي يتحرك وسط قوى الأمن بصورة عادية، وقد ينشط كعامل في الورشة أو في الإدارة تقتضي مهامّه التحلّي بالانضباط والنظام لكي يبعد عن نفسه كل شبهة وتتطلب منه الإندماج وسط مختلف الشرائح. يرتاد الأماكن التي يمكن أن تكون أهدافا مثالية لهجماته بشكل منتظم حتى لا يثير أية شبهة، بحيث يدرس الوسط عن قرب، وبشكل يتيح له فرص المناورة عند الضرورة يجيد التمثيل والتّمويه لإخفاء حقيقته، يعرف جيّدا الملاجئ التي يتحصّن بها عند اللزوم... مهام الفدائي متشعّبة وخطيرة في نفس الوقت تستدعي الكثير من اليقظة وتتطلب الكثير من الحذر وتستوجب الكثير من الفطنة والخفة أيضا وتصلح عادة لفئة الشباب وحدهم. ولتفعيل النشاط الفدائي بعد أن تمت الهيكلة داخل المدن وتوزيع المهام وتحديد مناطق العمليات تم ضبط قوائم العناصر المستهدفة أو الأهداف المثالية، وهي عادة إما: * عناصر خطيرة معروفة بغطرستها ووحشيتها، * عناصر عميلة تتعامل مع المكاتب الإدارية للعدو، * ضباط في أجهزة الأمن ومصالح الاستخبارات، * أعوان أمن، * جلاّدون في السّجون، * أعوان أمن مكلّفون بالتحقيقات، * عناصر مضادة للثورة داخل التيارات السياسية الوطنية أو التي ترفض الانصياع لأوامر

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 131.

الجبهة أو تستخف بقراراتها، وضمن هذا المنظور صدر الحكم بالإعدام على كل من: علاوة عباس وشريف الحاج سعيد من قبل قيادة المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني – وهما إطاران في الاتحاد الديمقراطي للبيان – حزب: فرحات عباس – فمات الأول ونجا الثاني وانضم إلى الجبهة.

وكان المفوّض الاستعماري في قسنطينة "سانيمار سيللي" قد تعرض بتاريخ 29 مارس 1956م لعملية فدائية فسقط على إثرها صريعا، كما تم إعدام عمدة بوفاريك، ورئيس اتحادية عمداء الجزائر "أميدي فروجي" في شارع ميشلي ديدوش مراد حاليا، يوم 1956.12.28م.

ونكتفي بهذه الامثلة الثلاثة بعد أن بيّنا نوعية الأشخاص المستهدفين من قبل الفدائيين، هذا وقد راح العمل الفدائي يتطوّر ويزداد حدّة مع مرور الزمن، مما اضطر السلطات الاستعمارية قصد الحد من العنف المتزايد في العاصمة إلى نقل الفرقة العاشرة من المظليين وهي تمثل نخبة الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال: "ماسو" إلى العاصمة لمحاولة فرض الأمن وبالرغم من النجاحات التي حققتها الخلايا الفدائية، فقد تعرضت بدورها لإخفاقات عديدة في أثناء عمليات التنفيذ أو خلال محاولات تسريب أسلحة أو قنابل للاستعمال نتيجة تعاملها مع أشخاص نفعيّين مزدوجي العلاقة يتعاملون مع خلايا الجبهة ومع البوليس الاستعماري في نفس الوقت، وقد عملت الشرطة الفرنسية عن طريق هؤلاء العملاء على تزويد خلايا الفدائيين بقنابل مفخّخة أو بذخيرة فاسدة، مما أدّى إلى سقوط عدد من الفدائيين عند محاولة استعمال تلك القنابل التي كانت تنفجر بمجرد سحب سدّاد الأمن منها، وقد اصطنع مناضلون بدورهم علاقات صداقة مزيّفة مع جنود فرنسيين ليبتاعوا منهم بعض الأسلحة يتم تسريبها من الميناء مباشرة، غير أن هذه العملية أخفقت بدورها، عندما استغلها الأمن الفرنسي للإيقاع ببعض الفدائين.

العمل الفدائي صراع يختلف عن حرب المواجهة لكنه لا يقل عنها خطرا بل هو أخطر من حرب المواجهة لعد اعتبارات منها أنه: * يتم في دوائر مغلقة، * عدم وجود قواعد خلفية آمنة، * انعدام أو ضعف التغطية، * سرعة التنفيذ وسرعة الانسحاب...

تحولت مدينة الجزائر بعد فترة قصيرة إلى ساحة قتال حقيقية، فلا يخلو يوم من انفجار قنبلة أو سقوط قتيل أو تعرض دورية لنيران قناصة أو ارتفاع دخان من مصنع أو من قاعة سينما أو انهيار مصنع... وعندما عجزت قوات الأمن السيطرة على الموقف سلمت المدينة لفرقة المظليين بقيادة "ماسو" المعروف بنزعته الاستعمارية، فكان من وصايا "لاكوست" الوزير المقيم في الجزائر لهذا الجنرال المتغطرس عندما جاء ليستلم مهام حفظ الأمن العام في العاصمة، أن قال له بالصريح : لا تشغل "بالك بالقوانين" ومدلول هذه العبارة غنيّ عن التفسير وهي صفة يشترك فيها "لا كوست وماسو" اللذان لا يعيران للأخلاق قيمة ولا للقوانين وزنا، لذا فهو ينصحه ويرفع كل حرج بأن لا يراعي أي قانون يحمي المسلمين، وعليه فلا شيء يمنعه من القتل والتعذيب والتنكيل والوقوف عند حدود معيّنة بدعوى وجود مانع أو سلطة تحول دون فرض إرادة سلطة الاحتلال بقوة الحديد والنّار، فالسلب والنّهب والانتهاكات والتدمير والقتل... كلها تقع في دائرة اختصاص "ماسو"، وقد أفتى بذلك سفّاح الجزائر كما يوصف (روبير لاكوست) فكان "ماسو" عند حسن ظن الوزير المقيم، مارس القتل والتعذيب والتنكيل بأبشع الصور، ولو استطاع أن يجعل عَالِيَهَا سافلها لفعل، حتى يفوز برضى الوزير "لا كوست".

غير أن هذا الإرهاب لم يوقف المدّ الثوري الذي ظل يتغلغل في أوساط الطبقات الشعبية وكأن هذا العنف المفرط الذي كان يسلطه "ماسو" على مجتمع المدينة في العاصمة أقراص منشّطة تزيد من عنفوانه وتضاعف من حدّته، فقد تحولت كل

الأسر التي تعرضت للاعتداءات إلى أسر مجنّدة للثأر والانتقام من المعتدين، وبذلك يكون الاستعمار قد ساهم في تحقيق جزء من الهدف المخطط وهو نقل الثورة من الريف إلى المدينة، لمجموعة من الاعتبارات سبقت الإشارة إليها، وهكذا تدخل المدينة "معركة الجزائر" كما توصف ويحتل سكانها الذين أظهروا في البداية نوعا من عدم الاكتراث واجهة الأحداث السياسية لقربها من وسائل الإعلام الأجنبية التي باتت تتابع تطور الكفاح المسلح في الجزائر وتروّج له في الخارج، ويعد هذا أحد الأهداف الأساسية في نقل الحرب من الريف إلى المدن...

وحتى غاية مؤتمر الصومام كانت منطقة الجزائر العاصمة جزءا من المنطقة الرابعة التي يشرف عليها: عمر أوعمران بالنّيابة، وكان الفصل في المهام بينه وبين عبان رمضان منهجي، فقد تخلى أوعمران، كما أسلفنا لعبان عن الشؤون السياسية، واحتفظ بالنشاط ذي الطابع العسكري، وبانعقاد مؤتمر الصومام يتم الفصل في الموضوع بصفة نهائية، وتصبح منطقة العاصمة التي كانت تمثل جزءا من الولاية - المنطقة - الرابعة، وتتلقى الدّعم بالرجال وبالسلاح من المنطقتين الثالثة والرابعة معا، تصبح منطقة مستقلة في قراراتها وفي تسيير شؤونها عن المنطقة الرابعة وعُهد بالإشراف عليها إلى الشهيد: محمد العربي بن مهيدي، غير أن حيثيات عملية الزرقوية التي فككت كثيرا من قواعد الثورة في العاصمة كشفت من أن المنطقة المستقلة كانت تأتمر وتتموّن بعد ابن مهيدي من الولاية الثالثة.

بعد مؤتمر الصومام استقر ابن مهيدي، وكذا أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ - الذي هو أحد أعضائها - في مدينة الجزائر، بالرغم من الصعوبات الحادّة التي كانت تواجه أعضاء اللجنة في إطار التنسيق والاتصال خاصة، وقد ظل النشاط الفدائي يتصاعد باستمرار على الرغم من التعزيزات التي كانت سلطة الاحتلال تدعم بها المواقع الحسّاسة في العاصمة... ولكي تبرهن جبهة التحرير لسلطة الاحتلال على أنها السلطة التي تحكم، وأن الشعب برمته مجند لخوض المعركة وأن ولاءه للثورة

نابع من قناعة لا مجال للطعن فيها أصدرت أمرا للقيام بإضراب شامل من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957م، ويعتبر بعض المحلّلين هذا الإضراب بمثابة استفتاء لإثبات الولاء للجبهة أو عدم الولاء لها من خلال الاستجابة الواسعة أو المحدودة للدعوة، وقد أكّد الشعب في أهم المدن وفي العاصمة خاصة التزامه الكامل بالإضراب فشلّت الحركة في المدينة إلا من الأوروبيين واليهود الذين لا يعنيهم أمر الإضراب، وأغلقت المحلات والوحدات الانتاجية وتعطّلت المواصلات ولزم الناس بيوتهم، وقد أغضبت هذه الاستجابة سلطة الاحتلال، فكان الرّد منها عنيفا ومؤلما، حيث قام جنود الاحتلال بكسر الأقفال وتحطيم واجهات المحلات ونثر البضائع، كما حاولوا دفع التجار إلى الخروج لفتح متاجرهم بالقوة، غير أن أمر الجبهة كان مفعولا وقرارها نافذا، فاستغلت قوات الأمن هذا الإضراب لتضرب بقوة كل الأماكن المشبوهة لديها، فتمكنت من تفكيك عدة خلايا ومن تدمير بعض الملاجئ التي كان ينسحب إليها الفدائيون بعد قيامهم بالعمليات الفدائية، وكان الإضراب ناجحا بشهادة العديد من الصحف الفرنسية التي كانت تتابع سير الأحداث عن قرب فقد كتبت صحيفة (فرانس أبسرفاتور) تقول: "رغم طوفان الحديد الذي يطغي على هذا الشعب منذ عامين، فإنه لم يثن ركبتيه إن الإضراب الذي أوعزت به جبهة التحرير الوطني لهو البرهان السّاطع على ذلك وإنه لمن غير المتوقع أن يثنيهما بعد الآن ولو أضفنا مائة ألف أو مائتين إلى عدد ضحايانا"[1]. كما كتبت صحيفة (ليبيراسيون) الفرنسية كذلك في باريس، تقول: "يمضي الجزائريون في امتثالهم لأمر الإضراب الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني، ففي العاصمة – الجزائر – يعدّ المسلمون الذي غادروا منازلهم على الأصابع... وتتابع القطعات الفرنسية تنفيذ أوامر الجنرال: "ماسو" بتحطيم الستائر الحديدية"[2]، ونقلت صحيفة (فرانس أبسرفاتور) في عدد آخر عن ولايتي الجزائر ووهران تقول: "نجح

---

(1) (2) الثورة الجزائرية للعماد: مصطفى طلاس الصفحة: 334.

الإضراب في الجزائر بلا نزاع، برغم من التأكيدات الرسمية، وكان شموله بنسبة 90% سواء في الإدارات أو في المصالح العامة الكبرى... أو في المجالات التجارية... وحتى الأوروبيون الذين روّعتهم الاغتيالات الصارخة التي حدثت يوم السبت... شرعوا يهجرون شوارع المدينة... وثمة نفر من التجار المسيحيين من أصل إسباني اضطروا إلى فتح مخازنهم كانوا ينتظرون تحت حماية الجيش زبائن شاردين[1].

وقد أكّد هذا الإضراب للسلطة الفرنسية ما كانت تجهله أو تتجاهله، أكدّ لها بأن الشعب أو السكان المسلمين كما تصفهم مع جبهة التحرير الوطني، وحتى تلك الطائفة المهزومة التي احتمت بالاحتلال بدافع من الخوف أو حماية الممتلكات أو الحفاظ على المنصب وجدت نفسها مضطرة للاستجابة لنداء الإضراب عندما جدّ الجدّ وبدأ عُمى الألوان يجلو عن أبصارها.

نجاح الإضراب أغضب الاستعماريين وملأ قلوبهم غيظا، فمارسوا أبشع أنواع القهر والتنكيل ضد السكّان، وتؤكد الإحصاءات التقريبية أن عدد الضحايا بلغ بعد الإضراب حوالي 6000 شخص اعتبروا في عداد المفقودين نهائيا، ولم يعد مجديا البحث عنهم، وكان من النتائج الخطيرة لهذا الإعصار الذي هب على مدينة الجزائر القبض على الزعيم التاريخي محمد العربي بن مهيدي.

---

(1) الثورة الجزائرية للعماد: مصطفى طلاس الصفحة: 335.



LES ÉCHANGES DE VUES COMMENCENT AUJOURD'HUI AU SEIN DES GROUPES

Accord possible sur certains points de la lettre "algérienne" de M. Guy Mollet

L'élection du premier secteur a marqué l'approbation de la politique suivie en Algérie

DE NOTRE REDACTION PARLEMENTAIRE

Divergences sur les « liens indissolubles »

SUITE EN PAGE 3

L'ÉCHO D'ALGER

Mardi 29 Janvier 1957

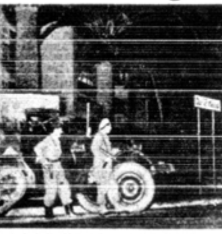
15 FRANCS

TOUS LES SERVICES ONT FONCTIONNÉ NORMALEMENT

Deux Européennes *la mère et la fille* auraient été arrêtées à la suite des attentats de samedi rue Michelet

INFORMATION PAGE 8

Echec à la grève lancée hier en Algérie par le F.L.N.



Plusieurs magasins ont dû être ouverts de force

Certains individus se sont livrés à d'inexcusables scènes de pillage et plusieurs d'entre eux ont été arrêtés

3.000 Français musulmans ont demandé à reprendre le travail et la reprise a été très nette au cours de l'après-midi

INFORMATIONS EN PAGE 8

Après avoir visité le « Georges-Leygues »

M. Robert LACOSTE a fait l'objet hier en ville d'une manifestation de sympathie

INFORMATION PAGE 10









L'affaire des bombes d'Yveton

Mme NETTER-GUERROUDJ arrêtée et écrouée à Barberousse

C'est elle qui a remis à Yveton les bombes "Betty" et "Jacqueline"

Cette dernière était primitivement destinée à un attentat contre le président FROGER

INFORMATION PAGE 8





ENTRE le Champ de Manœuvre et la caserne Pélissier

Circulation interdite aux véhicules de plus de 13 CV

STATIONNEMENT INTERDIT AUX USAGERS

Trois autres tueurs du Clos-Salembier auteurs de cinq attentats arrêtés par la police judiciaire







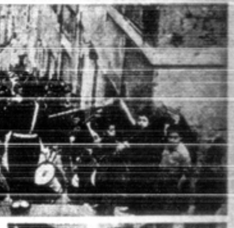


Le couvre-feu reste fixé à minuit sur l'axe routier Alger - Maison-Blanche

AUX NATIONS UNIES OUVERTURE AUJOURD'HUI ou demain du débat sur l'ALGERIE

LES « COMMANDOS » DE LA COLONIALE ONT DÉFILÉ À HUSSEIN-DEY





Nouvelle série d'arrestations à Oran

Une centaine de terroristes F.L.N. capturés

Parmi eux figurent le docteur MEDJBER et deux agents de police félons

INFORMATION PAGE 8





صحيفة صدى الجزائر الصادرة يوم 29 جانفي 1957م

تصف الإضراب

كيف تم أسر الشهيد: محمد العربي بن مهيدي


الشهيد: محمد العربي بن مهيدي
عندما ألقي عليه القبض.

محمد العربي بن مهيدي أحد الأقطاب الستة – مفجري الثورة التحريرية – "بل يُعده الكثير من الكتّاب أعظم مفكري الثورة ومنظّريها"[1] تولى قيادة الولاية الخامسة مدة قصيرة ثم التحق بالوفد الخارجي في القاهرة، لكنه ما لبث أن عاد مرة أخرى مفضّلا النضال داخل الوطن.

ترأس مؤتمر الصومام، وكان له دور بارز في صياغة بنوده، عهد إليه بالإشراف وتسيير المنطقة المستقلة – الجزائر العاصمة –، بالإضافة إلى عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957م خلال عمليات مداهمة للدور المشبوهة، وقد ساد عملية إلقاء القبض عليه غموض لم يكشف عن حقيقته إلا من خلال رسالة بعث بها السيد: ابن يوسف بن خدة عضو لجنة التنسيق ورئيس الحكومة المؤقتة الثالثة، لمجلة أول نوفمبر العدد: 82 – لسنة 1987م وتم نشرها على صفحات هذه المجلة، وفيها يقول السيد: ابن خدة: في شهر فيفري 1957م وبعد إضراب الثمانية أيام كانت عمليات القمع أعنف ما تكون فأصابت بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني في العاصمة وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة واكتشفت المخابئ التي يختفي فيها المطاردون

(1) محمد العربي الزبيري الثورة في عامها الأول، الصفحة: 122 – الهامش.

من قبل السلطة الاستعمارية الواحد تلو الآخر، ولما لم يكن كريم وابن مهيدي مطمئنين لأماكن اختبائهما طلبا مني إيجاد ملاجئ لهما، فأسكنت كريم عند أحد الفرنسيين، وهو الأستاذ: جان تويو الكاثوليكي المذهب، والذي كان يساند جبهة التحرير مساندة مطلقة، وكان يسكن بعمارات (شان منوفر) أول ماي حاليا – أما ابن مهيدي، فقد وضعت تحت تصرفه شقة صغيرة في نهج (لويس وي يتيني) رقم – 5 – في عمارة تشرف على كاتيدرائية "السّاكري كور" بشارع ديدوش مراد حاليا – بالعاصمة –، ثم سعيت إلى نقل كريم وابن مهيدي إلى البليدة، فنجحت في نقل كريم، ولكن مع الأسف تم اعتقال ابن مهيدي قبل أن أوفق في نقله، ويقول ابن خدة وحسب المعلومات التي تجمعت لدي فيما بعد، فإن المظليين كانوا قد اعتقلوا موظّفا من أعضاء جبهة التحرير الوطني كان يعمل بإحدى الوكالات العقارية، فاكتشفوا عنده قائمة بعناوين الشقق الكائنة في الحي الأوروبي والمشتراة لحساب لجنة التنسيق والتنفيذ بأسماء مستعارة، وهذه الأسماء بصفة عامة هي لمناضلين ميسوري الحال من بينهم الأطبّاء والملاك والتجار.

وتحت تأثير التعذيب اعترف الموظف بأنه له اتصالا بي (ابن خدة)، فشرع المظليّون يفتّشون عني في عناوين تلك الشقق فوقعوا على الأستديو الذي كان يقيم فيه ابن مهيدي الذي كان أقل حظا من إخوانه في لجنة التنسيق والتنفيذ الذين نجوا من الاعتقال – ويقول ابن خدة – وأضيف هنا بأني الوحيد الذي كان يعرف عنوان الأستديو، فلا أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ولا أعضاء المنظمة التي كنت اتصل بهم كانوا يعرفونه، وللتأكيد فإن ابن مهيدي لم يكن موضوع وشاية من أحد، تلك هي الحقيقة، فيما يتعلق بأمر اعتقاله[1].

مات ابن مهيدي بعد أسبوع واحد من اعتقاله، بعد أن تعرض لعمليات تعذيب لم يشهدها أحد قبله من طرف زبانيّة بيجار، بسبب جرأته وشجاعته وصلابة موقفه

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة/ للمجاهد: عمار لقليل، الجزء الثاني الصفحتان: 87 – 88.

وتحدّيه لجلاديه، وقد ترك كلمات خالدة ظلت تشهد عن عظمة الرجل وعن وطنيته وصموده في وجه جلاّديه، وهو الذي قال لبيجار الذي أشرف على تعذيبه، "إنكم تتحدثون عن فرنسا من دانكرك إلى تمنراست وإني أتنبّأ لكم بميلاد جزائر من تمنراست إلى دانكرك".وقد شهد له العقيد: بيجار بالشجاعة الفائقة، وقال عنه: "لو أن عندي عشرة رجال مثله لغزت العالم".

وتكاد المصادر الفرنسية تتفق مع ما ورد في رسالة ابن يوسف بن خدة المشار إليها من حيث السّرد التاريخي لحيثيات مسألة إلقاء القبض على الشهيد: ابن مهيد فتحت عنوان: "ضربة قاسية تلقّتها جبهة التحرير الوطني" كتبت مجلة "إيستوريا" تقول:

"العربي بن مهيدي، تم توقيفه من قبل النقيب: "جاك ألير" قائد الفرقة الثالثة التابعة للعقيد: بيجار، بتاريخ: 23 فيفري 1957م، حوالي الساعة الخامسة مساءا في شقة بنهج: "كلود دوبيسي" على بعد خطوات من نهج: "ميشلي" (ديدوش مراد حاليا) الشارع الرئيسي في مدينة الجزائر.

ابن مهيدي: عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بقيادة العمليات العسكرية ويعمل تحت قيادته: ياسف السعدي الذي يقوم بتنظيم العمليات الإرهابية (الفدائية) في الأحياء الأوروبية، وقد ألقي عليه القبض عن طريق الصدفة، وقد صرح بعد أن ألقي عليه القبض بأنه كان يتمنى لو ألقي عليه القبض في الأحياء الآهلة بالمسلمين (إخوته)". قتل من قبل المظليين".

وقد تعرض التنظيم الثوري في المنطقة المستقلة (الجزائر العاصمة) بعد أسر ابن مهيدي لعملية أخرى هزّت هياكله بعنف، وكادت تميته، وهذه العملية ذات طبيعة عسكرية كسابقاتها، غير أن الدّور الرئيسي فيها كان لرجال الاستخبارات بقيادة العقيد: غودار، وهي العملية الموصوفة بالزرقوية (لابلويت) سبق أن تعرضنا لها.



ضربة قاسية تتلقاها جبهة التحرير الوطني
التعليق لمجلة "ايستوريا مقازين"

"ترجمة"

المظليّون يوقفون ابن مهيدي

يعد ابن مهيدي مع عبان من أبرز قادة لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E وقد ظل متخفيا عن الأنظار منذ حوالي سبع سنوات، وكان حريصا على التزام السّرية في جميع النشاطات الفورية. وهو الوحيد من القادة الذي أقام بالقصبة منذ شهر سبتمبر 1956م، ولم يكن أحد يعلم مكان إقامته بها في ذلك أعضاء لجنة التنسيق الآخرين الذين كان يلتقي بهم بانتظام في "فيلاّ" رشيد بوقرة بنهج تليملي، وكان يتردّد على رفقائه الفدائيين مثل: ياسف سعدي، وعمة: جميلة بوحيرد.

ومن هناك أذاع الإعلان عن الإضراب الشامل يوم: 2 جانفي 1956 إلى قادة الجبهة في القصبة على أن يتم ذلك في نهاية شهر جانفي من أجل إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الأمم المتحدة (التي كانت بصدد مناقشة القضية الجزائرية)، العملية ليست سهلة، فقد اتّخذ الوزير المقيم "روبير لاكوست" قرارا باستخدام كل الإمكانات ضد الجبهة وتنازل عن كل الصّلاحيات المدنية للسلطات العسكرية التي أوكلت إليها مهمّة حفظ الأمن في العاصمة، وقد تكفلت بها الفرقة العاشرة من المظليين العائدة من السويس، بالإضافة إلى أربعة فيالق من القناصة يتراوح عددهم بين 3200 و3500 جندي، وقد احتلوا مواقعهم وسط العاصمة. أعداء بن مهيدي هم الجنرال: ماسّو قائد الفرقة العاشرة للمظليين ونوابه والعقداء: غودار، ميير، بروتي، ترانكي، بيجار.

ماسّو يعين أخيرا على رأس تنظيم جديد يضم الشرطة المحلية القضائية/ قيادة الأركان المختلطة ونشاطها عسكري أكثر منه مدني، اشتهر بأنه يعمل 16 ساعة في اليوم بما في ذلك أيام العطل.

عن/ مجلة: "إيستوريا"



مظليو "ماسّو" في استعراض وسط العاصمة

الفَصْلُ الثَّالِثُ

جيش الحدود يتدعم بنظام جديد

يطلق اسم جيش الحدود على أفراد من جنود جيش التحرير الوطني وجدوا أنفسهم ينشطون خارج حدود الوطن لأسباب مختلفة، كما أعطيت صفة مجاهد - جوازا - للذين يعملون في السلك الدّبلوماسي حتى وإن لم يستعملوا السلاح مرة طوال الثورة التحريرية.

يتألف جيش الحدود من عناصر دخلوا تراب الدولة المجاورة – تونس أو المغرب، بصفتهم:

* مجاهدون مسلحون هدفهم الحصول على السلاح ثم العودة إلى الوطن ولأسباب ما وجدوا أنفسهم مرابطين خارج الحدود.

* مرضى قدموا للعلاج واستقروا بعد المعافاة خارج الحدود.

* مجندون من أوروبا بصفتهم عسكريين في القوات الفرنسية أو في قواعدها في ألمانيا.

* مجندون من أوروبا لدعم الكفاح التحرّري داخل الوطن لكنهم لم يتمكنوا من اجتياز الحدود.

* بعض اللاجئين من المناطق الحدودية.

* مسرحون من السجون ومن المعتقلات عاجزون عن حمل السلاح في الدّاخل بسبب السن أو المرض.

هذه الشرائح الاجتماعية التي تربطها ببعضها علاقة المواطنة وتجمعها القناعة المشتركة والهدف المشترك يصعب تآلفها وتأليفها كقوة لها مواصفات الجيش النظامي لعدة أسباب منها:

1) الفوارق الكبيرة في السنّ، إذ نجد بين هؤلاء المجاهدين من تزيد سنه عن 70 سنة ومن يقل عمره عن 20 سنة، وهذا الفارق 50 سنة سوف ينعكس سلبا على العلاقات في إطار النشاطات داخل الوحدات.

2) المستويات الفكرية والثقافية.

3) فوارق في التكوين وفي التدريب العسكري.

4) فوارق في تواريخ التجنيد التي وضعت في الاعتبار كمُعامل له المقام الأول.

هذه الفوارق وغيرها تجعل من الصعب إيجاد نوع من الانسجام وتحقيق قدر من التكافؤ والتوافق بين عناصر لم تتعوّد على الانضباط العسكري ونظام العمل داخل الوحدات.

بخلاف الوضع في الدّاخل حيث يزول أثر هذه الفوارق بسهولة بسبب وجود معاناة مشتركة تستلزم التقارب بين الأفراد لدرء الخطر المشترك ودفع الضّرر المحتمل.

لم تكن هذه الوحدات التي ظلت تتدفق عبر حدود الشقيقتين المغرب وتونس تخضع لرقابة صارمة ولإحصاء دقيق داخل حدود هذين القطرين، ولم يكن الممثلون الدائمون للثورة في هذين البلدين قادرين على السيطرة على جيوش غير نظامية تدخل عبر منافذ غير محروسة وبدون ترخيص عدا تلك المجموعات التي تعبر الحدود في شكل قوافل لتعود محمّلة بالأسلحة إلى الولايات التي أقبلت منها، ومع مرور الزمن تحولت مناطق الحدود في كلا البلدين إلى معسكرات يخضع بعضها للولايات المجاورة ويخضع البعض الآخر لقيادات ولمسؤولين خارج الأطر النظامية للولايات، وتكفي الإشارة إلى الكتيبة التي كونها الرائد: مولود إيدير الذي جند ما يقارب 150 جنديا من مناضلي اتحادية فرنسا والذين ينتمون أصلا إلى المنطقة الثالثة (الولاية الثالثة) حيث درّبهم تدريبا جيّدا على العمل العسكري وسلّحهم بأحسن الأسلحة العسكرية...

وأراد أن يدخل بهذه الكتيبة إلى الولاية الثالثة لدعم الثورة بها"[1] ولأمر ما تم العدول عن هذه العملية، ومن المحتمل أن تكون لعنة العمل ضمن القوات الفرنسية هي التي ظلت تلاحق الرائد إيدير، مع أن الكثير من إطارات الثورة لا يشكون إطلاقا في وطنيته ومقدرته العسكرية[2].

والذي يهمنا هنا هو عدم وجود جهاز رسمي يشرف ويراقب وينظم القواعد الخلفية للثورة خارج الحدود قبل تأسيس قيادة الأركان الموحدّة، وظل العمل بها يخضع لمبادرات فردية ولإجتهادات شخصية قبل أن تلتحق لجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج، وعلى الرغم من أن العقيد: بوقلازة لم يحدّد تاريخ تكوين هذه الكتيبة، غير أنه يستشف من الأسباب الداعية إلى حلها أن ذلك كان قبل خروج لجنة التنسيق والتنفيذ – أي قبل ربيع 1957م –

إن عدم وجود سلطة قوية وحازمة خارج الحدود في السنتين الأوليتين وهي الفترة التي عبرت فيها أمواج من اللاجئين الحدودين الشرقية والغربية، بالإضافة إلى التدفق المعلن أو غير المعلن لبعض المجاهدين الذين لا يرغبون في العودة إلى داخل الوطن لأسباب صحية أو بسبب تقدم السن أو غيرها أوجد أوضاعا غير نظامية لشبه وحدات ظلت هائمة على الحدود وتجاوز بعضهم الشريط الحدودي واستقر داخل الوطن التونسي أو المغربي وامتهن أعمالا أخرى، ولم يتوقف الأمر هنا بل إن بعض أفراد جيش التحرير الوطني دخلوا في مناوشات مسلحة مع الجيش التونسي، سيما وأن جنود الولاية الأولى كانوا يأوون بعض اليوسفيين – أتباع صالح بن يوسف – الناقمين على النظام في تونس مما يجعل العداء مستحكما بين الطرفين، ولا أدل على ذلك من تلك الزّلة التي تنسب إلى القائد الشهيد: عباس لغرور الذي هاجم القوات الفرنسية في ناحية: تالبت التونسية... هذه التصرفات وأخرى غيرها

(1) مجلة أول نوفمبر العدادن 112 – 113 الصفحة: 18 في حديث مع العقيد: عمارة بوقلازة.

(2) منابع التحرير لـ/ العقيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 256.

توحي بأن قوات جيش التحرير خارج الحدود كانت تعيش في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ولم يتمكن الرائد: مولود إيدير بالرغم من صفاته العسكرية من التحكم في الوضع فقد رفضت عدة وحدات من جيش التحرير الانصياع لأوامره لأنه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي... "بالإضافة إلى إصرار إيدير على إجبار مجاهدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على الدخول إلى المدارس الحربية قصد الاستفادة من التدريب العسكري، وهو ما رفضه معظم المجاهدين بعناد"، ومن جهة أخرى بدأت العلاقات تسوء مع السلطات التونسية، وصلت إلى حدّ قطع الماء والكهرباء على وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود، فقرّر الرئيس التونسي على إثرها اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض سلطة الدولة منها:

- يمنع عناصر جيش التحرير الوطني من التحرّك داخل المدن التونسية بلباسهم العسكري وبأسلحتهم وبدون رخصة.
- الضغط على قادة الثورة لوقف تجاوزات بعض أفراد جيش التحرير الوطني الذين اعتادوا أخذ المؤن من المواطنين التونسيين قسرا.....

فقد كان للنمو المطّرد لأفراد جيش التحرير الوطني في الشريط الحدودي وحتى في عمق التراب التونسي وعدم وجود سلطة قوية تعمل على إحصاء وضبط ومراقبة جميع العناصر التي تدخل إلى التراب التونسي وقلة الانضباط وعدم الالتزام بالنظام من قبل الجنود، علاوة على التطاول باسم الشرعية الثورية على بعض القادة العسكريين ورفض الانصياع لأوامرهم والخضوع لسلطتهم مثل ما حصل مع النقيب: محمد بوتلة والرائد: إيدير، وغيرهم كونهم فارّين من الجيش الفرنسي واعتبار الأسبقية في النضال هي المقياس الأول والآخر، دون مراعاة للكفاءة والمقدرة في التسيير، والتوجيه وامتلاك الآليات اللازمة لخوض غمار حرب ضد عدو شرس لا يؤمن بالحظ أو المكتوب، ووجود مكتب جبهة التحرير الوطني (الوفد الخارجي) الذي يمثل السلطة الفعلية خارج الحدود (في القاهرة) بعيدا عن

أرض المعركة وعن امتداداتها في الحدودين الشرقية والغربية، وانشغال هذه السلطة بقضايا أخرى كالتموين والإعلام وغيرها... هذه الظروف مجتمعة تولّدت عنها أوضاع سياسية غير مستقرة مع الشقيقتين تونس والمغرب، وعسكرية من حيث ضعف المردود أو إنعدامه بالنسبة للوحدات خارج الحدود، واجتماعية بالنسبة لأوضاع اللاجئين داخل البلدين المجاورين، وحتى تتم تسوية هذه المسائل العالقة لا بد من إيجاد سلطة قوية ونظام صارم حريص على إجبار كل العناصر التي تنتمي إلى الثورة على التقيد بالانضباط والالتزام بالنظام العام والتحلّي بالأخلاق الفاضلة واحترام قوانين الدّولة المضيفة والتعليمات الصادرة عن السلطة الثورية، وفي ظل عجز ممثلي الولايات عن فرض سلطة الدولة (الثورة) على العناصر الشاردة خارج الوحدات شبه النظامية التي تتبع الولايات، يمسي التحكم في الوضع غير ممكن بدون وجود هيئة مسؤولة لها كل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها الكامل على كل العناصر الوطنية التي تتواجد خارج الحدود، والتي تعتبر نفسها مجندة لخدمة الثورة.

إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM)

وفي هذا الإطار وشعورا من لجنة التنسيق والتنفيذ بالمسؤولية الملقاة على عاتقها كأعلى سلطة تنفيذية في الجهاز الثوري، بادر كريم بلقاسم بصفته عضو لجنة التنسيق مكلف بالقوات المسلحة في الرابع من شهر أفريل ثمانية وخمسين وتسعمائة وألف بإنشاء ما سمي بـ/ لجنة العمليات العسكرية قصد توحيد قيادة جيش التحرير الوطني، حيث تكون هذه اللجنة بمثابة هيئة أركان للقوات المسلحة، وتتشكل من:

أ) لجنة الشرق بقيادة العقيد: محمدي السعيد، قائد الولاية الثالثة، ويساعده كل من:

1) محمد لعموري، قائد الولاية الأولى، ولاية: أوراس – النمامشة.

2) العقيد: عمارة بوقلازة، قائد القاعدة الشرقية.

3) الرائد: عمار بن عودة، نائب قائد الولاية الثانية – الشمال القسنطيني –

ب) لجنة الغرب، بقيادة، العقيد: هواري بومدين، قائد الولاية الخامسة، الغرب الجزائري ويساعده العقيد: 1) الصادق دهيليس، قائد الولاية الرابعة.

غير أن هذه اللّجنة التي هي أول هيئة مسؤولة على جيش موزّع بكيفية لا تخضع لأي تخطيط منتشر على طول الحدود، يرفض بعضه الانصياع للقيادة الموحّدة ويصر على الاحتفاظ بوحدته، ويرفض البعض الآخر الدخول إلى مراكز التكوين قصد الاستفادة من التدريب العسكري، وأظهر آخرون نوعا من التمرّد كما حصل في جبل الشعانبي بالأراضي التونسية، حيث تتمركز وحدات من الولاية الأولى بقيادة الرائد: عثمان جيلالي، وقد أظهر آخرون تمردا معلنا بعد خلاف مع قيادة الأركان أدى إلى مواجهات في جبل: سيدي أحمد، حيث يعتصم فيلق كامل بقيادة النقيب: علي حنبلي، بسبب خلافات تتعلق بعبور الخطوط المكهربة، وكان من مضاعفاتها أن استسلم علي حنبلي مع 156 جنديا للعدو، في مثل هذه الظروف الصعبة وُجِدَت لجنة العمليات العسكرية، ولا شك أن هذه العوائق ستقلّل من فعاليتها وتصرف قسما كبيرا من نشاطها في مسائل هامشية، كالانضباط والنظام والخضوع للقيادة الموحدة وهي صفات يجب أن يتحلى بها كل عسكري وليست محل مساومة في الجيوش النظامية، ومما زاد من صعوبة عمل هذه اللجنة أن الخط المكهرب كان قد اكتمل العمل به منذ 15 سبتمبر 1959م، وأصبح يشكل عائقا قويّا يحول دون تحقيق الاتصال بين الداخل والخارج، وكان من نتيجة هذه المشاكل اختلاف في الرؤى بين أعضاء اللجنة، حيث ظل كل قائد يتمسك بنفوذه وسلطته على وحداته، مما جعل لجنة الشرق خاصة تتعثر، بخلاف لجنة الغرب التي أظهرت تماسكها وجديتها في العمل، فانعكس أثر هذا الانسجام والتناسق على الوحدات فتولّد عنه الانضباط والطاعة والنظام سادت كل الوحدات وشملت كل الهياكل.

حل لجنة العمليات العسكرية:

عندما بدا "لكريم" أن مردود لجنة الشرق سلبيّا وبقاءها غير مجد سارع إلى حلّها في التاسع من سبتمبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، وأرفق هذا الحل بإجراءات عقابية متفاوتة ضد أعضاء هذه اللجنة الأربعة بالنفي والتخفيض من الرتب، وبعد حل لجنة العمليات العسكرية بأقل من شهر واحد أعيد التفكير في المسألة من جديد من أجل الحفاظ على وحدة الجيش وهياكله ونظمه والعمل على تطويره، فأنشأ كريم وزير القوات المسلحة في أول حكومة مؤقتة هيئة جديدة عرفت باسم "قيادة الأركان" وتتبع هذه القيادة وزير القوات المسلحة مباشرة، وتتكون من فرعين:

أ) قيادة أركان الجهة الشرقية ويرأسه العقيد: محمدي السعيد الذي قضى عقوبة شهر واحد في مقر الحكومة بالقاهرة بسبب الخلافات بين أعضاء لجنة العمليات وضعف الأداء، واتخذ من غار الدّماء مقرّا لقيادته.

ب) قيادة أركان الجهة الغربية ويرأسها العقيد: هواري بومدين، رئيس لجنة العمليات العسكرية التي كانت قد أكّدت فعاليتها.

غير أن هذا التنظيم الجديد أظهر هو نفسه عدم فعاليته من خلال عجزه عن بسط نفوذه على الوحدات والمؤسسات العسكرية والسيطرة على مجريات الأحداث، مما أدى إلى ظهور أزمات داخلية سياسية وعسكرية امتدت إلى الحكومة نفسها.

هذه الإخفاقات المتوالية تكون قد أكدّت لكريم بأن المسألة ليست مسألة هياكل، لكن المسألة مسألة رجال وإرادات وقرارات توضع موضع التنفيذ والتطبيق الفوري دون تحيز، ودون عاطفة، ودون مخاطرة أيضا، وظل التنظيم الجديد القديم مجرّد هيكل قائم ووظيفة بدون مردود، ولم تتمكن جميع القيادات من وضع حدّ للعجز الذي يظل يتنامى خارج الحدود في وقت يعاني فيه المجاهدون داخل الوطن مشاكل وصعوبات تفوق الإمكانات المتاحة، وتنتظر من القوات المرابطة خارج الحدود الدّعم والنصرة، وعندما لا يجد قادة الثورة في الخارج مبررات للتقصير يقولون بأن ذلك كان بسبب

السدّ المكهرب ولولاه لكانت هذه الجيوش في ميدان المعركة، وهذه المبررات تحتمل بعض الصواب لكنها ليست مقنعة... إن مسألة تنظيم جيش الحدود كانت محل نقاش هام خلال مداولات مؤتمر طرابلس الثاني من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م، وقد أسفر النقاش حولها عن إجراءات عملية تتعلق بالاستراتيجية العسكرية المقبلة وتنظيم ودعم إمكانات الجيش بصفة عامة، وعن توصيات هامة حول الموضوع دائما، ومن بين هذه التوصيات فيما يتعلق بالشأن العسكري.

- إنشاء لجنة وزارية مشتركة تتكون من الباءات الثلاثة.
- إنشاء قيادة أركان عامة تكون ملحقة بهذه اللجنة، وتسند قيادة الأركان الجديدة إلى العقيد: هواري بومدين، ويساعده الرّواد: علي منجلي، أحمد قائد، عز الدين أزراري.

وقد تحامل الرائد: منجلي من جديد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وانتقد ترقيتهم، بل واقترح منعهم من تقلّد مسؤوليات رفيعة داخل جيش التحرير الوطني.

ولعل السيد: كريم بلقاسم يكون قد استخلص من تجربة بومدين في قيادة أركان الجيش على الحدود الغربية وتجربته المفيدة وقدرته على التحكم في التسيير والتنظيم ما جعله يأمل في أن يتمكن من نقل هذه التجربة إلى الحدود الشرقية، ويقول العقيد: بوحارة عن الأوضاع في الحدود عشيّة انعقاد المؤتمر "وقد تميّزت الأوضاع على الحدود الشرقية عشيّة تنصيب الأركان العامة باضطرابات متكررة وبزعزعة الاستقرار وبفوضى كبيرة، فلم يتمكن للأسف مسؤولو الولاية الأولى ولا القاعدة الشرقية ثم لجنة العمليات العسكرية فيما بعد من التحكم في الأوضاع رغم المجهودات التي بذلوها، وقد وصفت قيادة الأركان العامة الأوضاع بالكارثية"[1]. وعلى الهامش من نفس الصفحة (277) يقول بوحارة: "أنه من بين 12000 – جندي

(1) منابع التحرير للسيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 277.

– المفروض وجودهم كان هناك على الأقل 4000 جندي يحملون السلاح ودون سيطرة عليهم ويخضعون للتلاعب التونسي ولصراع العصب والطموحات الشخصية"[1]، ويعلق بوحارة على هذا التقييم من طرف قيادة الأركان حيث يرى أنه كان قاسيا إذ أن الأوضاع لم تصل إلى الكارثية كما كان يتصور بومدين، غير أنه يستدرك ويقول: بأن هذا الحكم كان متعمدا من بومدين لغرض الحصول من اللجنة الوزارية التي تتكون من الباءات الثلاثة على صلاحيات واسعة تسمح له بإدخال تعديلات جذرية وشاملة على الأوضاع المتردية في الحدود الشرقية وإعادة النظام والانضباط إلى الوحدات وترقيتها عن طريق التكوين والتدريب العسكريين لتتحول إلى جيش نظامي لا يقتصر في حربه على الضربات الخاطفة أو حرب العصابات، بل ينتقل إلى المواجهة المسلحة العلنية مع العدو، بالرغم من التحديات ولبلوغ هذا المستوى لا بد من توفير الشروط الضرورية لذلك.

شخصية بومدين

شخصية بومدين ظاهرة فريدة مؤهلة بالفطرة لقيادة الرجال، يحمل بومدين في نفسه جميع خصائص وصفات الرجل العسكري، مغامر، عنيد، يرفض التحدي ولا يقبل بالاستسلام مهما كانت الصعاب التي تواجهه، بل كان يتعاظم أمام الصعاب فتنحني أمامه، طموح إلى أبعد الحدود، لا يعرف اليأس ولا الملل ولا يقبل بالهزيمة...


No. 000 5
Boumediene
Algérienne
Chef de l'Etat-Major-Ouest
Colonel
Délivrée le 1er Février
Le Responsable.
رقم
بومدين
مكان الازدياد الجزائر
جزائري
رئيس القيادة العسكرية للقطاع الغربي الجزائري
صاغ ثاني
أول نوفمبر سنة ١٩٥٦
صاحب البطاقة

بطاقة تعريف مهنية للعقيد: هواري بومدين

(1) منابع التحرير للسيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 277 — الهامش.

هذه الصفات في شخص بومدين هي التي جعلته يبرز كقائد بمجرد التحاقه بالولاية الخامسة بعد رحلة طويلة على ظهر "اليخت" ضمن طاقم قام بتهريب شحنة من الأسلحة من مصر إلى المغرب، أتيحت له فرص الترقية وسط قادة من طينته، أمثال: ابن مهيدي وبوالصوف... عندما اكتشفوا في شخصه مجموعة من الكفاءات والقدرات التي تجعل منه مقاتلا شجاعا وقائدا محنّكا، شارك في التنظيم وفي التسيير انطلاقا من وجده، نهل من وطنية ابن مهيدي ومن شجاعته الفائقة، ومن صرامة بوالصوف وحنكته في التسيير ما صقل به مواهبه، فكان الجندي المقدام في أوقات الحرب، والقائد المثالي في التنشيط والتسيير وفي الانضباط والنظام، كلّف بقيادة لجنة العمليات العسكرية على الحدود الغربية فقاد التنظيم بنجاح، وحّد الصفوف وأوجد الثقة بين المسؤولين، فحصل التعاون بين القيادات والتلاحم بين الجنود وازداد الأمل في النّصر، أعيد تعيينه بعد تجديد هذه اللجنة بتسمية أخرى (قيادة الأركان)، فأدى المهمّة على أكمل وجه، فكان محل ثقة القادة الآخرين، والشخصية النادرة التي استقدمت الضباط الفارّين من الجيش الفرنسي للاستفادة من خبرتهم الفنية ومن تكوينهم العسكري في تدريب جيش التحرير الوطني، وكان موضع ثقة قائده السابق: عبد الحفيظ بوالصوف الذي اقترح على المجلس الوطني تعيينه على رأس قيادة الأركان العامة لتعميم تجربته الناجحة على الحدود الشرقية.

فكان الهدف الأول في مخطط بومدين أن يفرض هيبة السلطة الثورية في أوساط المجاهدين كوحدات شبه نظامية بعد أن كانوا شتاتا موزّعين غير خاضعين لقيادات مسؤولة، وهذه الهيبة لا تحصل إلا بإزالة الأسباب التي جعلتها تسقط، واسترجاع الهيبة يتم فقط باستعادة الثقة التي تعتبر الحلقة المفقودة بين المجاهدين وبين القادة من جهة وبين القادة والحكومة من جهة ثانية، وقد منحت اللجنة الوزارية قيادة الأركان العامة ثقتها من خلال مجموعة من الصّلاحيات حظي بها بومدين شخصيا

بإعطائه حرية اختيار مساعديه، فكان هذا الإختيار أحد العوامل التي مكّنته من تطبيق مخططه بنجاح، فكان الطاقم منسجما ومتكاملا، وقصد التغلب على الصعوبات المحتملة وتجنب الارتجال أنشأت قيادة الأركان العامة خمسة مكاتب على طريقة الجيوش النظامية، وهي:

1) مكتب التموين والإمداد، 2) مكتب الاستعلامات، 3) مكتب العمليات، 4) مكتب الجنود والمستخدمين، 5) مكتب الإعلام والتربية.

وهذه خطوة متقدمة لم تكن واردة في نشاط الهيئتين السابقتين، وفي إطار تحديد المسؤوليات وتذليل العراقيل المتوقعة التي يمكن أن تعيق سير برنامج الإصلاحات قامت قيادة الأركان بتنظيم المناطق الحدودية وتقسيمها إلى مناطق عمليات.

أ) منطقة شمالية، بقيادة النقيب: عبد الرحمان بن سالم.

ب) منطقة جنوبية بقيادة النقيب: صالح السوفي (ابن ديدي).

ج) منطقة شمالي الناحية الغربية بقيادة النقيب: الطيبي العربي.

وقد كانت مهمة بومدين مقارنة بزملائه السابقين ناجحة منذ البداية، بسبب اتصافه بـ 1) ماضي ثوري مشرف لا يقبل الطعن. 2) مستوى تعليمي محترم. 3) تكوين عسكري جيّد. 4) تجربة ناجحة في الحدود الغربية. 5) صرامة في غير قسوة ولين في غير ضعف.

بالإضافة إلى هذه الصفات التي اجتمعت في شخصه هناك عوامل أخرى خارجية ساعدته على إنجاز مخططه أهمها: وجود ضباط سامين عايشوا الأحداث وكانوا ملمّين تماما بالمشاكل التي كانت تعترض سبيل القادة السابقين، ومن هؤلاء: 1) عبد الرحمان بن سالم، 2) علي منجلي، 3) أحمد بن الشريف... وقصد ضمان استغلال كافة المعطيات، قام بـ/ * إحصاء شامل لجميع المجندين وتحديد انتماءاتهم

(الولايات التي جاءوا منها). ❋ إيجاد تنسيق فعال بين قيادات الوحدات. ❋ استغلال أمثل للعتاد، كوسائل النقل وغيرها. ❋ استعادة السلطة السلمية وخلق الانضباط داخل الوحدات. ❋ إعادة النظر في هيكلة الوحدات والفيالق...

ولم تتم معالجة هذه القضايا دفعة واحدة، بل كانت على مراحل وبتدرج مما وفرّ لقيادة الأركان الفرص الكافية للمعالجة الجذرية للمشاكل التي ظلت تتراكم منذ أكثر من أربع سنوات، وقد ساعد هذا التدرج الأطراف المعنية بالإصلاح على التكيف التدريجي مع المستجدات.

ولم يكن التعامل مع وحدات عاشت حالة من التسيّب والفوضى نزهة، فقد يستوجب الأمر اللجوء إلى الصرامة المفرطة مع أطراف تخلّت عن مهامها واندمجت وسط التونسيين واشتغلت بالتجارة وغيرها، أو في مسائل ذات طابع أخلاقي تسيئ إلى سمعة الثورة والوطن.

وما لبثت نتائج هذه الإصلاحات أن برزت على الصعيد العسكري من خلال عمليات إدماج منتظمة لعدد كبير من المجاهدين كانوا خارج الوحدات واستعادوا الثقة التي تزعزعت، والوحدة التي انحلت، وعاد الأمل مدويّا في النفوس من جديد.

إن المجهودات التي بذلها بومدين مع هذا الفريق لا يمكن أن تختزل في سطور ولا في أوراق، فقد أعاد تنظيم جهاز ثوري تفكّك بسبب عوامل عديدة حتى أصبح الأمل في إعادة بعثه ضئيلا جدّا، ولم يقتصر الأمر على الإحصاء والجمع والنقل والتحويل والإدماج وإعادة التأهيل، بل تجاوز ذلك إلى ترقية وتدريب وتكوين جيش التحرير الوطني على فنون القتال وتطويره بما يتماشى والتقنيات الحديثة حتى يكون ندًّا عنيدا لقوات الاحتلال التي ترابط على الجهة الأخرى من الحدود.


هواري بومدين قائد الأركان العامة

وبعد أن استكمل العقيد: بومدين تنظيم المؤسسة العسكرية وضمن ولاءها له واكتسب ثقة المسؤولين فيها، راح يتطلع إلى احتواء السلطة السياسية والسيطرة على مركز القرار فيها أو المساهمة في صنعه على الأقل، بدءا بمحاولة توسيع اللجنة الوزارية للحرب وقبول مجلس قيادة الأركان فيها، وقد وجد الباءات الثلاثة أنفسهم عاجزين حيارى أمام هذه الظاهرة، بعد أن كانوا أولوا قوة وأولوا بأس شديد، لأن بومدين وببساطة استطاع أن يكسب ثقة الجهاز العسكري وأن يضمن ولاءه... استغل حادثة الطائرة الاستكشافية الفرنسية وأَسْر قائدها فرفض تسليم الطيّار إلى السلطات التونسية، بناء على أمر صادر من رئاسة الحكومة المؤقتة، فتوتّرت العلاقة بين قيادة الأركان وبين الحكومة المؤقتة، استقال بومدين مع مجلس قيادة الأركان، وراح يبحث عن مؤيدين وأنصار بين القادة المعتقلين، وعندما حاولت الحكومة المؤقتة إنشاء قيادة أركان جديدة، رفضت القوات المسلحة ذلك، وتحت ضغط هذه القوات، عاد بومدين مع مساعديه إلى قيادة الأركان لممارسة مهّامهم، وقف الباءات الثلاثة حيارى أمام قُوة ساهموا في صنعها ولم يتجرأ أحد عن فعل شيء لأن جيش الحدود وببساطة – مع بومدين –

عارض اتفاقية ايفيان مع مساعديه علي منجلي وأحمد قائد بالإضافة إلى الرائد: ناصر من الولاية الخامسة، مع أنه يعلم أن الاتفاقية أصبحت سارية المفعول، بعد أن

تم التوقيع عنها من قبل المجلس الوطني، أصرّ على الوصول إلى مركز القرار السياسي فتسترّ خلف: أحمد بن بلة الشخصية التاريخية المعروفة والمدعومة من قبل السلطة المصرية، فتحالف مع الولاية الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الثانية وزحف على العاصمة ليطيح بالحكومة المؤقتة ويقيم حكومة مدنية في الظاهر مدعومة من قبل العسكريين، برئاسة: أحمد بن بلة، واحتفظ بومدين بالدفاع وقيادة الأركان، وعندما استتب الأمن في البلاد راح يترصد أخطاء القيادة السياسية، كما فعل في تونس، فلما واتته الفصة انقض على قصر الجمهورية لينتزع السلطة من أحمد ابن بلة بتاريخ 5 جوان 1965م.

إنشاء المدارس العسكرية

ظهرت فكرة إنشاء المدارس العسكرية بالنسبة لتونس في أواخر سنة 1957م، وبمبادرة من لجنة قيادة العمليات العسكرية، وفي هذا الإطار ثم إنشاء مدرسة عسكرية في "ملاّق" قرب مدينة الكاف التونسية لتأطير قيادات الوحدات العسكرية المقاتلة في الميدان، وأوكلت مهمة قيادة هذه المدرسة للضابط: عباس غزيّل الذي فرّ من الجيش الفرنسي والتحق بالثورة سنة 1956م في الأوراس، وباقتراح من العقيد: لعموري، عضو لجنة العمليات العسكرية، ثم تولّى بعده ضابط آخر اسمه: بن عبد المؤمن مسؤولية التكوين في هذه المدرسة، كانت الوحدات ترسل في البداية إلى هذه المدرسة مسؤول كتيبة ونائبه ومسؤول فصيلة ونائبه ومسؤول فوج ونائبه، وبعد تخرجهم يرسلون كمؤطرين إلى وحداتهم، فقد كانت عناصر التأطير قليلة بل تكاد تكون معدومة، ومع بداية سنة 1958م يكون قد التحق بالثورة ما بين 30 إلى 40 ضابطا جزائريا كانوا يعملون في القوات الفرنسية وقد تم توجيههم إلى المدارس العسكرية، وأوكلت إليهم مهمة تكوين وتدريب إطارات جيش التحرير الوطني، غير أن هؤلاء الضباط وجدوا صعوبة كبيرة في فرض

الانضباط والنظام على العناصر الذين يتكفّلون بتدريبهم، فقد حاول هؤلاء المؤطرون تطبيق النظام العسكري الفرنسي حيث يسود الانضباط والنظام العسكريين، وهذه القواعد والسلوكات لا تتلاءم مع عقليات المجاهدين الذين يظنون أنها مجرد قيود تفرض عليهم، بل ويرون فيها استبدادا وظلما وإهانة وتعسّفا، سيما حين تصدر من عناصر كانوا يعملون في صفوف العدو... ويروي العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته واقعة طريفة جرت بين ضابط من جيش التحرير الوطني ومدرّبه الفارّ من الجيش الفرنسي، إذ عاتب هذا الضابط المدرّب – الضابط المتدرّب – بقوله: خمس دقائق تأخّر! فردّ عليه الضّابط المتدرب وأنت خمس سنوات تأخر يعني الأول، خمس دقائق تأخر عن موعد الدخول إلى المدرسة لتلقي التكوين، بينما يعني الثاني، خمس سنوات تأخر عن تلبية نداء الوطن، ومن البديهي أن يفتخر هؤلاء الضباط بأسبقيتهم في الجهاد وأن يعتزّوا بفضل السّبق، لأنهم لا يملكون من المؤهّلات العلمية ومن التكوين العسكري ومن فنون القتال ما يتوفر عليه هؤلاء الضباط، فراحوا يحتقرونهم وينظرون إليهم نظرة استعلاء واستكبار مع أنهم التحقوا بالثورة عن طواعية، وقام بعضهم بعمليات بطولية استوجبت الإشادة والثناء، كما هو الحال بالنسبة لعملية "البطيحة" التي قام بها كل من: عبد الرحمان بن سالم ومحمد عواشرية وكلاهما كان برتبة ضابط صف وعملية علي خوجة ومصطفى لكحل، وغيرهم، وقد تجاوز الأمر حدّ الاستخفاف والتهميش إلى رفض تلقّى الخبرة من هؤلاء الضباط، على الرغم من افتقار ضباط وجنود جيش التحرير الوطني لأبسط التقنيات الحربية الحديثة، عدا أولئك الذين أجبروا على الخدمة الإجبارية في جيش الاحتلال، وفي إطار هذه النقطة بالذات يقول العقيد: عمارة بوقلازة عندما زرت المدرسة العسكرية "بالكاف" طلبت من مديرها إشراك الضباط الذين هربوا من الجيش الفرنسي وانضموا إلى الثورة في تسيير المدرسة لأن لهم خبرة تقنية وعسكرية هامّة، فما كان منه إلا أن ثار ورمى ببزّته العسكرية التي

عليها رتبته، وقال لي: "أي شرف سيبقى لي إذا قبلت أن يعمل معي من كان يحاربني بالأمس"[1]، والسيد: عباس غزيل – مدير المدرسة – هو واحد من هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي حسب جميع المراجع التي بحوزتنا.

إذ لا شك أن هذا التمييز أو هذا التطاول بعبارة أدق سوف تكون له انعكاسات سلبية على النظام العام داخل الوحدات، وينعدم عامل الثقة الذي هو أساس العمل المشترك من جميع العناصر، عندما تتبنّى مقاييس واعتبارات لا علاقة لها بالنظام العسكري ولا تعير للكفاءات والقدرات أية قيمة، بل تصنّف الأفراد داخل المعسكر الواحد على أساس الأقدمية في الجهاد، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وتظل الأقدمية وحدها تعلو فوق كل المزايا وكل الخصائص التي يمتاز بها هؤلاء الضباط، ليعود بنا الأمر إلى عصور الإسلام الأولى، هذا أسلم قبل هذا، مع أن بعض القادة لم يكن لهم فضل السبق إلى الإسلام، مثل: خالد بن الوليد، غير أن كفاءتهم القتالية وشجاعتهم وضعتهم في الصدارة وأغمطت ذكر بعض السابقين الأولين، وبذكرنا لخالد بن الوليد، نتذكر خالدا آخر وهو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري الذي دخل مدرسة: "سان سير" العسكرية الفرنسية وتخرّج منها برتبة ضابط، خاض أهوال الحرب الكونية الأولى، وعندما تم تسريحه عاد إلى وطنه الجزائر، فأيقظ الوعي القومي والحس الوطني بين أهله، رغم مضايقات الاستعمار، ولم تجرّده صفته العسكرية كنقيب في القوات الفرنسية من وطنيته وحبه لبلده الجزائر، وغداة تعيين الرائد: مولود إيدير في ديوان كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة والعنصر النّافذ في الديوان العسكري، بادر باسترجاع بعضهم من الحدود الغربية وقرّبهم إليه، وراح يعاملهم معاملة خاصة مما أثار حفيظة الضباط الآخرين – الثوار – وقد برر كريم في تقرير له إلى المجلس الوطني للثورة خلال شهر ديسمبر سنة 1959م، هذا التصرف بقوله: إن الاستعانة بالضباط الفارّين أفضل من اللجوء إلى الخبراء الأجانب،

(1) مجلة اول نوفمبر العددان: 112 – 113 الصفحة: 24، حديث مع العقيد: بوقلازة.

ويشاركه العقيد: بومدين في هذه القناعة، وما لبث أن جعل منهم المؤطرين الفعليين لجيش التحرير الوطني، عندما أسندت إليه قيادة الأركان العامة، بمجرّد استتباب النظام العام داخل الوحدات، كما أسندت إلى البعض الآخر مهمة قيادة الفيالق، فلم تعد بعدها عبارات "مبعوثون أو حزب فرنسا" تتردّد على الألسن جهارا على الأقل، وبواسطة هؤلاء الضباط استطاع بومدين أن يفرض النظام العسكري وسط المدارس العسكرية وبين الوحدات، ويقرّ لهؤلاء الضباط بالكفاءة في ميدان التدريب والتكوين، وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة وادي "ملاق" بالكاف خاصة بالإطارات، وتنتشر على امتداد الشريط الحدودي مدارس عديدة هي أقل شهرة تعرف "بمراكز التدريب" وهي خاصة بالجنود.

تنظيم مناطق الحدود

بمجرد الانتهاء من تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود الشرقية وفرض الانضباط والنظام على كل الوحدات، أعيد النظر في تقسيم الحدود إلى منطقتين:

1) **منطقة شمالية بقيادة الرائد:** عبد الرحمان بن سالم، ويساعده كل من: شابو (مولاي عبد القادر) والشاذلي بن جديد ومحمد بن أحمد عبد الغني، وكلهم برتبة نقيب، وتمتد هذه المنطقة على طول حدود القاعدة الشرقية التي تلاشت من حيث التنظيم.

2) **منطقة جنوبية بقيادة الرائد:** صالح السوفي (ابن ديدي) ويساعده النقيبان: سعيد عبيد ومحمد علاق، وتمتد من حدود الولاية الأولى إلى غاية الصحراء جنوبا، وقد عهد إلى النقيب: محمود قنز بالإشراف على منطقة الحدود مع ليبيا، كما أعيد النّظر في تنظيم الوحدات لتوضع في شكل فيالق بحيث يضم كل فيلق 600 جندي موزعين على: ❋ ثلاث كتائب مشاة، ❋ كتيبة للدّعم مزودة بالأسلحة الثقيلة، ❋

كتيبة للقيادة والخدمات العامة، وتضمّ منطقة الحدود التونسية وحدها 25 فيلقا، بالإضافة إلى سبعة فيالق مزودة بالأسلحة الثقيلة إلى جانب قواعد أخرى للدعم والتموين، وبطاريات مدفعية عيار "120مم و85مم"[1] ولم يبق أمام قيادة الأركان العامة سوى مهمة واحدة تعثرت في إنجازها وهي قيادة جيش التحرير من الداخل وهو مطلب ملحّ من قبل قادة الولايات في الداخل ومن قبل اللجنة الوزارية المشتركة، وكذا أعضاء المجلس الوطني للثورة، غير أن تحقيق هذا المطلب رغم موضوعيته دونه أهوال ومتاعب، إذ أن قيادة الأركان العامة تخشى أن تنفلت الأمور من جديد وأن يعود جيش الحدود إلى حالة من التفكك والانهيار إذا تمكنت من عبور خطي موريس وشال إلى الداخل، وهكذا تكون قيادة الأركان قد استكملت جوانب النقص التي كان يعاني منه جيش الحدود بشقيه التنظيمي والعسكري بحيث أصبح يشكّل قوة تتمتع بمواصفات الجيوش النظامية وراحت القيادة تتطلع إلى إمكانية اجتياز الحدود لتنفيذ المطلب الملحّ الذي تصرّ عليه كل القيادات، وهو دخول جيش الحدود إلى داخل الوطن، وبالرغم من حتمية المطلب واستعداد القيادة العامة لتنفيذه، وتأهب معظم الجنود والضباط للعبور، غير أن الإقدام على إختراق السّدين المنيعين واجتياز حقول ألغام واقتحام تحصينات العدو بواسطة كتائب أو فيالق تضم مآت الجنود تبقى ضرب من المغامرة ونوع من الانتحار، فقد حاولت عدة فيالق اقتحام مواقع العدو والسيطرة عليها وتطهير مساحات شاسعة من الألغام، فتمكنت من تدمير التحصينات ومواقع العدو المتقدمة وتحولت الهجومات المركزة إلى معارك ضارية وقفت فيها قوات الحدود موقف النّد للنّد ضد القوات الفرنسية المعززة بمدفعية الميدان وبالطيران الحربي.

(1) مذكرات العقيد الطاهر الزبيري، الصفحة: 215.

وعلى الرغم من جودة التدريب وحسن التسليح والكفاءة القتالية التي كان يظهرها الجندي الجزائري واستغلاله الجيد لأسلحة القتال يظل العبور بواسطة كتيبة أو كتيبتين أو فيلق مزوّد بأسلحة مختلفة عبر ثغرات يتم فتحها عنوة وفي ظرف قصير نسبيا أمرا متعذرا، بل ميئوسا منه، لعدة أسباب منها:

- وجود تحصينات خلفية تمنع العبور في حالة تحطم التحصينات الأمامية.
- السيطرة الجوية المطلقة لطيران العدو بالرغم من وجود البطاريات المضادة للطيران.
- القصف المكثف للمراكز المجاورة وللمدفعية الموجهة آليا بواسطة الرادارات.
- وفي حالة نجاح الاختراق فإن تحرك فيلق كامل أو حتى كتيبة مشيا على الأقدام يجعلها عرضة لهجمات جوية من قبل طيران العدو.

وينقل إلينا العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته مشهدا لمحاولة عبور فاشلة قام بها العقيد: الحاج لخضر، قائد الولاية الألى، يقول العقيد: الزبيري "لحق بنا العقيد لخضر عبيد، بعد أن سمع هو الآخر من تمكن الرائد علي السوايعي (شهيد) من اجتياز الحدود والوصول إلى مركز الولاية الأولى، وقرّر عبور الحدود عبر نفس النقطة وجمع معه نحو 380 جنديا وضابطا مدجّجين بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة وحملوا معهم أربعة مدافع غير مرتدّة وبازوكات، وكل جندي كان يحمل معه قطعتي سلاح و250 خرطوشة وقنينة ماء وجراب محمل بالأكل بالإضافة إلى القنابل والقذائف... وتفاجأت – يقول العقيد الزبيري – لهذا العدد الكبير من الجنود المحمّلين بالأثقال، فقلت للحاج لخضر ناصحا إياه: يا الحاج بهذه الطريقة لن نمرّ لا بد من تقسيم الجنود إلى وحدات صغيرة، فردّ علي الحاج لخضر بتحدّ: إما أن أدخل بهذا الجيش أولا أدخل... فقد عزّ على الحاج لخضر أن يترك كل هذه الأسلحة خلف الحدود في وقت يوجد فيه المجاهدون في الداخل في أمسّ الحاجة إليها"[1]، وهو

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 227.

الذي خاطب جيش الحدود عند وصوله إلى تونس بلغته المعهودة: "كل هذه الأسلحة عندكم ياخونة وإخوانكم يموتون بأيديهم"، وكان لفشل هذه العملية رغم إصرار الحاج لخضر على العبور – دون الخوض في أسباب الفشل والخسائر الناجمة عن ذلك بسبب القصف العنيف الذي تعرضت له الوحدات الثلاثة – ما يؤكد استحالة عبور الوحدات بهذا الحجم على الأقل، وأن الحل الأمثل يكمن في التقليل من الأفراد ومن الأعباء على حدّ سواء، على الرغم من أن ذلك لا يسدّ حاجات المقاتلين في الداخل، إلا أنه يظل الحل الممكن في ظل فشل الحلول الأخرى، كما تؤكد هذه المحاولة الجادّة من طرف قائد جريء لحدّ التهوّر للقيادة السياسية التي ظلت تصر على دخول جيش التحرير المرابط على الحدود إلى داخل الوطن وعودة قادة الولايات إلى مواقع عملهم بأن القرارات شيء والتطبيق شيء آخر.

ولكن لم تكن محاولة الحاج لخضر وحدها هي التي فشلت في عبور الخطوط المكهربة، فقد باءت محاولات أخرى لقادة آخرين بنفس المصير، مثل: المحاولة التي قام بها السعيد إيزوران قائد الولاية الثالثة، رغم التغطية التي وفّرها له الفيلق 39 بقيادة النقيب: عبد الرزاق بوحارة والذي رجع من هذه المحاولة حزينا باكيّا، وقد ظل يتحرق شوقا للالتحاق برفاقه في القبائل، ولم يتخل عن محاولاته إلا بعد إلحاح من بومدين"[(1)].

فقد تمكنت فرنسا بواسطة خطي موريس وشال من تجميد نشاط أزيد من 16000 جندي منتظم في وحدات حسب إحصائية قدمها السيد: بوحارة في كتابه منابع التحرير، بالإضافة إلى 6000 جندي ينشطون في الخدمات العامة بعيدا عن المواجهة وتعطيل نشاطها كلية، وهذا الإحصاء يخص الحدود الشرقية وحدها، وقد خصّصت فرنسا لشلّ قوة تعدادها ضعفي جيش التحرير الوطني في الداخل (22000 في الحدود الشرقية و10000 في الحدود الغربية) إمكانات ضخمة لا يمكن تقدير حجمها، ويكفي أن المتر المربع الواحد من الأرض في محيط الخطين يحتوي على

(1) منابع التحرير للسيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 241.

12 لغما، وأن مائة متر مربع يحتوي على أكثر من 30000 لغم، هذه الحقول المرعبة القاتلة وحدها كفيلة بأن تمنع عبور الوحدات في الزمن المفضل لديها (الليل) حيث تنعدم الرؤيا ويصعب التمييز، وتقوم بحماية الخطين قوة تقدر بـ/ 250.000 عسكري حسب مستخرج من مذكرة الأركان العامة[1] مدججة بمختلف الأسلحة متأهبة في كل لحظة لاعتراض أي محاولة اختراق أو تعقب عناصر جيش التحرير إذا ما حصل فعل الاختراق، وظلت قوات جيش التحرير الوطني من خلف الحدود تراوح مكانها بين الإقدام على المستحيل والإحجام مع الحسرة والأسف، ولكي تؤكد هذه القوات المجمدة وجودها كانت تناوش خطوط الدفاع الفرنسية وتقتحم التحصينات عند تحطّمها وتدخل مع القوات الفرنسية في معارك ضارية إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ما كانت تحلم به وهو العبور بوحدات كاملة.

وبعد أن استطاع قائد قيادة الأركان تحقيق التلاحم بين جميع الفصائل وتوحيد الجيوش وكسب ثقة قادتها، راح يفكر في استعمال هذه القوة عند الحاجة في إصلاح الجهاز السياسي الذي دخل معه في صراع معلن، سيما بعد أن بدت مؤشرات الاستقلال تلوح في الأفق، ولأخماد كل التمردات المحتملة من قبل عناصر لم تتكيف بعد مع نظام الجماعة ولم تتعود على الانضباط العسكري، وقد أنشأت قيادة الأركان العامة لهذا الغرض محاكم ثورية لمحاكمة المنشقّين أو المحتجّين من الجنود والضباط، وكثيرا ما كانت الأحكام تقضي بإعدامهم، وهذا ما أكسب هذه القيادة سطوة ورهبة في النفوس، فخضعت لها الفيالق وانقادت لإرادتها طوعا أو كرها، وظل الأمل معقودا على هذه القوات من قبل جيش التحرير في الداخل الذي ظل يقارع العدو وحده بإمكانات ضعيفة، فلما بزغ فجر الاستقلال تدفقت هذه القوات نحو الداخل لتمسك بزمام الحكم ﴿**هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً**﴾ [سورة فصلت الآية: 50].

---

(1) منابع التحرير للسيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 278.

الضباط الفارّون من الجيش الفرنسي (وطنيون أم مبعوثون)

إن الشعور بالذّنب ظل يعتري كثيرا من الجنود المتطوعين في القوات الفرنسية، بعد أن وجدوا أنفسهم يقاتلون على جبهة تمثل الطّرف المعتدي والمهزوم لا محالة، هو نفسه الذي كان يعتري الضباط، ولو كان ذلك بدرجة أقل لاختلاف المواقع والمهمات، ولعلّ بعض الضباط الذين يفترض فيهم أنهم يتمتعون بقدر أعلى من التكوين والوعي كانوا أكثر شعورا بالحيرة من الجنود، غير أن الجميع كان مجبرا على الالتزام بالنظام والانضباط العسكريّ الذي هو ميزة الجيوش العصرية، والعدول عن تطبيق هذه القواعد يعد إخلالا بالنظام العسكري وبالالتزامات المتعارف عليها، ولا يقبل التسامح.

وقد ظل الشعور الوطني والإحساس بالانتماء يتنامى وسط المجندين الذين راحوا يبحثون عن موقعهم فيما يجري من أحداث داخل هذا الوطن الذين ينتمون إليه بالنسب، وكان هذا يخص بعض المجندين لا كل المجندين لأنّنا عرفنا منهم شريحة من عديمي الضمير ظلوا أوفيّاء لالتزاماتهم مع السلطة الاستعمارية تجرّدوا من القيم الأخلاقية والوطنية ومن الإحساس القومي اتجاه مواطنيهم، إلا أنهم كانوا في الغالب أقل شراسة من اللفيف الأجنبي ومن الجنود الفرنسيين.

وظل هؤلاء المجندون سواء كانوا متطوعين أو مجندين في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية يبحثون عن مخرج من هذه الأزمة الأخلاقية التي يمرّون عليها، ولعل أول رد فعل شبه جماعي يصدر عن هؤلاء المتطوعين تلك الرسالة التي بعث بها اثنان وخمسون ضابطا إسلاميّا (جزائريا) عاملا في القوات الفرنسية إلى الرئيس الفرنسي "روني كوتيه" يطالبون فيها الدولة الفرنسيّة الاستعمارية بالبحث عن حلّ سلمي عن طريق التفاوض يراعي حقوق المسلمين الجزائرين بدل الحرب المدمرة والعنف المفرط الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعب الجزائري. هذه الرسالة

التي كانت قد نشرتها جريدة المجاهد في عددها الثاني إبّان الثورة، أعاد نشرها العقيد: عبد الرزاق بوحارة في كتابه: منابع التحرير، الصفحة: 174، وتعبّر الرسالة في مضمونها عن المساندة الكاملة لجبهة التحرير الوطني، وعن الإيمان بعدالة مطالبها، وتدعو السلطات الفرنسية إلى اعتبار هذه المطالب أساسا لحل الأزمة، وطبيعي أن لا يلقى هذا الموقف المبدئي أو الوطني الذي أبدته جماعة من الضباط المسلمين وسط القوات الفرنسية أي عناية من قبل السلطة الرسمية، بالرغم من صدور بعض البيانات عن هذه السلطة تعمدت صياغتها بشكل مبهم قصد تمييع موقف هذه الحركة. وعندما لم تتخذ السلطات الفرنسية أي إجراء ملموس اتجاه مطلب الضباط المسلمين، وجد هؤلاء أنفسهم منقسمين تلقائيا إلى ثلاث فئات.

1) فئة تدعو إلى القطيعة النّهائية مع الجيش الفرنسيّ.

2) فئة تفضّل مواصلة الضّغط على الحكومة الفرنسية بغرض حثّها على قبول حلّ تفاوضي.

3) فئة اختارت الانتقال الفوري إلى المعسكر الآخر (الجبهة) من أجل المساهمة الفعلية في تحرير الوطن.

ومن الخطل الاعتقاد بأن مغادرة معسكرات جيش الاحتلال أمر هيّن، لأن هؤلاء الضباط بالرغم من حيازة الكثير منهم لأوسمة الشرف العسكري التي توشح صدورهم فهم يظلون خاضعين لإجراءات رقابة عن بعد قد يشعر بها هؤلاء أولا يشعرون، لأنهم وببساطة من جنس آخر، وكانت تنتاب هذه الفئات الثلاثة مجموعة من الأفكار تتراوح بين:

1) الوفاء بالتعهد الممنوح للسلطة الاستعمارية، وإتمام الخدمة مقابل امتيازات مع تحمّل الأذى والشعور بتأنيب الضمير.

2) المخاطرة بالحياة والاستجابة لنداء العقل والانتقال الفوري إلى المعسكر الوطني.

3) وبين هاتين الشريحتين فئة قليلة من المترددين عرفت الحق لكنها عجزت عن اتخاذ الموقف إلى أن رفرف العلم الوطني فوق رؤوسها.

والذي يعنينا في هذا الموضوع بالذات هو وضع المجموعة التي اختارت الانتقال الفوري إلى معسكر جيش التحرير الوطني، والمساهمة في تحمل المسؤولية إلى جانب الوطنيين، وتتفرع هذه المجموعة بدورها إلى فرعين أو نوعين.

1) يمثل النوع الأول الضباط العاملين في صفوف القوات الفرنسية في الجزائر والذين هبّوا من تلقاء أنفسهم لأداء الواجب الوطني عندما واتتهم الفرصة مثل: الرائد: مولود إيدير، والملازمان: عباس أغزيل، وأحمد بن الشريف...

2) ويمثل النوع الثاني الضباط العاملين في القواعد الفرنسية في فرنسا وفي ألمانيا وفي بلدان حلف "الناتو"، وهذا النوع من الضباط يعود الفضل في توعيتهم وفي إيقاظ الحس الوطني والنزعة القومية في نفوسهم لجبهة التحرير الوطني التي أقامت شبكات في الخارج وجنّدت عناصر ظلت تعمل بهمّة في ربوع أوروبا حيث تتواجد قواعد الحلف الأطلسي لتوعية الجنود والضباط الجزائريين وتهريبهم عبر برلين وروما بجوازات سفر مزورّة ساهمت السفارة التونسية في ألمانيا بجهود جديرة بالثناء في إعدادها مما أوقعها في مضايقات من قبل فرنسا[1]، وهؤلاء الضباط ينقلون بصفتهم العسكرية وفي زيّ مدني إلى تونس أو المغرب، وقد ظل معظمهم خارج الحدود حتى الاستقلال.

ولا نغالي إذا قلنا بأن معظم هؤلاء الضباط انتسبوا إلى الثورة وعملوا في صفوفها خارج الحدود واكتسبوا صفة مجاهدين دون أن يطلقوا رصاصة واحدة

---

(1) فقد اضطرت السفارة إلى توزيع نشاطاتها على السفارات العربية في ألمانيا على عهد المنذر بن عمار.

نحو معسكر العدو... ومنهم من أتيحت له الفرصة ليدخل إلى تونس عبر الخطوط المكهربة وكان بمقدوره أن يستقر بها، كما فعل الكثير لكنه فضل المخاطرة بالحياة واجتياز الخطوط المكهربة مرة أخرى ليعود إلى الداخل مفضّلا الكفاح بالبندقية على النضال في الكواليس مثل الرائد: أحمد بن الشريف.

لماذا وجدوا صعوبة الاندماج داخل وحدات جيش التحرير:

هؤلاء الضباط القادمون من الجيش الفرنسي الذين اختاروا طواعية المساهمة الفعلية في تحرير الوطن من الاستعمار كانوا قد اختيروا من قبل السلطات العسكرية الفرنسية بناء على مواصفات ومقاييس خاصة كطلبة ضباط، ومما يراعي في الاختيار، أن يكون الطالب بعد توفر المؤهلات منحدرًا من أسرة تربطها علاقة صلة بالسلطة الفرنسية كأن يكون ابن عسكري محترف سابق أو ابن قائد أو ابن آغا... أو موظف من موظفي الإدارة الاستعمارية تفاني في حب الاستعمار وخدمته... لأن الانتقاء يعد تزكية والقبول يعتبر امتيازا، يوجه هؤلاء الطلبة بعد القبول إلى إحدى المدارس العسكرية المتخصصة مثل: "سان سير" أو"سان ميكسان"... لتلقى تكوين عسكري بصفة ضابط محترف، وعند التخرج يوجه إلى إحدى الوحدات العسكرية العاملة حسب الإختصاص... صفتهم العسكرية كمتطوعين في الجيش الفرنسي والتحاقهم المتأخر بالثورة وانتماء بعضهم لأسر عريقة كانت قد اخلصت في خدمة الاستعمار – وضع كشرط للقبول – ومشاركتهم في عمليات حربية إلى جانب القوات الفرنسية ضد المجاهدين... جعلت الثوريين يستنكفون بل ويرتابون من وجودهم معهم ويعتقد الكثير منهم بأنهم عناصر اختراق ويصفونهم بـ/ المبعوثون. ومما زاد من صعوبة الاندماج أن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي منحوا حق الاحتفاظ برتبهم الأصلية كضباط في جيش التحرير خلافا لما هو متعارف عليه بالنسبة للمجاهدين الذين تدرّجوا في الترقيات، ولم يصلوا إلى ما وصل إليه هؤلاء الضباط إلا بعد سنوات من الكفاح، واعتبروا الاحتفاظ بالرّتب امتيازا استثنائيا

استفادوا منه... أما فكرة المؤهلات والقدرات العسكرية ونوعية الخدمات، فهي مسائل ثانوية لا تشغل بال الثوريين بقدر ما تهمهم الاستفاقة المبكّرة والتدرج في تحمل المسؤوليات واعتبار الأقدمية في الجهاد المثل الأعلى في سلم الترقيات.

وعلى الرغم مما كان يظهره هؤلاء الضباط – أعني القادمين من الجيش الفرنسي من الوفاء للثورة والإخلاص للوطن والعمل على ترقية جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي مثل الرائد: مولود إيدير والنقيب: محمد زرقيني اللذين أشاد بخدماتهما ضباط ثوريون أمثال: العقيدين: عمارة بوقلازة وعبد الرزاق بوحارة إلا أن لعنة العمل ضمن صفوف القوات الفرنسية ظلت تلاحقهم وظل الجفاء يخيّم على العلاقات بين الطرفين، وكثيرا ما كان هذا الجفاء يتحول إلى قطيعة، كرفض عباس أغزيل مدير مدرسة تكوين ضباط وضباط الصف بالكاف – تونس – التعاون مع هؤلاء الضباط، ورفض جنود وضباط فيلق من فيالق جيش الحدود العمل تحت قيادة النقيب: محمد بوتلة لا لشيء سوى أنه أحد هؤلاء الضباط الفارّين من الجيش الفرنسي، وحول هذه النقطة يقول العقيد عمارة بوقلازة:

"وبعد إبعادنا... وإلغاء لجنة العمليات العسكرية (الكوم) تم تشكيل هيئة أركان غربية وضع على رأسها العقيد: هواري بومدين وأخرى شرقية على رأسها العقيد محمدي السعيد ومعه جميع الضباط الذين هربوا من الجيش الفرنسي، مما أدّى إلى وقوع مشاكل كثيرة في هذه الهيئة لأن ضباط وجنود جيش التحرير الوطني لم يرضوا بتعيين أولئك الضباط لقيادتهم، وكانوا يعتبرونهم أعداء يحاربونهم في صفوف العدوّ الفرنسي، وهذا ما أدّى – حسبه – إلى هروب حنبلي إلى صفوف العدو الفرنسي ومعه حوالي 200 جندي تحت ضغط الأسلحة الأوتوماتيكية والهاون بقيادة أركان الحرب بالحدود الشرقية وتأطير عدد من هؤلاء الضباط الذين كانوا في الجيش الفرنسي، وهذا أيضا ما جعل جنود أحد الفيالق يرفضون الانصياع لقيادة محمد بوتلة الذي كان يقاتل في صفوف العدو ضدهم، وقد تساءل محمد الصالح

بشني آنذاك بمرارة، كيف يقبل أن يصبح مسؤولا مع زرقيني ولم يمض من الوقت على المعركة التي جرت بين وحدتيهما سوى أشهر ووقع فيها من الخسائر ما وقع"(1)، ويعلق العقيد بوقلازة على الوضع في الحدود الشرقية بأنه كان مكهربا بسبب انضمام هؤلاء الضباط إلى جيش التحرير الوطني.

وأخطر ما في هذه النظرة القائمة على معتقدات غير مؤسسة أو غير مؤكدة على الأقل والتي سادت وحدات جيش الحدود الشرقية خاصة أن تتحول هذه السلوكات غير الموضوعية إلى مواقف مبدئية ثم إلى تشنج يؤدي إلى زعزعة الثقة بين أشقاء يرابطون في خندق واحد ومن أجل قضية واحدة، غير أنه من المجازفة الجزم بأن هؤلاء الضباط هم وطنيون حتى النخاع ولم يكن بينهم عنصر أو عناصر اختراق اندست بدهاء وسط وحدات جيش التحرير الوطني للقيام بمهمات قذرة تخدم مصلحة العدو ولنا في سيرورة الأحداث خلال الثورة أكثر من مثال، إلا أنه من السابق لأوانه أن نصدر أحكاما بالجملة وبشكل جزافي وبدون تمعن أو تبصّر أو تحقيق من قبل عناصر مختصة وأن نحتكر الوطنية كأنها بضاعة، ونعتقد بأن كل من لم يلتحق بالثورة مع الرّعيل الأول أو يلتحق بعد ذلك انطلاقا من القواعد الخلفية للثورة المتمثلة في عموم المواطنين الأوفياء فليس منا.

ولنا في ماضي أمجادنا أسوة جديرة بالتأمل، لنتذكّر بأن أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد كانا ضابطي صف في صفوف القوات العسكرية الفرنسية، وعبارن رمضان ومحمد بوضياف وعمر أوعمران كانوا عرفاء وآخرون غيرهم كانوا جنودا في صفوف الجيش الفرنسي، ولم تجرّدهم هذه الصفة من وطنيتهم ولم تمنعهم من أن يتحوّلوا إلى رموز في الوطنية، نماذج في الوفاء، روّادا في النضال، قادة مخلصين، كان لهم فضل السبق إلى الجهاد، وشرف التضحية من أجل الوطن وبصماتهم واضحة في تاريخنا الوطني المعاصر.

---

(1) مجلة أول نوفمبر، العددان: 112 – 113 الصفحتان: 23 – 24 تصريح للعقيد: بوقلازة.

موقف القيادة من الضباط القادمين من الجيش الفرنسي:

موقف القيادة الثورية – وأعني بذلك موقف السلطة الفعلية الممثلة في شخص كريم بلقاسم بصفته وزيرا للقوات المسلحة ومحمدي السعيد: قائد الأركان الذي يأتمر بأمره وكل من بوالصوف وابن طوبال – موقف هذه القيادة كان أكثر موضوعية ولا يعكس نظرة الضباط الثوريين التي لا تخلو من سوء الظن والاعتقاد الخاطئ والغيرة على أساس أن هؤلاء الضباط يمتلكون من الآليات الحربية ومن فنون القتال المستمد أساسا من التكوين العسكري الشاق في مدارس عسكرية عصرية لا تقبل الارتجال والعفوية، ومن التجربة القتالية المريرة في الهند الصينية (الفيتنام) التي صقلت مواهبهم القتالية وأنضجت فكرهم العسكري وسلحتهم بخبرات عسكرية لا يتوفر عليها الثوريون، لأنها كانت تنظر إلى هؤلاء الضباط نظرة مصلحة (نفعية) وتهدف إلى استغلال الكفاءة العسكرية التي يتمتعون بها كعسكريين محترفين بهدف تحويل جيش التحرير الوطني من عصابات تقاتل بدون تكوين إلى جيش شبه نظامي قادر على مواجهة كل التحدّيات يمتلك آليات قتالية تساوي نفس الآليات التي يتوفر عليها عدوّه، وكان لشدة طموح هذه القيادة أن كلف كريم وزير القوات المسلحة، الرائد: مولود إيدير بإعداد مخطّط تكوين لجيش عصري، فأعدّ له الرائد: إيدير خارطة عسكرية طموحة كانت السبب في تأزّم الوضع بين الضباط الثوريين وبين القيادة هذه المرّة بالرغم من أن المشروع لا يمكن تنفيذه من قبل حركة ثورية لا تعرف الاستقرار ولا تتوفر على إمكانات مادية أو أدبية تمكنها من ذلك، ونص المشروع "يتضمن إعداد جيش نظامي قوامه 160000 جندي من بينهم 5000 ضابط و16000 صف ضابط و25000 عريف، وفي جميع المستويات يطبق النظام العسكري المعروف في الجيش الفرنسي، أما القادة المناضلون (ويعني بهم الثوريّين) فيسرّحون باعتبارهم ينطوون على بذور الفوضى"[1].

(1) عن التاريخ المعاصر الجزء الثاني، للدكتور: محمد العربي الزبيري الصفحة: 125 الهامش.

وكان هذا المشروع سببا في تأليب الضباط الثوريين المشار إليهم في المشروع بـ/ القادة المناضلين، على كريم وزير القوات المسلّحة شخصيا بتهمة تحيّزه لهؤلاء الضباط، وتعيينه للرائد: إيدير، رئيسا لديوانه العسكري، فكان هذا السبب الظاهر، أما السبب الخفيّ فهو أن هؤلاء الضباط ينفرون من النظام العسكري ومن الانضباط الذي يعتبر عصب التكوين في المدارس العسكرية ويقدّسه الضبّاط المؤهلون للتدريب في مراكز التدريب العسكرية، ونكرّر من باب توضيح الفكرة تلك النادرة التي ذكرها العقيد: الزبيري، في مذكراته حول هذه النقطة بالذات حيث كتب ما يلي: "تأخر احد الضبّاط من جيش التحرير الوطني قليلا عن حضور التدريب، فعاتبه مدربه القادم من الجيش الفرنسي بقوله: خمس دقائق تأخر يعني عن الموعد... فرد عليه الضابط (المتدرب) وأنت خمس سنوات تأخر"[(1)]، ويعني عن تلبية الواجب الوطني، ويبدو أن هذه الحساسية تخصّ الضباط وحدهم ولا تخص صف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بدورهم، وهم كثيرون، فقد تدرّج بعضهم في الترقيات من ضباط صف إلى ضباط سامين دون أن يثير ذلك إحن هؤلاء الضباط الثوريين مثل: بطلي مركز: مزرعة البطيحة اللذين كانا برتبة رقيب أول لدى الجيش الفرنسي، وتدرّجا في رتب المسؤوليات بسرعة، فقد استشهد محمد أعواشرية (من جماعة لعموري) برتبة رائد خلال شهر مارس 1959م، وتحصّل زميله عبد الرحمن بن سالم على نفس الرتبة قبيل الاستقلال، وكذلك الأمر بالنسبة للشهيد: علي زغداني المعروف باسم مصطفى لكحل رفيق علي خوجة بطل عملية ثكنة بلكور – أكتوبر 1955م – الذي رقي إلى رتبة نقيب بسبب جرأته، أعدم بدوره مع الرائد: محمد أعواشرية، وكذا الرقيب: الطاهر حمايدية مدبّر عملية الصبابنة بضواحي مغنية في جانفي 1956م، تدرج في الترقيات بدوره إلى أن وصل إلى رتبة نقيب، ولم يثر ذلك حفيظة الضباط الثوريين، وهؤلاء عيّنة فقط من ضباط صف كثيرين التحقوا

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 214.

بالثورة، فأسندت إليهم مسؤوليات، عندما أكّدوا استحقاقهم، فقاتلوا وقتلوا في ميدان الشرف أو عادوا يحملون بشارات النصر، ولم يتعرضوا للمضايقات التي تعرض لها هؤلاء الضباط في الحدود الشرقية خاصة، ويقدر عدد الضباط الذين التحقوا بالثورة بعد أن غادروا الجيش الفرنسي إلى غاية سنة 1958م ما بين 30 إلى 40 ضابطا حسب العقيد: الطاهر الزبيري[1].

بومدين يعيد لهم الاعتبار ويضمن لهم الامتياز:

غير أن هذه القطيعة لم تدم طويلا، فبعد توحيد قيادة الأركان على إثر انعقاد مؤتمر طرابلس الثاني في الفترة ما بين 1959.12.16، إلى 1960.1.18، وتعيين العقيد: هواري بومدين على رأس هذه الهيئة الجديدة خفّت الأصوات التي كانت تستخف بهؤلاء الضباط ولم تلبث أن انطفأت كلية، بسبب ما عرف عن بومدين من الانضباط العسكري والصرامة المفرطة في تطبيق النظام، فأعاد إليهم الاعتبار بل وضمن لهم الامتياز من خلال المناصب المسندة إليهم في المدارس العسكرية وعلى رأس الوحدات بنيّة استغلال كل الإمكانات العسكرية التي يتمتعون بها لتكوين جيش عصري تسوده الطّاعة والانضباط العسكريين، ونظرة بومدين لهؤلاء الضباط نفعية بالدرجة الأولى، فقد توسّم فيهم الكفاءة والمقدرة في مجال الفنون العسكرية والنظام والانضباط اللذين هما عماد الجيوش النظامية، واعتقد أنّه باستغلاله لهذه القدرات سوف يقضي على الفوضى السائدة وسط الوحدات خارج الحدود ويتمكن من تربية جنود جيش التحرير الوطني تربية عسكرية خالصة، خلافا للضباط الثوريين الذين لا يعيرون وزنا لقواعد النظام والانضباط العسكري ولا يتوفرون على آليات التنظيم والتسيير، ويعتدون فقط بالماضي المشرف في ظل أوضاع وصفها بومدين في تقريره التقييمي لدى تقلده منصب قيادة الأركان العامة بالكارثية، فقد وفر لهم الحماية وضمن لهم الدّعم لإبراز قدراتهم في ميدان التدريب والتكوين في

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 214.



المدارس العسكرية خاصة، وفي مجال التنظيم والتسيير في الوحدات بصفة عامة، ولم تعد بعد الآن كلمة "مبعوثون" تقال علنا أو حتى همسا، كما لم يجد الضباط الثوريون مجالا للطّعن في شخصية بومدين وصفته العسكرية ولا في ماضيه الثوري، كما كان الحال بالنسبة للرائد: إيدير الذي قرّبهم منه بدوره لنفس الغرض، عندما عيّن من طرف كريم على رأس الديوان العسكري – فاعتبر الثوريون ذلك منه تحيّزا لأنهم من نفس الشريحة، مما اضطر كريم إلى إعادة النظر في الموضوع تحت ضغوط هؤلاء الثوريين، غير أنهم عجزوا عن فعل أي شيء خلال حكم بومدين كقائد للأركان العامة وكوزير للدفاع في الجزائر المستقلة وكرئيس للجمهورية بعد 19 جوان 1965م، فقد أتاح لهم فرص الترقية بصفاتهم العسكرية، كما تدرّجوا في مراتب المسؤولية في أسلاك الدولة كمدنيين بصفة وزراء ومدراء وولاة... ويعتقد الدكتور الزبيري "بأن ضباط جيش التحرير الوطني كانوا قد وجدوا في هذا الخلاف عاملا أساسيّا للتضامن والتوحّد من أجل إجهاض مشروع الرائد: إيدير وسدّ طريق المسؤولية الحقيقية في وجه الضبّاط القادمين من الجيش الفرنسي.

"وسوف يظل هذا الخلاف قائما إلى أن يقع انقلاب التاسع عشر جوان 1965م، ويقوم العقيد، الرئيس: بومدين بترجيح كفة هؤلاء الأخيرين وتمكينهم من السلطة الفعلية التي ستساعدهم بالتدرج على تصفية الإطارات التي قامت الثورة على أكتافهم"(1).

وعلى الهامش من الصفحة 125 يؤكد الزبيري هذا الزعم "من خلال مقابلة أجراها مع الرائد: عبد المجيد كحل الرأس في بيته يوم 1972.4.12م الذي أوضح له الطريقة التي تم بها مخطّط تصفية الضباط الثوريين بعد تعيين العقيد: شابّو، كأمين عام لوزارة الدفاع والذي استطاع أن يصفي صفوف الجيش الوطني الشعبي من ضباط جيش التحرير الوطني وأن يسند كل مناصب الحل والرّبط لرفاقه القادمين من الجيش الفرنسي"(2).

---

(1) تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، الصفحة: 125 – 126.

(2) تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، الصفحة: 126 الهامش.

ويرى كثير من المثقفين والثوريين أن الانحراف الذي حصل في أيديولوجية جبهة التحرير بعد الاستقلال ، لم يكن بسبب تغير المعطيات أو تطور الأحداث لكنه وقع نتيجة إسناد المسؤولية لأشخاص لا يؤمنون بالنزعة الثورية، وظلوا يعملون على تقويض المبادئ التي قامت عليها كحركة تحررية ثورية إلى أن تم لهم ذلك.

أسماء لبعض الضباط الذين فرّوا من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة:

برتبة رائد: مولود إيدير.

برتبة نقيب: محمد أعلاهم (من ضباط الاحتياط)، عبد المؤمن، زرقيني محمد، محمد بوتلة، من الضباط العاملين.

برتبة ملازم: آيت إيدير، قلاّل ،عبد القادر شابّو، سليمان هوفمان، بوزارة محمد، ابن مصباح مصطفى، عبد المجيد أعلاهم، كركب مختار، محمد بن محمد، عقون أحمد، أيت مهدي، محمد أمقران، الأطرش عبد الحميد، أحمد بن الشريف، الشريف جعفري..... ويقدر العقيد: الطاهر الزبيري في كتابه الأخير (نصف قرن من الكفاح) عددهم بحوالي 200 بين ضابط وضابط صف عندما كان على رأس قيادة الأركان بين (1963 – 1967)[1].

ظاهرة الفرار من الوحدات العسكرية

تشكل ظاهرة فرار عناصر مسلحة من كلا طرفي النزاع – إلى الطرف الآخر – حدثا بارزا في أثناء الثورة التحريرية، بالرغم من طابعه الاستثنائي الذي يؤدي غالبا إلى حدوث مضاعفات خطيرة وأضرار بالغة تصيب المجموعات التي تنتمي إليها لا سيما بالنسبة لجيش التحرير الوطني.

(1) عن/ نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري) الصفحة : 172.

فبينما تقوم سلطات الاحتلال عند استفحال هذه الحالات بدراستها – بهدف الوقاية منها – لأنها تعيش ظروفا مستقرة نسبيا وتتوفر على مكاتب مختصة، لتتخذ في الأخير إجراءات وقائية تسمح لها بالتقليل من عمليات الفرار من صفوفها، وذلك بـ/ * إعادة التوزيع، * التحويل، * التسريح، * الإبعاد من مناطق العمليات...

تظل هذه الظاهرة متواصلة لدى ج.ت.و[1] وإن خفت حدّتها تلقائيا في السنتين الأخيرتين من الثورة، ولم تلق نفس الإهتمام ونفس العناية الذي لقيته لدى السلطات الاستعمارية لاختلاف الظروف والمستويات والوضعيات.

الدوافع والأسباب المؤدية إلى الفرار من الجيش الفرنسي:

تختلف الدوافع المؤدية إلى الفرار من الوحدات العسكرية بين شخص وشخص، كما تختلف المثيرات والأسباب بين الجنود، لكنها تتمحور في الغالب حول نقاط، منها: * الاستفاقة أو صحوة ضمير، وقد شعر بذلك كثير من المتطوعين الجزائريين الذين زج بهم في أحوال "حرب الهند الصينية" عندما وجدوا أنفسهم يقاتلون شعبا ضعيفا بإمكاناته قويّا في إيمانه بعدالة قضيته ينشد الحرية ويطلب الكرامة، ويدعمون سلطة معتدية هي نفسها التي تحتل أرضهم وتدوس كرامتهم، غير أن هذا الشعور كان مجرد حيرة وعتاب ضمير، ولم يكن بمقدورهم أن يفعلوا شيئا، فقاتلوا وقُتل وأُسر وفُقد الآلاف منهم في المستنقعات في الفيتنام لا سيما في معركة "ديان بيان فو"، وتنتهي هذه الحرب المدمرة بهزيمة مذلة للاستعمار ولفرنسا خاصة، فتقوم بنقل وحداتها المهزومة عسكريا ونفسيا إلى الجزائر التي اندلعت بها الثورة بدورها.

وفي الجزائر يجد المجنّدون الجزائرون ظروفا أخرى تساهم في تعزيز هذه الاستفاقة وهذا الشعور من خلال:

(1) ج.ت.و جيش التحرير الوطني.

1) المشاركة الفعلية في مقاتلة إخوانهم من الجزائريين الذين هبّوا للدفاع عن حرية شعبهم.

2) المشاركة في عمليات المداهمات اليومية للقرى والأرياف والتنكيل والتعذيب والانتهاكات اليومية لأعراض المدنيين من إخوانهم الجزائريين.

3) الشعور بالدناءة وبالخيانة بتعزيزهم ووقوفهم إلى جانب القوات الاستعمارية.

يضاف إلى ذلك العامل الدعائي لجبهة التحرير الوطني الذي كان له بعض الصدى، وقد لقي بعض الاستجابة، لا سيما من قبل عناصر تجنّد أقرباؤهم في جش التحرير الوطني أو لقيت أسرهم صنوفا من التنكيل من قبل القوات الاستعمارية.

الدوافع النفسية بالنسبة للفاريين من جيش التحرير الوطني:

الفرار من جيش التحرير الوطني ظاهرة مؤكدة لا زمت الثورة من بدايتها إلى نهايتها وقد استنكف كثير من المؤرخين ومن المهتمين بالتاريخ الوطني عن تناولها أو التعرض إليها ولو كان ذلك عرضا، لأن ذلك في اعتقادهم طعن في قدسية الثورة وفي شرف جيش التحرير الوطني، ولم يكن هذا الجيش بأي حال أشرف من جيش محمد (ﷺ) الذي كانت تفر منه بين الحين والآخر عناصر فتنضم إلى المشركين.

أما الدوافع النفسية بالنّسبة لجيش التحرير فهي متنوعة وكثيرة، أبرزها:

* إختلافات مع القيادة، * التمييز في المعاملة، * الإكراه على القيام بعمل يفوق الإمكانات المتاحة، * الشعور بالإحباط، وهو شعور وهمي يحس به الجندي بعد تراكم الضغوطات، فلا يجد لها من حل سوى الارتماء في أحضان عدوه، * خيبة أمل في القيادة التي لا تحسن التسيير، * الاستدراج من قبل عناصر مهمتها تخريب الثورة من الداخل، * الرغبة في الانتقام من عناصر تجنّت

عليه عندما كان بين صفوفها(*)... وقد تحولت معظم العناصر التي استسلمت بمحض إرادتها إلى عناصر خطيرة انضوت في فرق كومندوس خاصة، وشكلت خطرا حقيقيا على الثورة بحكم تمرّسها على أساليب ونظم حياة المجاهدين في الجبل.

هناك عمليات هروب كثيرة نختار منها اثنتين فقط لشهرتهما وحجم القوات المشاركة فيهما، ولتوفر معلومات مستقاة من عناصر شاركت أو شهدت عن قرب تنفيذ هاتين العمليتين، وهاتان العمليان هما:

1) عملية مركز: مزرعة البطيحة بناحية سوق أهراس حيث التحق انطلاقا من هذا المركز ما يفوق المئة عسكري من المجندين الجزائريين بالثورة في ليلة واحدة.

2) عملية استسلام النقيب: علي حنبلي لفرقة الخيالة (الفرنسية) بناحية الوانزة، ومعه 200 جندي حسب المصادر الجزائرية[1] و156 حسب المصادر الفرنسية[2].

وقائع عملية مركز البطيحة:

لم تكن عملية البطيحة الوحيدة بهذا الحجم، فقد سبقتها عملية ثكنة "بلكور" بالجزائر العاصمة بقيادة البطل: علي خوجة خلال شهر أكتوبر 1955م.

وعملية "الصبابنة" وهو مركز حدودي يقع شمالي مغنية في 19 جانفي 1956م بقيادة: الطاهر حمايدية، وقد اختلف الرواة حول مكان وحجم هذه العملية وهذا التناقض والاختلاف سوف يظهر بشكل أكثر جلاء في عملية البطيحة.

وقد فضلنا أن نستقي معلومات هذه العملية من مصادر ثلاثة يفترض فيها أن تكون على دراية كاملة بحيثيات عملية الفرار الجماعية وتدمير المركز والإرهاصات التي تلتها.

(*) سيطرة العقلية القبلية لدى بعض العناصر القيادية.

(1) مجلة أول نوفمبر العدادن 112 – 113 حديث أجرته المجلة مع العقيد: عمارة بوقلازة.

(2) الشريط المصور لعملية الاستسلام (روبرتاج عن العملية).

المصدر الأول: وهو عبارة عن تصريح أدلى به الرائد: بوخذير أو بوغدير لمجلة أول نوفمبر العدد: 45 – السنة: 1980م، الصفحات: من 21 على 27، وهو عنصر من العناصر التي شاركت في تنظيم عملية الفرار إلى جانب الرقيبين الأوليين: محمد أعواشرية وعبد الرحمان بن سالم.



عبد الرحمان بن سالم قائد الفيلق الثاني الميداني أواخر مارس 1956م وبطل عملية البطيحة

المصدر الثاني: عبارة عن مقتطفات صغناها من كتاب: منابع التحرير للعقيد: عبد الرزاق بوحارة الذي أعطى للموضوع قدرا من الأهمية وبأسلوب روائي جمع فيه بين السّرد والتحقيق والنّقد، "وذكر بأن الذي حمله على هذا الاستطراد هو إلمامه الكامل بتفاصيل العملية لأنه حظي – حسب تعبيره – بالاطلاع على حيثياتها من طرف عبد الرحمان بن سالم الذي لعب الدور الرئيسي إلى جانب الشهيد: محمد أعواشرية – مهندس العملية – ومن سُواغ رابح أحد الجنود المشاركين في عملية الفرار"(1).

المصدر الثالث: أما المصدر الثالث في الموضوع، فهي مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري الذي يقول: "بأنه مر ليلة تنفيذ العملية رفقة إبراهيم طايبي عندما كانا عائدين من الأوراس على تلك الناحية ونزلا في أحد البيوتات القريبة من الثكنة وسمعا من صاحب البيت بأن المجندين الجزائريين في مركز البطيحة يتأهبون للفرار هذه الليلة للانضمام إلى جيش التحرير حيث يوجد محمود قنز ولخضر سرين وجنودهما، فواصلنا طريقنا – يقول العقيد – إلى جبل بني صالح، ومن هناك رحنا نتابع سير المعركة من موقع غير بعيد، والتي جرت بين قوات العقيد: بيجار والجنود الفارين من مركز البطيحة.

(1) منابع التحرير – للعقيد: عبد الرزاق بوحارة – الصفحتان: 152 – 161.



وقد مرت هذه العملية بعدة مراحل قبل أن يكتمل السيناريو وتنفّذ العملية:

مرحلة الاستفاقة: فحول هذه المرحلة يقول الرائد: علي بوخذير بأن محاولة الفرار كانت تلقائية، ولم تكن نتيجة الوقوع تحت تأثير العمل الدعائي الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني لإيصال صدى الثورة التحريرية لأوساط المجندين في صفوف القوات الفرنسية، فيقول: "ولكي نبدي تضامننا مع الثورة استجبنا لقرار الجبهة بمنع التدخين أسوة بجميع المواطنين، وكان هذا التصرف الذي صدر منا قد أثار شك السلطات الاستعمارية فينا، فقرّرت نقل الوحدة من عنابة إلى مركز عين الزانة"(1)، ويضيف الرائد: بوخذير بأن عمليات المداهمة للقرى والتنكيل والتعذيب للمواطنين كانت تثير في نفوسنا الألم وتعمّق في قلوبنا كراهية فرنسا فنجدُّ في البحث عن وسيلة تمكننا من الالتحاق بالثورة، وكنا كلما توصلنا إلى ربط الاتصال بالثورة، قصد تنفيذ المهمة نفاجأ بترحيلنا إلى مكان آخر فتضيع تلك الجهود ونعود إلى نقطة الصفر، فنبحث من جديد عن طريق يوصلنا إلى خلايا الثورة، لكن بعد لأي لعدم معرفتنا بالسكان، وكان معنا في الوحدة جندي برتبة رقيب يهودي الأصل كان يمعن في إذلال السكان وإهانتهم واحتقارهم فيحزّ هذا في نفوسنا ويملأ قلوبنا غيظا، لكننا لم نكن نقدر على فعل أي شيء.

غير أن ذلك كان يشحذ عزائمنا فنسعى في البحث عن طريق يوصلنا لنصرة إخواننا، وينسب بوخذير أهمّ الأدوار للرقيب الأول: ابن سالم وله شخصيا، أما محمد أعواشرية الذي يصفه بالجندي المنزوي على نفسه فالفضل يعود إليهما في إيقاظ الوعي الوطني والحسّ الثوري لديه، يقول الرائد: بوخذير: "وكنا كلما اقتربنا من الهدف وتمكنا من تمتين علاقاتنا بالثورة صدر الأمر بترحيلنا، وهكذا وبموجب عمليات الترحيل هذه تم نقلنا إلى عين الكبيرة قرب – سوق أهراس – فجدّدنا المحاولة هناك دون أن نفقد الأمل، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنا من كسب ثقة

(1) مجلة أول نوفمبر، العدد 46 الصفحة: 80/21 تصريح الرائد: علي بوخذير للمجلة.

أحد المواطنين القاطنين قرب المركز، وعندما كنّا بصدد تنفيذ المخطط فرّ أحد الجنود من وحدة الكويف واسمه – بكّاي – والتحق بالثورة، فقامت القوات الفرنسية على إثرها بحملة ترويع للسكان، فألقت القبض على ثلاثة مواطنين من أسرة واحدة فعذّبوا ونكّل بهم بدعوى أنهم هم الذين وفّروا للجندي الفارّ فرصة الهروب، وفي أواخر شهر جانفي 1956م تم تحويل الوحدة إلى مركز البطيحة التي تبعد عن مدينة سوق أهراس بحوالي 7 كلم، وفي هذا المركز تم الاتصال بالثورة مجدّدا وتبادنا الرسائل أكدنا فيها للمسؤولين على الثورة في الجهة عزمنا على الفرار، فكانت الإجابة: "إذا كانت رغبتكم صادقة فما عليكم إلا أن تبرهنوا على ذلك".

حديث الرائد بوخذير يشير كله إلى أن الاستجابة كانت تلقائية نتيجة دوافع نفسية وأحاسيس داخلية نابعة في مجملها عن روح التضامن والتعاطف مع السكان، وتختلف حدّتها بين شخص وآخر، وقد ساهم الاستعمار بغطرسته وإهاناته للسكان بتغذيتها.

ويشارك العقيد بوحارة الرائد: بوخذير إلى أن الاستعداد للقيام بالمغامرة كان تلقائيا عند أغلب المجندين الجزائريين في صفوف القوات الفرنسية.

وقد بدأت بوادر الاستفاقة حسب العقيد: بوحارة – وهم بالهند الصينية "عندما راحوا يتساءلون في نهاية المطاف، ما الفائدة من مشاركتهم في حرب ليست حرب بلادهم، حرب تدور رحاها في أمصار بعيدة، وكانوا يتساءلون بصفة خاصة أليس من الأجدر أن يتموقعوا في الجهة المقابلة – أي إلى جانب الوطنيين الفيتناميين"(1).

هذا الشعور يكون العقيد: بوحارة قد استخلصه من أحاديث جرت بينه وبين عناصر شاركت في حرب الفيتنام إلى جانب القوات الفرنسية.

---

(1) منابع التحرير للعقيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 154.

وهناك عوامل أخرى ساهمت في إيقاظ الوعي الوطني لدى المجندين الجزائريين، ومنها تلك المعاملة القاسية التي كانوا يعاملون بها رغم التضحيات التي كانوا يبذلونها، "ففي معركة ديان بيان فو الشهيرة قرّر أحد القادة إعدام عدد من الرّماة الجزائريين بذريعة تحمّلهم مسؤولية فشل هجوم معاكس ضد أحد المواقع القريبة «للفيات»" "مع أن عناصر اللفيف الأجنبي هم الذين فرّوا من المعركة خلال الهجوم المضاد ولم يتعرضوا لأية عقوبة لأنهم من جنس خاص[1]... وهكذا يجد المتطوعون الجزائريون الذين لجأوا إلى حرفة السلاح في الجيش الفرنسي بسبب الاحتياج يجدون أنفسهم في نزاع مع الضمير لكنهم حسب تعبير العقيد: بوحارة يلجأون في النهاية إلى الإذعان للأمر الواقع على أمل أن يأتي يوم يقوم فيه وطنيّون في الجزائر بمثل ما يفعله الفيتناميون في الهند الصينية"[2].

كانت هذه نظرة السيد: بوحارة، وخلاصتها أن هؤلاء المجندين الجزائريين أعوزتهم الحاجة فلجأو إلى حرفة الاسترزاق عن طريق التطوع في الجيش الفرنسي فزجّ بهم في حرب لم تعرف القوات الفرنسية منذ الحرب العالمية الثانية هزيمة أشنع منها، وكان للجزائرين النصيب الأوفر فيها باعتبارهم غنيمة حرب لم يكلفوا فرنسا شيئا، - على حدّ تعبير أحد قادتها - فاستيقظ في نفوسهم الحسّ الوطني عندما وجدوا أنفسهم في مواجهة شعب ضعيف يتحدى قوّة استعمارية جبّارة، وظل مصرّا رغم التضحيات على انتزاع حريته المسلوبة مهما بلغت الخسائر، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مضطرين للإذعان مجبرين على تنفيذ الأوامر الصادرة عن السلطة العسكرية التي لا تقبل إلا بالإعتقاد بما تعتقده هي.

وبعد الهزيمة المذلّة للقوات الفرنسية في الفيتنام، قامت بنقل ما تبقى من تلك الوحدات إلى الجزائر لتشن حربا شرسة ضد شعب أعزل لا يملك من أسباب القوة إلا الإيمان بعدالة قضيته والإصرار على استيرداد حقه، بعض عناصر هذه الوحدات

(1) (3) منابع التحرير للعقيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 160.

هم بقايا متطوعون جزائريون دفعت بهم الفاقة إلى حمل السلاح، لكنهم وجدوا أنفسهم هذه المرة في مواجهة بني جنسهم ملزمين بفعل الأوامر العسكرية بالمشاركة في كل العمليات، مهما كان طابعها ضد مواطنيهم، ومن الطبيعي أن تثير هذه السلوكات الحميّة القومية والشعور بالانتماء في نفوس هؤلاء المجندين وحول هذه النقطة يقول العقيد بوحارة: "وجد هؤلاء الرماة الذين ينتمون أصلا إلى الفئات المحرومة أنفسهم بصفة طبيعية في صف المجاهدين"(1).

ومهما يكن الأمر فإن مشاركة هؤلاء المتطوعين في حروب ضد شعوب مقهورة مثل شعبهم سوف يثير في نفوسهم كثيرا من المرارة ويدفع بهم للبحث عن أنفسهم وتحديد موقعهم ومعرفة عدوّهم الحقيقي، ويظل الكثير منهم يبحث عن طريق يوصله إلى الجهة الأخرى حيث يجب أن يكون.

وينظر العقيد: الطاهر الزبيري إلى هذه المسألة من زاوية أخرى، فهو يرى أن مساعي جيش التحرير الوطني لاستقطاب المجنّدين الجزائريين في صفوف القوات الفرنسية هي التي أيقظت الوعي الوطني والضمير القومي لدى المجندين الجزائريين فحسب العقيد: الزبيري فإن المجاهدين "قد اعتمدوا في سعيهم للتأثير على المجندين في الجيش الفرنسي على أسلوب الترغيب والترهيب، فكانوا يهدّدونهم بالموت إن استمّروا في الوقوف ضد إرادة شعبهم تارة، ويعدونهم بمنحهم رتبا أعلى من الرتب التي تمنحهم إياها فرنسا خاصة بعد صدور قانون فرنسي يدعى La Loi – Cadre والذي يفتح المجال للمجندين الجزائريين لاعتلاء رتب قيادية في الجيش، ومع ذلك فرّ الكثير من الضباط والجنود الجزائريين من الجيش الفرنسي كأفراد أو كمجموعات صغيرة والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني"(2).

---

(1) منابع التحرير للعقيد: بوحارة، الصفحة: 155.

(2) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحتان: 135 – 136.



خطة إخلاء المركز وتدميره:

قد لا تكفي عملية الفرار الجماعية من قبل المجندين الجزائريين إشفاء الغليل، بل لا بد من تدمير المركز والاستحواذ على ما أمكن من السلاح والمعداة الحربية خلال تنفيذ العملية، هكذا كان كل من ابن سالم وأعواشرية يمنّيان أنفسهما ويسعيان إلى تحقيقه، لذلك سعيا إلى إعداد خطة عمل تقضي بتوزيع المهام وتقاسم المسؤوليات، وقد تمحورت حول نقطتين أساسيتين هما:

1) تنظيم العمل وفق إجراءات سرية ودقيقة داخل الثكنة، وقد أسندت للسيد: بوخذير.

2) ربط الاتصال وتنظيم العلاقة مع الخارج، وقد أوكلت المهمة إلى كل من ابن سالم وأعواشرية... وهكذا وخلال فترة قصيرة من الزمن تم إقناع أكثر من 45 جنديا من الجنود الجزائريين في الثكنة أظهروا استعدادهم الكامل للعمل والتنسيق مع المجموعة المكلفة بتوعية الجنود داخل الثكنة.

وقد أخفقت الاتصالات مع الخارج أكثر من مرة، ولم تكن تجري على وتيرة منتظمة بسبب اهتزاز عامل الثقة بين العناصر المكلفة بالاتصال التي يطبع عملها التحفظ الشديد، لأن أي وشاية تكون نتيجتها الموت، وكان كل انقطاع يؤثر سلبا على نشاط مجموعة العمل في الدّاخل إلى أن تمكن الثنائي المكلف بالتنسيق مع الخارج في الأخير من الاتصال بـ/ جبار عمر – وهو من المشهود لهم بالشجاعة والبطولة في الجهة، فتعلقا بهذا الاتصال، وفي خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 1956م، قامت القوات الفرنسية بعملية تمشيط وتفتيش واسعتين بحثا عن المجاهدين، وكانت الكتيبة التي يعمل بها ابن سالم ضمن هذه القوات، دامت عملية البحث هذه مدة يومين كاملين، وقد فكّر بعض الجنود في الفرار في أثناء تواجدهم بالجبال، غير أن ابن سالم أصرّ على أن ينزل الدمار والخراب بالمركز بعد أن يستولي على ما يوجد به

من العتاد والذخيرة قبل أن يلتحق بإخوانه المجاهدين، وبعد أن تم ضبط اللمسات الأخيرة مع مفرزة من المجاهدين – علمت المجموعة فيما بعد أنها كانت تحت قيادة: السعيد لاندوشين – مهمتها الدعم والمساندة.

أعادت مجموعة العمل في الثكنة توزيع المهام من جديد قصد السيطرة على الموقف عندما تحين ساعة العمل المباشر، بحيث تكلف محمد أعواشرية بمهمة المناوبة، بينما تولى علي بوخذير (الراوي) مهمة احتواء مفاتيح المخازن، في حين يعمل ابن سالم على متابعة مجريات الأحداث في الثكنة والتنسيق بين العناصر الفاعلة في الخطة.

وقبل دقائق معدودة من بدء تنفيذ العملية وقع حادث كاد يتسبّب في إفشال العملية والكشف عن مدبّريها نتيجة خيانة أحد الحرّاس – حسب رواية بوخذير – الذي كان قد انضم إلى المجموعة، فقد سيطر عليه الخوف والهلع ولاذ بالفرار إلى قائد المجموعة لمجرد رؤيته بعض المجاهدين وهم يقتربون من المركز، واستعملت الأضواء الكاشفة، غير أن محمد أعواشرية تدخل بقوة واستطاع أن يقنع قائد المركز في الأخير بأن ما رآه الجندي هي مجموعة أحمرة كانت تتحرك في محيط الثكنة، فظن أنها "فلاقة" (مجاهدون)، فسيطر عليه الخوف ولاذ بالفرار، وبعد استطلاع قصير من قائد المركز عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي، وكان هذا سبب في تأخير تنفيذ العملية مدة ساعة تقريبا.

وبعد تغيير الحراسة حوالي الساعة التاسعة ليلا، تم توزيع الأسلحة على الجنود الذين أكدوا استعدادهم لتنفيذ المهمة لتبدأ عملية التخريب الفعلي للمركز وإعدام الجنود الفرنسيين والخونة من الجنود المتطوّعين، وقد استغرقت العملية حسب الراوي حوالي ثلاث ساعات.

الغنائم: كان بمركز البطّيحة – حسب تقدير علي بوخذير – كتيبة من الرّماة يبلغ عدد أفرادها 130 جنديّا من بينهم 105 جزائريين والباقي فرنسيّين، وقد أعدم على

الفور عشرين جنديّا فرنسيّا وجرح اثنان واختفيا وفرّ اثنان مع الجنود الجزائريين، كما أعدم جندي جزائري كان يعمل في جهاز الإرسال بسبب تبليغه للمراكز المجاورة بما حدث للمركز، وقد تمكّن 105 جندي جزائري من الالتحاق بالثورة، بالإضافة إلى جنديين فرنسين أعدما فيما بعد، وهذا صبيحة يوم 9 مارس 1956م.

وقد تمثلت الغنائم في 200 قطعة سلاح نوع "قارة" و130 قطعة نوع "طومسون" و70 مسدس رشاش و6 مدافع هاون عيار 80مم و12 مدفع رشاش "فامبار" و9 بازوكا و10 صناديق من القذائف و40 ألف خرطوشة، وما بين 7 إلى 8 جهاز إرسال واستقبال، وقد تم نقل هذه الغنائم بواسطة 48 بغلا من بينهم 8 تابعين للمركز، بينما جمعت الأخرى من القرى المجاورة... وبعد أن أتى الجنود على تخريب المركز كليّة اتجهوا نحو جبل "دهوارا" أين تم توزيع قطع الأسلحة الزائدة.

ملاحقة القوات الفرنسية للجنود الفارين:

ويستطرد الرائد بوخذير فيقول: بأنه وبمجرّد إشعار قيادة العدو بالناحية بما حدث لمركز البطيحة حتى تحركت القوات الفرنسية من كل ناحية وبأعداد هائلة منذ مطلع فجر يوم 9 مارس تاريخ تنفيذ العملية مدعومة بالطائرات وبالدّبابات وبمدفعية الميدان، وتمكّنت من تحديد نقاط تمركز الجنود الجزائرين، حاولت قوات المظليين للعقيد: "بيجار" اقتحام مواقع الجنود الجزائرين، غير أن هؤلاء الجنود كانوا في وضعية استعداد كاملة للتصدي وللمواجهة، إذ لا تنقصهم الخبرة الميدانية ولا إرادة القتال، وكانوا يعرفون مصيرهم في حالة القبض عليهم أحياء، فكانت الاشتباكات تجري متقطعة أحيانا في شكل مناوشات ثم يحتدم القتال فتتحول إلى معارك ضارية مع مظليي العقيد: "بيجار"، وخلال المناوشات الجانبية تمكن محمد أعواشرية مع مجموعة من الجنود من الخروج من الطوق، وظل ابن سالم يقود المعركة مع بقية الجنود... ويضيف الرائد بوخذير بأنه وبعد

أربعة أيّام من المناوشات المتقطّعة ومحاولات فاشلة للخروج من الطوق، اتجهنا نحو حمام "النبايل"، وهناك خضنا قتالا ضاريا ضد قوات العدو وكنا مصّرين على مواصلة المعركة إلى أن يستشهد آخر جندي منّا.

وبعد قتال مرير تظاهرنا بالتوجه إلى مركز حمام النبايل بنية الاستسلام نتيجة الإرهاق (بعد أربعة أيام من المعارك المتواصلة)، وعندما اقتربنا من المركز تسلّلنا عبر وادي يؤدّي إلى جبل: "قرين" فأحاط بنا العدو مرة أخرى وضرب حولنا حصارا شديدا، وهنا أمر ابن سالم بالقيام بهجوم خاطف على المركز لتضليل القوات المحاصرة، فأحدثنا بذلك ثغرة في الطوق المضروب حولنا نتيجة تحرّك القوات المحيطة بنا بهدف النّجدة، فخرجنا في اتجاه جبل: "سردون"، وهناك التقينا بجيش التحرير الوطني بقيادة الشهيد: أشريط لزهر.

وممن تناول الموضوع كذلك (فرار مركّز البطيحة) العقيد: بوحارة في كتابه: منابع التحرير، جمع فيه بين السرد والنقد والتحليل والتحقيق، وقد توسّع في هذه الرواية لأنه حسبه (كان قد حظي بالإطلاع على حيثياتها الدقيقة من طرف عبد الرحمان بن سالم وسواغ رابح)[1]، فالأول هو المخطط لهذه العملية وأحد بطليها مما يحمل على الاعتقاد بأن المعلومات التي سوف يدلي بها تشكّل مصدرا هامّا من المصادر التي يجب أن تحظى بالاهتمام والمعوّل عليها، غير أن حيثيات هذه العملية كما أسماها لا تتفق مع ما جاء في تصريح الرائد: بوخذير إلا من حيث الإطار الزماني والمكاني، ويعتبر بوخذير شاهد على العملية ومشارك في أحداثها.

فعن العناصر المسؤولة عن تنظيم العملية لم يرد عند العقيد: بوحارة اسم علي بوخذير سوى أنه أحد الجنود الفارين من المركز بعد أن ذكر أسماء عدة جنود قبله من بينهم: يوسف الأطرش، الأخضر وارتسي، رابح سواغ، وعلي بوغدير أو بوخدير.

(1) منابع التحرير للعقيد: عبد الرزاق بوحارة، الصفحة: 152.



أما عن الإشارة المتفّق عليها مع مفرزة من جند جيش التحرير الوطني فيختلف مع بوخذير كذلك، ويورد رواية أخرى، وهي أن الذي نبّه قائد المركز هو أحد الجنود المكلفين بخدمته، حيث كان يقوم هذا الجندي بجمع ثياب كانت معلقة فاستعمل مصباحا يدويا فاعتبر جنود جيش التحرير الوطني ذلك إيذانا بالدخول على الثكنة، وأن الذي تولى إقناع الضابط بأن الأمر عادي، وليس هناك ما يدعو إلى القلق وأكد له أن الأشباح التي تراءت للجندي هي مجرد أحمرة اعتادت التحرك في محيط المركز هو عبد الرحمن بن سالم وليس محمد أعواشرية، كما ورد عند بوخذير، ويختلف عنه كذلك في الغنائم من المعداة القتالية، فكانت عنده كالتالي:

150 بندقية حربية (دون تحديد للنوعية)، 50 مسدس رشاش، 11 رشاش... ومدافع هاون وعدد من قطع البازوكا ومسدّسات آلية (دون ذكر للعدد) وعدد من صناديق الذخيرة (دون الإشارة إلى الكمية).

وعن ملاحقة قوات العقيد: "بيجار" للفارين من المركز، فقد اكتفى بإعطاء مجموعة من التصوّرات العامة تتحدث عن القدرات القتالية لدى الطّرفين وعن معرفة كل طرف بإمكانات الطرف الآخر، وعزم العقيد: بيجار على القضاء على هؤلاء المتمرّدين الذين تلقوا تكوينا عسكريّا جيّدا واكتسبوا تجربة قتالية ممتازة في حرب الفيتنام.

ولم يرد عند السيد: بوحارة ذكر للأماكن التي جرت فيها المعارك ولا عن مدتها ولا عن الخسائر التي لحقت بأفراد الوحدة خاصة.

إن ما يميز حديث العقيد: بوحارة هي تلك التحاليل الموضوعية لنفسيات المقاتلين الذين تأثروا أيّما تأثر بحرب الفيتنام وخرجوا منها مهزومين عسكريا محبطين نفسيّا، لكنهم عرفوا خلالها معنى الوطنية وقيمة الوطن، ولاحظوا مدى إصرار الوطنيين الفيتناميين على استرجاع كرامتهم، فاعتبروا منهم ذلك مروءة لأنهم

يقاتلون من أجل تحرير أرض هي أرضهم ويموتون من أجل وطن هو وطنهم، فشعروا أثناءها بالخزي والذل لأنهم يساندون قوة طاغية تعمل على استعباد الشعوب وتسعى إلى قهرها ولا يجنون في النهاية سوء العار وبئس القرار... هذه التصورات كانت تثير حيرة وقلق المجندين أكثر عندما وجدوا أنفسهم في مواجهة دعاة الاستقلال وأنصار الحرية في وطنهم ويدعمون قوات تقتل وتشرّد وتنتهك وتدوس أعراض مواطنيهم أمام أعينهم وهم ملزمون بتطبيق القوانين وقواعد الانضباط السّارية والمشاركة في حرب قذرة تشنّها فرنسا ضد مواطنيهم.

وممن تعرّض لموضوع قرار مركز البطّيحة كذلك العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته بصفته شاهد عيان لما حدث، وإن لم يتوسع في الموضوع ويدلي بتفاصيل وافية تكشف عن جوانب أخرى من الموضوع... فالعقيد الزبيري ينسب العملية للجنديين الجزائريين ابن سالم عبد الرحمان وأعواشرية محمد، وكانا برتبة رقيب أول، فهما اللذان سعيا في تحضير عملية الهروب من الثكنة مستغلين – حسبه – غياب مسؤول الوحدة الذي كان يقضي ليالي السّمر في سوق أهراس – وهذا الكلام يناقض ما جاء عند كل من بوخذير وبوحارة – ويضيف العقيد الزبيري بأن العملية لم تكن تعني في البداية سوى أربعة عشر مجنّدا جزائريا، غير أن أخبار العملية سرت بين المجندين بسرعة مما جعل كتيبة كاملة من المجندين تفرّ بكامل عتادها وعدّتها في حالة من الفوضى وتلجأ إلى الجبل... عددهم الكبير مكّن الاستعمار من اكتشاف مواقعهم فأرسل إليهم على الفور الضابط: بيجار قوات ضخمة من المظليّين مدعومة بالطائرات والدّبابات لمطاردتهم وتمكنوا من اللحاق بهم فقتلوا وأسروا، ولم ينج من عملية المطاردة سوى 45 عسكريّا، ويعتبر العملية بأنها ضربة قاسية للسياسة الفرنسية، ويقول في الأخير بأنه لم يكن هو وصاحبه إبراهيم طائبي بعيدين عن المكان، حيث راحا يراقبان سير المعركة[1].

(1) مذكرات العقيد: الزبيري، الصفحتان: 136 – 137.

هذا التباين:

هذا التباين في الأقوال والاختلاف في التصريحات والغلوّ الفاحش، وإدخال الذاتية في الموضوع وعدم التجرّد من العاطفة، والأنا، والإنية تكاد تطغي على مجمل الأحداث التي جرت خلال الثورة، مما يحمل القارئ على التشكيك في كل ما يأتي به الروّاة، بالرغم من صدورها أحيانا عن أشخاص يعتبرون أطرافا في العملية أو شهود عيان أو كانوا قد سمعوها من أشخاص ثقات كانوا أبطال العملية وصانعوا الحدث مثل: عملية البطيحة هذه، فقلّة التدوين – بسبب الأمية السائدة – أضاع كثيرا من الحقائق، وفتح بابا للتزوير والتزييف وتقمّص الأحداث طلبا للشهرة من قبل بعض الأشخاص، وهذا وحده ما جعلنا نعزف عن الكتابة عن الكمائن والمعارك خلال الثورة، مع أنّنا مقتنعين تماما بأنها كانت الوقود الذي كان يدير محرك الثورة ويصنع الحدث.

استسلام: علي حنبلي

ويمثل الوجه الآخر من عمليات الفرار هذه - لكن في الاتجاه المعاكس - النقيب: علي حنبلي الذي استسلم للقوات الفرنسية بتاريخ 21 مارس 1959م بالحدود الشرقية ومعه 200 جندي حسب المصادر الجزائرية و156 جندي حسب المصادر الفرنسية.

"يؤكد العقيد: بوحارة بأن استسلام الحنبلي جاء بعد أزمة تسيير أدت إلى تدهور الأوضاع على الحدود الشرقية (التونسية) وصارت القيادة غير قادرة على فرض سلطتها على قوات الحدود وأصبحت الفوضى السائدة مصدرا من مصادر القلق... انسحب الحنبلي – وهو قائد مقاتل محبوب من قبل جنده لجرأته وجسارته إلى جبل: سيدي أحمد، وأظهر تمرّدا كليّا على قادته... وقد كانت له سوابق في مجال الانضباط... سجن بسببها من قبل مسؤولي قيادة العمليات الحربية... لكن هذه

القيادة أفرجت عنه فيما بعد بهدف تجنيده ضد العقداء الذين اتّهموه بالتآمر وتمكينه بذلك من الثأر فرفض الدخول في هذه العملية مصرّحا بأن له حسابات سيصفيها مع هؤلاء وأولئك على حدّ سواء"[1].

ومما يستخلص من حديث العقيد: بوحارة، أن ما أقدم عليه النقيب: الحنبلي كان نتيجة تراكم حسابات قديمة بينه وبين بعض القادة، قد يكون سببها المباشر ما أشيع فيما بعد، بأن السيد: كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة كان قد ألزمه عبور الخطين المكهربين لدعم الكفاح المسلّح في الداخل، وكان الحنبلي يرى أن حظوظ النجاح ضئيلة وأن عملية العبور سوف تكون انتحارا فرفض المجازفة، فلما ألحّ عليه رفض، وبسرعة تحوّل الرفض إلى تمرّد معلن فتحصّن الحنبلي بجبل: سيدي أحمد على الحدود الشرقية ضمن المنطقة الثالثة من القاعدة الشرقية، ويقول العقيد الطاهر الزبيري: "حاولت الاتصال بالحنبلي قصد إقناعه بالإنضمام إلى صفوف القاعدة الشرقية أو العودة إلى الولاية الأولى، وذكرته بصداقتنا أيام الصّغر لكن بدون جدوى، حيث استطاع تجميع عدد من المجاهدين المتمرّدين والغاضبين على قادتهم حتى كاد عددهم يبلغ فيلقا كاملا (600 جندي)"[2].

وقد حاول محمّدي السعيد بصفته قائد أركان استمالته، فكان يعطيهم المؤونة والألبسة والمنح للجنود، لكن ذلك لم يثنه عن عزمه في تصفية حساباته مع هؤلاء وأولئك حسب تعبير بوحارة (المرجع السابق) ودخل في اشتباكات مسلحة مع جيش التحرير وحتى مع الحرس الوطني التونسي حسب العقيد الزبيري "واشتكت السلطات التونسية من تجاوزات جيش الحنبلي الذي كان يبتز المواطنين التونسيين أموالهم فكان يستولي على المؤن والأموال والمواشي فشكّل العقيد: محمدي السعيد

(1) مناب التحرير — العقيد: بوحارة، الصفحة: 207.
(2) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري الصفحة: 210.

(سي ناصر) وحدات مسلحة من مدارس التدريب في تونس بـ/ قرن الحلفاء / ملاق/ ومدرسة التلغيم معزّزة بالأسلحة الثقيلة بعدما يئس من إمكانية إعادة دمج هذا الفيلق داخل نظام جيش التحرير الوطني بعد عدة محاولات، فقامت هذه الوحدات بدكّ معاقله فتشتّت جنوده وهرب على إثره إلى قوات الاستعمار رفقة عدد من الجنود وذلك قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس 16 ديسمبر 1959م"[1]، وهذا التاريخ الذي يحدّده العقيد الزبيري بعيد عن تاريخ الاستسلام الفعلي للنقيب: الحنبلي في 21 مارس 1959م، غير أن وقائع العملية وحيثياتها ونتائجها نجدها أكثر وضوحا وأكثر دقة ربّما في شهادة الرائد: عز الدين (أزراري) التي أوردها بوحارة في منابع التحرير، حيث يعلق الرائد عز الدين على الحدث فيقول: "كان ينبغي أن لا تعاد قضية علي حنبلي الذي كان قد رفض الخضوع لأوامر كريم بلقاسم والتجأ في نهاية سنة 1958م إلى جبال: "هرابة" و"سيدي أحمد" على الحدود الجزائرية التونسية، لم يتمكن الهجوم الذي قاده سي ناصر في جانفي 1959م بدعم من الجنود التونسيين أن يخرجه من المنطقة التي كان يتحصن بها، لكنه في شهر مارس حوصر الحنبلي من جديد، ولكي يفلت من ملاحقيه استسلم للفرقة الثالثة للخيالة"[2].

إن عملية استسلام الحنبلي على رأس كتيبة من المجاهدين، بعد أزمة نفسية وعصبية خطيرة – حسب تعبير العقيد: زرقيني – لم تكن مجرد حدث عابر اعتاد عليه "الفلاقة" كما جاء في الروبورتاج المسجّل ساعة استسلام هذه الكتيبة، إذ أن تحوّل ما يقارب من مئتي جندي دفعة واحدة إلى صفوف العدو الذي سوف يستغل جميع الخبرات التي يتوفّرون عليها في التصدّي وملاحقة جنود جيش التحرير الوطني الذي يفترض فيهم أنهم يعرفون كثيرا عن تحركاته عن تسليحه عن مواقعه المفضّلة وعن إرادته القتالية، وسوف يكون لهم تأثير بالغ الخطورة في المنطقة التي

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري الصفحة: 210.

(2) منابع التحرير للعقيد: بوحارة، الصفحتان: 207 – 208.

يتمركزون بها، ويذكر أن جيش الحنبلي الذي قارب تعداده 600 جندي لم يستسلم كله بل استسلم جزء منه حوالي 200 جندي حسب المصادر الجزائرية، بينما سلم بقية الجنود أنفسهم لوحدات جيش التحرير الوطني.

هل كان لاستسلام الحنبلي علاقة بـ/ سلم الشجعان:

أرادت سلطة الاحتلال التشهير بعملية الاستسلام هذه لتحقيق هدف مزدوج، فأدرجتها ضمن مشروع الرئيس: دوغول، المصطلح على تسميته بـ/ سلم الشجعان واعتبرت هذا الاستسلام تجاوبا مع المشروع لتجعل منه حافزا ومثيرا يدفع بعناصر أخرى من ضباط وجنود جيش التحرير الوطني ممن لم تتضح لهم فكرة هذا المشروع لترتمي بدورها في أحضان سلطات الاحتلال.

ومهما تكن الدوافع التي جعلت الحنبلي يستسلم لعدوّه، فلا علاقة لها بسلم الشجعان بالنظر إلى عدة حالات عرفت عن الحنبليّ، منها – حسب ما نقل عنه بوحارة أنه كان: * قليل الانضباط، * زجّ به في السجن ثم أفرج عنه بهدف استغلاله ضد أطراف أخرى، * يصرح بنفسه بأن له حسابات سيصفيها مع هؤلاء وأولئك...

وعندما لم يجد نفسه في وضع جيّد يسمح له بتصفية هذه الحسابات مع خصوم هم قادته، كما يبدو، وأمام الضغوطات القوية التي كان يتعرض لها من قبل وحدات جيش التحرير الوطني والحرس الوطني التونسي، اختار التضحية بالشرف العسكري وبالقناعة التي كان يحارب من أجلها على الاستسلام لقيادة جيش التحرير الوطني التي سوف تحاكمه بلا شك، وارتمى في أحضان عدوه... غير أن صحيفة "لوموند" الفرنسية التي كانت قد نشرت الخبر "لم تلبث أن نبّهت قراءها وجزءا من الرأي العام الفرنسي بأن النقيب الحنبلي استسلم مكرها مثلما فعل عجول قبل حوالي ثلاث سنوات"(1).

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 553.

نهاية الحنبلي:

اختلفت المراجع المعتمدة التي تناولت عملية الاستسلام حول النهاية المأساوية للنقيب: الحنبلي، فالعقيد الزبيري يقول في مذكراته: "لكن الحنبلي لم تهن عليه نفسه، فبعد أن كان مجاهدا في جيش التحرير الوطني أصبح خائنا في جيش الاحتلال فقرّر التّوبة والعودة مع مجموعة من الحركى ظنّا منه أنه استطاع إقناعهم بالالتحاق بالمجاهدين، وفي الليلة التي قرّروا فيها الهرب إلى الجبال قام الحركى بقتله وإبلاغ الفرنسيين عن محاولته للرجوع مجدّدا للثورة"(1).

غير أن للرائد: عز الدين رأيا آخر، فهو يصرّح بأن فرنسا أرادت أن تستغل هذا الانضمام فراح جنودها يتجولون بالحنبلي في الأسواق وفي التجمعات (السكانية) ويقولون له: تكلم مع الشعب وقل له لماذا تركت جيش التحرير، لكنه بالرغم من أخطائه كان يصرح بالعربية قائلا: "أنا قرد لا تستمعوا إلي لقد خنت أنا خائن للثورة! الفرنسيون يستعملونني ويهزءون منكم وكان حراسه الشرسون يشبعونه ضربا بالعصي، فلما علموا أن الحنبلي لا يفيدهم في شيء قتلوه"(2).

تجدد هجمات شال على الجهة الشرقية

بعد الانتهاء من عمليات جبال الحضنة غرب الأوراس التي كانت في الواقع امتدادًا لعملية "التوأمان" القبائل الصغرى والكبرى، والتي شملت كامل تراب الولاية الثالثة، وقد خصّها دوغول بزيارة خاصة حتى يطلع عن كثب على نشاط قواته، وقد علق على هذه الحملة بقوله: "وقد بدأت الحملة بتسرّب عميق مفاجئ في

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 210.

(2) منابع التحرير العقيد بوحارة، الصفحة: 208.

هضبة الحضنة، حيث كان ثوار منطقتي القبائل ينتقلون من قمة إلى قمة ومن دار إلى دار، ومن غابة إلى غابة ويتصلون بالثوار الكامنين في جبال الأوراس وفي جبال النمامشة، وبهذه العملية أصبحت قلعة القبائل ضمن المعركة"[1].

هذا الوصف المجمل لحركة الثوار في الجبال من قبل الرئيس: دوغول مؤشر على أن الرئيس يولي هذه العمليات أهمية كبرى ويعلق عليها آماله، وفي اعتقاده أن الثورة ستنهار بتحطم المقاومة في الداخل، فقد كان دوغول يقيم الأوضاع بنفسه، ويستمع إلى انشغالات الضباط وقادة العمليات في الميدان، ويطّلع بانتظام على التقارير التي ترد إليه من ساحات المعارك، بعض هذه التقارير لا تخفي الفشل المحتمل لهذه الحملة وتبدي معارضة صريحة مدعومة بحجج واضحة تؤكد عدم جدوى هذه الحملة، غير أن للرئيس: دوغول رأيا آخر، ومن ضمن هذه التقارير، تقرير العقيد: بيجار الموجه إلى الجنرال – شال – جاء فيه على الخصوص: مخططكم لا يمكن أن يكتب له النجاح لأسباب كثيرة منها: إننا نسير أربع كلم في الساعة، بينما يقطع الجزائريون سبع كلم/ سا، وفي هذه الحالة سيظل اللحاق بهم من باب المستحيلات، ثم أن كثرة السيارات والدّبابات تعرقل الجيش وتعوقه في سرعة التنقل، بالإضافة إلى أننا نخصّص لحراستها حوالي مائة ألف جندي من بين النّصف مليون عسكري المعبئين لإنجاح هذا المخطط"[2] وللعقيد: غادر رأي مماثل فهو يرى أن المخطط مصيره الفشل ويختم تقريره حول العمليات بقوله: "ما فائدة الطائرات والدبابات في محاربة مقاومين مدرّبين على حرب العصابات ويختفون في الأحراش ووراء الصخور في الجبال؟ إنني أطرح هذا السؤال وأنا أعلم أن الطيران الفرنسي يقوم كل يوم بثلاثمائة عملية"[3].

---

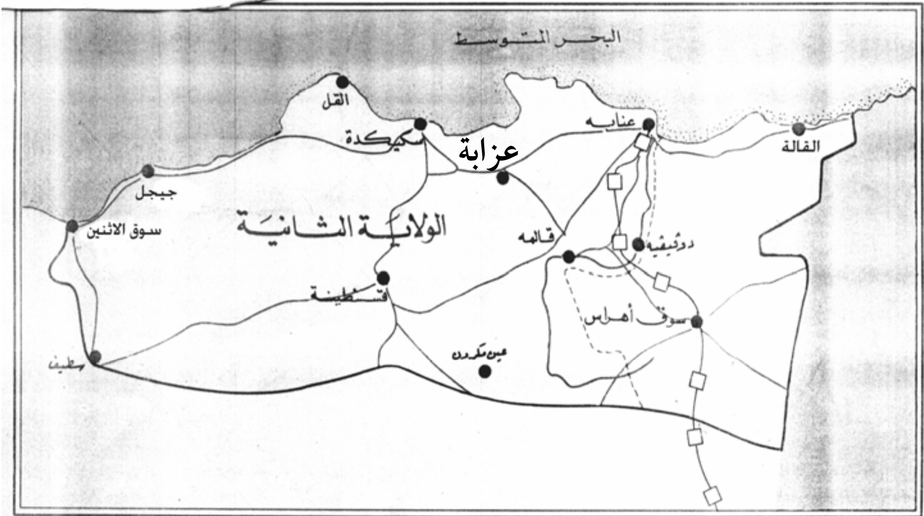
(1) (2) مذكرات الجنرال: دوغول – أمل – الصفحة: 83.

(3) تاريخ الجزائر المعاصر للدكتور: العربي الزبيري – الجزء الثاني – الصفحة: 132 – الهامش.

عملية الأحجار الكريمة ضد الولاية الثانية:

انطلقت هذه العملية خلال شهر نوفمبر سنة 1959م، بعد الانتهاء من عملية تمشيط جبال الحضنة، واستمرت مدة شهرين كاملين، وقد استهدفت عملية الأحجار الكريمة هذه جبال جيجل، والقل، وإيدوغ ثم توسعت لتشمل جميع تراب الولاية الثانية بعد أن اعتقدت القوات الاستعمارية أنها أرغمت المجاهدين على الخروج من قواعدهم بوسط الجبال والغابات لتقوم بمطاردتهم خارج المواقع التي كانوا يحتمون بها، وقد شارك في عملية الأحجار الكريمة أكثر من خمسين ألف جندي من نخبة الجيش الفرنسي، وقد تبنّت خلال هذه العملية المسح الشامل لتراب الولاية الثانية، وهو الأسلوب نفسه المستمد من استراتيجية واضحة تم التخطيط لها قبل الشروع في تطبيق برنامج: شال المدعوم من قبل الرئيس: دوغول، ويقوم على فكرة ثابتة مفادها أن المجاهدين يعتمدون في نشاطهم على حليفين طبيعيين وهما: (الليل، الجبل)، فوضع المخطط على هذا الأساس وهو مزاحمة الثوار وإبعادهم عن حليفيهم الطبيعيين، عن طريق الإنزال الجوي لفصائل من الكومندوس فوق القمم ووسط الغابات والأحراش حيث يتمركز المجاهدون عادة والمكوث بهذه الأماكن مدة من الوقت تمنع المجاهدين من العودة إليها، وقد يضطرهم هذا إلى الخروج إلى أماكن أخرى حيث تنتشر القوات الفرنسية بكثافة لتتم مطاردتهم أو التصادم معهم، ولما لم تكن مواجهة هذه القوات الكثيفة المعززة بالدبابات وبمدفعية الميدان والمدعومة بطائرات حربية لا تكفّ عن التحليق والإغارة، لما لم تكن مجدية، فقد تبنت قيادات الثورة بدورها استراتيجية حربية مغايرة قصد التقليل من الخسائر في الأرواح ما أمكن، وذلك بتوزيع الكتائب إلى مجموعات وإعادة الإنتشار في أماكن لا تحوم حولها الشبهة وأخلت المراكز الرئيسية، وأعطت الأوامر للمجاهدين بعدم المواجهة إلا عند الضرورة القصوى، والاكتفاء بمناوشة الثكنات المعزولة وأبراج المراقبة والدرك والشرطة لتأكيد استمرارية الثورة وامتداد المقاومة.

لم يستفد دوغول من الوقفة التقييمية التي دفعت به إلى الاعتراف بأن لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر والاعتقاد بغير ذلك لا يعدو أن يكون بكل بساطة ضرب من الجنون"[1]. وقد صدر هذا الاعتراف عن الرئيس: دوغول شخصيا تضمنته رسالة كان قد بعث بها إلى قائد أركانه بتاريخ 26 ديسمبر 1959م (المرجع السابق)، وفي خضم الحملة العنيفة على الولاية الثانية، حل بها دوغول كما فعل في القبائل وفي الونشريس، ليشعر جنوده بخطورة المرحلة وجديّة القيادة بتصفية جيوب المقاومة وقرب النّصر على من ظل يصفهم بالمتمردين، وهذه الزيارات تشجيع من الرئيس: دوغول لجنوده وتحفيز لهم على الاستمرار في القتال ومواجهة التحديات وقد عقّب الرئيس: دوغول على هذه الزيارة بكلمة موجزة سجلت حضوره في الميدان وخلدت شجاعة الجندي الجزائري، عندما أعلن بأن "بقايا هذا الجيش (المجاهدون) تبيع نفسها بأغلى ثمن" عندما تقع في شباك الحصار المضروب على هذه الناحية من الولاية الثانية"[2].



(1) (2) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 556.



وفي شهر أفريل سنة 1960م قرّر دوغول - ولأسباب يعلمها هو - نقل صاحب أخطر مخطط - الجنرال: شال - إلى مهام أخرى ليشغل منصب قائد عام لقوات الحلفاء في أوروبا. جاء هذا القرار من الرئيس: دوغول ليؤكد الفشل النّسبي لهذه الحملة الشرسة التي كان يتصوّر بأنها ستكون الضربة القاضية، وقال عنها "كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا وتؤول أينما كان للسيطرة الأكيدة في ساحة الحرب"[1]، وكان شال في تقديره يتمتع بالكفاءة اللازمة لتحقيق هذه الغاية، ويقول: "وقبل أن يتوجّه (شال) إلى الجزائر تدارست معه خطته ووافقت عليها، وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللازمة وشنّ الهجوم تباعا على مراكز الثوار والقضاء عليها الواحد تلو الآخر والاحتفاظ بهذه الأماكن... بغية الحؤول دون إعادة استعمالها"[2]، ولا شك أن وراء هذا الإبعاد ومضات أخرى لاحت من بعيد للرئيس: دوغول، فأراد أن يبعد "شال" كما أبعد قبله "ماسو" من مواقع حسّاسة قد تعرقل مسار سياسته، إلا أن الجنرال "شال" الذي أحس بنشوة النصر بعد أن نال تزكية الرئيس من خلال رسالة التهنئة التي كان قد بعث له بها بعد مقتل كل من: عميروش وسي الحواس، وتسجيله لعدة انتصارات في الميدان قد لا يستسيغ هذا النقل المفاجئ ولو كان في الأمر ترقية.

ومهما يكن فقد وجد الجنرال "شال" من يخلفه في مهامه كقائد عام للقوات الفرنسية وفي تطبيق المشروع الذي خطط له، وزكّاه ودعّمه الرئيس – وهو الجنرال: "كريبّان" ووجه الخلاف بين "شال" و"دوغول" أن الأول يميل إلى الحل العسكري المحض ويدعو إلى الإبادة الشاملة لكل مسلم يرفض الرضوخ ولا يقبل بالانحناء، بينما يرى دوغول إمكانية تحقيق السلم المشروط

---

(1) (2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 72 – 73.

تحت الحراب (بعد الانتصار العسكري) الكامل، وقد صرح بذلك أمام جمع من الضباط في اجتماع عقده في عنابة يوم 13 ديسمبر 1960م، عندما قال: "وقد استمعوا جميعا إلى كلامي، وكنت واضحا، بحيث فهموا أن الجزائر ستتمتع بحق تقرير مصيرها، وكنت حازما، ليعلموا أنّني بوصفي رئيسهم، قد حدّدت هدفي ولن أتراجع عنه.

إن ما رأيته بأم عيني خلال خمسة أيام (من الزيارة) وما سمعته بأذني وما تغلغل في أعماق فكري، ترك لدى انطباعا واضحا عن حقيقة الوضع في الجزائر عندما سيمزّق التصويت على تقرير المصير آخر ستار قائم إن الحرب أصبحت شبه منتهية، وقد انتصرنا عسكريا، واقتصرت الحملات العسكرية على أمور تافهة، واحتلت السياسة المكان البارز... إذا كانت الطائفة المسلمة مقتنعة بأن لها ملء الحق في الاستقلال إن عاجلا أو آجلا، وكان معظم الأوروبيين عازمين على أن يحجبوه عنها مهما كلف الأمر"[1]، هذه هي الخلاصة التي توصل إليها الرئيس دوغول في الأخير.

عملية أرياج الكبرى على الأوراس:

ظلت العديد من المناطق في الأوراس – طوال الثورة – مستهدفة بواسطة حملات عسكرية ضخمة منذ عمليتي "فيرونيك" و"فيوليت" (19 - 23) جانفي 1955م، لكنها ظلت ممتنعة وكان الاجتياح محدودا والتأثير على إمكانات ومعنويات جيش التحرير الوطني ضعيفا، وظلت تظهر التحدي وتبدي العناد في كل حملة تشنها قوات الاستعمار خلال سنوات الثورة التالية.

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 107.

غير أنه وقبل أن تنطلق هذه العملية الضخمة التي خطّط لها عسكريون محترفون وقرّروا أن تكون آخر عملية بهذا الحجم بحيث تستأصل جذور الثورة من أعماقها نهائيا، وقد عبّر عن ذلك واحد من قادة الحملة الكبار العقيد: "ديكورنو" في حديث له مع الصحفيين في نهاية ديسمبر 1960م في باتنة قبيل انطلاق العملية، عندما قال: "الأوراس مهد الثورة وستكون قبرها"[1]، وقبل الشروع في تنفيذ عملية أرياج هذه تسرّبت معلومات إلى وزارة التسليح والاتصالات في الحكومة المؤقتة تؤكد عزم القوات الفرنسية على تنفيذ العملية، فأبرقت بذلك لقيادة الولاية الأولى منذ بداية شهر سبتمبر 1960م.

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 249.

وقد جرت العملية على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تمثلت في جمع المعلومات الاستخباراتية عن جيش التحرير في الولاية من حيث: التعداد، التسليح، التوزيع، المراكز، القيادة، الطبيعة الجغرافية للمنطقة.

المرحلة الثانية: وتتمثل في هجوم عسكري كاسح على مراكز تواجد وحدات جنود جيش التحرير وتشتيتها واحتلال أماكن تمركزها ومنعها من إعادة تجميع عناصرها، ومن استغلال الأماكن الحصينة التي ظلت تحتمي بها، تتخلل هذه العملية عمليات إنزال جوي للكومندوس على الهضاب وفوق القمم واستغلالها لرصد تحركات الثوار ومنعهم من الاستفادة منها، ومن الاتصال بالسكان للحصول على التموين.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في صيانة السلم – حسب تعبيرهم – وذلك بالإبقاء على الوجود العسكري داخل الغابات ووسط المراكز التي كانت قد احتلتها لمدّة تزيد عن ثلاثة أشهر لمنع الثوار من إعادة تجميع قواتهم لمواصلة القتال... ويبدو أن القوات الفرنسية جادّة في استئصال الثورة من منطقة ظلت مستعصية منذ بداية الثورة، بعد فشل حملات سابقة كانت قد شنّتها قوات الاحتلال منذ اندلاع الثورة بدءا بعمليتي: فيوليت وفيرونيك جانفي 1955م.

وقد شرعت القوات الفرنسية بتطبيق المرحلة الأولى من هذه الحملة باستعمال طائرات خاصة للاستكشاف والتصنّت مزودة بأجهزة متطورة تسمح لها بالتقاط ذبذبات جهاز الإرسال عند الاستعمال، ومعرفة مكان وجود الجهاز يعني تحديد مكان وجود القيادة، وتدمير هذا الجهاز معناه قطع الاتصال بالقيادة في الخارج ومنعها من الاستفادة من معلومات تتعلق بالتطورات العسكرية في المنطقة وبتحركات قوات الاحتلال عموما.

يمكن القول بأن هذه المرحلة، قد انتهت بخيبة أمل مخططي ومنفذي هذه العملية على السواء، فقيادة جيش التحرير الوطني تفطّنت إلى الدور الذي كانت تقوم به هذه الطائرات التي تحلق على مستوى منخفض، وفي أماكن خاصة، فامتنعت عن استعمال الراديو تماما في النهار وظلت تستعمله خلال الليل فقط وباستعمال شيفرات خاصة[1]، وعند سماع أزيز طائرات التجسس هذه توقف الاتصال على الفور، وقد تسرّبت معلومات إلى القوات الفرنسية مفادها أن مركز الولاية يضم جمعا من إطارات الولاية وأنهم يتحركون في نطاق جغرافي ضيق يمكن تحديده ومحاصرته بسهولة، فسارعت إلى تخصيص طائرة تجسس خاصة نوع 2501 – NORD، واستطاعت أن تحدد المكان بالتقريب وظلت الطائرة تحوم حوله وعلى علو منخفض جدّا أثار اندهاش المجاهدين الذين لم يتعودوا على تحليق الطائرات خلال الليل، ولعلّ بعض خيوط نجاح العملية قد لاحت لطاقم الطائرة، فانشغل بها واقترب في التحليق من مقطع صخري ضخم، فحاول القائد الارتفاع بالطائرة بسرعة، غير أن زاوية الانحراف كانت ضيقة، فارتطم بالجبل وتحطمت الطائرة، وتناثر حطامها على سفح الجبل، وبعد أيام من هذه الحادثة نشرت الصحف الفرنسية خبرًا مفاده مقتل 11 ضابطا في سلاح الجو الفرنسي، وفي الرابع من شهر أكتوبر 1960م بدأت حشود من القوات الفرنسية تتحرك نحو المعاقل المفترضة لجنود جيش التحرير الوطني في عملية غير مسبوقة أطلق عليها اسم: الحربة "أرياج"، والمؤكد أن ما سوف يحصل يكون أكثر مما كان يخطر على بال الحاج لخضر، قائد الولاية الأولى سابقا، والذي قال عندما علم ببدء مخطط شال في الناحية الغربية من الوطن "لا جديد في مخطط شال يمكن أن يؤثر علينا"... تزامن الزحف من محاور مختلفة في اتجاه مركز الولاية وبإعداد لم يسبق للمنطقة أن عرفت مثلها،

(1) مذكرات العقيد: الظاهر الزبيري، الصفحة: 249.

مصحوبة بإنزال جوي كثيف – كأنه عاصفة ثلجية – لقوات المظليين بواسطة طائرات الهيليوكبتر التي غطت سماء المنطقة فاحتلت القمم والمرتفعات والمعابر المحتملة لجيش التحرير الوطني.

كل المؤشرات تشير إلى أن جيش الاحتلال مصر على اكتساح المواقع المفترضة لجيش التحرير في كيمل، في الجبل الأزرق، في أحمر خدّو، في المحمل ولاربعاء، وفي كل مكان يتواجد فيه، وكل الدلائل تشير إلى أن زوبعة عنيفة ستهزّ الأوراس، وأن مجاهدي المنطقة صاروا بين طرفي كماشة، مهما كانت التحصينات التي تعوّدت الوحدات الاحتماء بها، ومهما أبدت من الشجاعة في مقاومة لجيش أشبه بالجراد.

بدأت هذه القوات هجومها الكاسح على المنطقة الثانية التي يتواجد بها مركز الولاية، يقود هذه المنطقة النقيب: محمد الصالح يحياوي، فكان على قيادة جيش التحرير التي حددت بالتقريب محاور الزحف لجيش العدو أن تتحرك وبسرعة للخروج من الطوق المضروب حولها، فأعطى قائد الولاية: الطاهر الزبيري أمرا بإخارج الكتائب السبعة للولاية ومعها جهاز الاتصال من الحصار المفروض عليها ونجح في ذلك بعد طمس المعالم الظاهرة للمستشفى وإغلاق الخنادق على المرضى، وتم نقل مركز الولاية على الفور من غاية كيمل إلى "إيسبذ"... هذه الحشود الكثيفة لقوات الاحتلال والتي يعتقد عموم الناس بأنها الحلف الأطلسي لم يشهد لها الأوراس مثيلا لا قبل هذه العملية ولا بعدها.

استطاعت هذه الحشود أن تهدّد كيان الثورة في منطقة ظلت تمثل عرين الأسد ولولا الخلاف الذي دب بين وحداتها لاعتبرت منطقة محرّرة من سنوات قبل الاستقلال، ونقطتا الضعف الوحيدتين عند هذه القوات – الفرنسية – تكمنان في: جهلهم بالأرض وبأساليب القتال، وقد استطاعت التغلب عليهما بعد مدة قصيرة بإقحام "الحركي" في المقدمة لمعرفتهم بالأرض وأساليب المواجهة مع المجاهدين فبعد أقل من أسبوعين من بداية الحملة تتمكن القوات الفرنسية من احتلال أهم

معاقل المجاهدين في معظم المناطق المستهدفة، وبخاصة مركز القيادة في كيمل فوجد المجاهدون أنفسهم مطاردين فعلا خارج الأماكن التي اعتادوا التحصّن بها، وهو ما خططت له قيادة الأركان الفرنسية، فكانت المناوشات الهامشية كثيرا ما تتحول إلى اشتباكات بين قوات الاحتلال وجنود جيش التحرير، كما حصل في جبل شلية، بحيث تحول الاشتباك بسرعة إلى صدام عنيف ثم إلى معركة ضارية استخدمت فيه القوات الفرنسية سلاح النّابّالم المحرم دوليا قصد الإبادة الشاملة لوحدات المجاهدين الذين يبيعون أنفسهم بأغلى ثمن حسب تعبير الجنرال: دوغول، وقد استشهد في هذه المعركة النقيب البطل: عبد المجيد عبد الصمد أحد قادة الولاية الأولى بالنيابة...

منطق الحرب في عرف الاحتلال لا يخضع لأي قانون، فالغاية عنده تبرر الوسيلة، إذ لا شيء يخضع للعقل عندما تصل الهمجية ذروتها، فقد لا يكفي لهزيمة الخصم قصف مواقعه بالمدفعية أو بالطيران الحربي، فهي وسيلة حربية تقليدية اعتاد عليها المجاهدون وألفوها، فكان على فرنسا – التي تحتضن أرضها كثيرا من المنظمات العالمية لحقوق الإنسان أن تلجأ إلى القنابل الحارقة، والقنابل المدمّرة، والنّابالم، والغازات السّامة، وكل الوسائل المحرمة لتؤكّد بهذه الوحشية انتماءها إلى عالم الحضارة والقيم الإنسانية!، وقد تكرّرت عملية الإبادة بأسلحة الدمار الشامل في: أحمر خدو، وفي المحمل، وفي عمق غابات كيمل... وفي أماكن أخرى... وقد أعطت القيادة للمجاهدين أمرا بعدم الدخول في مواجهات مع القوات الاستعمارية لعدم وجود أدنى قدر من التكافؤ وبالإنقسام إلى مجموعات والابتعاد عن الأماكن المشبوهة.

وينقل إلينا العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته مشهد لم نر مثله حتى في الأفلام المرعبة، نعيد التذكير به للمرة الثانية من باب الإفادة، يقول: "اشتدت رحى المعركة بين جيش التحرير في المنطقة الثانية بالولاية الأولى والجيش الفرنسي وسقط

العشرات من الطرفين في مكان يسمّى (بني ملكم كباش) واستعملت القوات الفرنسية قنابل النابالم المحرّمة دوليًا في القصف الجوّي والمدفعي وبكثافة فهرب اللاّجئون المدنيون القاطنون بأطراف الغابة من جحيم النّيران المشتعلة، ولهول الموقف وضعت إمرأة حملها قبل الأوان وحملت مولودها في حجرها دون أن تقطع الحبل السري وراحت تجري بحثا عن أي مكان تنقذ نفسها ومولودها من هذا الجحيم، ولم تنج من هذا القصف حتى الحيوانات التي خرجت من جحورها وأوكارها مذعورة تجري في كل الاتجاهات"[1].

صحيح أن القوات الفرنسية لم تتمكن من تحقيق حلم العقيد: "ديكورنو" الذي أكّد بأن الأوراس الذي كان مهدا للثورة سيكون قبرها، غير أن هذه القوات استطاعت أن تخرج المجاهدين من أماكن تحصّنهم فعلا وأن يتوزّعوا رغما عنهم إلى فرق صغيرة تمنع العدو من الإجهاز عنهم مجتمعين، في انتظار مرور الزوبعة لتعيد تنظيم نفسها في وحدات حسب المعطيات الجديدة، وفي الوقت الذي كانت فيه عملية أرياج على أشدّها في الأوراس تندلع أعمال عنف داخل المدن الكبرى لتتحول إلى مظاهرات صاخبة تنادي باستقلال الجزائر العربية المسلمة – لا للجزائر الفرنسية، ولا للجزائر الجزائرية بالمفهوم الدّيغولي – وتساند جبهة التحرير الوطني، جهارا نهارا، وتؤكد دعمها لها، فتضطر قوات الاحتلال إلى التراجع والتوقف عن عملية أرياج قبل الموعد، وتتحوّل إلى المدن لتمارس القمع بأبشع الصور لإسكات صوت الحق الذي اندلع هذه المرة من وسط الأحياء الشعبية ليؤكد للاستعمار أن الوطن واحد، والشعب واحد، والحلم واحد، والاستقلال جزء لا يتجزأ، والحريّة لا تباع، وأن النصر قريب بإذن الله.

وفي تقييم شامل لعملية أرياج لقائد الولاية، الطاهر الزبيري خلال اجتماع انعقد بمقر الولاية بتاريخ 15 فيفري 1961م، وبعد شهرين من توقف الحملة،

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 251.

حضره مسؤولوا المنطقة الثانية، يقيم العقيد الزبيري، قائد الولاية الخسائر البشرية كما يلي: استشهاد ألف مجاهد ومدني من بينهم الرائد: علي أسوايعي والنقيب: عبد المجيد عبد الصمد والملازم: عبد الحميد شعباني... وقد سقط من القوات المعادية ما بين 700 إلى 800 عسكري، كما تم إسقاط عشر طائرات حربية.

وهذا التقييم يعتبر موضوعيا وبعيدا عن الغلوّ الذي يطبع عادة البيانات العسكرية، ومما يؤكد أن الخسائر كانت فادحة في صفوف المجاهدين مقارنة بالعدد الإجمالي للثوار طلبُ قائد الولاية من قادة النواحي حثّ الشباب على التجنيد، بعد أن كانت الثورة ترفض التطوّع بسبب قلة الأسلحة، وبالتالي فلا يمكن وصف هذه الحملة بأنها مجرد عملية عابرة اعتاد عليها المجاهدون، وليس من السهل تعويض هذه الخسارة بعد أن أصبح عنصر الحداثة كما تصفه الباحثة: "جيرمان تيون" مهدّد بالإنقراض وأمسى الاحتياطي من الشباب القادر على حمل السلاح قليلا، فلم يعد الإقبال على التطوع بنفس الوتيرة التي كان عليها خلال سنوات: 1955-1956.1957-1958.

وفي انتظار عودة الحملة مرة أخرى خلال ربيع 1961م، فقادة الولاية مطالبون باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تجدد النكسة.




الباب الثامن

الفصل الأول:

- بين مفهومي الاستعمار والاستدمار
- حرب العصابات
- التطور العددي لجيش التحرير الوطني
- الانتهاكات
- القمع والتعذيب والاستنطاق
- مصادرات وانتقامات

الفصل الثاني:

- دوغول وفكرة تقرير المصير المشترك (2)
- انعقاد مؤتمر طرابلس الأول
- استفتاء حول حق تقرير المصير

الفصل الثالث:

- مظاهرات 11 ديسمبر
- قيادة الولاية الرابعة في ضيافة الإليزي
- حادثة ملّوزة

الفَصْلُ الأَوَّلُ
بين الاستعمار والاستدمار

يختلف مفهوم الاستعمار عن مفهوم الاستدمار لفظا معنى، فمفهوم الاستعمار الذي ورد ذكره في القرآن الكريم يعني بإيجاز، الاستخلاف في الأرض وتشييدها وتعميرها.

﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ**﴾ [سورة هود الآية: 61]، ولا يعني الاستعمار هنا تدمير البنية الاجتماعية للمجتمع – أي مجتمع – واستعباده وتجريده من مقوماته الأساسية ومن معتقده الدّيني ومن قيّمه ومثله العليا.

بينما يعني مفهوم الاستدمار، وهو الأصح الذي ينطبق على الدول الأوروبية التي غزت العالم واستباحت أراضي دول أخرى ضعيفة بالقوة وسعت بكل ما تملك من قوة لإرضاخ سكانها لإرادتها. فتدمير كيان مجتمعات قائمة وتحطيم حضارات مهما كانت بسيطة وإزالة نظم معترف بها منذ مآت السنين، وإفراغ العنصر المحلّي – كما يصطلحون على تسميته – من تقاليده الاجتماعية ومن ثقافته ومن معتقداته الدينية لا لغرض إحلال قيّم أخرى أو ثقافة أخرى أو معتقد ديني آخر هو أرقى منه وأنسب إلى العقل البشري محل هذه الثقافة أو هذا المعتقد، فهذه ترقية للإنسان المحلي إن صح هذا التعبير، لكن الغرض من هذا التفريغ هو أن يظل السكان في وطنهم كالبهائم الرّتع مجردين من كل المقومات لا يملكون مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء حتى يسهل ترويضهم وتسخيرهم لخدمة الأسياد، هذه هي نظرة منظّري الاستدمار من سياسيّين ورجال دين متعصبين وغيرهم وهي تمثل قمة الهمجيّة، فطالع معي وصية المنظّر الدّيني، المبشر، المستشرق، الهولاندي الأصل الفرنسي الجنسية الاستدماري النزعة "زويمر" صاحب الوصيّة الخالدة والذي يقول: "إن الهدف الذي ينبغي أن يرمي إليه المبشّر المسيحي لا يتمثل بالضرورة في

تنصير المسلم أو المسلمة، وإنّما له أن يكتفي بإبعادهما عن الإسلام وذبذبتهما وفي ذلك خسارة للإسلام ونصر للمسيحية"، هذه وجهة نظر زويمر وللجنرال: بيجو نظرة أخرى، فهو يقترح على مجلس النواب في خطاب ألقاه بتاريخ 16 جانفي 1840م "بضرورة تنحيّة السكان من الطريق ليتركوا المجال للمستعمرين... وذلك بدفعهم بعيدا إلى أعماق الصحراء"[(1)].وينطلق المشروع الاستدماري من مسلمة لاشية فيها، وهي أن الدين هو العامل الأساسي الذي يحدّد معالم الشخصية الوطنية وهو الدافع القوي لجميع أشكال المقاومة التي تتعرض لها قوات الغزو، وعليه، فلا بد من حصر الدوافع التي تشكل عوامل القوة عند المسلمين وتجريدهم منها بكل الوسائل – وسائل التدمير طبعا – وتستند مصالح الاستعلامات الفرنسية آنذاك إلى أربعة محاور، وهذه المحاور الأربعة هي:

* التنصير، * التجهيل، * التفقير، * الفرنسة.

وقد أعدت لتطبيق هذه المحاور الأربعة مخطّطا رهيبا عكف على تطبيقه رجال دين متعصبون، وقادة عسكريون أجلاف، وسياسيون متطرفون.

* **التنصير**: لما كان الوازع الديني هو المحرك الأساسي عند المسلم والباعث على التمرد والمقاومة اعتبرته سلطات الاستدمار العدوّ رقم واحد، فبدأت بالتوازي مع الغزو العسكريّ لمختلف مناطق الوطن بتحطيم المنشآت الدينية بدءا بتأميم أملاك الأوقاف وحق التصرف فيها، بداية من تاريخ 8 سبتمبر 1830م أي بعد شهرين فقط من الغزو، حيث تم الاستيلاء بموجب أمريّة على أعظم وأجمل مسجد في العاصمة – مسجد كتشاوة – وتم تحويله إلى كاتيدرائية، وقد تم بعد سنة 1837م عندما أقدمت سلطات الاحتلال على احتلال مدينة قسنطينة الاستيلاء على أكبر مسجد فيها وتحويله إلى "كنيسة"، وقد ألقى بهذه المناسبة التّعسة سكرتير الجنرال "بيجو"

---

(1) ابن باديس جهوده وفلسفته لـ/ الدكتور: رابح التركي، الصفحة: 25 – 26.

الحاكم العام للجزائر خطابا جاء فيه: إن أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح..." وما حدث في هاتين المدينتين حدث في مدن أخرى وقرى أخرى في الوطن من تحويل وتدمير وتحطيم وتأميم للمؤسّسات الدينية ولأملاك الأوقاف بصفة عامة، وبالموازة مع هذه الأعمال التي تتنافى والشرائع السماوية وتتعارض وتتناقض مع القيم الإنسانية ومع نص المعاهدة التي أبرمت مع قائد قوات الاحتلال "دوبورمون" في 4 جويلية 1830م، تعهد فيها بإحترام الدين الإسلامي وأوقافه، واحترام ملكية المواطنين ومعتقداتهم الدينية، وبعد أن رسّخ المحتلون أقدامهم، بدأ المبشرون يتوافدون على البلاد، فراحوا يساومون المسلمين في أقدس المقدسات لديهم وهو الدين الإسلامي، فكانوا يزورون القرى بعد أن تكون قوات الغزو قد داهمتها ودمّرت مساكنها وخرّبت ممتلكاتها وفتكت برجالها وفضحت نساءها ثم انسحبت منها، فيأتي هؤلاء المبشّرون يحملون معهم الخبز والدّواء والغطاء في يد، والصليب والإنجيل في اليد الأخرى، فيعتقد المستضعفون من السكان والسذج من الناس بأن هؤلاء المبشّرين دعاة خير وفلاح وأن ما يحملونه معهم من أجل إطعام المسلمين ومواساتهم كانت بسبب الشعور الديني الفيّاض الذي يطبع عملهم فتحصل الألفة بين الفريقين وتترسخ المودة والقربى، وهكذا وبهذه الوسيلة يتم استدراج هؤلاء العراة الحفاة الجائعين لمعتقد ديني فاسد، فيوهمهم هؤلاء المبشرون أن في اعتناقهم لهذا الدين خلاصهم من هذا العذاب، وبعد أن تكون هذه البعثات التّبشيرية قد أطعمت الجائعين وعالجت المصابين واكتسبت ثقتهم، تخطو خطوة أخرى فتظهر حنوها على الأطفال وعطفها على الأيتام والمساكين ضحايا المحاربين فتجمعهم وتغدق عليهم من العطف المصطنع ما لم يألفوه في بيوتهم وتربّيهم في ظل الكنيسة تربية خاصة تصرفهم عن آبائهم وأمهاتهم وتشكّكهم في دينهم ليشبّ هؤلاء الأطفال على معتقد فاسد ومذهب سخيف، وقد نشط في هذا النوع من التّدمير العقلي، المارشال: "بيجو" الحاكم العام

والكاردينال: "لافيجري"، غير أن سياسية التّنصير الهادفة إلى خلق نوع من الروابط العاطفية الدينية المشتركة بين السكان المحليين والوافدين من وراء البحر أخفقت، ولم تحقق الغرض المنتظر منها وفشلت جهود المبشّرين "الآباء البيض"، وقد شهد بذلك شاهد من أهلها، وهو الدكتور: "غوستاف لوبون"، عالم الاجتماع الفرنسي المعروف، حيث يقول: "وأما ما يختصّ بالعرب فقد استشهدت بقصة الأربعة آلاف مسلم يتيم الذين تولى أمرهم الكاردينال: "لافيجري"، فعلى رغم تربية هؤلاء تربيّة مسيحيّة بعيدة من كل تأثير عربي رجع أكثرهم إلى الإسلام بعد أن بلغوا سنّ الرشد"(1). قد يتوهم القارئ أن التدمير يخصّ المنشآت وحدها ولا يخصّ العقول، وهذا النوع من التفكير لا يتفق مع الحقيقة، إذ أن التدمير الحقيقي ليس هو تدمير المؤسسات لكنه تدمير العقول، بما تحمله من معتقدات وثقافات وتقاليد، وطمس المعالم الحضارية وتجريد المجتمع من مقوماته وتشكيكه في انتمائه الحضاري، وهذا ما كانت تفعله فرنسا الاستدمارية طيلة سنوات وجودها في الجزائر.

* **التجهيل**: لاندعي أن الدولة الجزائرية كانت قبل الغزو لها وزارات تسهر على شؤون التعليم وكانت لها هياكل وبرامج تعليمية ونظم تربوية، وأن مستوى التعليم كان راقيا ومنتشرا في المدن وفي القرى، فهذا مجانب للحقيقة، ولم يحصل إلا بعد الاستقلال، إذ أن التعليم كان يتم بطرق تقليدية لم تتطور من زمن بعيد، وكانت تتكفل به الزّويا الدّينية في أغلب الأحيان، وكان يقتصر في الغالب على العلوم الشرعية واللغوية وبعض المعارف في الرياضيات وعلم الهيئة، وتنتشر في معظم القرى المدارس القرآنية يرعاها المجتمع الرّيفي، وليست هناك إحصائيات ولو تقريبية تحدّد نسبة المتعلمين بين الجزائريين قبل الغزو (مجرّدة من العواطف) غير أنه وبعد الغزو أدركت سلطات الاحتلال أن مصدر الخطر يأتيها من الزوايا التي تقوم بشحن مريديها بأفكار معادية لفرنسا المسيحية، فبدأت بوضع يدها على الأوقاف

(1) فلسفة ابن باديس وجهوده التربوية لـ/ رابح التركي، الصفحة: 48.

التي تشكل المورد الأساسي لهذه الزوايا، لأنها تعلم أنها بتجفيفها للموارد التي تتغذى منها سوف تضطر إلى تسريح الطلبة، كما منعت مدارس أخرى من التدريس بدون رخصة ووضعت أخرى تحت الرقابة، وافتعلت قضايا أخرى ضد المدرّسين بهذه المدارس، فاضطهدتهم ومنعتهم من التدريس، وفتحت بالمقابل بعض المدارس حيث توجد جاليات أوروبية وبعض المستخدمين من الجزائريين لتدريس اللغة الفرنسية، لتوهم الجزائريين بوجود مدارس عصرية بديلة يمكن أن ينهلوا منها من العلوم العصرية أفضل مما كانوا يجدونه في مدارس تقليدية في الزوايا أو في الكتاتيب، فاختار معظم الجزائريين في البداية الجهل على التعليم في مدارس الكفار، وقبلوا بالأمية على أن يتعلموا لغة أعدائهم، فانتشر الجهل وسادت الأميّة بين السكان أضعاف ما كانت عليه قبل الغزو، فتدهورت أوضاع المجتمع وساء حاله فكثرت الخرافات والأوهام وحلّت البدع محل العقل الواعي والفكر المنتج، وهذا ما يهدف إليه الاحتلال.

* **التفقير**: هو محور آخر من المحاور التي تقوم عليها سياسة الاستدمار في الجزائر، فلكي يحكم الاحتلال قبضته الحديدية على السكان ويكرههم على الطاعة له بل على الذل والخنوع لابد من أن يجرّدهم من كل الإمكانات التي تسمح لهم بالنهوض وأن يضعهم في موضع هم أقرب إلى الأموات منهم إلى الأحياء (أحياء أموات)، وكانت أول خطوة خطاها الجنرال: "بيجو" الذي غزا الجزائر، وظل الحكم لها من سنة 1840م إلى سنة 1847م أن دعا مجلس النواب الفرنسي في 14 ماي 1840م إلى تشجيع تهجير الأوروبيين إلى الجزائر قائلا: "يجب أن يهجم (بهذه الصيغة العدوانية) أكبر عدد ممكن من الفرنسيين والأوروبيين على الجزائر ويجب أن تبعثوا بمعمّرين تمكّنونهم من أحسن الوضعيات لكي تكسبوهم، وهؤلاء المعمرون يجب أن تعطي لهم الأراضي الخصبة والواقعة على مجاري المياه من غير بحث عمن يملك هذه الأرض من قبل لأنه يجب أن تقسم عليهم قبل كل أحد"[1]، وإذا علمنا أن

(1) الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفتة وجهوده في التربية والتعليم / لتركي رابح الصفحة: 25.

"بيجو" لم يغادر الجزائر إلا خلال سنة 1847م، وكان عدد الأوروبيين قد وصل إلى 110.000 من بينهم 48000 فرنسيا عرفنا الطريقة التي تم بها توطين هؤلاء الأووبيين في الأراضي الخصبة خلال فترة حكمه، ومن خلالها نستطيع أن نحدّد أيضا الكيفية التي تم بها إجلاء أصحاب الأراضي وإبعادهم عنها... فقد كانت قوات الغزو الاستدمارية تشن الهجمات على السكان حيث تتواجد عناصر الحياة فتحرق القرى وتدمّر المزروعات وتنكّل بالسكان، فيضطرّ هؤلاء إلى الفرار بجلودهم إلى الأراضي التي لم يصل إليها الغزو بعدُ أو التعلّق بسفوح الجبال واستغلال أشرطة ضيقة وبوسائل تقليدية لكي تضمن لهم أدنى قدر من العيش.

وهذه النظرة ليست نظرة العسكريين وحدهم بل هي نظرة المتنوّرين أيضا وسط مجتمع يحمل مشعل الحضارة والتقدم والحقد على الإسلام أيضا، فهذا الدكتور "بوديشون" يقول: "لا يهمّ فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيّمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية وننشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية ومن البديهي أن أقصر طريق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب، ففي استطاعتنا أن نحارب أعداءنا الإفريقيين بالحديد والنّار وأن نضرم نار الفتنة بين قبائل التل والصحراء، وأن نبلوّ السكان باستهلاك الكحول ونشر الفساد وبث عقارب النّزاع والفوضى بينهم"[1].

هذا هو المشروع الاستدماري الذي تبنّته سلطة الاحتلال عبّر عنه بالصريح الدكتور: "بوديشون" الغاية منه القضاء على العنصر المحلي حسب تعبيرهم، وهكذا، وعندما يجد المواطن نفسه في وضع الطّريدة يلاحقه شبح الفقر أينما حل يضطر للاستسلام لإرادة الغزاة طوعا أو كرها، أو هكذا كانوا يتصوّرون، وقد أدى هذا الوضع إلى تدمير بنية المجتمع وتفكيك الروابط القبلية والأسرية في كثير من المناطق بالهجرة إلى البلدان المجاورة أو إلى المناطق المعزولة بعيدا عن التعسف والاستعباد.

---

(1) الدكتور: بوديشون، خواطر عن الجزائر باريس 1945م / عن الشيخ: اب باديس/لرابح التركي.

* **الفرنسة:** ويراد بالفرنسة تجريد الشعب الجزائري من هويته القومية ومن شخصيته الوطنية عن طريق الإغراء بالمظاهر الحضارية التي حققها المجتمع الفرنسي أو عن طريق التجنيس الطّوعي والاندماج الإرادي وسط العنصر الأوروبي أو عن طريق التعليم الذي يكفل له حق الامتياز والحقوق الأخرى التي يتمتع بها الفرنسي عندما ينهي دراسته. فالإغراء بالمظاهر الحضارية يكون ضحاياه غالبا من ذوي الحاجات الملحّة كالمعوزّين الذين تدفع بهم الحاجة إلى الهجرة إلى أوروبا حيث المظاهر الزّائفة في عالم الإباحة والعيش الرّغد أو الذين وقعوا ضحية الاستغلال من قبل مؤسّسات اقتصادية أو ضحايا استغلال من قبل أسر أوروبية في الجزائر أو بطرق أخرى... ويحصل الاندماج الاختياري أو الطّوعي أو التجنّس كمطلب من قبل عناصر مقرّبة من الإدارة الاستعمارية، كموظّفين أو عسكريين بصفة ضباط مسرحين أو مستخدمين عموميين من قبل الإدارة الفرنسية، كقياد أو باشاغات، أو أعوان عموميين (شرطة أو درك أو حراس غابات...)، والحصول على الإدماج أو التجنيس بالنسبة لهؤلاء يعد امتيازا، وبالنسبة لفرنسا التي ترى أن هذه العناصر تمثل النخبة فهو تجريد للمجتمع من عناصره اللاّمعة، وبالنسبة لعموم السكان فهو ردّة عن الملّة وكفر بالدين.

والأخطر من الكيفيتين السابقتين ما يجري عن طريق التعليم المنظم داخل المؤسسات التربوية إذ أن الطفل يتلقى خلالها مختلف المعارف باللغة الفرنسية وسط أقران قد يكون معظمهم فرنسيين ينهل عن أستاذ فرنسي غالبا ما يكون محل إعجاب من قبل تلاميذه فيترعرع في هذا الوسط وينمو فتنمو معه ملكاته العقلية وتتفتّح بالتدريج على ثقافة أخرى غير ثقافته التي لا يعرف عنها شيئا وعلى علوم عصرية وفنون جميلة لاتمت لتراثه الحضاري بصلة، وكلما كبر توسعت مداركه العقلية لكن في اتجاه آخر غير مرغوب فيه من قبل مجتمعه بعيد عن تراثه

وعن قيمه الاجتماعية وعن مقوماته الأساسية إلى أن يجد نفسه كَالتّائه في البحر، كلما توغل في السباحة ازداد غرقا إلى أن ينتهي به الأمر في مجتمعه، كما قال: مالك حداد رحمه الله – مثقف بالفرنسية: "أنا غريب في وطني"[1].

هذه اللمحة القصيرة التي استندنا فيها إلى أربعة أركان أساسية في مشروع الاستدمار لا تعكس بالقدر الكافي المخطّط الذي حمله الغزاة – فهي قطر من بحر – لكنها تكشف للقارئ ولو من زاوية ضيقة عن أساليب الاستدمار الذي يعاكس مفهوم الاستعمار، وللاستدمار أساليب أخرى تهدف في مجملها إلى تفكيك المجتمع المحلي كالمحرّك البالي، وذلك بالقضاء على كل الملامح التي تؤكد شخصيته الوطنية وكل المعالم التي تحدد انتماءه القومي عن طريق الطمس والتجريد والعزل والإبعاد عن كل المقومات الأساسية التي تحافظ على كيانه، فإذا تم له ذلك، وأضحى سكان البلد المحتل مجرد أشباح هائمين في وطن ليس لهم فيه سوى حق الإقامة، وهو المسعى الذي يهدف إليه الاحتلال، وهنا يبدأ الترويض على أساليب حياتية أخرى تجعلهم صالحين لكل المهمات، كالتسخير والاستغلال، والحمالة، والاستعباد، والتشغيل في مهام قذرة، وعند الحاجة وفي أوقات الحروب تتخذ منهم هذه السلطات دروعا بشرية، باعتبارهم غنيمة حرب لم تكلف فرنسا الشيء الكثير...

حرب العصابات

حرب العصابات فن من فنون القتال، تلجأ إليه عادة المجموعات قليلة العدد أو ضعيفة التسليح، عندما تشعر بأن عنصر التكافؤ بين القوتين المتحاربتين منعدم أو قد لا يتحقق ولا يراد بالتكافؤ هنا التساوي في العدد، بل يراد منه التساوي في نوعية السلاح وحسن التدريب والكفاءة القتالية، فقد تهزم قوة صغيرة من حيث الحجم قوة أخرى أكبر منها عددا إذا تظافرت مجموعة من العوامل والأسباب، مثل: جودة التسليح، التدريب،

(1) قالها في السنوات التي ازدهر فيها التعريب في الجزائر.

التوزيع، الانضباط، الموقع الجغرافي، عنصر المفاجأة... لذا فإن الاعتبار أو المعيار الذي تقاس به الكفاءة القتالية لدى الوحدات تحدده مجموعة أخرى من الكفاءات والقدرات التي تتمتع بها وحدة عسكرية ما، مثل: التسليح، التكوين، التجربة القتالية، المعرفة الكاملة بإمكانات الخصم، الانضباط، النظام، الثقة في النفس...

وهذا النوع من التكتيك في القتال ليس جديدا في الحروب بل هو قديم قدم النزاعات بين بني الإنسان، وظل يتطور بتطور أسلحة القتال والخطط العسكريّة، وقد اتخذ أسماء ومسميات ظلت بدورها تتغيّر عبر الأزمنة لتعبّر على هذا النوع من فنون الحرب، فقد عرفت باسم: حرب الكرّ والفرّ، وباسم: الحرب الخاطفة وأسماء أخرى... ومنها: حرب العصابات ففي هذا النوع من القتال تتجنّب المجموعات الصغيرة التّصادم مع القوة الكبيرة ومواجهتها حتى لا تتكبد أكبر قدر من الخسائر في الأرواح، وتستند إلى عدة عوامل جغرافية تستعين بها حيث تترصد الأماكن التي تضمن لها الفعالية وتحقق لها النجاح، كالمعابر، والثنايا، والأنهار، والأحراش، والأدغال، حيث يصعب على القوات المعادية لها تطويقها أو ملاحقتها.

والزمن المفضل لديها عادة هي ساعات المساء حتى تتمكن من الإفلات وإخلاء المكان بسرعة في جنح الليل لتتجنّب القصف أو الإنزال الجوي، وهناك عامل آخر يمكن أن نسميه بالعامل الظرفي حيث يراعي في هذا العامل حجم القوة العسكرية للخصم، حركة هذه القوة، الحماية أو التغطية الممكنة، الحراسة، النّجدة، الدعم، المراقبة عن بعد، بعد أو قرب الثكنات العسكرية من مكان العملية، تغطية جوية، وفي حالة توفر المجموعة الثائرة أو العصابة على المعلومات المطلوبة تسدّد ضربة خاطفة وسريعة لمقدمة جيش العدو أو لأجنحته أو لمؤخرته حسب طبيعة المكان، وقد تقتحم العصابة المهاجمة الموقع تحت غطاء توفره مجموعة الحماية لتجرّد القتلى من أسلحتهم في حالة توفر هذا الشرط ثم تنسحب بسرعة إلى الأماكن الحصينة لتترقب ردّ فعل القوات المعادية.

هذا النوع من فن القتال انتهجه جيش التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة واعتبره الأسلوب المفضل من الناحية التكتيكية في مواجهة قوة تتفوق عددا وعدة ولا يمكن أن يحصل التكافؤ معها بأي حال... إذ أن عدد المقاتلين في جيش التحرير الوطني لم يتجاوز في أي فترة من فترات الثورة ثلاثين ألف مقاتل حسب إحصائيات جمعتها مصالح الإستعلامات الفرنسية، وقد أشار إليها دوغول في مذكراته، حيث يقول: "ومع ذلك فإن الثوار منظّمون في فرق نظامية، ولما يتجاوز عددهم في أي زمن ثلاثين ألف رجل، وهم يكادون يكونون مزوّدين بالبنادق والقنابل اليدوية، وأحيانا بالرّشاشات ومدافع الهاون ولم يكن لديهم مدافع ميدان أو أي دبابة أو أي طائرة"(1).

إن قوة كهذه مجبرة على اختيار حرب عصابات ضد قوة أخرى تمتلك من وسائل القتال العصرية، ومن وسائل الدّمار مالا يسع قوة جيش التحرير الوطني لمواجهته، وبالرغم من اعتراف دوغول بضآلة عدد الثوار مقارنة بالقوات الفرنسية التي تم تجنيدها للقضاء على الثورة والمقدرة بـ/ 500 ألف رجل، علاوة على عناصر الاصطدام المؤلفة من الفرق الأجنبية والمظليين والجنود المحليين (الحركي) والذين يقدّر عددهم بـ/ 150 ألف رجل، والمغاور المتطوعين وعناصر القوات الجوية المقدرة بـ/ 40 ألف عسكريّ في حالة تأهب دائم، بحيث يصل عدد هذه القوات مجتمعة حوالي – 800 ألف عسكري، تضاف إليها عناصر المكاتب الإدارية المجندة لخدمة أهداف هذه القوات، وعناصر أخرى غير مرئية تنشط وسط السكان، فكان من الطبيعي أن يلجأ جيش التحرير الوطني إلى أسلوب لم تعهده القوات الفرنسية وأن يتبنى استراتيجية مغايرة للتكتيك المتبع من قبل هذه القوات في ظل انعدام أدنى قدر من التكافؤ قصد التقليل من الخسائر في الأفراد وفي المعدات والتقليل أيضا من استعمال الذّخيرة الحربية وقد أعطت العمليات القتالية بهذا النوع من التكتيك

(1) مذكرات – الأمل – للجنرال: دوغول، الصفحة: 60.

الحربي نتائج لا بأس بها في السنوات الأولى أذهلت القوات الفرنسية، غير أن النتائج بالأرقام بدأت تتضاءل في السنوات الأخيرة من الثورة لأسباب نعتبرها موضوعية وتتمثل في النقص الفادح في السلاح وفي الذخيرة، بعد إحكام غلق الحدود بواسطة السّدين المكهربين، وحصر وتجميد نشاط زهاء 20.000 جندي خارج الحدود ومنعها من المشاركة في القتال الدائر في الوطن، بالرغم من المحاولات الجادّة التي كانت تبديها هذه القوات شبه النّظامية في شكل فيالق تعتد بانضباطها وجودة تسليحها إلا أنها لم تتمكن من اجتياز التحصينات الأمامية للعدو، فإذا اعتبرنا الأرقام التي وردت في مذكرات الجنرال دوغول صحيحة أو تقريبية فإن مؤشر الخسائر الفرنسية هو الذي يحدّد لنا مستوى نجاح هذا التكتيك في السنوات الأولى من الحرب، ثم راحت النتائج بعدها تنخفض تبعا للمعطيات السابقة بالتدرج، يقول الرئيس دوغول: "وفي الواقع إن الثورة التي كانت تقتل قبل الآن (1961) قرابة خمسين شخصا يوميا تقتل الآن وسطيا سبعة أو ثمانية أشخاص منهم أربعة أو خمسة مسلمون"[1]، وكأن الرئيس دوغول الذي غيّر وجهة نظره من الحرب الدائرة في الجزائر منذ ست سنوات ونصف يريد أن يقول بأن هذا التعديل في وجهة نظره لم يكن بسبب الخسائر البشرية التي كانت تتعرض لها القوات الفرنسية..... وقد أنصف دوغول رفقاء السّلاح كما يسميهم المتعاونين مع القوات الفرنسية عندما فصلهم عن الخسائر الإجمالية الفرنسية بقوله: "منهم أربعة أو خمسة مسلمون"[2]، ويؤكد في موضع آخر بأن الخسائر الفرنسية في السنتين الاخيرتين من الحرب تعادل الخسائر الفرنسية من جرّاء الحوادث العادية في الثكنات أو في أثناء الخدمة أو التنقل وبالتالي، فهي لا تؤثر على مجريات الحرب، وبعبارة أكثر دقة فهو يوضح بأن الانتصار العسكري الذي تحلم له الجبهة لم يتحقق ولن يتحقق.

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — أمل — الصفحة: 117.

ظلت حرب العصابات الأسلوب المثالي الذي تبنّته فصائل منظمة لجيش التحرير الوطني، غير أن هذه الفصائل عندما تجد نفسها في وضع يسمح لها بأن تخوض حرب مواجهة حقيقية ضد قوات تتفوق عنها عددا وعدة تفعل ذلك، ولا تبالي بالنتائج التي سوف تترتب عن المعركة أو تجد نفسها مكرهة على خوض غمار المعركة بسبب الحصار المفروض حولها أو لأسباب أخرى فتضطر للالتحام مع القوات المعادية لتجنب نفسها القصف المدفعي المركز أو القصف بالطيران الحربي، وقد أبلى جنود جيش التحرير الوطني في كثير من المعارك التي خاضوها بلاء حسنا وسجلوا صفحات خالدة غذّت الأمل في النصر في قلوب المواطنين، وشجعتهم على المزيد من الدعم السخي للثورة، كما أشعرت القوات المعادية بأنها تواجه خصما عنيدا مصرّا على افتكاك النصر، وأخطر ما في هذه المعارك أن العدو لا يتورّع في استعمال الأسلحة الفتّاكة عندما يشعر بثبات الخصم وقوته مثل: القنابل الفسفورية، وقنابل النابالم المحرقة وغيرها ليفرض الهزيمة على خصمه بوسائل محرّمة دوليّا.

غير أن القوات الفرنسية ما لبثت في السنوات الأخيرة من الثورة أن تفطنت إلى أهمية حرب العصابات، فاستغلت هذا التكتيك لمواجهة الثورة بنفس الأسلوب الذي تتبناه، وشكلت مجموعات صغيرة بنفس عدد عناصر الأفواج التي تتشكل منه أفواج المجاهدين من عناصر مرتدّة أو تم ترويضها على الخيانة بعد أسرها وسميت بالوغاوير، هذه العناصر لها خبرة واسعة بحياة المجاهدين في الجبال وبطرق تنقلهم وأماكن اختبائهم ومراكز تموينهم والمعابر المفضلة لديهم... وقد تم تزويدهم بألبسة شبيهة بألبسة المجاهدين وأسلحة مماثلة لأسلحتهم، وتركت لهم حرية التنقل والحركة في مناطق معروفة لديهم لترصد المجموعات قليلة العدد من الثوار، مثل: المستفيدون من الإجازات، سعاة البريد، المرضى، القضاة، عناصر الاتصال، المحولون... فتنقض عليهم هذه العناصر الموصوفة بالمغاوير فتأسرهم – وهذا أهمّ بالنسبة إليها – أو تقتلهم إذا هم همّوا بالفرار أو أظهروا المقاومة وهذه الأفواج

تتكوّن من أوروبيين خلّص أو من عرب خلّص أو من أفواج مختلطة، وقد تبنّى الجنرال: "شال" الفكرة في مخططه منذ أواخر سنة 1958م، غير أن طبيعة المخطط وضخامة حجم العمليات العسكرية كشفت الألعوبة، ولم تؤثر سوى بطول بقاء هذه المجموعات متمركزة في أماكن تواجد المجاهدين مزاحمة إياهم حسب تعبير "شال" في حليفيهم الطّبيعيين – الليل والجبل –

نتائج عمل هذه الأفواج شكّلت خطورة كبيرة على الثورة من خلال عمليات التضليل التي كانت تمارس بها نشاطها، وبهذا التضليل تمكنت من اكتشاف كثير من مراكز التموين والمخابئ وتضليل كثير من المناضلين المنخدعين بالمظاهر الشكلية لهذه العناصر، ولم تتمكن هياكل الجبهة من التكيّف مع الظاهرة والتّصدي لهذه الجماعات إلا بعد أن تركت وسط هياكلها جروحا غائرة في التنظيم السياسي للجبهة خاصة والقضاء على كثير من العناصر المسلّحة لأن أعضاءها يمتلكون كثيرا من المواصفات التي يمتلكها المجاهدون ويتحركون بنفس الأسلوب ويتعاملون مع المواطنين بطريقة لبقة تؤدي في النهاية إلى تدمير القواعد الخلفية للثورة.

التطور العددي لجيش التحرير الوطني

اندلعت الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر بعدد قليل من المتطوعين لم يتجاوز الألف على مستوى التراب الوطني، ولئن كانت الإحصاءات الدقيقة بالنسبة للطلائع الأولى من المجاهدين غير متوفرة، فإن الأعداد المعلن عنها فيما بعد كانت تقديرية عدا المنطقة الأولى – الولاية الأولى بعد مؤتمر الصومام–، التي تؤكدها وثيقة سرية تم ضبطها عند ابن بولعيد عندما أسر في تونس، وقدر العدد الفعلي للمجاهدين الذين شاركوا في العمليات الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، حسب الأرقام المصرح بها كما يلي:

- المنطقة الأولى: 349 مجاهدا تؤكدها الوثيقة المشار إليها أعلاه، والمرفقة.

- المنطقة الثانية: كانت المشاركة فيها رمزية إذ لم يتجاوز عدد المشاركين 17 مجاهدا حسب عمال قليل – الملحمة – غير أن هذا الإحصاء يبدو أنه لا يشمل الأفواج التي وضعت تحت قيادة كل من: عمار بن عودة في عنابة، وباجي مختار في سوق أهراس والتي لم تقم بأية عملية ليلة الفاتح من نوفمبر.
- المنطقة الثالثة: تقدر قيادات الولاية الثالثة عدد المشاركين ليلة الفاتح من نوفمبر بحوالي 450 مجاهدا، وظل هذا العدد محل شك لدى كثير من المؤرخين والمتتبعين لأنه ببساطة لا يعكس حجم العمليات ونتائجها المتواضعة على مستوى الولاية.
- المنطقة الرابعة: لا توجد هناك أرقام صحيحة يمكن الإطمئنان إليها، ويمكن معرفة ذلك من خلال عدد العناصر المشاركة في هذه العمليات والذي لم يتجاوز الخمسين شخصا، مما اضطر قائد الولاية إلى الاستعانة بالمنطقة الثالثة التي تطوّعت بإرسال فوج من 21 مجاهدا شاركوا في الهجمات الأولى ليلة أول نوفمبر على أمل أن يتمكنوا من افتكاك بعض الأسلحة لفائدة مجاهدي المنطقة الثالثة.
- المنطقة الخامسة: يقدر عدد المشاركين في المنطقة الخامسة بـ60 مجاهدا وقد تم تحييد أكثر من 50 منهم في ظرف قصير، بالرغم من وجود عناصر وطنية على دراية كاملة بالوضع داخل المنطقة مثل: الحاج بن علا، أحمد زهانة، وضاح بن عودة...

كانت الإنطلاقة في المنطقة الخامسة حسنة، غير أن تطوّر النشاط المسلح انطفأ فجأة بسبب عدم وجود الأسلحة وقلة الدّعم والمساندة من قبل السكان، مما دفع بابن مهيدي إلى إيقاف العمل المسلّح بالمنطقة قصد إعادة النظر في الهياكل التنظيمية وتنشيطها.

Section

1)	Sud	=	60	- Armes (mauvaises)
2)	EST	=	144	- " - mauvaises
3)	Sud-est	=	35	- A. (bonnes)
4)	Nord	=	100	- A (bien)
5)	Ouest	=	10	- A (bien)
			349	
	S.C. et G	=	10	
			359.	

S Barika trahison. manque liaison quelques éléments aptes à récupérer

S Aïn Mlila. Arrestation de tous les éléments

Khroub. Arrestation du P.C. Manque de liaison. Suivant un petit bruit il existe des éléments dans le Maquis —

Dans ce domaine Recrutement il y a des possibilités considérables.

A ce point un plan tracé en vue d'organiser cette tâche nécessite des moyens conditionnés ? en vue de renforcer la zone et l'extension de nos actions. et elle sera encouragée par l'adoucissement du climat.

Liaison : l'action subite adverse causa le freinage de la tâche liaisons. Vu de cette difficulté dans tous les domaines efforts sérieux engagés. retardement sans [illegible]

Document saisi lors de l'arrestation de Ben BOULAID. Effectifs du Maquis de l'AURÈS et appréciation du chef chaouïa.

رسالة تم ضبطها عند ابن بولعيد يعطي فيها لمحة سريعة عن سير العمليات وتطوراتها وانعكاساتها بعد انطلاق العمليات ليلة أول نوفمبر 1954 مباشرة

والحقيقة أن قائد المنطقة محمد العربي بن مهيدي أصيب بخيبة أمل، وهو القائد الفذّ الذي لا يعترف بالهزيمة ولا يعرف النّكوص... يدل ذلك تصريحه أمام نوابه بعد العمليات الأولى، عندما قال: "نحن ملزمون بأن نكون في الموعد بلا مال ولا سلاح... إنها آخر جولة في آخر معركة مع النظام الاستعماري"، فردّ عليه نائبه عبد المالك رمضان – أول شهيد خلال الثورة – "سنموت إذا مع الذين وضعوا ثقتهم فينا"...

إذ لم يكن التجاوب من قبل السكان في البداية كبيرا، فقد أظهر الكثير من الناس عدم الإكتراث، ولزم آخرون الحياد، وتطوّع آخرون للبحث ومطاردة من يسمّيهم الاحتلال بالمتمردين، وظلت الأسر التي لبّى أبناؤها نداء الوطن محطّ أنظار الناس، غير أن هذه النظرة سرعان ما تغيّرت بمجرد حصول لقاءات مع الطلائع الأولى من المجاهدين كشفت للسكّان عن النوايا الحقيقية للثورة، وقد ساهم القمع الوحشي لقوات الاحتلال في تغذية هذا التوجه عن طريق القمع والتنكيل والتّعذيب والسجن... فلم يجد السكان بدّا من اللجوء إلى الثورة مع أن فكرة الهزيمة المحتملة – أسوة بالمقاومات السابقة – ظلت تخيّم على العقول، ومع مرور الزمن تحوّل مفهوم اللّجوء إلى الثورة والانتساب إليها شرف وشحنت المفاهيم السلبية السابقة (متمردون – قطاع طرق – فلاقة...) بمفاهيم أخرى تفيد النبل والشرف، مثل: (جندي، مجاهد، منصور، الخوه...) وصارت الهزيمة المحتملة مجرّد شعور وهمي مستمد من قناعات كانت قد ترسخت في الأذهان بعد توالي سلسلة من الهزائم لحقت بالثورات السابقة منذ عهد الأمير عبد القادر، وهكذا، وبعد فترة غير طويلة من اندلاع الثورة يلتف حولها معظم السكان ويصبح الانتماء إليها حلما يراود معظم الشباب وبدأ الإقبال على التّجنيد من طرف كل الشرائح، شباب، كهول، وحتى الشيوخ.

إذا، فالثورة التي كانت قد انطلقت ببضع مآت من الرجال مجرّدين من كل الإمكانات التي تمكنهم من خوض غمار حرب ضد عدو يملك كل أسباب القوة عدا إيمانهم بعدالة قضيتهم وإصرارهم على انتزاع حقهم المغتصب، مهما بلغت التضحيات، أصبحت الآن قبلة كل الاحرار ومحطّ أنظار الشرفاء الحالمين بمستقبل زاهر وغد مشرق لوطنهم الجزائر، ولعلّ أخطر مشكلة اعترضت سبيل المجندين وحالت دون تلبية طلبات الكثير من المتطوعين هي مشكلة التسليح، ففي بعض المناطق مثل المنطقة الأولى: أوراس النمامشة، تم تسريح العشرات من الجنود ممّن لم يتفطّن الاستعمار إلى التحاقهم بالثورة خلال الشهور الأولى من الثورة بسبب قلّة الأسلحة، ويمكن القول بأن عدد المجنّدين قد تطوّر خلال الثورة بشكل مغزلي حيث بدأ بعناصر قليلة ثم تطوّر وتكاثر بشكل كثيف تجاوبا مع موجة العنف التي ازدادت حدّة خلال سنوات 1958.1957.1956[1] ثم بدأت حركة التجنيد تقلّ بسبب انخفاض العنصري البشري – الطاقة التي راهنت عليها الثورة – القادرة على حمل السلاح في أوساط سكان الريف – خاصة – الحليف الطبيعي للثورة، ولعل هذا ماكانت تعنيه العالمة الباحثة في الأنتروبولوجيا "جيرمان تيون" بعنصر الحداثة في رسالتها لوزير الدفاع الفرنسي بورجس مونوري، حول موضوع: القضاء على العناصر الحداثية، فراحت التعبئة تقلّ بالتدريج منذ 1959م.

إن عدم وجود قيادة مركزية بالداخل أو منسّق بين القيادات في الولايات أو جهاز مركزي يتولّى جمع المعطيات ويتابع تطور حركة التجنيد والتطوّع في صفوف الثورة، وقلة العناية بالجانب التنظيمي لاهتمام القيادة بالنّاحية العسكرية وحدها، وضياع معظم الوثائق المحفوظة كلها تجعل من الصعب تحديد عدد المجندين في كل ولاية، كما انّه من الصعب تحديد حجم قوات مسلحة لا يخضع التجنيد فيها لمقاييس، كما هو الحال بالنسبة للجيوش النظامية ولو بشكل تقريبيّ، نظرا لكثافة

(1) تشير بعض الوثائق إلى أن عدد جنود جيش التحرير الوطني بلغ عند انعقاد مؤتمر الصومام 23000 مجاهد.

حجم العمليات على مستوى الوطن والتي كثيرا ما تؤدي إلى سقوط قتلى وأسرى، كما أنه لا يخلو يوم من التحاق مجندين جددا لدعم صفوف الثورة أو فرار مجندين من القوات الفرنسية، فليس هناك ما يسمى بالثابت في حركيّة القوات المسلحة للثورة فكل ثابت في أثناء الحرب متغير، غير أن هذا لا يمنعنا من أن نشير إلى رقمين متباعدين تبنتهما جهتان متحاربتان، فوزارة المجاهدين تقدر عدد الشهداء من المجاهدين وحدهم بـ/ 71000 شهيد، بينما تشير المصادر الفرنسية إلى أن عدد القتلى في صفوف الثورة يصل إلى نحو 141000 قتيل، يضاف إلى أحد العددين حوالي 15000 من ضحايا التصفيات المحلية.

ويلاحظ أن الرقمين أو العددين متباعدين لأن الجهات التي تبنّتها لم تتجرّد من عامل العاطفة وإدخال الذاتية في الموضوع لرفع أو خفض قيمة الخسائر التي لحقت بها أو لحقت بالخصم خلال الحرب، ومن خلال هذين العددين اللذين تم نشرهما من قبل جهات رسمية في الدولتين يمكن للباحث أو المهتم بالموضوع أن يحدّد بالتقريب عدد الأفراد الذين يلتحقون بالثورة كل سنة، وتبقى الأرقام في كل الحالات تقديرية.

وتشير إحصائيات شبه رسمية إلى أن عدد المجاهدين المتمركزين في الحدود الشرقية يصل إلى 22000 مجاهد من بينهم 16000 منتظمين في الفيالق، وفي الحدود الغربية يتمركز حوالي 10000 مجاهد، علاوة على 14000 مجاهد ممن كانوا يقاتلون داخل الوطن، فيكون العدد الإجمالي للمجاهدين الذين قدّر لهم أن يشهدوا الاستقلال حوالي: 46000 مجاهد وتظل هذه الأرقام دوما تقريبية لوجود جملة من العوائق والأسباب تجعل من الصعب الحصول على أرقام مضبوطة كالتي تستقى من سجلات قيد يطمئن إليها الشخص.

الانتهاكات

إن التعرض إلى هذا الموضوع واجب، والسكوت عنه جريمة أخرى تقترف ضد الضحايا، مهما كانت بشاعته وشناعته، نظرا لانعكاساته السّلبية على الضحايا وعلى المجتمع بصفة عامة، مقترفو هذه الأفعال الشنيعة هم عساكر الاحتلال والعملاء بصفة خاصة، والضحايا في الغالب هنّ نساء وبنات وأمهات المجاهدين والشهداء وعامة المواطنات، والمناسبة أي مناسبة وبدون مناسبة، لا سيما بعد حصول اشتباك مع المجاهدين وسقوط قتلى أو جرحى في صفوف المحتلين أو العملاء أو اغتيال أعوان عموميين... هذا الموضوع تغافل عنه الكثير ممن كتبوا عن الثورة التحريرية، نظرا لحساسيته المفرطة.

غير أن خطورة الجريمة وفظاعتها وما خلّفته من آثار سيئة كانت السبب في تدمير حياة كثير من النساء وفي تخريب كثير من البيوت، كانت عرضة لاعتداءات وحشية من قبل جنود الاحتلال ممن يزعمون أنهم ينتمون إلى عالم الحضارة والتمدن تستوجب من كل كاتب أو مؤرخ التعرض للموضوع للتشهير بهمجية الغزاة المستوحشين الذين تجرّدوا من القيم الإنسانية وتحولوا إلى وحوش بشرية هوايتهم الغواية والتّدنيس.

ولم يكن فعل الاغتصاب مجرد أحداث معزولة كما قد يتوهّم البعض ممن لم يعيشوا الثورة التحريرية، لكنها ممارسات يومية عند كل عملية مداهمة للبيوت بدعوى البحث عن المجاهدين أو مراكز التموين وما إلى ذلك، وغالبا ما تكون عملية البحث مجرّد ذريعة تُفتعل من قبل قادة الفصائل والوحدات، قصد اصطياد فرائس سهلة ليس لها قدرة على المقاومة، غير أن التّكتم من قبل ضحايا هذه الاعتداءات من باب الحياء أو صيانة شرف الأسرة إلى غير ذلك أسدل الستار عن كثير من هذه الجرائم، كما أن هذه الاعتداءات لم تكن مجرّد أفعال شخصية أو

حوادث مبيّتة تقترفها عناصر لاخلاق لهم ولا علم للمسؤولين بذلك، إنما هي سلوكات مسموح بها، بل مأمور بها عند مقتضى الحال، وذلك للأسباب التي ذكرنا بعضها قبل، وما اقتصار بعض الكتاب عن ذكر قرية "واضية" في ناحية "تيزي وزو" التي استباحتها القوات الفرنسية مدة أسبوع كامل، كمثال على هذه الهمجية إلاّ لشيوع الحدث وطول مدته انتقاما من السكان بتحويل القرية إلى ماخور معلن مدة أسبوع وقد لجأ قادة الاحتلال إلى هذه الأفعال الرّخيصة التي تمس بشرف الأسرة الجزائرية للتخفيف أو الحدّ من العمليات القتالية أو الفدائية لجيش التحرير وللتّرويح والترفيه عن جنودهم بإشباع غرائزهم الحيوانية ونزواتهم الفردية الرخيصة كبشر متوحشين، ومع مرور الزمن استحالت هذه الأفعال في نظر جيش الاستدمار إلى ممارسات عادية ثم إلى حق مكتسب حتى أن أحدهم عبر عن ذلك وبكل وقاحة، فقال: "نتحدث عن الإغتصاب! لكنه لم يعد كذلك لقد صار ممارسة روتينية"(1)، وعندما يقتصر الكتاب عن الحديث عن قرية: تاوريرت وعن آيت إيدير وعن واضية، فهذا لا يعني أن النقمة كل النقمة كانت مسلطة على بلاد القبائل وحدها، بل إن ذلك كان بسبب وجود شخصية وطنية مثقفة ومتشبعة بالروح الوطنية حتى النخاع، وهي شخصية الكاتب الشهيد: مولود فرعون، الذي عاش في عمق المنطقة وتفاعل مع الأحداث وتألّم لها، ودوّن في مذكراته اليومية – مأساة شعبه حتى يطلع عليها القراء، وتعلم الأجيال فيما بعد بأن المظاهر التي يتظاهر بها الفرنسيون بعد الحرب لا تعكس حقيقتهم.

إذا رأيت نيوب الليث بارزة * فلا تظنن أن اللّيث يبتسم

وما كان يجري في المناطق الأخرى من الوطن لا يختلف عما كان يجري في منطقة القبائل، وإذا كنا لم نتفاجأ من ممارسات قوات الاحتلال لهذه السلوكات التي تتنافى

(1) جان بول ماري.

مع كل الشرائع والقوانين والأعراف، لأن جزءا من جيش الاحتلال هم من اللفيف الأجنبي ممن ليس لهم نسب معلوم ومن محترفي العمل العسكري، هوايتهم المفضلة القتل والغواية، فنحن نتفاجأ حين تصدر هذه الأفعال عن جزائريين نسبا وصهرا يؤدي بعضهم الشعائر الدينية عن قناعة، ويزعمون أنهم إنما انضموا إلى القوات الفرنسية لغرض حماية العرض والشرف، وعندما تتاح لهم الفرص يتحوّلون إلى ذئاب شرسة ووحوش مفترسة ينتهكون الحرمات ويدنّسون الأعراض بكل وحشية، بل كثيرا ما كانوا يغرون الجنود الفرنسيين على اقتراف هذه الأعمال الدنيئة نكاية وانتقاما من أشخاص يكنّون لهم العداوة والبغضاء أو كان لهم فضل السبق إلى الثورة أو تنسب إليهم البطولة والشجاعة وأسباب أخرى، والأدهى والأمر أنهم كثيرا ما كانوا يتقرّبون بذلك لضباط الاحتلال، فيجرّون خلال الليل أو في أثناء المساء الحرائر من النساء من بني عمومتهم إلى المعسكرات لإرضاء جنود وضباط الاستدمار، فقد كان هؤلاء الخونة رموزا في القذارة وأمثلة في النذالة باعوا وطنهم بثمن بخس دراهم معدودة ووضعوا أنفسهم في خدمة السلطات الفرنسية التي استغلت غباءهم وجبنهم وانحرافهم، ولم يستفيقوا من غفلتهم إلا بعد الصدمة، فقد حكى أحدهم بأنهم خرجوا في جولة استطلاعية بُعيد وقف القتال بقليل، وعندما كانوا يتأهبون للعودة، وقف ضابط الفصيلة في مرتفع من الأرض وقفة استعداد موليّا وجهه إلى الغابة ورفع يده محيّيا "الفلاقة" حسب تعبيره قائلا: "فيف فلاّقا" ثم التفت إلى بقية الفصيلة من الحركي وقال لهم: هم الأشراف وأنتم الانذال، ولكم الخيار بعد الآن أن تعودوا إلى الثكنة أو لا تعودوا، فكل شيء قد انتهى!

فخانتهم الشجاعة وساروا خلفه كالقطيع وعادوا إلى الثكنة حيث تم تجريدهم من السلاح.

وفي السنتين الأخيرتين زار لفيف من جنود الاحتلال قرية بوصالح في قلب الأوراس، بعد أن صاروا شيوخا وذلك بترخيص من السلطات الرسمية فاستاء

أحد المواطنين من مشهدهم وصرخ في وجوههم، عدتم إلينا هل نسيتم ما فعلتم بنا؟! فرد عليه أحد الجنود الفرنسيين بهدوء، إنما فعلتم ذلك بأنفسكم! ويريد هذا الجندي أن الذين كانوا يشيرون ويحرّضون وينتهكون إنما هم منكم. ومن سخريات القدر أن يستفيد هؤلاء جميعا من العفو الشامل، فيرحل بعضهم ذليلا مهانا إلى الجهة الأخرى من البحر ليعيش على الهامش مكنّا لبلده العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة، ويظل البعض الآخر في بلده ينعم بخيراته ويتمتع بكل الحقوق ويتطلع إلى الامتيازات، فاندمجوا وسط ضحاياهم الذين تجرّعوا منهم الألم مرّتين، وليس لهم بعد الآن إلا الدعاء، وأحسن الدعاء ما جاء ذكره في القرآن، قوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ**﴾ [سورة المائدة الآية: 25].

القمع والتعذيب عند الاستنطاق

المعرضون للتعذيب عادة هم: المجاهدون أسرى حرب، المناضلون، الفدائيون، أولياء المجاهدين، عامّة المواطنين، الغرض من التعذيب عادة الحصول على معلومات خاصة، وقد يكون الغرض منه التشفي أو الإنتقام أو يكون حتى بنيّة التسلية واللهو، ويقوم بهذا العمل الإجرامي عناصر مختصة أو هاوية أو متطوعة، والإختصاص هنا غير ضروري إذ يكفي أن يكون الجلاّد غليظ القلب، شديد البأس، عديم الإحساس والضمير، لا يشعر بأدنى قدر من الألم عندما يقترف أفعالا تتقطع لها الأكباد ضد أشخاص لم يقترفوا إثما ولم يرتكبوا جرما، وهؤلاء الجلاّدون الذين يمارسون عمليات التعذيب إما أن يكونوا أوروبيين تملّكهم الغضب والحقد الدّفين على المسلمين،كما يسمونهم – ظل يتنامى منذ الحروب الصليبية – فلا يحسّون بالراحة إلا عندما يرون ضحاياهم وسط برك من الدماء، وهذا النوع موجود بكثرة وسط المعمرين، والإسبان على وجه الخصوص لأسباب تاريخية، وقد يكونون فرنسيين متعصبين تلقوا تكوينا خاصّا في مدارس متخصصة تجرّدوا خلالها من كل

المشاعر الإنسانية التي يصطلح عليها عند الأسوياء من الناس بالشفقة والرأفة والرحمة، وما إلى ذلك من التسميات، فصاروا بعدها وحوشا في جلود آدمية لا يشعرون بالراحة إلا إذا كانوا وسط الصراخ والأنين والصياح.

مراكز التعذيب كثيرة، فهناك أماكن معدة للتعذيب وسط الثكنات أو المخيمات بالنسبة للوحدات المتنقلة، يجري فيها التعذيب لانتزاع معلومات مستعجلة، وهناك أماكن أخرى ملحقة بالمكاتب الإدارية المتخصصة مثل: مكاتب الشؤون الأهلية... مكاتب الإستعلام... المكتب الثاني... المكتب الخامس...، كما يتم التعذيب أيضا في السّجون وفي المعتقلات، وقد يجري التعذيب والاستنطاق بمجرد القبض علي الشخص، قصد الحصول على معلومات قد تفضي إلى أسر أو قتل آخرين أو الكشف عن مخابئ وملاجئ للمرضى أو العجزة غير بعيدة عن المكان، وفي حالة ما إذا أظهر الأسير التكتم وأبى الكشف عن المجاهدين قرب المكان أو عن مراكز التموين أو غيرها، يتواصل التعذيب في عين المكان، وقد يفضي إلى الموت، ولنوعية التعذيب وطرقه وحدّته علاقة طردية مع أهمية ووظيفة الشخص، وقد يتم وسط القرى في أثناء التفتيش عن الأسلحة أو عن مراكز التموين، فيتعرض خلالها بعض المناضلين أو المشبوهين من المواطنين لعمليات تعذيب سريعة قصد حملهم على التصريح بأسماء الأشخاص المسؤولين على مراكز التموين أو عن الأشخاص الذين يشرفون على خلايا جبهة التحرير... وكل ما له علاقة بالثورة.

أما وسائل التعذيب وطرقه فتختلف بين جلاّد وجلاّد وبين مستجوب ومستجوب وتتحكم في المسألة عوامل عديدة ومتداخلة تدفع بالجلاّد إلى مضاعفة العذاب واستعمال أكثر من طريقة وأكثر من وسيلة في التعذيب، ويكون هذا في الغالب عندما يصر المستجوب على الكتمان ويبدي مقاومة وتحمّلا شديدين للعذاب المهين، فيقابل الجلاّد ذلك بمضاعفة العذاب الأليم، قصد انتزاع الاعتراف منه، وكثيرا ما يصاب المعذَّب بالإغماء أو الصرع أو الموت المفاجئ، فيستغله الجلاّد

كوسيلة لترهيب وزرع الرّعب والخوف في قلب من سوف يلحق به إلى القاعة بعده ليعترف بسهولة بما نسب إليه من التّهم أو الإدلاء بكل ما يعرفه عن الموضوع محلّ الاستنطاق، وسائل التعذيب كثيرة جدّا، الشائع منها بين الجلاّدين: إطفاء السجائر في أجساد الضّحايا، * قلع الأسنان والأظافر بواسطة الكماشة، * وضع الملح على الجروح، * تعليق الضحية في السقف وإشعال النار من تحته، * غطس الضحية في مياه قذرة، * تحريش كلاب مدرّبة وإغراؤها على ممارسة الجنس مع الضحايا، * إملاء جوف الضحية بالماء الملوث، * إيصال جسم الضحية بأسلاك كهربائية موصولة بمولد كهربائي يدوي معروف باسم "لاجيجان" وغالبا ما يتعمّد الزّبانية ربط الأسلاك بأعضاء حساسة في جسم المعذّب، كحلمات الأثداء عند النساء والأعضاء التناسلية عند الرجل والمرأة على السواء مما قد يؤدي إلى تشويه جسم الضحية، وقد يفقد بعد الإفراج عنه قدراته الجنسية، والتقرير الطبي الذي أعدته الطبيبة "بلخوجة جانين" طبيبة في جامعة الجزائر، بعد قيامها بفحص المناضلة الفدائية "جميلة بوحيرد" المعتقلة خلال شهر أفريل 1957م يكشف عن جوانب خطيرة لا يتصور الإنسان السّوي أنها من فعل البشر[1]، * إرغام الضحية على الجلوس فوق زجاجات مهشمة فتنجر عن ذلك آلام حادة ومضاعفات خطيرة، وأساليب أخرى متنوعة وكثيرة تتنافس مراكز التعذيب في ابتداعها قصد الحصول على مردود جيّد، يقوم بها جلادو وزبانية سلطة الاستدمار بكل برودة وبروح انتقامية فائقة تجعلهم يستمتعون بهذه الأعمال ويتشوقون إليها ويحسّون بالراحة والمتعة عند ممارستها، ولا أدل على ذلك من تلك التسميات التي كانوا يتندّرون بها عند الحديث عن دور التعذيب، فهم يطلقون عليها أسماء تدل عن تجردهم الكامل من كل إحساس مثل: دار الأحلام، دار الاعترافات الرّقيقة، دار المتعة...

---

(1) نشر هذا التقرير في كتاب: الثورة الجزائرية — للعماد: مصطفى طلاس، الصفحتان: 396 – 397.

وقد علمت من أحد المجاهدين الذين عرفوا مرارة السّجن في معتقل قصر الطير الخاص بالمجاهدين أن القائمين بالتعذيب في هذا المعتقل قاموا بوضع ضابط في جيش التحرير – معتقل – في زنزانة ضيقة تمنعه من الحركة بعد أن شجّوا يافوخه – قمة رأسه – ثم وضعوا فوق رأسه قنينة ماء مالح بحيث يقطر ماؤها فوق الجرح بانتظام طوال الليل، وفي صباح اليوم الموالي وجد هذا الشخص وقد تغير لونه وتبدّلت خلقته واختفت ملامحه الطبيعية، وافتقد كل الصفات الخلقية الجميلة التي كانت تميّزه، كما يروي مجاهد آخر عاش نفس الظروف في معتقل قصر الطير – ولاية سطيف – كيف كان جنود الاحتلال يقذفون بأجسام صلبة كالقنينات وسط برك من المياه القذرة ويرغمون السّجناء على الغوص في هذه البرك والبحث عن الأجسام المغمورة وإخراجها، ولو تطلب الأمر يوما من البحث...

إن عملية التعذيب مرادفة لعملية الاستنطاق غالبا، وهذا منطلق الاحتلال، مهما تكن قيمة المعلومات التي ترغب إدارة الاحتلال في الحصول عليها، ومهما تكن قيمة المعلومات التي يدلي بها المستجوب، وفي اعتقاد هؤلاء الجلادين أن طول العذاب وشدته يرغم السّجين على البوح بما كان يحتفظ به من أسرار، وقد يبلغ العذاب درجة من الشدة تجعل المعذب يهذي بكلام لا يقبله العقل السليم، مثل ما رواه الروائي الشهيد: مولود فرعون "بأن معلم قرآن في منطقة القبائل اعترف تحت التعذيب أنه تلقى شحنة من الأسلحة ألقت بها طائرة مصرية..."[1] تعدّدت وسائل التعذيب واختلفت طرقه بين مركز ومركز وبين شخص وشخص، كما انه لم يعد يجري بطرق سرية، نظرا لمنافاته للقوانين الدولية، كما لم يعد القادة العسكريون يخفون ذلك خشية تضعضع المكانة الدولية لفرنسا، فقد كانوا يدلون بأقوال وبتصريحات تتناولها الصحف اليومية بدون حرج، فقد كان الرائد: "أوساريس" يؤكد على أمرين اثنين: 1) إعدام المعتقلين الذين عذّبوا عذابا شديدا خشية أن يتحوّلوا إلى قنابل

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 434.

خطيرة على الصعيد الدعائي، 2) إعدام أي مسؤول أو مثقف يمكن التفاوض معه ذات يوم، وقد كان هذا السّفاح وراء إعدام كل من: محمد العربي بن مهيدي وعلي منجل خلال شهر مارس 1957م.

وقبل أن ننهي هذا الموضوع الذي لم نتعرض فيه إلاّ إلى لمحة قصيرة ومن زاوية ضيقة، نشير إلى أن للحركي والمرتدين وبعض الأسرى المروّضين من جنود جيش التحرير الوطني دور مخزي في عمليات التعذيب الإجرامية ضد المواطنين واشتهرت منهم أسماء كثيرة في كل المناطق من الوطن فقد أساءوا بما عملوا وتركوا بصمات على أجساد ضحاياهم ظلت تنزف دما إلى ما بعد الاستقلال، ونقطة سوداء في تاريخنا الوطني وشّحت صفحات خالدة منه بوشاح من الخزي والعار، فقد كانت مصالح الاستعلامات والمصالح الفرنسية الخاصة تسند إليهم أقذر الأدوار وأفظعها واشتهرت منهم أسماء وطارت شهرتها في الآفاق... ولم يكن هؤلاء الخونة أظلم وأطغى من الفرنسيين المحتلين، غير أن العذاب يكون أشد إيلاما عندما يأتي من أخ مرتد أو خائن.

وقديما قال الشاعر: ... وظلم ذوي القرابة أشد وأنكى



عندما تصل همجية المحتلين الذروة

مصادرات وانتقامات وقتل جماعي بدون حدود


بدون تعليق

على القارئ أن لا يعتقد بأن ما كان يجري من مصادرات وانتقامات وعمليات نهب وسلب وقتل جماعي منظم هي مجرّد تجاوزات لقادة عسكريين أجلاف، أو هي أعمال فردية معزولة لمسؤولين متطرفين غلاة، نظرا لشمولية المسألة واتساعها.

حقيقة أن هناك قادة مشهورين ومعروفين بالقسوة والغلظة وردت أسماؤهم ضمن الكتاب في مواضع مختلفة، ولا داعي لذكرها مرة أخرى، غير أن ما يحدث كان أبعد من ذلك بكثير، فالعمل كان يجري وفق مخطط منظم ومدروس وهادف، يراد منه إطفاء لهيب الثورة وإخماد نارها المتأججة في قلوب السكان بأية وسيلة، ولا يهم أن تكون هذه الوسيلة منافية للقوانين والأعراف الدّولية أو الشرائع السماوية، فالغاية في منطق الاستدمار تبرّر الوسيلة، ولو اقتضى الأمر الإبادة الكاملة لشعب يريد الحياة ويرفض العبودية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي كان يريده "لاكوست" - الوالي العام – بهذه العبارة التي خاطب بها الجنرال: "ماسو" قائد فرقة المظليين قائلا: "لا تشغلوا بالكم بالقوانين" إنما يريده لاكوست بذلك، بأن ليس هناك ما يمنعكم من اقتراف أشنع الجرائم وأبشع المنكرات في حق المسلمين، إذ ليس ثمة قانون يحميهم.

كانت البداية في الأوراس التي أظهر سكانها التحدّي والعناد منذ غرة نوفمبر، وعندما عجزت قوات "بارلانج" و"شاريير" عن إطفاء لهيب الثورة في المنطقة، لجأت إلى أساليب أخرى موازية للعمل العسكري المنظم الذي تقوم به وحداتها العسكرية بانتظام في مختلف المناطق، وذلك باختطاف عناصر تربطها بالمجاهدين

علاقات قرابة وإعدامهم رميا بالرصاص، وذلك من أجل: 1) ترهيب السكان الذين لم يتعودوا بعد على مشاهد القتل الجماعية، 2) الانتقام من أسر المجاهدين الذين أظهروا التمرد والعصيان، 3) القضاء على عنصر الحداثة الذي يحتمل جدا أن يعزز صفوف الثورة يوما ما.

فحصلت على ثلاث نتائج مغايرة تماما: 1) ازدياد غضب السكان وكراهيتهم لفرنسا، 2) الرغبة في الانتقام، 3) هروب العناصر الشابة والاحتماء بالثورة فرارا من التصفيات المحتملة، وقد أذهل هذا الردّ العنيف السلطات الفرنسية، كما أذهلتها سرعة انتشار الثورة واتساع نطاقها، فراحت تسعى للحد منها، ومحاولة إخمادها، ولما لم يكن العمل العسكري وحده مجديا، رغم تفوّق وحداتها في العدد والعتاد، وما يكلفه ذلك من جهد ومن تضحيات، راحت تلجأ كعادتها إلى السّهل اليسير الذي لا يبدي مقاومة ولا يرد بعنف وهو الشعب الأعزل للانتقام منه وبطرق رهيبة يندى لها الجبين، وعمليات الانتقام هذه مختلفة وذات أبعاد وغايات منها:

1) تدمير المساكن أو إحراقها لأن بعض سكّانها انضموا إلى الثورة أو لأنها تقع في أماكن معزولة يمكن أن يتحول سكانها إلى مموّنين طبيعيين للثورة.
2) تشريد سكّان هذه القرى وتوزيعهم على المحتشدات حيث يصعب عليهم التواصل مع الثورة.
3) مصادرة مخزونات الحبوب لمنع السّكان من تزويد الثوار بحاجاتهم الأساسية من المؤن والأغذية وغيرها.


بدون تعليق

4) مصادرة قطعان الماشية بالجملة قصد حرمان السكان من موارد مالية لاستيراد الحاجات الأساسية، أو لدعم الثورة.

5) فرض غرامات مالية مرهقة على السّكان دفعت ببعضهم إلى بيع ممتلكاتهم بأثمان بخسة.

وقد ذهبت سلطة الاحتلال في بعض المناطق إلى أبعد من ذلك حين عملت على إحصاء البغال والحمير ووسم أفخاذها بأرقام تعرف بها. هذه الأرقام تُدوّن في سجلات سلطة الاحتلال، فإذا عثر عليها لدى المجاهدين يعدم صاحبها حتى ولو اقتادوها من الجبل.

وقد تخللت هذه العمليات حوادث عنف من سجن وتعذيب وقتل للمشتبهين في انتمائهم للثورة وللأعيان وللعناصر التي يمكن أن تتحول ذات يوم إلى الصف المناهض للاستدمار حسب فهمها، ولما لم يؤدّ هذا بالشعب إلى ثني ركبتيه – حسب تعبير صحيفة "فرانس ابسر فاتور" خلال إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 4 فيفري 1957م.

كشفت إدارة الاحتلال عن وجه آخر أكثر قبحا بتجاوزها لكل الخطوط، حيث راحت تنفذ عمليات إعدام جماعية واسعة وبصورة وحشية انتقاما لكمائن ناجحة قام بها جنود جيش التحرير الوطني أو سقوط قتلى بين جنودها أو وقوع اغتيالات بين عناصر موالية لها...

وهذه أمثلة حيّة لا غبار عليها 1) الانتقام لكمين ناجح نصبه الثوار في ناحية الأخضرية خلال شهر مارس 1956م، بقصف عدة قرى بقنابل النّابالم أسفر عن مقتل 1200 شخص – (شهادة الكاتب: مولود فرعون)، 2) الانتقام لمقتل رقيب سينغالي من جنود القناصة ببسكرة في شهر جويلية 1956م بقتل 360 مواطنا، 3) الانتقام لمقتل الضابط: "جاكوت" بقرية واضية بناحية: تيزي وزوا بقتل 180

شخصا، واستباحة القرية مدة أسبوع من قبل جنود الاحتلال، 4) الانتقام لمقتل جنديين من المظليين في: "أرويسو" خلال شهر ماي 1957م، بقتل 80 شخصا (إيف كوريير – ساعة العقداء) وعمليات أخرى مماثلة لترويع السكان وعزلهم عن الثورة أو إبادتهم في حالة الإصرار على مواصلة دعم الكفاح المسلّح ضد سلطة الاحتلال والأمثلة كثيرة، ففي ناحية شابور بخنشلة قتل 1100 شخص سنة 1956م وفي وادي الماء بمروانة – باتنة – أعدم 136 شخصا خلال شهر أكتوبر 1957م، وقد أصبحت الإعدامات ممارسة روتينية وهواية مفضلة تمارس بهدف الحصول على المتعة والراحة.

ولعل شهادة صانعي هذه المجازر هي أبلغ من قول كل خطيب، فقد علق أحد المجندين الفرنسيين على هذه الحوادث التي أصبحت ممارسات يومية بقوله: "في كل يوم أوردور بالجزائر"[1] وأوردور قرية فرنسية تعرضت لعملية انتقام شنيعة من قبل الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، والوجه الآخر الذي تعكسه هذه الانتقامات هو ما عبرت عنه الباحثة الاجتماعية: جيرمان تيون بوصفها لهذا العمل "بأنه تدمير للبنية الحيوية للمجتمع والقضاء على العناصر الحداثية فيه". وإذا كنا نتحدث عن هذه العمليات الإجرامية في أماكن معزولة أو بعيدة عن مقر السلطة المركزية وعن دور الإعلام الفرنسي والأجنبي الموجود في مدينة الجزائر. فصناع القرار في السلطة من طينة "لا كوست" و"ماسو" لا يخيفهم الإعلام الأجنبي - مع أن العالم كله ظل يستنكر هذه الجرائم - ولا يثنيهم عن عزمهم في محاولة تحطيم كيان مجتمع يرفض الذل والهوان.

فقيام جيش الاحتلال بتفجير بناية في القصبة وسقوط أكثر من مئة ضحية أمر تعلمه السلطة ولا يجهله الإعلام، كما أن إلقاء أشخاص من طائرات ومروحيات في عرض البحر لم يكن القصد منه القتل فقط لأن عملية القتل سهلة بالنسبة لسلطة

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 426.

تتغذى بالدماء كالعلقة، وإنما الهدف من رمي الجزائريين من علوّ شاهق – وهم أحياء – بواسطة الطائرات هو الحصول على المتعة، والترويح، والترهيب، والتشفي، وما إلى ذلك من الألفاظ التي تشبع بها معتنقو مذهب السادية، ويتندّر سكان مدينة الجزائر بمرارة وهم يشاهدون جثث هذه الضحايا تقذف بها الأمواج في شاطئ البحر بتسميتها بـ/ جمبري، "بيجار" وعندما عرف الجلادون ذلك ابتدعوا طريقة أخرى، فراحوا يربطون أقدام الضحايا بأجسام ثقيلة – كقطع الطوب – لتجعلهم يستقرون في قاع البحر ولا تقذف بهم الأمواج إلى الشاطئ.

نستنتج مما سبق رغم قلة ما ذكرناه أن الاستدمار هو الاستدمار وأن الهمجية عندهم تسري في العروق مع الدماء، ولن يكون الأحفاد أكثر رأفة ورحمة ورهبانية من الأجداد.

فلم تتطور عندهم القيم الإنسانية قيد أنملة منذ أن حلّوا في هذا البلد غزاة، بل ازدادت هذه القيم انهيارا، وظل الاحتلال يكشف عن غريزة التوحش فيه وعن تواصل هذه النزعة منذ بدء الاحتلال حتى قيام الثورة التحريرية.

ولكي نؤكد أصالة هذه الوحشية نشير إلى ما ورد في كتاب: إفريقيا الفرنسية للكاتب الفرنسي "كريستيان"، فقد جاء في هذا الكتاب ما يلي "أمر الجنرال روفيقو القائد العام للحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر بتاريخ 6 أفريل 1832 بالهجوم على قرية العوفية فصبّحهم وهم نائمين مطمئنين فقتلهم عن آخرهم، ولم يستثن من المذبحة أي طفل أو عجوز أو إمرأة أو شيخ، وعندما عاد الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر من هذه الحملة الشائنة كان الفرسان الفرنسيون قد وضعوا رؤوس قتلاهم على أسنة رماحهم"، "كما قام الجنرال: بيليس بعد ذلك التاريخ بسبعة عشر سنة بسدّ مغارة على قبيلة أولاد: رياح، وذلك بتاريخ.1849.6.11، كانت القبيلة قد لجأت إليها فرارا من بطش القوات الفرنسية، فماتوا جوعا وعطشا".

وقد جاء في رسائل الكولونيل "بان" الخاصة من الجزائر وصف لما فعله في الجنوب عند احتلاله لمدينة "الأغواط" فيقول: كانت المجزرة فظيعة أصبحت الخيم التي يسكنها الأجانب – عن المدينة – في ساحة المدينة وفي الأزقة وفي المنازل تغص بالجثث... إن الإحصائيات التي تمت بعد احتلال المدينة في هدوء المكاتب وحسب استعلامات استقيناها من مصادر موثوق بها أسفرت عن 2300 قتيل أما عدد الجرحى فهو ضئيل جدا... وهذا مفهوم.

... إننا والحق يقال أتينا ببرميل مملوء أذانا غنمناها أزواجا وقطعناها من الأسرى الأعداء...

اقترفنا جرائم يذوب لوحشيتها الجلمود[1] .. والأمثلة لا حصر لها.

هذه شهادة ضابط شاب خريج مدرسة سان سير العسكرية.

وعليه فإن ما قام به ويقوم به الفرنسيون في الجزائر هو امتداد لوحشية سافرة أساسها التعصب الديني الممقوت والرغبة في الإنتقام من الهزائم التي لحقت بأساطيلها في البحر المتوسط وفي المحيط الأطلسي على مدى ثلاثة قرون وحبّ التملك والرّغبة في استعباد شعب رفع لواء الجهاد على ضفتي المتوسط طوال ما يقرب من ثلاثة قرون.

فلا غرو أيضا أن تترسخ هذه الأحقاد وهذه الرّواسب لدى السلطة الاستدمارية، ولا عجب أن تكون هذه الجراء من تلك الكلاب، على منوال المثل السائر: "هذا الشبل من ذاك الأسد".

---

(1) عن كتاب ليل الاستعمار للسيد: فرحات عباس الصفحة: 49 – 50.

الفَصْلُ الثَّانِي
دوغول وفكرة المصير المشترك (2)

جاء دوغول إلى الحكم لينقذ فرنسا من تمزّق كاد يعصف بها، وجاء معه بمشروع متكامل اعتقد أنه سوف يطرد شبح السقوط والتمزق عن الدولة العظمى، فتستعيد هيبتها وعظمتها، واشترط من البرلمان أن يمنحه الصلاحيات الكاملة لتطبيق مخططه وتنفيذ مشروعه، ولما كان الرّئيس دوغول يعرف تماما أن أسباب أزمة فرنسا بأبعادها المختلفة – سياسية، اقتصادية، عسكرية، واجتماعية – هي الثورة في الجزائر، قرّر أن يجعل من القضية الجزائرية البعد الأول في محور نشاطاته، وبما أنه كان يجزم هكذا بأن الجمهورية الرابعة التي سبقت حكمه لم تخض الحرب بالقدر الكافي اختار الحل العسكري في المقام الأول وجنّد لذلك إمكانات هائلة لم يسبق للحكومات السّابقة أن جنّدتها، حتى أن أحد قادة الثورة (الصادق دهيليس) قال بصريح العبارة: "بأن الحرب لم تبدأ إلا بعد مجيء الجنرال: "دوغول"، وهو نفس الرأي الذي كان يراه رئيس الحكومة السابق: فرحات عباس. ومما يؤكد هذه النزعة عند الرئيس: دوغول قيامه بمتابعة مختلف العمليات والحملات التي كانت تشنّها قواته في: الونشريس، القبائل، الحضنة، الشمال القسنطيني، وفي الحدود الجزائرية التونسية، منوّها خلالها بالجهود التي يبذلها ضباطه وجنوده على الصعيد العملياتي، وقد أعطت هذه الحملات بالنسبة إليه نتائج مرضية، وكان في هذه الزيارات لا يقتصر على الوقوف على نتائج الحملات وزيارة مراكز القيادات العسكرية، بل كان يزور أيضا المداشر والقرى التي اجتاحتها الحملات ليخاطب السكان ويتحدث معهم ويحاول سبر أغوار مشاعرهم الوطنية ومدى قدرتهم على الصمود والمقاومة أمام هذه الهجمات الشرسة التي لم يشهد الوطن مثيلا لها منذ الغزو الاستدماري لهذه البلاد، وقد كانت هذه الزيارات بالنسبة إليه بمثابة محرار يمكنه من مواصلة السير في هذا الاتجاه أو التعديل أو التغيير في

طرق تنفيذ مخططه، ومما يلاحظ أن معظم اللقاءات مع السكان جرت في بلاد القبائل – الولاية الثالثة – وهي المنطقة التي خيّبت آمال فرنسا التي ركزت عليها منذ بدء الاحتلال بحملات التبشير وإثارة النّزعات العرقية.

وبالرغم من الاستقبالات الشكلية التي حظي بها في مختلف المداشر والتي كانت في معظمها تحت الإكراه، فقد شعر دوغول أخيرا أن العنف والقوة وحدهما لا يحلاّن المشكلة ولا يمثلان الحل السليم مع شعب ضحّى بعشر سكّانه من أجل الكرامة وأصبح متأكدا حسب قوله: "بأنه رغم تفوق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار "الجزائر الفرنسية""(1)... ويضيف، فقد "أدركت أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا"(2).

إن هذه الاعترافات من قبل الرئيس: دوغول لا نستطيع أن نقول عنها بأنها صحوة ضمير بقدر ما نعتبرها تجربة سياسية وعسكرية يائسة أثمرت نتائج زادت من عمق المأساة وأكّدت لديغول أن السير في هذا النفق يطول وقد لا ينتهي، وبالرغم من ارتياحه لما شاهده في مركز قيادة الجنرال: "شال" من الناحية العسكرية عندما أقدم على تفتيش الوحدات، فقد صرّح على إثره قائلا: "إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضروريّا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين"(3)، مضيفا بـ "أن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى"(4). وقد يكون هذا أول مؤشر في الاتجاه السليم يصدر عن الجنرال: دوغول، وخلال اجتماع هام ضمّ ضباط قوى الاشتباك في مركز قيادة الجنرال: "شال" وعلى ضوء التصريحات السابقة يؤكد الرئيس: دوغول "بأن مصلحة فرنسا وحدها هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار"(5)، وهذا طبعا في حالة حصول اتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، ولأمر ما اختار دوغول موقعا عسكريا متقدّما لوحداته

(1) (2) مذكرات الجنرال دوغول – الأمل – الصفحة: 58.
(3) (4) (5) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 86 – 87.

ليعلن عن عزمه الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. بالرغم من أن هذا التصريح لم يتّخذ بعد الصبغة الرسمية ولم يأخذ شكله النهائي، غير أن هذا الكلام لم يلق القبول من طرف بعض القواد العسكريين، فكان الرد سريعا من قبل شال: القائد العام للقوات المسلحة الذي أجاب دوغول على الفور بأن هذه قابلة للمناقشة، وهذا يعني أن لشال وزمرته رأيا آخر مخالفا لرأي الجنرال: دوغول.

وبعد أسبوعين من إطلاق هذا البالون وسط ضباط ميدانيين، وبتاريخ 16 سبتمبر 1959 يعلن دوغول وبصفة رسمية وباسم فرنسا عن رغبته في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم موضّحا بأن ذلك يتم إمّا:

1) "بالانفصال الكامل عن فرنسا التي ستتوقف عن مدّ الجزائر بالثروات والمليارات! وتمتنع عن مساعدتها لتجنّب الفوضى والبؤس"[1].

2) "أو بفرنسة الجزائريين الذين سيصبحون جزءا مندمجا بالشعب الفرنسي فيتمتّعون بالمساواة الكاملة في الحقوق السياسية والاقتصادية ويقيمون حيث يشاؤون في أراضينا".

3) "وإما بتأليف حكومة الجزائريين من قبل الجزائريين بمساعدة فرنسا وبالاستناد إلى الانتخاب العام، على أن تضم المنظّمة السياسية للثورة الحالية، دون أن تتولى حق فرض نفسها بالمدية والرشاش..."[2].

هذه الاختيارات الثلاثة تعبّر في مجملها عن رغبة دوغول باسم فرنسا في إنهاء الحرب وإيقاف المأساة التي أضرّت كثيرا بالشعبين الجزائري والفرنسي معا. إن القراءة الشكلية لهذه الاختيارات يفهم منها أن فرنسا قد أدركت بأن عصر الهيمنة قد انتهى، وثابت الآن إلى رشدها بعد انحراف طويل، وهي الآن تريد أن تضع الجزائريين بين عدة خيارات، وهذا يعد إقرارا منها بعدالة قضيتهم وبشرعية مطالبهم السياسية.

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 86.

(2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 87.

أما القراءة السياسية العميقة، فهي تكشف للقارئ عن كثير من التحذيرات انطوت عليها هذه العبارات، وهي لا تنجلي بشكل واضح إلا إذا باشرت الأطراف المعنية الحوار في إطاره الرسمي، ولكي يبرهن دوغول عن حسن نواياه وصدق مشاعره اتخذ في نفس اليوم الذي أدلى فيه بهذا التصريح عدة تدابير من شأنها حسب رأيه تخفيف التوتّر.

"إذ أطلق سراح سبعة آلاف مسلم – حسب تعبيره – كانوا موقوفين في الجزائر، وخفّض الأحكام عن الثوار المحكوم عيهم بالإعدام، وأفرج عن الزعماء المختطفين الذين كانوا موقوفين في سجن الصحة في (ميزون بلانش)، وسيقيمون بعد الآن في جزيرة: إكس محاطين بالرعاية والتكريم – حسب قوله – وتم الإفراج كذلك عن مصالي الحاج الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا"[1].

هذه الإجراءات بالرغم من أهميتها لم تمنع ولم تحدّ من نشاط القوات الفرنسية في مواصلة حملاتها بإيعاز من الرئيس دوغول نفسه الذي اعتبر أنه قد اتخذ خطوة حاسمة في سبيل تسوية قضية مزمنة استنزفت كثيرا من الطاقات وأهدرت أنهارا من الدماء.

وبتاريخ 10 نوفمبر 1959م، كرّر العرض السابق ودعا زعماء الثورة إلى لقاء مع الحكومة الفرنسية لمناقشة هذا العرض... إن هذا التطور في موقف رئيس الدولة الفرنسية يعد إيجابيّا كونه يشكل اعترافا صريحا بوجود حركة وطنية شرعية تناضل من أجل قضية عادلة، غير أن هذه الحركة ليس بالضرورة أن تكون هي جبهة التحرير الوطني التي أشعلت الثورة وتزعمتها، - فسياسة فرّق تسد من أجل إضعاف الخصم تكون أولى الخطوات في مبادرة التفاوض - وستظهر فرنسا نيتها في التفاوض مع حركة أخرى تجاوزتها الأحداث، وهي الحركة الوطنية الجزائرية التي أسّسها الحاج مصالي في نهاية ديسمبر 1954م - حسب أغلب الروايات - بالرغم من

(1) مذكرات الرئيس دوغول – أمل – الصفحة: 81.

أن الحكومة الفرنسية تعلم جيدا أن الحركة الوطنية قد انطفأت سياسيّا وانهارت عسكريا منذ سنة 1958م، غير أنها سوف تتمسك بها لتتخذ منها وسيلة ضغط من أجل الحصول على تنازلات على حساب جبهة التحرير الوطني.

وفي انتظار اتّخاذ جبهة التحرير الوطني موقف حيال هذا العرض المقدم من قبل فرنسا، فإن القوات الفرنسية ستضاعف من حملاتها ضد معاقل الثوار كما تعبر عن ذلك وسائل إعلامها حتى:

1) لا يعتبر الثوار هذا العرض مؤشر هزيمة لجيش الاحتلال فيضاعفون هجماتهم.
2) يرغم الحكومة المؤقتة على الاستجابة للعرض والتفاوض من موقف ضعف.
3) لا تتوهم جبهة التحرير الوطني أنها حققت نصرًا عسكريا ضد القوات الفرنسية.
4) لا يرى العالم أن فرنسا التي تجرّعت مرارة الهزيمة في "ديان بيان فو" على يد الفيتناميين مرشحة للسقوط مرة أخرى في نفس المستنقع، فتفقد عظمتها وهيبتها.

إن عبقرية دوغول السياسية سوف تكشف لنا بالتأكيد عن مناورات أخرى جديدة، فقد تدرّج خلال سنة واحدة من الحكم من وهم الحل العسكري للنزاع إلى التّلويح بـ/ الجزائر الفرنسية ثم التلميح بإمكانية تحقيق حق تقرير المصير، عن طريق الاستفتاء طبعا لأن فرنسا تظل تعتقد بأن تلك الثلة المهزومة نفسيا والتي تعلقت بردائها سوف ترجّح الكفة لصالحها من أجل الجزائر الفرنسية، وسيكون حجّة لفرنسا على ارتكاب المزيد من المنكرات والفظائع، غير أن الرفض القاطع لشعار "الجزائر الفرنسية" الذي يلوّح به المستوطنون والأوروبيون المقيمون في الجزائر من طرف السكان الذين راحوا بدورهم يرفعون ملء حناجرهم شعار: الجزائر الجزائرية، هذا الموقف أرغم الرئيس دوغول على التلميح بحق تقرير المصير ثم التصريح بإحداث: الجزائر جزائرية - لكن غير التي يريدها السكان كما يسمونهم - فخلال الزيارة التفقدية للجيش الفرنسي في الجزائر، وفي أثناء الجولات التي

قادته إلى أهم المناطق في الوطن من الشرق إلى الغرب بين الثالث والسابع من مارس 1960م، كان الرئيس دوغول يردّد هذه العبارة في خطابات مرسلة للجنود والضباط: "ذلك أنني قلت بالطبع لهؤلاء الجنود الذين يعرّضون حياتهم للخطر وأحيانا يضحّون بها في سبيل شرف الجيش الفرنسي إن النضال لم ينته بعد وإنه مازال مستمرّا، ويجب البحث عن الخصم والتغلّب عليه وإلحاق الهزيمة به، وإنه لصحيح أنني قلت أيضا أن النهاية ستؤدي إلى إحداث جزائر جزائرية بقرار من الأمة الفرنسية وبمساعدتي الأمر الذي كان يوضح هدفي..."[1] الكلام للرئيس دوغول، وإذا كان هذا التصريح الذي يصدر عن أعلى مسؤول في هرم سلطة الاحتلال يدغدغ مشاعرنا ويشعرنا بأن الحلم أوشك أن يتحقق – فليس من المنطقي أن يكون كلّ أخضر حشيشا – فالجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية، وجبهة الجزائر الفرنسية اللتان أسّسها الكولون وغلاة المستدمرين، كانتا تريان في هذا الشعار "الجزائر – الجزائرية" حلما أبعد من نجوم السماء والوصول إليه يتطلب أنهارا أخرى من الدماء، وهو ما ستقوم به منظمة الواس (O.A.S) فيا بعد، ويبقى مفهوم تقرير المصير الذي ظل الرئيس: دوغول يردّده في خطاباته أمام القادة السياسيين والعسكريين على السواء كحل للحرب المستعرة في الجزائر غامضا لدى الحكومة المؤقتة الواجهة السياسية للثورة والتي تريد الاعتراف الصريح بحق الشعب الجزائري في الاستقلال الناجز، وكان من رأي دوغول أن يكون ذلك على مراحل على أن تستلم الحكومة المؤقتة أجهزة التّسيير شيئا فشيئا، وكانت الحكومة المؤقتة تعتبر ذلك مناورة، ولا يحقق الاستقلال الكامل.

ومهما تكن نوايا الرئيس: دوغول: فهو فرنسي قبل كل شيء، وقد ترك بصمات واضحة في تاريخ فرنسا الحديثة، وكانت له مواقف شاهدة على ذلك منذ الحرب العالمية الثانية، وهو يقدر تماما التضحيات الباهضة التي بذلتها فرنسا في الاستيلاء

(1) مذكرات الرئيس دوغول – أمل – الصفحة: 98 - 99.

على الجزائر وضخامة مشاريع التعمير والاستثمار في المستوطنات والخسائر العسكرية خلال الانتفاضات وفي أثناء الثورة التحريرية وما تتوفر عليه البلاد من ثروات والموقع الجغرافي الممتاز بالإضافة إلى مشكلة المستوطنين إلى غير ذلك...

وعليه فمن الخطل الاعتقاد بأن الرجل سوف يتنازل عن المستعمرة اللؤلؤة التي يقول عنها "بأنها تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا"[1] وقد أدركت الحكومة المؤقتة أنه من المجازفة الإسراع في قبول العروض التي كان يتقدم بها دون دراسة وتحليل عميقين لخلفياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فدوغول رجل سياسي وعسكري قدير يجيد التلاعب بالألفاظ وبالمفاهيم، وسوف يسخّر عبقريته السياسية لتحقيق مكاسب اقتصادية وثقافية لصالح فرنسا في حال حصول الجزائر على استقلالها، وهو أمر متوقع بالنسبة إليه، وما دام الأمر كذلك فإن فكرة الشراكة التي ظلت تتخمّر في ذهنه منذ اندلاع الثورة هي النقطة التي سوف يركّز عليها وهي التي ستعوّض له خسارة المستعمرة، وفكرة الشراكة عنده هي تهذيب وصقل لكلمة التبعية وشراك منصوب لبلد لا يملك من أسباب القوة إلا الثروة المعدنية التي تزخر بها أرضه، لكنّه لا يستطيع استخراج هذه الثروات إلاّ إذا توفرت لديه الأموال الباهضة والوسائل العصرية والمؤهلات العلمية.

شراكة بين بلد يملك الثروات المعدنية وبلد يملك الخبرات والمؤهلات العلمية التي بدونها لا يستطيع البلد الأول أن يستفيد من هذه الثروات، ولعل هذا ما عناه دوغول في إجابته للمارشال: جوان الذي جاء يعاتبه على توقيع اتفاقية إيفيان، بقوله: آه يا صديقي ما أربح هذه الصفقة التي أبرمناها إن ما أعطيناه باليد اليمنى سنأخذه باليد اليسرى"[2].

(1) مذكرات الرئيس دوغول — أمل — الصفحة: 49.
(2) المرحلة الانتقالية الرائد: عمار ملاح، الصفحة: 66.

فهذا ما كان يقصده دوغول من مفهوم الشراكة بين بلد منتج وبلد مستهلك، بين بلد يملك الخبرة التقنية وبلد تزخر أرضه بالموارد الطبيعية، لكنه لا يستطيع الاستفادة منها بدون مساعدة البلد الآخر.

انعقاد مؤتمر طرابلس الأول

انعقد مؤتمر طرابلس الأول في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م، بمقر البرلمان الليبي بطرابلس – ليبيا – في دورة لا يصحّ وصفها بالعادية، نظرا لعدة تراكمات وتداعيات ظلت تتفاقم إلى أن استعصى حلّها على مستوى الحكومة المؤقتة التي تعد أعلى سلطة بعد المجلس الوطني للثورة، فقد صعب على كثير من أعضاء الحكومة والمجلس الوطني للثورة قبول التبريرات وهضم المزاعم المقدمة في شأن: قضية عبان رمضان وفي حادثة عميرة علاوة وفي استقالة محمد الأمين دباغين، وفي تعيين عباس على رأس الحكومة وفي الأحكام الصادرة ضد جماعة: محمد لعموري...

ولم يكن من السهل على شخصيات مسؤولة أمام الشعب تجاوز مثل هذه التصرفات الخطيرة التي لم تكن محل إجماع أبدا، كما أنها لم تكن نتيجة أحكام صادرة عن جهات مخوّلة... هذه القضايا متفردة أو مجتمعة هي التي أفقدت أعضاء الحكومة الانسجام المنتظر بين عناصر ثورية تعيش ظروف حرب قاسية تستدعي التكتل وتستوجب وحدة النظر ووحدة التصور والقرار، وقد أدى عدم الانسجام إلى عدم انتظام اجتماعاتها ثم إلى إرباك لنشاطاتها، في وقت رمت فيه القوات الفرنسية بكل ثقلها في المعركة لإخماد الثورة وإطفاء لهيبها قصد إملاء شروط سياسية مهينة، وكانت هذه القوات قد ضربت بعنف الولايتين الخامسة والرابعة وواصلت قواتها الزحف اتجاه الولاية الثالثة، ومنها إلى جبال الحضنة بالولاية الأولى، ولما لم يتمكن أعضاء الحكومة من تجاوز تلك الخلافات بعد سلسلة من الإجتماعات، وظهور اتجاه

يدعو إلى إنشاء سلطة جديدة بدل الحكومة المؤقتة، اقترح رئيس الحكومة السيد: فرحات عباس الاحتكام إلى العقداء العاملين في الميدان المفوّضين من قبل مجالس ولاياتهم، وقد لقي هذا الاقتراح القبول من طرف أعضاء الحكومة، بالرغم من صعوبة اجتياز هؤلاء العقداء للخطوط المكهربة، في وقت تعاني فيه قوات جيش التحرير في الداخل من ضغوط قوية تستدعي حضور قادتها في الميدان.

ويبدو أن مجلس الثورة الذي تم توسيعه بدوره خلال دورة القاهرة 1957م إلى 54 عضوا يمر بنفس الظروف، وإلاّ لما لا يلجأ إليه عباس وهو السياسي المحنك الذي لا تغيب عنه قواعد الترتيب السّلمي للسّلط، باعتبار المجلس يمثل السلطة التشريعية المفوّضة أو البرلمان، بدل اللجوء إلى قادة عسكريين مع ضآلة خبرتهم بالشؤون السياسية وقلة عددهم.

ولعلّ توزيع أعضاء المجلس بين القاهرة والرباط وتونس وفرنسا بـ/ الودادية والجزائر – قادة الولات –كان من أهم أسباب ضعف نشاط هذا المجلس الذي لم يجتمع منذ دورة القاهرة (20 أوت 1957م)... ولم يكن له ضلع في إنشاء حكومة مؤقتة التي يفترض أن تكون الواجهة السياسية لهذا المجلس أو المكتب التنفيذي له.

ففي مثل هذه الظروف اجتمع مجلس الثورة في دورته الثانية بالتاريخ المشار إليه أعلاه لمناقشة جملة من القضايا ذات طابع سياسي، وأخرى ذات طابع عسكري... منها:

1) أزمة الحكومة المؤقتة، 2) العروض السياسية للرئيس دوغول، 3) التنديد بمواقف بعض الدول الغربية، 4) التنويه بمواقف دول أخرى تدعم وتساند الثورة في الجزائر.

وفي الجانب العسكري: 1) إنشاء قيادة أركان موحدة بدل قيادتين، 2) إنشاء لجنة وزارية للحرب كسلطة وصية على قيادة الأركان الموحدة، 3) أوضاع الثورة في الداخل.

بالإضافة إلى مسائل ذات شكل تنظيمي مثل: 1) القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 2) المؤسّسات الانتقالية (الحكومة + مجلس الثورة + جيش التحرير الوطني)، وقضايا متفرقة.

ويبدو أن أهم قضية كانت تشغل بال أعضاء الحكومة المؤقتة التي تعتبر في حكم المستقيلة منذ الاحتكام إلى العقداء العشرة هي قضية التشكيلة المرتقبة للحكومة الجديدة المقبلة، وبما أن العقداء المفوّضين لم يتمكنوا من حسم الموضوع لأسباب تتجاوز الصلاحيات المخوّلة لقادة عسكرين، قرّروا إحالة المسألة إلى المجلس الوطني للثورة المؤهل قانونا للنظر في الموضوع وتحوّلوا إلى لجنة تحضير لاجتماع المجلس الوطني بمشاركة مجموعة من العناصر المؤهلة، مثل: محمد الصديق بن يحيى، عمر أو صديق، فرانس فانون، الدكتور: أحمد فرنسيس، ابن يوسف بن خدة، مبروك بلحسين، محمد بجاوي... وفي الوقت الذي كانت فيه هذه العناصر تنشط على مستوى اللجان، كانت عناصر أخرى تتحرك في الظل وتعمل على إعادة ترتيب بيت القيادة وفق منظور خاص، مما أدى إلى ظهور كتلتين تتنافسان الريادة:

أ) كتلة كريم، يدعمه: العقداء ناصر (السعيد إيزوران) والصادق دهيليس، والحاج لخضر.

ب) كتلة ابن طوبال يدعمه: العقداء بوالصوف وبومدين وعلي كافي ولطفي.

فبخصوص الكتلة (أ) فبالرغم من محاولة كريم الظهور بمظهر الزعيم الثوري القوي في المجلس والذي ظل يواصل الكفاح في الميدان وهو يتطلع الآن من جديد إلى شغل منصب رئيس الحكومة فإن هذا الطموح قد لقي مرة أخرى من قبل بقية الأعضاء معارضة وصدودا، مما أدّى إلى وقوع مشادات كلامية، وتأويلات وتهم لا تستند إلى حقائق مثل: تأويل دعوة العقيد: عميروش لاجتماع قادة الداخل إلى أن ذلك كان بإيعاز من كريم لدعم طموحاته القيادية...

تقدم كريم بمشروع بديل، وقد لقي مبدئيا تأييدا ودعما من قبل حليفيه الطبيعيين، ويقضي بتشكيل قيادة خماسية تتكون من الباءات الثلاثة بالإضافة إلى ابن خدة وعمر أوصديق وهما على التوالي: وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المستقيلة وكاتب دولة، اعتقد كريم أن هذا المشروع سوف يجد القبول والدعم من قبل أعضاء المجلس، غير أن الأمر كان خلاف ذلك. وقصد تجنب الانسداد المحتمل وإضفاء نوع من الديمقراطية على صيغة القرار حول التشكيلة الحكومية وعلى منصب الرئيس خاصة، تم تشكيل لجنة من ثلاثة أسماء هم على التوالي: 1) عبد الحفيظ بوالصوف، 2) هواري بومدين، 3) سعد دحلب، وقد عهد إلى هذه اللجنة بعملية سبر للآراء بتبنّي مرشحين اثنين فقط وهما: 1) فرحات عباس، 2) كريم بلقاسم الذي يطمح للوصول إلى منصب الرئاسة.

ولم تلبث اللجنة أن اصطدمت بحقيقة كشفت لها عن موقف أعضاء المجلس، وهي أن جل الأعضاء يتحفظون من ترشيح: كريم لمنصب رئاسة الحكومة، ولما لم يكن هناك مرشح آخر منافس لعباس غير كريم أعيد ترشيحه ليترأس حكومة جزائرية مؤقتة ثانية وبتشكيلة وزارية هي نفسها تقريبا.

أما بشأن النقطة الثانية المدرجة في جدول أعمال الدورة والمتعلقة بتلميحات الرئيس الفرنسي حول موضوع حق تقرير المصير، وهي بمثابة نداء للحكومة المؤقتة وللجهات الوصية على الثورة بفتح مفاوضات مباشرة بين الطرفين لإيجاد سبل إنهاء الحرب، فإن أعضاء المؤتمر مقتنعون بأن لعبارة تقرير المصير أكثر من مدلول، إلا أنها تعتبر من حيث المبدأ مؤشرا إيجابيّا وصريحا على تفهّم الطرف الآخر – الفرنسي – للمطالب الشرعية للشعب الجزائري، وعليه فلا مانع من التجاوب مع العرض الذي تقدم به الرئيس الفرنسي، ولا شك أن اللقاءات المباشرة هي التي ستكشف عن النوايا الحقيقية للطرف الفرنسي، وتُركت حرية الرد الرّسمي على المقترح الفرنسي للحكومة المؤقتة واستغلال هذه المبادرة الإيجابية.



وقد صدر أول ردّ رسمي عن رئيس الحكومة: فرحات عباس في تصريح أدلى به في بيروت بتاريخ أول ماي 1960م، عندما قال: "إننا مستعدون لمقابلة الجنرال: دوغول في بلاد محايدة ودون شروط مسبقة".

كما ندّد المؤتمر بمواقف بعض الدول الغربية – الأعضاء في منظمة الحلف الأطلسي – التي تساند فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، وظلت تدعمها باستمرار بالتجهيزات والمعدات الحربية، بالرّغم من التحذيرات التي تلقتها في هذا الموضوع.

ولم ينس أعضاء المؤتمر أن ينوّهوا بمواقف كثير من الدول التي تساند الشعب الجزائري في حربه ضد الاحتلال وتدعمه ماديّا وسياسيّا ودبلوماسيا في المحافل الدولية وأن يشيد بالدول السبعة عشر التي اعترفت بالحكومة المؤقتة كسلطة وصية على الثورة وممثلة شرعية للشعب الجزائري المكافح.

وفي المجال العسكري: فالمؤتمر أوصى بإعادة النظر في هيكلة وتنظيم وتأطير جيش الحدود، ولما لم تُثْبت لا لجنة قيادة العمليات ولا قيادة الأركان في الحدود الشرقية خاصة جدارتها وتَحكُّمها في تنظيم وقيادة وتطوير جيش الحدود، اقترح العقيد: بوالصوف تكوين قيادة أركان عامّة لجيش الحدودين وإسناد رئاستها للعقيد: هواري بومدين الذي أكّد أهليته وجدارته من خلال تجربته الناجحة في قيادة الأركان في الحدود الغربية فساد فيها الانضباط والنظام وتحوّل إلى قوة نظامية معتبرة، على أن تُنشأ لجنة وزارية للحرب من الباءات الثلاثة – كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف، وعبد الله بن طوبال – تتولى الإشراف ومتابعة سير عمل القيادة العامة للأركان.

وعن تقييم الوضع الداخلي: فالمؤتمر يقدّر الصعوبات التي تمرّ بها الثورة في الداخل ويؤكد دعمه لجيش التحرير الذي يقاتل بإمكانات متواضعة، مع أن المؤتمرين يعلمون جيدا بأن ايصال الدّعم إلى الداخل دونه أهوال ومتاعب، وأن

التأييد والدعم من داخل قاعات المؤتمر لن يغيّر من الأمر شيئا، وفي انتظار وصول هذا الدعم من طرق أخرى غير أمواج الإذاعة، فعلى المقاتلين أن يشمّروا عن سواعدهم لافتكاك أسلحتهم من أيدي عدوهم أو يقاتلوا بالهراوات!.

وقد ناقش المجلس الوطني للثورة في الجلسة الختامية البنود الأساسية للمؤسسات الانتقالية ولجبهة التحرير الوطني، وقبل إنهاء جلسات المؤتمر وجّه المجتمعون تحيّة إكبار وإجلال للشعب الجزائري الصّامد الذي يواجه منذ خمس سنوات حربا شرسة ويتصدّى بكل شجاعة لأبشع أنواع البطش والتنكيل في السجون وفي المعتقلات والمحتشدات، كما أهاب المؤتمرون بجنود جيش التحرير الوطني الذين ضربوا أروع الأمثلة في التحدّي والصّمود في مواجهة أعتى قوية عسكرية عرفها العالم في العصر الحديث.

انتهت جلسات المؤتمر يوم 18 جانفي 1960م.

استفتاء حول حق تقرير المصير

اشترط دوغول قبل تسلّمه مقاليد الحكم من البرلمان ان يمنحه التفويض الكامل حتى يعيد لفرنسا هيبتها وقوّتها، وكان عند وعده، فقد كانت كل المشاريع التي أقرّها عظيمة عظمة شخصية دوغول نفسه، فقد شنّ أضخم حملة عسكرية على الثورة لم تعرف الحروب الكلاسيكية مثلها، ولم تشهد الجزائر مثيلا لها منذ اندلاع الثورة التحريرية.

وفي الوقت الذي كانت فيه عمليات الإبادة تجري على قدم وساق في الجزائر، أعلن عن أضخم عملية بناء وتعمير - عرفت بمشروع قسنطية - وتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان لمحاولة كسب ثقتهم في ظل حكم جديد، غير أن الشعب بعد أربع سنوات من الحرب والدّمار كان قد استوعب الدرس وفهم المضمون، فالمسألة لم تعد الآن مسألة إقامة أو مسألة خبز، لكنها مسألة كرامة، وقد

كشفت له جولاته في الجزائر خلال تفقده للوحدات العسكرية في الميدان، وفي أثناء زياراته للقرى والمداشر بأن الوطن الجزائري "ليس للبيع ولا للمبادلة" فهو لا يقبل الادماج ولا الاحتواء، وقد سجل ذلك في مذكراته الشخصية دون تحفظ.

عندما شعر الرئيس دوغول بكل ذلك أعلن عن مبادرة أخرى لا تقل عظمة عن المبادتين السابقتين – بعد تردّد – وعظمة هذه المبادرة هي أنه استطاع أن يمزّق الحاجز النفسي الذي ظل يعوقه وأن يعترف لهذا الشعب بحق تقرير مصيره بنفسه، وهي مبادرة خطيرة لأنها سوف تكلفه كثيرا من الجهد ومن العناء ممن يصفهم بالأقدام السوداء ومن يؤازرهم من الجنرالات المتعصّبين، وهي مبادرة هامة بالنسبة للشعب الجزائري الذي لاح له بريق من الأمل في التحرّر والانعتاق... فقد أطلق الرئيس: دوغول مشروع تقرير المصير من أكثر من موقع وعبّر عنه في أكثر من مناسبة، محاولا أن يوصل صداه إلى الشعب الجزائري المكافح وإلى الأمة الفرنسية، والمستوطنين في الجزائر، وإلى العالم كافة حتى يتفهم موقف فرنسا المسالمة! وعندما بدأت ردود أفعال سلبية تظهر هنا وهناك، وظهرت عدة حركات وتنظيمات تدعو إلى المقاومة والتصدّي للمبادرة مثل: (منظمة الجيش السري) وجبهة الجزائر الفرنسية) يقودهما ضباط كبار في الجيش وتؤازرهما قوى ظاهرة وأخرى باطنة من شرطة وموظفين ومسؤولين في الدولة، شعر دوغول بأن القرار يخص الشّعب وحده وأن الدّعم يأتيه من الأمة الفرنسية التي تقرّر منح المستعمرة استقلالها – حسب تعبيره – ومن السكان المسلمين في الجزائر الذين يعبرون عن رغبتهم بدورهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، سيما بعد الجولة الأخيرة التي قادته إلى عدة مناطق في الوطن من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، حيث زار تلمسان وعين تيموشنت، والبليدة، وشرشال، والجزائر، وتيزي وزو، وباتنة، وبعض المدن الصغيرة، حظي في بعضها باستقبال حارّ، وفي البعض الآخر بالصّمت المعبّر عن الغضب والسّخط، وقوبل في أخرى بمشادات عنيفة بين الأوروبيين والمسلمين (السكان).

عندما شعر دوغول بتعاظم قوى المعارضة التي أصبحت مهيكلة في تنظيمات سياسية مثل: (جبهة الجزائر الفرنسية) و(الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية) في فرنسا، وعسكرية مثل: (الجيش السري في الجزائر) وقد انضم إليها بسرعة حوالي 200000 منخرط، وكان هدف هذه التنظيمات جميعا هو زعزعة الأمن ومنع إجراء الاستفتاء، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة، وبالفعل بدأت سلسلة من الانفجارات البلاستيكية في الجزائر تنذر بهبوب العاصفة.

وبتاريخ 11 نوفمبر 1960م، خرجت جماهير هائجة من الأوروبيين إلى الشّوارع تستفز المسلمين – السكان – وهاجمت عدة أبنية ورجمت القوات النظامية... وفي باريس أقدم المارشال: جوان، بصفته أعلى الضباط رتبة في الجيش على الاحتجاج عن فكرة التخلّي عن أخوانه الجزائريين (المستوطنين) بصفته جزائري من مواليد عنابة وقد حذا حذوه الجنرال: سالان، عندما صرح للصحافة بقوله: "أنا لا أوافق على ما يسمى "بالجزائر الجزائرية". وكما أعلنت جبهة التحرير الوطني من جهتها بأن مشروع الاستفتاء يهدف إلى منح الجزائرين نظاما كي لا يتسنّى للشعب الجزائري بعدها أن يطالب بالاستقلال"[1]، وأوصت السكان بأن لا يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع. ولن تفوت الفرصة الشيوعيين في فرنسا لمحاولة خلط الأوراق بطريقتهم الخاصّة، "حيث أشاعوا بأن التصويت بكلمة نعم يفسّر برفض السلم"[2].

هذه بعض العراقيل وليست كلها التي اعترضت دوغول في عملية الاقتراع حول مشروع حق تقرير المصير، غير أنه قابلها بإصرار وعزم وبطريقة قانونية وديمقراطية عندما لجأ إلى الشّعب في كلا البلدين ليستمدّ منه قوته، وإلى مجلس الوزراء باعتباره الوعاء الشرعي الذي يمرّر عبره قرار الاستفتاء، وبتاريخ 16 نوفمبر 1960 يصادق مجلس الوزراء على قرار تنظيم الاستفتاء الذي يخوّل

(1) (2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 104.

الشعب الفرنسي منح الجزائريين حق تقرير المصير أو عدم منحهم هذا الحق، عندها قام الرئيس دوغول بتعيين "لويس جوكس" وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية حتى يتمكن من المضي في سيّاسيته.

وبتاريخ 9 ديسمبر 1960م انتقل مرة أخرى إلى الجزائر، حيث قام بجولة استطلاعية عبر الوطن دامت خمسة أيام، وقد أنهى هذه الزيارة الاستطلاعية بالانطباع التالي: "إن ما رأيته بأمّ عيني خلال خمسة أيام وما سمعته بأذني، وما تغلغل في أعماق فكري، ترك لدي انطباعا واضحا عن حقيقة الوضع في الجزائر عندما سيمزق التصويت عن حق تقرير المصير آخر ستار قائم"(1).

وقد وجه أكثرمن خطاب عبر الإذاعة للشعب الفرنسي بأن يعطي المشروع المطروح حقه وأن يصوّت بكلمة – نعم – بشكل صريح وشامل، وقد تمّ تحديد تاريخ 8 جانفي 1961م موعدًا لإجراء الاستفتاء بكل من فرنسا والجزائر.

ففي فرنسا حيث تتوفّر الحريات الديمقراطية، وحيث يعمّ الأمن، جرت عملية الاستفتاء في ظروف عادية وأعطت نتائج إيجابية زكّت فيها مشروع الرئيس: دوغول، فمن أصل: 27 مليون ونصف مليون فرنسي مسجّل في قوائم الاقتراع صوت 21 مليونا من بينهم 15 مليونا ونصف مليون صوّتوا بكلمة - نعم وخمسة ملايين بكلمة - لا - واعتبرت الباقي ملغاة، وقد حقق مشروع الرئيس أغلبية إيجابية بلغت 76%، وقد كانت النتيجة بالنسبة للرئيس دوغول مذهلة لدرجة أن التصويت بـ - لا - الذي تجنّد له زعماء (جبهة الجزائر الفرنسية) والشيوعيون بحرارة بالغة لم يحقق سوى نسبة ضئيلة.

أما في الجزائر فقد توجه إلى صناديق الاقتراع مليونان و800 ألف ناخب من أصل 4 ملايين و760 ألف مسجل، وقد صوت بالإيجاب مليون و920 ألف ناخب

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 107.

أي 70% من الأصوات المعبر عنها وصوت بكلمة – لا – 790 ألف، وقد اعتبر دوغول نسبة المشاركة البالغة 59% إيجابية جدّا في بلد هدّد فيه زعماء الثورة الناخبين بوجوب الامتناع عن التصويت. ومهما يكن الأمر فإن نتائج التّصويت لا تعكس بالضرورة النوايا الحقيقية ولا تعبّر بصدق عن مشاعر الجزائريين لعدة أسباب منها:

1) حرية التعبير المصادرة، 2) الجهل بمضمون العملية، 3) عملية التوجيه من قبل عناصر مكاتب الاقتراع، 4) التقاليد الموروثة التي لا تسمح للمرأة بالخروج للمشاركة في عملية التصويت، 5) الاستجابة المحدودة لقرار المقاطعة الذي دعت إليه الجبهة، 6) هجرة الكثير من المسجلين من مناطقتهم الأصلية بسبب ظروف الحرب، 7) فضلا عن ذلك فإن نسبة كبيرة من المصوتين بـ – لا – هم أوروبيون مستوطنون مقيمون...

وهكذا تكون نتائج الاقتراع قد أعطت الضوء الأخضر للرئيس: دوغول لمواصلة تنفيذ سياسته فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، وسوف يعمل منذ الآن على إعداد مشروع سياسي – مع خبراء مختصّين – لتحديد معالم الدولة الجزائرية المرتقبة كما يريدها هو، وكما تريدها فرنسا، لا كما يحلم بها ضحايا الكفاح المسلح، وذلك ما سوف يتجسّد في إيفيان بعد ماراطون من المفاوضات.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأحلام المستوطنين

ظل المستوطنون يعتقدون أن الاحتفاظ بالوضع الراهن أمرٌ حيويٌّ، مهما كلف ذلك فرنسا، وكانت تسيطر على عقولهم موجة من الأفكار مؤدّاها أنها إذا تخلّت فرنسا عن حكم البلاد فستغمرهم الأحداث حتما، وكانوا يشكّلون مجتمعا منعزلا لم يندمج بتاتا مع السكان مما جعل كل منهما ينظر إلى الآخر نظرة شك وريبة، وقد زاد من زهوهم وفخرهم نجاحُهم في الاستثمار الفلاحي والصناعي والتجاري، وتدنّى بالمقابل المستوى المعيشي للسكان وانخفض إلى الحضيض، فازدادت الهوة بين الطرفين عمقا، وازدادت معه الضغائن والأحقاد تناميّا، وكان يبدو لهؤلاء المستوطنين أن أية عملية إصلاح تهدف إلى تحقيق أدنى قدر من المساواة بين الجزائرين والمستوطنين لابد أن تنعكس سلبا على حياتهم، وكان من رأيهم أن المأساة التي تعاني منها البلاد منذ عدة سنوات يجب أن تنتهي بسحق الثورة والاحتفاظ بما كانوا يسمّونه بالجزائر الفرنسية التي تنطوي على وجوب تثبيت السلطة وسيطرة المعمرين.


القمع لا يستثني أحدا حتى الأطفال

وقفوا إلى جانب حركة انقلاب 13 ماي 1958م، عندما تبين لهم أن السلطة في البلاد تنوي إدخال بعض التعديلات على النظام السياسي في البلاد وتحقيق أدنى قدر من المساواة في الحقوق بين الأوروبيين وبين السكان، فاستنكفوا واستكبروا لأنّهم كانوا

يخشون الذّوبان وسط ملايين من السكان الأصليين، وعلى النقيض من ذلك، فقد كانوا يدعون إلى إغراق العشرة ملايين مسلم وسط خمسين مليون فرنسي، وكان أملهم في أن يكون الجنرال: دوغول هو ذلك الرجل القويّ الملهم المنتظر الذي يحقق لهم أحلامهم بتأليف حكومة قوية وتعيين حاكم صارم ومحافظين حازمين وقادة عسكريين عتاة يستطيعون فرض الأمن العام وضمان الاستقرار، ولم يكن يساورهم الشك تماما في أن الجنرال دوغول ستكون له نظرة أخرى.

ويقابل هذا التشدّد إصرار السّكان – المسلمين – على استرداد حقوقهم الضائعة بعد أن ظلوا خاضعين للهيمنة الفرنسية الجائرة مدة طويلة ذاقوا خلالها صنوفا من العذاب وألوانا من العنت من الإدارة ومن المستوطنين على السّواء، وهم الآن يرفضون الاندماج والمساواة وكل الحلول الترقيعية الأخرى التي لا تعيد إليهم الكرامة.

وعندما تفهّم دوغول الوضع جيّدا تقدّم بمقترحه حول موضوع حق تقرير المصير، فأغضب ذلك المستوطنين، فراحوا يبحثون عن تغطية سياسية تسمح لهم بالمعارضة، أي معارضة المشاريع المقترحة من قبل الرئيس: دوغول، عن طريق الاحتجاجات وترديد الشعارات... الجزائر الفرنسية... وبدأ التنظيمان: جبهة الجزائر الفرنسية... والجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية تدعمهما: منظمة الجيش السري (الواس O.A.S) تمارسان نوعا من الهرج، وقد لقيت هذه الحركات الاحتجاجية كامل التأييد والعطف من قبل عدد من موظفي الدولة ومن الضباط السامين في الجيش من بينهم، الجنرال: جوان، والجنرال: "جوهو" – وكلاهما من مواليد الجزائر فأظهرا تعلقهما بالجزائر لحدّ إعلان العصيان فيما بعد – والجنرال: سالان، الذي أدلى بحديث لصحيفة ألمانية أعلن فيه عن رفضه لفكرة "الجزائر الجزائرية"، فكانت هذه التنظيمات تخرج بين الحين والآخر في شكل مظاهرات واحتجاجات في الشوارع تنادي بالجزائر الفرنسية، تبعتها سلسلة من

الإعتداءات كانت تقوم بها منظمة الجيش السري بواسطة القنابل البلاستيكية في كل من فرنسا والجزائر، وراحت هذه التنظيمات تستفز السكان – الجزائريين – من خلال هذه الشعارات محاولة استدراجهم للخروج إلى الشارع.

ولم تكن هذه التنظيمات تخشى الصّدام مع الجزائريين لأنهم كانوا مجردين من الإمكانات المادية ومحرومين من كل تغطية توفر لهم أدنى قدر من الحماية في حالة حصول المواجهة في الشوارع، وقد استغلت "جبهة الجزائر الفرنسية" زيارة الرئيس: دوغول إلى الجزائر فأعلنت الإضراب العام في كلّ من الجزائر ووهران وأغلقت المخازن وخرجت إلى الشوارع تنادي ملء حناجرها "الجزائر فرنسية"، ويعترف الجنرال: دوغول، بأنه لاحظ منذ وصوله إلى عين تموشنت يوم 9 ديسمبر 1960م الموقف العدائي الذي اتخذه كثير من الفرنسيين الأصليين حياله، وأنه لاحظ أن الأجواء مكدّرة في كل من البليدة وشرشال والأصنام وفي محافظة الجزائر، وقد استغلت بعض المكاتب الإدارية ومنها مكتب: (صاص) ومكتب: الاستعلامات هذه الوضعية لتغذي نار الفتنة وتهيّج عواطف الطائفتين لأغراض تخدم المصالح الإدارية بالدرجة الأولى، وكانت هذه الأجهزة تدرك تماما عمق الأحقاد المتراكمة لدى الطائفتين، وتدرك أيضا مدى استعداد الجزائريين للقيام بأي عمل يخدم القضية الوطنية، فاستغلت هذه المرة زيارة الرئيس دوغول إلى الجزائر لتصنع الحدث من خلال الكشف عن الأوضاع السائدة في البلاد، ولكي تثبت له ولاءها من خلال المظاهرات التي كانت تحرّض السكان – الجزائريين – على القيام بها، برفع شعار: "الجزائر الجزائرية" وبحياة دوغول، وقد نفّذت العملية فعلا بواسطة عناصر عميلة اندست وسط الشباب في حي بلكور بإيعاز من النقيب "برنار" للردّ عن استفزازات بعض الأوروبيين... وبتاريخ 9 ديسمبر 1960م يبدأ الرد من قبل الجزائريين، وتتعالى الهتافات من حناجر الشباب بطريقة عفوية "تحيا الجزائر المسلمة" وشعارات أخرى، تشيد بحياة الزعماء: ابن بلة وفرحات عباس وبحياة الجزائر المستقلة.

ومن الطبيعي أن تستفز هذه الشعارات المستوطنين المحميين من قبل الشرطة وأجهزة الأمن الفرنسية ليعبّروا عن رفضهم القاطع للمطالب الوطنية بشعارات معاكسة مثل: "الجزائر فرنسية..." وفي اليوم الموالي أي العاشر من ديسمبر تهتز جميع الأحياء في مدينة الجزائر وتضطرب المدينة بتحرك أمواج من البشر الغضوب الثائر، ومما ألهب الحماس في نفوس المواطنين ظهور العلم الوطني وسط المتظاهرين، فالتفوا حوله وهاجوا وماجوا، وراحوا ينادون بأصوات مبحوحة وبحناجر أضناها الجهد "تحيا الجزائر المستقلة" و"سقوط الاستعمار"، وكم كان المشهد مؤثرا ورائعا عندما اندفعت امرأة في الأربعين من العمر تشق أمواج البشر لتنتزع العلم من يد شابّ وسط المسيرة فتخترق الموكب وتتصدر المسيرة وترفع العلم عاليّا خفّاقا، رغم وسائل البطش والتنكيل الذي بدأت الشرطة المدعومة بالجيش تمارسه ضد المتظاهرين.

وفي اليوم الحادي عشر من شهر ديسمبر تنضم المدن الأخرى إلى المسيرة مثل: وهران، وعنابة، والبليدة، وشرشال، والأصنام، وتتطوّر الأحداث بشكل لم تعرفه من قبل، فقد خرج السكان في مدينة الجزائر عن بكرة أبيهم، وراحت المدينة تموج غضبا وسخطا على الاحتلال.

ولم تكن رصاصات البوليس التحذيرية لتحدّ من حركة الجمهور الغاضب الذي ألهبت العواطف الوطنية ومنظر الضحايا الملقاة في الشوارع مشاعره فتحدّى كل التحديات، وراح يدعو إلى الانتقام من الاستعمار الغاشم، وقد ظلت زغاريد النسوة تتعالى من الشرفات وحتى من وسط الجمهور تحرّض الجزائريين على مواصلة التحدّي والصّبر أمام المحن، فالحرية تأتي مخضّبة بالدماء، وما النصر إلا من عند الله.

وكان اليوم الحادي عشر يوما مشهودا حيث تصادمت فيه المواكب الجزائرية والأوروبية المتدفقة عبر كل الأحياء بشكل لم يسبق له مثيل، واحتدم الصراع بين قوة

لا تملك من وسائل القتال إلا الإيمان بشرعية مطالبها، وقوة تحميها الشرطة والجيش، فاضطربت المسيرات واختلطت الأمواج المتدفقة عندما بدأت الشرطة تصوّب نيران رشاشاتها إلى صدور المتظاهرين.

وتتحدث بعض المراجع (نصر بلا ثمن ص: 492) بأن قيادة الولاية الرابعة كانت قد أرسلت عناصر قيادية لتأطير المظاهرات وتنشيطها وذكر منهم النقيبين: بوعلام روشاوي وخير الدين، فكانت عمليات القمع التي تخللت المظاهرات أو التي أعقبتها على أشد ما يكون القمع وحشية اشتركت فيها الميليشيات الأوروبية إلى جانب القوات النظامية، وتعتبر شهادة الكاتب: مولود فرعون شهادة حيّة من قلب حي المدنية، مسجلا:

1) المشاركة الفعلية للمدنيين الأوروبيين المزوّدين بالبنادق في إطار الدفاع الذاتي في إطلاق النار على المتظاهرين.

2) اختطاف جرحى المظاهرات خلال الليل من بيوتهم بدعوى معالجتهم.

وعلى الرغم من أن هذه المظاهرات جاءت عفوية ولم تكن بإيعاز من جبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة، غير أن الحكومة المؤقتة سارعت بمجرد اندلاعها إلى توفير الغطاء السياسي لها والتنديد بمظاهر العنف الذي تمارسه قوات الاحتلال ولفت نظر الهيآت الدولية إلى أعمال القمع والتنكيل المسلّط على الشعب الجزائري، وتقدر الحكومة المؤقتة حصيلة عدد القتلى بأكثر من 1000 قتيل من الجنسين ومن مختلف الأعمار، فضلا عن عدد مماثل أو يزيد من الجرحى والموقوفين، بينما تتحدث المصادر الفرنسية بأن عدد القتلى بلغ إلى غاية مساء يوم 12 ديسمبر 1960م في الجزائر العاصمة وحدها 90 قتيلا من بينهم 06 أوروبيين، بينما سقط في وهران إلى غاية نفس التاريخ 6 قتلى وفي عنابة 8 قتلى و33 جريحا، فالحصيلة بالنسبة للحكومة المؤقتة كانت تقديرية، إذ لم تؤكد صحة الأرقام التي أعلنت عنها بشواهد وأمثلة ملموسة، وهي كذلك غير رسمية من قبل السلطات الفرنسية التي أرادت التقليل من ضخامة

الحدث وهول المجزرة التي ارتكبتها في حق السكان العزل، إذ لم تتحدث بتاتا عن مشاهد القمع الذي مارسته قوات المظليين وميليشيات الكولون، ولا عن 4000 موقوف ومعتقل، ولا عن جرائم أخرى ارتكبت ضد النساء والأطفال.



الهواية المفضلة لمظلي "ماسو"

أدرك الجنرال: دوغول الذي كان غير بعيد عن المشاهد المروّعة التي حدثت في أهم المدن الجزائرية أن المأساة تزداد عمقا، وأن العنف يلد العنف، والحلول التي كان يعرضها على الثوار يشوبها الغموض، فتقرير المصير بدون توفير ضمانات تجعل منه خطوة نحو الاستقلال غير مستساغ من قبل زعماء الثورة، وفكرة "الجزائر الجزائرية" طعم غير مغري، فالشعب الجزائري يتطلع إلى الاستقلال وحده، إنه يريد أن يحيا حياة كريمة، وهذا لا يتحقق له لا في ظل الاستعمار ولا في ظل التبعية.

بهذه الصورة القاتمة عاد الرئيس دوغول إلى باريس ليبحث من جديد عن صيغ توفيقية لإرضاء المستوطنين الذين شعروا بأن الحكومة الفرنسية قد تتخلى عنهم ذات يوم، وإرضاء زعماء الجبهة كذلك عن طريق استدراجهم إلى مفاوضات طويلة لا يعلم أحد منتهاها...

فقد كان لأصداء مظاهرات 11 ديسمبر انعكاسات إيجابية على الصعيدين السياسي والعسكري داخل الوطن.



فعلى الصعيد العسكري، أذهلت حركة الانتفاضة السلطات العسكرية، فنقلت فرقا كاملة من ميادين القتال وأوقفت عمليات ومخططات عسكرية كانت قيد التنفيذ، كما حدث بالنسبة لعملية "أرياج" في الأوراس، فأعطت الفرصة لجنود جيش التحرير الوطني لإعادة تنظيم وحداتهم بعد تشتيتها بفعل الإعصار الذي هب على المنطقة نتيجة الهجمة الشرسة التي شنتها قوات الاحتلال المتفوقة من حيث العدد والعدة، وإعادة تنظيم الهياكل الثورية التي تضرّرت من هذه الهجمة.

أما على الصعيد السياسي: فالمظاهرات العارمة أكدّت لفرنسا مرّة أخرى بأن الثورة ثورة شعب أراد الحياة وسئم الذل وليست ثورة حفنة من المتمردين كما ظل ساستها يتشدقون، وعليه فإن فرنسا مطالبة بتطوير مواقفها وتغليب العقل والمنطق والاعتراف بحق الاستقلال لشعب داست كرامته واغتصبت أرضه وسلبت حقوقه منذ أزيد من قرن وربع القرن وتطمع في المزيد.

قيادة الولاية الرابعة في ضيافة الإيليزي

إذا كانت بعض المناطق في الولاية الأولى – كالمنطقتين الثانية والسادسة –قد ابتليت بتمرّد جيشها وانقسام جنود جيش التحرير فيها إلى وحدات وإلى فصائل أحيانا ترفض الانصياع لقيادة الثورة، بل وتدخل معها في مواجهات علنيّة مكشوفة، إلا أن هذا التمرد لم يصل بها إلى حد الارتماء في أحضان الاستدمار إلا في حالات نادرة ونتيجة إحباط شديد يتعرض له بعض الأفراد، فإن الولاية الرابعة التي كانت قد ابتليت بدورها في أول عهدها بحركات ردّة خطيرة زرعها الاحتلال بذكاء في محيط مدينة الجزائر المركز الإداري لسلطة الاحتلال، أرهقت الثورة قبل أن تتمكن من الإجهاز عليها.

خصوصية الولاية وطابعها السياسي والاستراتيجي وموقعها الجغرافي، واحتواء الحيّز الإداري الذي تشمله على كثير من المرافق الحيوية والمنشآت الاقتصادية والزراعية وغيرها، جعلت سلطة الاحتلال توليها أهمية خاصة...

فعندما أيقنت هذه السلطة بأن الأمر جدّ وأن الشعب قد احتضن الثورة تأكدت بأن لا سبيل لإخماد هذه الثورة إلا بضربها من الداخل وتفكيك وحدة التنظيم المسلح بها وتضليل ومغالطة العناصر الوطنية بكل الطرق، فلجأت في البداية إلى عناصر عميلة مروّضة على الخيانة لتستعين بها في مخططها أمثال: بوعلام باشاغا - عميل محترف - في واد الشلف - والجيلالي بلحاج مرتد خالص - في زدّين - ومحمد بللونيس - منافس حقود على الجبهة - شرق مدينة الجزائر - ثم الشريف بن سعيدي - منافق مراوغ - في الحدود بين الولايتين الرابعة والسادسة.

ولا شك أن هذه الحركات المناوئة والتي كانت تتلقى الدّعم والمساندة بسخاء من قبل إدارة الاحتلال تكون قد أرهقت قادة الولاية وجنودها الذين وجدوا أنفسهم يحاربون على جبهات مكشوفة وأخرى غير مكشوفة مثل: (شبكة الزرق) التي نخرت الهياكل النظامية للولايتين الثالثة والرابعة، وقد استطاعت قيادات الولاية الرابعة بعد تضحيات لا تقدر بثمن إقناع بعض العناصر المضلّلة من المواطنين وتفكيك بعض الوحدات وتحييد قادتها مثل: حركتي بلحاج جيلالي وبوعلام باشاغا في الناحية الغربية من الولاية وإضعاف حركة بللونيس سيما بعد موت قائدها وارتماء شريف بن سعيدي في أحضان سلطة الإحتلال وتطهير وحداتها من العناصر المندسّة في إطار شبكة الزرق، لتتفرغ إلى محاربة جيش الاحتلال، وفي هذا الوقت بالذات تصاب الولاية في الصميم بأسر قائدها العسكري، الرائد: عز الدين (رابح أزراري) في 17 نوفمبر 1958م، وقد جاء ذلك بعد أسبوعين بقليل من تقديم الجنرال: دوغول لطعمه المسموم المعروف بـ/ سلم الشجعان، فاعتقدت القيادة العسكرية الفرنسية وعلى رأسها الجنرال: "ماسو" أن الرائد: عز الدين هو الشخص المناسب الذي يمكن أن تستغله ليكون عنصر اتصال بينها وبين قيادة الولاية الرابعة، بصفته أحد العناصر الفاعلة فيها، ليحاول إقناع بقية قادة الولاية بجدّية الرئيس: دوغول وأهمية عرضه "سلم الشجعان" فاتصل به في

سجنه الجنرال: "ماسو" شخصيّا أكثر من مرة ثم كلف في الأخير النقيب: "ماريون" المختص في فن التضليل بمتابعة مجريات العملية، حيث حاول النقيب: "ماريون" أن يوهم الرائد: عز الدين "الأسير" بأنه موفد من قبل الرئيس دوغول الذي يحيي فيه شجاعته ونبله وهو يعلق عليه آمالا كبيرة في أن يحاول إقناع بقية القادة في الولاية بقبول عرض – سلم الشّجعان – وإنهاء سفك الدماء وإيقاف هذه المأساة... وقد خطر للرائد: عز الدين في أثنائها بأن خلاصه من السجن ونجاته من موت مؤكد لا يكون إلا بالتظاهر بقبول العرض والاستعداد لتنفيذ المهمة وهي الاتصال بقيادة الولاية الرابعة، ومحاولة إقناعها بأهمية العرض، وجدية الرئيس: دوغول في إحلال السّلم محل الحرب التي صنعت المأساة في البلاد... وهكذا يتم تزويده بجواز مرور (سفر) مزوّر موقّع من قبل الجنرال: "ماسو" ليضمن له حرية الحركة في مدينة الجزائر وفي تراب الولاية الرابعة، وقد استطاع الرائد: عز الدين أن يتصل فعلا بقيادة الولاية الرابعة وأن ينقل إليهم مقترح الرئيس: دوغول – سلم الشجعان – وعندما عاد إلى الجزائر اتصل به الجنرال: "ماسو" والنقيب "ماريون" اللذين انخدعا بعمالة الرائد: عز الدين... أما قيادة الولاية الرابعة فقد استغلت بدورها الحرية الممنوحة لعز الدين لتكلّفه بمهام خاصة داخل العاصمة في إطار ربط الاتصال بالمناطق، وتوزيع الطرود على المجاهدين، وفي المساء يعود إلى دار فخمة خصصت له في حي حيدرة لتهيئة الطرود التي سيحملها معه في اليوم الموالي إلى مناطق أخرى خارج العاصمة... هذا الموضوع تناولته صحيفة "ليكسبريس" الفرنسية التي اتصلت بعز الدين لدى وصوله إلى تونس، ونقله بالكامل المجاهد: عمار قليل في: ملحمة الجزائر الجديدة – الجزء الثالث، وقد اقتبسنا منه شيئا قليلا، وهذا التصريح يتضمن فقرات تحتاج إلى تأمل وتحليل ونقد، فعز الدين الرائد، الأسير، والجندي الخطير لا يمكن أن تَغُضَّ فرنسا عنه الطرف ليهيء الطرود ويحملها معه خلال النهار حيث يشاء دون أن تكون كل حركة يقوم بها خاضعة

للمراقبة عن بعد، وأن البيت الذي يقيم به هو بيت مجهز بكاميرات وأجهزة تصنت بكل تأكيد، وليست مجرد دار للضيافة وضعت تحت تصرف شخصية محترمة، مسؤولة... ومهما يكن فالرائد عز الدين يكون قد التحق بالثورة مرة أخرى في نهاية العشر الأوائل من شهر ديسمبر 1958م، والتحق بتونس بمحض إرادته أو بأمر من قائد الولاية، العقيد: أمحمد بوقرة، لتجنب تأويلات وملابسات قد تلاحقه في حالة عودته لشغل منصبه كقائد عسكري في الولاية، وكان قد سبقه إلى تونس الرائد: عمر أوصديق في مهمة كلفته بها قيادات الولايات المجتمعة في الولاية الثانية، فبقي في تونس، وعيّن وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة، فلم يبق بعدها في المجلس الولائي الذي كان يتألف من ثلاثة روّاد وعقيد سوى قائد الولاية العقيد: أمحمد بوقرة، والرائد: محمد زعموم المعروف بـ/ سي الصالح، فاضطربت أحوال الولاية، واهتزت الثقة بين الضباط والجنود وانتشرت البلبلة وسط الجنود وحامت الشبهة حول صدق وإخلاص كثير من العناصر، فقام العقيد: بوقرة بتعيين: جيلالي بونعامة، نائبا عسكريا برتبة رائد، وتجند لمهمتين عسيرتين:


صالح زعموم قائد الولاية الرابعة بالنيابة

1) استعادة الثقة في النفس والأمل في النصر بين الجنود والضباط في انتظار الكشف الكامل عن عناصر الزرقوية من قبل اللجنة التي يرأسها نائبه السياسي (سي الصالح).

2) تنشيط العمل العسكري لتأكيد رفض عرض الرئيس دوغول – مشروع سلم الشجعان –

غير أن الجبهة الداخلية التي كانت قد تصدّعت بعد الهجمة الشرسة التي شنتها قوات "شال" لن تلتئم بسرعة، وفي الوقت الذي كانت فيه قوات: شال

تعاود الهجمة على المناطق الغربية من الولاية، يسقط العقيد: أمحمد بوقرة، قائد الولاية شهيدا في ظروف غامضة لم يفصح عنها بعد، مما يرجّح فرضية الاغتيال من قبل بعض العناصر المشتبه في انتمائها لشبكة الزرقوية تكون قد تغلغلت بعيدا في مراكز القيادة، وهكذا تصبح الثورة في الولاية في مهب الريح، وتصفية هذه الشبكة تصبح صعبة المنال، وتقوم فرضية الاغتيال على أساس أن أحد العناصر المنتمية إلى شبكة الزرقوية قد تم توقيفه في إطار عملية التطهير، فقام بتنفيذ العملية ضد قائد الولاية، وهذه الفرضية هي التي تبنّتها مصالح المخابرات الفرنسية، وبوفاة قائد الولاية تزداد الأوضاع تدهورا.

وقد حاول الرائد: زعموم (سي الصالح) النائب السياسي أن ينهض بالولاية من جديد فبدأ بتعيين: لخضر بوشمع برتبة رائد من قيادة المنطقة الرابعة مكلفا بالاستعلام والاتصال وحمدي بن يحي (عبد الحليم) برتبة رائد من المنطقة الأولى مكلّفا بالشؤون السياسية، فاكتمل المجلس من جديد، غير أن نشاط هذا المجلس ولأمر ما سوف يصرفه في اتجاه آخر، حيث ما لبث الثنائي الجديد في المجلس (بوشمع وعبد الحليم) أن شكّل تحالفا مع قائد المنطقة الثانية: عبد اللطيف طلبة، هذا التحالف يقوم على قناعة تدعو إلى مباركة عرض الرئيس: دوغول المتعلق بسلم الشجعان، ويرى أنه لا فائدة من القتال بعد أن دعا رئيس الدولة الفرنسية إلى السّلم، هذا الانسجام في التفكير والتوافق في الطرح حمل هؤلاء القادة على مفاتحة قائد الولاية بالنيابة في الموضوع (سي الصالح) الذي اقتنع بدوره واحتضن الفكرة ونقلها بدوره إلى نائبه العسكري سي محمد (الجيلالي بونعامة)، وبدون استشارة أطراف أخرى داخل أو خارج الولاية، سارعت قيادة الولاية للاستجابة لرغبة الجنرال: "ماسو" التي بثها بواسطة الرائد: الأسير عز الدين في العشر الأوائل من شهر ديسمبر 1958م الذي كان قد اتصل بقيادة الولاية وأبلغها عرض الرئيس/ دوغول مع بعض الضمانات الشّكلية، ويبدو أن قيادة الولاية كانت جاهزة

لاحتضان العرض، نتيجة الإحباط الذي أصيبت به كثير من العناصر داخل صفوف الجيش في الولاية منذ اكتشاف عناصر الاختراق داخل الوحدات وإعلان الرئيس: دوغول عن سلم الشجعان، غير أن الذي لا نجد له جوابا هو أن عز الدين نفسه جاء إلى القيادة مبشرا ونذيرا، وأن قيادة الولاية التي تكون قد كلّفته بمهام داخل العاصمة لم تكن مقتنعة بمضمون العرض، غير أن الفكرة ظلت تراود قيادة الولاية دون أن تغامر في التنفيذ، وبعد ثلاثة أشهر من خروج عز الدين إلى تونس تعود الفكرة إلى الواجهة من جديد وتتقمّصها القيادة بأجمعها بعد وساطات قام بها قاضي "المدية" - حسب الدكتور بوعزيز - وتظهر الاستعداد للرحلة إلى الإيليزي لمقابلة الرئيس: دوغول، شخصيا، وعلى ضوء هذه المستجدات أُعدّت ترتيبات اللقاء في الثاني من جوان 1960م في آخر اجتماع عقد بالمدية، وبعد هذا الاجتماع بثلاثة أيام التقى الوفدان، أعضاء قيادة الولاية: الرائد محمد زعموم (سي الصالح) والرائدان: الجيلالي بونعامة (سي محمد) ولخضر بوشمع، والوفد الفرنسي الممثل في العقداء: جاكان وبرنار تريكو ومانتون، وتوجهوا جميعا إلى مطار الدّار البيضاء حيث صعد الجميع الطائرة التي أقلّتهم إلى باريس[1].



من اليسار إلى اليمين: سي موسى شارف، الجيلالي بونعمامة (سي محمد)، وسي مختار بن عيسى

لم يرد في تصريح الرائد: عز الدين أسماء الرّواد الذين التقى بهم لإبلاغهم العرض لمعرفة ما إذا كان هؤلاء الرّواد هم الذين هيّأوا لهذه المغامرة عن قناعة بمشروع سلم الشّجعان، أم أن هناك وساطات أخرى لعبت بمشاعر هؤلاء

(1) المرحلة الانتقالية لـ/ الرائد: عمار ملاح، الصفحة: 141.

القادة فهانت عليهم أنفسهم وقبلوا بالمغامرة، هناك حلقات مفقودة في هذا السيناريو من الصعب إعادة تمثيله لمعرفة كيف تم نسج فصول هذه المؤامرة، ومن هي الأطراف التي مهّدت لها وهل لشبكة الزرقوية التي امتدت عروقها بعيدا داخل القيادات دخل في الموضوع؟

في ضيافة الإيليزي:

ولسنا ندري مدى صحة هذا الكلام الذي صدر عن الرئيس: دوغول شخصيّا ودوّنه في مذكراته – الأمل – "بأن ثوار الجبال – حسب تعبيره – أخذو يتساءلون لماذا تمتد مآسيهم الرهيبة، مادامت عروض الجنرال: دوغول تجعلها عديمة الجدوى"[1].

فإذا كان هذا الشعور هو شعور هؤلاء القادة، نقول بأنهم أقدموا على هذا العمل عن قناعة تامة، ولم تكن مجرّد عملية استدراج من قبل المخابرات الفرنسية أو نتيجة عملية ترويض بواسطة عناصر اختراق لشبكة الزرقوية، ويضيف الجنرال: دوغول في ذات السياق، فيقول: "فمنذ شهر جوان 1960م، طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم"[2] ويواصل حول ذات النقطة ليوضح قائلا: "وقد استقدمت إلى باريس في سريّة تامة، واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان: سي الصالح وسي لخضر ورجل سياسي يدعى: سي محمد، وبعد أن شاهدوني واستمعوا إليّ، أبدوا رغبتهم الملحّة في الوصول إلى تسوية، وتأكّدهم من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السّوي معظم رفاقهم، وأعربوا رغم تحذيراتي عن قناعتهم التامة بالحصول على المواقف الضّمنية لزعماء الجبهة، وأنه لصحيح بعد عدة أشهر من الذّهاب والأياب والاجتماع مع

---

(1) (2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 111.

الثوار، وحتما بعد تدخل الجهاز الأعلى، فإن المسؤول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه العسكريين، ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سبّبتها أحاديثي لدى المحاربين"[1]... نستطيع أن نستخلص بعد قراءات هادئة ومتأنية لما ورد في هذه الفقرة عن الرئيس دوغول الذي تحادث مع قيادة الولاية بنفسه بأن عناصر الوفد كانت مقتنعة بما أقدمت عليه، وهي تأمل في تسويق هذه القناعة إلى ولايات أخرى بل وإلى الحكومة المؤقتة نفسها، فحسب ما جاء في "نصر بلا ثمن" لمحمد عباس، "فإن سي الصالح (محمد زعموم) يكون قد أرسل في 19 جوان 1960م رسالة إلى الحكومة المؤقتة يطلب منها ردّا إيجابيا على عرض الرئيس الفرنسي...

ويهدّد بالتفاوض المنفرد إذا لم تسارع بذلك، بل بالتنديد بها إذا اقتضى الأمر"[2].

"وبتاريخ 21 جوان انتقل رفقة الرائد: عبد الحليم إلى الولاية الثالثة بهدف إقناع قائدها العقيد: محمد أولحاج بالإنضام إلى خطتهم"[3].

ومما يؤكد مسعي سي الصالح قائد الولاية بالنيابة – إلى تسويق الفكرة والترويج لها عن اقتناع نيابة عن "دوغول" وعن "ماسو" ما جاء في مذكرات العقيد: الزبيري قائد الولاية الأولى من "أنه تلقى رسالة من قيادة الولاية الرابعة موقعة من قبل: الصالح زعموم يطلب فيها لقائي، وقد أعقبتها رسالة أخرى من الرائد: محمد بونعامة، عضو قيادة الولاية الرابعة يطلب فيها من قيادة الولاية الأولى رفض مقابلة جماعة الإيليزي"[4] وهذه المحاولات الثلاثة من قبل (سي الصالح) تؤكد مسعاه في هذا الاتجاه.

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 111.

(2) (3) نصر بلا ثمن لـ/ محمد عباس، الصفحة: 524.

(4) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 263.

النهاية المحتومة لمجلس قيادة الولاية الرابعة:

بعد عودة الطاقم الممثل للولاية الرابعة من مقابلة الرئيس دوغول إلى مقر قيادة الولاية الرابعة مزوّدا بإرشادات وتوجيهات قصد القيام بالتّرتيبات اللازمة لوضع حدّ للاقتتال، وفي انتظار الردّ الإيجابي من الحكومة المؤقتة ومن الولايات الأخرى استفاق أحد أعضاء الوفد (الجيلالي بونعامة) المدعو (سي محمد) وشعر بالنّدم، واعتبر مسعى الوفد انحرافا ومغامرة غير محسوبة العواقب وخيانة لأواح الشهداء واستخفافا بالتضحيات الجسيمة للشعب الجزائري وإهدارًا لحقه في الحياة، فاعتزم تصحيح هذا الانحراف وإعادة النظر في التعهدات الممنوحة للرئيس: دوغول، فبادر على الفور بتحرير تقرير شامل بتاريخ 17 جوان 1960م إلى الحكومة المؤقتة بتونس، وعندما كان سي الصالح: قائد الولاية بالنيابة متوجّها رفقة الرائد: عبد الحليم إلى الولاية الثالثة بهدف إقناع مسؤوليها، قام بونعامة بتاريخ 21 جوان 1960م بمحاكمة الرائد: لخضر بوشمع وإعدامه ليلة 22 جوان، بعد أن ثبت له أنه المسؤول المباشر والمثير لهذه المغامرة، كما دعا إلى اجتماع موسّع لإطارات الولاية حيث جرت محاكمة النقيب: عبد اللطيف طلبة بعد الاستماع إلى تقرير مفصل منه وإعدامه... ولكي يتمكن من فرض سيطرته وإملاء إرادته على الإطارات في الولاية ويجرّد في نفس الوقت سي الصالح من مهّامه، كقائد للولاية بالنيابة، قام بونعامة بحلّ مجلس الولاية وتعويضه بلجنة عسكرية للتنسيق والتنفيذ، وأخيرا استدعى سي الصالح والرائد: عبد الحليم من الولاية الثالثة ومحاكمتهم في أوت الموالي سنة 1960م، وكان من نتيجة المحاكمة إعدام الرائد: عبد الحليم، مع إحالة قضية سي الصالح القائد السابق للولاية على الحكومة المؤقتة، وتختلف الروايات حول نهاية سي الصالح وأكثر هذه الروايات شيوعا أنه كان متوجها إلى تونس لشرح القضية أمام الحكومة فوقع في كمين نصبته قوات الاحتلال في "مشد الله" قرب البويرة واستشهد بتاريخ 20 جويلية 1961م.

وتبقى حيثيات هذه المغامرة في أهم جوانبها طي الكتمان، إذ لم يكتب قادة الولاية الرابعة عن فصول هذه الحركة حتى بعد أن حسم فيها أحد صانعيها: الجيلالي بونعامة عندما أعاد تصحيح مسار الثورة في الولاية بمحاكمة وإعدام العناصر التي كانت السبب في ربط الاتصال بالمخابرات الفرنسية والتحضير للاجتماع بعد تدخل وساطات وأطراف أخرى مثل: قاضي المدية، كما لم يرد ذلك بوضوح في كتابات قادة مجاهدين من نفس الولاية مثل: الأخضر بورقعة، صاحب كتاب: اغتيال ثورة، ولم يتعرض له كذلك، الجنرال: هنري جاكاف صاحب الكتاب: الحرب السرية في الجزائر وكان أحد العناصر الفاعلة في القضية بصفته رئيس مكتب الدراسات والاتصالات وهو الذي مهّد ورتب وأشرف على أهمّ اللقاءات... ومن عادات مصالح الاستخبارات التكتّم وعدم نشر مثل هذه القضايا حفاظا على سريّة الحدث والتستّر على عناصر أخرى لعبت أدوارها في الظل وظلت تنشط في الميدان محتفظة بنقاوة سيرتها وبتاريخها المجيد! ولم يشر إلى ذلك الرائد: الأخضر بوشمع مدبّر العملية والرقم الأول فيها في رسالته التي حرّرها بعد قرار الحكم بالإعدام الذي صدر ضدّه، والتي يقول عنها المجاهد: محمد الطيب العلوي "أنها مكتوبة بأسلوب ناصع وخط هادئ واضح وأفكار محددة واضحة ضد الحكومة المؤقتة وضد الذين كانوا ينعمون في الخارج على حساب الثورة وقد عبّر عن تحمله مسؤولية ما فعل بكل شجاعة" والرسالة حسب السيد: العلوي محفوظة حاليا لدى سي الأخضر بورقعة"[(1)].

وقد تناول الرئيس: دوغول في مذكراته – الأمل – هذه القضية بإيجاز شديد، واكتفى بذكر أسماء الأشخاص المشاركين والموضوع الذي دار حوله النقاش، وبعض الكلمات التحذيرية الذي أسداها دوغول للوفد كنصائح، ومن خلالها يتضح أنه لم يكن واثقا من إمكانية نجاح المسعى، لكنّ إحداث

(1) معالم بارزة في ثورة 1954م، الملتقى الأول – بباتنة – 1989م

صدمة وزرع خلاف بين الثوار بالنسبة إليه يعد شيئا إيجابيا – مع ما يتبع ذلك من تصفيات وإقصاءات واهتزاز للثقة بين الأفراد وبين المسؤولين خاصة وهذا كله يرى فيه مؤشّرا في الاتجاه الصحيح.

مضاعفات هذه الحركة ونتائجها السلبية على مستوى الولاية الرابعة تكون قد هزت هياكل القيادة في الولاية وفي المنطقة الثانية منها بالذات التي نمت فيها الفكرة وترعرعت، واحتضنت فيما بعد سلسلة من اللقاءات بين ممثلي جهاز الاستخبارات الفرنسية وعناصر من قيادة الولاية الرابعة.

ومهما يكن التلاحم الذي يحصل بعد التصحيح الذي قام به الجيلالي بونعامة، فأثر الكسر يبقى واضحا حتى وإن تم جبره.

حادثة ملوزة

ملوزة قرية من قرى بني يلمان تقع شمالي: المسيلة ضمن النّطاق الجغرافي للولاية الثالثة التّاريخية – المنطقة الثالثة التي يرأسها النقيب: أعراب أدّان...

استقرت بالمسيلة فلول من جيش بللونيس، بعد أن انسحبت من عدة مناطق كانت قد تمركزت بها بالولايتين الثالثة والرابعة تحت ضغط جيشي عميروش والصادق دهيليس بعد معارك ضارية جرت بينهما في السّداسي الأول من سنة 1956م، وقد أسفرت هذه المعارك عن تقهقر جيش بللونيس وانسحابه إلى الجنوب لاحتلال مناطق شاغرة بين الولايات الثالثة والرابعة والسّادسة، وفي الطريق تمركز في ملوزة...

"المخابرات الفرنسية التي كانت تتابع الصّراع بينه وبين جبهة التحرير وتحركات جيشه تحاول استدراجه للتعاون معها ضد جبهة التحرير الوطني التي يكنّ لها كراهية شديدة، وقد لعب علي دحلول، وهو مناضل سابق في جبهة التحرير الوطني فرّ منها وحكم عليه بالإعدام، فانضم إلى جيش بللونيس دور الوسيط بين "كومبيت" ضابط في مركز (صاص) وبللونيس، فأثمرت وساطته في ربط الاتصال غير المباشر بينهما،

وبتاريخ 16 أفريل 1957م، توصّل رئيس مخزن أولاد ثائر برسالة من: بللونيس في نفس الموضوع، فنقلها إلى الضّابط "كومبيت" في مركز "صاص"، فتلقى الرد من ضابط آخر من نفس المركز اسمه "بيان في لوسيان" لكن باسم: طويجين فرّاح، شيخ بلدية أولاد ثائر، ورئيس مخزنها يطلب منه تحديد مكان وموعد للقاء.

غير أن هذا اللقاء الذي كان قد تقرر بتاريخ 19 أفريل 1957م لم يتم، بسبب خروج حملة عسكرية لتمشيط المنطقة اعتقد بللونيس أنه المستهدف منها ومكيدة مدبّرة لاعتقاله.

وما لبث أن علم بالحقيقة، فأرسل على إثرها رسالة أخرى إلى "كومبيت" بتاريخ 24 أفريل 1957م، فأجابه "كومبيت" بضرورة تحقيق الشروط التالية قبل أن يتم اللقاء، وهي:

1) التوقف نهائيا عن محاربة القوات الفرنسية، 2) التوقف نهائيا عن مراسلة طويجين فرّاح وزعماء مخزن أولاد ثائر ثم تحديد مكان وتاريخ اللقاء، توصل بللونيس بالرسالة المتضمنة للشروط في أواخر الشهر، وقد تطورت الأحداث خلال شهر ماي تطورا خطيرا، عندما اتضح أن بللونيس ورجاله أصبحوا بمثابة دمى في يد القوات الفرنسية، فهاجمهم الملازم: عبد القادر الباريكي بوحدة من جنود جيش التحرير الوطني في قرية ملوزة الشهيرة ومشتى القصبة الذي كان عددهم يقدر بـ 300 جندي وذلك يوم 28 ماي 1957م، ودارت معركة عنيفة بين الطرفين أسفرت عن مقتل معظم جنود بللونيس، ثم انسحب إلى بني وقاق"[1] هذا السرد التاريخي استقيناه من كتاب: موضوعات وقضايا للدكتور: يحيى بوعزيز، بعض الفقرات فيه تحتاج إلى نظر، وقد انفرد الدكتور: يحى بوعزيز بهذه الرواية التي لا تتفق كلية من حيث السّرد التاريخي للأحداث ولا من حيث المضمون مع حاثة ملوزة الشّهيرة

(1) موضوعات وقضايا للدكتور: يحيى بوعزيز الجزء الثاني، الصفحة: 504 – 505.

التي أثيرت حولها ضجة إعلامية كبيرة بلغ صداها الأمم المتحدة. أشار الدكتور: بوعزيز إلى جملة من المراسلات بين بللونيس وضباط (صاص) في سلطة الاحتلال، ولم يتعرض إلى مصادرها كسندات تاريخية مهمة يدعم بها صحة الرواية التي تؤكد العلاقة بين مكتب (صاص) وبين بللونيس.

إن أغلب الروايات تصف ما حدث بملوزة بأنها مجزرة حقيقية ضد المدنيين، وليست ضدّ جيس بللونيس الذي تمركز فترة في تلك النّاحية، والرّواية الأكثر شيوعا والتي نقلها المجاهد: عمار قليل في كتابة: ملحمة الجزائر الجديدة – الجزء الثاني – تتفق مع رواية الدكتور بوعزيز من حيث الإطار بوجود قوات من جيش بللونيس لجأت إلى المنطقة وتحصّنت بمشتى القصبة، وهذا المشتى تابع لدوار بني يلمان، وبعد بضعة أشهر تحركت قوات من جنود الولاية الثالثة لمطاردة هذه القوات المناوئة للثورة، والتي استطاعت أن تغالط كثيرا من سكان الناحية باسم المصاليّة والكفاح من أجل الاستقلال وأن تشكّكهم في نوايا جبهة التحرير الوطني، فأظهر هؤلاء السكان تضامنهم وتعاطفهم مع حركة بللونيس، سيما وأنها تقود الكفاح باسم المصالية التي شاع ذكرها منذ ما قبل الثورة.

هذا التعاطف المكشوف والنّصرة والتأييد المعلن من قبل سكّان بني يلمان شعر به جنود جيش التحرير الوطني بشكل أثار لديهم نوعا من الاستفزاز، سيما بعد أن تمكنوا من إلقاء القبض على عناصر مصالية فتمكن بعضهم من الفرار، واحتمى بالسكان في مشتى القصبة، فامتنع السكان عن تسليم هذه العناصر لجيش التحرير الوطني، فاعتبروا ذلك منهم عصيانا وتمرّدا بل انشقاقا وتضامنا مع حركة عميلة عدوّة للثورة، فدرس مجاهدو الناحية هذا التمرد بل التحدي من قبل السكان من عدة جوانب، وانتهوا في الأخير إلى قرار خطير، وذلك بإعدام جميع من تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و60 سنة، وفي ليلة 28 ماي 1957م حاصرت وحدة من جنود جيش التحرير الوطني – الولاية الثالثة – بقيادة: النقيب: أعراب أدان بمساعدة

الملازم: عبد القادر سحنون المدعو "البريكي" القرية، ومع الصباح الباكر أشاع المجاهدون خبرا مفاده أن جميع السكان مدعوّون إلى مشتى القصبة لحضور اجتماع عام والاستماع إلى خطاب مسؤول كبير... وهكذا تم استدراج السّكان صوب المكان المعلوم أفرادا وجماعات، وفي القصبة تجمّع الرّجال في مسجد القرية حتى ضاق بهم المكان، فتوزع الباقي على المنازل المجاورة، وراحوا ينتظرون وصول من سيلقي عليهم الخطاب، غير أن هاجس الخوف بدأ ينتابهم مع طول مدة الانتظار، وراح الشكّ يغلب على اليقين بأن هذا الاستدراج ينطوي على مكيدة، وقبل حلول الليل بقليل – حوالي الساعة السادسة مساءا – تحولت الشكوك التي كانت تخامر المحتجزين إلى كابوس رهيب، عندما بدأت عملية تنفيذ الإعدامات بالجملة ذبحا أو رميا بالرّصاص، ويقدّر عدد الضحايا حسب المصادر الفرنسية بـ 301 قتيل و150 جريحا"[1].

إن هذه الجماعة التي كانت ضحية قناعة خاطئة ترسخت في أذهانها خلال فترة استقرار جيش بللونيس في المنطقة، والذي يكون بالتأكيد قد أوهم السّكان بأنه الجيش الوطني الحقيقي الذي يقاتل من أجل الاستقلال الوطني، وأن جيش وجبهة التحرير الوطني هم جماعات منحرفة عن الخط الوطني، شيوعيّون، أفاكون، كما أشاع عنهم على الطرف الآخر المرتد: بلحاج الجيلالي – كوبيس – في المنطقة التي كان ينشط بها ناحية زدّين.

ولم يكن سكان القرى والأرياف بصفة عامة يميزون بين هذه الحركات والجماعات والفصائل إلا من خلال العلاقات الخاصة التي كانت تربطهم بأشخاص ينشطون وسط هذه الجماعات، وكان من السهل على بللونيس أن يضلل الكثير من السكان في منطقة ظلت مقتنعة بأن مصالي الذي قاد الحركة الوطنية مدة طويلة هو وحده القادر على قيادة الثورة وتحقيق الاستقلال.

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لعمال قليل – الجزء الثاني – الصفحة: 49.



هذه النظرة الخاطئة الراسخة في أذهان كثير من المواطنين في الدّاخل وفي الخارج (فرنسا) دفعت ببعضهم إلى ممارسة العنف دفاعا عنها وكانت السبب في إزهاق أرواح آلاف من المواطنين في الوطن وفي المهجر، ولما لم يكن بوسع النقيب: أعراب أدان الذي تنسب إليه المجزرة إقناع السكان بالعدول عن موقفهم المنحاز إلى حركة مشبوهة عميلة للاستعمار نظرا لعامل الوقت، أو ربّما كان ذلك بسبب سلوكات صدرت عن بعض السّكان، فاختار هذا الحل – العقوبة الجماعية – لسوء التقدير للعواقب السيئة التي ستنجرّ عنها، وقد كانت لهذه العملية مضاعفات وانعكاسات سلبية على الصعيدين السياسي والمحلي.

فعلى الصعيد المحلي: فإن السكان قد أذهلتم عملية التقتيل الجماعي وإبادة سكان قرية كاملة بسبب خطإ أو جرم يكون قد ارتكبه شخص أو بعض أشخاص، وراحوا يتساءلون عن مصير ثورة تمارس مثل هذه السلوكات مع شعب يشكّل قاعدتها الخلفية.

أما على الصعيد السياسي: فقد استغلت فرنسا الحادثة وراحت تعمل على تشويه سمعة الثورة بتضخيم ما جرى في ملّوزة، واعتبار ذلك جريمة منكرة، وراحت تنعت أفراد جيش التحرير الوطني بشتى النّعوت والأوصاف التي تحط من قيمة الثورة ومن جبهة التحرير الوطني خاصة.

فقد أعلن الرئيس الفرنسي: "روني كوتي" شخصيا عن تأثره الشديد لما جرى في "ملوزة" وناشد الضمير العالمي أن يدين هذا العمل ويستنكره... واستغلت الحكومة الفرنسية الحادثة في الأمم المتحدة بنيويورك لتنفي صفة التمثيل عن جبهة التحرير الوطني للشّعب الجزائري، عندما قال ممثلها: "إن مناقشة القضية الجزائرية بطلب من الجبهة خطأ، لأن الجبهة لا يحق لها أن تمثل شعبا تقوم بذبحه".

وكان من حسن تقدير محمد يزيد، ممثل جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة أن دعا الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تقصّي الحقائق والتّحري في الموضوع لتحديد المتسبّب الفعلي في المذبحة"[1]، لأنه كان يعلم أن فرنسا سوف ترفض ذلك لأن اللجنة سوف تلاحظ ما هو أشد وأنكى في مختلف القرى والمداشر التي تمر بها بالإضافة إلى أن فرنسا تعتبر ذلك تدخلا في شؤونها الدّاخلية...

تفاعلات الأزمة وانعكاساتها استمرت طويلا وظل صداها ينتقل من مكان إلى مكان آخر، فقد استدعت قيادة الجبهة في تونس النقيب: أعراب لإطلاعها عن تفاصيل المذبحة وفي الطريق وعلى إثر اشتباك مع العدو أصيب بكسور بالغة الخطورة، نقل على الفور محمولا إلى المستشفى بأكفادو مقرّ قيادة الولاية الثالثة، حيث مكث تحت العلاج بـ/ إغيل أفرطاس وسط المركز الصحي مدة طويلة، إلى أن اجتاحت حملة "شال" منطقة القبائل، فداهمت المركز وأسرت النقيب: أعراب أدان، وأودع السجن، غير أنه اختطف من قبل عناصر متطرفة من البوليس الذين قاموا بتعذيبه ثم القيام بإعدامه"[2].

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل — الجزء الثاني — الصفحة: 50.

(2) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل — الجزء الثاني — الصفحة: 52.

الباب التاسع

الفصل الأول:

- دور المرأة خلال الثورة التحريرية.
- الصحة والعلاج خلال الثورة التحريرية.

الفصل الثاني:

- الولاية السادسة بين الفك والتركيب
- استشهاد العقيدين: عميروش — و- الحواس.
- القوات الفرنسية تشن حملة المذارة على الأوراس.
- ما مصير الجزائر بعد الاستفتاء.
- بدء المفاوضات أو المخاض العسير.
- انقلاب عسكري في الجزائر.

الفصل الثالث:

- مناورات فصل الصحراء
- الأطماع المغربية والتونسية.
- مفاوضات متعثرة.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

دور المرأة خلال الثورة التحريرية

المرأة شريكة الرجل في جميع مجالات الحياة، فكانت في جميع العصور والأزمنة ينبوع عطفه وحنانه ومصدرا من مصادر قوته ومفجرة طاقاته، وقد تكون أيضا سبب وهنه وضعفه ومثبطة عزائمه وخنوعه وذلّه، كما أنها تظل المثير الطبيعي للدّوافع الإنسانية في شخصه.

والمرأة الجزائرية حتى وإن لم تشارك الرجل في العمليات الحربية بطريقة مباشرة إلا نادرا بسبب طبيعة تكوينها وضعف جسمها وعدم قدرتها على تحمل أتعاب تفوق طاقتها وهي صفة أودعها الله في جسمها لحكمة يعلمها هو، ولم تزل هذه الصفة ثابتة فيها وستظل خاصية من خصوصيتها ولن تتغير، وإذا حصل شيء من ذلك يكون الاستثناء والاستثناء يتبع العموم ولا يعتدّ به... مثل ما روى عن طوارق "الهقار" أنهم انهزموا في معركة فخرجت النساء يحملن السيوف فحاربن وانتصرن على الأعداء، فكان ذلك سبب تحررهن وسفورهن، فلبس الرجال النقاب من ذلك التاريخ حياء وخجلا من عار الهزيمة.

وعليه، فإن عدم مشاركة المرأة في العمليات القتالية هو نتيجة قصور طبيعي في جسمها وليس تقصيرا منها، غير أن هذا القصور لم يمنعها من أن تؤدي دورها كاملا في مختلف الميادين الأخرى خدمة للثورة، كالتمريض، والتموين، والإطعام، والدّعاية، والإعلام، والإستخبارات، ونقل الرسائل، والأدوية واستدراج العملاء إلى مصارعهم وغيرها من الأعمال التي تتفق مع قدرتها البدنية والعقلية.

* **ففي ميدان الصحة**: اقتصر النشاط الصحي في البداية على الرجال وحدهم، عندما كان عدد المجاهدين قليلا، غير أن الانتشار السريع للثورة عبر الوطن صحبه انتشار مماثل للوعي الوطني والفكر الثوري بين كل الطبقات فاستجابت المرأة للنداء الوطني كما استجاب له الرجل، وهي الأخت والأم والزوجة والعمة والخالة...

لذلك الرجل الذي نذر حياته فداء هذا الوطن، وظهرت الطلائع الأولى من النّساء في مراكز التموين أولاً لأنه من طبيعة عملهنّ، ثم في المراكز الصّحيّة، ولم يكن العلاج في البداية باستخدام الوسائل العصرية كالحقن والتخذير والجراحة... إنما كان يتم بالتطبيب التقليدي، باستعمال لحاء الشجر وبعض الدّرور والدهون وما إلى ذلك من المواد الطبية التقليدية التي يعتقد الطبيب نفعها ولا يجد المريض بدّا من قبولها، وقد أورد العقيد: الطاهر الزبيري أنه عندما أصيب بجروح في عملية "أرياج" التي اجتاحت الأوراس خلال شهر أكتوبر 1960م، لجأ إلى قرية "تيزوقاغين" في سفوح "شليا" فأحضروا له إحدى العجائز العارفات بفنّ التطبيب الشعبي بواسطة الدّباغة والدهان فعالجت جراحه ولفتها بأشرطة من الكتان"[1].

ومع مرور الزمن وتطور الأحداث وتسارعها تجد المرأة نفسها مجبرة على الالتحاق بوحدات المجاهدين خوفا من الوشاية أو فرارا من مضايقات العملاء وجنود الاحتلال واختار بعضهن العمل في المراكز الصحية وجّهن إليها بعبارة أخرى من طرف قيادات جيش التحرير الوطني للعمل في هذه المراكز، مثلما هو الحال بالنسبة "لمليكة خوجة" بجبل بوطالب – المنطقة الأولى – الولاية الأولى، ولم تكن قيادات بعض الولايات متحمّسة لتجنيد النساء أو وضعهن في المراكز الصحية لأسباب أخلاقية من جهة وأمنيّة من جهة أخرى، ويكفي أن يصدر الأمر في هذا الشأن من القائد الحواس شخصيا بمنع تجنيد الممرضات للعلاج، وإدماج المرأة في الوحدات بصفة عامة (رسالة الحواس) غير أن الوضع يختلف في الولاية الثانية حسب المجاهد: عمار قليل الذي أشار في كتابه "الملحمة" إلى وجود ممرّضات ومرشدات اجتماعيات وسط الوحدات وفي المراكز الصحية تجاوز عملهن معالجة المرضى من المجاهدين إلى تقديم الرعاية الصحية لعموم السّكان عن طريق التوجيه والإرشاد، وذكر بعض الأسماء منها: مسيكة زيزة، مريم بوعتورة، مليكة خرشي، ليلى موساوي، نفيسة زرّوقي، يمينة شرّاد...

---

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 256.

(ص ٣)

١) اجتماع المسؤولين شهريا ولا عذر لاحد فى التخليف ،
٢) اجتماع القسمة يوم (١) بحضر العرفاء الثلاثة ليقدموا تقاريرهم للفحص و تبعث النتيجة صحبة التقرير الرسمى بيوم (٤) ،
٣) اجتماع الناحية يوم (٨) مع الملازمين الثلاثة لدرس تقاريرهم و تقارير القسمات الاربع و تحضير اعمال المساعدين كما يجتمع الملازمون مع المساعدين الاربع ليتبادلوا الاراء فى شؤونهم و ياخذ كل احد عمله و يسجلوا كل شىء فى جلستهم ، و يرسلوه صحبة التقرير الرسمى مع المال الى المنطقة فى اليوم المعين ،
٤) على مسؤولي الاجتماع من القسمة الى الناحية ان يتجنبوا على المال الكافى لقضاء حاجياتهم و يقدموا ذلك الى المنطقة لياخذوا الثمن المطلوب ،

•=((((المنظمة الصحية))))=•

١) اجتماع الملازمين و الضباط للمنظمة فى كل شهرين للنظر فى تقاريرهم و درس الصحة العمومية لكل ناحية عسكريا و مدنيا و توزيع المرضى على المستشفيات و تبديل المرضى من قسمة الى اخرى و توزيع الادوية و تذخيرها و يقدموا الى المنطقة مطالبهم المالية الخاصة باعمالهم لياخذوه ،

تنبيه : تمنع النقط الاتية ،

* ١) يمنع تجنيد الممرضات فى السلاح واعانة المراة فى الجيش بصفة ما مة ،
* ٢) لا يسوغ لاي مسؤول اتصاله بالمرأة مهما كانت الظروف و كل من ظهر عليه ذلك يعتبر متهوما اما اذا كان فى مصلحة النظام يكون بعد استشارة مسؤوليه ،
٣) تنظيم المستشفيات خاص بالطاقة الصحية لا يتدخل فى شؤونها احد ،
٤) المدنيون و الاتصالات لا يتصلون و لا يعلمون بالمستشفى بتاتا ،
٥) تمركز الجيش و الاعمال الحربية يكون بعيدا عن اماكن التذخير و المرضى ،
٦) يجب على كل مسؤول مهما علم بان احد الجنود وقع فى يد الاستعمار يخبر المستشفى و التذخير حالا ،

•=((((تنظيم البريد))))=•

١) يجب ان يكون لكل جواب رقم خاص،
٢) لا يجوز لاي احد حمل البريد الا الدورية التى سجلت باسمها و رقمها ،
٣) يجب على كل مسؤول من المساعد الى الضابط ان يرسل لنا دفاتره على قدر المكاتب و الارقام التى اتتكم لتطبع و تسجل لان كل دفتر غير مسجل و مطبوع بطابع المنطقة لا يعتبر ، و كل عمل غير مسجل فى الدفتر المعين يعتبر مخالفا للنظام ، و ترسل هاته الدفاتر فى نهاية كل ستة اشهر الى المنطقة و تعوض بدفاتر اخرى ابتداء من اول نوفمبر

ـــــــــــــــــــــــ

الصفحة الثانية من رسالة العقيد: الحواس، إلى مسؤولي الوحدات

وقد بلغت المرأة القمة في الولاية الثالثة، إذ كانت المشرفة على القطاع الصحي في الولاية الطبية: "نفيسة" حمّود التي كانت تعمل طبيبة أطفال في الجزائر العاصمة والتحقت بالثورة بتشجيع وبإيعاز من: عبان وأوعمران وكريم، وذلك سنة 1956م، واعتقلت خلال شهر أكتوبر لكنها عادت إلى الجبل بعد أن أطلق سراحها والتحقت بمركز قيادة الولاية التي كان يقودها آنذاك محمدي السعيد، وعندما عاد عميروش من تونس سنة 1957م، وجد بمقر الولاية طاقما طبيّا كاملا من 7 أطباء من بينهم: أوروبيتان هما: ريموند بتشار، ودانيال مين، كانتا قد هربتا من فرقة المظليين، بالإضافة إلى الويزة عطوش من ناحية سطيف، غير أن وجود النّساء وسط المجاهدين ظل محل انتقادات من قبل بعض القادة ومن الجنود أنفسهم من بينهم النقيب: حسن محيوز المقرب من عميروش، والذي ألح على عميروش بضرورة إبعادهن إلى تونس، وفي اجتماع المجلس الولائي - للولاية الثالثة - في الثاني والعشرين من شهر أكتوبر 1957م قرّر المجلس إرسال كل النساء الموجودات بالجبال إلى تونس"[1]، والذي يعنينا هنا وجود المرأة في الميدان ومساهمتها الفعلية في حدود استطاعتها في النشاط الثوري.

* **التموين**: نشطت المرأة في التموين والإطعام أكثر مما نشطت في غيره من المجالات الأخرى، نظرا لطبيعة العمل الذي يتلاءم ووظيفتها المنزلية وخصوصيتها، فقد كانت تقوم بجمع التموين في مراكز خاصة لأن حركتها لا تثير الشّبهة مثل الرجل ولا تستلفت انتباه عيون الاستخبارات الفرنسية، كما كانت تقوم بأعمال الطّهي في هذه المراكز، وقد انقطع بعض النساء للعمل في مراكز شبه ثابتة في القرى وفي الأرياف واعتبر بعضهن ممن غادرن بيوتهن مجندات، وانقطعن للعمل في المراكز، وعند الضرورة يتنقلن من مركز لآخر بأمر من المسؤولين المحليين حسب تطورات الأحداث.

---

(1) موضوعات وقضايا للدكتور: يحيى بوعزيز — الجزء الثاني — الصفحة: 500.

* **في ميدان الاستخبارات**: شاركت المرأة الرجل في نقل الأخبار والتّجسس على الأعداء عن طريق إغراء العملاء ومغالطتهم بتوجيههم الوجهة الخاطئة عند البحث عن عناصر وطنية مشتبه في انتمائها للثورة، وكانت تظهر للعناصر العميلة خاصة الولاء والمودة قصد الحصول على أسرار منها تتعلق بالعناصر المطلوبة أو بمراكز التموين...

غير أن هذه العلاقات كثيرا ما أعطت نتائج عكسية تماما لضعف شخصية المرأة، فقد يتظاهر هؤلاء العملاء أنفسهم بالولاء للثورة والتعاطف معها، واستغلال علائق القرابة مع بعض المجاهدين، فيُغرونهنّ ببعض الهدايا التّافهة لتبليغها إلى المجاهدين فتنطلي الخديعة على هؤلاء النسوة ويبحن بأسرار تتعلق بأماكن اختفاء هؤلاء المجاهدين أو أوقات ظهورهم، فيبلغون ذلك لمكاتب الشؤون الأهلية أو لضباط الوحدات الإقليمية فيسارعون إلى محاصرة المكان في الوقت المناسب وكثيرا ما أدى ذلك إلى أسر أو قتل هؤلاء المجاهدين.

* **الدعاية والإعلام**: ساهمت المرأة في الدعاية والإعلام لفائدة الثورة بقسط وافر، لا سيما في الريف وفي القرى حيث تتوفر فرص اللقاء في الأفراح وفي المناسبات المختلفة فالدعاية للثورة في هذه الأوساط والتّرويج لها لا تتم عن طريق الصحف أو المناشير أو غيرها من الوسائل الحضارية، إنّما تتم عن طريق الأحاديث ونقل الأخبار والتّشهير بالأفعال الإجرامية للعملاء والإشادة ببطولات المجاهدين، وذكر المعارك والكمائن والحديث عن خسائر العدو فيها، وعن قرب الاستقلال والأمل في النصر...

وأهم أداة لنقل هذه الأخبار وإشاعتها بطريقة مقصودة أو غير مقصودة هي: الفن، والفن في الريف - مسرح الأحداث - يقتصر على الغناء - الفردي أو الجماعي - وحده، فالغناء فيه متعة وترويح وترفيه عن النفس يترنم به المغني أو المغنية للاستمتاع أو لإمتاع غيره، والإمتاع لا يأتي فقط من عذوبة النغم أو من جودة

الطّرب، إنما يأتي أيضا من جمال العبارة وحسن الأداء وصدق المشاعر، وموافقة الكلام لهوى النفس، فكانت الكلمات تنزل على النفوس بردا وسلاما، وتنفذ إلى القلوب كالسهام لتصل إلى أعماق المستمعين فتغذي أحلامهم وتنعش آمالهم، وهي تتم بشكل مقصود أو غير مقصود، وفي كلتا الحالتين، كانت تترك آثارا إيجابية وانطباعات حسيّة ممتازة في قلوب السكان، وأكثرها نفاذا إلى القلوب تلك التي تتم عن طريق الغناء الجماعي أو ما يسمى بالرّحابة ففيه يجمع المغني أو المغنين بين الغناء والرقص فيكون الإمتاع مضاعفا، فتبرز فيه المغنيات أو المغنون شجاعة المجاهدين وبطولاتهم وانتصاراتهم وتحدّياتهم في المعارك ضد الاستعمار وأعوانه وجبن وخذلان العملاء وانكساراتهم، فتترك ألحانها وأداءاتها وقعا خاصّا تهتزّ له أوتار أفئدة الحاضرين وتعصف بمشاعرهم، وتؤجّج في نفوسهم المتعطشة للاستقلال الحالمة بالحرية جذوة الانتصار، وميدان هذه الدعاية عادة هي الأفراح والمناسبات وتعتبر المتنفس الوحيد لسكان القرى والأرياف خلال الثورة، والطريف أن بعض العملاء في القرى المطوقة وفي المحتشدات تستهويهم هذه الألحان الجميلة، ويدفعهم الفضول إلى مشاركة المغنين والمغنيات في الغناء الجماعي حيث يمجدّون الثوار ويرفعون من شأنهم وينعتون أنفسهم بأقبح الأوصاف وأشنعها حسب ما تعبّر عنه كلمات الأغنية ودلالاتها اللفظية.

* **الفداء**: برزت في المنطقة المستقلة وفي بعض المناطق في المدن فتيات من مختلف الأعمار أدّين أدوارا خطيرة لا تقل عن الأدوار التي قام بها الشباب وقمن بأعمال خلّدت ذكرهن ومجّدت أسماءهن، ولم يقتصر عملهن في المنطقة المستقلة خاصة عن الإطعام والإعلام والدعاية، كما هو الشأن في الريف، لكنهن شاركن الرجال في التخطيط للهجمات والتنفيذ للعمليات، وتنسب إليهن كثير من التفجيرات في الجزائر العاصمة على وجه الخصوص، ولعل أبرزهن في هذا الميدان وأكثرهن شهرة: حسيبة بن بوعلي، جميلة بوعزة، مريم بوعتورة، جميلة بوباشا، جميلة بوحيرد، زهرة

ظريف، فضيلة سعدان... وأخريات ممن عايشن الأحداث وتفاعلن معها وكن مثيلات في الوطنية وفي التضحية والفداء، وحتى تلك اللواتي بدا عليهن العجز ولم يكن بمقدورهنّ فعل أي شيء فكن يذكين الحماس ويلهبن عواطف الشباب ويزرعن الأمل في قلوبهم ويعدونهم بالنصر المبين، وتكفينا شهادة المرحومين، الرائد: عبد الرحمن بن سالم، والرائد: محمد أعواشرية اللذان كانا يعملان مجندين في القوات الفرنسية كضباط صف لتأكيد شجاعة المرأة الجزائرية ووطنيتها، فخلال عملية تمشيط ومداهمة لقرى ناحية عزابة واستجواب للمواطنين رجالا ونساءا، فلما جاء دور إمرأة، خرجت من وسط الحشد، وهي تحمل على ظهرها أحد أبنائها وتمسك الآخر بيدها لتقف أمام الضابط في وضع مزري، فسألها الضابط أين زوجك؟ فنقل إليها عبد الرحمن بن سالم (المترجم) سؤال الضابط، فالتفتت المرأة إلى عبد الرحمن لتجيبه في تحدّ وعناد قائلة له: حمل بندقيته وأخذ كسرته وذهب إلى الجهاد ليحرّر وطنه ووطنك! فعصفت هذه الكلمات المدويّة بمشاعر عبد الرحمن ونزلت على قلبه كالصاعقة، واستفاق فجأة من غفلته ليتذكّر أنه جزائري أصلا وفصلا، وكان الأحرى به أن لا يتلقى الدّرس عن إمرأة، فاستيقظت فيه النّخوة الوطنية وصحا لديه الضمير القومي، فدفعا به مع زميله محمد أعواشرية إلى التفكير في القيام بعمل ما لصالح الوطن والالتحاق بالثورة، فكانا بطلي عملية: مزرعة البطيحة ناحية صدراتة – سوق أهراس، عندما قاما بإخلاء الثكنة تماما والتحقا ومن معهما من الجزائريين بالثورة، بعد إخلاء المراكز وغنم مايكفي لتسليح كتيبتين من كتائب جيش التحرير الوطني، وهذا ليلة الثامن إلى التاسع من شهر مارس سنة ست وخمسين وتسعمائة وألف.

الصحة والعلاج خلال الثورة



جنود جرحى في محيط المستشفى وسط الغابة

لاشك أن موضوع الصّحة والعلاج كان من ضمن أولويات قيادة الثورة، نظرا لحساسية الموضوع، وصنف ضمن الأبعاد الأولى للثورة، مثله مثل: التسليح، والتموين، وأن هذه القيادة قد اتخذت إجراءات استعجالية لتغطية الحاجات الصحية المستعجلة للوحدات في انتظار تنظيم وهيكلة المراكز الصّحية على مستوى المناطق – الولايات – وإنشاء خلايا تعمل بالتنسيق مع بعض المناضلين في المدن على شراء الأدوية التي تراها ضرورية بالنسبة للعمل العسكري على وجه الخصوص، غير أن هذه القيادة ما لبثت أن اصطدمت بمشكل لا يقل عن مشكل تسريب الأدوية، وهي مشكلة العناصر المؤهلة للقيام بالمعالجة بالوسائل العصرية ووصف الأدوية المناسبة للمرضى.

وفي انتظار استمالة بعض العناصر الوطنية من ذوي الميولات الثورية الناقمة على الاستعمار والتي تعمل في المراكز الصّحية العمومية أو حتى في المصحات الخاصة للالتحاق بالثورة.

لا يجد المرضى والجرحى بدّا من تقبّل العلاج بالوسائل التقليدية وبطرق قد تفتقر تماما للشروط الصحية المطلوبة، وبما أن العناصر المؤهلة للتكفل بالجرحى والمرضى بصفة عامة قليلة جدا بين الطلائع الأولى، كان لا بد من أن تلجأ القيادة إلى تجنيد مواطنين يمارسون العلاج بالطّرق التقليدية، كما أسلفنا، للتخفيف من معاناة المرضى، ولو كان ذلك من الناحية النفسية، إذ المريض عندما يجد نفسه خاضعا

للعلاج يشعر بنوع من الراحة ويتعلق ببعض الأمل، وهذا الشعور وحده يجعله يتماثل للشفاء، حتى وإن لم تكن الأدوية المستعملة في معالجته مناسبة لنوعية المرض الذي ألمّ به. ولم تكف القيادة عن البحث عن أطباء مؤهلّين وعن ممرّضين قادرين على ممارسة العلاج بالطرق العصرية.

وبالمقابل فإن هناك عناصر متشبّعة بالفكر الوطني، تعمل في المصحات، أو في المستشفيات العمومية، أو حتى طلبة في كليات الطب يتشوقون للقيام بالواجب الوطني ويتطلعون للبحث عن طرق توصلهم إلى مراكز النشاط الصحي والالتحاق بالثورة، مثل: الدكتور: محفوظ إسماعيل - الولاية الأولى - الدكتور: الأمين خان، الدكتور: محمد التومي - الولاية الثانية، الدكتورة: نفيسة حمود... الولاية الثالثة، الدكتور: مهدي بوضربة، الدكتور: شولي، الدكتور: روش الفرنسي، الدكتور: يوسف الخطيب الولاية الرابعة... وقد أسعفهم الحظ جميعا والتحقوا بالثورة على فترات وقدّموا خدمات جليلة للمرضى.

فقد تمكن ابن بولعيد من ضمّ الدكتور: محفوظ إسماعيل صيدلي من مواليد العاصمة إلى المنطقة الأولى خلال سنة 1955، واستطاع هذا الصيدلي أن يزرع الأمل في القلوب وأن يعيد البسمة إلى الشفاه بتنشيطه للمراكز الصحية في المنطقة من خلال الفحوصات الدورية التي كان يقوم بها ووصف الأدوية المناسبة، والسهر على راحة المرضى بطرق عصرية، رغم قلة الإمكانات وضعف الوسائل، كما استطاع أن يؤهّل الطاقم الطبي التقليدي في المنطقة ليتحوّل بعد مدة قصيرة إلى طاقم طبي يجمع بين الطب التقليدي والعصري ثم إلى طاقم طبي حديث يضم كلا من الدكتور: عبد السلام بن باديس، المرض: محمود قوبع، والطبيب الطبيب، والشائب صالح...

* وفي الولاية الثالثة استطاع كل من: عبان رمضان وعمر أوعمران إقناع الطبيبة: نفيسة حمود بالالتحاق بالثورة خلال سنة 1956م، وكانت تشرف على المصالح الصحية في الولاية الثالثة وكان إلى جانبها سبعة أطباء وصيدليان قبل أن يلتحق بهم طالب



الطب: مصطفى لعليام الذي كان ضمن طاقم قافلة السلاح التي عاد بها الرائد: عميروش من تونس، غيرأن نفيسة ما لبثت أن وقعت في الأسر وهي في طريقها إلى تونس، وظل المركز الصحي يواصل نشاطه.

* ويبدو أن المنطقة الثانية – الولاية الثانية – أوفر حظّا مقارنة بالولايات الأخرى في هذا المجال، مع أن الانطلاقة لم تبدأ بها إلا بعد أن التحق الدكتور: الأمين خان بالثورة خلال صائفة 1956م، والذي يرجع إليه الفضل في تنظيم الصحة في الولاية التي لم تكن تتوفر على أي نظام صحّي عبر كامل الولاية، قبل هذا التاريخ حسب الدكتور: الأمين خان، يقول الدكتور: بأنه كان قد حضر تربّصا قصيرا نظمته جبهة التحرير الوطني في دار المناضل: أحمد بوضربة الذي كان بدوره طالبا بكليّة الطب والتحق بالولاية الرابعة، وقد سمح هذا التربص القصير للدكتور – حسبه – بأن يتفهم أوضاع الثورة ويقدّر مسبقا الصعوبات التي سوف تعترضه ويتهيأ لها بإعداد برنامج عمل يسمح له بترقية الأوضاع الصحية بالولاية، فكانت البداية - حسب الدكتور دائما – أن بدأ بالبحث عن عناصر وسط المجاهدين يحسنون القراءة والكتابة بالفرنسية لتدريبهم على أعمال التمريض ونشر الثقافة الصحية في ظل غياب الإمكانات والوسائل المادية، ونظرا لامتداد أطراف المنطقة وعجز الطاقم المكوّن عن تغطية هذا الامتداد فقد بادر الدكتور بتنظيم فترات تدريبية أخرى لعناصر يستقدمها من مختلف النّواحي: الميلية، القل، قسنطينة... وفي أواخر سنة 1956م تدعّم الجهاز الصحي بالولاية بالتحاق مجموعة من الفتيات من سطيف وقسنطينة بالثورة وتبعهن الممرض الكفء: عمر مكيشات والدكتور: محمد التومي خلال سنة 1957م، وهكذا يتعزز القطاع بعناصر جديدة تعطيه الفعالية في الميدان، غير أن وفرة العنصر البشري لم يحل ولن يحل المشكلة في ظل غياب أو انعدام وسائل العلاج أو الأدوية، فهو أشبه ما يكون بوجود مقاتلين بدون أسلحة أو لا يتوفرون على ذخيرة، وهذه

الوضعية لا تخصّ ولاية بعينها بل هي مشكلة كل الولايات، لذا يظل النقص في الأدوية وفي وسائل العلاج يشكّل أكبر تحدّ، مهما تفانى المعنيون بالقطاع الصحّي، ومهما أخلص المناضلون الممونون لهذه المراكز بالأدوية وبالمعدات.

* المنطقة – الولاية – الرابعة: لم تكن وضعية الصّحة في المنطقة الرابعة بأحسن حال، مما هي عليه في المناطق الأخرى، وكانت المراكز الصحية فيها موزعة بين المناطق الجبلية وبين مدينة الجزائر وضواحيها، فقد كان الدكتور: سعيد هرموش يشرف على المصحات الموجودة بالمناطق الجبلية بمساعدة طالب طب: يوسف الخطيب، بينما كان يُنشّط المصحّات الأخرى أطباء وطبيبات أمثال: مهدي بوضربة، مجاوي، إلى جانب الدكتور: شولي وصديقه الفرنسي صديق جبهة التحرير الوطني "روش"[(1)].

مصادر الأدوية: المصدر الرئيسي للأدوية هي الصيدليات التي يملكها أو يديرها مناضلون مخلصون للقضية الوطنية، فقد كان هؤلاء المناضلون يزودون الثورة بالأدوية الضرورية عن طريق الخلايا المكلّفة بجمع الأدوية وتخزينها وتحويلها إلى الثورة، وتعتبر المستشفيات والمصحات العمومية رغم خضوعها للرقابة الشّديدة مصدرا آخر من مصادر تموين الثورة بالأدوية وبالمعدات والوسائل الطبية عن طريق أشخاص يتعاطفون مع الثورة، وأحيانا أخرى عن طريق وسائل الإغراء بالمال أو عن طريق التهديد والوعيد، وهذه نادرة، وقد يحدث أن يجري التموين من مخزون الاستعمار نفسه في حالة وجود أشخاص موثوق في انتمائهم للثورة أو بواسطة أشخاص يعملون في الإدارة العمومية ولديهم القدرة على اختراق جهاز الأمن والوقاية الاستعماريين والوصول إلى أماكن التخزين والقيام بتزويد الثورة بالمعدات خاصة ومن منابع لا تحوم حولها الشبهة، وهذه مهمة في غاية الخطورة، غير أن مصلحة الوطن تسمو فوق كل الأخطار، وكل شيء دونها يهون، فقد أورد الدكتور: الأمين خان في معرض

---

(1) نصر بلا ثمن للأستاذ: محمد عباس، الصفحة: 184.

الحديث عن الوضعية الصحيّة في الولاية الثانية خبرا عجيبا مفاده "أن مواطنين بنواحي وادي زناتي أو حمام المسخوطين تمكنوا من الحصول على جهاز طبي – لم يذكر الدكتور اسم الجهاز، ولعله جهاز راديو (الكشف بالإشعاع) فحملوه على البغال وجاءوا به نحو مركزنا – يقول الدكتور – ولما وصلوا قدموا لنا الجهاز، وكان سليما ولكنهم نسوا في غمرة من الفرح أن الجهاز يشتغل بالكهرباء..."(1).

ولمواجهة العجز الفادح المسجل في الأدوية بصفة خاصة كان الأطباء والممرضون يستعينون عند الضرورة بالطّب التقليدي، ومن جملة النباتات والأعشاب التي كانوا يعتمدون عليها – حسب الدكتور: الأمين خان – الثوم والعسل للأمراض الصدرية وزيت الزيتون والدّهن للجروح، وبخاصة في حالات الحروق... وحتى إذا سلّمنا بوجود أدوية لدى المراكز الصحية وبكميات كافية، فإن هذه الأدوية قد لا تتلاءم مع حاجات المرضى لأن بعض الأمراض الناتجة عن العمليات الحربية، مثل: الإصابة بالإختناق أو بالغازات السّامة أو الحروق الناتجة عن قنابل النّابالم لا توجد أدويتها في الصيدليات العمومية ولا حتى في المستشفيات أو المراكز الصحية، مما يجعل المصابين بهذه الحالات يعيشون ظروفا مأساوية بين الموت والحياة، وقد عاد بعضهم ممن قدرت لهم الحياة بعد الاستقلال وقد ضمرت أعضاؤهم المصابة وتجعّدت جلودهم وتشوهت أجزاء من أجسامهم بفعل الحروق وتحوّلت إلى بقع داكنة سوداء، وهذا النوع من الإصابات قلّ أن ينجو صاحبها من الموت.

وقد استمرت معاناة الثورة في مجال الصحة حتى آخر أيام الثورة، سيما بعد الحملة العنيفة التي شنتها قوات "شال" على الثورة وتمكّنها من اكتشاف وتخريب كثير من المخابئ والمصحات، واستقرار جنود العدو في الأماكن التي كان جنود جيش التحرير الوطني يتخذون منها معاقل، ومزاحمتهم للثوار في استغلال عاملي

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة، للمجاهد: عمار قليل، الصفحتان: 299 – 300.

المكان والزمان، مما ضاعف من حدة المشاكل الصحية فضلا عن كثرة المصابين خلال المواجهات مع العدو وكثافة العمليات القتالية، واستعمال العدو للأسلحة المحرمة دوليا، والتي تنتج عنها أمراض فتاكة يصعب علاجها.

* توزيع المراكز الصحية: عمدت قيادات الولايات إلى توزيع المراكز الصحية على مناطق كل ولاية بل وعلى مستوى كل ناحية عند توفر الشروط الأمنية، كون المريض لا يستطيع المقاومة، كما أنه لا يستطيع في الغالب الانسحاب إلى الأماكن الآمنة بسبب العاهات التي يعاني منها، وقد دعت إلى هذا التوزيع جملة من الأسباب كلّها موضوعية، أهمها:

1) النقل: يمتد القطاع الجغرافي في بعض الولايات كالولاية الأولى والخامسة والسادسة مآت الكيلوميترات بعيدا عن مقر الولاية حيث يقام المستشفى أو قريب منه مما يجعل نقل المرضى إلى هذه المراكز متعذّرا أو صعبا للغاية أو مستحيلا أحيانا لا سيما من كانت جراحهم تنزف دما أو كانت بسبب حروق أو كسور تزيد من مضاعفات الألم عند كل حركة تقوم بها وسيلة النقل التي هي البغال أو الحمير في الشمال والجمال في الجنوب، بالإضافة إلى حركتها البطيئة وصعوبة المسالك التي ينحى إليها المجاهدون لتجنب الوقوع في الكمائن، وقد عمدت القيادات إلى تقريب المراكز الصحية من المرضى للتقليل من معاناتهم في أثناء النقل وتأمين السلامة لهم...

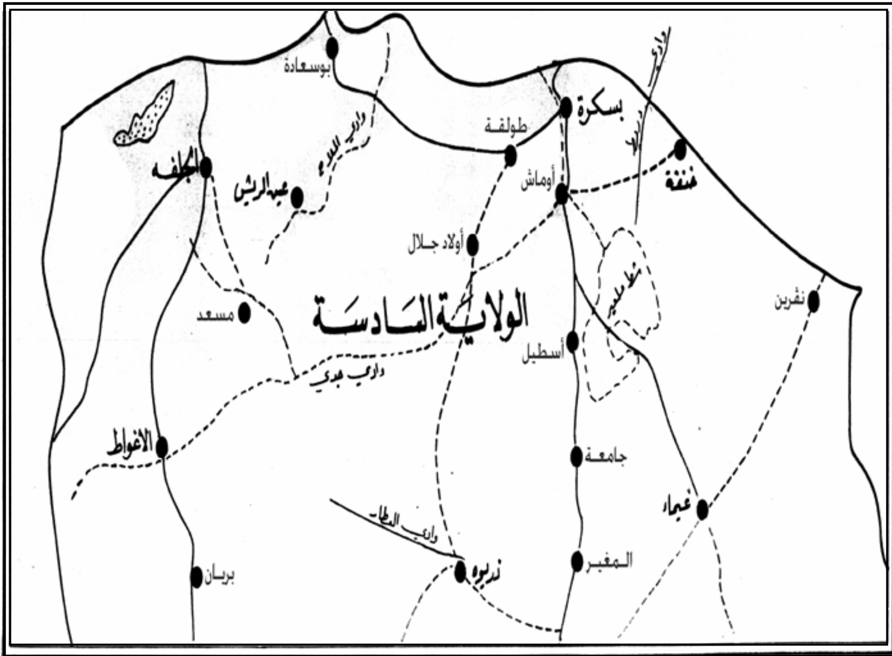
2) ومن مزايا هذا التوزيع كذلك توزيع المعدات والوسائل والتجهيزات الطبية على أكثر من مركز، فإذا تمكنت القوات المعادية من اكتشاف وتدمير المستشفى تكون الأضرار أقل لوجود مركز أو مراكز أخرى يوجه إليها المرضى.

3) وهناك مزية أخرى لهذا التوزيع من حيث أنها تسهّل عملية إيصال الأدوية بسبب الرقابة الشديدة التي كانت تفرضها نقاط المراقبة من خلال عمليات التفتيش الدائمة التي كان يتعرض لها المسافرون في كل معبر أو عند المرور بكل مركز.

الفصل الثاني

الولاية السادسة بين الفك والتركيب

تمثل الولاية السادسة المنطقة الصحراوية الشاسعة التي تمتد من جنوب الأوراس شمالا إلى أقصى نقطة في جنوب الصحراء، ومن الحدود الليبية شرقا إلى حدود الولاية الخامسة غربا، هذه المنطقة الشاسعة بمساحتها الترابية والغنية بثرواتها الطاقوية وذات كثافة قليلة من السكان تمت ترقيتها إلى مرتبة (ولاية) سادسة بقرار صدر عن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956م، وعيّن على رأسها العقيد: علي ملاح، وبنفس القرار تمت تسمية المناطق التاريخية الأخرى باسم: ولايات، بدل مناطق في إطار إعادة النظر في تنظيم التراب الوطني.



وقد ظلت هذه الولاية المترامية الأطراف منطقة شاغرة لم تخضع بصفة رسمية لأية ولاية من الولايات المجاورة لها، كالولاية الأولى، والولاية الرابعة، والخامسة، وكانت كل من المنطقتين الرابعة والخامسة – قبل ترقيتها إلى ولاية – منشغلة بأوضاعها الداخلية، كالتصدي للحركات المناوئة للثورة بالنسبة للولاية الرابعة، وإعادة التنظيم والهيكلة بالنسبة للخامسة بخلاف المنطقة الاولى التي انطلقت بقوة وبتنظيم محكم واستراتيجية واضحة منذ البداية، علما بأن معالم الحدود بين المناطق كانت واضحة جدًّا في بعض الجهات كما هو الحال بالنسبة للمناطق الأولى والثانية والثالثة التي تعتبر خط السكة الحديدية الذي يعبر الهضاب العليا هي الحدود الفاصلة بين المنطقة الأولى والمنطقتين المجاورتين لها شمالا، وهي غير واضحة في المناطق الجبلية أو في الأراضي السهبية، وكثيرا ما تسبب هذا الغموض في نزاعات بين النواحي أو المناطق المتاخمة للحدود بسبب التنظيم والهيكلة أو بسبب جمع الاشتراكات أو غيرها، كما حدث بين الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في ناحية سدراتة، ومن الناحية النظرية تعتبر السفوح الجبلية الجنوبية للمنطقة الأولى (أوراس – النمامشة) هي الحدود الفاصلة بين المنطقة الأولى ومنطقة أخرى شاغرة – هي المنطقة الصّحراوية – وبما أن هذه المنطقة تضم أهدافا عسكرية للعدو وتعد منطقة استراتيجية، وقاعدة عسكرية للقناصة السينغال في بسكرة اعتبرها ابن بولعيد هدفا مثاليا منذ البداية دون اعتبار لمسألة الحدود الوهمية بين المناطق فوجّه إليها خمسة أفواج كاملة ليلة أول نوفمبر للقيام بمهاجمة مراكز استعمارية في بسكرة انطلاقا من جبل: أحمر خدو الذي أصبح فيما بعد مقرا للولاية السادسة بعض الوقت، وذلك بقيادة كل من: حسين برحايل، وعبد القادر عبد السلام، وأحمد قادة، وعبد الرحمن عبد السلام، وعبد الله عقوني.

وقد اختلف المؤرخون والكتاب كثيرا في الإبقاء على هذه المنطقة شاغرة، ولم تدخل ضمن نطاق التنظيم الأول للتراب الوطني الذي قام به الزعماء الستة

مفجرو الثورة وأعطوا لذلك تأويلات وأبعاد هي مجرد تخمينات وظنون لا تدخل ضمن الاستراتيجية العامة التي تبنّاها قادة الثورة، عندما أقدموا على تقسيم التراب الوطني إلى مناطق نشاط تتيح لكل قائد فرص العمل في نطاق جغرافي محدّد سواء في إطار العمل العسكري أو في الإطار السياسي أو في التوعية ونشر الفكر الثوري وجمع الاشتراكات...

ولا أعتقد بصحة الرواية التي جاءت عند الأستاذ: محمد عباس في نصر بلا ثمن والتي تقول: "بأن قادة الثورة اتفقوا قبل اندلاع الثورة مع قائد: الأوراس – حسب تعبيره – مصطفى بن بولعيد، ومع الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني أن تلتزم ناحية الوادي وبسكرة الهدوء لتكون نقطة عبور للإمدادات المنتظرة من المشرق العربي عموما"[1] ثم يقوم ابن بولعيد بخرق هذا الاتفاق لحظة الشروع في العمليات القتالية مباشرة ويرسل خمسة أفواج كاملة لتنفيذ مجموعة من العمليات في بسكرة ذاتها ليلة أول نوفمبر، ثم يرسل بعدها طلائع من خيرة جنوده إلى الصحراء الشمالية لتنشيط العمل المسلح بها. وعندي أن المنطقة الصّحراوية لم تكن ضمن التعبئة العامة عند الانطلاقة لأنها لا تتوفر على القدر الكافي من المناضلين المتشبّعين بالفكر الثوري، وباستثناء بسكرة ووادي سوف اللتان تقعان في شمالي الصحراء وشرقها، فإن عدد المناضلين في باقي الصحراء يعدّ على الأصابع، وهذا العدد لا يعتد به كقوة تواجه الآلة العسكرية للعدو وفي أرض مكشوفة وبدون قواعد خلفية تؤمّن حركة وتموين المجاهدين. غير أن هذه الوضعية لا يمكن التسليم بها واعتبارها قدرا محتوما، فكان لا بد للقيادة في الولاية الأولى المجاورة لشمالي الصحراء، والمؤهلة للقيام بالدور الأساسي أن تضطلع بالمسؤولية وأن تعمل على إيقاظ الوعي الوطني والفكر الثوري عند سكان الصحراء، وفي هذا الإطار يتحدث المجاهد: عمر مستيري الذي رافق ابن بولعيد في رحلته إلى تونس

---

(1) نصر بلا ثمن لـ/محمد عباس، الصفحة: 189.

"أن ابن بولعيد بعث برسالة عندما كان بمركز القلعة مع شخص مسن معروف باسم النايلي ليسلمها إلى شخص آخر في تقرت"[1] ومحتوى الرسالة حتى وإن لم يكشف عنه المستيري، فهو يتعلق بالنشاط الثوري بكل تأكيد.

وأمام الحملات الشرسة لقوات الاحتلال التي أصرّت على تطهير جيوب التمرّد في الأوراس كما كانت تصطلح عليه من خلال عمليتين عسكريتين ضخمتين شارك فيهما زهاء 5000 عسكري من خيرة جنود فرنسا يقودها ضباط ممن حازوا على أوسمة الشرف، أمثال: بارلانج، وشاربير وديكورنو، ولما لم يكن بوسع الولايات الأخرى أن تفك الحصار على الأوراس، وهي مازالت في طور التنظيم والهيكلة، فعلى الأوراس وحدها التي تعهد قائدها بأن تتحمل أعباء الثورة - 9 - أشهر كاملة حتى يكتمل نموّها في باقي الولايات أن تحل مشكلتها بنفسها، وفي هذا السياق قامت قيادة الثورة في الأوراس بتنظيم مجموعة من الفرق من نخبة جنودها لترسلها إلى المناطق المجاورة للأوراس لتناوش قوات الاستعمار في أطراف الولاية وحتى خارج حدود الولاية حيث لا توجد أية مقاومة قصد حمل القوات الفرنسية على التراجع وتخفيف الضّغط على المنطقة الأولى – أوراس – النمامشة – وضمن هذا المنظور ثم إيفاد فرقة من 40 مجاهدا تحت قيادة الشهيد: أحمد تيفورغي المعروف بأحمد الأوراسي إلى ناحية جبال بني صالح بـ (سوق أهراس) وفرقة أخرى إلى ناحية بريكة وأمسيلة بقيادة: عبد الحفيظ طورش، وأخرى بقيادة: الشهيد مصطفى أرعايلي إلى ناحية سطيف وبرج بوعريريج ورأس الوادي، وثلاث فرق أخرى بقيادة كل من: محمد عبدلي ومسعود بوزحافي والصادق جغروري إلى كل من: تقرت، الزاب الغربي، جبل بوكحيل حتى الجلفة، إذ غطت الشريط الشمالي للصّحراء من الوادي إلى الجلفة، وتواصلت الإرساليات طوال سنوات: 1955م – 1956م – 1957م، وكان معظم جنود الولاية السادسة من الولاية الأولى ومن منطقة الأوراس

(1) ابن بولعيد والثورة الجزائرية لـ/ جمعية رواد الثورة باتنة، الصفحة: 597.



بالذّات، وكانت لهم مواقف وصولات مع الاستعمار ومع جيش بلونيس في تلك النّاحية أبلوا فيها بلاء حسنا، وتركوا بالمقابل شهداء كثيرين لازالت أسماؤهم تذكر باعتزاز في ربوع الأوراس، وشحوا بدمائهم الزكية قمم تلك الجبال ووهادها ورمالها الذهبية وسوف يظل عبيق عطرها الزكي يفوح من هناك على مرّ الزمن، ومع مرور الزمن اعتبرت جزءا من المنطقة الأولى، وصارت تحظى بنفس الاهتمام الذي كانت القيادات توليه للمناطق الأخرى، ومما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه أن قادة هذه النّاحية الصّحراوية كانوا من جملة المدعوين للاجتماع الذي دعا إليه القائد: مصطفى بن بولعيد والذي تقرر عقده بالجبل الأزرق بتاريخ 22 مارس 1956م لقادة الناحية الغربية من الأوراس وفيه استشهد ابن بولعيد، وكان من جملة المدعوّين من قادة الناحية الصحراوية حسين عبد السلام (شهيد) عاشور زيان (شهيد) أبرز مناضل في الزاب الغربي أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) شهيد، وتختلف الروايات فيما إذا كان هذا الوفد قد قابل ابن بولعيد أم لا بعد وصوله لأن أغلب الروايات تؤكد أن الاجتماع لم ينعقد، غير أن أرْجح فرضية تؤيّد حصول لقاء مع وفد هذه المنطقة تصريح صدر عن علي بن شائية – أصيب بجروح لحظة انفجار اللغم الذي أودى بحياة ابن بولعيد – يقول بأن ابن بولعيد قال عند مقابلته لعاشور زيان "ها قد وجدنا من يريحنا من مشكلة الصحراء"، ولعل آخر قائد يتم تعيينه على رأس هذه الناحية الممتدة من عين التوتة إلى ناحية بوسعادة من طرف قيادة المنطقة الأولى هو: عبد السلام حسين ابن عبد الباقي (شهيد) كان ذلك خلال سنة 1956م، قبل أن يحل محله أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) أواخر سنة 1956م، ولم تكن هناك معالم فاصلة للحدود بين الولايتين أو المنطقتين الأولى والسادسة لأن هذه الأخيرة لم تكن مدرجة ضمن الخارطة السياسية للقيادة الثوريّة.

والشخصان اللذان تواترت الروايات بشأنهما بين المجاهدين على أنهما كانا في الطليعة من تلك الجهة هما الشهيدان: عاشور زيان، وعمر إدريس أحسب أن الأول من ناحية أولاد جلال والثاني من القنطرة بأقصى شمالي الولاية.

شارك زيان في التنظيم وفي الإعداد للثورة بإيقاظ الوعي الوطني لدى السكان، وكان يتمتع بروح رياضية عالية، حيث أنه كان يخضع للقيادات التي تفد إلى الناحية ويعمل على مساعدتها وتمكينها من أداء مهامها، استشهد في وادي خلفون في (1956.11.9).

ومهما تكن الأوضاع فإن قيادات الثورة وفي أول مؤتمر لها تداركت الوضع وقررت ترقية هذه المنطقة الشاسعة إلى مرتبة ولاية قصد تنشيط العمل الثوري بها، سيما بعد أن تم التأكد من وجود البترول بها – الصحراء – مما يقوي جشع فرنسا الاستعمارية على التشبث بها بهدف استغلال بل امتلاك مصادر الطاقة، كما قام المؤتمر بتعيين: علي ملاح من الولاية الثالثة برتبة عقيد على رأس الولاية وكان قبل مسؤول منطقة سور الغزلان، وقد استلم مهامّه بصفة رسمية في أكتوبر سنة 1956م، وانتقل إلى ناحية البرواقية ومنها راح يبعث ببعض الرّسل من أتباعه لتحسّس الأوضاع بالولاية الجديدة التي يبدو أن المؤتمرين لا يعرفون عن وضع النشاط المسلح فيها شيئا، في ظل غياب ممثلي المنطقة الأولى التي قامت بتفعيل النشاط الثوري في شمالها على وجه الخصوص، واعتقد أعضاء المؤتمر أن شمالي الصحراء منطقة شاغرة استنادا إلى معلومات تخص المناطق المجاورة للمنطقة الرابعة – الولاية بعد المؤتمر – وقد استغل بللونيس هذا الشغور وانتقل إليها بجيشه ليوهم الناس أنه الحركة الوطنية الحقيقية التي تكافح من أجل الاستقلال، فانحاز إليه السكان عن جهل أو عن حسن نية فتدعّم جيشه بعناصر محلية ضمنت له الدّعم والاستقرار بالجهة وكان لغياب المنطقة الأولى – الولاية الأولى – عن حضور مؤتمر الصومام والتي تملك كل المعطيات عن النشاط السياسي والعسكري في شمال الصحراء باعتبار هذا النشاط



جزء من نشاطها في المنطقة ما جعل قيادة المؤتمر تتصرف عن غير علم بمجريات الأحداث بالصحراء، فلو توفرت لدى قيادة المؤتمر المعطيات الكافية عن الوضع في الولاية الجديدة وساعدت العقيد: علي ملاح على الانتقال إلى المنطقة الشمالية من الصّحراء، والتي كانت تتمتع بقدر من التنظيم والهيكلة على المستويين السياسي والعسكري على غرار ما هو معمول به في الولاية الأولى التي كانت تعتبره امتدادا لها... لو حصل ذلك لكان لمسار الأحداث بعدها شأن آخر، غير أن العقيد: علي ملاح انحاز إلى منطقة غير مأمونة، وتعرّض لعملية اغتيال غادرة من قبل جماعة شريف بن سعيدي – العميل – في جبل: أَلْشَّاون أواخر مارس سنة 1957م، قبل أن يتوغل في أعماق الولاية ويستكمل التنظيم المسلح بها، وقبل أن تستفيق قيادة الولاية من هذه الصدمة تصاب بصدمة أخرى على إثر اغتيال الضابط الثاني "الرّوجي" من قبل ابن سعيدي الذي تظاهر بمرافقته إلى مركز الولاية واستدرجه إلى كمين نصبه رجاله "بكرمة شيحا" وهناك تم القضاء عليه، زحف ابن سعيدي وجنوده إلى ناحية: سوق الغزلان واغتال هناك مجموعة من الضباط كان من بينهم الضابط الأول: عبد الرحمن جوادي، فلما خلا له الجو نصّب نفسه قائدا للولاية السّادسة، ولما حاول السّيطرة على مقر الولاية تعرض لمقاومة شديدة، وشاع خبر تمرّده فقرّرت الولاية الرابعة أن تضع حدّا له، فتحركت نحو الجهة التي تمركز بها قوات كومندوس: علي خوجة بقيادة كل من: أمحمد بوقرة، وعز الدين أرزاري، وسي لخضر، وهذا خلال شهر ماي سنة 1957م، وقبل أن تنقض على جيش هذا العميل المرتد كان قد ارتمى في أحضان جيش الاحتلال واحتمى به، أعيد بعدها تنظيم الولاية من قبل قيادة الولاية الرابعة، ونصّب على رأسها الطيب الجغلالي من الولاية الرابعة بمساعدة الضابط: عبد الرحمان مقلاتي، فشرعا في تنظيم الولاية وهيكلة مؤسّساتها، غير أنه ونظرا لسعة أراضيها وسيطرة بللونيس على قسم من ترابها، وإعاقته لنشاط جيش التحرير في الولاية وبخاصة في المنطقة الفاصلة بين الولايات

الثالثة والرابعة والسادسة، ولانشغالات قادة الولاية بمسائل تتعلق بالتوعية والتنظيم في منطقة راحت تموج بالاضطرابات، تقرّر حلّ حل هذه الولاية نهاية 1957م، وهذا الحلّ لا يعني توقف النشاط الثوري بها بقدر ما يعني تعطيل أو تجميد نشاط القيادة إلى حين، في حين ظلت بقية الهياكل قائمة والنشاط السياسي والعسكري متواصلا، ولا يختلف في شيء عما يجري في الأوراس المجاورة.

لم يستسغ الجغلالي هذا الحل وراح يتصل بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس يقترح فيها إعادة بعث هذه الولاية من جديد، فقبلت قيادة الثورة الاقتراح وأعادت النظر في الموضوع بتعيين: أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) الذي كان في مهمة جلب السلاح من تونس، واتصل بلجنة التنسيق والتنفيذ على رأس الولاية برتبة: عقيد، وبمساعدة الرائدين: عمر إدريس للشؤون العسكرية، والطيب بوقاسمي الجغلالي للشؤون السياسية، وتقسيمها إلى أربع مناطق، وقد كانت الولاية خلال تلك الفترة بالذات تعاني من ارتدادات الحركة المصالية التي شعرت بوجود فراغ في مركز القيادة وضعف التسيير لتوهم الناس بانهيار جبهة التحرير الوطني، فأرست بذلك قواعدها وبقوّة في عدة مناطق من الولاية مثل: الجلفة، مسعد، بوسعادة...

وبالرغم من موت بللونيس خلال صائفة 1958م، فإن كثيرا من عناصر الحركة ظلت وفيّة لمبدإ العمالة الذي مات من أجله بللونيس، وظلت تناوئ جيش التحرير الوطني وتقاتله.

وجد جيش التحرير في الولاية السادسة نفسه يقاتل على جبهتين: جبهة العدو العدو وجبهة الأخ العدو الممثلة في بللونيس وحركته في آن واحد، فكان هذا من أهم الانشغالات التي كانت تؤرق سي الحواس، قائد الولاية، فحمل معه هذا الإنشغال إلى قادة الولايات في الاجتماع الذي انعقد بنواحي الميلية في الولاية الثانية بدعوة من القائد: عميروش بين السادس والثاني عشر من شهر ديسمبر ثمان وخمسين وتسعمائة وألف لتقييم الأوضاع في الداخل والعلاقة مع القيادة في الخارج،



وقد طرح العقيد: سي الحواس هذا الانشغال على قادة الولايات وطلب منهم الدّعم والمساعدة للقضاء على هذا المرض العضال الذي ظل ينخر جسم الثورة منذ اندلاعها، فتعهدت الولايتان الثالثة والرابعة بوضع وحدات كومندوس تحت تصرف الولاية السّادسة للقضاء على الحركة المصالية نهائيا، وفي نهاية الاجتماع أرسل القادة العقداء رسالة محمولة إلى الحكومة المؤقتة يقترحون فيها اجتماعا عاجلا لدراسة سلسلة من المسائل ظلت تتراكم، ولم يعد بمقدور قادة الداخل حلها، وفور وصول الرسالة إلى المسؤولين في الحكومة المؤقتة وجهت للقادة المعنيين دعوات لحضور اجتماع في تونس، وفي هذا الإطار تم التنسيق بين العقيدين: عميروش وسي الحواس للسّفر معا عبر الولاية السادسة فجنوب الولاية الأولى فوادي سوف، ومنها إلى تونس، فلما وصلا إلى ناحية بوسعادة وإلى جبل ثامر بالذات جرت بينهما وبين قوات الاحتلال معركة فاصلة أدت إلى استشهادهما معا يوم 1959.3.29م كما أسر الرائد: عمر إدريس القائد العسكري للولاية، فأصبحت الولاية مرة أخرى بدون قائد، وبدون مجلس إذ لم ينج من مجلس الولاية سوى الرائد: الطيب بوقاسمي (الجغلالي) الذي وجد نفسه مرة أخرى ملزما بسدّ الفراغ والتكفل بمشاكل كل القيادة بحكم منصبه كنائب للعقيد: الحواس مكلف بالشؤون السياسية في انتظار ترقيته أو تعيين قائد جديد للولاية من قبل الحكومة المؤقتة، إلا أنه اصطدم بتحفظ قادة المناطق الأربعة، وهم على التوالي: 1) محمد شعباني، 2) محمد القاضي، 3) سليمان الأكحل، 4) علي بن مسعود، هذا التحفظ من قبل قادة المناطق أو هذا الرفض بعبارة أخرى سوف يخلق متاعب جديدة لولاية لم تعرف الاستقرار منذ نشأتها، تضاف إلى الصراعات القديمة التي ابتليت بها، فقام الرائد: الجغلالي بإشعار قيادة الأركان بتاريخ 20 جويلية 1959م عن طريق محطة اللاّسلكي للولاية الأولى، بهذا التحفظ واقترح إعفاء قادة المناطق المتحفّظين من ولايته من مهامهم وإرسالهم إلى تونس أو المغرب، اطلع محمد شعباني على نصّ البرقية، فحرّض زملاءه الثلاثة على قائد

الولاية بالنيابة، فقرّر الأربعة تصفيته، وهذا القرار - قرار الإعدام - تم تنفيذه بتاريخ 29 جويلية 1959م، وعندما علمت قيادة الأركان بتمرّد - النقباء - قادة المناطق قررت حل الولاية السّادسة مرة أخرى وتوزيع مناطق نفوذها بين الولايات الأولى والرابعة والخامسة ومعاقبة النّقباء المتمرّدين، وفي خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، قامت الولاية الرّابعة المكلّفة بتنفيذ قرار قيادة الأركان العامة بإعدام النقباء الأربعة، وهكذا تمت تصفية كل من: علي بن مسعود ومحمد القاضي، بينما أفلت كل من: محمد شعباني وسليماني الأكحل، واعتصم الاثنان بمنطقتي نفوذهما بعد أن شكّلا مجلس تنسيق بينهما، وظلاّ يشرفان على هذا الجزء من الولاية إلى غاية شهر أوت من سنة 1961، عندما اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961م، فقرّر إعادة بعث الولاية السادسة من جديد، فجدّد النقيب: محمد شعباني اتصالاته بقيادة الأركان العامة ابتداء من 30 سبتمبر 1961م وتم تعيينه كقائد للولاية السادسة برتبة: عقيد إلى غاية الاستقلال.

استشهاد العقيدين: عميروش والحواس

كان لمحتوى الرسالة التي نقلها إلى الحكومة المؤقتة الرائد: عمر أوصديق وقع كبير لدى بعض المسؤولين في الحكومة المؤقتة ممن ظلوا يحتكرون القرارات السياسية وفق ما تمليه عليهم تصوّراتهم وأحيانا أهواؤهم - كما هو الشأن في قضية عبان – فقد شعر لأول مرة هؤلاء القادة – وأعني بهم الباءات الثلاثة – بجدية الموقف وبوجود تذمّر واسع بين قادة الدّاخل بل شبه تمرد على قيادة يرون أنها لم تقم بالدور المنوط بها اتجاه الداخل، سيّما في مجال التسليح، ومما جاء في كتاب "تشريح حرب" للسيد: فرحات عباس "أن عمر أوصديق أسرّ له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيّرها شخص واحد هو فرحات عباس، أمّا باقي قيادة الجبهة فإنهم سيجبرون على الدخول إلى أرض الوطن، وتسند القيادة العليا إلى

ضابط برتبة جنرال قد يكون عميروش نفسه"[1] ويضيف السيد: فرحات عباس "بأن عرض أوصديق أدخل الرّعب على النفوس وحيّر قدماء قادة الولايات – وهم الباءات الثلاثة – بأخبار مزعجة تتعلق بمخطط "شال" وبعمليات التعذيب التي استهدفت إطارات الثورة خاصة في الولايتين الثالثة والرّابعة نتيجة النشاط الذي قامت به مصالح الاستعلامات الفرنسية"[2]. فسارعت قيادة أركان الشرق بواسطة السيد: محمدي السعيد: قائد الأركان إلى إرسال دعوات إلى القيادات في الداخل لعقد اجتماع عاجل في تونس، فاستجاب العقيدان: عميروش والحواس لهذه الدعوة ونسّقا السّفر معا وتحرّكا انطلاقا من الولاية السّادسة، وكان من المقرر أن يعبرا شمالي الصحراء في اتجاه وادي سوف عبر جنوب الولاية الأولى، وكان برفقتهما 48 مجاهدا وبعض الجمال والخيول، غير أن هذه المجموعة القليلة التي تمركزت في البداية في جبل ميمونة شعرت بوجود تحركات استعمارية من حولها دون أن تعرف الجهة التي تريدها هذه القوات فصرفت الخيل والجمال وواصلت السّير على الأقدام في اتجاه جبل ثامر حيث يُعتقد وجود كتيبتين من جنود جيش التحرير تقيمان في مخابئ وخنادق محصّنة، غير أن هاتين الكتيبتين كانتا قد غادرتا المكان عندما علمتا بوجود تحركات للعدو نحو مكان تمركزهما، ولم يكن جنود هاتين الكتيبتين على علم بقدوم العقيدين، نظرا للسريّة التامة التي كانت تحيط بتحرّك قيادات جيش التحرير، وعندما وصل العقيدان إلى جبل ثامر، ولم يجدا جنود الكتيبتين أخذا الاستعدادات اللازمة ترقّبا لكل الاحتمالات... وتتحدث بعض الروايات بأن طائرة استكشافية حامت فوق مكان تمركز فصيلة جيش التحرير التي كانت برفقة العقيدين، وتمكنت من تحديد المواقع التي تمركزت بها.

---

(1) عن كتاب تاريخ الجزائر المعاصر للدكتور: محمد العربي الزبيري الصفحة: 127 – الهامش.
(2) نفس المرجع عن كتاب تشريح حرب للسيد: فرحات عباس، الصفحات: 256 – 258.

وفي حدود الساعة السّابعة صباحا من يوم 29 مارس 1959م وصلت إلى المكان طائرات حربية، وراحت تقصف الأماكن المشتبه فيها بعنف بهدف زعزعة معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني وإحداث أكبر قدر من الأضرار في صفوفهم، وبعد القصف الشديد المركز للمكان، فسحت الطائرات المجال لجنود الفرقة السادسة من المظليين بقيادة العقيد: "دوكاسي" بالتّقدم نحو المواقع المستهدفة خلال القصف... حيث يروي المجاهد: محمد بن زيد أحد النّاجين الأربعة من هذه المعركة تفاصيل المعركة فيقول: "تقدّم المشاة الفرنسيون صوب جبل ثامر من الناحية الشرقية، فاشتبكنا معهم حتى حوالي الساعة العاشرة صباحا، في وقت كانت إحدى الطائرات تواصل قصف مواقع لم يصل إليها جنود العدو، وكان جنود جيش التحرير الوطني المتمركزين بها تحت قيادة العقيد: عميروش، وكانت لديهم قطعة سلاح نوع "فامبار" أميريكي الصنع فأطلق المجاهد: محمد مغربي نيرانها على الطائرة المقنبلة فأسقطها في إحدى الشعاب، ولما كانت الساعة الحادية عشرة، هاجمت فرقة من اللفيف الأجنبي على الناحية الغربية من الجبل فتمكّنت من أسر مجاهد جريح فأخذته إلى مقر القيادة، وربّما يكون تحت التعذيب قد أعطاهم معلومات عن وجود العقيدين: عميروش والحواس بالجبل وعدد الجنود الذين يرافقونهم... فتوقف الجنود الفرنسيون فجأة عن الهجوم وتقهقروا إلى الوراء، كما توقفت الطائرات عن القصف... ويقول المجاهد: ابن زيد فبقينا نتساءل عن هذا التوقف المفاجئ، ولم يكن العقيدان قد استشهدا بعد... وماهي إلا لحظات حتى ظهرت طائرات عمودية قادمة من كل جهة، وما إن تصل هذه الطائرات حتى تفرغ حمولتها من الجنود فيضعون بنادقهم الرشاشة على أكتافهم ويشدّون بأيدي بعضهم البعض، ويتقدمون نحونا وهم ينشدون النشيد الرّسمي الفرنسي "لامارسييز"، وقد كان واضحا بأنهم يفعلون ذلك قصد القبض على العقيدين أحياء، مهما كلفهم ذلك من الخسائر، وقد كنّا – يقول المجاهد: ابن زيد – نبادر بإطلاق النار عليهم، وكلما سقطت مجموعة

مشت مجموعة أخرى فوق جثثها وتقدمت صوبنا لكنهم في الأخير اضطروا لاستعمال أسلحتهم عندما واجهناهم بنيران كثيفة... وقد قاتل العقيدان قتالا شرسا ولم يتمكن العدو من الوصول إليهما إلا بعد أن نالا الشهادة في خندق واحد"[1]. وكان هذا اليوم يوما مشهودا بالنسبة لجيش الاحتلال، لكنه وبالرغم من الخسائر البشرية الجسيمة التي تكبّدها، فإن خسارة الثورة كانت أعظم وأنكى فقد فقدت في يوم واحد عقيدين من خيرة رجال الثورة ورائدين: محمد بن عكشة وعمر إدريس، من أشد المجاهدين بأسا في القتال، فقد استشهد الأول خلال المعركة وأسر الثاني بعد إصابته بجروح وقتل، وكان لهذا الانتصار الساحق لقوات العقيد: دوكاسي، بقتله لـ "عميروش الشهير" كما يسميه دوغول أن انتشى هذا الأخير وبعث برسالة تهنئة إلى الجنرال: شال، القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة في الجزائر بعد مقتل العقيدين بأسبوعين فقط جدّد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه، نشرت مقتطفات منها على أعمدة صحيفة لـ (إيكو داجي ECHO – D'ALGER) يوم 17 أفريل 1959م.


العقيد: عميروش


العقيد: سي الحواس

(1) ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل، الجزء الثاني، الصفحتان: 206 – 207.

القوات الفرنسية تشن عملية "المذارة" على الأوراس

انسحبت القوات الفرنسية قبل أن تستكمل مهمتها من عملية "أرياج" الشهيرة التي شنتها خلال شهر: سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر سنة 1960م، عندما اندلعت المظاهرات في المدن في أوائل شهر ديسمبر لتدعم الفرق المكلفة بحفظ الأمن هناك، كان أعنفها في مدينة الجزائر أيام: 9 – 10 – 11 ديسمبر 1960م وما بعدها، بسبب الاستفزازات التي كانت تقوم بها التنظيمات المناهضة لحق الشعب الجزائري في الحرية بل في الحياة أيضا.

وخوفا من استفحال الأمر وانفلات الأمن في المدن الأخرى وانتقال الحرب من الجبال إلى الشّوارع، سارعت هذه القوات إلى إحكام قبضتها على المدن، لكن وبعد أن هدأت العاصفة واستتب الأمن في المدن عاودت القوات الفرنسية الكرّة على الأوراس من جديد بداية من ماي 1961م، وقد طبقت نفس الخطة التي وضعها "شال" في برنامجه، وتتمثل في:

1) مهاجمة الأماكن التي يتمركز فيها المجاهدون في الغابات وفي الجبال وتخريبها.

2) احتلال هذه المراكز أطول مدّة ممكنة لمنع المجاهدين من العودة إليها.

3) تشتيت قوات المجاهدين وبعثرتها في مناطق حيث يصعب عليها الحصول على الإمدادات.

4) مزاحمتهم في استغلال حليفيهم الطبيعيين – الليل والجبل – باحتلال المواقع الاستراتيجية والإقامة فيها ممّا يحدّ من حركتهم ويعرقل نشاطهم

ومن الطبيعي أن تستهدف هذه القوات مراكز القيادة حسب المعلومات المتوفرة لديها لأسباب تكتيكية واضحة، وهي:

1) أنه في حالة القضاء على القيادة تصبح المناطق والنّواحي التي كانت تتلقى منها الأوامر وتستمد منها التعليمات في حالة من الفوضى ويقل التنسيق بين الوحدات والنظام والانضباط بين العناصر التي تنشط في نفس القطاع فيسهل القضاء عليها.

2) وفي حالة ما إذا لم يتم القضاء عليها فإن إخراجها من مراكزها يجعلها عرضة لعمليات قتالية تفرض عليها في مواقع غير التي كانت تتحصّن بها فتكون حصيلة الخسائر عندها أكبر.

3) إخراج هذه العناصر من مراكزها يعيق عملية الاتصال بينها وبين الوحدات قصد التنسيق معها، فتضطر الوحدات للتصرف وفق ما تمليه المعطيات الآنيّة والعمل في أجواء غامضة، والغموض عادة يقلّل من فرص النجاح. ثم تهاجم بعدها بقية المراكز التي يمكن أن تلجأ إليها القيادة بعد تدمير مراكزها المفضلة.

وتعتبر القوات الاستعمارية جهاز اللاّسلكي عصب الحياة، لذا فهي تلاحقه وتترصد بكل الوسائل الإشارات التي تصدر منه بعناية فائقة، لأنه في حالة تدميره أو تجريد جيش التحرير منه يتم قطع الاتصال نهائيا بقيادة الثورة في الخارج.

وقد تكون قيادة القوات الفرنسية مصيبة في هذا الاعتقاد، فوزارة التسليح والمخابرات في تونس بدورها كانت تترصّد كل المعلومات والبرقيات التي ترسل إلى القيادات الإقليمية وإلى القواعد العسكرية بواسطة هذه الأجهزة وتشعر بها القيادات في الولايات المعنية، وحول هذه النقطة يقول العقيد: الطاهر الزبيري في مذكراته: "تمكنت وزارة التسليح والمخابرات – في الحكومة الجزائرية المؤقتة من التقاط معلومات خطيرة حول هذه العملية – يعني عملية أرياج السابقة – وأرسلت إلى قيادة الولاية الأولى برقية سرية في سبتمبر 1960م تتضمن الخطوط العريضة لهذه العملية"(1). هذه العملية لا تختلف عن العمليات السابقة لامن حيث التخطيط ولا

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 248.

من حيث الأهداف المسطّرة ولا من حيث الوسائل المستعملة. وقد استطاعت القوات الفرنسية التي كانت توصف بالحلف الأطلسي من طرف المجاهدين ومن عامة المواطنين لكثافتها وكثرة الإمدادات التي وضعت تحت تصرفها احتلال كثير من المعاقل التي كان يتحصن بها المجاهدون في: كيمل، وفي شيليا، وفي أحمر خدو، وفي المحمل، والجبل الأزرق وغيرها وإرغامهم على الخروج منها والانتشار في فرق صغيرة مرة أخرى. وهذا الانتشار بالرغم من أهميته من الناحية التكتيكية، لأنه يقلل من الخسائر عند المواجهة، بالإضافة إلى أنه يجعل الحركة ممكنة والتموين سهل عندما تكون الأعداد قليلة، غير أن التنسيق بين المجموعات يصبح صعبا جدّا والاتصال متعذر لعدم وجود وسائل الاتصال اللاسلكية من جهة وعدم قدرة هذه الجماعات القليلة على الاستقرار في أماكن معينة، وكان لعامل السرعة في الحركة في المناطق التي لا تصل إليها العربات أثره في إفشال جزء من مخططات هذه الحملات، وهذا باعتراف الجنرال: بيجار أحد قادة هذه الحملات في تقرير بعث به إلى القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر يوضح له فيه صعوبة تحقيق الأهداف من هذه الحملات، نظرا لفارق السرعة بين الجيشين بالإضافة إلى عوامل أخرى. أشرنا إلى تقرير الجنرال بيجار حول الموضوع عند الحديث عن حملة أرياج على الأوراس، وكذا تقرير العقيد ڤادر حول نفس الموضوع.

أما قيادة جيش التحرير الوطني، فقد تبنت بدورها مخططات مرنة قابلة للتعديل حسب الظروف، وتهدف في عمومها إلى:

1) توزيع جنودها إلى مجموعات قليلة العدد والاستقرار بالأماكن التي لا تحوم حولها الشبهة وعدم التصدي للقوات الاستعمارية والاقتصار على الضربات الخاطفة لمؤخرات هذا الجيش عد انسحابه.

2) اعتراض قافلات العدو عندما تكون محملة بالجنود في المنعرجات والمنحدرات حيث يفقد السائقون القدرة على التحكم في ضبط المسار فتهوي الناقلات بمن فيها في المنحدرات.

3) مناوشة المراكز الثابتة للعدو خلال ساعات المساء في شكل عمليات استعراضية لإثبات وجود واستمرار التحدي... وهذه العمليات على الرغم من نتائجها المحدودة إلا أنها من الناحية النفسية تجعل جنود العدو يعيشون هواجس نفسية مرعبة، وكانت تستدعي منهم التحلّي باليقظة القصوى في كل وقت، وقد ظلت مراكز الوحدات الثابتة معرضة لطلقات القناصة باستمرار مما يجعلها في حالة تأهب دائمة، وكثيرا ما كانت تشارك جنود الحملات في عمليات مسح شاسعة لمحيط الثكنات التي اتخذ منه المجاهدون معاقل لهم.

"فجيش التحرير في الولاية الأولى الذي كان يقدر مجموعة بما يفوق خمسة آلاف مقاتل بقليل تمكن من الصمود أمام جيش قوامه 30000 جندي شاركوا في هذه الحملة، وقاوم هذه القوات الضخمة"[(1)]، لكنه وبالرغم من هذا التحدي المفروض على جيش التحرير الوطني، فقد كانت الهجمة امتحانا عسيرا زعزع وبقوة هياكل الثورة وقضى على جزء من جيشها بالإضافة إلى إقصاء جزء آخر منه بالأسر أو العطب الدائم، وهكذا لا نستطيع أن نحكِّم العاطفة وأن نحْكُم على العملية بالفشل المطلق وأن نجاري العقيد: "الحاج لخضر في قوله: لا يكفي لهزيمتنا تكوين وحدات مماثلة لوحداتنا" أو"لا جديد في مخطط شال يمكن أن يؤثر علينا"، فهذه الأقوال هي منشّطات وجرعات من الأمل تصلح للاستهلاك قبل الصدمة.

إن الفارق في التعداد والتسليح والتدريب والإمدادات التي لا تنضب لا تعاد له المعرفة الكافية بالميدان، فالإرادة والعزم والإصرار عوامل مهمة،

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، الصفحة: 260.

لكنها تظل ناقصة أمام التفوق الساحق لجيش العدو، إن مخطط شال أو بالأحرى مخطط الرئيس: دوغول الذي يقول: "كان يقتضي أن يربح جيشنا المعركة كي نحتفظ بكامل حريتنا في قراراتنا وفي تصرفاتنا"[(1)] حتى وإن لم يتمكن من سحق الثورة نهائيا، فقد استطاع أن يزعزع أركانها في وقت أخذت فيه مصادر الإمدادات تضعف وتقل بل وتنعدم أحيانا.

- نقص في التجنيد كون العنصر البشري القادر على حمل السلاح أصبح قليلا خاصة في المناطق التي تمثل بؤرا للتّوتّر الدائم.
- ضعف في التسليح بسبب وجود خطي "موريس وشال" وبدون هذين العاملين لن تكون هناك ثورة.

ما مصير الجزائر بعد استفتاء 8 جانفي 1961؟

يبدو أن خطوات الحل النهائي للقضية الجزائرية لم تكن جاهزة على طاولة الرئيس: دوغول منذ البداية، إنما كانت مجرّد خطرات تخامر ذهنه ومجموعة من الأفكار والتصورات الغامضة تتراءى أمامه، وكانت كلها قابلة للتطوير والتعديل والإثراء في حالة حصول أدنى قدر من الاستجابات من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة المعنية بالقضية الجزائرية. هذا ومن جانبنا نحن يجب أن نعترف بأن القضية شائكة ومعقدة للغاية ولن يحلّها سوى مسؤول يتحلّى بقدر كبير من الشجاعة والحزم والصّبر أيضا، وذلك لعدة أسباب منها:

1) وجود مليون أوروبي بالجزائر بعضهم من أصول فرنسية، وبعضهم من جنسيات أخرى اكتسب الجنسية الفرنسية بالإقامة، وهذا المليون من سكان الجزائر يرفض فكرة الاستقلال تماما ويعتبرها خرافة، وراح يرفع شعار (الجزائر فرنسية)

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 130.

ومستعد لتنظيم المقاومة للدفاع عن هذا الشعار، ويملك من أسباب القوة مايسمح له بفعل ذلك، بالإضافة إلى ذلك فهو مدعوم من قبل قوى أخرى وسط الجيش والشرطة والطبقة السياسية في الحكومة الفرنسية.

2) وجود مجموعة من الضباط في القوات المسلحة تصرّ على مواصلة الحرب مهما تكن النتائج بعضهم يفعل ذلك كونه جزائري المولد ويرفض التخلي عن وطنه الجزائر مثل: المارشال: جوان من مواليد عنابة، والجنرال: جوهو من مواليد وهران، وآخرين.

وهناك جنرالات وعقداء آخرون أظهروا تعاطفهم ومساندتهم لأوروبي الجزائر وأصرّوا على البقاء، ولو تطلب الأمر القيام بانقلاب على الحكومة الفرنسية، مثل: الجنرال: شال الذي قاد عملية انقلاب 22 أفريل 1961م، والجنرالين: سالان – وزيلر – وكثير من العقداء ومن الطبقة السياسية مثل: جاك سوستيل...

3) وجود عدد لا بأس به من الجزائريين الذين انحازوا إلى صف الاستعمار عن جبن أو انهزام مسبق أو عن اختلال في التصور وضعف في التفكير أو عن تفضيل مصلحة آنية أو عن خيانة مكشوفة بلغ عددهم حسب كتاب: تاريخ الجزائر المعاصر، لـ/ بشير بلاح، الجزء الثاني حوالي: 390.000 مجند بين جنود محترفين، وقوات اللفيف الأجنبي، ودفاع ذاتي، وحرْكة، وقومية، ومخازنية[1]، وآخرين من لم تتضح صفاتهم وظلوا يعلمون في الظل كالضمائر المستترة في النّحو لعدم حملهم للسلاح أو الذين يمسكون العصا من الوسط، هذا الكم الهائل الظاهر منه والباطن لا شك أنه كان يغري فرنسا بالبقاء في الجزائر لأن جزءا من سكانها يقف إلى جانبها ويدعم مواقفها، بل ويشارك في صنع المأساة التي تعرفها البلاد.

(1) تاريخ الجزائر المعاصر – الجزء الثاني – بشير بلاح، الصفحة: 128.

ولكي يتخطى دوغول هذه الحواجز كلها لابد من أن يتدرّج في حلّ القضية خطوة خطوة بما يضمن مصالح فرنسا في الجزائر أولا وأخيرا، وأن يتعامل مع هذه القوى مجتمعة بالمرونة التي تسمح له بمواصلة السير إلى الأمام دون تعثر، وبالحزم المفرط عندما يستدعي الأمر ذلك، كما فعل مع حركة انقلاب 22 أفريل 1961م، وذلك من أجل تحقيق غاية بعيدة راودت فكره من سنوات وكان قد أشار إليها خلال مؤتمر صحفي عقده سنة 1955م، قبل أن يكون رئيسا لفرنسا، وكانت يومئذ مجرد تصوّر يرى أنه قد يكون الحل الأمثل للقضية الجزائرية، وهي: تحقيق شراكة بين البلدين، وذلك بإحداث نظام تعاقدي بين فرنسا والجزائر بين بلد تزخر أرضه بالثروات الباطنية وبلد يملك الخبرات التقنية ورؤوس أموال ضخمة ووسائل استغلال عصرية وغيرها، إلا أنه لم يجاهر بهذا التصوّر لأن الفكرة سوف تلقى معارضة بل مقاومة عنيفة ورفضا قاطعا من طرف الغلاة المستعمرين ومن طرف العملاء التّوابع ممن هانت عليهم أنفسهم.

وإذا كان الرئيس دوغول يظل يراهن وباستمرار على النتائج التي تحققها قواته المسلحة، وعلى ضوء هذه النتائج سوف تتضح له معالم الحل الذي يراود فكره، فهو يؤكّد ذلك من خلال تصريحاته باستمرار، ويقول: "إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين"(1) وكان من رأى دوغول أن نتائج العمليات العسكرية وحدها هي التي ستبلور موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة التي كان يستنكف منذ وقت غير بعيد حتى عن ذكر اسمها، وكان يكتفي بوصفها بالمنظمة الخارجية، وكل تطور في موقف الرئيس: دوغول نحو مسار السلام في المراحل اللاحقة سيظل خاضعا لمتغيرين اثنين:

1) النتائج التي تحققها قواته العسكرية في الميدان.

---

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — الأمل — الصفحة: 86.

2) التجاوب الإيجابي للحكومة الجزائرية المؤقتة مع مقترحاته.

هذان المتغيران هما اللذان سيحدّدان مسار المفاوضات المحتملة في المستقبل والتي سوف تكشف عن مناورات وصراعات واستفزازات مثيرة، وستظهر عندها متغيرات أخرى كالمرونة والتصلب في المواقف، وشرعية أو عدم شرعية المطالب... ولا شك أن خطابات الرئيس الفرنسي دوغول المفعمة بالأمل والمشحونة بالتطاول والتعالي في نفس الوقت، و فكرة التبني ومحاولة الاحتواء والحق في الامتياز وغيرها تثير الكثير من الشكوك لدى الحكومة المؤقتة، فالخطابات والتصريحات الغامضة التي تحتمل أكثر من تفسير وأكثر من معنى والتي لا يريد قائلها الكشف عن نواياه من خلال التلاعب بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم لا تعد تطورا إيجابيا في موقف الرئيس إذا لم تكن مشفوعة بتعهدات والتزامات صريحة، "فالجزائر الفرنسية" و"الجزائر الجزائرية" و"مفهوم الشراكة" و"مفهوم التعاقد" و"الاتحاد والتعاون" أفكار كانت ترد باستمرار في خطابات الرئيس دوغول وكانت ترجمتها تحتمل معاني وأغراضا لا يمكن فهمها إلا في إطارها الصحيح، وبعيدا عن الديماغوجية والمناورة التي تؤدي في النهاية إلى مقايضة وطن مقابل مصالح.

وظلت نداءات دوغول تتوالى كالمستغيث مدويّة فوق المنابر "إنّني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرّفا للقتال الذي مازال مستمرّا"[1]، ولما كانت الحكومة المؤقتة قد نالت تزكية المجلس الوطني للثورة ومُنحت التفويض الكامل بعد النداءات التي مافتئ الرئيس دوغول يوجهها لزعماء الجبهة، وللحكومة الجزائرية المؤقتة بالذات، وبما أن هذا الموقف من الرئيس الفرنسي يعد تطوّرا إيجابيا نحو حلّ مشرّف لقضية شائكة خلفت مآسي كثيرة، فإن الحكومة المؤقتة وبعد تحليل شامل للوضع السياسي المحيط بالقضية ودراسة موضوعية لخلفيات المسألة من جوانبها المختلفة، تعلن عن قبولها للعرض بشرط

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — الأمل — الصفحة: 100.

توفر الضمانات الكافية، غير أنه وبالرغم من قبول الطرفين من حيث المبدأ عقد لقاء يجمع بينهما إلا أن الانطباع السائد بين الطرفين يشوبه الحذر.وعدم الثقة، وهذه كانت نظرة دوغول شخصيّا، فهو يقول: "ولست أشك حتما في أنه قبل الوصول إلى مثل هذه المحادثات أو المباشرة بها، سنصادف أكيدا لدى الخصم كثيرا من التردّد والمواربات والمساومات، إننا نعلم الشيء الكثير عن المنظمة المسماة بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر"(1).

ولا يعتقد في كل الأحوال أن لقاء مثل هذا سوف يسفر عن حل للنزاع القائم بين البلدين، فبالنسبة لجبهة التحرير، فإن هذا اللقاء المرتقب سوف يكون تحسيسيّا وإعلاميا في نفس الوقت، فهو تحسيسي لأنه سوف يمكّن وفد جبهة التحرير من سبر آراء ونوايا الطرف الفرنسي والتأكد من جديته ومدى استعداده لحوار جدّي ينهي الصّراع القائم بين البلدين. ومن الناحية الإعلامية يعتبر هذا اللقاء الذي سيكون الأول من نوعه اعترافا صريحا بجبهة التحرير كحركة تحريرية ممثلة للشعب الجزائري المكافح، وانتصارا للثورة وسوف يثير ضجة إعلامية كبرى لصالح القضية الجزائرية...

وكان الطرف الفرنسي بدوره يريد معرفة سقف المطالب التي يتبنّاها الوفد الجزائري وكفاءة ممثليه وقدرتهم على إدارة الحوار.

كانت الجبهة ترى في أول لقاء يجمع بين الطرفين فرصة للضغط على الحكومة الفرنسية بالإفراج على القادة المسجونين وإشراكهم في المفاوضات، كما كانت ترى أن ممثليها سوف يتمتعون بحرية الاتصال بالصحافة العالمية، وبالسجناء قصد الاستشارة وتبادل الأفكار والآراء... بينما كانت الحكومة الفرنسية ترى أن هذه الفرص تمنح فقط للوفود المستقلة التي تمثل دولا قائمة ومعترفا بها، ومع أن هذه الخلافات في ظاهرها تبدو شكلية ولا تتعلق بجوهر القضية بالكامل إلا أنها تكشف

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — الأمل — الصفحة: 110.

للوفد الجزائري عن النظرة الفوقية للوفد الفرنسي وعن التعسف في استعمال السلطة بهدف استفزاز الوفد الجزائري والضّغط عليه وزعزعة معنوياته، ممّا يؤكّد بأن جوهر الخلاف بين الطرفين يتجاوز المسألة الجوهرية إلى المسائل الشكلية.

وبتاريخ 20 جوان 1960م، وفي هذا الإطار توفد الحكومة المؤقتة السيدين: محمد الصديق بن يحيى وعلي بومنجل كممثلين لها إلى مدينة "مولان" الفرنسية وفي أول اتصال رسمي بالحكومة الفرنسية، ومع أن الطرفين كانا يعتقدان مسبقا أن اللقاء الأول لن يسفر عن حل للمشاكل العالقة بين الطرفين، غير أنه سوف يمهّد للقاءات محتملة قد تعقد فيما بعد. ومن الجانب الفرنسي فإن الحكومة الفرنسية قد عيّنت بدورها شخصيتين رسميتين للحوار مع وفد الحكومة المؤقتة، وهما: "روجيه موريس" الأمين العام للقضايا الجزائرية، والجنرال: "دوغاستين"، وحسب الجنرال: دوغول فإن موفدي الجبهة قد أعربا في أول لقاء جمعهما بالوفد الفرنسي بأنهما لم يأتيا إلا للإتفاق على الشروط المتعلقة بزيارة وفد يرأسه فرحات عباس للاجتماع بالحكومة الفرنسية وإجراء مفاوضات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال: دوغول، بالإضافة إلى مطالب أخرى مثل: * الاستقبال، * تبادل الزيارات، * الإدلاء ببيانات وتصريحات، * عقد مؤتمرات صحفية، * الإفراج عن الزعماء المعتقلين في جزيرة: "إكس"، وكانت نظرة الوفد الفرنسي مغايرة، فهو يرى أن هذه المطالب تتمتّع بها فقط وفود الدول المستقلة ذات السيادة، وقد عبّر الوفد الفرنسي بصريح العبارة: "بأن الجنرال: دوغول بشكل خاص لن يتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي تطلق فيه النّار على جنوده، ويقتل مدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس، ولكننا مستعدون للإتفاق على طريقة إيقاف القتال ومن ثم حق تقرير المصير"[1] يتضمن هذا التعليق للرئيس: دوغول نقطة هامة أدرجها في الموضوع قبل الأوان في شكل برقية إلى الحكومة المؤقتة وهي: التعجيل بوقف

(1) مذكرات الجنرال: دوغول — الأمل — الصفحة: 101.

إطلاق النار... ليجرّد الحكومة المؤقتة من نقطة ارتكاز ظلت تستند إليها، بعد أن عجزت حملاته العنيفة على القضاء المبرم على المقاومة داخل الوطن، ليحاور بعدها طرفا ضعيفا مجرّدا من كل الإمكانات وهو مطلب ملحّ ظلت فرنسا تتشبّث به، وكان في اعتقادها أن الثورة لم تعد تملك من وسائل القوة التي كانت تعتد بها خلال السنوات الماضية ما يعطيها نفسا طويلا للمناورة، وأن الشعب الذي كان يدعمها أمسى في حالة إرهاق شديد ولا يستطيع أن يتحمّل أكثر مما تحمّل من العنت، وبالتالي، فإن مطلب وقف إطلاق النار ممكن بل وضروري من أجل إيجاد تسوية على المقاس، وقد استمرت المحادثات بين الطرفين حسب الجنرال دوغول ثمانية أيام كاملة (من 25 إلى 29 جوان 1960م) دون أن تقترن بأية نتيجة، وقد افترق الوفدان في جوّ مشبع بروح المجاملة، معربا كل منهما للآخر عن الرّغبة في الالتقاء مرة أخرى.

ما من شك في أن وفد الحكومة المؤقتة قد ذهب إلى "مولان" للالتقاء بالوفد الفرنسي وهو مزوّد بتعليمات هي بمثابة إطار لا يجوز للوفد أن يخرج عنها، وأن الوفد الفرنسي كان يعلم منه ذلك، ويعلم أن الوفد الجزائري غير مفوض للفصل في أهم القضايا التي تشكل جوهر الصّراع، مهما أبدى الوفد الفرنسي من المرونة، وعليه فإن اللقاء كان لقاء تعارف وسبر للآراء والكشف عن النوايا وعن أسلوب الحوار...

ومجمل القول فإن الانطباع الذي عاد به الوفد الجزائري من "مولان" لا يعكس رغبة فرنسا في إنهاء الحرب الدائرة في الجزائر منذ ست سنوات تقريبا من خلال المعاملة غير اللائقة التي عومل بها الوفد الذي حرم من كل الحريات الفردية ومن الاتصالات والزيارات، حيث عزل الموفدين: محمد الصديق بن يحيى وعلي بومنجل في مقر عمالة "مولان" من 25 إلى 29 جوان 1960... وما لم تكن تعلمه الحكومة المؤقتة في تونس والوفد المفاوض في "مولان" أن دوغول كان يتستّر من وراء هذه المفاوضات الشكلية ليصرف نظر الحكومة المؤقتة عن شرخ استطاعت مخابراته أن تحدثه في ولاية هامة هي الولاية الرابعة التي تمكن فيها مكتب الدراسات والاتصال

بقيادة العقيد: جاكان هنري وبمساعدة هارب مزيف من اللفيف الأجنبي يدعى "فيلفريدفارنر" التحق بالولاية الرابعة في مهمة خاصة، استطاع هذا المكتب أن يوقع بقيادة الولاية الرابعة وأن يستدرجها بالجملة للتحاور مع الحكومة الفرنسية في إطار سلم الشجعان، وأن تحظى هذه القيادة باستقبال بالغ الحفاوة والتكريم المصطنع في قصر الإيليزي يوم 10 جوان 1960م حيث تباحث دوغول مع وفد الولاية الرابعة عن الصيغة المثلى لوقف إطلاق النار في إطار: سلم الشجعان وأعربوا له – حسب دوغول – "من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم"(1).

وفي انتظار انتشار عدوى هذا الفيروس الذي زرعته المخابرات الفرنسية في الولاية الرابعة عن طريق ثلاثة عناصر من مجلس الولاية إلى بقية الولايات التي حاول سي الصالح – قائد الولاية بالنيابة – الاتصال بها، كالولاية الثالثة والولاية الأولى بغرض إقناعها بالإنضمام إلى المشروع المقترح من طرف دوغول.

عمد هذا إلى تمويه وتضليل الحكومة المؤقتة إلى حين استفحال هذا الداء في جسم الثورة فيتمكن من تخريبها من الداخل.

وفي هذا الإطار راحت الحكومة الفرنسية تناور مع الوفد الجزائري في مسائل تفوق الاختصاص، مثل: وقف إطلاق النار، ومسائل أخرى هامشية ليست من صلب الموضوع.

بدء المفاوضات أو المخاض العسير

مهما تكن طبيعة المفاوضات بين بلدين تنازعا السيادة على أرض اغتصبت منذ أكثر من قرن من الزمن، وانتهت في الأخير إلى حرب مدمّرة صنعت مأساة شعب أعزل ذنبه الوحيد أنه طالب باستعادة حريته وكرامته على أرض الآباء والأجداد،

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 111.



فإنها لن تكون ودية بأية حال، ولن تتبادل فيها المجاملات إلا تكلفا أو تصنعا، فالهوة عميقة بين الطرفين، طرف يتشبث بحقه في السيادة على أرض هي أرضه مع كل الدلائل، وطرف ينازعه حقه في ملكية هذه الأرض ويقدم حججا واهية وبراهين باطلة لا تستند إلى حقائق تاريخية أو قانونية، فاحتكما إلى القوة وكانت الحرب سجالا بينهما مدة تزيد عن ست سنوات، أجبرت بعدها السلطات الاستعمارية على تفهم المطالب الشرعية للشعب الجزائري، لكن بعد تضحيات لا تقدر بثمن، وبعد مآس عرفها الشعب الجزائري لا مثيل لها.

وهذه المطالب الشرعية هي ما اصطلح عليها "دوغول" بمفهوم: تقرير المصير، وهو مفهوم غامض بالنسبة للشعب الجزائري لأنه يتضمن عدة تأويلات، ولا يعني بالضرورة الحق في الاستقلال والسيادة على أرضه المغتصبة، ومن هنا فإن حربا أخرى ستبدأ على طاولات المفاوضات بالموازاة مع الحرب الأخرى التي تظل مستعرة كوسيلة ضغط بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، بالرغم من الخسائر التي تخلفها، وسلاح حرب المفاوضات، القوانين والشرعية الدولية، الحجج الواضحة، والبراهين الساطعة، والأدلة القطعية...

اللقاءات والاتصالات السرية:

لا يُعتقد وجودُ فرنسيّ واحد واع يجهل أن الجزائر كانت وطنا ذا سيادة واحتلّت من قبل فرنسا منذ أزيد من قرن وربع القرن، غير أن تعنّت الحكام في فرنسا وإصرار الكولون على التشبّث بأرض لا يملكون منها مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، مع حرمان الشعب الجزائري من أبسط الحقوق على هذه الأرض التي هي أرضه، جعل أنصار الحرية في الجزائر يدركون أن الحرية دونها أهوال وأن ما أخذ بالقوة لا يستردّ إلا بالقوة، فأشعلوا الحرب، مع قلة الإمكانات وضعف المدد. وكان بيان أول نوفمبر واضحا وصريحا في تحديد أهداف الثورة من خلال المطالب الشرعية التي حددها، والتي أكّد بأنه لن يحيد عنها مهما بلغت التضحيات، وبالمقابل ترك باب

الحوار والتفاوض مفتوحا أمام السلطات الاستعمارية لإيجاد مخرج للأزمة بدل الحرب المدمرة، غير أن إدارة الاحتلال على إختلاف مستوياتها كانت تعتقد أن الشعب الجزائري قد تم ترويضه بالتسخير على الطاعة والانقياد والخضوع للأسياد بما فيه الكفاية ولن يجرأ على أن يطالب بأكثر من لقمة العيش الممزوجة بالذل والهوان، ولعل أوضح دليل على صحة هذا الاعتقاد ما ذهب إليه "منديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية، بعد اندلاع الأحداث مباشرة، عندما صرّح قائلا: "ألا ينتظرنّ منا أحد أن نتفاهم مع المتمردين ولا أية تسوية... إن المقاطعات الجزائرية... فرنسية منذ عهد بعيد... فالجزائريون قد قدّموا ما يكفي من شواهد الولاء والإخلاص والوفاء لفرنسا... فبين فرنسا والجزائر لا وجود لانفصال ممكن ومحال أن تتنازل فرنسا ولا أي برلمان ولا أية حكومة عن هذا المبدأ الأساسي"[1].

وكان لصمود الثورة وعجز القوات الفرنسية على الوفاء بوعودها للمعمّرين بالقضاء على المتمردين خلال شهور، ما جعل سلطة الاحتلال تفكّر في الاتصال بجبهة التحرير الوطني لمعرفة نواياها ومحاولة استدراجها للتفاوض على مطالب تجاوزتها الأحداث على غرار ثلاثية "غي موليه" (إيقاف القتال، الانتخابات، التفاوض مع من ستفرزهم هذه الانتخابات)، فكانت توفد عناصر غير رسمية وبطريقة سرية للاتصال بعناصر قيادية من جبهة التحرير الوطني، وتحاول معرفة أدنى حدّ للمطالب التي تتمسّك بها، وفي هذا الإطار اتصل أستاذ الأدب العربي في جامعة الجزائر "أندري ماندوز" في بداية سنة 1956م بكل من عبان وابن خدة مستطلعا رأيهما في حل الأزمة، ونقل رأيهما المتمثل في تمسك الجبهة بالاستقلال التام كأرضية للتفاوض إلى الجهات الرسمية، وبعده اتصل كل من: شارل فيرني، وروني ستيب، وبيير ستيب، بنفس الشخصين، فأكّدا لهم ما كانا قد أبلغاه للأستاذ "أندري" وأضافا لهم بأن جبهة التحرير مستعدة لإرسال وفد للتفاوض مع الحكومة الفرنسية،

---

(1) الثورة الجزائرية – سنوات المخاض – للسيد: محمد حربي/ الصفحة: 25.

وتم إبلاغ "غي مولي" رئيس الحكومة الفرنسية بذلك خلال شهر مارس 1956م بواسطة الوزير "منديس فرانس" فرفض هذا العرض لأنه مازال يعتقد باحتمال إرغام الجبهة على تليين موقفها. وسوف تظل الجبهة مصرّة على مواقفها المبدئية لأن ثلاثية "غي موليه" تنطوي على خديعة مكشوفة واستدراج مفضوح (وقف إطلاق النار، تنظيم انتخابات، التفاوض مع المنتخبين) ولا يحقق المطلب الملح والمشروع وهو الاستقلال الكامل، وخلال شهر أفريل سنة 1956م، تجدد اللقاء في القاهرة بين "جوزيف بيقاره" و"جورج قورس" عن الجانب الفرنسي – ومحمد خيضر عن جبهة التحرير الوطني، وجدّد المندوبان الفرنسيان مقترح "غي موليه" كحل للأزمة.

وبالرغم من تعدّد اللّقاءات وتكرارها، فلم يحصل أي تطوّر في الموقف الفرنسي لأن سلطة الاحتلال ما زالت تتوهّم بالحسم العسكري، كما أن الجبهة ظلت متمسكة بنص بيان أول نوفمبر كمرجع غير قابل للنقض... وهكذا تظل السلطة الفرنسية تناور عن طريق إرسال شخصيات غير رسمية حتى لا تجد نفسها ملزمة قانونيا بتنفيذ نصوص الاتفاق في حالة حصول أدنى إتفاق في انتظار الحسم العسكري الذي ظلت تراهن عليه.

وخلال انعقاد مؤتمر أقطاب عدم الانحياز (تيتو – ونهرو– وجمال عبد الناصر) في "بريوني" بيوغسلافيا خلال شهر جويلية تجدّد اللقاء مرة أخرى بين كل من: محمد يزيد، وأحمد فرنسيس، عن جبهة التحرير الوطني و"بيير كومين" – و"بيير هيرنوت" عن الجانب الفرنسي، وقد أظهر المندوبان الفرنسيان تعلقهما بمثلث "غي مولي"، وهناك لقاءات أخرى جرت في "روما" خلال شهر سبتمبر 1956م و"ببلغراد" في نهاية سبتمبر 1956م، ولم تسجل أي تقدم في الموقف الفرنسي، عدا إقحام فكرة أخرى جديدة ضمن مثلث الخديعة وهي: حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه – دون ذكر صريح لفكرة الاستقلال –.



وبعد سقوط حكومة "غي موليه" في جوان 1957م وقيام حكومة: بورجيس مونوري تجدد اللقاء بين الطرفين في تونس بواسطة مندوب الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال انعقاد المؤتمر الرابع لجامعة النقابات الحرة العالمية، ولم يسفر اللقاء عن شيء، وقد وقع لقاء آخر بين العالمة في الأنتروبولوجيا مدام: جيرمان تيون مندوبة الصليب الأحمر وبعض ممثلي جبهة التحرير بواسطة طلبة جزائريين، فكان اللقاء بدون نتيجة.

مرحلة المفاوضات الحقيقية:

فبالرغم من النتائج السّلبية التي تمخضت عنها هذه اللقاءات فإن المندوبين الفرنسيين لا بد أن يكونوا قد استخلصوا من هذه اللقاءات بعض النتائج والتي منها الحد الأدنى للمطالب التي تتمسك بها جبهة التحرير والتي لا تقبل المساومة، مما يعطي فكرة واضحة للرئيس: دوغول الذي وصل إلى الحكم في نهاية سنة 1958م عن مسار مفاوضات محتملة كفرضية في حالة ما لم تحدث المفاجأة على الصعيد العسكري بالانتصار الساحق على المتمردين كما تصفهم الأوساط الاستعمارية.

فكان التقييم الديغولي للوضع يختلف بعض الإختلاف عن تقييم حكومات الجمهورية الرابعة السابقة لحكمه، فعلى ضوء الأحداث التي جرت في الثالث عشر ماي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، والتي كادت تجر فرنسا إلى حرب أهلية، لاحت بوادرها في الأفق بعد الهجوم على جزيرة كورسيكا واحتلالها ومحاولة الهجوم على باريس ذاتها، بالإضافة إلى وضع اقتصادي متردي ووضع اجتماعي مزري... تأكد للجنرال: دوغول بعد تحليل شامل للوضع أن بلاده تعيش أزمة خانقة وصفها في مذكراته بالمأساة بسبب الحرب الدائرة في الجزائر، واستخلص أنه بدون وضع حد لهذه الحرب فلا يمكن أن يزدهر الاقتصاد ولا أن يتحسّن الوضع الاجتماعي، وخلص إلى القول بأن الحكومات التي كانت قبله كانت فاشلة والتسيير فيها كان ضعيفا، وهذا واضح في خطاباته، ومنها: رده الحازم على رئيس الغرفة البرلمانية،

عندما قال له: "إن الرئيس الذي كان قبلك يا سيدي... فقاطعه دوغول بنبرة حادّة، ليس هناك رئيس قبلي لو كان هناك رئيس قبلي ما استنجدتم بي"[1] وهذه إشارة واضحة منه بأن طبيعة الحكم في عهده سيكون على شاكلة أخرى، وسينفرد بقرارات خطيرة يكون لها شأن في تاريخ فرنسا الاستعمارية فيما بعد، ومسألة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه من جملة هذه القرارات، وهذا الحق حسب المفهوم الدّيغولي هو منحة يمنّ بها الشعب الفرنسي السيد على الشعب الجزائري المسود، وهذا ما عناه وعبّر عنه استفتاء 8 جانفي 1960م، وفي ذات السياق سوف تجري المفاوضات العسيرة بين طرفي النّزاع بعد أن أكدت الاتصالات السرية بين موفدي الطرفين منذ بداية 1960م عدم جدواها أو بعبارة أخرى تكون عملية الاستفتاء قد حدّدت الأبعاد الحقيقية التي سوف يتمسك بها كل طرف، وسوف تكون هذه المفاوضات عسيرة وشاقة لأن فرنسا سوف تحاول تحقيق أكبر قدر من المكاسب في مختلف المجالات مقابل التخلي عن بلد كانت تعتقد أنه أمسى جزءا منها.

لقاء لوسران بـ/سويسرا:

يميل كثير من المتتبعين لمسار الأحداث في الجزائر إلى القول بأن موقف الرئيس: دوغول لم يتبلور بشكل نهائي اتجاه المسار السلمي إلا بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي أكد فيها الشعب في المدن التفافه حول الثورة ووقوفه ومساندته المطلقة لها.

فالثورة إذا لم تعد ثورة ريفيين أو قرويين أجلاف! إنما هي ثورة شعب يطلب الموت لتوهب له الحياة يطالب بالاستقلال وينشد الكرامة.

فبعد مرور شهرين على هذه الانتفاضة يجري أول لقاء رسمي في "لوسارن" بتاريخ 1961.2.20م بين ممثلين رسميين للرئيس: دوغول الذي أخذ الموضوع بجدية هذه المرة، رغم المساومات والمواربات والمخاتلات التي سوف تتخلل هذه

---

(1) ملحمة الجزائر الجديدة لمجاهد: عمار قليل – الجزء الثاني – الصفحة: 136.

المفاوضات، وقد مثل الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد: الطيب بوالحروف رئيس بعثة الحكومة المؤقتة في روما، والمحامي أحمد بومنجل، ومثّل الجانب الفرنسي السيد: جورج بومبيدو الذي يتمتع بالثقة الكاملة لدى الرئيس: دوغول و"برونو دولوس" مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية.

وقد تناول اللقاء حسب الطرح الذي تقدم به جورج بومبيدو الممثل الشّخصي للجنرال/ دوغول المسائل التالية: * المؤسسات المؤقتة، * ضمانات تقرير المصير، * جنسية الأقلية الأوروبية، * مفهوم وشكل السّلطة التنفيذية المؤقتة، * ضمانات وتمثيل الأقليات... وقد أكّد الوفد الجزائري للوفد الفرنسي من جديد تمسّكه بما تقرّره الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بموضوع تقرير المصير ووحدة التراب الوطني، ففهم بومبيدو مباشرة أن الوحدة الترابية في نظر الوفد الجزائري تعني ضم الصحراء إلى الولايات الثلاثة عشر في الشمال، فردّ بحزم على الوفد الجزائري بأن قضية الصحراء لا نقاش فيها، وأضاف قائلا: "إن الصحراء بحر واسع له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع"[(1)].

وهكذا تتضح نوايا فرنسا، بصورة رسمية في فصل الصحراء عن بقية الوطن، ولكي يتحقق لها ذلك تحاول إغراق الجزائر في بحر من المشاكل تتعلق بالحدود مع دول الجوار المستقلة حديثا عن فرنسا وسوف تلعب فيها فرنسا دور المثير للمشكلة والمنشط والحكم الذي يقرّ ملكية هذه الأراضي الشاسعة التي تقول عنها بأنها ملكا متروكا.

وكانت تعتقد بأن الجزائر سوف تتخلى عن مطالبها الملحّة إذا كانت للدول المجاورة أطماع في الصحراء، بالرغم من وجود معالم حدود جغرافية واضحة تفصلها عن هذه البلدان ومعترف بها، كما اعتبر الوفد الفرنسي المرسى الكبير بوهران من جملة أملاك الدولة الفرنسية مثله مثل: جبل طارق الخاضع للسيادة

---

(1) اتفاقيات إيفيان للسيد: ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 20.

البريطانية في التراب الإسباني، أما عن مسألة وقف إطلاق النار، فقد كيّف الوفد الرسمي العبارة، واستبدل عبارة وقف إطلاق النار، بـ/ الهدنة – قائلا: إنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة تدين فيه الإرهاب وكل عملية من أعمال العنف"[1]. وهكذا تتضح صور وأشكال المخاتلة والمواربة والتّدليس وتتخذ أشكالا وألوانا في كل موضوع يتم التطرق إليه، مما يؤكد بأن المفاوضات هي حرب أخرى ضد الاستعمار وبأسلحة أخرى تختلف، فالوفد الفرنسي همّه أن يجرّد المفاوض الجزائري من عناصر القوة التي يمكن أن يرتكز عليها بل ويستدرجه بدهاء للطعن فيها وبالتنديد والاستنكار في بعض الأعمال التي صنعت مجده، كالتنديد بالقتال على أنه عمل إرهابي، وقد ربط الوفد الفرنسي نتائج الهدنة وما سوف يترتب عنها بإطلاق سراح المعتقلين الخمسة للمشاركة في المفاوضات لأنه يعلم مدى تعلق الجبهة بحرية هؤلاء الزعماء، كل هذه الموارابات من الوفد الفرنسي توحي بعدم جديته في الإسراع بحل المسائل العالقة المستعجلة وإنهاء الحرب في الوقت الذي تشن فيه قوات الاحتلال أعنف حملات عسكرية عرفتها الثورة وصفها أحد السياسيين بأنها تعتبر غزوا ثانيا للجزائر، وكان موقف الوفد الجزائر من هذه المخاتلات واضحا، فقد رفض الفصل بين حق تقرير المصير ووقف إطلاق النار، كما رفض فكرة الهدنة التي هي عبارة عن وقف للعمليات العسكرية، ورفض بإلحاح المشروع الرامي إلى تقسيم التراب الوطني...

وقد أكد لقاء "لوسارن" بعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات أن اختلافات وجهات النظر بين الوفدين عميقة، إذ لم يبد الوفد الفرنسي أيّة مرونة تقارب بين موقفيهما من المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة، غير أن هذه الاختلافات لم تمنع الوفد الجزائري من الاستفادة من اللقاء، حيث أنه تمكن من سبر أغوار الوفد الفرنسي وعرف نواياه، وحدّد سقف مطالبه بشكل تقريبي.

---

(1) اتفاقيات إيفيان للسيد: ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 20.

وفي الخامس من مارس الموالي التقى الوفدان من جديد بسويسرا، وفي هذا اللقاء أعلن الممثل الشخصي للرئيس: دوغول بأن هذا الأخير سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحادثات مع أطراف أخرى، ويريد بها الحركة الوطنية التي لم يعد لها أي ثقل سياسي أو عسكري على السّاحة، وأثار من جديد فكرة الهدنة التي قال بأنه سوف يتبعها إطلاق سراح الزعماء الخمسة – كطعم – ورفض أية مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرّق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات والتقنيين – لصرف نظر الوفد الجزائري عن المشكل الأساسي إلى مسائل هامشية – ورؤوس الأموال والاستشارات وتأجيل التفاوض حول الصحراء إلى ما بعد تقرير المصير.

ومما يلاحظ أن مطالب الوفد الفرنسي في اللقاء الثاني لا تختلف عنها في اللقاء الأول إلا في صياغة وسبك العبارات مع إدراج قضايا أخرى تزيد المشكلة تأزما.

"فجورج بومبيدو" يقول: بأن دوغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحادثات مع أطراف أخرى، والإشارة هنا واضحة (ح – و – ج)، وهذا طعن صريح منه في شرعية تمثيل الحكومة المؤقتة للشعب الجزائري ورغبة واضحة في إثارة الفتن بين الجزائريين، مع أنه يعلم علم اليقين أن الحركة المصالية التي يريدها لم يعد لها وجود على الصّعيدين السياسي والعسكري، وهذه الحركة التي تلاشت بالتدريج ظلت ترفض بعناد الاعتراف بشرعيّة جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري... كما أثار الوفد الفرنسي مسألة الهدنة، وهذا بنيّة تفكيك الوحدات العسكرية وتجريد الحكومة المؤقتة من وسيلة ضغط كانت تعتمد عليها وبنوع من الذكاء يحاول الوفد الفرنسي الربط بين الهدنة كمطلب ملح من قبل الوفد الفرنسي، ومسألة إطلاق الزعماء المسجونين لأنه كان يعرف جيّدا رغبة الجزائريين الشديدة في تحرير الزعماء المعتقلين في فرنسا.

وبخصوص الصحراء فالوفد الفرنسي يصرّ على رفض مناقشة هذه النقطة، غير أنه أدرج في الموضوع قضايا ذات طابع تقنيّ تتعلق بالاستغلال، واقترح تأجيل

مناقشة هذا الموضوع إلى ما بعد تقرير المصير، علما بأن قبول الفصل بين الاستقلال كمطلب وبين قضية الصحراء هو نوع من الاعتراف بعدم ملكية هذه الأرض أو وجود نوع من الاستعداد للتنازل عنها.

هذه المسائل التعجيزية التي تقوم على مغالطات تاريخية وقلب للمفاهيم والتي تمّ حبكها بعناية في مخابر الدوائر الاستعمارية هي مسلّمات بالنسبة لجبهة التحرير الوطني التي ظلت تتمسك بمرجعيتها التاريخية المتمثلة في بيان أول نوفمبر...

وهكذا تبقى هذه اللقاءات تراوح مكانها، ولم يظهر الوفد الفرنسي بعض اللّيونة سوى في قضية المرسى الكبير الذي راح يطالب باستغلالها بعد أن كان يدعي ملكيته بالتقادم، غير أنه بالمقابل أقحم نقاطا أخرى في الموضوع لتشغل الوفد الجزائري عن المسائل الجوهرية وهذه النقاط بالنسبة للوفد الجزائري تعد هامشية، وبالنسبة للوفد الفرنسي مصالح وامتيازات مثل: * حقوق الأقلية الأوروبية، * الحضور العسكري الدائم، * ضمان الامتيازات الاقتصادية، * تقديم ضمانات عن حماية المتعاونين معها... وهذه كلها ليست من صلب الموضوع الذي يتمثل أساسا في معالجة: حق تقرير المصير، وعملية الاستفتاء، والمرحلة الانتقالية... غير أن هذه الإشكاليات بدأت تحل تدريجيا خلال الجلسات السريّة بين الوفدين، وبتاريخ 30 مارس 1961م، أعلنت كل من الحكومة الجزائرية المؤقتة من تونس والحكومة الفرنسية من باريس نقل المفاوضات إلى "إيفيان" وهي مدينة حدودية بين فرنسا وسويسرا، على أن تجري هذه المفاوضات بداية من يوم 7 أفريل 1961م، إلا أنه وفي اليوم الموالي لهذا الإعلان يصرح وزير الدولة المكلف بالقضية الجزائرية "لويس جوكس" أثناء ندوة صحفية في وهران بأن المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية – المصالية –، فكان الرد من الحكومة الجزائرية المؤقتة حازما وسريعا، حيث أعلنت بأنها لا توافق على هذه المفاوضات ولن تحضر إلى ايفيان يوم 7 أفريل 1961م.

انقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال: شال

كنا قد ألمحنا إلى وجود تيار معارض للرئيس: دوغول في مسعاه السلمي وسط القوات المسلحة، وكان الرئيس: دوغول قد أحس بتنامي هذا التيار وسط الجيش خاصة "ووسط الجبهة الفرنسية في فرنسا" – "وجبهة الجزائر الفرنسية في الجزائر" على وجه الخصوص، وبدأت مؤشرات تنظيم المقاومة تلوح في الأفق منذ أن ألمح دوغول بموضوع حق تقرير المصير في السادس عشر من سبتمبر تسع وخمسين وتسعمائة وألف.

وقد اتضح أن ردّ الجنرال: شال عن مقترح الرئيس: دوغول عندما قال له: هذا قابل للمناقشة، ليس مجرد مزاح، كما لم يكن قرار الرئيس: دوغول بنقل الجنرال: شال القائد العام للقوات المسلحة في الجزائر إلى مهام أخرى في منظمة الحلف الأطلسي قرارا عفويا أو اعتباطيا، فالرئيس: دوغول كان قد شعر بوجود تآمر على شخصه وعلى حكومته حسب تعبيره في مذكراته، غير أنه كان مصرّا على تنفيذ قراراته، مهما تكن العراقيل التي سوف تعترضه وبسبب ذلك أقال الجنرال: سالان الذي صرّح لصحيفة ألمانية بأنه لا يوافق على مخطط الرئيس، فلجأ إلى إسبانيا. وبتاريخ 22 أفريل 1961م يقول الرئيس دوغول: "علمت أن الجنرال: شال توجه سرّا بواسطة طائرة عسكرية إلى مدينة الجزائر، حيث استولى على السلطة ونفّذ ما كان هيأه العقداء: آرغو – وبروزا، وغارد، وغودار... وأصبحت تحت إمرته عدة كتائب من المظليين، مما سمح له بإلقاء القبض على المندوب العام: "جان مران"، والقائد العام الجنرال: "غامبييز"، وقائد منطقة مدينة الجزائر الجنرال: "فيزينه"، وقائد الشرطة: "رونيه جانان" والوزير: "روبير بورون" والاستيلاء من ثم على الأبنية الحكومية... وقد انضم إليه الجنرالان: "جوهو" و"زيلير" ثم التحق بهما "سالان"[(1)] ويضيف الرئيس دوغول: "ومن جهة ثانية انتصب العصاة ضدّي وضدّ

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 118.

حكومتي، وسجنوا ممثلي السلطة العامة وأعلنوا أن الأشخاص الذين اشتركوا مباشرة في مشروع التخلي عن الجزائر وعن الصحراء سيحالون على محكمة عسكرية أنشئت للنظر في الجرائم التي اقترفوها ضد أمن الدولة"[1].

وقد بدا لأول وهلة أن هذه الجماعة تستطيع أن تضم إلى كيانها قسما كبيرا من الجيش والمصالح العامة، وذلك أن "شال" كان منذ وقت قريب القائد اللاّمع لهذه القوات، أما "زيلر" فقد كان رئيس أركان الجيش، كما كان "جوهو" رئيس أركان القوات البحرية ومن مواليد: وهران، يتمتع بشعبية كبيرة، وقد سبق "لسالان" أن مارس جميع السلطات المحلية... هذه المؤهلات الشخصية لدى قادة كبار كفيلة بأن تجد بين قادة الوحدات وحتى بين رؤساء المصالح العمومية والسلطات الأمنية بوادر الطاعة والتجاوب المطلق أو الضّمني على الأقل، وفعلا انضمت إليهم عدّة وحدات من المظليين وأربعة جنرالات آخرين، وسجلت الحركة تقدما ملحوظا أذهل الرأي العام في فرنسا، وكاد يهدّد وحدة الجمهورية، غير أن دوغول الذي ظل يتمتع بشعبية كبيرة منذ أهوال الحرب العالمية الثانية والذي صنع مجد فرنسا ذات يوم شعر فجأة بوجود خطر يهدّد وحدة البلاد، فلبس لباسه العسكري ليشعر كل المتتبعين بجدية الموقف وخطورة المرحلة، ولِيُذَكِّر الفرنسيين بمواقفه خلال الحرب العالمية الثانية، وظهر أمام شاشة التلفزيون ليخاطب الأمة الفرنسية قائلا: "لقد أقيمت في الجزائر سلطة ثورية عن طريق انقلاب عسكري... وتتميّز بحقيقة واضحة إذا أنها تجمع بين ضباط حزبيين وطامحين ومتعصبين... إن مجازفة هذه السلطة تؤدي مباشرة إلى النكبة القومية... لقد سمعوني جميعهم، وفي كل مكان، ففي فرنسا ما من أحد لم يصغ إليّ، وفي الجزائر كان مليون جهاز ترانزيستور ينقل كلامي"[2].

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 119.

(2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 121.

مرت عملية الانقلاب بتطورات سريعة داخل الجزائر حملت كثيرا من الضباط والوحدات على الانضمام إليها، فأذهل ذلك الشعب الفرنسي، غير أن دوغول الذي اعتاد التحديات ظل صامدا وواجه الموقف بحزم بعد أن استشار السلطات التشريعية والتنفيذية حول تطبيق المادة 16 من الدّستور، طبقا لأحكام القانون، وكان يتوقع من الانقلابيين أن يرسلوا حملة إلى فرنسا، فاتّخذ كل الاحتياطات اللازمة، ومن خلال الكلمة المتلفزة التي وجّهها إلى الأمة الفرنسية يوم 23 أفريل 1961م والتي بيّن فيها طبيعة حركة التمرد هذه أدرك الشعب الفرنسي خطر هذه المحاولة، وبدأت الاستجابات تقل وأخذت بعض الوحدات التي انضمت إلى الانقلابيين تتراجع عن مواقفها وتعود إلى مواقعها.

La Croix
QUOTIDIEN CATHOLIQUE D'INFORMATION

DERNIÈRE ÉDITION PARIS

COUP D'ETAT MILITAIRE A ALGER

DIRIGÉ PAR LES GÉNÉRAUX SALAN, CHALLE, JOUHAUD ET ZELLER

DES UNITÉS DE PARAS OCCUPENT LES BATIMENTS PUBLICS

MM. Morin, Buron et le général Gambiez mis sous surveillance

LES CHEFS DU PUTSCH PROCLAMENT L'ÉTAT DE SIÈGE ET CRÉENT UN TRIBUNAL MILITAIRE SPÉCIAL

Oran et Constantine ne suivent pas le mouvement

L'HISTOIRE NE SE RENOUVELLE PAS

ÉDITORIAL
Une folle

انقلاب 22 أفريل 1961م قادة الانقلاب

وعن الفشل المبكّر للمحاولة يعلّق الجنرال دوغول: "إنّه وبالرغم من قصر عمر هذه المحاولة التي انتهت بالفشل فعلا يوم 25 أفريل 1961م، فالمحاولة كانت جديّة وخطيرة، ومع أن أحدا من المتطرفين لم يلجأ إلى إثارة أي قتال، فقد تميّز نهار 25 أفريل بانهيار هذه المحاولة الحمقاء والبغيضة"(1)، كانت هذه المحاولة حافلة بالتطورات مليئة بالأحداث داخل الوطن الجزائري، حيث راحت تسابق الزمن من أجل السيطرة على الموقف قبل أن يستفيق الشعب الفرنسي من ذهوله، غير أن خطاب الرئيس كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فانهارت الحركة بنفس السرعة التي ظهرت بها، ولم يكن هذا الانهيار نتيجة تدخل قوات أخرى موالية للسلطة حيث تمكنت من حسم الموقف لصالح رئيس الجمهورية، فمعظم الجيش الفرنسي كان متواجدا في الجزائر، وكان بإمكانه أن يصمد بل وأن يرسل حملات لاحتلال فرنسا كما فعلت حركة 13 ماي 1958م، عندما احتلت "كورسيكا"، إنما كانت نتيجة موقف واضح اتخذه الشعب الفرنسي حيال القضية بالوقوف إلى جانب الرئيس، ذلك لأن الرئيس نفسه كان يحترم هذا الشعب يستشيره ولا يحتقره، ويستفتيه ولا يخالفه، فلما عرف فيه شعبه هذه الصفة أظهر له من الطاعة والمطاوعة والانقياد ما أذهل جنرالات متعصبون، فانهارت حركتهم ككرة من الثلج.


مظليون ومتطرفون من أنصار قادة الانقلاب

والذي تطلعنا عنه هذه الحركة هو وجود متطرفين متعصبين مغامرين حريصين على توقيف مسار المفاوضات واستمرار المأساة، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة.

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 123.

ولوقد لهذه الحركة أن تنجح لامتد عمر الأزمة إلى أجل غير مسمى، فكانت الحافز القوي الذي حثّ الجنرال: دوغول على التعجيل بإنهاء المفاوضات وإحلال السلم محل الحرب لأن ذلك أصبح من مصلحة فرنسا ذاتها التي أرهقتها الأزمات بسبب الحرب في الجزائر ويعترف دوغول شخصيا بأن ما تصرفه فرنسا عن الجزائر (في شؤون الحرب) أكثر مما تأخذه منها "إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نأخذه منها"[1] وبعبارة أخرى فإن فلسفة استعمارية جديدة سينتهجها الرئيس: دوغول، وسوف يحرص على تحقيقها بالوصول إلى ضمان التّبعية الدائمة للبلدان المستقلة حديثا، سواء في إطار التعاون أو في إطار الشّراكة أو الحصول على حق الامتياز أو غير ذلك من النظم الاستعمارية التي حلت محل الاستعمار العسكري الذي لم يعد يتماشى والنظم الاستعمارية الحديثة.



الجنرالات المتمردون في أبريل 1961 من اليمين: شال، صالان، جوهو، زيلر

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 117.

الفصل الثالث
مناورة فصل الصحراء

ظلت فرنسا مصرّة على الدّوام من خلال الوفود التي تشارك في المفاوضات السريّة أو العلنية على فصل الصحراء كموضوع مستقل يجب أن لا يندرج ضمن جدول أعمال المفاوضات، وتقدّم كمبرّر لذلك حججا واهية لا يقبل بها المنطق ولا العقل السليم.

وكانت الحكومة المؤقتة التي بدأت تشعر باهتمام فرنسا المتزايد بالصحراء منذ أن اكتشف البترول في عدة نقاط منها، قد أرسلت إلى أقصى الجنوب مجموعة من العناصر من إطارات الثورة من بينهم: محمد الشريف أمساعدية وعبد العزيز بوتفليقة المكنى بعبد القادر المالي للتحسيس بالثورة والعمل على تنظيم المجتمع الصحراوي وتوعيته وهيكلته ومناوشة قواعد الاستعمار هناك، وكان قادة الثورة يتوقعون هذه المناورات من فرنسا حال إجراء المفاوضات، فاستبقوا الحدث بهذه الحركة، ولم يكن المخزون النفطي في جوف الصحراء هو وحده الذي أسال لعاب فرنسا في فصل الصحراء عن الشمال فقط، بل كانت هناك مجموعة من المحطّات والقواعد الصاروخية والنّووية في مرحلة التطوير، فاتخذت فرنسا من صحرائنا الشاسعة فضاءات للتجارب دون اعتبار لما قد ينتج عن ذلك من تدمير للبيئة وإلحاق أضرار بالسكان والحيوانات... وقد ظهرت مناورة فصل الصحراء بشكل رسمي وعلني عندما أعلن "بومبيدو" الممثل الشخصي للرئيس: دوغول في أول لقاء جمعه مع الوفد الجزائري في "لوسارن" بتاريخ 1961.2.20م وباسم الرئيس دوغول: "بأن قضية الصحراء لا نقاش فيها، ولكي يوضح للوفد الجزائري ما قد يعتريه من الدهشة أو الغموض حول هذه النقطة أضاف "بأن الصحراء بحر واسع له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع"، وعندما رفض الوفد الجزائري الفكرة من

أساسها وأصرّ على وحدة التراب الوطني، راحت فرنسا باسم وفودها في المفاوضات اللاحقة تلحّ على الفصل بين موضوع الاستقلال ومشكلة الصحراء وتأجيل الحديث عنها إلى ما بعد تقرير المصير والاكتفاء بتسوية المشاكل العالقة الأخرى، وراحت تصاعد من حدّتها، لأن ذلك قد يوهن الوفد الجزائري في نظرها فيتخلى طواعية عن قضية الصحراء أو يؤجلها حسب رغبة الوفد الفرنسي، وإذا لم يكن ذلك كافيا فإن فرنسا ستناور على أكثر من صعيد لتحقيق مطامحها في الصحراء بكل الوسائل بما في ذلك التهديد باستعمال القوة حسب ما عبّر عن ذلك الرئيس دوغول نفسه بقوله: ولكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه، وقواعد تجارب قنابلنا، وصواريخنا، فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل، ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع"[1].

وبالموازة مع هذا الإصرار من قبل الوفد الفرنسي للفصل بين مسألة تقرير المصير وموضوع الصحراء المدعوم وبقوة من قبل الرئيس شخصيا الذي راح يلوّح في أكثر من مناسبة إلى إمكانية استعمال القوة التي سوف تجعل من رمال الصحراء ومن أحجارها شيئا آخر حسب تعبيره، وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الفرنسي يمارس مختلف الضغوطات على الوفد الجزائري لإرغامه على القبول بشروطه كأرضية لتسوية المشاكل العالقة، راحت أطراف أخرى تنشط في الخفاء وتمهّد لهذا الفصل بكيفيات أخرى عن طريق إثارة حساسيات محليّة وأطماع دول مجاورة مقابل الحصول على امتيازات اجتماعية.

أنا صحراوي ولست جزائريا:

والمعتمد عليه في تسويق الفكرة والتشهير لها هي المكاتب الإدارية للشؤون الأهلية التي راحت تخطط للعملية بالتنسيق مع الأستاذ: حمزة أبو بكر، رئيس مجلس

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 129.

عمالة الواحات (ورقلة) والغاية من هذا المشروع هو محاولة إثبات الهويّة الصّحراوية المتميزة بخصائصها وبنظمها وبتركيبتها الاجتماعية، وليس غريبا أن تجد الفكرة منفذا إلى بعض العقول، وأن يتولى مجتمع الأعيان التّرويج من باب الحرص على تحقيق مصلحة الجهة (المحلية)، ولكي تروّج السلطة الاستعمارية للمشروع نشرت خبرا عن طريق صحيفة "ليبراسيون" مفاده أن وفدًا صحراويّا قام بزيارة إلى باريس يدعو فيها إلى قيام دولة صحراوية، فوجدت فيه مختلف الصّحف والإذاعات مادّة إعلامية هامة فراحت تذيعه وتروّج له بمختلف الوسائل، وبمجرّد أن انتشر الخبر تحرّك حمزة أبو بكر رئيس مجلس عمالة الواحات وبإيعاز من مكاتب (صاص) لإتمام بقية السيناريو بعد أن وصل صداه إلى مختلف الجهات، وذلك بفتح استشارة واسعة على مستوى أعيان المنطقة الصّحراوية، وتقديرا للمجهودات التي راح يبذلها في سبيل تحقيق هذا المشروع، تلقى بالمقابل وعدا من السلطات الفرنسية بأنه سوف يتولى إمارة الصحراء، وخلال خريف سنة 1960م، وفي جلسة سرية لمجلس عمالة الواحات انعقدت بالأغواط طرح أبو بكر الفكرة على المجلس، غير أنه ولسوء حظّه فإن أعضاء المجلس قابلوا هذا العرض المغري بالتحفّظ إذا أكّد له المنتخبون أن مسألةً على جانب من الخطورة كهذه هي من اختصاص الشعب وحده... وقد جندت فرنسا للتّرويج لهذا المشروع إمكانات مادية وأدبية كبيرة وسخرت لها أقلاما مأجورة بعدة صحف معروفة على الساحة الإعلامية مثل: "لوموند"، و"ليبراسيون" وكانت تصريحات الرئيس دوغول هي المادة الدّسمة التي تتغذى منها هذه الصحف مثل: "الصحراء الجزائرية خرافة قانونية ووطنية لا سند لها في التاريخ"(1).

ومن أقوال الرئيس دوغول في هذا الصدد أيضا: "يمكن أن نقبل أشياء كثيرة ماعدا التنازل عن الصحراء لجبهة التحرير الوطني هكذا بكل بساطة"(2).

---

(1) (2) نصر بلا ثمن لـ/ الأستاذ: محمد عباس، الصفحة: 813.

وإذا كانت وسائل الإعلام وأقوال الصّحف لم تؤثر كثيرا على مجريات الأحداث في المنطقة الصّحراوية، فإن بعض الأعيان قد روّجوا للفكرة وأقنعوا بعض الفئات على تبنّي المشروع، وراحوا يقولون باعتزاز وفخر: "أنا صحراوي ولست جزائريا"، وقد ظل صدى هذه النغمة يرنّ في قلوب فئة من المجتمع الصحراوي إلى ما بعد الاستقلال بسنوات طويلة، فقد سمعت شخصيا كلاما من إطار في قطاع حساس من منطقة الصحراء ونحن بالمركز الوطني لإطارات التربية يصب في هذا المنحى وذلك قوله: إلى متى يستغل الشمال خيرات الجنوب ليبني بها الشمال! وقد أوجزت له الإجابة وعندما تأكد لي أنه من الرواسب التي قدّر لها أن تعمّر طويلا، قلت له: الشمال حرّر الجنوب ومن حقه أن يستغل خيراته.

الأطماع المغربية والتونسية في الصحراء

أما على الصعيد المغاربي أو الجهويّ، فقد كان لتصريحات الرئيس: دوغول صدى عميقا في نفوس بعض الرؤساء مثل: الرئيس التونسي: الحبيب بورقيبة، والملك المغربي: محمد الخامس، اللّذين أغرتهما هذه التصريحات وظنّا بأن الصحراء فضاء واسع وملك مشاع أو محرك بالي قابل للفكّ وإعادة التركيب، واعتقدا بأن الحكومة المؤقتة لن تصمد أمام إصرار الرئيس: دوغول الذي راح يلوح باستعمال القوة من أجل الاحتفاظ بالصّحراء، وهو لا يخفي ذلك ويعلن صراحة "إذا تعذر علينا تحقيقها – أي مصالح فرنسا – وجب علينا أن نجعل من رمال الصحراء ومن أحجارها شيئا خاصّا"[1]، ونوع السّلاح الذي يجعل من رمال الصحراء ومن صخورها شيئا خاصا يعرفه القارئ، والتّلويح باستعماله جنون.

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 138.

الإمبراطورية المغربية كما يتخيلها

النظام العلوي في المغرب

المملكة المغربية

في حدودها الطبيعية والتاريخية

خريطة نشرت في المدرسة توضح
المغرب الكبير كما يدعى العرش العلوى

الخارطتان نشرتهما مجلة – الأصالة – الصادرة بتاريخ:

نوفمبر – ديسمبر – 1975م العدد: 28.

فراحت هاتان الحكومتان - المغربية والتّونسية - تطالبان بتعديل الحدود مع الجزائر بضم مساحات واسعة من الأراضي الصّحراوية.

فأما الملك المغربي، فقد توفي – رحمه الله – في أثناء المفاوضات قبل أن يتحقق حلمه في توسيع مملكته بضم منطقة "تندوف" إلى المغرب، فخلفه ابنه الحسن الثاني، فطالب بعد ذلك بأراضي واسعة في منطقتي "تندوف" و"بشار"، وعندما لم تستجب له الحكومة الجزائرية حديثة العهد بالاستقلال شنّ حربا عسكرية واسعة خلال شهر أكتوبر 1963م وحاول ضم هذه الأراضي بالقوة.

ولم تكن تونس أقل طموحا من المغرب، فقد كان الرئيس: بورقيبة يسعى إلى ضم أراضي واسعة من الصحراء الشرقية، وكان يتطلع بالذات إلى العلامة الكلومترية رقم – 233 – وهي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل غربي "غدامس" تقدّر مساحتها بحوالي 30 ألف كلم مربع، وبسبب هذه الرغبة في التعديل أثار قضية "بنزرت" في لقاء جمعه بالرئيس: دوغول في "رامبوييه" يوم 27 فيفري 1961م، حسب الرئيس دوغول الذي يقول: "غير أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي، فقد كان همّه منصرفا بشكل خاصّ إلى ضمان توسيع حدود بلاده من ناحية الحدود الصحراوية، هذا إذا كانت الصحراء الكبرى ستسلّم يوما ما – كما هو متوقع – إلى الجزائر المستقلة – ويضيف – ولا ريب أن النفط هو الذي أثار هذه الرغبة، فهلاّ يمكن تعديل الحدود بحيث تتمكن تونس من تملك الأراضي البترولية؟! وكان بورقيبة – حسب دوغول – يرى أن مما يسوّغ له ذلك هو أن تخطيط الحدود بين الصحراء وجنوب تونس قد تم قديما وبشكل مبهم وقابل للجدل، ولكنني - يقول الرئيس دوغول: - لم أتمكن من تلبية رغبة الرئيس: بورقيبة لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصّحراء واستثمارنا له سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين..."(1)

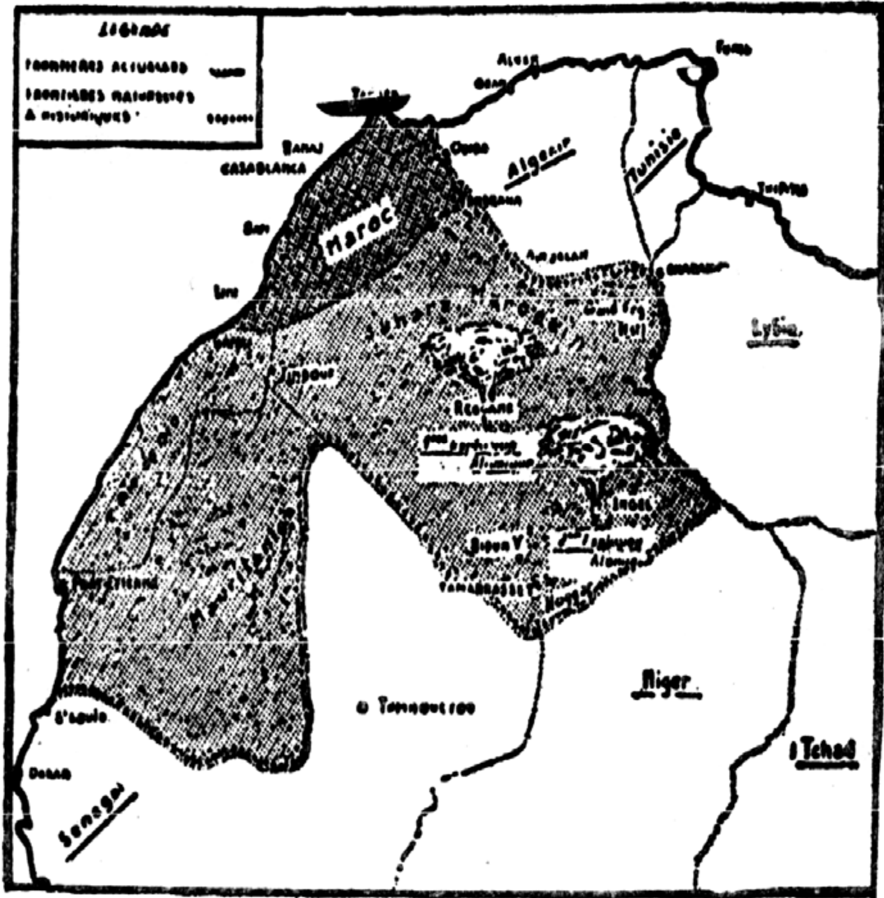
---

(1) مذكرات الرئيس: دوغول – الأمل – الصفحة: 114.

ويضيف في نفس السياق فيقول: "وفي الواقع فقد توخّينا إرضاء تونس، إذا أنهينا مدّ خطّ أنابيب تنقل قسما من بترول عجلة إلى الصخيرة - بتونس - وسننشئ مصفاة في هذا المرفإ... ولكن لا يوجد أي مسوّغ للموافقة على تجزئة الإقليم - ويعني به الصحراء - ولم يتقبل الرّئيس التونسي هذا الرفض بسرور"(1).

أما على الصعيد الإقليمي ، فقد حاولت فرنسا إثارة مشكلة الصحراء لكن بصيغة أخرى فهي تعمل في الظاهر على إنشاء منظمة مشتركة لاستغلال الثروات الطاقوية الصحراوية بحيث تضم هذه المنظمة مستعمرات فرنسا السّابقة (موريتانيا، السينغال، النّيجر، مالي، تشاد)، وفي الخفاء فهي تحاول من خلال هذا التنظيم الحصول على تأييد هذه الدول لفرنسا في محاولتها فصل الصحراء، ولعل أوضح برهان يدحض هذه المحاولة ما جاء في رد رئيس النيجير حماني ديوري، الذي أجاب حول الموضوع: "لن أساهم أبدا في خلق "كاتنغا" صحراوية". وقد سجلت جميع الدول المحيطة بالجزائر تحفّظها رغم الضغوط التي مارستها فرنسا على هذه الدول التي نالت استقلالها عن فرنسا حديثا (1960). وإذا لم تتمكن فرنسا من الحصول على تأييد هذه الدول للاستيلاء على الصحراء فإنها ستحاول تحويل هذا التنظيم المشترك إلى امتياز يتيح لها حيازة منطقة واسعة من الصحراء الكبرى والانفراد باستغلال ثرواتها الباطنية.

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — الأمل — الصفحة: 115.



خريطة نشرتها جريدة - الاستقلال المغربية -

وهذه الخريطة تتضمن ضم الصحراء الغربية وموريطانيا إلى نهر السنغال، ومن جهة أخرى مجموع الصحراء الغربية الجزائرية بما في ذلك مدننا بشار، العبادلة، بني عباس وأدرار التي توجد داخل المغرب، وبطبيعة الحال تتحول تندوف إلى مدينة مغربية، وتتضمن هذه الخريطة أيضا جزءا هاما من مكالي وبالخصوص مدينتا وداني وأوران، هذا هو المغرب الكبير الذي تعلمه مدارس الملك للأطفال المغاربة، بكيفية رسمية علنية.

وهناك مثال آخر على النوايا التوسعية يظهر في الخريطة الثانية وهي منشورة من طرف حزب الاستقلال الذي أعلنت صحافته أن الجزائر "لا تشكل أمة".

ويتضمن المغرب الكبير لحزب الاستقلال الصحراء الغربية بمجموعها موريطانيا ومجموع الصحراء الجزائرية إلى غاية الصحراء الليبية[1]

(1) عن مجلة الأصالة — الصادرة خلال شهري نوفمبر/ ديسمبر — 1975، العدد: 28.

مفاوضات متعثرة

بعد التصريح الذي أدلى به السيد: لويس جوكس في وهران، وإعلان وفد الحكومة المؤقتة أنه لن يحضر اللقاء المقرر يوم 7 أفريل في "ايفيان"، وبعد توقف دام أكثر من شهر تعرّضت الحكومة الفرنسية خلاله لأزمة حادّة بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة بقيادة الجنرال: "شال" المدعوم من قبل عدة جنرالات في القوات المسلحة، وبعد القضاء على هذه المحاولة وعودة الهدوء والنظام إلى مؤسسات الدولة الفرنسية في الجزائر خاصة، وبعد أن استعادت الحكومة الفرنسيّة أنفاسها أرادت تلطيف الأجواء وتوفير الشّروط المناسبة لاستئناف المفاوضات وذلك بـ :

- التخلي نهائيا عن إشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في المفاوضات.
- السماح لـ/ 2500.000 من المعتقلين في المحتشدات الموضوعة تحت مراقبة الجيش الفرنسي بالخروج.
- إطلاق سراح 7000 سجين من أجل 10.000 كان محكوما عليهم.
- إخلاء سبيل الزعماء الموقوفين في جزيرة "إكس" ونقلهم إلى قصر "توركان".
- فرض هدنة من جانب واحد لمدة شهر واحد.
- إعادة فرقة كاملة وعدّة أسراب من الطائرات إلى فرنسا.

وهكذا تستأنف المفاوضات على ضوء معطيات جديدة حسب الوفد الفرنسي بداية من يوم 20 ماي 1961م في "إيفيان"، وقد ترأس الوفد الجزائري السيد: كريم بلقاسم بمعية كل من: سعد دحلب، محمد الصديق بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، والرائدين: أحمد قائد وعلي منجلي.

كما ترأس الوفد الفرنسي، السيد: لويس جوكس، وزير الدولة المكلف بالملف الجزائري، وقد حاول الوفد الفرنسي الممثل هذه المرة في شخص وزير الدّولة أن يوعز للوفد الجزائري بجديّة المرحلة ورغبة فرنسا في إحلال السّلم وإنهاء الصراع القائم واعتبار التنازلات التي أقدمت عليها فرنسا من جانب واحد دليلا على حسن النية، وكان ينتظر بالمقابل من الوفد الجزائري أن يلين مواقفه اتجاه قضايا تعد حسّاسة بالنسبة لفرنسا مثل: قضية الصحراء، المرسى الكبير، الأقلية الأوروبية في الجزائر، القواعد الصّاروخية والذرية في الصحراء... السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المقبلة.

غير أن الخلافات ظلت قائمة إذ لم يتمكن الوفدان من تقريب وجهات نظرهما، بسبب تمسك كل طرف بمطالبه، وظلت الهوة بينهما عميقة، فالوفد الفرنسي تنازل عن حقوق مغتصبة وظن أنها مبادرة سخية من قبل حكومته، وهي كفيلة بأن تخلق أجواء من الانفراج والثقة المتبادلة وأن تسهم في دفع عجلة المفاوضات إلى الأمام، بينما الوفد الجزائري يعتقد أن ما أقدمت عليه الحكومة الفرنسيّة لا يعكس نواياها الحقيقية ولا يعبّر عن رغبتها في إنهاء الصراع والاستجابة للمطالب الشرعية للشعب الجزائري.

وظلت المناوشات متواصلة والحرب مستمرة رغم الهدنة التي أمر بها الرئيس: دوغول جيشه، ومن جانب واحد قصد استدراج جبهة التحرير إلى إيقاف القتال بدون ضمانات... تعثرت المفاوضات مرة أخرى وأصبحت أشبه ما يكون بحوار الصم.

وبتاريخ 13 جوان 1961م توقفت بمبادرة من الحكومة الفرنسية، وقد أعرب الطرفان عن رغبتهما في الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة، وقد تبع هذا التوقف مباشرة تهديد من الجنرال: دوغول قائلا: "إذا فشلت المفاوضات، فإننا سنفكر في تقسيم التراب الجزائري[1]" ورسالة الرئيس: دوغول واضحة ولا تحتاج إلى قراءة متأنيّة.

(1) المرحلة الانتقالية لـ/ الرائد: عمار ملاح، الصفحة: 133.

وقصد الإبقاء على قنوات اللاتصال مفتوحة قام الوفد الجزائري بتعيين: سعد دحلب من أعضاء الوفد ممثلا للحكومة المؤقتة في جنيف إلى غاية 20 جويلية ليقوم بدور الوسيط بين الحكومة المؤقتة والوفد الفرنسي المفاوض، وقد لعب هذا المناضل الملتزم والنّزيه دورا جديرا بالتقدير في التعريف بالقضية الجزائرية وشرح مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة لكثير من الوفود الأجنبية التي كانت تزور "بوادفو" قرب "جنيف" حيث يوجد قصر منيف يملكه أمير قطري تكرّم بوضعه تحت تصرّف الوفد الجزائري.

التقى الوفدان مرة أخرى بتاريخ 20 جويلية 1961م على أمل أن تسجل المحادثات بعض التقدم، بعد أن كانا قد تبادلا وجهات النظر في "لوقران" بفرنسا على مقربة من الحدود السويسرية، غير أن هذا اللقاء لا يختلف عن اللقاءات السابقة، وكانت النقطة المحورية التي أفاضت الكأس هي قضية الصحراء، فالوفد الفرنسي يبدو أنه لا يريد أن يقرّ بالفشل بعد عدة محاولات وضغوطات مباشرة وغير مباشرة قامت بها حكومته على مختلف الأصعدة لإيجاد صيغة يتم بها فصل الصحراء عن الشمال، في حين يعتبر الوفد الجزائري تمسّكه بوحدته الترابيّة عربون وفاء لتضحيات أولئك الذين سقطوا داخل الوطن وخارجه من أجل حرية هذا الشعب وكرامته ووحدته الترابية.

حاول رئيسا الوفدين في جلسات خاصة على انفراد تقريب وجهة نظريهما، غير أن الإخفاق لازم كل الجلسات، فافترق الوفدان بمبادرة من الوفد الجزائري هذه المرة.

الباب العاشر

الفصل الأول:

- المجلس الوطني في دورته الثالثة.
- أزمة قيادة الأركان.
- الشوط الأخير من المفاوضات.
- اجتماع المجلس الوطني في دورة الرابعة - بطرابلس -

الفصل الثاني:

- آخر جولة في آخر حرب.
- تقويم الاتفاقية من قبل الرئيس: ابن خدة.
- تقوم الاتفاقية من قبل الرئيس: دوغول.

الفصل الثالث:

- الهيئة التنفيذية المؤقتة.
- أعضاء الهيئة التنفيذية
- الاستفتاء.
- المهمة الأخيرة
- منظمة الجيش السرّي الإرهابية تحاول عرقلة المسار.

الفَصْلُ الأوّل

المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة

انعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة بطرابلس – ليبيا – كسابقه من 9 إلى 27 أوت 1961م، في ظروف استثنائية، كالمؤتمرين السابقين، ولعل هذه الدورة تكون أكثر الدّورات حساسيّة بعد الشروع في التفاوض مع الدّولة الاستعمارية، وما يتطلبه ذلك من أعباء ومسؤوليات وقرارات وتبعات تقع على كاهل الحكومة المؤقتة والوفد المفاوض، مما يستوجب القيام باستشارات واسعة لتقاسم الأعباء وتحديد المسؤوليات واعتبار المهمة مشتركة، قصد ضمان السّير الحسن للمسار التفاوضي، وإشراك جميع العناصر الحية في القوى الوطنية.

وبالإضافة إلى مسألة المفاوضات التي تعد ضمن أولويّات المؤتمر هناك نقاط أخرى تثير قلق أعضاء المجلس وتستدعي المعالجة لاستكمال مسار الكفاح المسلح، ومن بين هذه النقاط:

- التشنّج الدائم الذي لازم الهيئة الحكومية منذ تشكيلها، رغم المظاهر الشكلية التي كانت توحي بوجود نشاطات دبلوماسية وسيّاسية.
- عدم تطبيق قرارات المؤتمر الثاني لا سيما ما يتعلق بدخول الوحدات المرابطة على الحدود إلى داخل الوطن – مع قياداتها – لدعم الكفاح المسلح في الداخل مهما كانت الصعوبات.
- توتّر العلاقة بين الحكومة وهيئة الأركان، مما أدى إلى إستقالة هيئة الأركان.
- أحداث أخرى مثل: أزمة "بنزرت" بين فرنسا وتونس.

هذه النقاط وغيرها كانت تمثل الانشغال الدائم لقادة الحكومة ولمكتب الدورة السّابق الذي طلب من رئاسة الحكومة دعوة المجلس إلى الانعقاد وتحديد تاريخ 28 فيفري 1961م موعدا لذلك، ووجهت دعوات إلى أعضاء المجلس بتاريخ 13 فيفري، غير أن الحكومة التي لم تكن جاهزة كما يبدو أجّلت الدّورة إلى شهر ماي القادم من 25 إلى 31 ماي 1961م، واعتبرت الدّورة استثنائية، وقد تزامن هذا الموعد تقريبا مع مفاوضات "إيفيان" الأولى المتعثرة، والتي تم تعليقها بطلب من الوفد الفرنسي في 13 جوان التالي، فتأجّلت مرة أخرى رغم الطابع الاستثنائي للدورة، ولم تنعقد أخيرا إلا في بداية شهر أوت من 9 إلى 27 منه، هذا التذبذب في تحديد موعد الدورة والتأجيلات المتكررة تكشف بل تؤكد وجود خلافات حادّة ونشاز في العلاقات بين الهيآت داخل المؤسستين (المجلس الوطني والحكومة) وبين العناصر المشرفة واللّجان الملحقة بها مثل: اللجنة الوزارية للحرب واللجنة الدائمة للثورة وكذا قيادة الأركان... ويكشف أيضا عن قلة الانضباط وظهور بوادر التمرد من قيادة الأركان العامة – كما يصفه ابن يوسف بن خدة[1] – التي بدأت تظهر كسلطة موازية للحكومة المؤقتة، بل وتحاول أن تكون هي السلطة الفعلية بانتزاع بعض القرارات من اللجنة الوزارية للحرب، التي تشكلت خلال المؤتمر الثاني والصعود إلى اللجنة الدائمة للثورة، التي أنشئت خلال دورة القاهرة 1957م لتكون بمثابة سلطة عليا للثورة، وهكذا نرى أن طموح قيادة الأركان العامّة الممثلة في شخص قائد الأركان العامة العقيد: هواري بومدين المدعوم من قبل عضوي قيادة الأركان الرائدين: أحمد قائد وعلي منجلي لا يهدف إلى المشاركة العضوية في النشاط الحكومي فقط، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، إنه يريد توسيع اللجنة الدائمة للثورة بانضمام عناصر قيادة الأركان العامة إلى هذه اللجنة التي من مهّامها: تعيين الحكومة ومراقبة نشاطاتها، وعليه فكل النقاط التي سوف تعرض على المجلس تعتبر ساخنة، وسوف

---

(1) اتفاقيات ايفيان، ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 27.

تشحن معظم العناصر المتدخلة بالتوتّر وبالانفعال لتشهد الدورة مواجهات حادّة ظاهرها اتهام عناصر الحكومة بالتقصير في تطبيق قرارات الدورة السابقة، وباطنها البحث عن مواقع وسط التشكيلات المقبلة.

1) فعن المفاوضات مع الفرنسيين، استمع المجلس بادئ ذي بدء إلى تقارير مفصلة عن سير مرحلة الاتصالات السريّة وعن المفاوضات الرّسمية بدءا بلقاء "مولان" في 25 جوان 1960م، وانتهاء بالمفاوضات المتعثرة في "إيفيان" جويلية 1961م، مع التعرض إلى محاولات الطرف الفرنسي للإبقاء على الهيمنة بشكل أو بآخر، وإلى تمسك الوفد الجزائري بالوحدة الترابية للوطن وبالاستقلال التام.

وحول نقطة التفاوض قرّر المجلس دعم مركز الحكومة التفاوضي وتعزيز كفاح الشعب بالموازاة مع تصعيد العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، وتكثيف عملياته لإرغام سلطة الاحتلال على التخلي عن مطالبها غير المشروعة، مع التسليم بقبول فتح باب التعاون بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال على أساس المصالح المتبادلة في ظل احترام السيادة الكاملة للشعب الجزائري على ممتلكاته واحترام قراراته.

وبعد هذا التأييد المبدئي لموقف الحكومة فيما يتعلق بالمفاوضات تأتي أزمة الحكومة.

2) لازمت الأزمة الحكومة منذ إنشائها في 19 سبتمبر 1958م، وذلك لجملة من الأسباب:

أ) ظروف الحرب المدمرة التي تمرّ بها البلاد في ظل الحصار المضروب حول الداخل، كان أحد مصادر القلق والأزمات، سيما لدى قادة الولايات الذين يقدّرون معاناة جيش التحرير في الداخل.

ب) مسألة التكتلات بين العناصر المشكلة للحكومة المؤقتة على أساس:

* القناعة المشتركة * الماضي المشترك * الإقليم المشترك.

ج) تبنّي الشرعية الثورية كعامل أساسي في التقييم وفي الترقيات، وفي التعيينات دون اعتبار للكفاءات العلمية أو التجربة القتالية بالنسبة للعسكريين...

ولعل القاسم المشترك الوحيد الذي يجمع بين هذه العناصر المتآلفة والمتفرقة هي الوطنية الخالصة والمصير المشترك، فبذكرها تزول كل الفوارق وتذوب جميع الحساسيات.

والجديد القديم حول مسألة رئاسة الحكومة هو تطلع السيد: كريم بلقاسم من جديد لشغل منصب رئيس الحكومة، وقد ازداد أملا وثقة في الوصول إلى هذا المنصب بعد أن نال تزكية القادة السجناء الخمسة لرئاسة الوفد المفاوض "بلوغران" ثم "بإيفيان" خلال شهر جويلية 1961م، واعتبر هذه التزكية فرصة تحقّق له ما كان يمنّي به نفسه، غير أن معارضة خفيّة راحت تسري داخل المجلس بدءا بحليفيه وشريكيه في اللجنة الوزارية للحرب "بوصوف وابن طوبال" وأخرى معلنة صدرت عن هيئة الأركان جهارًا نهارًا مشفوعة برسالة استقالة كانت قد قدمتها منذ 15 جويلية الماضي، فلم يجد مكتب الدورة المشكل من: 1) محمد الصديق بن يحيى، 2) عمر بوداود عن اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، 3) علي كافي، قائد الولاية الثانية، بدّا من تشكيل لجنة استشارة من: 1) محمدي السعيد وزير الدولة، 2) محمد الصديق بن يحيى، 3) عمر بوداود من مكتب الدورة، فاصطدمت اللجنة بعد سبر للآراء عن اعتراض معظم العناصر عن ترشيح السيد: كريم بلقاسم لرئاسة الحكومة، وقد ارتأت اللجنة بعد مشاورات ترشيح المناضل: ابن يوسف بن خدة لخلافة السيد: فرحات عباس، الذي ظل المؤرخون والمهتمون يتحاشون ذكر سبب إقصائه في أزمة المفاوضات التي كان يعد العنصر المؤهل للقيام بها، واكتفى الكثير ممن تناولوا الموضوع بعبارة: بعد أن أدى دوره وهذه العبارة لا يقتنع بها القارئ، ولا تعكس حقيقة ما جرى داخل الكواليس.



ابن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة

وقد لقي ترشيح ابن خدة وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة عباس الثانية تأييدا واسعا من قبل أعضاء المجلس بتزكية 36 صوتا مقابل 06 أصوات، وتم تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة على النحو التالي:

- رئيس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية: ابن يوسف بن خدة.
- نائب الرئيس وزير الداخلية ومسؤول جبهة التحرير الوطني: كريم بلقاسم.
- وزير العتاد الحربي والاتصالات العامة: عبد الحفيظ بوالصوف.
- وزير الشؤون الخارجية: سعد دحلب.
- وزير الإعلام: أمحمد يزيد.
- وزراء دولة: لخضر بن طوبال، السعيد محمدي، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر.
- تعيين ابن بلة وبوضياف في منصبين شرفيين كنائبين للرئيس[1].

أزمة قيادة الأركان العامة

لم تكن طائرة الاستطلاع الفرنسية التي أسقطت على الحدود الجزائرية التونسية في الواحد والعشرين من شهر جوان وأسر قائدها سوى القطرة التي أفاضت الكأس، وجعلت الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان يطفو إلى السطح، سيما بعد أن ألحّ بورقيبة: الرئيس التونسي على الحكومة المؤقتة بأن تسلّمه الطيار الفرنسي، وعندما رفضت قيادة الأركان الاستجابة لطلب الحكومة المؤقتة بتسليم الطيار للسلطات التونسية، فرضت هذه السلطة حصارا تموينيّا على الجيش ورقابة على الحدود، وبعد أيام من التردّد، اضطر

(1) اتفاقيات ايفيان لـ/ ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 54.

بومدين إلى تسليم الطيّار الأسير، واعتبر موقف الحكومة تخاذلا، وقام بتقديم استقالة هيئة الأركان بتاريخ 15 جويلية 1961م متبوعة بمذكرة تضمنت انتقادات لاذعة لممارسات وزراء الحكومة.

توجه بومدين رفقة الرائدين: أحمد قائد وعلي منجلي من مجلس قيادة الأركان إلى ألمانيا الغربية، بعد أن شكلوا تكتّلا قويّا مع ضباط جيش الحدود الذين تضامنوا معهم، وذلك بهدف استمالة الزعماء المساجين الخمسة عن طريق وساطة قام بها عبد العزيز بوتفليقة الذي تنكّر في زي صحفي وتمكّن من الاتصال بالزعماء الخمسة، حيث شرح لهم أبعاد الأزمة القائمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الأركان تعمل على تأليب الزعماء المساجين على الحكومة المؤقتة، كانت الحكومة تحاول مع الرائد: عز الدين، العضو الرّابع في مجلس قيادة الأركان، والذي كانت له ميولات أخرى على استدراج ضباط جيش الحدود إلى صف الحكومة ومناوأة بومدين، غير أن كلا المسعيين باءا بالفشل، فالزعماء الخمسة مختلفون حول هذه النقطة ولا يشكلون موقفا واحدا يساند الحكومة أو قيادة الأركان، وظهر بينهما قطبان: قطب بن بلة، وقطب بوضياف، كما أن الرائد: عز الدين لم يحقق بدوره ما كانت تأمله الحكومة في استمالة ضباط جيش الحدود الذين أكّدوا بدورهم ولاءهم لبومدين.

هذه السلوكات المفاجئة من طرف العقيد: هواري بومدين، كانت تقلق اللجنة الوزارية للحرب التي تتشكل من الباءات الثلاثة الموصوف - بالثلاثي القوي - تجد نفسها عاجزة عن فعل أي شيء أمام هذه الظاهرة الجديدة، وكانت ترى فيها تطاولا على الحكومة باتهامها بالتقصير والعجز في تطبيق قرارت الدورة السابقة للمجلس الوطني للثورة، لا سيما ما يتعلق بالتقشف وتقليص الممثليات ودعم الجيش.

وهكذا نرى أن اعتراض قائد الأركان قد تحوّل إلى نوع من التمرد، وأن بعض الأسباب التي كان ينكرها على الحكومة، مهما تكن وجيهة فهي خارجة عن صلاحياته.

إن بومدين بعد أن ضمن ولاء جيش الحدود كقوة بلغت مستوى لا بأس به من التنظيم والانضباط، راح يتطلع إلى قيادة الثورة، وهدفه العاجل تشكيل حكومة على المقاس بعد إسقاط هذه الحكومة التي يتّهمها بالعجز في التسيير.

وهذا التطلع كان قد أظهره في أثناء دورة المجلس الوطني كما سبق أن أشرنا عندما حاول تمرير مقترحه الرّامي إلى توسيع "اللجنة الدائمة للثورة" بإضافة ثلاثة عناصر واشترط أن تكون من قيادة الأركان العامّة، على أن تحمل اسم: "القيادة العليا للثورة" ومن وظائف هذه القيادة: * تعيين أعضاء الحكومة، * تقويم حصيلة نشاطاتها...

غير أن اقتراح بومدين قوبل بالرّفض عند التصويت، بعد أن عارضه 27 عضوا مقابل تأييد من قبل 19 عضوا فقط، فقد شعر أعضاء مجلس الثورة بنيّة بومدين في استيلاء الجيش على السلطة فعارضوا مقترحه، وكان من بين الرافضين لهذا الاقتراح الرائد: عز الدين عضو مجلس قيادة الأركان.

والملفت للانتباه أن الثلاثي القوي الذي كان يصنع القرارات، والذي تتشكل منه "اللجنة الوزارية للحرب" وهو المخوّل بمهمة الإشراف على القوات المسلحة قد فقد سرّ قوته فجأة أمام هذا التحدي من قائد الأركان وفقد السّيطرة على الجيش بعد أن كان يضطلع بمهمة: الترقيات، والعزل، والنقل، والمحاكمات وحده، وجد نفسه عاجزا عن حل خلافات بين الجيش الذي هم قادته وبين الحكومة وهُم طرف فيها.

ألا يعقل أن يتصور المرء أن هذا العجز دليل على وجود نقائص ظلت اللجنة نفسها تتستّر عنها ربّما، يقول السيد ابن يوسف بن خدة: "ورثت عن فرحات عباس تركه النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش... وكان من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت "بلوقران" في شهر جويلية 1961م، وذلك بتقديم صورة

مشرّفة عن جبهة التحرير الوطني... لأن التناحر بيننا نحن القادة في الخارج يكون له – لو وقع لا قدر الله – تأثير سيئ يحطم معنويات الشعب، بل ويشجع دوغول على أن يتصلب في مواقفه... ولهذا ارتأيت أنا وأغلبية أعضاء الحكومة تأجيل أمر الخلاف مع هواري بومدين قائد الأركان... إذ لا يمكن التغلب على العقبتين المطروحتين أمامنا بالتصدي لهما في آن واحد، أعني المفاوضات وتمرّد بومدين"(1).

فهل كان بومدين يشاركه هذا التصور لمصلحة الثورة، ولهدف تحقيق تقدم في المفاوضات المقبلة؟ الإجابة نجدها في رفض بومدين لاتفاقيات إيفيان أصلا والتصويت ضدها في المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة بمعية كل من الرائدين أحمد قائد وعلي منجلي، والرائد: ناصر من الولاية الخامسة.

الشوط الأخير من المفاوضات
لقاء "بال" الأول

توقفت المفاوضات الرسمية يوم 20 جويلية 1961م، دون تسجيل تقدّم يذكر بسبب قضية الصحراء، وافترق الوفدان على أمل أن يتجدّد اللقاء في المستقبل دون رزنامة محدّدة أو تاريخ معيّن، وقد حدثت بعدها عدة تحوّلات على مستوى الهياكل السياسية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، بتعيين حكومة جديدة، واقترن هذا التجديد بمشاكل حادة مع قيادة الأركان التي امتنعت عن المشاركة في المفاوضات في حين يفترض فيها أن تكون طرفا فاعلا في اللّجان التقنية التي تتابع تطوّر المفاوضات.

هذه الخلافات غير المنتظرة يمكن للوفد الفرنسي أن يستغلها بإملاءاته وشروطه التعجيزية، وتأتي أحداث 17 أكتوبر 1961م في فرنسا ذاتها لتعطي دفعا قويا

(1) اتفاقيات ايفيان، لـ/ ابن يوسف ابن خدة، الصفحة: 27.

لاستئناف المفاوضات، فقد شكّلت عامل إحراج شديد للرئيس: دوغول الذي ظل يحلم بأن الحسم العسكري وشيك، وأن ذلك سوف يمكّنه من إملاء إرادته على الطّرف الجزائري متناسيا تأثير الشارع على مجريات الأحداث.

لقاء "بال" الأول:

جرى اللقاء الأول بمدينة "بال" السّويسرية – يومي 28 – 29 أكتوبر 1961م بين الوفد الجزائري الذي يمثله كل من: محمد الصديق بن يحيى، ورضا مالك، وقد مثّل الوفد الفرنسي كل من: برونو دولولس، وكلود شايي.

وقد جدّد الوفد الجزائري رفضه القاطع لأي مساس بالوحدة الترابية وكلّ مساومة حول الصحراء... وهو بمثابة ردّ عن تهديد الرئيس: دوغول حول إمكانية تقسيم الجزائر في حالة مواصلة تعثر المفاوضات، غير أن الوفد الفرنسي تعمّد صياغة الإجابة بشكل مبهم، عندما قال: "فيما يتعلق بالسيّادة على الصّحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون"[(1)]، وذلك لاستدراج الوفد الجزائري إلى قضايا أخرى أقلّ شأنا على حساب القضية الأساسية المتمثلة في الوحدة الترابية، كما أثار الوفد الفرنسي قضايا أخرى لم يتم الحسم فيها كذلك خلال اللقاءات السّابقة مثل: 1) إصدار العفو الشامل على الذين تعاونوا مع الاستعمار خلال الحرب، 2) المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكّن فرنسا من الاتصال بإفريقيا ومتابعة تجاربها النووية، 3) المحافظة على الحقوق المكتسبة باستغلال الثروات الصّحراوية والاستفادة من رخص للتنقيب المنجمي، 4) إحلال القانون الدولي محلّ القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات، و5) إنشاء هيئة ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء وقد أظهر الوفد الرسمي أهمية خاصة هذه المرة للأقلية الأوروبية التي سوف يكون لها وضع خاص – متميز – حسب رغبة الرئيس دوغول وتتخلّص في مبدأ:

---

(1) اتفاقيات إيفيان لـ/ ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 29.

1) ازدواجية الجنسية، 2) احترام العقيدة الدّينية واللّغة والأحوال الشخصية، 3) حق إنشاء الجمعيات، 4) المشاركة في المجالس السيّاسية بنسبة 10% وكذا المجالس البلدية والمهنية، 5) إنشاء بعثات ثقافية، 6) حريّة نقل الأموال لمدة محدّدة، وقد تعرض الوفدان بالدّراسة بالإضافة إلى ما ذكر إلى نقاط أخرى منها:

أ) مسألة الممتلكات المكتسبة بطرق شرعيّة من قبل الأوروبيين الوارد ذكرها في بيان أول نوفمبر، "فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أم اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم"[1]، وقد أبدى الوفد الفرنسي تخوّفه من هذه المسألة.

ب) الضمانات التقنية لتقرير المصير.

ج) المرحلة الانتقالية، وتنقسم المرحلة الانتقالية إلى ثلاث مراحل:

1) المرحلة المؤقتة الأولى: تبدأ من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال، تقوم اللجنة التنفيذية المؤقتة خلالها بالتحضير لعملية الاستفتاء وتحويل الصّلاحيات، ويظل مندوب اللجنة التنفيذية المؤقتة مسؤولا عن الأمن العام بواسطة القوة المحلية.

2) المرحلة المؤقتة الثانية: تخصص هذه المرحلة لتحضير الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر.

أما في ما يتعلق بالتواجد العسكري في المرسى الكبير فقد طلب الوفد الفرنسي أن يكون ذلك لمدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية، ولكن كقاعدة عسكرية تحت السيادة الجزائرية، أما القواعد الأخرى فستكون عبارة عن معسكرات عبور يتوقف فيها الجيش الفرنسي عند اللزوم، ويلح الوفد الفرنسي على نظام الأفضلية وانتهاء الجزائر إلى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين.

---

(1) بيان أول نوفمبر.

وقد ترك الوفد الفرنسي الباب مفتوحا للاتصالات السريّة قصد إعداد الترتيبات السياسية بهدف الإعلان عن وقف القتال يتم بعدها حسب الوفد الفرنسي إطلاق سراح القادة المسجونين – كورقة ضغط ظلت فرنسا تحتفظ بها حتى آخر لحظة – يليه إفراج عام للمعتقلين.

وقد توقع الوفد الفرنسي أن تنتهي المحادثات في آخر شهر نوفمبر 1961م وأن يتم وقف إطلاق النار مطلع سنة 1962م.

كانت هذه وجهة نظر الحكومة الفرنسية باختصار في لقاء مدينة "بال" السويسرية يومي 28 – 29 أكتوبر 1961م، وافترق الوفدان على أمل أن يلتقيا بعد عشرة أيام في مدينة "بال" مرّة أخرى.

وكان من الطبيعي أن تقوم الحكومة المؤقتة – خلال هذه المدة بدراسة معمقة وتقييم شامل للمقترحات الفرنسية التي لا تخلو كسابقاتها من مساومات ومواربات... وأن تعد الإجابات المناسبة التي تتفق مع المصلحة الوطنية.

وعندما علمت الحكومة المؤقتة عن طريق الوفد المفاوض قلق الرئيس: دوغول النّاتج عن الانتفاضة الجماهيرية ليوم السابع عشر أكتوبر، أرادت أن تستغل هذا الشعور وأن تزيد من حدّته حتى يعجّل بإنهاء المفاوضات، وفي هذا الإطار دعت الحكومة إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة الذّكرى السّابعة لاندلاع الثورة 1961.11.1م يؤكد فيه الشعب الجزائري تمسّكه بالوحدة الترابية وبالاستقلال التّام، فاستجاب الجزائريون للنداء بإحياء الذّكرى من خلال المسيرات والمظاهرات في عدة مدن.

لقاء "بال" الثاني:

التقى الوفدان بعد عشرة أيام أي بتاريخ 9 نوفمبر 1961م بمدينة "بال" مرة أخرى حيث قدّم عُضوَا الوفد الجزائري، محمد الصديق بن يحيى، ورضا مالك التقرير المصادق عليه من قبل الحكومة المؤقتة حول المقترحات الفرنسية في الاجتماع

الأول إلى الوفد الفرنسي، كما قام الوفد الفرنسي بدوره بتقديم تقريره المصادق عليه من قبل الجنرال: دوغول إلى الوفد الجزائري، وتتضمن النقاط المصادق عليها كإجابات من الوفد الجزائري ما يلي:

أ) فعن الأقلية الأوروبية: * حق الإختيار ورفض ازدواجية الجنسية * يخضع حق التجمع للرّقابة * المشاركة في المجالس باعتبار العدد * مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا.

ب) وعن التواجد العسكري: * يُستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد * إنهاء التجارب النووية والفضائية * عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة * جلاء الجيش وإخلاء القواعد يتم حسب برنامج زمني يحدّد فيما بعد.

ج) المرحلة الانتقالية: * من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر.

د) الهيئة التنفيذية المؤقتة: * لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسيّر شؤون الجزائر، ويحافظ على الأمن، ويهيئ الاستفتاء، ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة، * تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية.

هـ) البترول: يكون وضع البترول من صلاحيات الدّولة الجزائرية، وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة، ويخضع منح رخص التّنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

و) منطقة الفرنك: * إنشاء مؤسّسة إصدار النقد والمراقبة على نقل الأموال، هذا وقد تعهدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالعفو الشّامل على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا خلال الحرب، وقد كان لهذا التعهد صدى إيجابيا لدى السلطات الفرنسية ساعد على استمرار الحوار في الاتجاه الصحيح، غير أنه وفي الوقت الذي كادت فيه المباحثات تتوّج بنتائج مرضية وكان الرأي العام الجزائري والدّولي يتابع سير المفاوضات باهتمام كبير، دخل المعتقلون السيّاسيون في إضراب عن الطعام،

فتوقفت على إثره المحادثات السريّة بناء على رغبة الوفد الجزائري، وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المباحثات بتاريخ 15 نوفمبر 1961م، أرجأ المفاوضون الجزائريون الموعد إلى حين اتضاح الوضع الناشئ عن الإضراب من قبل السجناء[1].

آخر اللمسات:

وفي التاسع من شهر ديسمبر 1961م، التقى سريّا بمدينة: (لي روس) بجبال: جيرا قرب الحدود السويسرية الوفدان الجزائري والفرنسي، بعد أن أنهى السّجناء الخمسة إضرابهم عن الطعام، وكان الوفد الجزائري يتكون من: سعد دحلب، ومحمد الصديق بن يحيى، بينما يتكون الوفد الفرنسي من: لويس جوكس، وبرونو دولاس، وقد ظلت مشكلة الصحراء تخيّم على أجواء المحادثات، فالوفد الجزائري ظل مصرّا على الوحدة الترابية للوطن الجزائري ويرفض أي مساومة في هذا الموضوع.. وعندما شعر الوفد الفرنسي بجدية موقف الوفد الجزائري وإصراره راح يثير القضية من جوانب أخرى بهدف الضغط على الوفد الجزائري للحصول على تنازلات في قضايا لم يتم الحسم فيها بعد مثل: * الأقلية الأوروبية في الجزائر، * الإمتيازات التي تطالب بها فرنسا في استغلال الثروة الباطنية في الصحراء... وقد اقترح لويس جوكس رئيس الوفد الفرنسي تنظيم استفتاء منفصل لقبائل الطوارق الرّحل بالهقار، وقبائل الرقيبات بمنطقة تندوف، والغرض من الاستفتاء المنفصل هنا واضح، بالرغم من أن دوغول كان قد صرح في مؤتمر صحفي عقده خلال نفس الفترة قائلا: "أما الحقيقة فهي أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب أن تعد قسما من الجزائر"[2]، وبخصوص الأقلية الفرنسية في الجزائر فإن جوكس رئيس الوفد الفرنسي يرى أن الجنسية الفرنسية تمنح تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها، وأصرّ على ضرورة السّماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين

---

(1) اتفاقيات إيفيان لـ/ ابن يوسف بن خدة، الصفحتان: 31 – 32.
(2) مذكرات الجنرال: دوغول — الأمل — الصفحة: 138.

ويقول: "فيما يخص الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل، ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين"(1)، وتبقى مسألة المشاركة في النشاطات وفي المرافق العمومية من حق الدولة الجزائرية، كما أكد على ضرورة حماية أموال الفرنسيّين من الإغتصاب، وبذكره لموضوع حماية أموال الفرنسيين يعود مرة أخرى إلى موضوع الأملاك المكتسبة شرعا والتي وردت في نصوص جبهة التحرير الوطني، فهذه النقطة ظلت تؤرقه منذ بداية المحادثات.

وعندما تعرّض جوكس لوظيفة اللجنة التنفيذية المؤقتة، وقصد تجنب الإزدواجية في السّلطة فهو يطالب بحل الحكومة المؤقتة فور تنصيب اللجنة التنفيذية، غير أن السيد: "دحلب" عارض مقترح "جوكس"، فهو يرى أن الحكومة المؤقتة تبقى مرجعا في حالة فشل اللجنة التنفيذية المؤقتة.

أما فيما يتعلق بالقاعدة البحرية (المرسى الكبير) فقد وافق جوكس على نظام الإيجار ولمدة خمسين سنة، وتقدر المساحة الإجمالية للقاعدة والمرافق الملحقة بها بـ/ 500 كم^2 وأُجّل الحديث عن وضعية المطارات في جنوب وشمال البلاد.

وعندما شعر دحلب بأن "جوكس" شديد التعلق بوقف القتال، حاول أن يستغل هذه الرغبة في تحقيق المطالب التي تخص الوفد الجزائري، فأكّد لجوكس بأن مسألة وقف إطلاق النار لا يمكن الحديث عنها إلا بعد الحصول على ضمانات سياسية جديّة من السلطة الفرنسية، كما ألحّ من جديد رغبة الوفد الجزئري في الاتصال بالزعماء المعتقلين للتنسيق معهم وإشراكهم في المفاوضات، فأوضح له "جوكس" بأن هذه المسألة من اختصاص الرئيس: دوغول شخصيّا، وسوف يتلقى الإجابة عنها يوم 12 ديسمبر 1961م، غير أن الرد لم يتم إلا في لقاء يوم 23 ديسمبر 1961م.

---

(1) اتفاقيات افيان لـ/ ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 33.

تجدّد اللّقاء مرة أخرى بين الوفدين يوم 23 ديسمبر 1961م، تسلّم أثناءه السيد: سعد دحلب من السيد: "جوكس" مذكرة باسم الحكومة الفرنسية، لتجيب عنها الحكومة الجزائرية في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1962م، وتتضمن النقاط التالية:

* إمكانية إطلاق سراح المعتقلين بعد وقف إطلاق النار، * الهيئة التقنية للصحراء، * إزدواجية الجنسية للأقلية الأوروبية، * الوضع الخاص بالجيش – جيش التحرير، والجيش الفرنسي – * مناطق النّفوذ حول المرسى الكبير، * متابعة التجارب النووية والفضائية في الصّحراء، * استغلال مطارات: كولومبشار، بوفاريك، رقان، عين إيكر لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات، ومطارات: تلاغمة، بسكرة، ورقلة، تندوف، عنابة، للإفراغ والعبور والتحويل، * استغلال الموانئ لنفس الأغراض.

وقد تمت صياغة هذه النّقاط في شكل مطالب ملحّة، ولم يكن ممكنا تلبيتها جميعا، لا سيما ما يتعلق بالمسائل التي تمس بالسيادة الوطنية.

الاتصال بالزعماء التاريخيين "بأولنوي":

كلفت الحكومة المؤقتة كلاّ من: كريم بلقاسم، وعبد الله بن طوبال، وهما من الزعماء التاريخيين بالاتصال بالزعماء الخمسة الموقوفين بأولنوي، وقد رافقهما: محمد الصديق بن يحيى أكثر الشخصيات إلماما بمسألة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وهذا بتاريخ 31 جانفي 1962م وقد عاد الوفد يوم 4 فيفري 1962م ليُطلع الحكومة المؤقتة، وقد أبدى كل من: محمد خيضر، وأحمد بن بلة ملاحظات بسيطة تتعلق بتعويض اللاجئين، وباختصار المرحلة الانتقالية، وملاحظات أخرى فيما يخص استغلال المرسى الكبير من قبل القوات الفرنسية، وقد عبّر الزّعماء الخمسة عن ثقتهم الكاملة في الحكومة المؤقتة، وعن استعدادهم لإرسالات وكالات إلى رئيس

الحكومة للتّصويت نيابة عنهم، وبالإعلان عن الموافقة المبدئية للزعماء المعتقلين عن الخطوط العريضة للإتفاقية المحتملة أو مسوّدة الاتفاقية لوقف إطلاق النار وحق تقرير المصير يصبح الطريق معبّدًا نحو إبرام الاتفاقية.

استئناف المفاوضات:

وعلى ضوء المعطيات الجديدة تستأنف المفاوضات بمدينة "لي روس" السويسرية مرة أخرى بين الوفدين الجزائري والفرنسي، وقد ترأس الوفد الجزائري هذه المرة السيد: كريم بلقاسم ويرافقه وفد هام يتشكل من السّادة الوزراء: عبد الله بن طوبال، وسعد دحلب، وأمحمد يزيد، ومحمد الصّديق بن يحيى، ورضا مالك، والخبير المالي: الصغير مصطفاوي، بينما يتشكّل الوفد الفرنسي من السيد: لويس جوكس - رئيسا - ومن عدة تشكيلات سياسية فرنسية من بينها الأمير: "جان دوبروقلي" ممثل عن الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بملف الصّحراء، و- روبير برونو - عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية وبرونو دولاس - و- الجنرال: دوكاماس - و- كلود شايي - و-رولان بيكار.

وقد استؤنفت المفاوضات بصفة رسمية بتاريخ 11 فيفري 1962م، أعيدت خلالها قراءة النصوص المتفق عليها ثم شرع الوفدان في مناقشة القضايا التي بقيت معلقة، وقد توصل الوفدان إلى اتفاق شامل على جميع النّصوص، وافترقا بتاريخ 19 فيفري 1962م على أساس أن يقدم كلّ وفد نصّ الوثيقة المتفّق عليها إلى حكومته لمراجعتها، وكانت هذه أهم مرحلة في تاريخ المفاوضات.

ومما يلاحظ عن تشكيلة الوفدين في هذا اللقاء أنها أخذت طابعا رسميّا وأكثر جديّة بإشراك عدة وزراء من جانب الحكومة الفرنسية والجزائرية، فبالنسبة للحكومة الفرنسية ارتأت أن تشرك في خاتمة المفاوضات كل التيارات

وكل الحساسيات السياسية على اعتبار أن الاتفاق الذي سوف يحصل بين الجزائر وفرنسا إنما يعبر عن رغبة الأمة الفرنسية ويعكس إرادتها، أما بالنسبة للحكومة الجزائرية، فقد حاولت أن تشرك بدورها أكبر عدد من الشخصيات بهدف مراجعة نصوص الاتفاقية والمصادقة عليها.

اجتماع المجلس الوطني في دورته الرابعة – بطرابلس –

ولما كان المجلس الوطني للثورة يمثل السلطة العليا التي تملك حق القرار، فإن أي اتفاق على هذه الدرجة من الأهمية ومن الخطورة لا يمكن أن يحصل إلا بعد الموافقة الرسمية للمجلس الوطني، وفي هذا الإطار، اجتمع المجلس في دورة طارئة بتاريخ: 22 - 27 فيفري 1962م بمدينة طرابلس بـ/ ليبيا، لدراسة نصوص الاتفاقية لا من حيث الإطار فقط، لكن بالتّمعن في جزئياتها ودقائقها، حيث عمل السيد: سعد دحلب أحد أقطاب هذه المفاوضات ووزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة مقرّر الجلسات.

وبعد الاطلاع على مضمون النّصوص ومناقشتها من قبل أعضاء المجلس من باب الإيضاح، تم التصويت بالموافقة على نص المشروع من قبل كافة أعضاء المجلس، ماعدا أربعة، وهم: 1) هواري بومدين قائد الأركان العامة، 2) أحمد قائد، عضو قيادة الأركان، 3) علي منجلي عضو قيادة الأركان، والرائد: مختار بويزم (ناصر) من مجلس قيادة أركان الولاية الخامسة، وكانت الوكالات التي بعث بها المعتقلون الخمسة "بأولنوي"، وكذا أعضاء الولاية الثانية إلى رئيس الحكومة تصبّ في هذا المنحى أي تساند الاتفاق.

وبموافقة المجلس الوطني للثورة وتزكية الاتفاقية من قبل الزعماء المعتقلين، تكون الاتفاقية قد اقترنت بالحلّ السليم للمعضلة، في انتظار الرد الإيجابي للحكومة الفرنسية في اللقاء المقبل من: 7 إلى 18 مارس 1962م.



الفَصْلُ الثَّانِي

آخر جولة في آخر حرب

التقى الوفدان مرة أخرى بمدينة "إيفيان" الفرنسية الحدودية مع سويسرا وبها سميت الاتفاقية اتفاقية إيفيان بداية من يوم 7 مارس واستمرت الجلسات إلى غاية يوم 18 مارس 1962م، وكانت جلسات هذا اللقاء مميّزة، كونها تمثّل آخر المحطات في هذه الرحلة الطويلة من المفاوضات الشاقة.

وقد ترأس الوفد الجزائري السيد: كريم بلقاسم، بمعيّة كل من: عبد الله بن طوبال وسعد دحلب وأمحمد يزيد، كأعضاء في الحكومة، بالإضافة إلى الإخوة: محمد الصديق بن يحيى، والطيب بوالحروف، ورضا مالك، والصغير مصطفاوي، والرائد: ابن عودة مصطفى كممثل للجيش، بعد أن رفضت قيادة الأركان العامة التعاون مع الحكومة بتعيين ممثّلين عسكريّين في الوفد.

وبالمقابل ترأس الوفد الفرسي، السيد: لويس جوكس، بمشاركة كل من: روبير بروت، وجان دوبروقلي، وبرونودولاس، وكلود شايي، ورولان بيكار، والجنرال: دوكاماس... وهؤلاء جميعهم كانوا قد شاركوا في محادثات "لي روس"، وقد أضيف إليهم عند توقيع الاتفاقية في "إيفيان" برنارتريكو، ملحق بديوان "جوكس" ومستشار برئاسة الجمهورية، و"فانسان لبوري"، مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية والعقيد: سڤين بازيس، مستشار عسكري، وفيليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، وبليزان مستشار في الدّولة مكلف بمحاضر الجلسات.

انطلقت جلسات المفاوضات الأخيرة يوم 7 مارس، وانتهت بصفة رسمية مساء يوم 18 مارس 1962 على الساعة الخامسة لحظة توقيع الاتفاقية من قبل الوفدين، وقد اقتصرت جلسات هذه الدّورة رغم طول مدتها على مراجعة النّصوص والتعديلات الطفيفة التي أدخلها المجلس الوطني للثورة على نصوص الاتفاقية، وكانت مكتوبة كلها باللغة الفرنسية، وقد سعى كلا الوفدين للتأكد من

مدى تطابق النّصوص المتبادلة بين الوفدين، وإزالة اللّبس عن كل فكرة أو عبارة يسودها الغموض بالشرح والتوضيح وبعد 12 يوما من المناقشات المثيرة والحادّة توصّل الوفدان إلى قناعة بتطابق وجهتي نظريهما وبإمكانية التوقيع على الاتفاقية.

وعلى الساعة الخامسة من مساء يوم 18 مارس 1962م، أمضى الوفدان نصوص الاتفاقية، وذلك بعد سنتين من المفاوضات العسيرة والجدل العقيم حول مسائل واضحة ظل الوفد الفرنسي يساوم فيها من أجل النيل من كرامة الوطن وسيادة الأمة ووحدتها الترابية وأخرى مفتعلة تعمد إثارتها من أجل الضغط على الوفد الجزائري للحصول على تنازلات بدون مقابل مثل: قضية الصحراء، المرسى الكبير، حقوق الأقلية الأوروبية. وبعد سبع سنوات من الحرب المدمرة، زعزعت كيان مجتمع أصر على استرجاع كرامة ضائعة ووطن مغتصب وحق مسلوب، بالرغم من قلة الإمكانات وضعف الوسائل، اختار الفناء على العبودية وفضل الموت الشريف على الهوان والذل.

وبعد قرن وربع قرن من الاحتلال أوهم الاستعمار بأن الأرض أرضه بحكم التقادم، وافتعل لتأكيد ذلك صيغا قانونية تدعم توهمه، وأن الشعب عبيده بحكم طول مدة الاستغلال والتّسخير، فامتدت جذوره في كل بقعة وتألّقت فروعه في كل ناحية فاعتقد البقاء وظن الخلود على هذه الأرض.



الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان 7 - 18 مارس 1962م.

ولما كانت مسألة وقف القتال هي المؤشر الدّال على انتهاء الحرب، وكانت هذه النقطة هي الشغل الشاغل للرئيس: دوغول وللحكومة الفرنسية منذ ما قبل المفاوضات.

فقد اتفق الوفدان على أن يتم إيقاف كل العمليات القتالية ابتداء من يوم 19 مارس 1962م على الساعة 12 منتصف النّهار، وعليه وبمجرد توقيع الإتفاقية أصدر الرئيس: دوغول أمره للقوات الفرنسية في الجزائر بالتّوقف عن كل العمليات القتالية.

وفي نفس الوقت أذاع الرّئيس: ابن يوسف بن خدة بيانا على أمواج إذاعة تونس جاء فيه مايلي: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أُعلن عن وقف إطلاق النّار في كافة أنحاء التراب الوطني – الجزائري – ابتداء من الساعة الثانية عشر من يوم 19 مارس 1962م، وإني آمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني"[(1)].

وقد استقبل الشعب الجزائري الإعلان عن وقف القتال بارتياح عميق على مستوى كافة التراب الوطني، وتحوّل حلم الشعب إلى حقيقة، فازدانت البيوت بالأعلام، وتبادل الناس التهاني، والأماني بأسعد مناسبة عرفتها البلاد منذ الاحتلال.

تقويم الاتفاقية من قبل الرئيس: ابن خدة

أشاد الرئيس ابن خدة بالإتفاقية المبرمة مع فرنسا في إيفيان والموقّعة بتاريخ 18 مارس 1962م، وقد اعتبرها نصرا مبينا للشعب الجزائري بعد سنوات طويلة من الكفاح المرير، وبعد تضحيات جسيمة لا تقدر بثمن، جاد بها الشعب الجزائري بسخاء ليطهّر أرضه من براثن الاستدمار وليستعيد كرامته ومجده الضائع.

---

(1) اتفاقيات افيان لـ/ ابن يوسف بن خدة، الصفحة: 28.

واستدل في تعليقه على نتائج الاتفاقية لصالح الشعب الجزائري بأمثلة عديدة من عالمنا المعاصر أدّت إلى تفكيك دول وتقسيم بلدان كانت موحّدة بل أشعلت بينها فتنا وحروبا أهليّة زادت من عمق المأساة فيها، فعجزت بعد التقسيم عن إعادة توحيد ترابها الوطني وضم شعوبها، كما حدث في ايرلندا، وفي الفيتنام[1]، وفي كوريا، وكوبا، وفي دول أخرى في العالم تمكّن بعضها بعد تضحيات أخرى من إعادة توحيد شعوبها، كما هو الحال بالنسبة للفيتنام وظلت الأخرى عاجزة ممزّقة غير قادرة عن توحيد أراضيها بعد أن غرس الاستعمار في أجزاء منها أيديولوجيات وأنظمة سياسية متناقضة، بل ومتصارعة، ومناهضة للخط الوطني.

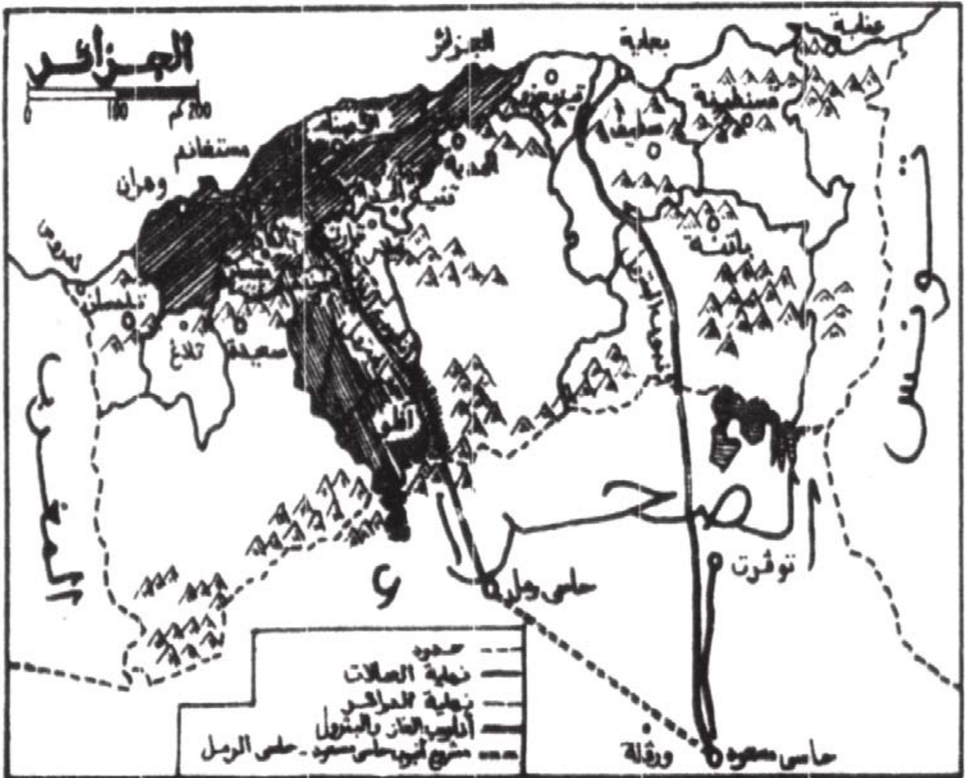
وقد استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة بإصرارها على وحدة التراب الوطني أن تتجاوز هذه البلية بالرغم من المشاريع والمخططات التي أعدّها الاستعماريون لتقسيم البلاد حسب (مخطط هيرسان) وإصرار فرنسا على فصل الصحراء عن الشمال.



(مخطط هرسان) (Plan Hersant) لتقسيم الجزائر (1957)

(1) صدر هذا التقييم من الرئيس ابن خدة قبل أن تستعيد الفتنام وحدتها.

إن وجود مليون أوروبي مستوطن في الجزائر شكّل وسيلة ضغط قويّة ظلت تلوّح بها فرنسا حتى آخر لحظة من المفاوضات، وقد كانت لها توقّعات قبل المفاوضات، فعملت على إعداد خرائط تقسيم البلاد بإنشاء مناطق أو محميات لتجميع الأوروبيين تظل خاضعة للسيادة الفرنسية كمنطقتي الجزائر ووهران، كما حاول بعض السياسيين مثل: "آلان بيرفيت" تقديم نماذج كان يراها متطابقة مع الوضع في الجزائر، مثل ما حدث في فلسطين وفي باكستان، وفي قبرص، وقد كانت الحكومة الفرنسية مستعدة لتبني هذه النماذج في حالة رفض جبهة التحرير الوطني تليين مواقفها والبحث عن حلول توفيقيّة، فيكون عندها حسب - "آلان بيرفيت" من حق الأوروبيين طلب الانفصال وهذا - حسبه الضمان الوحيد -.



مخطط التقسيم المقترح من طرف آلان بيرفيت (Alain Peyretitte) (1961)

واستدل ابن خدة على النتائج الإيجابية للاتفاقية بإشادات صدرت عن زعماء ثوريين معروفين بخبرتهم وبنضالهم بهذه الاتفاقية مثل: تيتو (يوغسلافيا) وكاسترو (كوبا) وشوان لاي (الصين) الذي قال عن الاتفاقية "إن التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات صائب"، واستصغر من شأن الامتيازات الممنوحة لفرنسا في عدة مجالات قصد تذليل الصعوبات التي كانت تعترض سير المفاوضات، وقال عنها بأنها كانت ظرفية ولا تمس أبدا بوحدة التراب الوطني ولا بالسيادة الوطنية، بدليل ارتباطها بمواعيد محددة، وقد أكدت الأحداث سلامة هذا النظر فيما بعد.

فقد تم تأميم أراضي المعمرين ابتداء من سنة 1963م، والمناجم سنة 1966م، والوحدات الصناعية سنة 1968م، والمنشآت البترولية سنة 1971م، وغادرت القوات الفرنسية البلاد سنة 1964م، وتم إخلاء القواعد الصحراوية سنة 1967م، وكانت آخر تجربة نووية أجرتها فرنسا في (عين إكر) بتاريخ 16 فيفري 1966م، كما تم إخلاء المرسى الكبير سنة 1968م قبل الموعد المحدد للإيجار والمحدد (15 سنة).

فالرئيس ابن خدة يبرر ما يراه الناقدون والمنتقدون لاتفاقية إيفيان بأنها تنازلات مجانية وامتيازات منحت لفرنسا أنها كانت أساليب ووسائل تكتيكية أملتها الضرورة بهدف تحريك عجلة المفاوضات إلى الأمام.

تقويم الاتفاقية من قبل الرئيس: دوغول

يقول الرئيس: دوغول عن الاتفاقية "وقد ورد فيها كل ما نتوخاه، مع قرار إيقاف القتال فورا، وبعد أن يمنح الشعب الفرنسي الاستقلال إلى الجزائر، ويصوت عليه الشعب الجزائري، فحينئذ يقوم تعاون وثيق بين فرنسا والجزائر... ومنح امتيازات خاصة لمواطني كل من البلدين في إقليم البلد الآخر وتقديم ضمانات كاملة وواضحة لأعضاء الجالية الفرنسية في الجزائر... وضمان حقوق ذات امتيازات

لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجاربنا الذّرية والفضائية في الصّحراء، والتصرف بقاعدة المرسى الكبير وعدة مطارات من قبل قواتنا خلال 15 عاما على الأقل، واستبقاء جيشنا في الجزائر مدة ثلاثة أعوام إذا ارتأينا ذلك ضروريا... ولما كانت الجزائر لا تتمتع في الوقت الراهن بالسيادة، واتفاقيات إيفيان لا تعد بمثابة معاهدة فإن الشعب سيصوت في فرنسا وفي الجزائر"(1).

والمستخلص من هذا الحوار القصير الذي دار بين الجنرال: دوغول والمارشال: جوان الذي جاءه معاتبا ومؤنّبا، بعد توقيع الاتفاقية ومعه عدة شخصيات تشاركه الرأي، فوجد دوغول منتشيّا غاية النّشوة مزهوّا فخورًا بما صنع.

فبادره عند اللقاء ماذا فعلت ياجنرال؟ (كونه أعلى منه رتبة)

فأجابه دوغول بكل هدوء والفرحة تعلو محيّاه! آه ياصديقي ما أربح الصفقة التي أبرمناها!!

فاندهش المارشال: جوان ومن معه من هذه الإجابة.

فأوضح لهم دوغول قائلا: إن ما أعطيناه باليد اليمنى سنأخذه باليد اليسرى! وشرح لهم ما وراء الاتفاقية من خلال القراءة الخاصة لبنود الاتفاقية.

فخرج المارشال: جوان، ومن معه من مكتب الرئيس: دوغول مقتنعين، ولم يطعن أي منهم بعد ذلك في نصوص الاتفاقية!

وبتحليل نصوص الاتفاقية يستطيع القارئ أن يحدّد المستفيد من هذه الصفقة.

---

(1) مذكرات الرئيس: دوغول — الأمل — الصفحة: 140.

الفَصْلُ الثَّالِث

الهيئة التنفيذية المؤقتة

الهيئة التنفيذية المؤقتة هي سلطة انتقالية مؤقتة نصت عليها اتفاقية إيفيان، وقد استحدثت هذه السلطة لسد فراغ قانوني في السلطة خلال مرحلة انتقالية لا تزيد مدتها عن ستة أشهر، يتم خلالها تنظيم استفتاء عام يعبّر فيه الشعب عن رأيه حول موضوع الاستقلال، بعد أن عبّر عن رأيه بالإيجاب حول موضوع تقرير المصير، وقد أوكلت إلى هذه الهيئة مهام أخرى قيّدتها نصوص الإتفاقية بوضوح في شكل مواد.

تشكيل اللجنة: تتشكل الهيئة التنفيذية من 12 عضو من بينهم 03 فرنسيين يرأسها جزائري مسلم – حسب تأكيد الوفد الجزائري – وبالموازاة مع هذه الهيئة قامت الحكومة الفرنسية بتعيين "كريستيان فوشي" بمساعدة برنار تريكو مستشار الرئيس: دوغول للشؤون الجزائرية بصفته مفوّضا ساميا للجمهورية الفرنسية كسلطة عليا موازية تسهر على حماية وأمن المصالح الفرنسية في الجزائر بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية التي أغلب أعضائها جزائريين مسلمين، وهذه الازدواجية في التسيير بوجود سلطتين ونظامين في نفس البلد أملتها أحداث ووقائع يجب التسليم بها، فالحكومة المؤقتة من خلال الوفد المفاوض ظلت ترفض أن تكون السّلطة الاستعمارية هي المنظمة والمشرفة على الاستفتاء، بعد أن عاشت خلال عقود من الزمن عمليات تزييف خطيرة أقربها إلى الأذهان ما قام به نايجلان سنة 1948م، والحكومة الفرنسية بدورها ترفض الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة كسلطة في البلاد قبل أن تظهر نتائج الاستفتاء.

وعليه فلا مناص من إيجاد هيئة بديلة تقوم مقام الحكومتين في تنظيم عملية الاستفتاء – ويفترض فيها الحياد الإيجابي – بالرّغم من أن معظم العناصر الموجودين في الهيئة التنفيذية محسوبين على الجبهة.

وتتناقض كثير من المراجع التاريخية حول الكيفية التي تمّ بها اختيار أعضاء هذه الهيئة وكثير منهم مجهولون في أوساط الحركة الوطنية، مما يجعلنا نميل إلى تغليب ما جاء في مذكرات الرئيس: دوغول، حيث يقول: "ولكي أحدث السلطة التنفيذية المؤقتة استدعيت الرئيس: عبد الرحمن فارس – بدون ذكر للتاريخ – الذي بدا مفعما بالأمل والحيوية، وكانت تضم – يعني الهيئة – ثلاثة أعضاء فرنسيين من وجهاء الجزائر السياسيين وثمانية أعضاء مسلمين، كان بعضهم فقط منتسبا إلى جبهة التحرير الوطني"(1).

وهذا يعني أن الاختيار كان انتقائيا، ومن فعل دوغول شخصيا أو من ممثليه في الجزائر، وهذا لا يعني عدم وجود رأي آخر يقول بأن "فارس" قد تم تعيينه من قبل الحكومة المؤقتة بتاريخ 26 مارس 1962م، رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي 28 مارس تم تنصيبه بصفة رسمية في الحي الإداري - دون توضيح لمكان الحي الإداري أو السلطة الرسمية التي قامت بتنصيبه - وهناك رأي وسط أشار إليه الدكتور: يحيى بوعزيز يؤكد فيه بأن التعيينات وقعت بعد مشاورات ومراجعات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

أعضاء الهيئة التنفيذية



عبد الرحمان فارس

1) عبد الرحمن فارس: رئيس، 2) روجي روت: نائبا، 3) الدكتور: شوقي مصطفاوي مسؤول عن الشؤون العامة، 4) بلعيد عبد السلام: مسؤول عن الشؤون الاقتصادية، 5) أمحمد الشيخ: رئيس المجلس الجهوي لوهران:

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحتان: 144 – 145.

مسؤول عن الشؤون الزراعية، 6) جان منوني: مسؤول عن الشؤون المالية، 7) عبد الرزاق شنتوف، مدير ديوان وزير الداخلية ابن طوبال: مسؤول عن الشؤون الادارية، 8) عبد القادر حصار محامي، مسؤول عن الأمن العام، 9) بومدين حميدو ممثل جبهة التحرير الوطني – بالدار البيضاء – مسؤول عن الشؤون الاجتماعية، 10) شارل كونيف – جنرال – ورئيس بلدية: سعيدة مسؤول عن الأشغال العمومية، 11) محمد بن تفتيفة، طالب في الصيدلة التحق بالثورة، مسؤول عن البريد، 12) الشيخ: إبراهيم بيّوض، من أعيان ميزاب مسؤول عن الشؤون الثقافية.

مهام الهيئة التنفيذية:

تتمثل مهام الهيئة التنفيذية فيما يلي:

1) تسيير الشؤون العامّة في الجزائر خلال الفترة ما بين وقف إطلاق النار والإعلان عن الاستقلال بعد الاستفتاء، ويكون مقرّها "بروشي أنوار" بومرداس.

2) تنسّق أعمالها مع المفوّض السّامي للحكومة الفرنسية، ومقرّه بروشي أنوار كذلك.

3) تنسّق أعمالها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس.

4) تنسّق أعمالها كذلك في إطار الحفاظ على الأمن العام مع قيادات الولايات.

5) تقوم بالتحضير وتنظيم عملية الاستفتاء العام خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر بعد وقف إطلاق النار.

وكان أول عمل قامت به هذه الهيئة هو تنصيب لجان توقيف القتال من ممثلين عن جيش التحرير الوطني وضباط عن الجيش الفرنسي للمحافظة على استتباب الأمن العام والحيلولة دون وقوع مشادات بين الجيشين لكثرة التجاوزات والخروقات التي كانت تقوم بها القوات الاستعمارية، وفي إطار المحافظة على الأمن

العام قامت بإنشاء قوة عسكرية قوامها حوالي 60 ألف رجل عرفت باسم: القوات المحلية، وتتكون من متطوعين وجنود الخدمة العسكرية الإجبارية في القوات الفرنسية، وقد أسندت مهمة الإشراف عليها إلى عناصر كانوا ضباطا عاملين في القوات الفرنسية، واستطاعت هذه القوة أن تحافظ على الأمن العام داخل الوطن وأن تحمي المؤسّسات وتضمن السير العادي للنشاطات العمومية والإدارية.

غير أن أخطر تحدّ واجهته الهيئة التنفيذية المؤقتة يتمثل في نشاط: منظمة الجيش السري الإرهابية O.A.S، "فمنذ محادثات إيفيان الأولى أصبحت أهم المدن الجزائرية وفي مقدمتها مدينتي الجزائر ووهران مسرحا لمآس يوميّة، وكان سفّاحو منظمة الجيش السرّي يؤثرون استعمال الرشاشات والمسدّسات ضد الجزائريين ويصوّبون نيران أسلحتهم دون تمييز على كل من يشاهدونه أمام المخازن أو المقاهي أو على أرصفة الطرقات، ويستعمل هؤلاء المجرمون السيّارات للهرب بسرعة من مطاردات رجال الشرطة"(1)، وقد تفاقم الوضع وازداد حدّة بعد التوقيع على اتفاقيات "ايفيان" وأخذ طابع الانتقام، سيما بعد أن تم إلقاء القبض على الجنرال: "جوهو" أحد الغلاة المتعصّبين الذي ظل مختبئا بوهران، فجنّ جنون هذا التنظيم الإرهابي وضاعف من حدة عملياته الإجرامية الموجّهة ضد الأشخاص وضد المؤسسات، وتعكس أرقام العمليات التالية خطورة الوضع وحماقة هذا التنظيم الرهيب، فقد بلغت خلال شهر مارس 611 عملية وفي أفريل 647 عملية لتتضاعف في شهر ماي مرات حيث بلغت 1728 عملية – حسب هنري علاق – وكانت لا تقتصر على الاغتيالات الفردية فقط، بل كانت تبيد الجماعات وتحرق المؤسسات وتدمّر المرافق العمومية دون تمييز كالعيادات والمكتبات... فقد دمرت عيادة بوفريزي بوهران، وعيادة الأبيار بالعاصمة، وأحرقت المكتبة الوطنية – الجامعية – بتاريخ 7 جوان 1962م حيث تم إتلاف 600 ألف عنوان، وكذا السّوق المغطى،

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 136.

والمخبر المركزي بمستشفى مصطفى باشا، وقاعات للعمليات، وحولت حياة السكان إلى جحيم... ونظرا لخطورة الوضع وشعورا من مصطفاوي شوقي عضو الهيئة التنفيذية المؤقتة بروح المسؤولية اتّجاه حياة السكان، اتصل بقائد منظمة الجيش السري "جاك سوزيني" قصد الاتفاق معه على وقف الاقتتال بين الجزائريين والمستوطنين مع تعهّده بعدم الانتقام بعد الاستقلال، فاعتبر "سوزيني" هذا انتصارًا لتنظيمه الإرهابي وراح يروّج له في أوساط منظمته الإجرامية بأنه على وشك التوقيع على اتفاقية مع الجبهة شبيهة بإتفاقية "إيفيان"...

غير أنه وبمجرد الإعلان عن هذا الاتفاق ارتفعت الأصوات من داخل الجزائر ومن خارجها مندّدة به ومستنكرة له، مما أدى بمصطفاوي شوقي وممثلي الجبهة الأربعة إلى الاستقالة من حكومة بومرداس، كما اصطلح على تسميتها آنئذ.

الاستفتاء

وقد جرى الاستفتاء في كل من فرنسا والجزائر على مرحلتين متباعدتين نسبيا ففي فرنسا والأقاليم التابعة لها جرى الاقتراع بتاريخ 8 أفريل 1962م.

"ففي هذا اليوم توجّه 20 مليونا وثمانمئة ألف فرنسي وفرنسية إلى صناديق الاقتراع أي بنسبة 76% من المنتخبين المسجّلين، وقد أجاب منهم 17 مليونا وسبعمائة ألف بكلمة "نعم" – التي تعني منح الاستقلال للمستعمرة – ومليونا وثمانمائة ألف بكلمة "لا"، وكان ثمة مليون ورقة بيضاء أو ملغاة، فكان الجواب إيجابيا وبنسبة 91% من الأصوات المعبّر عنها[1].

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل– الصفحة: 142.



أما في الجزائر فإن العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر وتستدعي التنسيق التام مع الحكومة المؤقتة، ومع المفوّض السّامي المقيم "ببومرداس" باعتباره يمثل السلطة الفرنسية العليا في الجزائر، وقد اتفقت هذه السلطات الثلاثة على أن يكون الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962م، وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة خاصة أسندت رئاستها إلى العضو القيادي في حزب البيان وعضو المجلس الجزائري المناضل: قدور بوساطور، وقد عملت هذه اللجنة على فتح فروع لها على مستوى كل ولاية (عمالة) والشروع في إحصاء الناخبين بها بما في ذلك القاطنين خارج القطر الوطني قصد إتاحة فرصة المشاركة لهم للتعبير عن آرائهم، وقد سارت التحضيرات سيرا عاديّا، رغم رداءة الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة نتيجة العمليات الإرهابية التي دأبت عليها منظمة الجيش السري.


RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ ٱلْجَزَائِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروط المُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟

OUI	نعم

ورقة الاستفتاء على الاستقلال
1 جويلية 1962م.

ولعلّ أهم انشغال أثار مخاوف اللجنة الوطنية للانتخابات بعد الهاجس الأمني هو أن لا تتمكن اللجان الولائية من ضبط القوائم بدقة بحيث يتجاوز عدد المصوّتين عدد المسجلين أو ينتج ذلك عن الحماس المفرط الذي يدفع بالمواطنين إلى انتهاز فرص التصويت بالتصويت لأكثر من مرة، مما يعطي للسلطات الفرنسية حقّ الطعن في النتائج المعلن عنها، وأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، غير أن الواقع أثبت أنها كانت مجرد هواجس، فقد سارت الأمور سيرا طبيعيا... وقد كان السؤال المطروح على المنتخبين كما يلي:

هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962م؟

وجاءت نتائج التصويت كما يلي:

مجموع المسجلين: 6.549.736 مجموع المصوتين: 6.017.680

المصوتون بنعم: 5.957.581. المصوتون بلا: 16534.

الأوراق البيضاء والملغاة: 25565.

وقد اعترف الرئيس دوغول: "بأن 90% من المسجلين شاركوا في التصويت، وأجاب أكثر من 99% من المصوتين بكلمة: نعم، مما يقيم الدليل - حسبه – على أن الفرنسيين الأصليين الذين مازالوا في الجزائر كانوا في عدد هذه النسبة الكبيرة"[1].

وقد أعلن عن نتائج الاستفتاء من قبل رئيس اللجنة صبيحة يوم الثلاثاء، 3 جويلية 1962م، وبناء على هذه النتائج بعث الرئيس: دوغول إلى رئيس لجنة الاستفتاء "أن فرنسا تعترف باستقلال الجزائر"[2]، وتوقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي كل الأعلام الفرنسية في مختلف أنحاء الجزائر بعد أن ظلت ترفرف في سمائها قرنا وثلث قرن من الزمن.

المهمة الأخيرة

وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء والاعتراف الرّسمي من قبل الدولة المستعمِرة باستقلال مستعمَرتها – الجزائر – شرعت الهيئة التنفيذية المؤقتة في التحضير لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي لتسلم إليه مقاليد السلطة الشرعية بصفة رسمية.

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل– الصفحة: 145.

(2) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل– الصفحة: 146.

منظمة الجيش السري (O.A.S) تحاول عرقلة المسار

تأسس هذا التنظيم الخطير خلال شهر فيفري سنة 1960م، وكان قد عرف قبل هذا التاريخ عدة تسميات منها:

1) منظمة المقاومة من أجل الجزائر الفرنسية.

2) الحركة الجزائرية السريّة للأوراس.

3) الجبهة الوطنية الفرنسية.

4) جبهة الجزائر الفرنسية... وتسميات أخرى.

ولهذه التنظيمات جذور عميقة تمتد إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، أي إلى عهد حكومة الوحدة الشعبية سنة 1936م، غير أن خطورتها لم تبرز إلا بعد سنة 1956م، عندما اشتد لهيب الثورة في الجزائر، وكان كثير من عناصرها مندمجين داخل هياكل سلطة الإحتلال، ويمارسون نشاطاتهم الإجرامية تحت غطاء المحافظة على الأمن العام، وهذا في خفارات الشرطة وفي السجون وفي المعتقلات والزنزانات... وكانت السلطات الاستعمارية تتغاظى عن هذه الأعمال الإجرامية التي يقوم بها عناصر هذه التنظيمات، لأنها وببساطة كانت تساهم في زعزعة كيان مجتمع يريد النهوض من كبوته وهو ما تهدف إليه السلطة ويقضي على عناصر الحداثية فيه.

أهداف هذه المنظمة:

تطورت أهداف هذه المنظمة منذ نشأتها تبعا لتطوّر سياسة الدولة الاستعمارية، غير أنها ظلت تنزع باستمرار إلى العنف وتدعو إليه وتمارسه منذ نشأتها، والهدف البعيد في ميثاق هذه المنظمة هو: الدفاع عن "الجزائر فرنسيّة"، ولتحقيق هذه الغاية يجب:

1) تجنيد الرأي العام الفرنسي للدفاع عن "الجزائر فرنسية" والعمل بكل الوسائل لتحقيقه.

2) الضغط على الحكومات الفرنسية وحملها على انتهاج سياسة تتفق مع طموحاتها.

3) التخطيط للقيام بانقلاب ضد الجمهورية الخامسة التي أخذت تهادن حسب رأيهم جبهة التحرير الوطني، "ومن أجل تحقيق هذه الأهداف انطلقت عناصر معروفة من هذا التنظيم إلى عدة جهات من الوطن لتكوين فروع لها في أهم المدن منها: وهران التي تكفل بها الجنرال: "جوهو"... بينما انتقل "سالان" إلى قسنطينة وعنابة وسكيكدة وأسند المهمة فيها إلى العقيد: "جوبير""[1].

في حين تولّى الجنرال: "ماسّو" مهمة التنظيم في كل من الجزائر والبليدة والشلف التي وجد بها سندا ومساعدا هامّا تمثّل في شخص هام، هو: الباشا آغا بوعلام، ولتجنيد الرأي العام حتى يتبني أفكار هذه المنظمة الإرهابية، قام هؤلاء المنظمون بعدة نشاطات عبر الوطن وبحملة دعائية واسعة النطاق داخل معسكرات الجيش والشرطة وبين المجتمع الأوروبي وداخل الجامعة نفسها بهدف تكوين قناعات وكسب أنصار ومؤيدين من مختلف الفئات لتعزيز ودعم صفّ المنظمة وتقويّتها.

غير أن الاستجابة كانت محدودة، كون العملية كانت تجري خارج الإطار الرسمي، وتهدف إلى زعزعة أمن الدولة الفرنسية قبل كل شيء.

التركيبة البشرية لهذا التنظيم:

التركيبة البشرية لهذا التنظيم خليط من شُذَّاذِ الآفاق من عسكريين وشرطة وسياسيين، ومن متقاعدين وأعوان مطرودين من أجهزة الأمن ومن القوات العسكرية ومغامرين متطرفين.

هؤلاء جميعا تجمعهم القناعة المشتركة والهدف المشترك أساسه التطرف في المواقف وحبّ المغامرة، ولو أدّى ذلك إلى تحطيم كل المنشآت وتدمير كل الهياكل، فلم تكن تبالي بتدمير المصحات العمومية والمستشفيات وإحراق المكتبات ودور

(1) المرحلة الانتقالية إعداد: الرائد: عمار ملاح، الصفحة: 258.

العبادة والأسواق العمومية، فكل شيء يرمز إلى الحياة والحركة هو هدف مثالي بالنسبة إليها، ناهيك عن العمليات الإجرامية التي كانت ترتكبها ضد الأشخاص وبالجملة، وقد وجد بين عناصرها ضباط سامون عرفوا بين الوحدات العسكرية بالصرامة والانضباط، أمثال الجنرالات: شال، جوهو، سالان، زيلير، وبعض العقداء، ويقول عنهم الرئيس دوغول: "بأنهم يتمتعون بنفوذ واسع في الجيش والشرطة والإدارة الحكومية... وهي تستخدم - يعني المنظمة – الفارين من الخدمة العسكرية والمتعصبين من بقايا الجيش، ولا سيما جنود الفرق الأجنبية ومجموعة اللصوص الذين يترعرعون في جوّ الشغب الكامن... وأخيرا فإن هذه المنظمة على اتصال بمكاتب الحركات السياسية وشبكات المؤامرات وبقايا المتطوعين القدامى الذين يريدون جميعهم إسقاط الجمهورية، وأحيانا إشباع أحقاد متراكمة ضد دوغول منذ سنة 1940م[1]".

نشاط منظمة الجيش السري:

بعد تكوين هذه المنظمة مباشرة، انطلقت في نشاطاتها التخريبية بأشكال مختلفة مثل: التخريب، 2) القتل الفردي والجماعي، 3) اغتيال الفرنسيين من ذوي الفكر الحر غير الموالين للمنظمة، 4) النهب والسرقة وبالأخص البنوك والبريد، 5) تصفية الإطارات الجزائرية، 6) تدمير المؤسّسات والمنشآت العمومية.

وبالموازاة مع هذه النشاطات التخريبية، فالمنظمة تسعى إلى:

1) تحريض الإطارات الأوروبية واليهودية على مغادرة الجزائر.

2) تكوين هياكل للمنظمة في الوطن الأم (فرنسا).

3) تجنيد متطوعين من الضباط والجيش والحرْكة والمعمرين وتكوين ميليشيات مسلحة في الجبال.

---

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل– الصفحتان: 135 – 136.

وقد التف حول هذا التنظيم خليط من السّفلة والمغامرين وسفّاكي الدماء من كل الأسلاك تقريبا، وشكّلوا نواة صلبة من عدة ضباط سامين وبعض الوجهاء خططوا لأسقاط النظام الديغولي الذي شعر في الأخير بأن الحسم العسكري ليس هو الحل المطلوب فراح يبحث عن تسوية مشرّفة لإنهاء مأساة مشتركة جزائرية فرنسية، فاعتبروا ذلك نكوصا منه وقرّروا إسقاطه عن طريق إنقلاب عسكري قاده الجنرال: شال في 22 أفريل 1961م – وقد أشرنا إليه قبل –.

موقف الجنرال: دوغول من التمرّد:

قابل الجنرال: دوغول هذا التمرد برصانة وحزم، فلم يهن رغم هول الموقف ولم يرضخ للأمر الواقع الذي أملته عصابة من المغامرين المتطرفين من أحفاد: بيجو – وروفيقو فعزم على القضاء على التمرد دون مساومة أو تأخر، فأوفد إلى الجزائر كلا من وزير الدولة: لويس جوكس – والجنرال: أوليه – مع كل الأخطار المحتملة لإبلاغ المسؤولين المتمردين عن السلطة عزم الدولة على القضاء على حركة التمرد، وقد أعلن في نفس اليوم رئيس الوزراء: "ميشال دوبريه" على أمواج الإذاعة "بأن الحكومة عازمة على فرض احترام إرادة الأمة، وعلى جميع المسؤولين في الجزائر أن لا يطيعوا سوى رئيسهم وهو الجنرال: دوغول"[(1)]، وعندما لم تتمكن هذه الحركة من الاستيلاء على الحكم في الجزائر وبسط سلطتها على فرنسا ذاتها، راحت تخطط لاغتيال الرئيس: دوغول الذي نحا بالقضية الجزائرية منحى يعاكس طموحاتهم فعزموا على التخلّص منه قبل فوات الأوان، فتم تعيين العقيد: "أرقود" على رأس المنظمة في باريس ليتولى التنظيم والمتابعة والإشراف على أفواج كومندوس (دلتا) التي حلت بباريس وهي محمّلة بعتاد خاص – بازوكة وبندقية ذات منظار يساعد على دقة التسديد بهدف تنفيذ عملية الاغتيال، واستقرت بنهج

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 120.

"سانت هونوري" قرب قصر الإيليزي – المقر الرئاسي – وقبل أن تتمكن هذه المجموعة من تنفيذ مهمتها تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على ستة عناصر من الكوموندوس، فكشفوا الأمر وأقرّوا بالمؤامرة.

محاولة تكوين ميليشيات مسلحة بالجبال:

لم يقتصر النشاط الإرهابي لمنظمة الجيش السري على العمليات في المدن وحدها، بل حاول بعض الضباط تكوين ميليشيات مسلّحة وسط الجبال لاستمرار المقاومة ضد الدولة الجزائرية المرتقبة، وتطوع لهذه المغامرة خليط من اللفيف الأجنبي ومن المستوطنين وبعض الحرْكى من الجزائريين، وسوف اكتفي بمثالين اثنين وأظنهما كافيين:

1) محاولة العقيد: "ڤارداس" القائد السّابق لمصلحة التأطير البسيكولوجي، حيث قام العقيد: "ڤارداس"، بتكوين وحدة مكوّنة من الجزائريين ومن المظليّين ومن اللفيف الأجنبي انطلاقا من قاعدة: بوفاريك، بلغ عدد عناصر هذه الوحدة 80 جنديّا، وقد انضمت إلى هذه الوحدة بسرعة فرقة من الحركى التابعة للباشا آغا: بوعلام وكان على رأسهم، ابنه: محمد بوعلام.

اختار "ڤارداس" جبال الونشريس كقاعدة للمقاومة ضد مشروع الرئيس: دوغول وضدّ الدّولة الجزائرية في آن واحد، وقد وقعت هذه الكتيبة في مأزق عندما أحاطت بها الكتيبة الثالثة من جيش التحرير الوطني كانت متمركزة في المنطقة وسقط من بينهم قتلى ووقع آخرون أسرى، كانوا موضوع مفاوضات بين أعضاء لجنتي وقف إطلاق النار، ويذكر أن من بين القتلى الرائد: "زازان".

2) أما المحاولة الثانية فقد وقعت في ناحية الأوراس وبأمر من العقيد: "لاغاردار" الذي قام بتسليح وتجهيز ما يفوق 500 حركي وأمرهم بالصّعود إلى الجبل ومواصلة المقاومة بهدف إجهاض مشروع الاستفتاء على الاستقلال – فتوجه

هؤلاء التعساء إلى ناحية كيمل وعسكروا غير بعيد عن مركز الولاية الأولى التاريخية (حوالي 4 كلم) حسب العقيد: الطاهر الزبيري، قائد الولاية، وكان لبعض هؤلاء الحركى أقارب في جيش التحرير الوطني، فاتصلوا بهم وأخبروهم بما عزم عليه العقيد "لاغاردار" وأعلنوا عن رغبتهم في الاتصال بقيادة الولاية، فاتصل بهم العقيد: الزبيري حسب ما جاء في مذكراته وأعطاهم ضمانات طمأنتهم عن أنفسهم بعد الاستقلال من خلال كلمة ألقاها على هذا الجمع الحاشد على أطراف غابة كيمل جاء فيها: "...على كل حال أنتم جزائريون وإخوتنا ونعرف أن الكثير منكم ساعدونا بالمعلومات وبالخرطوش وحافظتم لنا على الشعب، والدولة الجزائرية سترحم أولادها، مهما كانت غلطاتهم ولن تحاسب أبناءها لأن المهمّ هو تحقيق الاستقلال... وأنا أعاهدكم بدم الشهداء وعهد النبي محمد (ﷺ) بأن لا يمسّكم منّا شيء بعد توقيف القتال انتهت الحرب وسوف يصدر عفو عام"[1]، وقد تصرف العقيد: الزبيري بحكمة عندما قبل انضمامهم إلى وحدات جيش التحرير الوطني، وقام بتوزيعهم على المنطقتين الثانية والسادسة القريبتين من مركز الولاية، مع اتخاذ كل الاحتياطات بشأنهم، وقد تم التخلّص منهم بطرق مختلفة خلال فترة قصيرة بعد تجريدهم من أسلحتهم.

جرائم هذا التنظيم تفوق جرائم النازية:

جرائم هذه المنظمة تفوق في بشاعتها جرائم النازية والفاشية معا، فقد بدأت تمارس جرائمها منذ ظهورها كتنظيم، لكنها كانت تتسترّ وراء القوات النّظامية لقوات الاحتلال ووسط آلاف من المسلحين الفرنسيين غير النظاميين والمنتظمين في شكل ميليشيات وتعمل بالتنسيق مع المصالح الخاصّة، غير أنها ما لبثت أن كشفت عن حقيقتها بمجرد أن أعلن الرئيس: دوغول عن مشروع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بتاريخ 16 سبتمبر 1959 وراح نشاطها التخريبي يتصاعد مع كل

(1) مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري، قائد الولاية الأولى الصفحة: 270.

انفراج يلوح في الأفق، واكتسى طابع الإجرام عندها الطابع الانتقامي، فلم تعد هذه الجماعات تميّز بين الجزائريين والفرنسيين، فعمليات الاغتيال والحرق والتدمير بواسطة قنابل البلاستيك كانت تطال الجميع، وعمليات الانتقاء تمارس فقط ضد الشخصيات الرّسمية وضد محافظي ومفتّشي الشرطة والإطارات الجزائرية، فقد قتل رجال هذا التنظيم الخطير حسب الرئيس: دوغول: "عدة مآت من أعضاء قوى الأمن كمفتّشي الشرطة ورجال الدرك، ونظّموا أسباب اغتيال ما يقرب من 30 شخصا من ضباط الشرطة أو الجيش أو من القضاة"(1).

فقد اغتالت في الأول من جوان 1961م المحافظ: "قافاري" وفي الأول من سبتمبر حاولت اغتيال الجنرال: دوغول شخصيا، وفي 24 سبتمبر اغتالت المحافظ: "قلدن" وفي 24 أكتوبر قتلت النقيب: "تيري" وفي 17 ديسمبر اغتالت محافظ المكتب الثاني بوهران، كما قامت خلال شهر مارس 1962م باغتيال رئيس بلدية "إيفيان" عندما كانت تتأهب لاحتضان الجولة الأخيرة من المفاوضات، وفي 15 مارس 1962م، اغتالت الكاتب مولود فرعون والعقيد: "روبسون"... مسلسلات الإجرام في سجل هذه المنظمة لا حدود لها، وظنت أنها بهذه الأعمال الإجرامية تستطيع الضّغط على الجنرال: دوغول للتراجع عن قراره المتعلق بمنح الشعب الجزائري حقه في تقرير المصير والاستقلال، وكانت كلما تقدمت المفاوضات مرحلة ازدادت همجية الجيش السري حدّة وعنفا.

وغداة توقيع اتفاقية إيفيان جنّ جنون هذا التنظيم الإرهابي وراح يمارس العنف بشكل لم يسبق له مثيل، ففي 26 مارس 1962م سقط بواسطة رشاشات المنظمة السريّة 200 شخص في يوم واحد، وفي 2 ماي انفجرت سيارة ملغمة بالميناء وخلف الانفجار 62 قتيلا و110 من الجرحى كلهم من الجزائريين، وفي 15 ماي سقط 56 قتيلا، فلا يخلو يوم من سقوط قتلى وجرحى في أهم المدن الجزائرية لا سيما مدينتي

(1) مذكرات الجنرال: دوغول – الأمل – الصفحة: 136.

الجزائر ووهران الواجهة السياسية والإعلامية لهذا التنظيم. وبعد فشل كل المحاولات الرّامية للإطاحة بنظام الرئيس: دوغول أو بحمله على التراجع عن مشاريعه السّلمية أو اغتياله للتخلص منه، وبعد أن بدأت تنظيمات جبهة التحرير الوطني في المنطقة المستقلة تتصدّر الواجهة بل تسعى إلى استعادة المبادرة من هذا التنظيم الإرهابي، وتكيل له الكيل كيلين، اتّضح لقادة هذه المنظمة أن هذه الرُّعونة وهذا الطيش الذي تَبَنَّته قد أعطى نتائج عكسيّة تماما لما كانت تهدف إليه من الحرص على استقرار الأوروبيين في الجزائر، غير أن هؤلاء الأوروبيّون أنفسهم راحوا يَفِرّون بجلودهم بالآلاف يوميّا من جحيم هذه المنظمة، ولما تأكد لها أنها وصلت إلى طريق مسدود، راحت تبحث عن مخرج من هذا النّفق الذي توغلت فيه بعيدًا.

فاقترح كل من: جان جاك سوزيني، بصفته المسؤول السيّاسي لهذه المنظمة ورئيسها، والعقيد: ڤارد، فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وقد لقي هذا الاقتراح القبول والتأييد من قبل بعض الضباط مثل: بروازات، فوردي، ديفور، ديقارد... وكلهم أعضاء في المنظمة، ولقي في نفس الوقت معارضة من قبل ضباط آخرين، فكان هذا الانقسام أول مسمار يدّق في نعش هذا التنظيم.

تقدم سوزيني باقتراح بواسطة السيّد: عبد الرحمان فارس، رئيس الهيئة التنفيذية يدعو فيه إلى عقد اتفاق ينهي هذه المأساة... وقد لقي هذا الاقتراح الترحيب من قبل بعض الشخصيات في الحكومة المؤقتة مثل: كريم، وبوالصوف... وعارضته شخصيات أخرى مثل: أحمد بن بلة وقادة المنطقة الخاصة، ونظرا للوضع المتدهور في البلاد الذي راح يزداد تفاقمًا وتردّيًا، وهي مقبلة على عملية الاستفتاء. ولما كانت الهيئة التنفيذية مقبلة على مرحلة دقيقة وحسّاسة تستدعي ضمان أكبر قدر من الأمن والاستقرار لإجراء عملية الاستفتاء على الاستقلال الذي تتوقف على نتائجه كل الرهانات التي سوف يتقرر على ضوئها مصير الوطن طبقا لأحكام الاتفاقية المبرمة

في إيفيان، اعتبرت هذه الهيئة الاقتراح الذي تقدم به سوزيني المسؤول السياسي لهذه المنظمة الإرهابية مخرجًا لتجاوز الأزمة على الأقل قصد إجراء عملية الاستفتاء في ظروف أكثر أمنا وسلاما.

ولم يكن المندوب السامي: كريستيان فوشي طرفا أو وسيطا في هذه العملية حتى لا يكتسي اللقاء الطابع الرسمي، مما يعطي لهذا التنظيم الصّبغة الشرعية، فقد أَبْرَق دوغول من باريس إلى المندوب السّامي في الجزائر قائلا له: ((لا يجوز أن تظهر الدولة الفرنسية رسميًّا في هذه القضية)). غير أن هذا المندوب سمح لرئيس بلدية الجزائر: (جاك شوفالي) ولنائبه (جان ميلري) بتسهيل عملية الاتصال وضمان فرص اللقاء بين كل من: عبد الرحمان فارس عن الهيئة التنفيذية المؤقتة وجان جاك سيزني رئيس المنظمة الإرهابية (الجيش السّري) O.A.S ... لكن بدون تقديم أي ضمانات، وبتاريخ: 18 ماي 1962، تم الاتصال بين السيّد: عبد الرحمان فارس وجاك سيزني بمدينة "العلمة" وقد طلب سيزني من فارس أن يسهل له الاتصال بمصطفاوي شوقي وهو ما حدث فعلاً في إقامة جاك شوفالي بتاريخ 26 ماي 1962م، وبعد مناقشات مطوّلة، اتّفقا على هدنة مؤقتة. وفي 31 ماي 1962م عقد "سيزني" رئيس منظمة الجيش السّري اجتماعًا مع الأعضاء القياديين في المنظمة وأعضاء كومندوس "دلتا" لِيعْرِض عليهم الاتفاق المُبرم مع شوقي والذي أصبح يعرف فيما بعد باتفاق: شوقي – سيزني.

ويتضمن الاتفاق:

1) توقيف كل العمليات من قتل وتخريب وتدمير وغيرها.

2) يُطلب من الأوروبيين البقاء في الجزائر والاندماج مُسْتَقبَلاً في الجمهورية الجزائرية.

3) يطلب من الأوروبيين (من مشاغبين ومُتطرفين) توقيف المعارك وسيصدر بعد عفو عام.

غير أن عناصر منظمة الجيش السري لم تحترم بنوده، وراح كل عضو يتصرّف وفق ما تمليه عليه قناعته، ومن جانب الحكومة المؤقتة فقد رفضت جبهة التحرير الوطني وبعض الوزراء هذا الاتفاق، وأظهروا موقفهم العدائي لهذا التنظيم، فلا يمكن حسبهم المصالحة مع مجرمي منظمة الجيش السّري، وبرفض هذا الاتفاق يتعرض السيد: فارس عبد الرحمن إلى إهانة صريحة، حيث أنكرت عليه جبهة التحرير الوطني هذا الموقف، وباتت الاتفاقية عديمة الجدوى، فاستقال بعدها الدكتور: شوقي، وبقية العناصر الممثلين لجبهة التحرير الوطني.

إن جرائم هذا التنظيم تفوق كل وصف ولا يمكن أن تختصر في سطور ولا حتى في صفحات... أصرّت على تقويض مشروع الاتفاقية والإبقاء على الهيمنة الاستعمارية، وكانت تتوقع الدعم والمساندة من قبل المستوطنين ومن قبل الوحدات العسكرية الفرنسية، غير أن جرائمها الفظيعة ضد الفرنسيين أنفسهم من مدنيين وعسكريين، والاستنكارات المتتالية من قبل الرئيس: دوغول ومن قبل الرّسميين في الدولة الفرنسية أفقدت هذا التنظيم الدّعم والمساندة التي كان يحلم بها، وقد وجد نفسه أخيرا أمام تنظيم محكم لجيش التحرير الوطني في المنطقة المستقلة كقوة راحت تستعيد زمام المبادرة شيئا فشيئا، فراحت فلوله تَفْقد مواقعها وسِرّ قوتها يوما بعد يوم إلى أن اضمحلت فتفرق أعضاؤها بين أوروبا وأمريكا، بعد أن خلفت وراءها 12000 ضحية وتخريب وتدمير عشرات المؤسسات العمومية والخاصة.

ثبت المراجع

- **ملحمة الجزائر الجديدة للمجاهد: عمار قليل**، دار البعث/ قسنطينة 1991م.
- **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، للسيد: محمد حربي**، الطبعة الجزائرية 1994م.
- **الثورة الجزائرية في عامها الأول للدكتور: العربي الزبيري**، دار البعث/ قسنطينة 1984م.
- **الثورة الجزائرية للعماد: مصطفى طلاس والمقدم: بسام العسلي**، دار الشورى/ بيروت 1982م.
- **الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن للأستاذ: محمد عباس**، دار القصبة للنشر/ الجزائر 2007م.
- **أصالية أم انفصالية للدكتور: مولود قاسم**، المؤسسة الوطنية للكتاب 1991م.
- **المختصر في تاريخ الجزائر للدكتور: صالح فركوس**، دار العلوم للنشر والتوزيع/ عنابة 2003.
- **مذكرات – أمل – للجنرال: دوغول**، منشورات عويدات/ بيروت 1971م.
- **ديوان محمد العيد آل خليفة للأستاذ: محمد العيد آل خليفة**، مطبعة البعث/ قسنطينة 1967م.
- **مذكرات: الشيخ محمد خير الدين، بدون تاريخ**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
- **حرب الجزائر لـ/ هنري علاق**، Edition Messidor 1994م.
- **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، للرائد: عمار ملاح**، شركة دار الهدى للنشر والتوزيع عين مليلة 2005.

- **مجلة الثقافة لوزارة الثقافة والإعلام**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974م.

- **الشيخ: عبد الحميد ابن باديس – فلسفته وجهوده في التربية والتعليم للدكتور: تركي رابح**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر 1974م.

- **مذكرات العقيد: الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى للعقيد: الطاهر الزبيري**، الديوان الوطني للنشر والتوزيع 2008م.

- **تاريخ الجزائر المعاصر ج2 للدكتور: محمد العربي الزبيري**، الطباعة الشعبية للجيش 2007م.

- **تاريخ الجزائر المعاصر ج2**، سرد **الأستاذ: بشير بلاح**، دار المعرفة 2006م.

- **اتفاقيات ايفيان، ابن يوسف بن خدة**، ديوان المطبوعات الجامعية 1987م.

- **منابع التحرير**، لـ/ **عبد الرزاق بوحارة**، دار القصبة للنشر والتوزيع 2005م.

- **مجلة أول نوفمبر** صادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، 88 – 89 – 1988.

- **مجلة أول نوفمبر** صادرة عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، 112 – 113 – 1980.